

صندوق النقد الدولي



إحصاءات دين القطاع العام:

مرشد لمعديها ومستخدميها



نادي باريس



بنك التسويات الدولية



منظمة التعاون والتنمية
في الميدان الاقتصادي



أمانة

الكومنولث



الأمم المتحدة
مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية



البنك المركزي الأوروبي

المنظومة المصرفية الأوروبية



مجموعة البنك الدولي

eurostat
المكتب الإحصائي
للاتحاد الأوروبي
المفوضية الأوروبية



صندوق النقد الدولي

صندوق النقد الدولي



إحصاءات دين القطاع العام

مرشد لمعديها ومستخدميها



بنك التسويات الدولية



نادي باريس



أمانة
الكومنولث



منظمة التعاون والتنمية
في الميدان الاقتصادي



البنك المركزي الأوروبي
المنظومة المصرفية الأوروبية



الأمم المتحدة
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



صندوق النقد الدولي



مجموعة البنك الدولي

© 2011 International Monetary Fund
الطبعة الثانية المعدلة ٢٠١٣

Cataloging-in-Publication Data

Public sector debt statistics: guide for compilers and users (Arabic)

إحصاءات دين القطاع العام، مرشد لمعديها ومستخدميها – Washington, DC : صندوق النقد الدولي، ٢٠١١.

p.; cm.

«هذه المطبوعة هي أول مطبوعة إرشادية عالمية عن إحصاءات دين القطاع العام.

وقد أعد هذا المرشد في إطار الجهود المشتركة لتسع منظمات، ومن خلال آلية فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالإحصاءات المالية (TFFS) – التقديم.

مطبوعة «إحصاءات دين القطاع العام: مرشد لمعديها ومستخدميها» تقدم الإرشادات بشأن ما يلي: (١) المفاهيم والتعاريف والتصنيفات المتعلقة بإحصاءات دين القطاع العام؛ (٢) مصادر هذه البيانات وأساليب إعدادها؛ (٣) بعض الأدوات التحليلية التي يمكن استخدامها لتحليل هذه الإحصاءات.» – التمهيد.

تتضمن فهرس.

ISBN 978-1-484-368817

1. Debts, Public – Statistics – Handbooks, manuals, etc. 2. Debts, Public – Statistical methods – Handbooks, manuals, etc. I. International Monetary Fund. II. Inter-Agency Task Force on Finance Statistics.

HJ8015.P86 2011

تُرسل طلبات الحصول على هذه المطبوعة إلى العنوان التالي:

International Monetary Fund, Publication Services

P.O. Box 92780, Washington, D.C. 20090, U.S.A.

هاتف: 623-7430 (202) فاكس: 623-7201 (202)

بريد إلكتروني: publications@imf.org

إنترنت: www.imfbookstore.org

المحتويات

هـ	تقديم
ز	تمهيد
١	الفصل ١: مقدمة
١	ألف - الغرض من المرشد ومحو تركيزه
١	باء - الإطار المفاهيمي
١	جيم - الهيكل التنظيمي للمرشد
٣	الفصل ٢: التعاريف والمبادئ المحاسبية
٣	ألف - مقدمة
٣	باء - تعاريف الدين
٥	جيم - الوحدات والقطاعات المؤسسية
٧	دال - التغطية المؤسسية والتقسيم القطاعي للقطاع العام
١٩	هـ - المبادئ المحاسبية
٢٩	مرفق - استحقاق الفائدة - كيف يمكن تطبيقه؟
٣٥	الفصل ٣: تحديد أدوات الدين والقطاعات المؤسسية
٣٥	ألف - مقدمة
٣٥	باء - نظرة عامة على الميزانية العمومية
٣٧	جيم - تصنيف أدوات الدين
٤٤	دال - تصنيف الطرف المقابل حسب القطاع المؤسسي
٤٧	الفصل ٤: قضايا مختارة في دين القطاع العام
٤٧	ألف - مقدمة
٤٧	باء - الالتزامات الاحتمالية
٥١	جيم - إعادة تنظيم الدين
٦٧	د - قضايا أخرى متعلقة بالدين
٩٥	الفصل ٥: عرض إحصاءات دين القطاع العام
٩٥	ألف - مقدمة
٩٥	باء - جداول العرض
١١٠	مرفق - الدين في الاتحاد الأوروبي وفقا لمعاهدة ماستريخت
١١٣	الفصل ٦: جمع البيانات وإعدادها ونشرها
١١٣	ألف - مقدمة
١١٣	باء - بعض الاعتبارات المؤسسية في إعداد ونشر الإحصاءات
١١٧	جيم - المصادر الرئيسية للبيانات
١٢١	دال - بعض الاعتبارات الخاصة بجمع البيانات وإعدادها
١٢٥	مرفق - وظائف مكتب الدين الحكومي

١٢٧	الفصل ٧: تحديد هوية حائزي سندات الدين المتداولة
١٢٧	ألف - مقدمة
١٢٧	باء - مصادر بيانات حائزي الأوراق المالية الصادرة عن القطاع العام
١٣٠	جيم - إحصاءات سندات الدين المتداولة كجزء من إجمالي سوق سندات الدين
١٣٣	المرفق - ممارسات قُطرية مختارة لتحديد هوية حائزي سندات الدين المتداولة
١٣٧	الفصل ٨: توحيد إحصاءات دين القطاع العام
١٣٧	ألف - مقدمة
١٣٧	باء - ما المقصود بتوحيد البيانات؟
١٣٨	جيم - ما هي الآثار المترتبة على عملية توحيد البيانات؟
١٤٠	دال - ما هي أسباب توحيد إحصاءات مالية الحكومة ودين القطاع العام؟
١٤٠	هاء - توحيد إحصاءات دين القطاع العام
١٤٧	الفصل ٩: بعض أدوات تحليل دين القطاع العام
١٤٧	ألف - مقدمة
١٤٧	باء - تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين
١٥٠	جيم - تحليل الحافطة واستراتيجية الدين متوسطة الأجل (MTDS)
١٥٢	دال - مخاطر المالية العامة ومدى التعرض للمخاطر
١٥٥	الفصل ١٠: عمل الهيئات الدولية
١٥٥	ألف - مقدمة
١٥٥	باء - بنك التسويات الدولية (BIS)
١٥٧	جيم - أمانة الكومنولث
١٥٩	دال - البنك المركزي الأوروبي
١٦٢	هاء - يوروستات
١٦٤	و- صندوق النقد الدولي
١٦٨	ز- منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
١٧١	ح- أمانة نادي باريس
١٧٣	ط- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)
١٧٦	ي- البنك الدولي
١٧٧	المرفق - نظم تسجيل الدين، وإدارة الدين، والتحليل المالي
١٨٧	الملحق ١: العلاقة بين إحصاءات دين القطاع العام وإحصاءات الدين الخارجي
١٨٧	ألف - مقدمة
١٨٧	باء - التعاريف
١٨٧	جيم - التغطية المؤسسية
١٨٧	دال - التقييم
١٨٨	هاء - التصنيف
١٨٩	الملحق ٢: المطابقة بين تدفقات وأرصدة دين القطاع العام
١٨٩	ألف - مقدمة إلى التدفقات والأرصدة
١٨٩	باء - أنواع التدفقات
١٩١	جيم - مراكز الأرصدة
١٩١	دال - المطابقة بين تدفقات وأرصدة ديون القطاع العام
١٩٥	الملحق ٣: مسرد المصطلحات
٢٠٧	الفهرس

تقديم

تُعد مطبوعة إحصاءات دين القطاع العام: مرشد لمعديها ومستخدميها (المرشد) أول مطبوعة إرشادية عالمية عن إحصاءات دين القطاع العام. وقد أُعد هذا المرشد، على غرار إحصاءات الدين الخارجي: مرشد لمعديها ومستخدميها، في إطار الجهود المشتركة لتوسع منظمات دولية، ومن خلال آلية فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالإحصاءات المالية (TFFS). واستند هذا المرشد في إعدادهِ للخبرات الواسعة لدى مؤسساتنا كما أنه أفاد من المشاورات التي جرت مع معدي البيانات الوطنية المعنيين بإحصاءات مالية الحكومة ودين القطاع العام.

وكانت الأزمة المالية الدولية التي شهدتها السنوات الأخيرة وما اقترن بها من ارتفاع مستويات عجز المالية العامة والدين في العديد من البلدان قد أكدت أهمية توفير البيانات الإحصائية الموثوقة والحديثة عن دين الحكومة العامة، والقطاع العام بصفة أعم، باعتبارها عنصرا حيويا لضمان استمرارية أوضاع المالية العامة وربما الأوضاع الخارجية أيضا في مختلف البلدان. وإزاء هذه الخلفية، ينصب تركيز هذا المرشد على تحسين جودة الإحصاءات الرئيسية المعنية بالدين ورفع مستوى حدائقها فضلا على تشجيع التقارب في ممارسات قيدها. وإن يمثل هذا المرشد مصدرا مرجعيا مفيدا لمعدي البيانات الوطنية ومستخدميها، فإننا نوصي البلدان المختلفة باعتمادها عند إعداد ونشر بياناتها.

وتتسق المفاهيم المحددة في هذا المرشد مع المفاهيم الواردة في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ (SNA 2008) ودليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة (BPM6). وسوف يستخدم المرشد ذات التصنيفات والتعاريف التي ترد في النسخة المعدلة من دليل إحصاءات مالية الحكومة الذي يصدر قريبا، وإن كانت تختلف اختلافا طفيفا عن النسخة الحالية من دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١ (GFSM 2001).

هايما كاروانا	إينجيل غورييا أمين عام
مدير عام	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
بنك التسويات الدولية	
كماليش شارما	كلير شيرمتنسكي
أمين عام الكومنولث	أمين عام
أمانة الكومنولث	أمانة نادي باريس
جان كلود تريشييه	سوباتشاي بانتشباكدي
رئيس	أمين عام
البنك المركزي الأوروبي	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
أولي رين	روبرت زيليك
مفوض	رئيس
المفوضية الأوروبية	مجموعة البنك الدولي
جون ليبسكي	
المدير العام بالنيابة	
صندوق النقد الدولي	

تمهيد

من المسلم به منذ فترة طويلة أن هناك حاجة إلى توفير معلومات شاملة وموثوقة وعلى أساس قابل للمقارنة دولياً عن دين الحكومة العامة، والقطاع العام بصورة أعم، حتى يسترشد بها صناع السياسات والعاملون في الأسواق المالية وغيرهم من مستخدمي الإحصاءات. ومع بدء الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٧، تأكدت مرة أخرى الحاجة لزيادة توافر إحصاءات دين الحكومة العامة والقطاع العام على أساس قابل للمقارنة دولياً. ولما كانت التزامات الدين تنطوي على التزامات بأداء مدفوعات في المستقبل، فإنها قد تنشئ ظروفًا تجعل الحكومة والشركات العامة بل والاقتصاد ككل معرضاً لمشكلات الملاءة والسيولة. وعلاوة على ذلك، وكما يتبين من التجارب السابقة، فإن التعرض لهذه التقلبات يمكن أن يسفر عن آثار اقتصادية سلبية واسعة النطاق لا تقتصر فقط على الاقتصاد المتأثر بها في أول الأمر. ولذلك، فإن مطبوعة إحصاءات دين القطاع العام: مرشد لمعديها ومستخدميها (المرشد) تقدم الإرشادات بشأن ما يلي: (١) المفاهيم والتعاريف والتصنيفات المتعلقة بإحصاءات دين القطاع العام؛ (٢) مصادر هذه البيانات وأساليب إعدادها؛ (٣) بعض الأدوات التحليلية التي يمكن استخدامها لتحليل هذه الإحصاءات. ويهدف هذا المرشد إلى مساعدة معدي إحصاءات دين القطاع العام ومستخدميها.

خلفية

يتسق تعريف الدين في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١ (GFSM 2001)، الذي يستند إلى نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، مع التعاريف الواردة في نظم الإحصاءات الاقتصادية الكلية الأخرى. غير أن دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١ زاد من تركيزه بحيث غطى الميزانية العمومية بأكملها، إلى جانب التدفقات التي تؤثر على الأصول والخصوم. ومن ثم، فإن هذا المرشد يقدم أول إرشادات شاملة متفق عليها دولياً بشأن إعداد ونشر إحصاءات الدين التي تشمل القطاع العام (أي الحكومة وشركات القطاع العام). ويأتي هذا المرشد مكملًا لمطبوعة إحصاءات الدين الخارجي: مرشد لمعديها ومستخدميها.

ويقدم المرشد إطاراً شاملاً لمفاهيم قياس إجمالي الدين وصافي الدين في القطاع العام وجميع عناصره. ويمكن تطبيق هذه الإرشادات على العناصر المختلفة للقطاع العام وعلى مختلف الخصوم التي يتألف منها دين القطاع العام. ويقدم المرشد أيضاً هيكلًا تنظيميًا لتصنيف التزامات الدين حسب الأداة وحسب قطاع الطرف المقابل في أداة الدين، كما يقدم المشورة بشأن المشكلات العملية المتعلقة بقيد دين القطاع العام، مع أمثلة رقمية.

ولتزويد مستخدمي البيانات بإحصاءات دين الحكومة العامة، والقطاع العام بصورة أعم، على نحو يتسم بالشفافية والشمول، فإن هذا المرشد يقترح مجموعة أساسية من الجداول تتألف من جدولي حصص وخمسة جداول تفصيلية، وستة جداول للتذكير. ويمكن استيعاب الظروف القطرية لكل بلد من خلال التوسع في بعض الجداول بحيث تتضمن معلومات إضافية، أو بتقديم المعلومات ذات الصلة في جداول إضافية. ويتضمن هذا المرشد رؤية عامة للاعتبارات الأساسية في عملية جمع البيانات، وإعداد ونشر إحصاءات دين القطاع العام وعناصره المختلفة. كذلك يتصدى المرشد للمسائل المستعصية المتعلقة بتحديد حائزي سندات الدين المتداولة، ويناقش مناهج توحيد

إحصاءات دين القطاع العام. ويعرض المرشد رؤية عامة لبعض الأدوات المستخدمة في تحليل إحصاءات دين القطاع العام، كما يبين جهود الهيئات الدولية في مجال إحصاءات دين الحكومة العامة والقطاع العام.

ويهدف المرشد في المقام الأول إلى توفير أساس مرجعي لمعدي ومستخدمي إحصاءات دين القطاع العام. ويحدونا الأمل أن يساهم هذا المرشد في توفير إحصاءات دين الحكومة العامة، والقطاع العام بصورة أعم، على نحو يتسم بمزيد من الدقة وعلى أساس أكثر قابلية للمقارنة دولياً وأن يقدم فهماً أعمق للقضايا المتشابكة التي تنطوي عليها.

شكر وعرفان

تم إعداد هذا المرشد بالتعاون بين الهيئات الدولية المشاركة في فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالإحصاءات المالية، وبالتشاور مع معدي الإحصاءات الوطنية لدين القطاع العام ومالية الحكومة. وتعد فرقة العمل المذكورة واحدة من فرق العمل المشتركة بين الوكالات التي تشكلت تحت مظلة لجنة الأمم المتحدة الإحصائية ولجنة الشؤون الإدارية المعنية بالتنسيق (اللجنة الفرعية لشؤون الأنشطة الإحصائية). وبينما تولى صندوق النقد الدولي رئاسة فرقة العمل، شارك في إعداد المرشد ممثلون عن بنك التسويات الدولية وأمانة الكومنولث والبنك المركزي الأوروبي والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وأمانة نادي باريس ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والبنك الدولي. وفيما يلي قائمة بأسماء المشاركين الرئيسيين في جهود فرقة العمل المتعلقة بإعداد المرشد (حسب جهة انتسابهم وقت إعداد المرشد). وكان لإسهاماتهم وتعليقاتهم المتخصصة فضل كبير في إعداد هذا المرشد.

الرئيس	السيد روبرت هيث، المدير المساعد في إدارة الإحصاءات، صندوق النقد الدولي.
بنك التسويات الدولية	السيد كارستن فون كلايست، نائب رئيس الإحصاءات المصرفية والمالية الدولية، قسم البحوث والإحصاء في الإدارة النقدية والاقتصادية.
أمانة الكومنولث	السيد آريندام روي، مستشار ورئيس (إدارة الدين)/القسم الاستشاري الخاص.
البنك المركزي الأوروبي	السيد هانز أولسون، محلل بحثي أول، الحسابات والبيانات الاقتصادية في منطقة اليورو، الإدارة العامة للإحصاء.
المكتب الإحصائي الأوروبي	السيدة إيزابيل غانسيديو فايينا، مسؤول الإحصاءات، الوحدة C5- الحسابات الحكومية والقطاعية؛ المؤشرات المالية، الإدارة C- الحسابات القومية والأوروبية.
صندوق النقد الدولي	السيد روبرت ديبلزمان، نائب رئيس قسم مالية الحكومة، إدارة الإحصاءات، والسيد توبياس (مورتو) ويكنز اقتصادي أول، قسم مالية الحكومة، إدارة الإحصاءات.
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	السيدة ياسمين أحمد، المسؤول الإداري، دائرة التعاون الإنمائي، قسم الإحصاء والمتابعة.
أمانة نادي باريس	السيد نيكولا غريلان نائب رئيس الدين الخارجي وأمانة نادي باريس، الإدارة العامة للخزانة الفرنسية.

مؤتمر الأمم المتحدة

للتجارة والتنمية

السيد باليرام بابال، منسق التدريب/خبير أول في إدارة الديون.

البنك الدولي

السيد إبراهيم لاوند، مسؤول المعلومات الأول، فريق البيانات المالية، مجموعة البيانات الإنمائية.

تم إعداد هذا المرشد أساساً في صندوق النقد الدولي (والإسهامات المبينة هي ما كان ساريا وقت إعداد المرشد). وأشرف على وضع المسودة الأساسية السيد توبياس (مورتو) ويكنز (الاقتصادي الأول في قسم مالية الحكومة، في إدارة الإحصاءات) كما قام بتنسيق وتحرير المساهمات التي وردت من أعضاء «فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالإحصاءات المالية»، والهيئات الوطنية، والخبراء الآخرين. وقد أشرف على سير العمل السيد روبرت هيث (المدير المساعد، إدارة الإحصاءات)، والسيد كيث دويلين (رئيس قسم مالية الحكومة، إدارة الإحصاءات، حتى عام ٢٠٠٨)، والسيدة كلوديا جيويك (رئيس قسم مالية الحكومة، إدارة الإحصاءات، منذ عام ٢٠٠٨) والسيد روبرت ديبلزلمان (نائب رئيس قسم مالية الحكومة، إدارة الإحصاءات). وقد ساهم في هذا المشروع العديد من الخبراء من قسم مالية الحكومة (وخاصة السيدة ساغيه دي كليرك والسيد غاري جونز وكلاهما اقتصادي أول، والسيد ميغيل ألفيز والسيدة ماجدولين الرئيس، وكلاهما اقتصادي)، ومن قسم ميزان المدفوعات (وخاصة السيد إدواردو فالديفيا-فيلارد، نائب رئيس القسم، والسيد جان غالان، اقتصادي أول، والسيدة ريتا ميسياس، اقتصادي أول) ومن الأقسام الأخرى في إدارة الإحصاءات.

وقد ساهم في هذا العمل أيضا خبراء من إدارات الصندوق الأخرى. ونذكر على وجه التحديد، من إدارة الشؤون المالية العامة، السيدة أدريين شيسستي (مستشار أول)، والسيد جون غارندر (مستشار شؤون المساعدة الفنية)، والسيد تيم إيروين (مستشار شؤون المساعدة الفنية)، والسيد عبد المديبر خان (اقتصادي أول)، والسيد إدوارد مارتن (اقتصادي أول)، والسيدة إيزابيل ريال (اقتصادي أول)؛ ومن إدارة المالية، السيد جورج كابوي (نائب رئيس قسم)، والسيد باري يوين (نائب رئيس قسم)، والسيد كارلوس خنادا (اقتصادي أول)؛ ومن إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية، السيد أودايبير داس (مدير مساعد)، والسيد كريستيان مالدر (نائب رئيس قسم)، والسيدة أليسون أولاند (خبير أول شؤون قطاع التمويل)، والسيد غييرمي بدران (مستشار شؤون المساعدة الفنية)؛ ومن إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة، السيد دومينيك ديرويل (مدير مساعد)، والسيد إيرفيه جولي (رئيس قسم)، والسيد بيرجير أرناسون والسيد أندرو كيتيلي (كلاهما اقتصادي أول)، والسيد كينجي هوسونو (اقتصادي).

وأفاد المرشد أيضا من المساهمات التحريرية التي قدمها خبراء آخرون من الهيئات المشاركة: ونذكر منهم على وجه التحديد:

أمانة الكومنولث

السيد والتن غيلبين، مستشار: إدارة الدين: قسم الخدمات الاستشارية الخاصة؛ والسيد فيكاس باندي، مسؤول تطوير النظم، قسم الخدمات الاستشارية الخاصة؛

البنك المركزي الأوروبي

السيدة جوليا كاتن خبير اقتصادي وإحصائي أول، حسابات منطقة اليورو والبيانات الاقتصادية، الإدارة العامة للإحصاء؛ والسيدة مارتا رودريغز فيفيس، اقتصادي أول، سياسات المالية العامة، الإدارة العام للاقتصاد؛ والسيد ريميغيو إيشيفيريا، رئيس شعبة حسابات منطقة اليورو والبيانات الاقتصادية، الإدارة العامة للإحصاء؛

المكتب الإحصائي الأوروبي

السيد جون فيريندن رئيس الوحدة - C5 حسابات الحكومة والقطاعات؛ المؤشرات المالية، الإدارة - C الحسابات الأوروبية والوطنية؛

منظمة التعاون والتنمية

في الميدان الاقتصادي

السيد هانز بلومستين، رئيس وحدة شؤون أسواق السندات وإدارة الدين العام، دائرة الشؤون المالية وشؤون الشركات، قسم الشؤون المالية؛ والسيد نديم أحمد، رئيس شعبة الحسابات القومية السنوية، وتبادل القوة الشرائية، والأسعار والإنتاجية، دائرة الإحصاء، قسم الحسابات القومية؛

والسيدة ميشيل شافوا-ماناتو رئيس شعبة الحسابات القومية الفصلية والإحصاءات المالية، دائرة الإحصاء، قسم الحسابات القومية؛

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

السيدة فانيسا دي ثورب، مدير مشروع، برنامج «نظام إدارة الدين والتحليل المالي» (DMFAS)؛ والسيد جيرى تيلينغ، رئيس برنامج «نظام إدارة الدين والتحليل المالي» (DMFAS)؛ والسيدة يوفن لي، رئيس فرع الدين وتمويل التنمية؛ والسيد غابور بيسكي، مدير مشروع؛ والسيد ديفغو ريفتي، مدير مشروع؛
السيدة إيفيس روكاج، مسؤول الإحصاءات، فريق البيانات المالية، مجموعة البيانات الإنمائية.

البنك الدولي

وتعرب فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالإحصاءات المالية عن تقديرها وامتنانها لمساهمات العديد من معدي إحصاءات دين القطاع العام ومستخدميها في البلدان الأعضاء، لا سيما أستراليا والبرازيل وكندا وإيطاليا ورومانيا وجنوب إفريقيا وتركيا والمملكة المتحدة. وقد وردت استجابات لطلبات التعليق على مسودة المرشد التي نُشرت على الموقع الإلكتروني لفرقة العمل في أغسطس ٢٠١٠ من العديد من الهيئات الرسمية في مختلف بلدان العالم وقد أفاد المحتوى كثيرا مما تضمنته وجهات النظر المختلفة.

أدلهيد بيرغي-شملتس
مدير
إدارة الإحصاءات
صندوق النقد الدولي

ألف – الغرض من المرشد ومحور تركيزه

١-١ يتمثل الغرض من مطبوعة إحصاءات دين القطاع العام — مرشد لمعديها ومستخدميها (المرشد) في توفير إرشادات شاملة بشأن قياس إحصاءات دين القطاع العام وعرضها.

٢-١ وينصب التركيز الرئيسي لهذا المرشد على إجمالي وصافي التزامات الدين في كل وحدة من وحدات القطاع العام، للسببين التاليين:

- أن إعداد الميزانية العمومية لأي وحدة اقتصادية عادة ما يركز بداية على التزامات الدين، ثم على حيازات الأصول المالية المكونة من أدوات دين، ثم ينتقل بعد ذلك ليشمل الالتزامات غير المرتبطة بالدين والأصول الأخرى؛
- وأن هناك اهتماما خاصا لدى صناع السياسات والمحللين بشأن إجمالي الدين وصافي الدين في وحدات القطاع العام.^١

٣-١ ومع ذلك، فإن حجم وتكوين الخصوم والأصول المالية في وحدات القطاع العام، بما في ذلك الأدوات المالية غير المرتبطة بالدين، هما كذلك من الأمور التي تشغل اهتمام صناع السياسات والمحللين.^٢ وإضافة إلى ذلك، نجد أن دمج مراكز الأرصدة ومختلف أنواع التدفقات الاقتصادية، كما يعرضها دليل إحصاءات مالية الحكومة (GFSM)، يتيح سهولة التقويم الشامل للأثر الاقتصادي المترتب على أنشطة وحدات القطاع العام وإمكانية استمرار سياساتها.

٤-١ كذلك يقدم المرشد المشورة بشأن إعداد إحصاءات دين القطاع العام واستخداماتها التحليلية. ويتمثل الهدف في المساهمة في تحسين إحصاءات دين القطاع العام

^١ يقر هذا المرشد بأهمية توسيع نطاق التركيز وتجاوز نطاق التزامات الدين عند تحليل الموارد المالية للقطاع العام. ومن شأن التحليلات الأوسع نطاقا أن تأخذ في الحسبان أيضا، على سبيل المثال، الأدوات المالية غير المرتبطة بالدين (كالمشتقات المالية)، أو الالتزامات الاحتمالية الصريحة (كالضمانات المقدمة من الحكومة) أو حتى الالتزامات الاحتمالية الضمنية (كالالتزامات الحكومية بمنافع الضمان الاجتماعي المستقبلية). وفي هذا السياق يتناول المرشد أيضا مناقشات حول الأدوات المالية غير المرتبطة بالدين والالتزامات الاحتمالية.

^٢ يمكن الاطلاع على تعريف لهذين المفهومين في الفصلين الثاني والثالث.

وتعميق فهمها. ولتحقيق هذا الهدف فإن المرشد يتجاوب مع ازدياد اهتمام صناع السياسات ومستخدمي الإحصاءات بزيادة توافر إحصاءات دين القطاع العام وإمكانية مقارنتها على المستوى الدولي.

باء – الإطار المفاهيمي

٥-١ يقدم هذا المرشد إطارا لمفاهيم إعداد إحصاءات دين القطاع العام. ويستند هذا الإطار إلى نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ (SNA 2008) وإلى دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة (BPM6). ويستخدم المرشد ذات التصنيفات والتعاريف التي ترد في النسخة المعدلة من دليل إحصاءات مالية الحكومة الذي يصدر قريبا، وإن كانت تختلف اختلافا طفيفا عن النسخة الحالية من دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١ (GFSM 2001). ووفقا لهذا الإطار المفاهيمي، فإن بيانات دين القطاع العام تشمل جميع خصوم وحدات القطاع العام (حسب التعريف الوارد في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨) عدا حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار والمشتقات المالية وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين. ويتم عرض المبلغ الكلي لالتزامات الدين كرصيد لإجمالي الدين في وحدة (وحدات) القطاع العام التي يجري إعداد إحصاءاتها.

جيم – الهيكل التنظيمي للمرشد

٦-١ يمكن تقسيم هذا المرشد إلى أربعة أجزاء، هي:

- الإطار المفاهيمي — الفصول من الثاني إلى الخامس؛
- مبادئ وممارسات إعداد البيانات — الفصول من السادس إلى الثامن؛
- بعض الأدوات المستخدمة في تحليل دين القطاع العام — الفصل التاسع؛
- عمل الهيئات الدولية في مجال إحصاءات دين القطاع العام — الفصل العاشر.

٧-١ وفيما يلي عرض لهيكل الجزء المعني بالإطار المفاهيمي:

- ويقدم الفصل السابع الإرشادات بشأن تحديد هوية حائزي سندات الدين المتداولة.

- أما الفصل الثامن فيقدم الإرشادات العملية بشأن توحيد إحصاءات دين القطاع العام، أي شطب مراكز الأرصدة التي تقابلها التزامات وحدة أخرى في القطاع العام، بين القطاعات المختلفة وداخل كل قطاع على مستوى الوحدات التي يجري إعداد الإحصاءات عنها.

٩-١ ويتناول الفصل التاسع بعض الأدوات التحليلية المستخدمة في تحليل دين القطاع العام. ويهدف هذا الفصل إلى مساعدة معدي البيانات على وضع جهودهم ضمن السياق الملئم وتوضيح بعض الاستخدامات الرئيسية لإحصاءات دين القطاع العام في إطار عمل صندوق النقد الدولي. ويحدد الفصل العاشر طبيعة العمل في مجال إحصاءات دين القطاع العام في كل من بنك التسويات الدولية وأمانة الكومنولث والبنك المركزي الأوروبي والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي (يوروستات) وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وأمانة نادي باريس ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) والبنك الدولي.

١٠-١ ويتضمن هذا المرشد ثلاثة ملاحق، حيث يتناول الملحق الأول العلاقة بين إحصاءات دين القطاع العام وإحصاءات الدين الخارجي؛ ويتناول الملحق الثاني العلاقة بين التدفقات ومراكز الأرصدة في إحصاءات دين القطاع العام؛ أما الملحق الثالث فيعرض مسردا للمصطلحات المستخدمة في المرشد.

- يقدم الفصل الثاني تعريفا لإجمالي الدين وصافي الدين. ومن خلال تعريف الوحدات والقطاعات المؤسسية، يقدم هذا الفصل تعريفا للقطاع العام وقطاعاته الفرعية، كما يقدم شرحا تفصيليا للمبادئ المحاسبية اللازمة لقياس دين القطاع العام.

- ويُعرّف الفصل الثالث أدوات الدين وقطاعات الأطراف المقابلة في أدوات الدين.

- ويتناول الفصل الرابع قضايا مختلفة في مجال إحصاءات دين القطاع العام، كما يقدم تعاريف لمختلف أنواع عمليات الدين، وإرشادات بشأن المعالجة الإحصائية لكل منها.

- ويقدم الفصل الخامس جداول لعرض إحصاءات دين القطاع العام، تتألف مما يلي: جدولين للحصر وخمسة جداول تفصيلية، وستة جداول للتذكير. ومن خلال الإحصاءات الواردة في هذه الجداول مجتمعة يمكن الاطلاع على رؤية شاملة لإحصاءات دين القطاع العام في البلد المعني.

٨-١ وفيما يلي عرض لهيكل الجزء المعني بمبادئ وممارسات إعداد البيانات:

- يقدم الفصل السادس نظرة عامة على الاعتبارات الأساسية في إعداد ونشر إحصاءات دين القطاع العام، بما فيها أهم مصادر البيانات بالنسبة لأدوات الدين المختلفة.

التعاريف والمبادئ المحاسبية

يقدم هذا الفصل تعريفا لمفاهيم الدين في القطاع العام، كما يناقش المبادئ المحاسبية الأساسية لإعداد إحصاءات دين القطاع العام.

ألف - مقدمة

٢-١ يُعرّف هذا الفصل مفهوم الدين والقطاعات المؤسسية في الاقتصاد. وتعد هذه التعاريف ضرورية لوضع إطار مفاهيمي لإعداد إحصاءات الدين وتقديم الإرشادات العملية بشأنها. وتتسق التصنيفات والتعاريف الواردة في هذا المرشد مع نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ (SNA) الطبعة السادسة (BPM6). وسوف تستخدم ذات التصنيفات والتعاريف في النسخة المعدلة من دليل إحصاءات مالية الحكومة التي تصدر قريباً، وإن كانت تختلف اختلافاً طفيفاً عن النسخة الحالية من دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١ (GFSM 2001).

٢-٢ ويُعرّف القسم «باء» المفهومين الأساسيين للدين، وهما: إجمالي الدين وصافي الدين. أما القسمان «جيم» و«دال» فيعرفان مفهوم القطاع العام، ونطاق تغطيته المؤسسية، وتقسيماته القطاعية. ومن خلال تعريف الدين، وتعريف القطاع العام وقطاعاته الفرعية، يمكن تعريف دين القطاع العام وأي من قطاعاته الفرعية. ويتناول القسم الأخير من هذا الفصل مناقشة المبادئ المحاسبية التي يركز عليها إعداد إحصاءات دين القطاع العام. وتتوافق هذه المبادئ مع الإحصاءات الأخرى المتعلقة بالاقتصاد الكلي. ويناقش المرفق بهذا الفصل مسألة استحقاق الفائدة وآثارها على الدين.

باء - تعاريف الدين

١ - إجمالي الدين

٢-٣ يتألف مجموع إجمالي الدين - الذي يشار إليه غالباً باسم «مجموع الدين» أو «مجموع خصوم الدين» - من جميع الالتزامات المتمثلة في أدوات

دين.^١ وتُعرّف أداة الدين بأنها مطالبة مالية تقتضي قيام المدين بأداء كل من مدفوعات الفائدة أو المبلغ الأصلي أو كليهما إلى الدائن في تواريخ محددة في المستقبل.^٢ والأدوات التالية هي من أدوات الدين:

- حقوق السحب الخاصة (SDRs)؛
- العملة والودائع؛
- سندات الدين؛
- القروض؛
- نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة؛
- حسابات أخرى مستحقة الدفع.

٢-٤ وبناء على القائمة أعلاه، فإن جميع الخصوم المدرجة في الميزانية العمومية في دليل إحصاءات مالية الحكومة هي بمثابة دين، باستثناء الخصوم المكونة من حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار والمشتقات المالية وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين.

٢-٥ تعتبر التزامات الدين المستحقة على مقيمين لمقيمين آخرين في نفس الاقتصاد دين محلي بينما تعتبر التزامات الدين المستحقة على مقيمين لغير المقيمين دين خارجي. ويقدم هذا الفصل في موضع لاحق شرحاً لتعريف الإقامة بمزيد من التفصيل ويتبع المعايير الدولية الراهنة (نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ والطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي). ويقدم الملحق الأول بهذا المرشد شرحاً للعلاقة بين إحصاءات دين القطاع العام وإحصاءات الدين الخارجي.

٢-٦ ولا تعتبر حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار من أدوات الدين لأنها لا تتطلب سداد المبلغ الأصلي أو الفائدة، وبالتالي تختلف انعكاساتها بالنسبة لمدى التعرض للمخاطر وبالنسبة للسيولة. ولنفس السبب،

^١ يمكن الاطلاع على مناقشة تفصيلية بشأن مختلف أدوات الدين في الفصل الثالث من هذا المرشد.

^٢ يتسق تعريف الدين في هذا المرشد مع التعريف الوارد في كل من دليل إحصاءات مالية الحكومة (GFSM)، ونظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ (SNA 2008)، ودليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة (BPM6)، وإحصاءات الدين الخارجي: مرشد لمعديها ومستخدميها.

المبالغ التي لم تُصرف بعد بموجب اتفاق على منح قرض أو ائتمان تصدير.

٢-٩ البنود الاحتمالية هي أوضاع قد تؤثر على الأداء المالي لوحدة ما في القطاع العام، وهي مرهونة بوقوع أو عدم وقوع حدث أو أكثر في المستقبل. والبنود الاحتمالية، كحالة معظم الضمانات التي تمنح لمرة واحدة، لا تدرج ضمن دين الضامن لأنها ليست خصوما غير مشروطة. ويبقى الدين المضمون منسوبا إلى المدين، وليس الضامن، ما لم وإلى حين أن يطلب سداد الضمان. غير أنه لأغراض تحليل مدى التعرض للمخاطر فإن التأخير المحتمل للالتزامات الاحتمالية على وحدات القطاع العام جدير بالاهتمام. ومن ثم، بينما تستبعد البنود الاحتمالية من تعريف دين الضامن، يجوز أن تظهر قيمة التزامات احتمالية محددة كبند للذكورة في إحصاءات دين القطاع العام. ويحث هذا المرشد البلدان على إنشاء نظم لمراقبة ونشر بيانات الالتزامات الاحتمالية، وهو ما يتناوله الفصل الرابع بمزيد من التفصيل.^٩

ب- الأصل والفائدة

٢-١٠ ينشأ أصل الدين في ذمة المدين عند قيام الدائن بتقديم قيمة اقتصادية أو إنشاء خصوم في شكل دين بوسائل أخرى، وقد تتغير قيمة أصل الدين بمرور الوقت إلى أن يتم إطفائه. أما الفائدة فهي التكلفة (المصروفات) التي يتحملها المدين عن استخدام أصل الدين القائم.^{١٠} وبالتالي، فإن الفائدة هي أحد أشكال دخل الاستثمار مستحق القبض لمالكي بعض أنواع الأصول المالية (حقوق السحب الخاصة، والودائع، وسندات الدين، والقروض، والحسابات الأخرى المدينة) مقابل وضع هذه الموارد المالية وغيرها من الموارد تحت تصرف وحدة مؤسسية أخرى. وتندرج الفائدة في معظم الحالات على أساس مفهوم الاستحقاق. غير أنه من منظور المحاسبة على أساس المدفوعات النقدية الفعلية، يمكن تصنيف مدفوعات خدمة الدين الدورية كمدفوعات فائدة^{١١} أو مدفوعات أصل الدين. و يورد مرفق هذا الفصل وصفا لاستحقاق الفائدة.

^٨ تنشأ الضمانات لمرة واحدة عندما يتعذر حساب مخاطر القرض أو السند المضمون بأي درجة من الدقة. وفي معظم الحالات، لا تعتبر هذه الأدوات بمثابة أصول مالية أو خصوم حتى يتم المطالبة بها، ولا يتم قيدها في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ ولا في دليل إحصاءات مالية الحكومة.

^٩ يتضمن الفصل الثالث مناقشة حول الضمانات الموحدة، التي تنشأ عنها التزامات فعلية وليست احتمالية.

^{١٠} بعبارة أخرى، الفائدة هي المبلغ الذي يتعين على المدينين سداذه للدائنين علاوة على الأصل المقدم من الدائن.

^{١١} بالنسبة لأدوات الدين طويلة الأجل، تعرف الفائدة المدفوعة دوريا بأنها التكاليف التي يدفعها المدين إلى الدائن سنويا أو على فترات أكثر تواترا؛ وبالنسبة للأدوات قصيرة الأجل (أي الأدوات ذات أجل الاستحقاق الأصلي لمدة عام أو أقل)، فإن الفائدة المدفوعة دوريا هي الفائدة التي يدفعها المدين إلى الدائن قبل تاريخ استرداد الأداة. وتختلف مدفوعات الفائدة عن مفهوم استحقاق الفائدة خلال فترة الدين.

فإن المشتقات المالية - سواء العقود الآجلة أو عقود الخيار - ليست التزامات دين وذلك لعدم تقديم أي مبلغ أصلي يستوجب السداد، كما لا تستحق مدفوعات الفائدة على أي أداة تندرج تحت المشتقات المالية.^{١٢} ويوصي هذا المرشد، في الفصل الخامس، بإعداد ونشر البيانات عن مراكز المشتقات المالية كبند للذكورة في إحصاءات دين القطاع العام. وتعتبر هذه المعلومات مفيدة لأن هذه العقود يمكن أن تزيد من التزامات وحدة القطاع العام المعنية، كما يمكن أن تتسبب في خسائر كبيرة إذا ما استخدمت على نحو غير ملائم.^٤

٢-٧ ويجوز في ظل بعض الترتيبات القانونية والمؤسسية والعملية وجود بعض تعريفات الدين بخلاف المذكورة أعلاه. وبالتالي، من المفيد توضيح الوضوح دائما في تحديد تعريف الدين وفقا للأدوات المتضمنة. وبينما يتألف مجموع الدين في هذا المرشد من جميع أدوات الدين المبينة بالتحديد في الفقرة ٢-٣، فمن الممكن أن تظهر أحيانا تعريفات أضيق نطاقا، ومنها ما يلي:

- العملة والودائع، وسندات الدين، والقروض فقط - وهو تعريف ضيق يقتصر على الأدوات المستخدمة عادة في «جمع الأموال»؛

- جميع أدوات الدين باستثناء نظم التأمين والتقاعد والضمانات الموحدة - وهو تعريف أوسع نطاقا وقريب من مجموع الدين الذي يستبعد أساسا خصوم معاشات التقاعد.

أ- الالتزامات الجارية القائمة والفعلية

٢-٨ يجب أن تكون الالتزامات قائمة وغير مسددة حتى تكون بمثابة دين.^٥ والاعتبار الحاسم في هذا الشأن هو ما إذا كانت للدائن مطالبة على المدين أم لا. فالالتزامات الدين تنشأ في المعتاد عن طريق تقديم قيمة اقتصادية من وحدة مؤسسية، أي الدائن، إلى وحدة مؤسسية أخرى، أي المدين، بمقتضى ترتيب تعاقد في العادة. ويمكن أن تنشأ التزامات الدين أيضا بحكم القوانين النافذة،^٦ وبأحداث تقتضي مدفوعات تحويلات مستقبلية.^٧ وتشمل التزامات الدين متأخرات المبلغ الأصلي والفائدة. ولا تنشأ التزامات الدين بموجب التزامات بتقديم قيمة اقتصادية في المستقبل حتى تتغير ملكية البنود المعنية، أو تقدم الخدمات المعنية، أو يصبح الدخل المعني مستحقا؛ فعلى سبيل المثال، لا تدرج ضمن مركز إجمالي الدين تلك

^٣ «المبادلات خارج السوق» تنطوي بالفعل على عنصر دين، مثلما يتضح في الفصل الرابع.

^٤ راجع الفصل الخامس، الفقرات ٥-٥٠ إلى ٥-٥٢.

^٥ للاطلاع على مناقشة أكثر تفصيلا حول الخصوم والأصول المالية، راجع الفقرات ٥-٣ إلى ١٢-٣ من الفصل الثالث.

^٦ هذه الخصوم قد تتضمن الخصوم الناشئة عن الضرائب والجزاءات (بما فيها الجزاءات الناشئة عن العقود التجارية) والأحكام القضائية وقت فرضها.

^٧ تشمل المطالبات على شركات التأمين على غير الحياة، والمطالبات عن الأضرار الخارجة عن نطاق مسؤوليات شركات التأمين على غير الحياة، والمطالبات الناشئة عن أنشطة اليانصيب والمقامرة.

الجدول ٢-١: حساب صافي الدين

إجمالي الدين (خصوم في شكل أدوات دين) (a)	أصول مالية مقابلة لأدوات دين (b)	صافي الدين (c)=(a)-(b)
حقوق السحب الخاصة العملة والودائع سندات الدين القروض نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة حسابات أخرى دائنة	الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة العملة والودائع سندات الدين القروض نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة حسابات أخرى مدينة	مجموع صافي الدين
مجموع إجمالي الدين	مجموع الأصول المالية المقابلة لإجمالي الدين	

جيم - الوحدات والقطاعات المؤسسية

٢-١٥ يمكن تقسيم الاقتصاد إلى قطاعات يتألف كل منها من عدد من الوحدات المؤسسية^{١٢} المقيمة في هذا الاقتصاد (راجع الإطار ٢-١). ويتبع هذا المرشد منهج نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ في تقسيم الاقتصاد إلى خمسة قطاعات مؤسسية مستقلة تماما عن بعضها البعض. والوحدات في كل قطاع لها أهداف اقتصادية مماثلة يمكن تمييزها عن أهداف القطاعات الأخرى. وتتمثل القطاعات المؤسسية الخمسة في القطاعات التالية:

- **قطاع الشركات غير المالية**، الذي يتألف من وحدات مؤسسية مقيمة تعمل أساسا في إنتاج السلع السوقية أو الخدمات غير المالية؛
- **قطاع الشركات المالية**، الذي يتألف من وحدات مؤسسية مقيمة تعمل أساسا في مجال تقديم الخدمات المالية، بما في ذلك خدمات الوساطة المالية، إلى وحدات مؤسسية أخرى؛
- **قطاع الحكومة العامة**، الذي يتألف من وحدات مؤسسية مقيمة تقوم بوظائف الحكومة كنشاط أساسي لها. وبعبارة أخرى، هي تلك الوحدات المؤسسية التي تنتج الخدمات (وربما السلع) للاستهلاك الفردي أو الجماعي، على أساس غير سوقي في الأساس، وتعيد توزيع الدخل والثروة، بالإضافة إلى الوفاء بمسؤولياتها السياسية والقيام بدورها المعني بالتنظيم الاقتصادي؛
- **قطاع الأسر المعيشية**، الذي يتألف من مجموعة من الأشخاص يشتركون في السكن ويجمعون بعض أو كل دخلهم أو ثروتهم، ويستهلكون أنواعا معينة من السلع

^{١٢} يستخدم فيما بعد مصطلح «الوحدة» كصورة مختصرة لمصطلح «الوحدة المؤسسية».

٢-١١ ولا يفرق تعريف الدين بين أصل الدين والفائدة المستحقة. وبعبارة أخرى، فإن مبلغ الدين القائم هو المجموع الذي يتضمن الموارد المقدمة سلفا في الأصل مضافا إليها الفائدة المستحقة حتى تاريخه مخصصا منها أي مدفوعات لتسديد الفائدة أو الأصل فالاشتراط المستقبلي بأداء المدفوعات، وليس شكل تلك المدفوعات، هو الذي يحدد ما إذا كانت الخصوم المعنية هي أدوات دين أم لا. ومن الممكن أن تؤدي المدفوعات في أي شكل، كأن تكون مثلا في شكل عملة وودائع، أو سلع وخدمات.

٢-١٢ ولا ينطوي تعريف الدين بالضرورة على معرفة وقت أداء المدفوعات المستقبلية لأصل الدين أو الفائدة أو كليهما. وهناك حالات كثيرة يكون الجدول الزمني للمدفوعات معروفا، كما في سندات الدين والقروض. غير أن هناك حالات أخرى قد لا يكون هذا الجدول معروفا على وجه الدقة. فعلى سبيل المثال، قد يكون وقت أداء المدفوعات عند طلب الدائن، كما في حالة الودائع تحت الطلب غير المغلة للفائدة؛ أو عند تأخر المدين في السداد ولا يكون معلوما وقت أدائه هذه المتأخرات أو إن كان سيدفعها بالفعل. ومرة أخرى، فإن اشتراط أداء المدفوعات، وليس وقت أدائها، هو الذي يحدد ما إذا كانت الخصوم المعنية ديناً أم لا. وبالتالي فإن الالتزامات القائمة على صناديق التقاعد وشركات التأمين على الحياة تجاه المشتركين وحملة وثائق التأمين تعتبر ديونا على هذه المؤسسات، لأن هناك مدفوعات ستكون مستحقة حتى وإن لم يكن وقت أدائها معلوما.

٢- صافي الدين

٢-١٣ بالنسبة لإدارة المخاطر يجوز معاملة التزامات الدين والأصول بشكل موحد، مع التركيز على صافي الدين. فعلى سبيل المثال، قد ينشأ الدين لتمويل أصول تولد دخلا للوفاء بالتزامات. ويحسب صافي الدين كإجمالي الدين ناقصا الأصول المالية المقابلة لأدوات الدين، على النحو الموضح في الجدول ٢-١. ويستعرض القسم بء من الفصل الثالث بمزيد من التفصيل المسائل المتعلقة بصافي القيمة والميزانية العمومية، وتشمل نطاقا أوسع من الأصول والخصوم.

٢-١٤ ويشمل الذهب النقدي، كما ورد تعريفه في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ والطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، عناصر تعتبر من أدوات الدين (حسابات الذهب غير المخصصة) وعنصر يعتبر أداة غير منشئة للدين (سبائك الذهب). وينبغي، من حيث المبدأ، استبعاد عنصر سبائك الذهب في الذهب النقدي عند حساب صافي الدين. غير أنه قد يتعين، في الواقع العملي، استخدام المبلغ الكلي للذهب النقدي عند حساب صافي الدين نظرا لأن معدي إحصاءات دين القطاع العام قد يتعذر عليهم استبعاد عنصر سبائك الذهب.

تقدم السلع والخدمات للأسر المعيشية بدون مقابل أو بأسعار غير ذات دلالة اقتصادية.

١٦-٢ ويجوز تقسيم كل من هذه القطاعات إلى قطاعات فرعية، كما يمكن دمج القطاعات الفرعية معاً بطرق مختلفة لتشكيل قطاعات أخرى. فعلى سبيل المثال، يمكن تقسيم قطاع الحكومة العامة إلى قطاعات فرعية هي الحكومة المركزية وحكومة الولاية والحكومة المحلية، كما يمكن تقسيم قطاع الشركات غير المالية إلى قطاعات فرعية هي الشركات العامة غير المالية والشركات غير المالية الخاضعة للسيطرة الأجنبية والشركات الوطنية الخاصة غير المالية.^{١٤}

١٧-٢ ويتألف القطاع العام من جميع الوحدات المؤسسية المقيمة التي تسيطر عليها الوحدات الحكومية المقيمة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أي جميع وحدات قطاع الحكومة العامة، والشركات العامة المقيمة (الشكل البياني ١-٢).^{١٥} وتعرف السيطرة بأنها القدرة على تحديد السياسة العامة للشركة. ويشير مصطلح «السياسة العامة للشركة»، بمعناه الواسع، إلى أهم السياسات المالية والتشغيلية المتعلقة بالأهداف الاستراتيجية للشركة كمنتج سوقي. ويتضمن نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ قائمة من ثمانية مؤشرات يفترض أن تساعد على تحديد ما إذا كانت الشركة تسيطر عليها وحدة حكومية أم شركة عامة أخرى، وهي كالتالي: ١٦ (١) ملكية غالبية القوة التصويتية؛ (٢) السيطرة على مجلس الإدارة أو أي جهاز حاكم آخر؛ (٣) السيطرة على تعيين المسؤولين الأساسيين وإقالتهم؛ (٤) السيطرة على اللجان الأساسية في الكيان المعني؛ (٥) الأسهم والخيارات الذهبية؛ (٦) التنظيم والرقابة؛ (٧) سيطرة عميل مهيمن ينتمي إلى القطاع العام أو مجموعة من عملاء مهيمنين ينتمون إلى القطاع العام؛ (٨) السيطرة المرتبطة بالاقتراض من الحكومة. ورغم أن وجود مؤشر واحد قد يكون كافياً لإثبات السيطرة، فإن هناك حالات أخرى قد يشير فيها عدد من المؤشرات المنفصلة مجتمعة إلى وجود السيطرة.

١٨-٢ ويتألف قطاع الحكومة العامة من جميع الوحدات الحكومية وجميع المؤسسات غير الهادفة للربح غير المشغلة بالإنتاج السوقي والتي تسيطر عليها الوحدات الحكومية.

بأسعار ذات دلالة اقتصادية، وعندها تعامل في نظام الحسابات القومية نفس معاملة الشركات. وبالنسبة للمؤسسات الأخرى غير الهادفة للربح التي تسيطر عليها الحكومة والمشتغلة في الإنتاج غير السوقي فتعامل كوحدات حكومية. أما بقية المؤسسات غير الهادفة للربح، التي تنتج السلع والخدمات لكنها لا تبيعها بأسعار ذات دلالة اقتصادية ولا تسيطر عليها الحكومة، فتعامل كمجموعة وحدات خاصة تسمى المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم قطاع الأسر المعيشية، أو كجزء من الشركات، إذا كانت تخدم الشركات.

^{١٤} وبالمثل، يمكن تقسيم الشركات المالية إلى شركات عامة وشركات خاضعة للسيطرة الأجنبية وشركات وطنية خاصة، على التوالي.

^{١٥} للاطلاع على مناقشة مستفيضة حول التقسيم القطاعي للقطاع العام، راجع مطبوعة صندوق النقد الدولي: دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١، مادة مصاحبة، تغطية القطاع العام وتقسيمه القطاعي، إعداد بول كوتيريل، وإيثان وايزمان، وتوبياس ويكنز، ديسمبر ٢٠٠٦، واشنطن العاصمة (http://www.imf.org/external/pubs/ft/gfs/) (manual/comp.htm)

^{١٦} للاطلاع على مزيد من التفاصيل، راجع الفقرات ٤-٧٧ إلى ٤-٨٠ من نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨.

الإطار ٢-١: تعريف الوحدة المؤسسية

الوحدة المؤسسية هي كيان اقتصادي قادر، في حد ذاته، على امتلاك الأصول وإنشاء الالتزامات وممارسة الأنشطة الاقتصادية والدخول في معاملات مع كيانات أخرى. وفيما يلي بعض الخصائص المهمة للوحدات المؤسسية:

- إن قدرة الوحدة المؤسسية على امتلاك السلع أو الأصول تعني أنها قادرة أيضاً على تبادل ملكية السلع أو الأصول في معاملات مع وحدات مؤسسية أخرى.
- الوحدة المؤسسية قادرة على اتخاذ قرارات اقتصادية وممارسة أنشطة اقتصادية تعتبر هي نفسها مسؤولة عنها مباشرة ومحاسبة عليها أمام القانون.
- الوحدة المؤسسية قادرة على تحمل الخصوم بالأصالة عن نفسها، وعلى تحمل التزامات أخرى وعقد ارتباطات مستقبلية وإبرام عقود.
- إما أن تكون للوحدة المؤسسية مجموعة كاملة من الحسابات، بما في ذلك ميزانية عمومية للأصول والخصوم وصافي القيمة، أو يكون من الممكن والمفيد من وجهة نظر اقتصادية وقانونية وضع مجموعة كاملة من الحسابات إذا لزم الأمر.

هناك نوعان رئيسيان من الكيانات يمكن أن تتوافر فيهما مؤهلات الوحدات المؤسسية وهما كالتالي: (١) الأشخاص أو مجموعات الأشخاص في شكل أسس (٢) الكيانات القانونية أو الاجتماعية التي يعترف القانون أو المجتمع بوجودها مستقلة عن ملكها أو يسيطر عليها من الأشخاص أو الكيانات الأخرى. أما الأنواع الأربعة من الكيانات القانونية أو الاجتماعية المعترف بها في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ وهذا المرشد بوصفها وحدات مؤسسية فهي الشركات، وأشباه الشركات، والمؤسسات غير الهادفة للربح، والوحدات الحكومية. ولا يمكن أن يستدل دائماً على وضع الوحدة المؤسسية من اسمها، وإنما يتعين النظر في أهدافها ووظائفها.

والخدمات بصورة جماعية (أهمها المسكن والغذاء). وقد تكون الأسر المعيشية بأي حجم وتتخذ أشكالاً متنوعة في المجتمعات أو الثقافات المختلفة. ويجب أن يكون جميع الأشخاص الطبيعيين في الاقتصاد منتسبين لأسرة معيشية واحدة فقط. وتتمثل الوظائف الرئيسية للأسر المعيشية في توفير القوى العاملة، وممارسة أنشطة الاستهلاك النهائي، وبوصفها من أصحاب المشاريع الإنتاجية، إنتاج السلع السوقية والخدمات غير المالية (وربما المالية).

• قطاع المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية، الذي يتألف من المؤسسات المقيمة غير الهادفة للربح غير المشغلة بالإنتاج السوقي والتي لا تسيطر عليها الحكومة.^{١٣} وهي

^{١٣} المؤسسات غير الهادفة للربح هي كيانات قانونية أو اجتماعية، تنشأ بغرض إنتاج السلع والخدمات ولا تسمح لها شروط تكوينها بأن تصبح مصدر دخل أو ربح أو غير ذلك من الكسب المادي للوحدات التي تنشئها أو تسيطر عليها أو تمويلها. ومع ذلك، فإن بعض هذه المؤسسات تقدم السلع والخدمات للعلاء

الشكل البياني ٢-١: القطاع العام وعلاقته بالقطاعات المؤسسية الأخرى في الاقتصاد

قطاع الحكومة العامة	قطاع الشركات غير المالية	قطاع الشركات المالية	قطاع الأسر المعيشية	المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم قطاع الأسر المعيشية
عام	عام	عام	خاص	خاص
	خاص	خاص		

الذين يتمتعون بمسؤولية محدودة، و(٣) تنشأ لأغراض تتعلق بممارسة الإنتاج السوقي (أي إنتاج السلع والخدمات بأسعار ذات دلالة اقتصادية).^{١٨} وبالنسبة لأشباه الشركات، التي ليس لها شخصية اعتبارية أو لم تتخذ أي شكل قانوني آخر وإن كانت تعمل كالشركات، فإنها تصنف كذلك باعتبارها شركات. كذلك تصنف المؤسسات السوقية غير هادفة للربح (أي المشتغلة بالإنتاج السوقي) باعتبارها شركات أيضا. وتعتبر الشركات جزءا من قطاع الشركات غير المالية أو قطاع الشركات المالية في الاقتصاد، حسب طبيعة نشاطها الأساسي. أما الوحدات المؤسسية التي تسيطر عليها الحكومة، والمنشأة قانونا كشركات لكنها ليست منتج سوقي (أي أنها لا تبيع مخرجاتها بأسعار ذات دلالة اقتصادية)، فإنها تصنف باعتبارها جزءا من قطاع الحكومة العامة، وليس قطاع الشركات العامة. وبالمثل، فإن المؤسسات غير ذات الشخصية الاعتبارية المملوكة لوحدات حكومية لا تصنف كأشباه شركات بل تبقى جزءا أساسيا من تلك الوحدات، وبالتالي يجب أن تدرج ضمن قطاع الحكومة العامة.

دال: التغطية المؤسسية والتقسيم القطاعي للقطاع العام

٢-٢٠ القطاع العام هو مزيج من قطاع الحكومة العامة وجميع الشركات العامة. ويوضح الشكل البياني ٢-٢ تفاصيل القطاع العام وعناصره الرئيسية.

١- قطاع الحكومة العامة وقطاعاته الفرعية

٢-٢١ غالبا ما يكون من الضروري أو من المرغوب لأغراض تحليلية تجزئة إحصاءات قطاع الحكومة العامة. ونستعرض فيما يلي أسلوبيين أساسيين لتكوين القطاعات

^{١٨} الأسعار ذات الدلالة الاقتصادية هي الأسعار التي تؤثر بقدر كبير على الكميات التي يرغب المنتجون في عرضها بالسوق وعلى الكميات التي يرغب المشترون في شرائها.

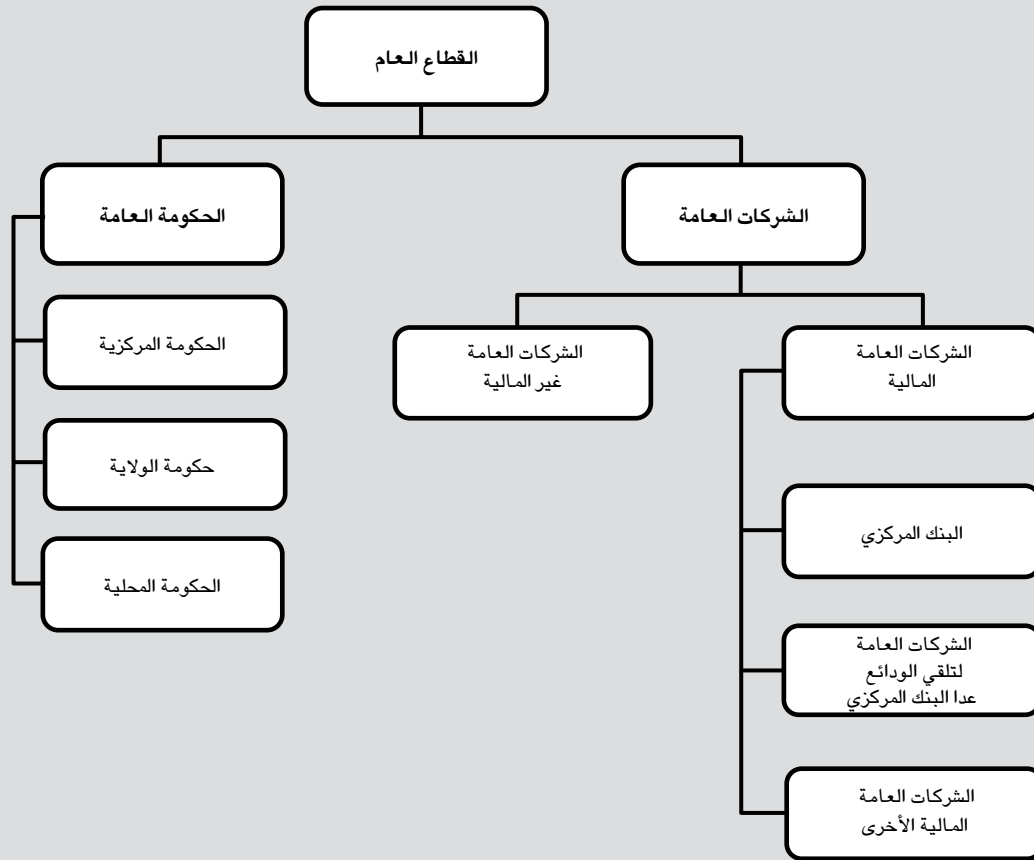
• **الوحدات الحكومية** هي وحدات مؤسسية تتمتع بسلطة تشريعية أو قضائية أو تنفيذية على وحدات مؤسسية أخرى في مجال معين؛ وتتحمل مسؤولية توفير السلع والخدمات للمجتمع أو لفرادى الأسر المعيشية على أساس غير سوقي؛ وتؤدي مدفوعات التحويلات لإعادة توزيع الدخل والثروة؛ وتقوم بتمويل أنشطتها أساسا عن طريق الضرائب ومصادر الدخل الأخرى من وحدات في قطاعات الاقتصاد الأخرى.

• **المؤسسات غير الهادفة للربح غير المشتغلة بالإنتاج السوقي وتسيطر عليها الوحدات الحكومية** هي كيانات قانونية أو اجتماعية، تنشأ بغرض إنتاج السلع والخدمات على أساس غير سوقي، لكن وضعها القانوني لا يسمح لها بأن تصبح مصدر دخل أو ربح أو غير ذلك من أشكال الكسب المادي للحكومة. وعلى الرغم من أن الوضع القانوني للمؤسسات غير الهادفة للربح يضعها في مصاف الكيانات غير الحكومية، فإنها تعتبر بمثابة كيانات تنفذ سياسات الحكومة، وبالتالي فهي تمثل فعليا جزءا من الحكومة. ويتضمن نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ قائمة من خمسة مؤشرات يفترض أن تسهم في تحديد ما إذا كانت المؤسسة غير الهادفة للربح خاضعة لسيطرة وحدة حكومية، وهي كالتالي: (١) تعيين المسؤولين؛ (٢) أحكام أخرى ضمن الاتفاقية التأسيسية؛ (٣) الاتفاقات التعاقدية؛ (٤) درجة التمويل من الحكومة؛ (٥) التعرض للمخاطر.

٢-١٩ الشركات العامة تشمل كل الشركات التي تسيطر عليها وحدات حكومية أو شركات عامة أخرى. أما الشركات الخاضعة لسيطرة الحكومة (أو الشركة العامة) والمقيمة في اقتصاد مختلف عن اقتصاد هذه الحكومة فلا يتم تصنيفها كشركات عامة.^{١٩} أما الشركات فهي جميع الكيانات التي (١) تتوافر لها القدرة على تحقيق الربح أو غير ذلك من الكسب المادي لمالكيها، و(٢) يعترف بها القانون ككيانات قانونية مستقلة عن مالكيها

^{١٩} راجع أيضا مناقشة حول «الإقامة» في جزء لاحق في هذا الفصل.

الشكل البياني ٢-٢: القطاع العام وعناصره الأساسية



الحكومة، قد يتطلب وجود صناديق الضمان الاجتماعي وما لها من دور في سياسة المالية العامة أن يتم إعداد إحصاءات عن جميع صناديق الضمان الاجتماعي كقطاع فرعي مستقل ضمن قطاع الحكومة العامة.

٢-٢٤ ويمكن تلبية شروط تصنيف وحدات الحكومة العامة حسب مستواها الحكومي وتحديد ما إذا كانت صندوقاً للضمان الاجتماعي أم لا (راجع الفقرات ٢-٤٤ إلى ٢-٤٦) وذلك ضمن مجموعتين بديلتين من القطاعات الفرعية، وعلى النحو الموضح في دليل إحصاءات مالية الحكومة ونظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨.^{١٩}

• ويمكن ضم جميع صناديق الضمان الاجتماعي في قطاع فرعي مستقل وتصنيف جميع وحدات الحكومة العامة الأخرى وفق مستواها. وفي هذه الحالة، فإن القطاعات الفرعية للحكومة المركزية وحكومة الولاية والحكومة المحلية سوف تتألف من جميع الوحدات

الفرعية؛ والفرق بينهما ناشئ عن الاختلاف في أسلوب معالجة صناديق الضمان الاجتماعي.

٢-٢٢ قد يكون هناك أكثر من مستوى للحكومة داخل البلد الواحد، وفقاً للترتيبات الإدارية والقانونية المعمول بها، ومن المفترض إعداد الإحصاءات عن كل من هذه المستويات (ويشار إليها أيضاً بالقطاعات الفرعية). غير أنه نتيجة لهذه الترتيبات المختلفة، فإن البيانات المتوفرة عن هذه القطاعات الفرعية للحكومة لن تكون ملائمة لأغراض المقارنة على المستوى الدولي. والبيانات الوحيدة القابلة للمقارنة دولياً هي بيانات الحكومة العامة والقطاع العام.

٢-٢٣ وقد ورد نص في دليل إحصاءات مالية الحكومة ونظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ يقضي بأن هناك ثلاثة قطاعات فرعية للحكومة العامة، هي الحكومة المركزية؛ وحكومة الولاية أو المقاطعة أو الإقليم؛ والحكومة المحلية. ولا توجد هذه المستويات الثلاثة في جميع البلدان؛ فقد يوجد في بعضها حكومة مركزية فقط أو حكومة مركزية وحكومة على مستوى واحد أدنى. وفي بلدان أخرى قد يكون هناك أكثر من ثلاثة مستويات من الحكومة. وفي هذه الحالة ينبغي تصنيف مختلف الوحدات جميعاً كواحد من المستويات الثلاثة المقترحة هنا. وإضافة إلى مستويات

^{١٩} تهدف الأساليب البديلة للتقسيم القطاعي الفرعي إلى تلبية احتياجات تحليلية مختلفة. ويتوقف قرار اختيار الأسلوب الأنسب من سواه في البلد المعني على مدى أهمية صناديق الضمان الاجتماعي ومدى استقلال إدارتها عن الوحدات الحكومية التي ترتبط بها.

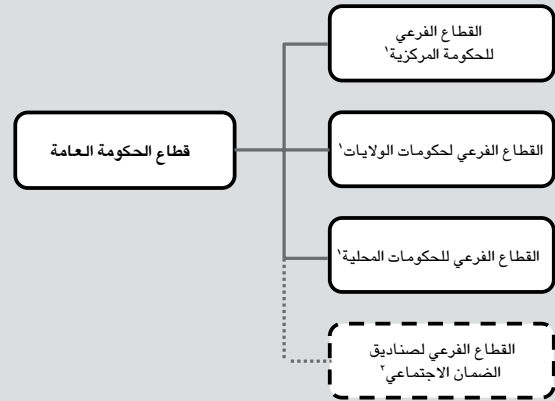
التي يتشكل منها هذا المستوى من الحكومة، مع استبعاد صناديق الضمان الاجتماعي. ومثل هذا التوزيع يسمح بعقد مقارنة مباشرة أكبر بين بيانات الموازنة والإحصاءات. ويختلف تصنيف الكيانات باعتبارها مدرجة في الموازنة أو خارج الموازنة حسب ظروف كل بلد. غير أن المهم هو أن الإحصاءات لكل مستوى من مستويات الحكومة تشمل كافة الكيانات التي يتألف منها القطاع الفرعي للحكومة (الحكومة المركزية أو حكومة الولاية أو الحكومة المحلية)، بناء على الإرشادات المستخدمة في إعداد إحصاءات الاقتصاد الكلي.

٢-٢٦ وفي جميع البلدان، هناك وحدة مؤسسية في قطاع الحكومة العامة تتسم بالأهمية من حيث الحجم والصلاحيات، لا سيما صلاحية ممارسة السيطرة على العديد من الوحدات والكيانات الأخرى. فالحكومة المركزية المدرجة في الموازنة هي وحدة الحكومة المركزية التي تمارس الأنشطة الأساسية للسلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية الوطنية. وهذا العنصر من عناصر الحكومة العامة عادة ما تغطيه الموازنة الأساسية (أو العامة). وعادة ما تخضع إيرادات الحكومة المركزية المدرجة في الموازنة، فضلا على نفقاتها ومصروفاتها، لممارسات الرقابة والتنظيم من جانب وزارة المالية، أو ما يعادلها من الناحية الوظيفية، عن طريق تنفيذ موازنة عامة تعتمد السلطة التشريعية. ولا تعامل معظم الوزارات والهيئات والأجهزة والمجالس واللجان والسلطات القضائية والأجهزة التشريعية وغيرها من الكيانات التي تشكل معا الحكومة المركزية المدرجة في الموازنة معاملة الوحدات المؤسسية المستقلة. ويرجع ذلك لأنها في حد ذاتها لا تتمتع عموما بسلطة امتلاك الأصول أو تحمل الخصوم أو الدخل في معاملات. وهناك عنصر مشابه لموازنة الحكومة المركزية كذلك في القطاع الفرعي لحكومات الولايات والقطاع الفرعي للحكومات المحلية ويتضمن الأنشطة الأساسية للسلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية لهذين المستويين من الحكومة. وربما يكون لهما أيضا عناصر مدرجة خارج الموازنة.

٢-٢٧ كيانات الحكومة العامة ذات الموازنات المستقلة والتي لا تشملها الموازنة العامة بالكامل تعتبر كيانات خارج الموازنة.^{٢٠} وتعمل هذه الكيانات في ظل صلاحية أو سيطرة حكومة مركزية أو حكومة ولاية أو حكومة محلية. وفي الوضع المعتاد، تحتفظ الكيانات خارج الموازنة بمصادر إيراداتها الخاصة بها، ويمكن تكملتها بالمنح (التحويلات) من الموازنة العامة أو غيرها من المصادر وتتمتع بصلاحيات التقدير الاستثنائي في تحديد حجم وتكوين نفقاتها. وتنشأ تلك الكيانات في أغلب الأحيان لأداء وظائف محددة لإنشاء الطرق أو توفير خدمات صحية أو تعليمية على أساس غير سوقي. وتختلف ترتيبات الموازنة باختلاف البلدان، وتستخدم مصطلحات متنوعة لوصف هذه الكيانات وإن كانت غالبا ما يشار

^{٢٠} تعامل هذه الكيانات الحكومية كوحدة مؤسسية إذا كانت تحتفظ بمجموعة كاملة من الحسابات، وتمتلك في حد ذاتها سلعاً أو أصولاً، وتمارس أنشطة غير سوقية تكون مسؤولة عنها قانوناً، وتكون قادرة في حد ذاتها على تحمل الخصوم وإبرام العقود. إذا كان الكيان غير مؤهل ليكون وحدة مؤسسية فإنه يعتبر جزءاً من الوحدة التي تسيطر عليه.

الشكل البياني ٢-٣: قطاع الحكومة العامة وقطاعاته الفرعية الأساسية



^١ يتضمن صناديق الضمان الاجتماعي. وفي المقابل، يمكن دمج صناديق الضمان الاجتماعي في قطاع فرعي مستقل، حسب الموضع في الإطار بالخطوط المتقطعة.

الحكومية بخلاف صناديق الضمان الاجتماعي (الشكل البياني ٢-٣):

• أو من الممكن تصنيف صناديق الضمان الاجتماعي وفق مستوى الحكومة الذي يتولى تنظيمها وإدارتها ومن ثم دمجها مع وحدات الحكومة العامة الأخرى في هذا المستوى. وبالتالي فإن الحكومة العامة سوف تتألف من الحكومة المركزية وحكومة الولاية والحكومة المحلية بافتراض وجود مستويات الحكومة الثلاثة (الشكل البياني ٢-٣). ولتيسير عملية تحليل صناديق الضمان الاجتماعي ككل، يجوز إعداد إحصاءات مستقلة لها ضمن الإحصاءات المعدة لكل مستوى من مستويات الحكومة.

ويجوز للبلدان اختيار أي من الأسلوبين. ولأغراض تحقيق الاتساق وإمكانية عقد المقارنات، فإن الكتاب السنوي لإحصاءات مالية الحكومة يعتمد منهاجاً واحداً فقط.

أ- الكيانات المدرجة في الموازنة وخارج الموازنة

٢-٢٥ كل قطاع من القطاعات الفرعية للحكومة العامة والمتمثلة في الحكومة المركزية وحكومة الولاية والحكومة المحلية يتألف من وحدات مؤسسية (راجع الفقرة ٢-٢٣). وغالبا ما يكون من المفيد من الناحية التحليلية تجميع كيانات كل من هذه القطاعات الفرعية وفقاً للترتيبات الإدارية المعمول بها والتميز بين العنصر المدرج في الموازنة والعناصر المدرجة خارج الموازنة (بغض النظر عن معاملة صناديق الضمان الاجتماعي - راجع الفقرة ٢-٢٤). ويجوز أن يتألف العنصر المدرج في الموازنة من الموازنة الأساسية (أو العامة) لهذا المستوى فقط بينما يتألف العنصر المدرج خارج الموازنة من الكيانات الباقية

إليها باسم «مؤسسات الإنفاق خارج الموازنة» أو «الهيئات اللامركزية».

٢-٢٨ المؤسسات غير الهادفة للربح غير السوقية التي تسيطر عليها الحكومة تصنف في المعتاد باعتبارها وحدات خارج الموازنة لأنها في حد ذاتها تتمتع عمومًا بسلطة امتلاك الأصول أو تحمل الخصوم أو الدخول في معاملات. وعلى نحو أكثر تحديدًا، فإنها تصنف ضمن مستوى الحكومة الذي يسيطر عليها، الحكومة المركزية أو حكومة الولاية أو الحكومة المحلية. . وتناقش الفقرة ٢-١٨ مؤشرات سيطرة الحكومة على المؤسسات غير الهادفة للربح.

٢-٢٩ وفي بعض الأحيان، تنشئ الحكومات كيانات قانونية غير قادرة على العمل بصفة مستقلة وتكون مجرد حائز ساكن للأصول والخصوم. ويشار لمثل هذا الكيان بالشركة التابعة الصورية ولا تعامل كوحدة مؤسسية مستقلة، ما لم تكن مقيمة في اقتصاد مختلف عن اقتصاد الوحدة الأم (راجع الفقرات ٢-٩٤ إلى ٢-١٠٢). وتصنف الكيانات التابعة الصورية المقيمة كعناصر في المستوى الحكومي الذي يسيطر عليها (أي كجزء من الوحدة الأم أو الوحدات المدرجة خارج الموازنة التابعة للوحدة الأم).

٢-٣٠ وغالبًا ما تنشأ الشركات التابعة الصورية الحكومية المقيمة ككيانات ذات غرض خاص. ورغم أنها شركات من المنظور القانوني فينبغي تصنيفها ضمن قطاع الحكومة العامة (باعتبارها جهات منتجة غير سوقية وخاضعة لسيطرة وحدة حكومية أخرى) إما كوحدة حكومية مدرجة خارج الموازنة أو مع الوحدة الحكومية التي تسيطر على الكيان ذي الغرض الخاص.^{٢١}

٢-٣١ وبخلاف الشركة التابعة الصورية المقيمة، هناك كيان قانوني يمارس الأنشطة المساعدة فقط^{٢٢}. ولن يستوفي هذا الكيان بوجه عام الشروط التي تؤهله ليكون وحدة مؤسسية (على غرار الشركات التابعة الصورية المقيمة).

٢-٣٢ ومثال آخر على الشركة التابعة الصورية المقيمة هو حيثما تنشئ الحكومة هيئة اقتراض مركزية تبدو كأنها شركة عامة مالية، وإن كانت في واقع الأمر وحدة من وحدات الحكومة العامة. وتقتضئ هيئة الاقتراض المركزية من السوق ثم تقرض وحدات الحكومة العامة فقط، وذلك بشروط تجارية عمومًا. ونظرًا لأن مثل هذه الكيانات ليست وحدات مؤسسية مستقلة وتتمثل مهمتها في مجرد تسهيل

^{٢١} الكيانات المقيمة ذات الغرض الخاص التي تعمل بصفة مستقلة، فتقتني أصولًا وتحمل خصومًا بالأصلالة عن نفسها، وتقبل المخاطر المصاحبة، تعامل كوحدات مؤسسية مستقلة وتصنف ضمن القطاع الذي يتفق مع نشاطها الرئيسي. وتعامل كل الكيانات غير المقيمة ذات الغرض الخاص كوحدات مؤسسية مستقلة وأي معاملات تقوم بتنفيذها تنعكس في حسابات الحكومة (راجع الفقرات ٢-٦٤ إلى ٢-٦٧).

^{٢٢} الأنشطة المساعدة هي أنشطة مساندة يجري الاضطلاع بها داخل المؤسسة لخلق الظروف التي يمكن تنفيذ الأنشطة الرئيسية أو الثانوية من خلالها. وإضافة إلى ذلك، تنسم الأنشطة المساعدة بسمات مشتركة معينة مرتبطة بمخرجاتها. للاطلاع على مزيد من التفاصيل، راجع الفقرات ٥-٣٥ إلى ٥-٤٥ من نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨.

الاقتراض الحكومي، ينبغي تصنيفها ضمن الحكومة العامة، إما كوحدة مدرجة خارج الموازنة أو ضمن الوحدة الحكومية التي تسيطر على هيئة الاقتراض المركزية. ومتى نشأت هذه الهيئات المركزية للاقتراض ككيان مقيم في اقتصاد مختلف عن اقتصاد شركتها الأم، ينبغي تصنيفها كمؤسسات مالية حصرية (راجع الفقرة ٢-٥٥) في القطاع المالي للاقتصاد المضيف.

٢-٣٣ وتقدم الأقسام التالية تعاريف إضافية للقطاعات الفرعية في الحكومة. وتسري هذه التعاريف سواء كانت صناديق الضمان الاجتماعي مدرجة ضمن مستوى الحكومة الذي ينظم عملها ويديرها، أو باعتبارها قطاع فرعي مستقل ضمن الحكومة العامة.

ب- الحكومة المركزية

٢-٣٤ يتألف القطاع الفرعي للحكومة المركزية من الوحدة (الوحدات) المؤسسية التابعة للحكومة المركزية بالإضافة إلى المؤسسات غير الهادفة للربح غير المشتغلة بالإنتاج السوقي والتي تسيطر عليها الحكومة المركزية. وتمتد السلطة السياسية للحكومة المركزية بحيث تغطي كامل الإقليم الاقتصادي للبلد. ومن ثم فإن الحكومة المركزية لديها سلطة فرض الضرائب على جميع الوحدات المؤسسية المقيمة وعلى الوحدات غير المقيمة المشتغلة بالأنشطة الاقتصادية داخل البلد. وتضطلع بعدة مسؤوليات سياسية بما في ذلك الدفاع الوطني، وحفظ النظام والأمن، والعلاقات مع الحكومات الأجنبية. وتسعى الحكومة المركزية كذلك لضمان كفاءة النظام الاقتصادي والاجتماعي من خلال تطبيق التشريعات والتنظيمات الملزمة. وعادة ما تكون الحكومة المركزية مسؤولة عن توفير خدمات جماعية تعود بالنفع على المجتمع بأسره وهي لهذا السبب تتحمل نفقات الدفاع والإدارة العامة. وإضافة إلى ذلك، قد تتحمل الحكومة المركزية نفقات توفير خدمات مثل التعليم أو الصحة لفائدة فرادى الأسر بالدرجة الأولى، وربما تقدم تحويلات إلى وحدات مؤسسية أخرى، بما في ذلك مستويات الحكومة الأخرى.

٢-٣٥ وفي معظم البلدان، يمثل القطاع الفرعي للحكومة المركزية قطاعًا فرعيًا كبيرًا ومتشابكًا. ومع ذلك، وفقًا لما يتضح في الفقرات ٢-٢٤ إلى ٢-٣٢، فإنه يتألف عمومًا من حكومة مركزية مدرجة في الموازنة، ووحدات مدرجة خارج الموازنة، وصناديق الضمان الاجتماعي (ما لم يكن هناك قطاع فرعي مستقل لصناديق الضمان الاجتماعي، على النحو الموضح في الفقرة ٢-٢٤).

٢-٣٦ ورغم أن الحكومة المركزية قد تسيطر أيضًا على شركات مالية أو غير مالية، فإن هذه الشركات تصنف خارج الحكومة المركزية (أو العامة) لكنها تشكل جزءًا من القطاع العام. غير أنه إذا كانت الوحدات المؤسسية التي تسيطر عليها الحكومة هي وحدات منشأة قانونًا كشركات لكنها ليست من المنتجين السوقيين، فإنها تصنف كجزء من قطاع الحكومة العامة، وليس قطاع الشركات العامة. وبالمثل، فإن المشاريع غير ذات الشخصية الاعتبارية

أكثر من مستوى حكومي واحد بين الحكومة المركزية وأصغر الوحدات المؤسسية الحكومية على المستوى المحلي؛ وفي مثل هذه الحالات، ولأغراض تتعلق بالتقسيم القطاعي الوارد في دليل إحصاءات مالية الحكومة ونظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، يتم تجميع هذه المستويات الحكومية الوسيطة مع مستوى الحكومة الذي ترتبط به أكثر من غيره، سواء حكومة الولاية أو الحكومة المحلية.

٢-٤٠ ومن الممكن أن تسيطر حكومات الولايات على الشركات بنفس أسلوب الحكومة المركزية. وعلى نفس الغرار من المحتمل أن يكون لديها وحدات مشغلة بالإنتاج السوقي. وينبغي معاملة الوحدات المنتجة كإشياء الشركات عندما تكون عملياتها وحساباتها تبرر ذلك. وينبغي إدراج أشباه الشركات هذه خارج القطاع الفرعي لحكومات الولايات (وقطاع الحكومة العامة) باعتبارها جزءا من الشركات العامة.

د- الحكومة المحلية

٢-٤١ يتألف القطاع الفرعي للحكومات المحلية من الحكومات المحلية وهي وحدات مؤسسية مستقلة، بالإضافة إلى المؤسسات غير الهادفة للربح غير المشغلة بالإنتاج السوقي والتي تسيطر عليها الحكومات المحلية. ومن حيث المبدأ، فإن الوحدات الحكومية المحلية هي وحدات مؤسسية تمتد سلطاتها المالية والتشريعية والتنفيذية إلى أصغر المناطق الجغرافية المعترف بها للأغراض الإدارية والسياسية. وبوجه عام، فإن نطاق صلاحياتها يقل كثيرا عن نطاق صلاحيات الحكومة المركزية أو حكومة الولاية، وقد تحظى، أو لا تحظى، بصلاحيات فرض الضرائب على الوحدات المؤسسية المقيمة في المناطق التابعة لها. وغالبا ما تعتمد الحكومات المحلية بشدة على المنح أو التحويلات المقدمة من المستويات الأعلى من الحكومة. وقد تعمل إلى حد ما أيضا كوكلاء للحكومة المركزية أو حكومات الإقليم. غير أنه لكي يتم الاعتراف بالوحدة المؤسسية كحكومة محلية ينبغي أن يكون لديها مجموعة كاملة من الحسابات، وتمتلك في حد ذاتها سلعا أو أصولا، وتمارس أنشطة غير سوقيّة تكون مسؤولة عنها قانونا، وتكون قادرة على تحمل الخصوم وإبرام العقود. وينبغي كذلك أن تكون لديها صلاحية إنفاق أو تخصيص جانب من، أو جميع، الضرائب أو غيرها من الإيرادات التي تقوم بتحصيلها وفقا لسياساتها، وضمن القواعد العامة لقانون البلد، على الرغم من أن بعض التحويلات التي تحصل عليها من الحكومة المركزية ربما تكون مقيدة بأغراض محددة بعينها. وينبغي أن تكون قادرة أيضا على تعيين مسؤوليها بصفة مستقلة عن أي سيطرة إدارية خارجية. وحتى عندما تعمل الحكومات المحلية إلى حد ما بوصفها وكلاء للحكومة المركزية أو حكومات الولايات، فمن الممكن معاملتها كأحد المستويات المستقلة للحكومة. شريطة أن تكون قادرة أيضا على جمع الأموال وإنفاقها بمبادرة خاصة منها وعلى مسؤوليتها.

٢-٤٢ وترتبط وحدات الحكومة المحلية ارتباطا وثيقا بالوحدات المؤسسية المقيمة في المناطق المحيطة بها، وعادة ما تقدم مجموعة كبيرة من الخدمات للمقيمين المحليين، وقد يمول بعضها من التحويلات المقدمة من مستويات الحكومة الأعلى. ويعامل إنتاج وحدات الحكومة المحلية من السلع والخدمات بنفس القواعد المطبقة على الحكومة المركزية وحكومات الولايات. وبالنسبة للوحدات

وتسيطر عليها الوحدات الحكومية ولا تعد ضمن أشباه الشركات تظل جزءا أساسيا من هذه الوحدات، وبالتالي فإنها تدرج ضمن قطاع الحكومة العامة.

ج- حكومة الولاية أو المقاطعة أو الإقليم

٢-٣٧ لسهولة التعبير والاتساق مع نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ ودليل إحصاءات مالية الحكومة، سوف يشار إلى مستوى الحكومة هذا فيما يلي باسم حكومة الولاية. ويتألف القطاع الفرعي لحكومات الولايات من حكومات الولايات أو المقاطعات أو الأقاليم وهي وحدات مؤسسية مستقلة بالإضافة إلى تلك المؤسسات غير الهادفة للربح غير المشغلة بالإنتاج السوقي والتي تسيطر عليها حكومات الولايات أو المقاطعات أو الأقاليم. وحكومات الولايات هي وحدات مؤسسية تمارس بعض وظائف الحكومة على مستوى أقل من مستوى الحكومة المركزية وأعلى من مستوى الوحدات المؤسسية الحكومية القائمة على المستوى المحلي. وهذه الحكومات هي وحدات مؤسسية لا تمتد سلطاتها المالية والتشريعية والتنفيذية إلا إلى فرادى «الولايات» التي قد يقسم إليها البلد ككل. ويمكن وصف هذه «الولايات» بمصطلحات مختلفة في مختلف البلدان. وفي العديد من البلدان، لا سيما البلدان الأصغر حجما، قد لا يكون هناك وجود لفرادى الولايات ولا حكومات الولايات. غير أنه في البلدان الأكبر حجما، لا سيما البلدان ذات الدساتير الفيدرالية، يمكن توزيع قدر كبير من الصلاحيات والمسؤوليات على حكومات الولايات.

٢-٣٨ وتتمتع حكومة الولاية في العادة بسلطات مالية لفرض الضرائب على الوحدات المؤسسية المقيمة أو التي تمارس أنشطة اقتصادية أو تدخل في معاملات اقتصادية في منطقة اختصاصها (وليس في أي مناطق أخرى). وتعتبر حكومة الولاية وحدة مؤسسية إذا كان لديها مجموعة كاملة من الحسابات، وتمتلك في حد ذاتها سلعا أو أصولا، وتمارس أنشطة غير سوقيّة تكون مسؤولة عنها قانونا، وتكون قادرة على تحمل الخصوم وإبرام العقود. وينبغي كذلك أن تكون لديها صلاحية إنفاق أو تخصيص جانب من، أو جميع، الضرائب أو غيرها من الإيرادات التي تقوم بتحصيلها وفقا لسياساتها، وضمن القواعد العامة لقانون البلد، على الرغم من أن بعض التحويلات التي تحصل عليها من الحكومة المركزية ربما تكون مقيدة بأغراض محددة بعينها. وينبغي أن تكون قادرة أيضا على تعيين مسؤوليها بصفة مستقلة عن أي سيطرة إدارية خارجية. ومن جهة أخرى، إذا كانت الوحدة الإقليمية تعتمد اعتمادا تاما على الأموال المقدمة إليها من الحكومة المركزية، وكانت الحكومة المركزية تحدد أيضا أساليب إنفاق تلك الأموال على المستوى الإقليمي، فينبغي عندئذ معاملتها تلك الوحدة الإقليمية كجهاز تابع للحكومة المركزية وليس كمستوى مستقل من مستويات الحكومة.

٢-٣٩ ويتم التمييز بين حكومات الولايات، حال تواجدها، من واقع سلطاتها المالية التي تمتد عبر أكبر المناطق الجغرافية التي يمكن أن ينقسم إليها البلد ككل لأغراض سياسية أو إدارية. وفي بضعة بلدان نجد أن هناك

مجموعة كبيرة من البرامج، وتقدم المنافع النقدية والعينية في حالات الشيخوخة، والعجز عن العمل أو الوفاة، ولورثة المتوفين، وفي حالات المرض أو الولادة، وإصابة العمل، والبطالة ومخصصات رعاية الأسرة، والرعاية الصحية، إلخ.

٢-٥٥ ولا تعترف الإحصاءات الاقتصادية الكلية بصندوق الضمان الاجتماعي إلا إذا كان مستقلاً عن أنشطة الوحدات الحكومية الأخرى من حيث تنظيمه وإدارته، وإذا كان حائزاً لأصوله وخصومه بصفة مستقلة عن الوحدات الحكومية الأخرى، وإذا كان يمارس معاملات مالية لحسابه الذاتي. غير أنه ليس كل نظم الضمان الاجتماعي تخضع لتنظيم وإدارة صناديق الضمان الاجتماعي؛ فنظام الضمان الاجتماعي المعني بحالات المرض مثلاً يمكن أن يعمل من خلال وزارة الصحة الوطنية. وإذا كان هناك صندوق مستقل (أي وحدة مؤسسية مستقلة) للوفاء بمعاشات تقاعد الموظفين، فينبغي استبعاد هذا الصندوق من صناديق الضمان الاجتماعي.

٢-٦٦ واتساقاً مع دليل إحصاءات مالية الحكومة ونظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، يسمح هذا المرشد بتصنيف صناديق الضمان الاجتماعي ضمن مجموعتين بديلتين من القطاعات الفرعية، على النحو الموضح في الفقرة ٢-٢٤ أعلاه.

٢- القطاع الفرعي للشركات العامة غير المالية

٢-٧٧ جميع الشركات غير المالية المقيمة التي تسيطر عليها وحدات الحكومة العامة أو الشركات العامة هي جزء من القطاع الفرعي للشركات العامة غير المالية. ويتمثل النشاط الرئيسي لهذه الشركات في إنتاج سلع سوقية أو خدمات غير مالية.

٢-٨٨ ومن الأمثلة النمطية للشركات العامة غير المالية خطوط الطيران الوطنية، وشركات الكهرباء الوطنية، وخطوط السكك الحديدية الوطنية. وتشمل هذه الفئة أيضاً المؤسسات العامة غير الهادفة للربح المشغلة في الإنتاج السوقي (كالمستشفيات أو المدارس أو الكليات التي تتقاضى أسعاراً ذات دلالة اقتصادية). غير أنه تستبعد من هذه الفئة الكيانات التي تتلقى الدعم المالي من الحكومة لكنها لا تخضع لسيطرة الحكومة (راجع الفقرة ٢-١٧).

٣- القطاع الفرعي للشركات العامة المالية

٢-٩٩ جميع الشركات المالية المقيمة التي تسيطر عليها وحدات الحكومة العامة أو شركات عامة أخرى هي جزء من القطاع الفرعي للشركات العامة المالية. وتتألف الشركات المالية من جميع الشركات المقيمة التي يتمثل نشاطها الرئيسي في تقديم الخدمات المالية بما في ذلك خدمات الوساطة

مثل المسارح والمتاحف وحمامات السباحة في البلديات، والتي تقدم السلع أو الخدمات على أساس قائم على السوق ويمكن اعتبارها أشباه شركات، فيمكن تصنيفها ضمن قطاع الشركات غير المالية، شريطة توافر المعلومات المحاسبية الملائمة (راجع الفقرتين ٢-٥٩ و ٢-٦٠). وبخلاف ذلك، تعامل الوحدات التي تقدم السلع أو الخدمات على أساس سوقي كمنشآت سوقية ضمن الحكومة المحلية. أما الوحدات التي تقدم السلع أو الخدمات على أساس غير سوقي، كالخدمات التعليمية أو الصحية، لا تزال جزءاً أساسياً من وحدة الحكومة المحلية التي تسيطر عليها.

٢-٣٣ وينبغي إدراج الوحدات الحكومية التي تخدم حكومة الولاية وحكومة محلية أخرى أو أكثر ضمن المستوى الحكومي الغالب في عملياتها ومواردها المالية. ويوجد في بعض البلدان أكثر من مستوى حكومي بين الحكومة المركزية وأصغر الوحدات المؤسسية الحكومية على المستوى المحلي. وفي تلك الحالات، يتم تجميع هذه المستويات الحكومية الوسيطة مع المستوى الحكومي الذي ترتبط به أكثر من غيره، سواء حكومة الولاية أو الحكومة المحلية. وبالنسبة لبعض التحليلات، ربما يكون من المفيد الجمع بين الإحصاءات المتعلقة بحكومات الولايات والحكومات المحلية.

٥- صناديق الضمان الاجتماعي

٢-٤٤ صناديق الضمان الاجتماعي هي تلك الوحدات المخصصة لتشغيل نظم الضمان الاجتماعي. ونظم الضمان الاجتماعي هي نظم للتأمين الاجتماعي تشمل المجتمع ككل، أو قطاعات كبيرة من المجتمع، وتقوم وحدات حكومية بفرضها والسيطرة عليها.^{٢٣} وتشمل نظم الضمان الاجتماعي

^{٢٣} نظام التأمين الاجتماعي هو نظام تأمين يتوفر فيه شرطان هما: (أ) أن تكون المنافع التي يتم الحصول عليها مشروطة بالاشتراك في النظام وتشكل مزايا اجتماعية (وفق استخدام هذا المصطلح في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨)؛ (ب) أن يتحقق واحد على الأقل من الشروط الثلاثة التالية: (١) أن يكون الاشتراك في النظام إلزامياً إما بموجب القانون أو وفق شروط توظيف موظف أو مجموعة من الموظفين؛ (٢) أن يكون النظام جماعياً ويعمل لصالح مجموعة محددة من العاملين سواء كانوا على رأس العمل أو غير مستخدمين، والاشتراك مقصور على أعضاء هذه المجموعة؛ (٣) وأن يقوم صاحب العمل بسداد اشتراكات (فعلية أو محتسبة) في النظام نيابة عن الموظف، سواء كان الموظف يدفع اشتراكات أم لا.

واشتراك التأمين الاجتماعي هو مبلغ مستحق الدفع لنظام التأمين الاجتماعي حتى يصبح من حق المستفيد الحصول على المنافع الاجتماعية التي يشملها نظام التأمين. ومنافع التأمين الاجتماعي هي مزايا اجتماعية مستحقة الدفع لأن المستفيد مشترك في نظام للتأمين الاجتماعي ولأن المخاطر الاجتماعية المؤمن ضدها وقعت.

٢-٥٣ وطالما ظل البنك المركزي وحدة مؤسسية مستقلة، فإنه يصنف كجزء من قطاع الشركات المالية (حتى وإن كان في الأساس منتجا غير سوقي).

٢- الشركات العامة لتلقي الودائع عدا البنك المركزي

٢-٥٤ تتألف الشركات العامة لتلقي الودائع عدا البنك المركزي من جميع شركات الإيداع المقيمة، عدا البنك المركزي، التي تسيطر عليها وحدات الحكومة العامة أو شركات عامة أخرى. ومن أمثلة ذلك البنوك التجارية، والبنوك «الشاملة»، والبنوك «متعددة الخدمات»، وبنوك الاخوان ومؤسسات التحويلات البريدية، وبنوك البريد، وبنوك الائتمان الريفي، وبنوك الائتمان الزراعي، وبنوك الاستيراد والتصدير، والبنوك المتخصصة إذا كانت تتلقى الودائع أو تصدر بدائل قريبة من الودائع.

ب- الشركات العامة المالية الأخرى

٢-٥٥ تتألف الشركات العامة المالية الأخرى من جميع الشركات المالية المقيمة، عدا الشركات العامة لتلقي الودائع، والتي تخضع لسيطرة وحدات الحكومة العامة أو شركات عامة أخرى. ويشمل هذا القطاع الفرعي الوحدات التي تقوم بجمع الأموال من الأسواق المالية بأساليب أخرى غير الودائع وتستخدمها في اقتناء الأصول المالية. ومن أمثلة الوحدات في هذا القطاع الفرعي صناديق سوق المال، وصناديق الاستثمار عدا صناديق سوق المال، وجهات الوساطة المالية الأخرى (عدا شركات التأمين وصناديق التقاعد)، والشركات المالية المساعدة^{٢٤} (بما في ذلك الهيئات الرقابية التي تمثل وحدات مؤسسية مستقلة)، والمؤسسات المالية الحصرية ومقرضو الأموال، وشركات التأمين، وصناديق التقاعد.

٤- مجموعات أخرى من وحدات القطاع العام

٢-٥٦ إلى جانب المجموعات الرئيسية والفرعية للحكومة العامة والقطاع العام الواردة في الأقسام السابقة، هناك مجموعات أخرى من وحدات القطاع العام يمكن إنشاؤها في الإحصاءات الاقتصادية الكلية، ومنها ما يلي:

- القطاع العام غير المالي: أي قطاع الحكومة العامة بالإضافة إلى الشركات العامة غير المالية؛
- قطاع الحكومة العامة بالإضافة إلى البنك المركزي؛

^{٢٤} الشركات المالية المساعدة هي وحدات مؤسسية تعمل أساسا في خدمة الأسواق المالية، ولكنها لا تمتلك الأصول المالية والخصوم التي تتعامل فيها أو تنظم التعامل فيها.

المالية والتأمين وصناديق معاشات التقاعد، والوحدات التي تقوم بالأنشطة التي تيسر من تقديم خدمات الوساطة المالية لوحدات مؤسسية أخرى. وإضافة إلى ذلك، تتضمن هذه الفئة المؤسسات العامة غير الهادفة للربح المشغلة في إنتاج سوقي ذي طابع مالي مثل الكيانات التي تمول بمساهمات من مؤسسات مالية ويكون هدفها الترويج لهذه المؤسسات أو خدمة مصالحها.

٢-٥٠ ويمكن تقسيم القطاع الفرعي للشركات العامة المالية إلى الشركات العامة لتلقي الودائع والشركات العامة المالية الأخرى. وبالمقارنة مع القطاعات الفرعية الأخرى من القطاع العام، فإن الشركات العامة المالية غالبا ما تكون مديونيتها الإجمالية كبيرة نسبيا ومديونيتها الصافية منخفضة نسبيا، أو سالبة، وذلك بسبب دورها في الوساطة المالية. وبالتالي، فإن إعداد بيانات مستقلة للشركات العامة المالية قد يكون أكثر نفعا من دمجها مع عناصر القطاع العامة الأخرى.

أ- الشركات العامة لتلقي الودائع

٢-٥١ الشركات العامة لتلقي الودائع هي جميع الشركات المالية المقيمة التي تسيطر عليها وحدات الحكومة العامة أو شركات عامة أخرى ويتمثل نشاطها الرئيسي في أعمال الوساطة المالية وتحمل خصوما في شكل ودائع أو أدوات مالية تعد بدائل قريبة للودائع. وهناك نوعان مختلفان من الشركات العامة لتلقي الودائع، هما: البنك المركزي والشركات العامة لتلقي الودائع عدا البنك المركزي.

١- البنك المركزي

٢-٥٢ البنك المركزي هو المؤسسة المالية الوطنية التي تمارس السيطرة والرقابة على الجوانب الرئيسية في النظام المالي. ويوجه عام، يتضمن هذا القطاع الفرعي جهات الوساطة المالية التالية:

- البنك المركزي الوطني، بما في ذلك حيثما يكون جزءا من مجموعة بنوك مركزية لعدة بلدان؛
- مجالس العملة، أو سلطات العملة المستقلة، التي يكون إصدارها من العملة الوطنية مكافئا بالكامل لحيازتها من النقد الأجنبي؛

- الهيئات النقدية المركزية ذات المنشأ العام (على سبيل المثال، الهيئات التي تتولى إدارة الصرف الأجنبي أو إصدار العملات الورقية والمعدنية) التي تحتفظ بمجموعة كاملة من الحسابات لكنها لا تصنف كجزء من الحكومة المركزية. ولا تدرج السلطات الرقابية التي تعتبر وحدات مؤسسية مستقلة ضمن الحكومة المركزية لكنها تدرج ضمن الشركات (العامة) المالية.

- القطاع العام للحكومة المركزية: أي القطاع الفرعي للحكومة المركزية بالإضافة إلى الشركات العامة التي تسيطر عليها الحكومة المركزية.

٢-٥٧ ويستخدم مصطلح «الكيان السيادي» غالبا في الأسواق المالية ومن جانب محللي شؤون المالية العامة في سياق الدين. وخلافا لتعريف مجموعات القطاع العام المبينة أعلاه، والقائم على أساس الوحدات المؤسسية، فإن تعريف مصطلح «الكيان السيادي» يستند إلى أساس وظيفي ويمكن استخدامه بطرق متنوعة. وعادة ما تكون «جهة الإصدار السيادية» فيما يتعلق بالدين هي الحكومة (الوطنية أو الفيدرالية في العادة) التي تمارس بحكم الواقع سلطات أساسية على منطقة اختصاص معترف بها وينظر في سندات الدين التي تصدرها. وبالتالي فإن «الدين السيادي» هو الدين الذي تعاقدت عليه الحكومة الوطنية. أما الدين الصادر عن وكلاء الكيان السيادي - والذين يشار إليهم في الأسواق المالية عادة باسم «أشباه الكيانات السيادية» - فقد يمثل جزءا من تعريف الدين السيادي إذا كان الكيان السيادي يضمه أو يتعاقد عليه صراحة بالنيابة عنهم. ومن الأمثلة المحتملة لأشباه الكيانات السيادية حكومات الولايات أو الحكومات المحلية، أو البنك المركزي، أو الشركات العامة الأخرى. «والدين السيادي» لا يمثل «دين القطاع العام» ولا ينبغي استخدام المصطلحين تبادليا. ولتجنب الالتباس، ولمساعدة مستخدمي البيانات، يتعين أن يتضمن عرض إحصاءات «الدين السيادي» توضيحا للغطية المؤسسية للدين، وطبيعة علاقتها بإحصاءات دين الحكومة العامة و/أو القطاع العام.

٢-٥٨ وغالبا ما يكون من الضروري إنشاء هذه المجموعات الإضافية من وحدات القطاع العام لأغراض التحليل. ورغم أن الشركات العامة تعمل أساسا في بيع السلع والخدمات بأسعار ذات دلالة اقتصادية (النشاط السوقي)، فمن الممكن أن تخدم أغراضا أخرى كثيرة. وعلى سبيل المثال، قد تنشأ الشركات العامة لتعمل كأداة للسياسة العامة (أو سياسة المالية العامة) للحكومة، وتحقيق أرباح للحكومة العامة، وحماية الموارد الرئيسية، وتوفير عنصر المنافسة حيثما تكون هناك حواجز كبيرة أمام دخول الأسواق، وتقديم الخدمات الأساسية حينما تمثل التكاليف عائقا أمام توفيرها. وغالبا ما تكون الشركات العامة كبيرة و/أو متعددة، ولها تأثير اقتصادي، فعلى سبيل المثال:

- تشارك الشركات العامة غالبا فيما يسمى بالعمليات شبه المالية العامة (أي أنها تقوم بتنفيذ عمليات حكومية بناء على طلب الوحدات الحكومية التي تسيطر عليها) بالإضافة إلى الأنشطة السوقية التي تمارسها الشركات العامة في العادة بوصفها من المنتجين السوقيين.

- وقد تكون الشركات العامة ذات أهمية أيضا للحكومة نتيجة الآثار الناشئة عن حجمها ومركزها الاستراتيجي على الأهداف الاقتصادية الكلية، مثل الائتمان المصرفي والطلب الكلي والاقتراض من الخارج وميزان المدفوعات.

- وقد يمثل العديد من الشركات العامة أيضا استثمارة كبيرا للموارد الوطنية، بقدر مرتفع من تكاليف الفرص البديلة. ونظرا لتوافر غالبية الموارد من الحكومة وليس من مستثمري القطاع الخاص، فمن المحتمل ألا تستفيد هذه الاستثمارات من تحليل أعمال هذه الشركات الذي تجريه الأسواق المالية عادة فيما يتعلق بكفاءة إدارة الأعمال ومعدل العائد على رأس المال.

- ولا يقتصر الأمر بالنسبة للشركات العامة على تأثيرها على الاقتصاد الكلي، فهي مصدر محتمل أيضا للمخاطر المالية وخاصة عندما تكون ديونها مضمونة صراحة أو ضمنا من الحكومة، أو تنطوي على مخاطر التأثير السلبي على سمعة الحكومة كمفترض من الأسواق.

٥- حالات غير قاطعة

أ- تحديد أشباه الشركات

٢-٥٩ شبه الشركة هي إما (١) مؤسسة غير مساهمة تملكها وحدة مؤسسية مقيمة لديها المعلومات الكافية لإعداد مجموعة كاملة من الحسابات وتعمل كأنها شركة مستقلة والعلاقة التي تربطها بحكم الواقع مع مالكة هي علاقة شركة مع مساهمها، أو (٢) مؤسسة غير مساهمة تملكها وحدة مؤسسية غير مقيمة وتعتبر بمثابة وحدة مؤسسية مقيمة لأنها تمارس قدرا كبيرا من الإنتاج في الإقليم الاقتصادي محل إقامتها على مدى فترة طويلة أو غير محددة^{٢٥}. ونظرا لأن أشباه الشركات تعمل وكأنها شركات، فإنها تعامل في نظم الإحصاءات الاقتصادية الكلية وكأنها شركات: أي كأنها وحدات مؤسسية مستقلة عن الوحدات التي تنتمي إليها قانونا. وبالتالي فإن أشباه الشركات المملوكة للوحدات الحكومية تصنف مع الشركات العامة في قطاع الشركات العامة المالية أو قطاع الشركات العامة غير المالية. ومن المؤكد أن احتفاظ أي مؤسسة بمجموعة كاملة من الحسابات، بما في ذلك الميزانيات العمومية، أو قدرتها على إنشاء هذه الحسابات، هو شرط حيوي لكي تعامل كوحدة مؤسسية مستقلة.

٢-٦٠ ولكي تعامل المؤسسة كشبه شركة حكومية، يجب أن تكون الحكومة قد منحت إدارة هذه المؤسسة قدرا كبيرا من الصلاحيات الاستثنائية، ولا يقتصر ذلك على إدارة عملية الإنتاج فقط وإنما فيما يتعلق باستخدام الأموال أيضا. ولا بد أن تكون أشباه الشركات الحكومية قادرة على المحافظة

^{٢٥} قد تنشأ مؤسسات غير ذات شخصية اعتبارية، مثل إدارة البريد أو هيئة السكك الحديدية الوطنية، في الوزارات الحكومية. وعندما تنتج مثل هذه المؤسسات سلعًا وخدمات للسوق وتحتفظ بمجموعات من الحسابات المستقلة، فإنها تصبح أشباه شركات وتصنف ضمن الشركات العامة.

• وحدة إعادة الهيكلة هي شركة قابضة أصيلة تسيطر على مجموعة من الشركات التابعة وتديرها وهناك جانب محدود من نشاطها مخصص لتوجيه الأموال من شركة تابعة إلى أخرى بالنيابة عن الحكومة ولأغراض السياسة العامة. عندئذ ينبغي تصنيف هذه الوحدة كشركة مالية وتغيير مسار المعاملات التي تتم بالنيابة عن الحكومة لتكون من خلال الحكومة العامة.^{٢٧}

• وحدة إعادة الهيكلة، بغض النظر عن وضعها القانوني، تعمل كوكيل مباشر للحكومة وليست منتجا سوقيا. وتتمثل وظيفتها الأساسية في إعادة توزيع الدخل القومي والثروة، بتوجيه الأموال من وحدة إلى أخرى. عندئذ ينبغي تصنيف وحدة إعادة الهيكلة ضمن قطاع الحكومة العامة.

• وهناك مثال آخر لهيئة إعادة الهيكلة يتعلق أساسا بالأصول المعسرة، وخاصة في سياق وقوع أزمة مصرفية أو أي أزمة مالية أخرى. ويتعين تحليل أوضاع مثل هذه الهيئة حسب درجة المخاطر التي تقدم عليها، مع مراعاة درجة التمويل من الحكومة. ومرة أخرى، هناك حالتان قد يتعين مراعاتهما:

• تقتض شركة إعادة الهيكلة من السوق بغية اقتناء أصول مالية أو غير مالية تديرها بفاعلية وتحمل مخاطرها وحدها. وفي هذه الحالة ينبغي تصنيف الوحدة في قطاع الشركات المالية.

• تقوم هيئة إعادة الهيكلة عن عمد بشراء أصول بأسعار أعلى من أسعار السوق بدعم مالي مباشر أو غير مباشر من الحكومة. وتشارك أساسا في إعادة توزيع الدخل القومي (والثروة)، وهي لا تعمل بصفة مستقلة عن الحكومة أو تعرض نفسها لمخاطر السوق، وبالتالي ينبغي تصنيفها ضمن قطاع الحكومة العامة.

ج- الكيانات ذات الغرض الخاص

٢-٦٤ رغم أنه لا يوجد تعريف دولي للكيان ذي الغرض الخاص، فإن بعض سماته المعتادة تتمثل في أن وجوده

^{٢٧} يُستخدم تغيير المسار لقيد المعاملة وكأنها حدثت في قنوات مختلفة عن تلك المشاهدة. وعلى سبيل المثال، يمكن أن تكون أفضل طريقة لفهم معاملة مباشرة بين الوحدة "A" والوحدة "C" باعتبارها معاملة حدثت أولا بين الوحدة "A" والوحدة "B"، وثانيا بين الوحدة "B" والوحدة "C". ويحدث ذلك في أغلب الأحيان عندما تكون وحدة ما طرفا فعليا في المعاملة ولكن لا تظهر في السجلات المحاسبية الفعلية نتيجة لترتيبات إدارية. وأحد الأمثلة على ذلك المساهمات الاجتماعية التي يدفعها أصحاب العمل مباشرة إلى نظام التقاعد. وتكشف عملية تغيير المسار الجوهر الاقتصادي لهذه المعاملة، حيث يتم قيد المساهمات الاجتماعية باعتبارها جزءا من تعويضات العاملين مستحقة الدفع من صاحب العمل إلى العاملين، الذين يقومون بعد ذلك بدفع هذه المساهمات الاجتماعية إلى نظام التقاعد.

على أرصدها التشغيلية والحصول على الائتمان التجاري وتكون قادرة على تمويل مكونات رأسمالها أو جانب منها من مدخراتها أو أصولها المالية أو القروض التي تحصل عليها. ونظرا لإمكانية التمييز بين شبه الشركة والحكومة من حيث تدفقات الدخل ورأس المال فإن ذلك يعني، في الواقع العملي، ضرورة الفصل بين أنشطة التشغيل والتمويل في شبه الشركة عن إيرادات الحكومة أو إحصاءات التمويل على الرغم من أنها ليست كيانات قانونية منفصلة.

ب- هيئات إعادة الهيكلة

٢-٦١ هيئات إعادة الهيكلة هي كيانات تنشأ لبيع شركات وأصول أخرى، وإعادة تنظيم الشركات. وقد تستخدم هذه الهيئات أيضا في التخلص من الأصول الضعيفة أو سداد خصوم كيانات معسرة، غالبا في سياق أزمة مصرفية.

٢-٦٢ وتتخصص بعض وحدات القطاع العام في إعادة هيكلة الشركات، سواء المالية أو غير المالية. وقد تكون هذه الشركات إما خاضعة لسيطرة الحكومة أو غير خاضعة لسيطرتها. وقد تكون هيئات إعادة الهيكلة وحدات قطاع عام قائمة منذ مدة طويلة أو هيئات منشأة لهذا الغرض الخاص. وقد تقوم الحكومات بتمويل عمليات إعادة الهيكلة بعدة طرق، إما بصورة مباشرة، عبر ضخ رؤوس الأموال (تحويلات رأسمالية، أو قروض، أو اقتناء أسهم رأس المال) أو بصورة غير مباشرة، من خلال منح الضمانات. وينبغي مراعاة المعايير التالية لتحديد ما إذا كانت وحدة إعادة الهيكلة جزءا من الحكومة العامة، نظرا لأن معيار الإنتاج السوقي/غير السوقي غير كاف لهذا الغرض.^{٢٨}

• الوحدة التي تخدم الحكومة فقط تدرج على الأرجح ضمن الحكومة العامة مقارنة بالوحدة التي تخدم وحدات أخرى أيضا.

• الوحدة التي تبيع أو تشتري أصولا مالية بقيمة مختلفة عن القيم السوقية تدرج على الأرجح في قطاع الحكومة العامة.

• الوحدة التي لا تتحمل مخاطر كبيرة لأنها تعمل بدعم مالي عام قوي، وبالنيابة عن الحكومة، سواء بحكم القانون أو بحكم الواقع، يرجح أن تدرج ضمن قطاع الحكومة العامة.

٢-٦٣ وقد تعمل هيئات إعادة الهيكلة بعدة طرق. وفيما يلي مثالان تتكرر مشاهدتهما:

• قد تضطلع هيئة إعادة الهيكلة بعملية إعادة تنظيم كيانات القطاع العام أو إدارة عمليات الخصخصة بصورة غير مباشرة. وهنا يجدر النظر في الحالتين التاليتين:

^{٢٨} يرجع ذلك لأن إنتاج وحدات إعادة الهيكلة، بطبيعته، محدود.

للسيطرة المشتركة، ويشار إليها لاحقاً بالمشاريح المشتركة، والعمليات الخاضعة للسيطرة المشتركة؛ والأصول الخاضعة للسيطرة المشتركة.

٢٩-٢ ينطوي المشروع المشترك على إنشاء شركة أو شراكة أو أي وحدة مؤسسية أخرى يتمتع فيها، تبعاً للشروط القانونية المنظمة لإنشائها، كل طرف بالسيطرة المشتركة على أنشطة وحدة المشروع المشترك. وتعمل هذه الوحدات بنفس طريقة الوحدات الأخرى باستثناء وجود ترتيب قانوني بين الأطراف ينشئ سيطرة مشتركة على الوحدة. ويجوز للمشروع المشترك، بصفته وحدة مؤسسية، إبرام العقود باسمه وتبدير التمويل لأغراضه الخاصة. ويحتفظ المشروع المشترك بسجلات محاسبية منفصلة.

٣٠-٢ والأمر الأساسي الذي يتعين النظر فيه هو ما إذا كانت السيطرة الاقتصادية الفعلية على المشروع المشترك منشئة لوحدة عامة أو خاصة. فإذا كان المشروع المشترك يعمل كمنتج غير سوقي، فإن الحكومة عندئذ تكون صاحبة السيطرة الفعلية ويصنف المشروع كجزء من قطاع الحكومة العامة.

٣١-٢ وإذا كان المشروع المشترك منتج سوقي، فإنه يعامل كشركة عامة أو خاصة حسب خضوعه أو عدمه لسيطرة وحدة حكومية، وباستخدام نفس المؤشرات الموضحة أعلاه. وسوف تكون نسبة الملكية كافية، في الأحوال المعتادة، لتحديد طبيعة السيطرة. وإذا كانت الودعتان العامة والخاصة تملكان نسبة متساوية من المشروع المشترك، فلا بد عندئذ من مراعاة المؤشرات الأخرى (راجع الفقرة ١٧-٢).

٣٢-٢ ويمكن لوحدة القطاع العام أيضاً أن تدخل في ترتيبات تشغيل مشتركة لا تنطوي على إنشاء وحدات مؤسسية مستقلة. ومن الممكن أن تكون الترتيبات التشغيلية المشتركة في هيئة عمليات خاضعة للسيطرة المشتركة أو أصول خاضعة للسيطرة المشتركة. وفي هذه الحالة، لا توجد وحدات تقتضي التصنيف، وإنما ينبغي أن يعكس القيد الملكية الصحيحة للأصول. كذلك ينبغي قيد أي مشاركة في الإيرادات والنفقات وفقاً للشروط المنظمة للعقد. فقد تتفق وحدتان، على سبيل المثال، على تولي مسؤولية مراحل مختلفة من عملية إنتاج مشتركة أو قد تمتلك وحدة أصلاً معيناً أو مجموعة من الأصول ذات الصلة وتتفق الودعتان على المشاركة في الإيرادات والنفقات.

٥- صندوق استهلاك الدين

٣٣-٢ صندوق استهلاك الدين هو حساب مستقل، قد يكون وحدة مؤسسية أو غير ذلك، مؤلف من مساهمات منفصلة تقدمها الوحدة (الوحدات) المستفيدة من الصندوق (الوحدة «الأم») لاسترداد دين الوحدة الأم تدريجياً. وعلى مستوى القطاع العام، غالباً ما تكون وحدات الحكومة العامة هي المستفيد من صناديق استهلاك الدين؛ وإن كانت الشركات العامة تستفيد

المادي ككيان منفصل ومحدود، ويرتبط دائماً بشركة أو حكومة أخرى، وغالباً ما يكون مقيماً في إقليم غير إقليم إقامة المؤسسة الأم (راجع الفقرة ٢-٩٧).^{٢٨}

٣٥-٢ وقد تنشئ الحكومات كيانات ذات غرض خاص لأغراض تيسير العمليات المالية. وعلى سبيل المثال، قد يشترك الكيان ذو الغرض الخاص في أنشطة مالية عامة أو شبه مالية عامة (بما في ذلك توريق الأصول، والاقتراض، إلخ). وبالنسبة للكيانات ذات الغرض الخاص المقيمة^{٢٩} التي لا تعمل بطريقة مستقلة ومنفصلة عن الحكومة العامة والتي تباشر أنشطة مالية عامة أو شبه مالية عامة فإنها لا تعامل كوحدات مؤسسية مستقلة في نظم الإحصاءات الاقتصادية الكلية - وإنما تعامل كجزء من الحكومة العامة بغض النظر عن وضعها القانوني. أما الكيانات ذات الغرض الخاص المقيمة التي تعمل بصفة مستقلة، فتقتني الأصول وتحمل الخصوم بالأصلالة عن نفسها، وتقبل المخاطر المصاحبة، فإنها تعامل كوحدات مؤسسية مستقلة وتصنف في قطاعات حسب نشاطها الرئيسي (راجع الفقرة ٣-٦٨).

٣٦-٢ وبالنسبة للكيانات ذات الغرض الخاص المقيمة في بلد مختلف عن الحكومة التي تملكها فتصنف دائماً باعتبارها وحدات مؤسسية مستقلة في الاقتصاد الذي تنشأ فيه. وفي حالة وجود مثل هذه الكيانات، يتعين توخي الحرص في رصد أنشطة الحكومة المالية بدقة. فينبغي قيد جميع مراكز الأرصدة والتدفقات بين الحكومة العامة والكيان ذي الغرض الخاص غير المقيم في حسابي الحكومة العامة وبقية العالم لدى نشوئها.

٣٧-٢ وقد تنشئ الحكومة كيانات ذات غرض خاص غير مقيم للقيام بعمليات الاقتراض الحكومي أو تحمل المصروفات الحكومية في الخارج. وحتى إذا لم تكن هناك تدفقات اقتصادية فعلية مقيمة بين الحكومة وهذا الكيان تتعلق بهذه الأنشطة المالية العامة، فينبغي احتساب مراكز الأرصدة والتدفقات في حسابي الحكومة وبقية العالم لكي ترصد أنشطة الحكومة المالية التي اضطلع بها هذا الكيان، بما في ذلك الاقتراض. ويتناول الفصل الرابع مناقشة الحالة الخاصة المتعلقة بوحدة التوريق.

د- المشاريع المشتركة

٣٨-٢ يدخل العديد من وحدات القطاع العام في ترتيبات مع كيانات خاصة (على سبيل المثال، شراكة بين القطاعين العام والخاص - راجع الفصل الرابع) أو وحدات أخرى من وحدات القطاع العام للقيام بمجموعة متنوعة من الأنشطة على أساس مشترك. وقد ينتج عن هذه الأنشطة منتج سوقي أو غير سوقي. وقد تتشكل العمليات المشتركة بوجه عام كأحد الأشكال الثلاثة التالية: الوحدات الخاضعة

^{٢٨} للاطلاع على مزيد من التفاصيل بشأن الكيانات ذات الغرض الخاص، راجع نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، الفقرات ٤-٥ إلى ٦٧-٤.

^{٢٩} للاطلاع على تعريف الوحدات المقيمة وغير المقيمة، راجع الجزء المتعلق بالإقامة الذي يرد لاحقاً في هذا الفصل.

أ- نظم التقاعد

٢-٧٧ تختلف أساليب تقديم معاشات التقاعد للمتقاعدين باختلاف البلدان. ويقدم هذا القسم إرشادات حول التقسيم القطاعي لوحدات القطاع العام التي تقدم معاشات التقاعد للأفراد عبر الضمان الاجتماعي والنظم المرتبطة بالتوظيف بخلاف الضمان الاجتماعي.^{٣١}

٢-٧٨ وتتألف نظم التأمين الاجتماعي من الضمان الاجتماعي والنظم المرتبطة بالتوظيف بخلاف الضمان الاجتماعي.^{٣٢} ويتم توفير معاشات التأمين الاجتماعي في جميع البلدان، في حال توفيرها، جزئياً من الحكومة وجزئياً من أصحاب العمل. وتعرف معاشات التأمين الاجتماعي التي تقدمها الحكومة العامة باسم الضمان الاجتماعي أما التي يقدمها أصحاب العمل فتعرف باسم النظم المرتبطة بالتوظيف بخلاف الضمان الاجتماعي (بما في ذلك الحكومة كصاحب عمل).

٢-٧٩ وتصنف نظم الضمان الاجتماعي التي توفر مستحقات التقاعد كصناديق الضمان الاجتماعي في قطاع الحكومة العامة إذا كانت وحدات مؤسسية مستقلة (راجع الفقرات ٢-٤٤ إلى ٢-٤٦). وإذا لم تكن هذه النظم وحدات مؤسسية مستقلة فإنها تصنف مع الوحدة الحكومية التي تنظم أعمالها وتديرها (راجع أيضاً الفقرات ٣-٥٣ إلى ٣-٥٩).

٢-٨٠ ولا تسجل نظم الإحصاءات الاقتصادية الكلية التزامات معاشات التقاعد المستقبلية لنظم الضمان الاجتماعي، لكنها توصي بتكملة معلومات الميزانية العمومية (والدين) بمعلومات عن التزامات الضمان الاجتماعي (بما في ذلك معاشات التقاعد). ووفقاً لما يرد في الفقرة ١٧-١٩٢ من نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، توجد مشكلتان في إدراج المستحقات المستقبلية

^{٣١} يمكن تقديم معاشات التقاعد أيضاً عن طريق المساعدات الاجتماعية. وعلى الرغم من أن المنافع المقدمة (بما فيها معاشات التقاعد) بموجب برامج المساعدات الاجتماعية وبعض نظم التأمين الاجتماعي قد تكون ماثلة، فإن الفارق الرئيسي قد يتمثل في أن منافع التأمين الاجتماعي لا تدفع إلا إذا كان المستفيد مشتركاً في نظام التأمين الاجتماعي، ويكون الدليل على الاشتراك عادة هو قيام المستفيد أو من ينوب عنه بسداد الاشتراكات المؤهلة. أما المساعدات الاجتماعية فتدفع دون أداء اشتراكات مؤهلة، وإن كان من المحتمل استخدام مقياس القدرة المالية للمتقدمين للموافقة على الاستفادة. وبالتالي لا يوجد التزام فعلي أو ضمني من جانب الحكومة لدفع هذه المنافع في المستقبل. ونتيجة لذلك فإن وحدات الحكومة العامة هي التي تدفع منافع المساعدات الاجتماعية، ولا يناقش هذا القسم من الفصل معاشات التقاعد المقدمة بموجب المساعدات الاجتماعية.

^{٣٢} ترد مناقشة نظم الضمان الاجتماعي في الفقرات ٢-٤٤ إلى ٢-٤٦ من هذا المرشد ويرد تعريف لنظم التأمين الاجتماعي في الحاشية رقم ٢٣. ويمكن الاطلاع على مناقشة تفصيلية لتنظيم نظم الضمان الاجتماعي في الفقرات ٨-٧١ إلى ٨-٧٩ من نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. وتنشأ جميع نظم التأمين الاجتماعي على أساس علاقة التوظيف، حتى وإن كان المشاركون من أصحاب المهن الحرة أو عاطلين مرحلياً عن العمل.

منها أيضاً. وإلى جانب إطفاء جميع ديون الحكومة في نهاية المطاف على نحو حريص ومنظم، فمن الممكن أن يكون الهدف من صناديق استهلاك الدين هو بث الثقة، مما يدعم أسواق السندات الحكومية.

٢-٧٤ وقد لا تتضح دائماً معالم التقسيم القطاعي الفرعي لصناديق استهلاك الدين، حيث تقسم صناديق استهلاك الدين في القطاع العام إلى قطاعات حسب ما إذا كانت وحدات مؤسسية مستقلة،^{٣٠} فإذا كانت كذلك ينظر فيما إذا كانت تقدم خدماتها بأسعار ذات دلالة اقتصادية (على أساس سوقي) أم لا.

- صناديق استهلاك الدين التي تعتبر وحدات مؤسسية مستقلة وتقدم خدمات على أساس سوقي تصنف باعتبارها شركات عامة مالية.

- وصناديق استهلاك الدين التي تعتبر وحدات مؤسسية مستقلة وتقدم خدمات على أساس غير سوقي تدرج ضمن وحدات الحكومة العامة. وعلى وجه التحديد، فإن مثل هذه الوحدات سوف تدرج كوحدات مدرجة خارج الموازنة تابعة للوحدة التي تسيطر عليها (كالبנק المركزي مثلاً).

- أما صناديق استهلاك الدين التي لا تعتبر وحدات مؤسسية مستقلة فتدرج مع الوحدة التي تسيطر عليها (أي الوحدة «الأم»).

٢-٧٥ وتنشأ مجموعة متنوعة من الممارسات بين صناديق استهلاك الدين من حيث تشغيلها ودرجة سيطرة الوحدة «الأم» (كالحكومة مثلاً):

- بعض صناديق استهلاك الدين تتوقف عن العمل أو لا تشتري سوى الأوراق المالية الصادرة عن الوحدة الأم التي أنشئت من أجلها. ومثل هذه الصناديق لا تكون وحدات مؤسسية مستقلة في العادة وتدرج مع الوحدة التي تسيطر عليها.

- وقد يوكل لبعض صناديق استهلاك الدين مسؤوليات أخرى، مثل تسيير برامج الإقراض الحكومي أو حتى تحصيل الضرائب ذات الإيرادات المجنبية. ومثل هذه الصناديق لا تكون في العادة وحدات مؤسسية مستقلة وتدرج مع الوحدة التي تسيطر عليها.

- وقد تقوم صناديق استهلاك الدين الأخرى ببيع وشراء الأوراق المالية الصادرة عن حكومات أو مؤسسات أخرى - محلياً أو خارجياً - وتسعى عادة للحصول على الأوراق المالية ذات تواريخ الاستحقاق المماثلة. ومثل هذه الصناديق بالطبع يمكن أن تكون وحدات مؤسسية تقدم الخدمات على أساس سوقي وتصنف كشركات عامة مالية.

٢-٧٦ ويناقش الفصل الثامن من هذا المرشد دمج مراكز أرصدة صناديق استهلاك الدين وتدفقاتها مع مراكز أرصدة وتدفقات وحدات القطاع العام الأخرى.

^{٣٠} يتضمن الإطار ٢-١ تعريفاً للوحدة المؤسسية.

من الضمان الاجتماعي كخوصوم في الميزانية العمومية للحكومة. وتتمثل المشكلة الأولى في احتمال تعذر الحصول على تقديرات موثوقة للمستحقات. وتتمثل المشكلة الثانية في أنه حتى إذا توفرت هذه التقديرات، فإن هناك من يرى أن فائدتها محدودة حيث يمكن للحكومة تغيير الأساس الذي تتحدد بموجبه المستحقات وذلك لعدم تخطي الحدود الملائمة في الموازنة.

٢-٨١ وبالنسبة لنظم التقاعد غير الممولة والتي تقدمها الحكومة عبر الضمان الاجتماعي،^{٣٣} فإن نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ يتيح قدرًا من المرونة في قيد مستحقات التقاعد. وهنا، ينبغي مراعاة المعايير التالية: كلما اقترب نظام التقاعد من تصنيفه كنظام للضمان الاجتماعي (راجع الفقرة ٢-٤٤)، انخفض احتمال إدراج خوصومه في الميزانية العمومية للحكومة؛ وكلما انخفض مستوى صياغة المزايا لكي تتلاءم مع السمات المحددة للأفراد وزاد مستوى انطباقها على السكان ككل، انخفض احتمال إدراج خوصومها في الميزانية العمومية للحكومة؛ وكلما زادت قدرة الحكومة على تعديل صيغة المزايا، انخفض احتمال إدراج خوصومها في الميزانية العمومية للحكومة. غير أنه لا يوجد معيار واحد هو بالضرورة معيار حاسم في تحديد ما إذا كانت خوصوم النظام المعني تدرج في الميزانية العمومية للحكومة أم لا.^{٣٤}

٢-٨٢ أما النظم المرتبطة بالتوظيف بخلاف الضمان الاجتماعي فهي مستمدة من العلاقة بين الموظف وصاحب العمل من حيث تقديم معاشات التقاعد وغيرها من المستحقات المحتملة الأخرى التي تشكل جزءًا من شروط العمل وحيث لا تنتقل مسؤولية توفير المزايا للحكومة العامة بمقتضى أحكام الضمان الاجتماعي. وهناك نظامان للتقاعد المرتبط بالتوظيف بخلاف الضمان الاجتماعي: نظام الاشتراكات المحددة ونظام المزايا المحددة (راجع الفقرة ٣-٥٤). ومن المفترض أن يكون هناك صندوق أو احتياطي منفصلة لهذين النوعين من نظم التقاعد. وبالنسبة لنظام اشتراكات التقاعد المحددة لا بد من وجود صندوق أو احتياطي منفصل وبالنسبة لنظام مزايا التقاعد المحددة فيجوز أن يكون هناك صندوق أو احتياطي منفصل واقعيًا، أو صندوق صوري.

٢-٨٣ وقد يتحقق أو لا يتحقق تعريف الوحدة المؤسسية في هذا الصندوق أو الاحتياطي المنفصل (بغض النظر عن نوع نظام التقاعد):

- فإذا كان الصندوق وحدة مؤسسية مستقلة، يكون بمثابة نظام تقاعدي مستقل. وإذا كانت هذه الوحدة خاضعة لسيطرة إحدى وحدات القطاع العام، يصنف هذا الصندوق كشركة عامة مالية. وبخلاف ذلك يكون صندوق التقاعد شركة مالية خاصة.

^{٣٣} موظفو القطاع الخاص والقطاع العام، بما في ذلك موظفو الحكومة.

^{٣٤} للاطلاع على مزيد من التفاصيل، راجع الفقرات ١٧-١٩١ إلى ١٧-٢٠٦ من نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨.

- وإذا لم يكن الصندوق وحدة مؤسسية مستقلة، فقد يكون جزءًا من نفس الوحدة المؤسسية لصاحب العمل، أو جزءًا من مؤسسة مالية أخرى، سواء كانت شركة تأمين أو نظام مشترك لمجموعة من أصحاب العمل.

- فإذا كان الصندوق جزءًا من نفس الوحدة المؤسسية لصاحب العمل وكان صاحب العمل وحدة من وحدات القطاع العام، يصنف هذا الصندوق مع وحدة القطاع العام التي تسيطر على الصندوق (على سبيل المثال الحكومة المركزية المدرجة في الموازنة، أو حكومة الولاية أو الحكومة المحلية، أو شركة عامة معينة). وإذا لم يكن صاحب العمل وحدة من وحدات القطاع العام، فإن هذا الصندوق يصنف مع مع وحدة القطاع الخاص التي تسيطر على الصندوق.

- وإذا كان الصندوق جزءًا من مؤسسة مالية أخرى، وكانت شركة التأمين أو النظام المشترك لعدد من أصحاب العمل خاضعة لسيطرة وحدات القطاع العام، فإن الصندوق يكون جزءًا من هذه الشركات العامة المالية. أما إذا كانت شركة التأمين أو النظم متعددة أصحاب العمل خاضعة لسيطرة وحدات القطاع الخاص، فيكون الصندوق جزءًا من هذه الشركات المالية الخاصة.

٢-٨٤ ولا يعد صندوق التقاعد الصوري وحدة مؤسسية مستقلة ويصنف ضمن وحدة صاحب العمل، التي قد تكون أي وحدة من وحدات القطاع العام أو القطاع الخاص، حسبما يقتضي الحال. ومثال على ذلك نظام التقاعد غير المستقل وغير الممول لموظفي الحكومة. وتدرج الأرصدة والتدفقات المرتبطة بهذا النظام في الوحدة الحكومية المسؤولة عن تشغيل هذا النظام.

٢-٨٥ خوصوم معاشات التقاعد (أي مستحقات التقاعد للمستفيدين) بموجب نظم التقاعد المرتبطة بالتوظيف بخلاف الضمان الاجتماعي هي التزامات الدين على الوحدات المؤسسية المعنية. ويتناول الفصل الثالث مناقشة تصنيف مستحقات التقاعد حسب الأداة.

ز- صناديق الادخار

٢-٨٦ صناديق الادخار هي نظم ادخار إلزامية تحافظ على سلامة مساهمات المشتركين الأفراد. ينشئ بعض الحكومات صناديق للادخار بدلا من توفير مزايا التأمين الاجتماعي. وبموجب ترتيبات صندوق الادخار يتم الاحتفاظ بالمساهمات الإلزامية المقدمة من كل مشترك ومن أصحاب عملهم بالنيابة عن كل مشترك في حساب مستقل وتكون قابلة للسحب في ظروف معينة مثل التقاعد والبطالة والعجز عن العمل والوفاة. وتدار هذه المساهمات وتستثمر بعد ذلك للحصول على عائد كاف لكل مشترك.

المتحقق من الصادرات السلعية، أو كل هذه الموارد مجتمعة.

٩١-٢ ويؤدي إنشاء صندوق الثروة السيادية إلى إثارة مسألة ما إذا كان هذا الصندوق يصنف كجزء من الحكومة العامة، أو كشركة عامة، أو خارج القطاع العام. وبالنسبة لتصنيف صندوق الثروة السيادية الذي يخضع لسيطرة الحكومة ضمن قطاع الحكومة العامة أو قطاع الشركات المالية فإنه يتحدد وفقاً لنفس مبادئ التقسيم القطاعي التي تسري على غيره من الكيانات، وذلك على النحو المبين في هذا الفصل (الفقرات من ١٥-٢ إلى ١٩-٢ والفقرتان ٩٢-٢ و ٩٣-٢).

٩٢-٢ وقد يستوفي الصندوق المقيم الخاضع لسيطرة الحكومة تعريف الوحدة المؤسسية أو لا يستوفيه:

- فإن لم يكن الصندوق وحدة مؤسسية، فإنه يصنف مع الوحدة التي تسيطر عليه.
- أما إذا كان الصندوق المقيم وحدة مؤسسية، فإنه يصنف كالتالي:
- كشركة عامة مالية، إذا كان يقدم الخدمات المالية إلى الحكومة على أساس سوقي،
- وكإحدى وحدات الحكومة العامة (صندوق خارج الموازنة أو صندوق ضمان اجتماعي)، إذا كان يستوفي تعريف الوحدة الحكومية الموضح في الفقرة ١٨-٢.

٩٣-٢ وإذا كان الصندوق كيانا مؤسسا في الخارج أو شبه شركة موجودة في الخارج، فإنه يصنف كوحدة مؤسسية مستقلة في قطاع الشركات المالية في الاقتصاد الذي تأسس فيه ككيان ذي شخصية اعتبارية من الوجهة القانونية أو الاقتصاد الذي يتخذ منه موطناً قانونياً إذا لم تكن له شخصية اعتبارية من الوجهة القانونية.

هاء - المبادئ المحاسبية

١ - الإقامة

٩٤-٢ يتألف مجموع دين القطاع العام من جميع التزامات دين وحدات القطاع العام المقيمة لمقيمين آخرين وغير مقيمين. وبينما ينصب التركيز في هذا الفصل على دين وحدات القطاع العام المقيمة، فإن المناقشات التي تدور حول الإقامة تسري كذلك على الدائنين.

٩٥-٢ تتمثل إقامة كل وحدة مؤسسية في الإقليم الاقتصادي الذي ترتبط به أكثر من غيره (أي مركز المصلحة الاقتصادية الأغلب).^{٣٧} ووفقاً للمعايير

^{٣٧} يناقش مفهوم الإقامة بالتفصيل في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ في الفقرات ٤-١٠ إلى ٤-١٥ وفي الفصل السادس والعشرين.

٨٧-٢ ويثير إنشاء صناديق الادخار مسألة ما إذا كانت هذه الصناديق تصنف ضمن نظم الضمان الاجتماعي، أو في أي موضع آخر ضمن الحكومة العامة، أو كشركة عامة، أو خارج القطاع العام. ووفقاً للتعريف الوارد في الفقرة السابقة فإن ترتيبات صناديق الادخار لا يمكنها توفير التأمين الاجتماعي لتغطية المخاطر لما في ذلك من احتمال الإضرار بسلامة الحسابات الفردية. وبالتالي تستبعد هذه الصناديق من نظم الضمان الاجتماعي.

٨٨-٢ ويصنف صندوق الادخار الخاضع لسيطرة الحكومة ضمن قطاع الحكومة العامة أو قطاع الشركات المالية وفقاً لنفس مبادئ التقسيم القطاعي التي تسري على أي كيان آخر على النحو الموضح آنفاً في هذا الفصل:

- صندوق الادخار المقيم الخاضع لسيطرة الحكومة ويستوفي تعريف الوحدة المؤسسية يصنف كشركة عامة مالية. وتقيد مساهمات المشتركين في الصندوق كزيادة في خصوم الدين المستحقة للمستفيدين الأفراد وتؤدي استحقاقات الدفع إلى انخفاض التزامات الدين.
- وصندوق الادخار المقيم الخاضع لسيطرة الحكومة وليس بمثابة وحدة مؤسسية يصنف ضمن الوحدة الحكومية التي تسيطر عليه. وتقيد المساهمات في الصندوق كزيادة في التزامات دين وحدة الحكومة العامة المستحقة للمستفيدين الأفراد وتؤدي استحقاقات الدفع إلى انخفاض التزامات الدين.^{٣٥}

٨٩-٢ ومن المحتمل أن ينشأ صندوق الادخار على نحو يتضمن نظاماً للضمان الاجتماعي (تأمين اجتماعي) وجوانب من نظام ادخار إلزامي. وفي مثل هذه الحالات، يصنف الصندوق وفق النظام المهيمن مع تطبيق مبادئ التقسيم القطاعي أيضاً والمبينة في هذا الفصل.

ح - صناديق الثروة السيادية

٩٠-٢ تنشئ بعض الحكومات صناديق حكومية ذات أغراض خاصة - تسمى عادة صناديق الثروة السيادية.^{٣٦} وهذه الصناديق تنشئها الحكومة العامة وتحفظ بملكيته، وهي صناديق تحتفظ بالأصول أو تتولى توظيفها أو إدارتها لتحقيق أهداف مالية، مستخدمة في ذلك استراتيجيات استثمارية تتضمن الاستثمار في الأصول المالية الأجنبية. وتنشأ هذه الصناديق في العادة معتمدة على فوائض ميزان المدفوعات، أو عمليات النقد الأجنبي الرسمية، أو عائدات الخصخصة، أو فوائض المالية العامة، أو الإيرادات

^{٣٥} تسري نفس المعاملة على نظم التقاعد غير الممولة غير المستقلة لموظفي الحكومة

^{٣٦} على الرغم من أن هذه الصناديق معروفة بأسماء مختلفة، فإن هذا القسم يشير إليها باسم «صناديق الثروة السيادية» للتيسير.

الاتحادات الجمركية، والاتحادات الاقتصادية، والاتحادات النقدية واتحادات العملة.^{٣٩} وتتألف المنظمات الإقليمية من تلك المؤسسات التي تضم في عضويتها الحكومات أو السلطات النقدية لاقتصادات واقعة في إقليم معين من العالم. والمنظمات الإقليمية ليست وحدات مؤسسية مقيمة في أي بلد.

٢-١٠ وهناك بعض الترتيبات الإقليمية مُنحت سلطة فرض ضرائب أو مساهمات إلزامية أخرى داخل أقاليم البلدان الأعضاء في تلك التكتلات. وتوصف في بعض الأحيان باسم «السلطات فوق القومية». وعلى الرغم من أنها تقوم ببعض وظائف الحكومة داخل كل بلد عضو فهي ليست وحدات مقيمة في هذا البلد.

٢-١٠١ ولا تتضمن إحصاءات دين القطاع العام في أي بلد المراكز المالية بين المنظمة الإقليمية والوحدات المؤسسية المقيمة خارج قطاع الحكومة العامة أو القطاع العام لأن هذه المنظمات ليست مقيمة في البلد المعني. ولدى إعداد إحصاءات الدين للمنظمات الإقليمية وكأنها تشكل حكومة مستقلة، فإن هذا المرشد يوصي بتصنيف الفئات المختلفة للمراكز المالية حسب البلد العضو المقابل. ومثل هذا المنهج يسمح للبلدان المنفردة بتقييم أثر المنظمات الإقليمية على اقتصادها.

٢-١٠٢ وعلى العكس من المنظمات الإقليمية، التي تقوم بوظائف حكومية، قد تكون هناك مؤسسات إقليمية مملوكة لحكومتين أو أكثر وتعمل كمنتجين سوقيين. وإذا كان لهذه العمليات كيانات قانونية أو فروع في كل اقتصاد تعمل فيه، فإن تحديد هوية الوحدات ومقار إقامتها يصبح واضحاً. غير أنها إذا كانت تعمل ككيان واحد في عدة اقتصادات، تقسم عمليات المؤسسة على أساس تناسبي بين الاقتصادات، بحيث تدرج في إحصاءات دين القطاع العام في الاقتصادات الوطنية التي تعمل فيها. وينبغي تطبيق هذه الإجراءات على نحو يتسق مع القيد في الإحصاءات الاقتصادية الكلية (راجع الفقرة ٤-١٣ من نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ والفقرات ٤-٤١ إلى ٤-٤٤ من الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي).

الإحصائية الدولية، فإن مفهوم الإقامة لا يقوم على أساس الجنسية أو المعايير القانونية. رغم أنه قد يكون ممثلاً لمفاهيم الإقامة المستخدمة في العديد من البلدان لأغراض الرقابة على النقد الأجنبي أو الضرائب أو أي أغراض أخرى. أما غير المقيمين فهم الوحدات المقيمة في أي إقليم اقتصادي آخر.

٢-٩٦ ويتألف الاقتصاد من مجموعة من الوحدات المؤسسية المقيمة، بما في ذلك الحكومة العامة والشركات العامة. ويتضمن الإقليم الاقتصادي كذلك جيوبا إقليمية موجودة وجوداً مادياً في بقية العالم (كالسفارات والقنصليات والقواعد العسكرية)، لأن هذه الكيانات لا تخضع، بموجب اتفاقيات رسمية، لقوانين البلد المضيف. وتناقش الفقرة ٢-٩٧ حالة «الكيانات ذات الأغراض الخاصة» في الحكومة العامة. ولا تدرج ضمن الشركات العامة أي شركات خاضعة لسيطرة الحكومة وتقيم في اقتصاد مختلف عن اقتصاد هذه الحكومة؛ وإنما تدرج باعتبارها شركات خاصة في الاقتصاد المقيم. ويرجع ذلك لأنها ليست شركات عامة مرتبطة بالحكومة في الاقتصاد الذي تقيم فيه.

٢-٩٧ وقد تكون «الكيانات ذات الأغراض الخاصة» و«الشركات الصورية» (brass plate companies) أو «الشركات الجوفاء» (shell companies) حائزة لمطالبات دين القطاع العام. وقد لا يكون لهذه الكيانات وجود مادي في الاقتصاد المسجلة أو الموجودة فيه قانوناً (كأن تكون مسجلة أو مرخصة) أو يكون وجودها محدوداً، وقد تجري أي أعمال حقيقية لهذه الكيانات في اقتصادات أخرى. وفي مثل هذه الظروف، قد ينشأ جدل بشأن مركز المصلحة الاقتصادية لهذه الكيانات: وتعزى الإقامة عندئذ إلى الاقتصاد الذي تنشأ فيه الشخصية الاعتبارية للكيان بحكم القانون أو في المكان المقيم فيه شرعاً، عند غياب صفة الشخصية الاعتبارية (راجع كذلك الفقرات ٤-٩٦ إلى ٤-١٠٠).

٢-٩٨ ويتألف الإقليم الاقتصادي لمنظمة دولية^{٣٨} من الجيوب الإقليمية التي تمارس المنظمة اختصاصها عليها. ونتيجة لذلك، لا تعتبر المنظمات الدولية مقيمة في أي اقتصاد وطني، بما في ذلك البلد الكائنة فيه أو تدير فيه شؤونها.

٢-٩٩ وقد تكون المنظمات الدولية عالمية أو إقليمية. وتنشأ المنظمات الإقليمية من خلال ترتيبات إقليمية مثل

^{٣٨} تتسم المنظمات الدولية بالسماوات التالية: (أ) تتألف عضوية المنظمات الدولية من دول قومية أو منظمات دولية أخرى أعضاؤها من الدول القومية؛ (ب) وهي كيانات منشأة باتفاقات سياسية رسمية بين أعضائها لها مقام المعاهدات الدولية؛ كما أن وجودها معترف به قانوناً في بلدانها الأعضاء؛ (ج) وتنشأ لأغراض مختلفة كالمؤسسات المالية الدولية (مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) أو لتقديم خدمات غير سوقية ذات طبيعة جماعية تستفيد منها الدول الأعضاء (مثل حفظ السلام والتعليم وقضايا السياسات).

^{٣٩} عادة ما تكون الهيئة المركزية الإقليمية لصنع القرار في اتحاد العملة هي البنك المركزي لاتحاد العملة. والبنك المركزي لاتحاد العملة هو مؤسسة مالية إقليمية تعمل بوصفها البنك المركزي المشترك للاقتصادات الأعضاء في اتحاد العملة. وهو وحدة مؤسسية قائمة بذاتها، تمتلك أصولاً وخصوماً لحسابها الخاص، ولا تقيم في أي من اقتصادات الاتحاد بل تقيم في اتحاد العملة. للاطلاع على مناقشة مستفيضة حول اتحادات العملة والترتيبات الإقليمية الأخرى، راجع الملحق الثالث من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة.

٢- وقت القيد

٢-١٠٣ تقيد مراكز الأرصدة والتدفقات عند إنشاء القيمة الاقتصادية أو تحويلها أو مبادلتها أو نقل ملكيتها أو إفنائها.

٢-١٠٤ اتساقا مع أدلة الإحصاءات الاقتصادية الكلية الأخرى، يوصي هذا المرشد باستخدام أساس الاستحقاق لتحديد وقت قيد التدفقات. وباستخدام أساس الاستحقاق يتوافق وقت القيد مع توقيت الأحداث المنشئة لتدفقات الموارد الفعلية. أما في حالة الأساس النقدي فقد يختلف وقت القيد كثيرا عن وقت حدوث الأنشطة والمعاملات الاقتصادية التي تتعلق بها التدفقات النقدية. وفي حالة أساس استحقاق الدفع، يتم قيد المعاملات عادة بعد تدفق الموارد. أما في حالة أساس الالتزام فإن وقت القيد يسبق تدفق الموارد الفعلي.

٢-١٠٥ ويوفر أساس الاستحقاق أكثر المعلومات شمولاً حيث يتم قيد جميع تدفقات الموارد، بما في ذلك المعاملات غير النقدية (كالمعاملات النوعية، مثلاً) والتدفقات الاقتصادية الأخرى (أي التدفقات بخلاف المعاملات، كعمليات إعادة التقييم).^{٤٠} ويضمن هذا القيد الشامل ربط التدفقات بالتغيرات في الميزانية العمومية (وفي رصيد الدين القائم).

٢-١٠٦ عندما تنشأ معاملة في أحد الأصول المالية، فإن تاريخ تغيير الملكية (تاريخ تحديد القيمة) هو اليوم الذي ينبغي أن يقيد فيه الدائن والمدين المطالبة والالتزام، بالترتيب، في سجلاتهما. ويمكن تحديد هذا التاريخ لضمان توافق القيود في سجلات الطرفين. وإذا تعذر تحديد تاريخ دقيق، فإن العامل المحدد يكون التاريخ الذي يحصل فيه الدائن على المدفوعات أو غيرها من المطالبات المالية. وعلى سبيل المثال، يتم قيد مسحوبات القروض في الحسابات لدى أداء الدفعات المنصرفة منها بالفعل، وإنشاء المطالبات المالية، وليس عند توقيع الاتفاق. وفي الواقع العملي، قد يتعين في حالة دين القطاع العام مراعاة وقت القيد من منظور وحدة القطاع العام.

٢-١٠٧ وفي حالات المعاملات الأخرى، ينشأ التزام الدين عند تقديم خدمة أو استحقاق فائدة أو وقوع حدث ينشئ مطالبة تحويل (كما في عقود التأمين على غير الحياة)، وينشأ التزام الدين ويظل قائماً حتى يتم سداؤه أو الإعفاء منه. وعلى غرار الفائدة، يمكن أن تستحق رسوم الخدمة بصورة مستمرة. ورغم أن حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار ليست أدوات دين، فإن الأرباح الموزعة تقيد - وقت بدء تداول الأسهم دون الأرباح الموزعة - في الحسابات الأخرى مستحقة الدفع/القبض إلى أن يتم سداؤها.^{٤١}

^{٤٠} الأساس النقدي الخالص لن يقيد التدفقات مثل المعاملات غير النقدية، أو التدفقات المحسبة، أو التدفقات الاقتصادية الأخرى.

^{٤١} عندما يبدأ تداول الأسهم «دون الأرباح الموزعة» فإن ذلك يعني أن مشتري الأسهم لا يحق له الحصول على الأرباح الموزعة المعلنة. ويرجع

٢-١٠٨ وتستحق الفائدة على أدوات الدين بصورة مستمرة، وبالتالي تتوافق تكلفة التمويل مع توفير رأس المال. ويتسق هذا المنهج مع المنهج المتبع في الأدلة الأخرى المعنية بالإحصاءات الاقتصادية الكلية وفي المعايير المحاسبية التجارية. وهناك ثلاثة احتمالات بالنسبة لقياس الفائدة المستحقة خلال فترة القيد، وهي:

- سداد الفائدة أثناء فترة الإبلاغ، وفي هذه الحالة لا يتأثر مركز إجمالي الدين؛
- عدم سداد الفائدة لأنها لم تصبح واجبة السداد بعد (ويشار إليها لاحقاً باسم «الفائدة المستحقة ولم تصبح واجبة السداد بعد»). وعلى سبيل المثال، إذا كانت الفائدة على قرض ما تسدد كل ستة شهور ويتم قياس مركز إجمالي الدين بعد أول ثلاثة شهور من هذه الفترة، فإن مركز إجمالي الدين يزداد بمقدار الفائدة التي استحققت خلال فترة الشهور الثلاثة؛
- عدم سداد الفائدة لدى استحقاقها، وفي هذه الحالة، يزداد مركز إجمالي الدين بمقدار الفائدة التي استحققت خلال الفترة وأصبحت بمثابة متأخرات في نهاية الفترة.

أ- الفائدة المستحقة ولم تصبح واجبة السداد بعد

٢-١٠٩ ينبغي إدراج الفائدة المستحقة ولم تصبح واجبة السداد بعد كجزء من قيمة الأدوات الأساسية. وبمعنى آخر فإن الفائدة المستحقة ولم تصبح واجبة السداد بعد تزيد بصورة مستمرة من مبلغ أصل أداة الدين القائم إلى أن يتم سداد هذه الفوائد. ويتوافق هذا الأمر مع المنهج المتبع في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، ودليل إحصاءات مالية الحكومة، والطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، وفي المحاسبة التجارية والمفاهيم الاقتصادية.

٢-١١٠ عند إصدار السندات والأذون والأوراق المالية قصيرة الأجل المشابهة بخصم أو بعلاوة (بما في ذلك السندات ذات الخصم الكبير والسندات ذات القسائم الصفيرية)، فإن الفرق بين سعر الإصدار والقيمة الظاهرية أو قيمة الاسترداد في تاريخ الاستحقاق يعامل، على أساس الاستحقاق، باعتباره فائدة على مدار عمر الورقة المالية. ولدى إصدار الورقة المالية بخصم، يتم قيد الفائدة المستحقة في كل فترة باعتبارها معاد استثمارها في ذلك السند، مما يزيد أصل الدين القائم. ويتفق هذا الأمر مع استحقاق الفائدة؛ إذ أنه لا يمثل مكاسب حياة لمالك الورقة المالية. أما إذا تم إصدار السند بعلاوة، فإن المبلغ المستحق في كل فترة يخفض قيمة السند، فضلاً على مصروفات الفائدة.

ذلك لأن طبيعة المطالبة تتغير من كونها جزءاً من حصة الملكية إلى كونها مبلغاً ثابتاً لا يدخل في تحديد سعر السهم.

٣- التقييم

٢-١١٥ من حيث المبدأ، ينبغي تقييم الأصول المالية والخصوم (بما فيها أدوات الدين) ضمن إحصاءات الاقتصاد الكلي بالقيمة السوقية، أي كما لو كانت حياتها قد تمت بمعاملات سوقية في تاريخ إبلاغ بيانات الميزانية العمومية (التاريخ المرجعي). وبالنسبة لأدوات الدين بخلاف سندات الدين، فإن عدم توافر القيم السوقية المتاحة عموماً يعني ضرورة تقدير هذه القيم باستخدام القيمة الاسمية كبديل.

٢-١١٦ وفي هذا المرشد، يتعين تقييم أدوات الدين في التاريخ المرجعي بالقيمة الاسمية، وبالنسبة لسندات الدين المتداولة، بالقيمة السوقية أيضاً.^{٤٦} ويوفر كلا أساس التقييم معلومات مفيدة بشأن الدين.

٢-١١٧ والقيمة الاسمية هي نقطة البداية لإنشاء المسؤولية القانونية وتستخدم في تحليل التعرض للمخاطر وإمكانية الاستمرار في تحمل الدين. ويتسم التقييم الاسمي بخاصية عدم تأثر قيمة الدين بتغير الجدارة الائتمانية.

٢-١١٨ وتحدد القيمة السوقية لسندات الدين المتداولة بسعرها السائد في الأسواق،^{٤٧} والذي يمثل أفضل مؤشر للقيمة الجارية التي ينسبها الوكلاء الاقتصاديون إلى مطالبات مالية معينة.^{٤٨} وهذا هو مبدأ التقييم المعتمد في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، ودليل إحصاءات مالية الحكومة، والطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي. وإلى جانب الالتزامات الاسمية المبينة في أداة الدين، يراعى في القيمة السوقية التصورات المتعلقة بمخاطر السداد، وأسعار الفائدة السوقية، وسيولة السوق، والقدرة على استخدام الأداة في معاملات إعادة الشراء (أو معاملات لها نفس الطابع)، وعزوف المشتريين المحتملين عن المخاطر وغير ذلك من الفرص المتاحة في السوق. والقيمة السوقية مفيدة بصفة خاصة للدائنين، نظراً لأنها تمثل المبلغ الذي يمكن تحقيقه. ويفضل استخدام القيمة السوقية في الميزانيات العمومية في الحسابات القومية وإحصاءات مالية الحكومة، وكذلك في الإحصاءات النقدية والمالية وبيانات وضع الاستثمار الدولي، حيث من

٢-١١١ وقد دأبت بعض نظم قيد دين القطاع العام على عدم قيد تكاليف الفائدة على أساس الاستحقاق. غير أن ذلك لا يتفق مع المعايير الإحصائية الدولية، ويخلق تحيزاً سالباً على إحصاءات الدين لأنه يحذف الخصوم المستحقة. ولا يتوافق هذا الأمر كذلك مع قياس الإيرادات والنفقات على أساس ذي دلالة اقتصادية.

ب- المتأخرات

٢-١١٢ تعرف المتأخرات بأنها المبالغ التي لم تسدد وفات تاريخ استحقاق سدادها. ولا تصنف كمتأخرات إلا المبالغ التي فات تاريخ استحقاقها - على سبيل المثال، في حالة تأخر سداد مدفوعات خدمة الدين، لا يدخل في حساب المتأخرات سوى المبلغ غير المسدد.

٢-١١٣ ويصبح التزام الدين متأخر السداد إذا لم يتم أدائه في تاريخ استحقاق السداد، أي عند عدم سداد أصل الدين أو مدفوعات الفائدة لدى استحقاقها.^{٤٩} ويحتاج معدو البيانات إلى جمع بيانات تكميلية عن مدفوعات خدمة الدين المتأخر سدادها لأن هذه المعلومات غير متاحة بصفة مستقلة على أساس الاستحقاق في نظام القيد.^{٥٠} والمعلومات عن المتأخرات مفيدة لمختلف أنواع تحليل السياسات وتقديرات الملاءة وينبغي إضافتها كعنصر مكمل لإحصاءات الدين حيثما كان ضرورياً (راجع الفصل الخامس للاطلاع على مزيد من التفاصيل في هذا الشأن). وينبغي الاستثمار في جمع معلومات عن المتأخرات بدءاً من نشأتها - أي عند عدم سداد المدفوعات^{٥١} - حتى إنفائها، كأن يتم سدادها أو إعادة جدولتها أو يعفو الدائن عنها

٢-١١٤ وإذا كان هناك طرف ثالث يضمن مدفوعات الدين، وتخلّف المدين عن سدادها، فإن المدين الأصلي يقيد متأخرات في حساباته حتى يطلب الدائن تنفيذ الضمان. وبمجرد طلب تنفيذ الضمان، يعزى الدين إلى الضامن ويتم إفناء متأخرات المدين للدائن.^{٥٢} وفي حالة طلب تنفيذ الضمان، لا يصنف الدين كمتأخرات على الضامن وإنما يصنف كالتزامات دين أخرى قصيرة الأجل حتى انتهاء فترة السماح للدفع، حسب الترتيبات التعاقدية المتفق عليها (راجع الفصل الرابع، تحمل الدين، للاطلاع على مزيد من التفاصيل).

^{٤٦} على سبيل المثال في تاريخ استحقاق السند.

^{٤٧} قد تصبح الخصوم غير المنشئة للدين أيضاً متأخرات. وعلى سبيل المثال، لا يعتبر عقد المشتقات المالية أداة دين، لكن المتأخرات تنشأ إذا كان تاريخ استحقاق عقد المشتقات المالية وأصبح السداد واجباً ولم يتحقق.

^{٤٨} في بعض الحالات تنشأ المتأخرات لأسباب تشغيلية (مثل حالات التأخر الإداري) وليس بسبب التقاعس أو عدم القدرة على الدفع. ومع ذلك، ينبغي قيد هذه المتأخرات، من حيث المبدأ، كمتأخرات إذا ظلت قائمة في التاريخ المرجعي.

^{٤٩} يتحمل المدين الأصلي غالباً ديناً إزاء الضامن في إطار عقد الضمان.

^{٤٦} يمكن الاطلاع على مناقشة تفصيلية لمبادئ تقييم الأصول المالية والخصوم في الفصل السابع من دليل إحصاءات مالية الحكومة، والفصل الثالث من الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، والفصل الثالث عشر من نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨.

^{٤٧} تعرف أسعار السوق بالنسبة للمعاملات بأنها المبالغ النقدية التي تدفعها الأطراف الراغبة في الشراء لاقتناء شيء ما من الأطراف الراغبة في البيع؛ على أن تتم المبادلات بين أطراف مستقلة وعلى أساس الاعتبارات التجارية وحدها، وهو ما يسمى أحياناً «التسعير الحر».

^{٤٨} بالنسبة لسندات الدين غير المتداولة بكثرة أو غير المتداولة أساساً، بالإضافة إلى سندات الدين بموجب مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون («هيبيك»). يستخدم سعر سوقي ممثل في خصم قيم المدفوعات المستقبلية. ويتيح هذا الأمر مقياساً إضافياً لتكلفة الفرص البديلة وهو مقياس خاص بالنسبة للبلدان المشتركة في هذا البرنامج.

الزمني للمدفوعات وسعر/أسعار الفائدة المستقبلية معروف مسبقاً^{٥٠}، بينما ينطبق بدرجة أقل على خصوم الدين ذات أسعار الفائدة المتغيرة حسب أوضاع السوق. ويعرض المرفق الوارد في نهاية هذا الفصل أمثلة لحساب القيمة الاسمية لأداة الدين من خلال خصم مدفوعات الفائدة وأصل الدين المستقبلية.

٢-١٢١ القيمة الظاهرية لسند الدين هي مبلغ أصل الدين غير المخصوم والواجب سداده عند حلول أجل الاستحقاق وتعرف بالقيمة الاسمية في بعض الحالات. وقد يترتب على استخدام القيمة الظاهرية كبديل للقيمة الاسمية في قياس مركز إجمالي الدين عدم اتساق منهج القياس بين جميع الأدوات وهو ما لا يوصى به. وعلى سبيل المثال، تتضمن القيمة الظاهرية للسندات ذات الخصم الكبير والسندات ذات القسائم الصفرية فائدة لم تستحق بعد، مما يناقض مبدأ الاستحقاق. (راجع الإطار ٢-٤ في المرفق بهذا الفصل للاطلاع على مقارنة بين القيمة الاسمية والقيمة الظاهرية).

٢-١٢٢ القيمة العادلة لسند الدين هي قيمته «المعادلة لسعر السوق» وتُعرف بأنها المبلغ الذي يمكن استخدامه لمبادلة أصل مالي أو تسوية خصم بين أطراف مطلعة وراغبة في إتمام معاملة قائمة بالتسعير الحر. وبالتالي فهي بمثابة تقديرات لما يمكن الحصول عليه إذا باع الدائن المطالبة المالية. وينبغي عرض القيمة العادلة لأصول القرض، حيثما توافرت وحسب الاقتضاء، كبند للذاكرة.

٢-١٢٣ ويتناول القسمان التاليان وصفا تفصيليا لتقييم أدوات الدين غير المتداولة وسندات الدين المتداولة (فضلا على أصولها المالية المقابلة).

أ- أدوات الدين غير المتداولة

٢-١٢٤ ينبغي تقييم أدوات الدين غير المتداولة عموما (أو غير القابلة للتداول) في الأسواق المنظمة أو غيرها من الأسواق المالية، كالقروض، والعملات والودائع، والحسابات الأخرى مستحقة الدفع/القبض بالقيمة الاسمية. وقد تكون القيمة الاسمية لأداة الدين أقل من المبلغ المقدم أصلا إذا كان قد تم أداء مدفوعات سداد للمبلغ الأصلي أو حدث إعفاء من الدين أو غير ذلك من التدفقات الاقتصادية (كالتدفقات الناشئة عن الربط بمؤشرات)، مما يؤثر على قيمة المبلغ القائم. وقد تكون القيمة الاسمية لأداة الدين أكبر من المبلغ المقدم أصلا مما يرجع على سبيل المثال للفائدة المستحقة أو التدفقات الاقتصادية الأخرى.

^{٥٠} بالنسبة لالتزام الدين الذي يزيد أو يقل سعر الفائدة عليه بمبالغ محددة مسبقا في العقد على مدار عمر السند، فإن الإطار الزمني لعوامل الخصم التي سيجري تطبيقها على المدفوعات المستقبلية لن يكون خطأ مستقيماً، وهو ما يعكس هذه التغيرات في الاسعار.

الضروري أن يكون هناك اتساق في إبلاغ البيانات بين الدائن والمدين. وبالنسبة لإحصاءات الدين، فإن القيمة الاسمية مهمة أيضا (راجع الفقرتين ٢-١١٧ و ٢-١٢٠). وبينما يحتمل أن تكون القيم السوقية محبذة للأدوات بخلاف السندات، فإن عدم وجود أسواق متطورة بالقدر الكافي ولا أسعار معلنة لا يجعل استخدامها مجديا بوجه عام.

٢-١١٩ تُحدد القيمة السوقية لسند الدين المتداول بسعر السوق السائد في التاريخ المرجعي المرتبط بمركز الدين. والمصدر المثالي لسعر السوق بالنسبة لسند الدين المتداول هو السوق المنظمة أو أي سوق مالية أخرى يجري تداول السند فيها بكميات كبيرة ويعلن فيها سعر السوق على فترات منتظمة. وفي غياب مثل ذلك المصدر يمكن تقدير القيمة السوقية عن طريق خصم المدفوعات المستقبلية بسعر فائدة سوقي ملائم. فإذا كانت الأسواق المالية مغلقة في التاريخ المرجعي، فإن سعر السوق الواجب استخدامه هو السعر السائد في أقرب تاريخ سابق كانت السوق مفتوحة فيه. وفي بعض الأسواق، يلاحظ أن سعر السوق المعلن لسندات الدين المتداولة لا يراعي الفائدة التي استحققت ولم تصبح واجبة السداد بعد («السعر الصافي»)، إلا إنه يتعين إدراج هذه الفائدة («السعر الشامل») عند تحديد القيمة السوقية.

٢-١٢٠ القيمة الاسمية لأداة الدين هي مقياس القيمة من منظور المدين، فهي تمثل مقدار ما يدين به المدين للدائن في أي لحظة. وغالبا ما يتم تحديد هذه القيمة بالرجوع إلى شروط العقد بين الدائن والمدين. وتمثل القيمة الاسمية لأداة الدين انعكاسا لقيمة الدين عند نشوئه بالإضافة إلى أي تدفقات اقتصادية لاحقة، كالمعاملات (مثل سداد أصل الدين)، وتغيرات سعر الصرف وتغيرات التقييم الأخرى بخلاف تغيرات سعر السوق. وهناك اتساق فيما تعتمد معايير الإحصاءات الاقتصادية الكلية من حيث استخدام المصطلحات والتميز بين القيمة الاسمية والقيمة الظاهرية. غير أنه من المحتمل حدوث التباس في حالات معينة حيث يستخدم المصطلحان تبادليا في ممارسات معينة. ومن حيث المفهوم، يمكن حساب القيمة الاسمية لأداة الدين بخصم مدفوعات الفائدة وأصل الدين المستقبلية وفقا لسعر/أسعار الفائدة التعاقدية الحالية^{٥١} على الأداة؛ وقد تكون هذه الأسعار ثابتة أو متغيرة. ويسري هذا المبدأ مباشرة على الأدوات ذات أسعار الفائدة الثابتة والمحددة مسبقا في العقد، نظرا لأن الجدول

^{٥١} يستخدم سعر خصم واحد عموما لكل أداة لخصم المدفوعات المستحقة في جميع الفترات المستقبلية. وفي بعض الأحيان، قد يكون هناك ما يستدعي استخدام أسعار خصم مختلفة للمدفوعات المستقبلية المختلفة. وحتى مع تطبيق سعر خصم واحد، حسب الوقت المتبقي لحين الاستحقاق، فإن هناك عامل خصم مختلف يطبق على كل من المدفوعات. فعلى سبيل المثال، باستخدام سعر خصم قدره ١٠٪، فإن معامل الخصم على المدفوعات بعد سنة هو ٠,٩٠٩ (أو $(1 + 0.1)^{-1}$)، وعلى المدفوعات بعد سنتين هو ٠,٨٢٦ (أو $(1 + 0.1)^{-2}$)، وهكذا على نفس المنوال.

أن تستمر الفائدة المستحقة في التراكم، بالسعر المستخدم في تخفيض أصل الدين، لحين أداء المدفوعات فعلياً.

٢-١٢٨ وفي حالة بعض أدوات الدين، كالقروض، قد ينص العقد على أن يكون السداد في شكل سلع أساسية أو أي سلع أخرى تؤدي على أقساط على مدار فترة زمنية. وفي البداية تكون قيمة الدين مساوية لأصل الدين المقدم. ولدى أداء المدفوعات في شكل سلع أو سلع أولية، تنخفض قيمة أصل الدين القائم بمقدار القيمة السوقية للسلعة أو السلعة الأولية وقت السداد.

٢-١٢٩ وتحدد قيمة السلع الأولية أو السلع الأخرى أو الخدمات التي تقدم لإفناء خصوم الائتمان التجاري، بما في ذلك ما يتم بموجب ترتيبات المقايضة، عند نشأة الدين؛ أي عند حدوث مبادلة القيمة. ومع ذلك، كما أسلفنا، إذا كانت هناك فترة طويلة أكثر من المعتاد قبل السداد، فينبغي تخفيض قيمة أصل الدين بمبلغ يمثل الفترة المتبقية حتى تاريخ الاستحقاق وسعر الفائدة التعاقدية القائم الملائم، وينبغي أن تستمر الفائدة المستحقة في التراكم، لحين أداء المدفوعات فعلياً.

٢-١٣٠ وبالنسبة للقيمة الاسمية للمتأخرات فهي تساوي قيمة المدفوعات - الفائدة وأصل الدين - التي فات موعد سدادها، وأي تدفقات اقتصادية لاحقة، كاستحقاق فوائد إضافية.

٢-١٣١ وفي حالة أدوات الدين غير المتداولة التي تكون قيمتها الاسمية غير مؤكدة، يمكن حساب القيمة الاسمية عن طريق خصم مدفوعات الفائدة وأصل الدين المستقبلية بسعر الفائدة التعاقدية القائم الملائم.

أ- سندات الدين المتداولة

٢-١٣٢ ينبغي تقييم سندات الدين المتداولة (أو القابلة للتداول) في الأسواق المنظمة أو غيرها من الأسواق المالية - مثل الأذون، والسندات، وصكوك المديونية، وشهادات الإيداع القابلة للتداول، والأوراق المالية المضمونة بأصول، إلخ - على أساس القيمة الاسمية والقيمة السوقية على حد سواء. وبالنسبة لسند الدين المتداول، يمكن تحديد القيمة الاسمية من قيمة الدين عند نشأته والتدفقات الاقتصادية اللاحقة، بينما تستند القيمة السوقية إلى السعر الذي يتم تداولها به في السوق المالية.

٢-١٣٣ وفي حالة سندات الدين القابلة للتداول في العادة بينما سعرها في السوق غير مشاهد إحصائياً بسهولة، يمكن استخدام القيمة الحاضرة^{٥٤} لتدفق المدفوعات المستقبلية المتوقعة لهذا السند بغية تقدير القيمة السوقية

^{٥٤} القيمة الحاضرة هي القيمة في الوقت الحاضر لدفعة أو تدفق مدفوعات مستقبلية مضمومة بسعر فائدة مركبة ملائم. ويشار إليها أيضاً باسم «القيمة الزمنية للنقود» أو «التدفق النقدي المخصوم».

٢-١٢٥ وتفيد القروض بالقيمة الاسمية (أي المبلغ المقدم مضافاً إليه الفائدة المستحقة ولم تسدد بعد ومطروحاً منه أي مدفوعات سداد). ويرجع استخدام القيم الاسمية إلى عدة أمور منها المخاوف العملية إزاء مدى توافر البيانات. وإضافة إلى ذلك، نظراً لأن الغرض من القروض لا يتجه عموماً نحو طرحها للتداول في السوق الثانوية، فإن تقدير قيمة سوقية لها ربما يكون متحيزاً. والقيمة الاسمية مفيدة أيضاً لأنها تبين المسؤولية القانونية الفعلية ونقطة البداية في سلوك الدائن لتحصيل الدين. ويمكن في بعض الحالات تداول القروض، بخصم في الغالب، أو بالقيمة العادلة إذا توافرت أو أمكن تقديرها. ومن المتعارف عليه أن القيمة الاسمية توفر رؤية غير مكتملة للمركز المالي للدائن، لا سيما عندما تكون القروض متعثرة.^{٥١} وفي مثل هذه الحالات، فإن المعلومات المتاحة عن القيمة الاسمية، فضلاً على القيمة العادلة، لأصول القروض المتعثرة ينبغي أن تدرج كبند للتذكير في إحصاءات صافي دين القطاع العام.^{٥٢}

٢-١٢٦ ويتعين أيضاً قيد الودائع والحسابات الأخرى مستحقة الدفع/ القبض بالقيمة الاسمية، مما يثير نفس المسائل على غرار القروض من حيث القيمة الاسمية والقيمة العادلة. وبالنسبة لأصول الودائع لدى البنوك وغيرها من الشركات العامة لتلقي الودائع قيد التصفية فيتعين قيدها بالقيمة الاسمية أيضاً إلى أن يتم شطبها. وإذا كان الفرق كبيراً بين القيمة الاسمية والقيمة العادلة، فينبغي عرض القيمة العادلة لمثل هذه الودائع بصفة مستقلة كبند للتذكير. وتسري نفس المعالجة على أي حالات أخرى من الودائع مضمحلة القيمة (أي حيثما لا تكون الشركة العامة لتلقي الودائع قيد التصفية وإنما في حالة إعسار).

٢-١٢٧ وبالنسبة لأدوات الدين التي لا تستحق عنها الفائدة - مثل معظم الائتمانات التجارية والسلف - فإن القيمة الاسمية تكون هي ذات المبلغ المدين به. وإن كانت هناك فترة طويلة أكثر من المعتاد^{٥٣} قبل استحقاق أداء المدفوعات على التزام دين قائم لا تستحق عنه فائدة، فينبغي عندئذ خفض قيمة أصل الدين بمبلغ يمثل الفترة المتبقية حتى تاريخ الاستحقاق وسعر الفائدة التعاقدية القائم الملائم، على النحو المعمول به مثلاً في أدوات الدين المماثلة. وبمجرد خفض قيمة أصل الدين، ينبغي

^{٥١} القروض المتعثرة هي تلك القروض التي يتحقق بشأنها أي مما يلي: (أ) إذا تأخر سداد مدفوعات الأصل والفائدة لمدة ثلاثة شهور (٩٠ يوماً) أو أكثر؛ أو (ب) إذا تمت رسلة مدفوعات الفائدة بما يعادل الفائدة عن ثلاثة أشهر (٩٠ يوماً) أو أكثر (أي أعيد استثمارها في المبلغ الأصلي) أو تأخر الدفع بموجب اتفاق؛ أو (ج) في حالة وجود دلائل تقضي بإعادة تصنيف قرض ما كقرض متعثر حتى مع عدم تأخر السداد لمدة ٩٠ يوماً، مثلما في حالة إعلان المدين إفلاسه.

^{٥٢} عمليات قياس أصول القروض تراعي مسائل اضمحلال القيمة.
^{٥٣} يمكن تحديد ما يمثل الفترة الطويلة أكثر من المعتاد في هذا السياق وفقاً الظروف المحيطة. فكلما زادت أسعار الفائدة، مثلاً، في أي فترة زمنية زادت تكلفة الفرص البديلة نتيجة تأخر السداد.

الإطار ٢-٢: أساليب عامة لتقدير القيمة السوقية

فائدة موحدة على مدار عمر الأداة. ويمكن كذلك استخدام سعر فائدة متغير.

واستخدام هذا الأسلوب سهل نسبيا في تقييم أي من الأصول أو الخصوم المالية إذا كانت التدفقات النقدية المستقبلية معلومة بالتأكد أو كان بالإمكان تقديرها، وإذا كان سعر الفائدة السوقي (أو سلسلة أسعار الفائدة السوقية) لهذا النوع من أجل الاستحقاق والجدارة الائتمانية يمكن مشاهدته إحصائيا.

أما تحديد القيمة السوقية بصورة مباشرة استنادا إلى السعر السوقي لأداة مالية مشابهة، فيمثل أسلوبا شائع الاستعمال عندما لا يكون سعر السوق مشاهدا إحصائيا بشكل مباشر. ومثال ذلك أن سعر السوق لسند يبلغ أجل استحقاقه المتبقي خمس سنوات، قد يؤخذ من سعر السوق لسند متداول في الأسواق وينطوي على مخاطر التخلف عن السداد المشابهة. وفي حالات أخرى، ربما كان ملائما استعمال سعر السوق لأداة مالية مشابهة لكن مع إجراء بعض التعديل في القيمة السوقية لمراعاة فروق السيولة و/أو فروق مستوى المخاطر بين الأدوات.

وفي بعض الحالات، ربما كان لأحد الأصول أو الخصوم المالية بعض خصائص كل واحدة من عدة أدوات مالية، حتى وإن لم تكن الخصائص مشابهة عموما لأي من هذه الأدوات. وفي مثل هذه الحالات، يمكن استخدام معلومات أسعار السوق والخصائص الأخرى للأدوات المتداولة (مثل نوع الأداة، وقطاع الإصدار، وأجل الاستحقاق، والتصنيف الائتماني، إلخ.) في تقدير القيمة السوقية للأداة المعنية.

عندما لا تتوفر بيانات سعر السوق عن سندات الدين المتداولة، هناك اثنان من الأساليب العامة لتقدير القيمة السوقية أو التي يطلق عليها أحيانا تعبير القيمة العادلة، وهما كما يلي:

• خصم التدفقات النقدية المستقبلية للوصول إلى قيمتها الحاضرة باستخدام سعر الفائدة السائد في السوق؛

• استخدام أسعار السوق للأصول والخصوم المالية المشابهة.

ويتمثل الأسلوب العام الأول في تقييم الأصول المالية والخصوم عن طريق تحديد القيمة السوقية استنادا إلى القيمة الحاضرة أو المخصوصة زمنيا للتدفقات النقدية المستقبلية. ويمثل ذلك منهجا راسخا للتقييم نظريا وعمليا. وبحسب القيمة السوقية للأصول أو الخصوم المالية باعتبارها مجموع القيم الحاضرة لجميع التدفقات النقدية المستقبلية. ويتم الحصول على القيمة السوقية باستخدام المعادلة التالية:

$$\text{Discounted present value} = \sum_{t=1}^n (\text{Cashflow})_t / (1 + i)^t$$

حيث $\text{Discounted present value}$ = القيمة الحاضرة المخصوصة، و Cash flow = التدفق النقدي

حيث $(\text{Cash flow})_t$ هي التدفق النقدي في أي فترة قادمة (t) ، و (n) هي عدد الفترات القادمة التي يتوقع حدوث تدفقات نقدية فيها، و (i) هو سعر الفائدة المستخدم لخصم التدفق النقدي المستقبلي في الفترة (t) . وتستخدم هذه المعادلة سعر

لحساب القيمة الاسمية. غير أن مبادئ التقييم التي تسري على هذه الأدوات معادلة لتقييم السوق.

٢-١٣٦ قد تتحمل وحدات القطاع العام خصوما عن نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة بوصفها الجهات المسؤولة عن تشغيل نظم التأمين على غير الحياة، والتأمين على الحياة، والتقاعد، وبوصفها جهات إصدار الضمانات الموحدة.^{٥٥} ويجري تقييم هذه الخصوم في الإحصاءات الاقتصادية الكلية على النحو التالي:

• الاحتياطيات الفنية للتأمين على غير الحياة:

تشمل مبلغ احتياطيات التأمين على غير الحياة الأقساط المدفوعة لكنها ليست مكتسبة في تاريخ إعداد الميزانية العمومية (أو قيد الدين) مضافا إليها المبلغ المجنب للوفاء بالمطالبات القائمة. ويمثل هذا المبلغ الأخير القيمة الحاضرة للمبالغ المتوقعة سدادها لتسوية المطالبات، بما في ذلك المطالبات المتنازع بشأنها، فضلا على مخصصات المطالبات المتعلقة بالأحداث التي وقعت بالفعل لكن لم يتم الإبلاغ بها. وتنشأ المدفوعات المسبقة لأقساط التأمين على غير الحياة (والمعروفة أيضا بالأقساط غير المكتسبة) عن دفع معظم أقساط التأمين في بداية الفترة المشمولة بالتأمين. وبالتالي، فإن هناك

وذلك باستخدام سعر الفائدة في السوق. ويوضح الإطار ٢-٢ هذا الأسلوب وغيره من أساليب تقدير القيمة السوقية. أما بالنسبة للسندات غير المدرجة في البورصة، فيجوز استخدام السعر المعلن للأغراض المحاسبية أو الأغراض التنظيمية، رغم أن هذا الأسلوب أقل تفضيلا من الأساليب المذكورة آنفا. وبالمثل، يمكن في حالة «السندات ذات الخصم الكبير» أو «السندات ذات القسائم الصفرية» استخدام سعر الإصدار بالإضافة إلى استهلاك مبلغ الخصم في حال عدم توافر بيانات سعر السوق.

٢-١٣٤ وعند إعلان أسعار السندات في الأسواق مع وجود فرق بين سعري البيع والشراء، ينبغي استخدام النقطة الوسطى بين السعريين لتقييم الأداة. ويمثل الفرق الخدمة الضمنية من مقدم خدمات الوساطة كمنصة التداول أو المتعامل في البورصة والتي يدفعها المشتري والبائع.

ج- نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة

٢-١٣٥ يتضمن الفصل الثالث من هذا المرشد تعريفا لهذه الأنواع من أدوات الدين. وعلى عكس سندات الدين المتداولة، فإن سندات الدين على هيئة نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة لا يتم تداولها في السوق. ولا توجد لها دائما صيغة يمكن تطبيقها

^{٥٥} لا تُسجل كخصوم تعهدات الحكومة بدفع منافع الضمان الاجتماعي، ومعاشات التقاعد والرعاية الصحية، في المستقبل. راجع الفقرة ٢-٨٠.

للمنهج المتبع في التأمين على غير الحياة. وتسمى هذه الخصوم مخصصات المطالبات الناشئة بموجب نظم الضمانات الموحدة.

٢-١٣٧ تُحدد قيمة أصول وحدة القطاع العام في نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة - بوصفها حامل الوثيقة - بمبلغ الأقساط المدفوعة مسبقا مضافا إليه تقديرات المطالبات التي لم تسدد بعد لوحدة القطاع العام.

٢-١٣٨ وعلى وجه العموم، تقوم شركات التأمين والجهات المسؤولة عن تشغيل صناديق التقاعد ونظم الضمانات الموحدة بوضع تقديرات اكتوارية لخصومها في ظل هذه النظم. وسوف تكون هذه التقديرات هي المصدر المعتمد لإعداد الإحصاءات لهذه الأداة من أدوات الدين.

٤- العملة

أ- وحدة الحساب

٢-١٣٩ تتسم عملية إعداد إحصاءات الدين، وخاصة الدين الخارجي، بالتعقيد نتيجة احتمال التعبير عن الخصوم في البداية بعملة متنوعة أو بمعايير أخرى للقيمة، كوحدة حقوق السحب الخاصة. ويعد تحويل هذه الخصوم المعبر عنها بعملة أخرى أو سلعة إلى وحدة حساب مرجعية بمثابة شرط أساسي لتكوين إحصاءات للدين ذات مدلول تحليلي. فإذا كان جانب كبير من دين القطاع العام مقوما بوحدة العملة الأجنبية، يتعين توفير بيانات الدين حسب وحدة العملة حتى يمكن إعداد إحصاءات ذات دلالة، إلى جانب ما لذلك من أهمية لأسباب تتعلق بالسياسات الاقتصادية، مثل إدارة السيولة بالعملة الأجنبية.

٢-١٤٠ تعد وحدة العملة المحلية، من منظور جهة إعداد البيانات الوطنية، هي الخيار الواضح لقياس الدين الخارجي للقطاع العام. ويتوافق تقويم الدين الخارجي بهذه الطريقة مع الحسابات القومية ومعظم الإحصاءات الأخرى في الاقتصاد المعني. غير أنه إذا كانت تلك العملة معرضة لتقلبات كبيرة مقارنة بالعملات الأخرى، فقد يكون من المفيد إصدار بيان محرر بعملة أخرى نظرا لإمكان هيمنة تغيرات التقييم على المقارنات بين الفترات.

ب- تحويل العملة

٢-١٤١ يعد السعر (الفوري) السائد في السوق في تاريخ الميزانية العمومية هو سعر الصرف الأنسب الذي يجب استخدامه لتحويل الدين (والأصول المالية في شكل أدوات الدين) المقوم بعملة أخرى إلى العملة الوطنية. وينبغي استخدام النقطة الوسطى بين سعري البيع والشراء.^{٥٨}

^{٥٨} لتحويل عملة دين ما في نظام أسعار الصرف المتعددة، ينبغي استخدام السعر السائد في تاريخ الميزانية العمومية باعتباره سعر الصرف الفعلي المطبق على كل مكون من التزامات الدين المختلفة

جزءا من أقساط التأمين المدفوعة بالفعل، في أي وقت معين، لا تكون شركة التأمين قد اكتسبته بالفعل لأن تلك الأقساط تغطي مخاطر في المستقبل. وتتحدد قيمة الأقساط المدفوعة مسبقا أو غير المكتسبة على أساس تناسبي. وعلى سبيل المثال، إذا كان هناك وثيقة تأمين سنوية بقسط قدره ١٢٠ من وحدات العملة تدخل حيز النفاذ في الأول من إبريل، ويجري إعداد الحسابات على أساس السنة الميلادية، فإن القسط المكتسب في هذه السنة الميلادية هو ٩٠ وحدة عملة. أما القسط المدفوع مسبقا أو غير المكتسب فهو مبلغ القسط الفعلي الذي تم قبضه والمتعلق بالفترة التي تلي نقطة المحاسبة. وفي المثال أعلاه، سوف يكون هناك قسط غير مكتسب قدره ٣٠ في نهاية الفترة المحاسبية، والغرض منه توفير خدمة التأمين لأول ثلاثة أشهر من السنة التالية.

• مستحقات التأمين على الحياة والتأمين

الإدخاري: وهناك وجه شبه بين المبلغ الذي يتم قيده كمراكز أرصدة مستحقات التأمين على الحياة والتأمين الإدخاري وما سبق ذكره في مناقشة الاحتياطيات الفنية للتأمين على غير الحياة من حيث أنه يمثل الاحتياطيات اللازمة للوفاء بالمطالبات المستقبلية التي استحققت بالفعل. غير أنه في حالة التأمين على الحياة، نجد أن مستوى الاحتياطيات كبير ويمثل القيمة الحاضرة للمطالبات المستقبلية المتوقعة.^{٥٦}

• مستحقات التقاعد بموجب نظم التقاعد ذات

المزايا المحددة: تتحدد هذه المستحقات عن طريق صيغة متفق عليها مسبقا. وتعد خصوم نظم التقاعد ذات المزايا المحددة (بما في ذلك صناديق التقاعد غير المستقلة ونظم التقاعد غير الممولة) هي القيمة الحاضرة للمزايا المتعهد بها.

• مستحقات التقاعد بموجب نظم التقاعد ذات

الاشتراكات المحددة: تتحدد هذه المستحقات وفقا لأداء الأصول المالية المقتناة باشتراكات الشخص الذي سيتقاعد في المستقبل. وتعد خصوم صناديق التقاعد ذات الاشتراكات المحددة هي القيمة السوقية الجارية لأصول الصندوق.^{٥٧}

• مخصصات المطالبات الناشئة بموجب نظم

الضمانات الموحدة: قيمة الخصوم في حسابات الضامن تكون مساوية للقيمة الحاضرة للمطالبات المتوقعة بأداء الضمانات القائمة، صافية من أي مبالغ مستردة يتوقع الضامن استلامها من المقترضين المتخلفين عن السداد، وهو منهج مماثل

^{٥٦} يوصف بعضها في الحسابات التجارية لشركات التأمين كمخصصات المكافآت والخصومات. ويرجع ذلك لممارسات شركات التأمين من حيث تمهيد تقلبات المنافع مع مرور الوقت، مع احتمال الاحتفاظ ببعض المنافع لحين استحقاق الوثيقة.

^{٥٧} يتناول الفصل السابع عشر من نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ وصفا تفصيليا لأساس حساب مستحقات التقاعد.

د- عملة التقويم وعملة التسوية

٢-١٤٦ ينبغي التمييز بين عملة التقويم وعملة التسوية. وتحدد عملة التقويم على أساس العملة التي تثبت بها قيمة مراكز الأرصدة والتدفقات على النحو المنصوص عليه في العقد بين الطرفين. وتحدد على هذا الأساس جميع التدفقات النقدية باستخدام عملة التقويم، وتحويلها إذا اقتضى الأمر إلى العملة المحلية أو أي وحدة حساب أخرى لأغراض تسوية الحسابات أو إعداد بياناتها. وتعد عملة التقويم ضرورية لأنها تميز بين قيم المعاملات ومكاسب وخسائر الحيازة. ويوصي المرشد باستخدام عملة التقويم عند تحديد تكوين عملات الدين (راجع الفصل الخامس).

٢-١٤٧ وقد تكون عملة التسوية مختلفة عن عملة التقويم. وسوف يترتب على استخدام عملة للتسوية مختلفة عن عملة التقويم إجراء عملية تحويل للعملة في كل مرة تجري فيها عملية تسوية. وتعد عملة التسوية ضرورية لأغراض السيولة بالعملات الأجنبية ولقياس قنوات تسرب النقد الأجنبي المحتملة، فضلا على تعريف الأصول الاحتياطية.

٢-١٤٨ وتتضمن أدوات الدين التي تتم تسويتها بالعملية المحلية تلك الأدوات (المؤشرة) التي ترتبط قيمتها في تاريخ الاستحقاق وكذلك جميع مدفوعاتها الدورية (كالقسائم) بعملة أجنبية. وفي هذه الحالة تكون عملة التقويم هي العملة الأجنبية. وهناك بعض أدوات الدين مقومة بأكثر من عملة واحدة. غير أنه إذا كانت المبالغ مستحقة الدفع مرتبطة بعملة محددة، ينبغي عندئذ أن يعزى الخصم إلى تلك العملة.

هـ- أجل الاستحقاق

٢-١٤٩ أجل استحقاق سند الدين هو الوقت المتبقي لحين إفاء الدين^{٥٩} بموجب العقد القائم بين الدائن والمدين. وقد يكون أجل استحقاق أداة الدين قصيرا أو طويلا ومثل هذا التصنيف يقدم معلومات بشأن أبعاد السيولة بالنسبة لهذا الدين:

- تُعرّف أداة الدين قصيرة الأجل بأنها أداة مستحقة الدفع عند الطلب^{٦٠} أو بأجل استحقاق لمدة سنة أو أقل.

٢-١٤٢ وبالنسبة لتحويل العملة في معاملات الدين، ينبغي من حيث المبدأ استخدام سعر الصرف الفعلي المطبق على كل معاملة. ويمكن التوصل عادة إلى نتيجة تقريبية جيدة باستخدام متوسط سعر الصرف اليومي للمعاملات اليومية. وإذا تعذر تطبيق الأسعار اليومية، ينبغي عندئذ تطبيق متوسط الأسعار لأقصر فترة زمنية. وهناك بعض المعاملات تحدث على أساس مستمر مثل استحقاق الفائدة على مدار فترة زمنية معينة. ولتحويل العملة في مثل هذه التدفقات يتعين استخدام متوسط سعر الصرف للفترة التي يحدث فيها التدفق. ويمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل بشأن تحويل العملة في الفقرات ٣-١٠٤ إلى ٣-١٠٨ من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة.

ج- العملة المحلية والأجنبية

٢-١٤٣ يجري التمييز بين العملة المحلية والعملة الأجنبية في أي اقتصاد. فالعملة المحلية هي العملة التي لها قوة إبراء قانونية في الاقتصاد وتصدرها السلطة النقدية لذلك الاقتصاد؛ أي السلطة النقدية لاقتصاد منفرد، أو السلطة النقدية لمنطقة العملة المشتركة التي ينتمي إليها الاقتصاد المعني إذا كان عضوا في أحد اتحادات العملة. وأي عملة خلاف ذلك تكون عملة أجنبية.

٢-١٤٤ ويموجب هذا التعريف، فإن الاقتصاد الذي يستخدم كعملة إبراء قانوني عملة صادرة عن السلطة النقدية لاقتصاد آخر- كالدولار الأمريكي- أو عملة صادرة عن السلطة النقدية لمنطقة عملة مشتركة لا ينتمي إليها ينبغي أن يصنف عملته كعملة أجنبية، حتى وإن كانت تسوية المعاملات المحلية تتم بهذه العملة. وتعامل حسابات الذهب غير المخصصة والحسابات غير المخصصة الأخرى للمعادن النفيسة والتي تعطي حق المطالبة بتسليم الذهب أو هذه المعادن النفيسة باعتبارها مقومة بعملة أجنبية.

٢-١٤٥ وتعتبر حقوق السحب الخاصة عملة أجنبية في جميع الحالات، بما في ذلك في حالة الاقتصادات التي تصدر العملات المتضمنة في سلة حقوق السحب الخاصة. أما وحدات العملة الأخرى التي تصدرها أي منظمة دولية، باستثناء ما هو في إطار اتحاد عملة (راجع الفقرة ٢-١٤٤)، فتعتبر بمثابة عملة أجنبية.

^{٥٩} وفقا للمبادئ الإحصائية، تقاس الفترة الزمنية إما من تاريخ تحمل التزام الدين أو التاريخ المرجعي (أجل الاستحقاق الأصلي/المتبقي، على التوالي) إلى التاريخ التي يتم فيه إفاء هذا الخصم.

^{٦٠} يشير مصطلح «مستحق الدفع عند الطلب» إلى قرار يتخذه الدائن، أما الأداة التي يستطيع المدين سدادها في أي وقت فقد تكون قصيرة أو طويلة الأجل.

(والأصول المالية المقابلة). ونظام أسعار الصرف المتعددة هو نظام يعمل بجداول لأسعار الصرف تحددها السلطات، بغية تطبيق أسعار صرف مختلفة على مختلف فئات المعاملات أو المتعاملين.

٦- توحيد البيانات

٢-١٥٤ توحيد البيانات هو أسلوب لعرض الإحصاءات المعنية بمجموعة من الوحدات (أو الكيانات) كما لو كانت تشكل وحدة واحدة. ويوصي دليل إحصاءات مالية الحكومة بتوحيد الإحصاءات لمجموعة من الوحدات. وعلى وجه التحديد، يتعين عرض إحصاءات قطاع الحكومة العامة وكل من قطاعاتها الفرعية على أساس موحد. وعندما تدرج وحدات القطاع العام في العرض، ينبغي عرض بيانات الشركات العامة بطريقتين، كقطاع مستقل ثم مجموعة مع وحدات الحكومة العامة. وينبغي أن تعرض الإحصاءات، في كلتا الحالتين، على أساس موحد داخل كل مجموعة.

٢-١٥٥ وينطوي توحيد البيانات على حذف جميع المعاملات وعلاقات الدائن والمدين التي تحدث بين الوحدات الجاري توحيد بياناتها. وبعبارة أخرى، تقتزن معاملة أو مركز أرصدة إحدى الوحدات مع ذات المعاملة أو مركز الأرصدة المقيّد للوحدة الثانية ومن ثم يتم حذف المعاملتين أو مركزي الأرصدة معاً. وعلى سبيل المثال، إذا امتلكت إحدى وحدات الحكومة العامة سداً أصدرته وحدة أخرى من وحدات الحكومة العامة، وكان يجري توحيد بيانات الودعتين، يتم إبلاغ أرصدة السندات المقتناة كأصول وخصوم كما لو كان السند غير قائم. وإذا كان أحد البنوك المركزية يحتفظ بودائع و/أو دين الحكومة العامة، أصول مالية وخصوم، وكان يجري توحيد بيانات الودعتين، يتم إبلاغ أرصدة الأصول المالية والخصوم للقطاع العام الموحد كما لو كانت هذه الودائع و/أو التزامات الدين غير قائمة.

٢-١٥٦ وعند إعداد إحصاءات القطاع العام، هناك نوعان ضروريان من أنواع توحيد البيانات:

- أولاً، توحيد البيانات ضمن قطاع فرعي معين (مثل توحيد البيانات ضمن القطاع الفرعي للحكومة المركزية أو القطاع الفرعي للشركات العامة غير المالية، بالترتيب) لإنتاج إحصاءات موحدة لهذا القطاع الفرعي.
- ثانياً، توحيد البيانات بين القطاعات الفرعية للقطاع العام (على سبيل المثال بين قطاع الحكومة العامة، والقطاع الفرعي للشركات العامة غير المالية، والقطاع الفرعي للشركات العامة المالية) لإنتاج إحصاءات موحدة لمجموعة معينة من وحدات القطاع العام.

٢-١٥٧ ويناقش الفصل الثامن بالتفصيل آليات توحيد البيانات وأدوات الدين التي يتعين توحيد بياناتها من المنظور العملي.

• تُعرّف أداة الدين طويلة الأجل بأنها أداة مستحقة الدفع بعد أكثر من سنة أو ليس لها أجل استحقاق معلن (بخلاف الأداة المستحقة عند الطلب، التي تدرج ضمن الأدوات قصيرة الأجل).

٢-١٥٠ وقد يشير أجل الاستحقاق إلى ما يلي:

• أجل الاستحقاق الأصلي، وهو الفترة من تاريخ الإصدار حتى تاريخ دفعة السداد النهائية المقررة بموجب العقد؛

• أو أجل الاستحقاق المتبقي أو أجل الاستحقاق الباقي، وهو الفترة من التاريخ المرجعي (تاريخ الميزانية العمومية) حتى تاريخ دفعة السداد النهائية المقررة بموجب العقد.

٢-١٥١ ويوصي هذا المرشد بإجراء تصنيف ثلاثي الاتجاهات يسمح باشتقاق إحصاءات الدين على أساس أجلي الاستحقاق الأصلي والمتبقي:

(أ) الدين قصير الأجل على أساس أجل الاستحقاق الأصلي؛

(ب) الدين طويل الأجل مستحق السداد خلال سنة أو أقل؛^{٦١}

(ج) الدين طويل الأجل مستحق السداد خلال أكثر من سنة.

٢-١٥٢ ولاشتقاق الدين قصير الأجل على أساس أجل الاستحقاق المتبقي، يمكن دمج البند (ب) مع البند (أ). ولاشتقاق الدين طويل الأجل على أساس أجل الاستحقاق الأصلي، يمكن دمج البند (ب) مع البند (ج).

٢-١٥٣ ومن أسباب التوصية بتطبيق هذا المنهج، هو محتوى المعلومات التي يوفرها. فالدين قصير الأجل على أساس أجل الاستحقاق يمكن تحديده من مركز إجمالي دين القطاع العام. وقد تنشأ مصاعب عملية عند محاولة قياس قيمة دين القطاع العام القائم طويل الأجل (أجل الاستحقاق الأصلي) ومستحق السداد خلال سنة أو أقل، وفي تلك الحالة هناك مقاييس بديلة يمكن استخدامها من بينها القيمة غير المخصومة لمدفوعات سداد أصل الدين عن التزامات دين القطاع العام طويلة الأجل (أجل الاستحقاق الأصلي) واجبة السداد خلال سنة واحدة أو أقل. ويعتبر هذا المقياس البديل غير كامل في تغطيته لمدفوعات الفائدة واجبة السداد في السنة التالية وإن كان يمكن إعداده باستخدام المبادئ المستخدمة في وضع توقعات المدفوعات في الجدول الزمني لخدمة الدين (راجع الفصل الخامس).

^{٦١} من منطلق مفاهيمي، وفي التاريخ المرجعي، تكون قيمة دين القطاع العام القائم طويل الأجل (أجل الاستحقاق الأصلي) ومستحق السداد خلال سنة واحدة أو أقل هي القيمة المخصومة للمدفوعات مستحقة السداد في السنة التالية، شاملة مدفوعات الفائدة ومدفوعات سداد أصل الدين.

مرفق: استحقاق الفائدة - كيف يمكن تطبيقه؟

يتناول هذا المرفق الإطار المفاهيمي لاستحقاق الفائدة، ويستند إلى حد كبير لما ورد في الفصل الحادي عشر من الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، كما يتناول تحليلاً تفصيلياً لكيفية تطبيق مبدأ الاستحقاق، حسب نوع أداة الدين.

١- مقدمة

٢-١٥٨ الفائدة هي أحد أشكال دخل الاستثمار مستحق القبض لمالكه بعض أنواع الأصول المالية (حقوق السحب الخاصة، والودائع، وسندات الدين، والقروض، والحسابات الأخرى المدينة) مقابل وضع هذه الموارد المالية وغيرها من الموارد تحت تصرف وحدة مؤسسية أخرى.

٢-١٥٩ ينبغي قيد الفائدة على أساس الاستحقاق، أي تقيد الفائدة باعتبار أنها تستحق باستمرار للدائن مع مرور الوقت على المبلغ المستحق. ووفقاً للترتيبات التعاقدية، فإن سعر الفائدة المستحقة يمكن أن يكون نسبة مئوية من المبلغ المستحق، أو مبلغاً نقدياً محدداً مسبقاً، أو مبلغاً نقدياً متغيراً وفقاً لمؤشر معين، أو مزيجاً من هذه الأساليب. ووفقاً لمبدأ الاستحقاق، يزداد مبلغ الدين المستحق، مع استمرار استحقاق الفائدة؛ أي أن الفائدة المستحقة التي لم تسدد بعد تضاف إلى قيمة الدين المستحق. ومن ثم فإن ما يشار إليه عادة باسم مدفوعات الفائدة هو بمثابة معاملات يُخفّض بها التزام الدين القائم على المدين.

٢-١٦٠ وبالنسبة لمدفوعات خدمة الدين الدورية، التي تُخفّض التزام الدين القائم، فمن الممكن أن تغطي كل الفائدة المستحقة خلال هذه الفترة أو جانباً منها، كما يمكن أن تسدد أصل الدين المبدئي (المبلغ المقدم أو المقترض مبدئياً يعرف أيضاً بأصل الدين المبدئي). ومن منظور المحاسبة على أساس نقدي، يمكن تصنيف مدفوعات خدمة الدين الدورية كمدفوعات فائدة أو مدفوعات أصل الدين.

٢-١٦١ وفي البداية، تجدر الإشارة إلى بعض المبادئ الرئيسية لتطبيق مبدأ استحقاق الفائدة في عرض القيمة الاسمية والقيمة السوقية لدين القطاع العام، وهي كالتالي:

- تُدرج كل الأدوات المالية المغلة للفائدة؛
- يمكن حساب الفائدة المستحقة بأسلوب الفائدة المركبة، على النحو الموضح في الإطار ٢-٣؛
- تعامل كل الأدوات الصادرة بخضم على نحو مماثل؛
- يسري مبدأ استحقاق الفائدة أيضاً على الأدوات ذات أسعار الفائدة المتغيرة أو المربوطة بمؤشر

٢- الإطار المفاهيمي لاستحقاق الفائدة

أ- الفائدة على سندات الدين ذات التدفقات النقدية المعلومة

٢-١٦٢ الفائدة هي المبالغ التي سيتعين على المدينين سدادها للدائنين زيادة على وبالإضافة إلى المبالغ المقدمة من الدائنين. وتستحق الفائدة على أداة الدين على مدار عمرها بالكامل وفقاً لما تحدده الشروط المتفق عليها عند إنشاء الأداة. ويتم تحديد الفائدة المستحقة باستخدام العائد الأصلي حتى تاريخ الاستحقاق. ويستخدم سعر عائد فعلي واحد - الذي ينشأ وقت إصدار سند الدين - لحساب مبلغ الفائدة المستحقة في كل فترة حتى تاريخ الاستحقاق. ويُعرف هذا المنهج باسم «منهج المدين».

٢-١٦٣ وبالنسبة لسندات الدين التي تصدر وتُسترد بنفس السعر (أي التي تصدر بدون خصم أو علاوة)، يتحدد مجموع الفائدة المستحقة على مدار عمر السندات بالكامل على أساس مدفوعات القسائم الدورية. وفي حالة ثبات قيمة مدفوعات القسائم، يمكن حساب الفائدة المستحقة بتوزيع مدفوعات القسيمة للفترة المعنية باستخدام صيغة مركبة يومية. (ومدفوعات القسيمة هي المبلغ النقدي المتفق تعاقدياً على قيام جهة إصدار سند الدين بدفعه لحائز السند، وذلك في تاريخ كل قسيمة. ويتم حساب مدفوعات القسيمة من واقع سعر القسيمة، والقيمة الظاهرية لسند الدين، وعدد المدفوعات في كل سنة، ومن المحتمل أن تكون مختلفة عن الفائدة المستحقة).

٢-١٦٤ وبالنسبة لبعض أنواع سندات الدين، كالكمبيالات قصيرة الأجل والسندات ذات القسائم الصفريّة، لا يكون المدين ملزماً بأداء أي مدفوعات إلى الدائن لحين استحقاق الخصم. وفي حقيقة الأمر يتم إبراء ذمة المدين بمبلغ يدفع مرة واحدة يغطي المبلغ المقترض أصلاً والفائدة المستحقة والمتراكمة على مدار عمر السند بالكامل. وتعتبر الأدوات من هذا النوع أدوات مخصومة لأن المبلغ المقترض مبدئياً يقل عن المبلغ الواجب سداؤه. والفرق بين المبلغ الواجب سداؤه في نهاية العقد والمبلغ المقترض أصلاً هو الفائدة التي يتعين توزيعها على مدار الفترات المحاسبية الممتدة من بداية العقد إلى نهايته. وتقيد الفائدة المستحقة في كل فترة كنفقات، بحيث تزيد من التزامات المدين في الميزانية العمومية عن هذا السند بنفس المقدار ويمكن الاطلاع على مثال لذلك في الإطار ٢-٤.

٢-١٦٥ وهناك حالة أكثر تشابكاً بعض الشيء هي حالة سندات الخصم الكبير وهي أداة مخصومة تقتضي أيضاً أداء مدفوعات القسائم الدورية. وفي مثل هذه الحالات، فإن الفائدة المستحقة تكون مبلغ القسيمة مستحق الدفع بصورة دورية مضافاً إليه مبلغ الفائدة المستحقة في كل فترة والذي يعزى إلى الفرق بين سعر الاسترداد وسعر الإصدار وتشتق قيمة الفائدة المستحقة من مدفوعات

الإطار ٢-٣: حساب الفائدة المركبة

أ- الفائدة المركبة الأساسية

فيما يلي صيغة حساب الفائدة المركبة الأساسية:

$$\text{Future Value}_n = \text{Present value} \times (1 + \text{Interest rate})^n$$

حيث n = عدد الفترات المحاسبية التي تستحق خلالها الفائدة على مدار الفترة بأكملها و "interest rate" (سعر الفائدة) تشير إلى سعر الفائدة السنوي.

Future Value = القيمة المستقبلية؛ Present value = القيمة الحاضرة.

على سبيل المثال، هناك فائدة بنسبة ٥٪ تستحق على مبلغ قدره ١٠٠ في نهاية سنة واحدة (١):

$$100 \times (1 + 0.05) = 105.00$$

ب- الفائدة المركبة المستمرة

في الإحصاءات الاقتصادية الكلية، تستحق الفائدة بصفة مستمرة وتضاف إلى أصل الدين القائم على أساس مستمر وعلى وجه التحديد، تستحق الفائدة في كل لحظة. أما في الواقع العملي، فمن الممكن حساب الفائدة، مثلاً، يومياً أو شهرياً أو على أساس ربع سنوي أو سنوياً. وبالتالي فإن صيغة الحساب تكون كالتالي:

$$\text{Future Value}_n = \text{Present value} \times [1 + (\text{Interest rate} \div p)]^{np}$$

حيث p = عدد مرات استحقاق الفائدة في السنة، و n = عدد الفترات المحاسبية التي تستحق خلالها الفائدة على مدار الفترة بأكملها (أي x الفترة بأكملها التي تستحق خلالها الفائدة).

وعلى سبيل المثال، هناك فائدة بنسبة ٥٪ سنوياً تستحق بصفة مستمرة على مبلغ قدره ١٠٠ لمدة سنة واحدة (١)، فإن حساب مجموع الفائدة المستحقة يكون كالتالي:

$$100 \times [(1 + 0.05 \div 360)^{360}] = 105.127 \quad \text{يوميًا:}$$

$$100 \times [(1 + 0.05 \div 12)^{12}] = 105.116 \quad \text{شهريًا:}$$

$$100 \times [(1 + 0.05 \div 4)^{4}] = 105.095 \quad \text{على أساس ربع سنوي:}$$

$$100 \times [(1 + 0.05 \div 1)^{1}] = 105.000 \quad \text{سنوياً:}$$

ج) استحقاق الفائدة على سندات الدين بخصم/بعلاوة

يمكن حساب الفائدة التي تستحق على سند الدين الصادر بخصم باستخدام صيغة الفائدة المركبة المستمرة المبينة أعلاه. ومن خلال الصيغة الأساسية التالية:

$$\text{Maturity or future value} = \text{Issue price or present value} \times [1 + (\text{Interest rate} \div p)]^{np}$$

حيث p = عدد مرات استحقاق الفائدة في السنة، و n = عدد الفترات المحاسبية التي تستحق خلالها الفائدة على مدار الفترة بأكملها (أي x الفترة بأكملها التي تستحق خلالها الفائدة).

و $\text{Maturity or future value}$ = القيمة في تاريخ الاستحقاق أو القيمة المستقبلية؛ و $\text{Issue price or present value}$ = سعر الإصدار أو القيمة الحاضرة.

وبالتالي:

$$[1 + (\text{Interest Rate} \div p)] = (\text{Maturity value} \div \text{Issue price})^{1 \div (np)}$$

وعلى سبيل المثال، هناك سند دين تبلغ قيمته الظاهرية ١٠٠ وأجل استحقاقه بعد ٥ سنوات وتم إصداره بمبلغ ٨٠. وتحسب الفائدة المستحقة من الخصم على سند الدين شهرياً. وبالتالي فإن سعر الفائدة هو:

$$100 \times (1 + 0.05 \div 12)^{60} = 105.127 \quad (100 \div 80) = 1.25 \quad (1.25 \div 12) = 0.0104167 \quad (0.0104167 \times 100) = 1.04167\% \quad \text{شهرياً}$$

وبالتالي فإن أصل الدين القائم في نهاية الشهر ١ هو ١٠٠.٣٧٢٦ = ٨٠ × ١.٠٠٣٧٢٦ (ومن ثم تكون الفائدة ٠.٣٠)؛ وفي نهاية الشهر ٢ هو ١٠٠.٣٧٢٦ × ١.٠٠٣٧٢٦ = ٨٠.٦٠؛ وفي نهاية الشهر ٦٠ (٥ سنوات) تكون قيمة أصل الدين القائم هي ١٠٠. ويكون مجموع الفائدة التي استحققت من الخصم على سند الدين هو ٢٠ (١٠٠ - ٨٠) ويستبعد من هذه الفائدة أي مدفوعات محتملة لقسائم الفائدة، والتي ستكون بمثابة عنصر فائدة إضافي (على سبيل المثال سند بقسائم ثابتة).

أما الفائدة المستحقة من العلاوة على سندات الدين فتكون سالبة.

٢-١٦٦ ويمكن أن تصدر سندات الدين أيضاً بعلاوة وليس بخصم. وتحسب الفائدة المستحقة بنفس الطريقة المتبعة في حالة الأدوات المخصومة، إلا أنه عند إصدار السندات بعلاوة يُستهلك الفرق بين سعر استردادها وسعر إصدارها على مدار عمر الأداة ويستخدم في تخفيض مبلغ الفائدة المستحقة في كل فترة (بدلاً من زيادته).

القسائم الدورية على النحو المبين في الفقرة ٢-١٦٣. وتُشتق الفائدة المستحقة من استهلاك الخصم (الفرق بين سعري الإصدار والاسترداد)، على النحو الموضح في الفقرة ٢-١٦٤. ورغم إمكانية حساب معدلات استهلاك الدين على أساس شهري أو ربع سنوي، فإن حساب الاستهلاك على أساس يومي يسهل عملية توزيع مبلغ الخصم المستهلك لفرادى فترات الإبلاغ.

الإطار ٢-٤: مثال رقمي على كيفية حساب الفائدة المستحقة على السندات ذات القسائم الصفيرية

سند يصدر في الأول من شهر يناير عام ١، بقيمة ١٠٠ مستحقة السداد على خمسة أعوام، بدون قسائم. فإذا كان سعر الفائدة السوقي للسندات ذات أجل الاستحقاق والتصنيف الائتماني المماثل هو ١٠٪ في وقت الإصدار فسوف يكون سعر إصدار هذا السند هو ٦٢,٠٩ (أي وفقا للصيغة الواردة في الإطار ٢-٣: $100 / (1 + 0.10)^5$). وتحسب الفائدة على أساس سنوي.

وفيما يلي حسابات الفائدة السنوية والقيم المصاحبة لأصل الدين القائم:

القيمة الاسمية الافتتاحية للسند (a)	معاملات الفائدة المستحقة (b)	القيمة الاسمية الختامية للمشاهدة للسند (c)=(a)+(b)	القيمة السوقية الافتتاحية للمشاهدة للسند (d)	التدفقات الاقتصادية الأخرى (فروق إعادة التقييم) (e)=(f)-(d)-(b)	القيمة السوقية الختامية للمشاهدة للسند (f)	القيمة الظاهرية للسند
٦٢,٠٩	٦,٢١	٦٨,٣٠	٦٢,٠٩	١,٧٠	٧٠,٠٠	١٠٠,٠٠
٦٨,٣٠	٦,٨٣	٧٥,١٣	٧٠,٠٠	٥,٧٠-	٧١,١٣	١٠٠,٠٠
٧٥,١٣	٧,٥١	٨٢,٦٤	٧١,١٣	١,٨٥	٨٠,٤٩	١٠٠,٠٠
٨٢,٦٤	٨,٢٦	٩٠,٩١	٨٠,٤٩	٦,٢٥	٩٥,٠٠	١٠٠,٠٠
٩٠,٩١	٩,٠٩	١٠٠,٠٠	٩٥,٠٠	٤,٠٩-	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠
	٣٧,٩١			٠,٠٠		

ملاحظات:

- الفائدة ثابتة في كل فترة عند إنشاء الأداة (منهج المدين).
- مجموع الفائدة على مدار الخمس سنوات هو ٣٧,٩١، ويساوي الفرق بين ٦٢,٩١ (السعر عند الإصدار) و ١٠٠ (السعر عند الاسترداد).
- تزداد الفائدة المستحقة كل سنة تمشيا مع تنامي القيمة المتراكمة للفائدة المستحقة.
- القيد المقابل للفائدة المستحقة هو بمثابة زيادة في التزامات سندات الدين في الميزانية العمومية.
- القيمة السوقية للسند في هذا المثال معروفة، بينما يتم حساب فروق إعادة التقييم (مكاسب/خسائر الحيازة) كمتبق (أي الفرق بين القيمة السوقية للمشاهدة والفائدة المستحقة). وتنشأ فروق إعادة التقييم من التقلبات في السعر السوقي المعلن للسند، على سبيل المثال، نتيجة التغيرات في أسعار الفائدة السائدة في السوق. ولا توجد في هذا المثال فروق إعادة تقييم من تغيرات أسعار الصرف.
- تحسب القيمة السوقية للسند على أساس سعر الإصدار مضافا إليه الفائدة المستحقة.
- القيمة الظاهرية لهذا السند هي ١٠٠ في كل سنة. ومن ثم فإن استخدام القيمة الظاهرية حتى تاريخ الاستحقاق سيؤدي إلى المغالاة في تقدير قيمة الدين.

ب- سندات الدين المربوطة بمؤشر

٢-١٦٧ في حالة سند الدين المربوط بمؤشر تقوم آلية الربط بالمؤشرات بربط المبلغ الواجب سداؤه في تاريخ الاستحقاق أو مدفوعات القسائم (أو كليهما) بمؤشر يتفق عليه الطرفان. ولا تكون قيمة المؤشر معروفة مسبقا. وفي حالة سندات الدين التي تربط المبالغ الواجب سداؤها في تاريخ الاستحقاق بمؤشرات، لن يكون بالإمكان معرفة هذه المؤشرات إلا وقت الاسترداد. ولذلك، فإن مجموع تدفقات الفائدة قبل الاسترداد لا يمكن تحديدها على وجه الدقة. وسوف يتعين استخدام بعض المقاييس البديلة لتقدير الفائدة المستحقة قبل معرفة قيم المؤشرات المرجعية. ومن المفيد في هذا الصدد التمييز بين الترتيبات الثلاثة التالية:

- ربط مدفوعات القسائم فقط بمؤشر وعدم ربط المبلغ الواجب سداؤه في تاريخ الاستحقاق،
- ربط المبلغ الواجب سداؤه في تاريخ الاستحقاق بمؤشر وعدم ربط مدفوعات القسائم،

- ربط كلا المبلغ الواجب سداؤه في تاريخ الاستحقاق ومدفوعات القسائم بمؤشر.

٢-١٦٨ وفيما يلي المبادئ السارية على سندات الدين المربوطة بمؤشر وتسري على جميع أدوات الدين المربوطة بمؤشر

٢-١٦٩ عندما تكون مدفوعات القسائم فقط مربوطة بمؤشر يعامل كامل المبلغ الناشئ عن الربط بمؤشر باعتباره فائدة مستحقة خلال الفترة التي تغطيها القسيمة. وعند إعداد البيانات بعد تاريخ مدفوعات القسيمة تكون قيمة المؤشر معلومة ويمكن استخدامها لتقدير المبلغ المدفوع. وفي حالة إعداد البيانات قبل تاريخ مدفوعات القسيمة، يمكن استخدام حركة المؤشر في الفترة التي تغطيها البيانات لحساب الفائدة المستحقة.

٢-١٧٠ وفي حالة ربط المبلغ الواجب سداؤه في تاريخ الاستحقاق بمؤشر لا يمكن حساب الفائدة المستحقة بدقة نظرا لأن القيمة الاستردادية غير معلومة، وقد يحل

الإطار ٢-٥: مثال رقمي على كيفية حساب الفائدة المستحقة على السندات المربوطة بمؤشر - مؤشر واسع النطاق

يصدر السند في الأول من يناير عام ١، بسعر ١٠٠٠ لمدة خمس سنوات، بدون قسائم، وهو سند مربوط بمؤشر أسعار واسع النطاق. وتبلغ قيمة المؤشر ١٠٠ في بداية الفترة. وفيما يلي قيمة المؤشر والسند، مع الفوائد المشتقة وفروق إعادة التقييم (مكاسب/خسائر الحيازة) (مع افتراض عدم وجود أي تدفقات اقتصادية سوى فروق إعادة التقييم):

مؤشر الأسعار واسع النطاق ٣١ ديسمبر	الفائدة المستحقة	تدفقات اقتصادية أخرى (فروق إعادة التقييم)	القيمة السوقية المشاهدة للسند ٣١ ديسمبر	القيمة الاسمية للسند: ٣١ ديسمبر
١٠٧,٠	$١,٠٠٠ \times (١ - [١٠٠ \div ١٠٧]) = ٧٠$	١٢-	١,٠٥٨	١,٠٧٠
١١٣,٠	$١,٠٧٠ \times (١ - [١٠٧ \div ١١٣]) = ٦٠$	١٧-	١,١٠١	١,١٣٠
١٢٩,٠	$١,١٣٠ \times (١ - [١١٣ \div ١٢٩]) = ١٦٠$	٥٨	١,٣١٩	١,٢٩٠
١٤٨,٠	$١,٢٩٠ \times (١ - [١٢٩ \div ١٤٨]) = ١٩٠$	١٠	١,٥١٩	١,٤٨٠
١٤٠,٣	$١,٤٨٠ \times (١ - [١٤٨ \div ١٤٠,٣]) = ٧٧-$	٣٩-	١,٤٠٣	١,٤٠٣
	$١,٠٠٠ \times (١ - [١٠٠ \div ١٤٠,٣]) = ٤٠٣$	صفر		

ملاحظات:

- يتحدد إجمالي الفائدة على مدى الأعوام الخمسة (أي ٤٠٣) على أساس حركة المؤشر (أي زيادة بنسبة ٤٠,٣٪).
- نظرا لأن هذا سند، تنشأ أيضا فروق إعادة تقييم نتيجة التغير في أحوال السوق، مثل تغير أسعار الفائدة السوقية والتصنيف الائتماني والتوقعات السائدة بشأن المسار المستقبلي للمؤشر. غير أن هذه الفروق تصبح صفرا على مدى عمر السند عندما يتم سداده بقيمته المربوطة بمؤشر. وفي هذا المثال، يتم حساب فروق إعادة التقييم كقيمة متبقية (أي الفرق بين القيمة السوقية المشاهدة والفائدة المستحقة).
- قد تنشأ قيم سالبة للفائدة في الفترات التي تنخفض فيها قيمة المؤشر.
- يقيد المبلغ المقابل للفائدة المستحقة كزيادة في التزامات سندات الدين في الميزانية العمومية.
- تقلبات أسعار الفائدة السوقية تتسبب في حدوث تغيرات في قيمة السند، لكنها لا تؤثر على حساب الفائدة.
- تحسب القيمة الاسمية للسند بوصفها سعر الإصدار مضافا إليه الفائدة المستحقة، وتكون متوافقة مع قيمة السند في المؤشر.

٢-١٧٣ عند ربط المبلغ الواجب دفعه في تاريخ الاستحقاق، أو مدفوعات القسائم والمبلغ الواجب دفعه في تاريخ الاستحقاق، بمؤشر محدود النطاق (مثل مؤشر الذهب) ينطوي على دافع تحقيق مكاسب حيازة، يمكن حساب الفائدة المستحقة عن أي فترة محاسبية عن طريق تثبيت العائد حتى تاريخ الاستحقاق في تاريخ الإصدار ويستمر استحقاق الفائدة على مدار عمر الأداة بسعر يتطابق مع الفرق بين سعر الإصدار والمدفوعات التي سيتعين على المدين أدائها على مدار عمر الأداة حسب التوقعات السائدة في السوق عند إنشائها. ووفقا لهذا المنهج فإن العائد حتى تاريخ الاستحقاق وقت الإصدار والذي يتضمن نتائج الربط بالمؤشر والمتوقعة لحظة إنشاء الأداة، يتم قيده كنفقات. وأي انحراف في حركة المؤشر الأساسي عن المسار المتوقع له أصلا يؤدي إلى مكاسب أو خسائر الحيازة والتي لن تلغي بعضها البعض عادة على مدار عمر الأداة.^{٦٢}

٢-١٧٤ ونظرا لأن أدوات الدين التي يتم ربط كلا المبلغ الواجب سداده في تاريخ الاستحقاق ومدفوعات القسائم

تاريخ الاستحقاق في بعض الأحيان بعد عدة أعوام. وهناك منهجان يمكن استخدامهما في هذا السياق ويعتمدان على ما إذا كان المؤشر قائما على أساس بند مرجعي واسع النطاق أم ضيق النطاق. ويمكن الاطلاع على مناقشة تفصيلية لهذين المنهجين في الفقرات ١١-٥٩ إلى ١١-٦٥ في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي.

٢-١٧١ وفي حالة ربط المبلغ الواجب سداده في تاريخ الاستحقاق ومدفوعات القسائم ببند مرجعي واسع النطاق (مثل مؤشر أسعار المستهلكين)، يمكن حساب الفائدة المستحقة خلال فترة محاسبية بجمع عنصرين، وهما:

- المبلغ الناتج عن ربط مدفوعات القسيمة بمؤشر (على النحو الموضح في الفقرة ٢-١٦٩) والذي يعزى للفترة المحاسبية،
- والتغير في قيمة المبلغ القائم فيما بين نهاية الفترة المحاسبية وبدايتها نتيجة تحرك المؤشر المعني.

٢-١٧٢ ويعرض الإطار ٢-٥ مثالا توضيحيا لحساب الفائدة المستحقة على سند مربوط بمؤشر مستخدما في ذلك مؤشر واسع النطاق.

^{٦٢} التغيرات في قيمة الأداة نتيجة الربط بمؤشر - سواء محدود أو واسع النطاق - تتضمنها القيمة الاسمية للأداة.

وينبغي في هذه الحالة تطبيق سعر الفائدة المنصوص عليه. وقد يتضمن السعر المنصوص عليه سعر جزائي بالإضافة إلى سعر الفائدة على الدين الأصلي. وإذا تغيرت شروط الأداة المالية وخصائصها تلقائياً في حالة التأخر في السداد، وتغير تصنيف القرض، ينبغي قيد هذا التغير كإعادة تصنيف في بند التغيرات الأخرى في حساب الأصول المالية والخصوم (راجع الفقرات ١١٢-٢ إلى ١١٤-٢ للاطلاع على كيفية معاملة المتأخرات). وإذا أعيد التفاوض على العقد، تقيد المعاملات كما لو كان قد تم إنشاء أداة جديدة. وإذا تم شراء بند ما بالائتمان ولم يتمكن المدين من السداد خلال الفترة المنصوص عليها وقت الشراء، ينبغي معاملة أي رسوم إضافية يتحملها المدين باعتبارها فائدة ويستمر استحقاقها إلى أن يتم إطفاء الدين.

٢-١٧٨ وفي حالة التعثر في سداد الدين المغطى بضمان يُمنح لمرة واحدة وما يلي ذلك من تفعيل لهذا الضمان، يتحمل الضامن مسؤولية سداد هذا الدين. وأي فائدة تستحق على الدين من وقت تفعيل الضمان تصبح خصماً على الضامن. ومن جهة أخرى، يمكن أن يقوم الضامن بسداد مستحقات الفائدة على القروض أو غيرها من الخصوم المغلة للفائدة المستحقة على الوحدات الأخرى التي يضمنها، بدون تفعيل الضمان. وبالنسبة للفوائد التي تستحق قبل تحمل الضامن مسؤولية الدين فتكون بمثابة خصم على المدين الأصلي، وينبغي تصنيف المبالغ التي يدفعها الضامن على أساس الترتيبات التعاقدية المبرمة بينه وبين المدين الأصلي. ويمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل في هذا الشأن في الفصل الرابع.

٤- الفائدة على عقود التأجير التمويلي

٢-١٧٩ المغزى من معاملة عقود التأجير التمويلي كقروض هو استحقاق الفوائد على هذه القروض. ويعامل المؤجر باعتباره يقدم للمستأجر قرضاً يساوي القيمة السوقية للأصل، ويسدد هذا القرض تدريجياً على مدار فترة العقد. ويتحدد ضمناً سعر الفائدة المطبق على القرض المحتسب على أساس العلاقة بين إجمالي الإيجار مستحق الدفع على مدار عمر عقد الإيجار ويتحدد ضمناً سعر الفائدة المطبق على القرض المحتسب على أساس العلاقة بين إجمالي الإيجار مستحق الدفع على مدار عمر عقد الإيجار (بما في ذلك أي قيمة يجب «سدادها» في تاريخ الاستحقاق) والقيمة السوقية للأصل في وقت إنشاء العقد. ويبحث الفصل الرابع بتفصيل أكبر مسائل عقود التأجير التمويلي.

الخاصة بها بعملة أجنبية تعامل كما لو كانت مقومة بهذه العملة الأجنبية، فمن الضروري حساب الفائدة والتدفقات الاقتصادية الأخرى ومراكز الأرصدة لهذه الأدوات باستخدام نفس المبادئ التي تسري على الأدوات المقومة بالعملة الأجنبية. وينبغي أن تستحق الفائدة على مدار الفترة بأكملها بالعملة الأجنبية بوصفها عملة التقويم ويتم تحويلها إلى العملة المحلية باستخدام نقطة الوسط لأسعار الصرف في السوق. وبالمثل، ينبغي تقييم المبلغ القائم بالعملة الأجنبية بوصفها وحدة الحساب، مع استخدام سعر الصرف في نهاية الفترة لتحديد قيمة أداة الدين بالكامل (بما في ذلك أي فوائد مستحقة) بالعملة المحلية. وتعامل التغيرات في القيمة السوقية لسندات الدين نتيجة تحركات أسعار الصرف وتغيرات أسعار الفائدة، باعتبارها فروق إعادة التقييم.

ج- سندات الدين ذات المشتقات المتضمنة

٢-١٧٥ بالنسبة لسندات الدين ذات المشتقات المتضمنة، مثل خيارات الشراء أو البيع أو تحويل حصص الملكية، تُستخدم لحساب الفائدة المستحقة نفس المبادئ المحاسبية المستخدمة في الأوراق المالية التي تخلق من هذه السمات. ولا تتأثر الفائدة المستحقة بوجود الخيار في جميع الفترات التي تسبق ممارسته. وعند استخدام عقد الخيار ذي المشتقات المتضمنة، تسترد الأوراق المالية ويتوقف استحقاق الفائدة.

٣- استحقاق الفائدة على الديون المتعثرة

٢-١٧٦ يظل المبلغ القائم من الدين المتعثر التزاماً قانونياً على المدين وينبغي الاستمرار في استحقاق الفائدة ما لم يتم إفناء هذا الخصم (مثلاً عن طريق السداد أو بموجب اتفاق ثنائي بين الدائن والمدين).

٢-١٧٧ ووفقاً لمبدأ الاستحقاق، فإن المتأخرات من تسديدات الدين (سواء الأقساط الدورية أو المبلغ الواجب سداًه في تاريخ الاستحقاق) التي لا تدفع في تاريخ استحقاقها ينبغي الاستمرار في قيدها في حساب نفس الأداة لحين إطفائها. وفي حالة المتأخرات الناشئة عن عقود القروض، ينبغي أن تستحق الفائدة بنفس سعر الفائدة المطبق على الدين الأصلي، ما لم ينص عقد القرض الأصلي على تطبيق سعر فائدة مختلف على المتأخرات،

تحديد أدوات الدين والقطاعات المؤسسية

يقدم هذا الفصل وصفاً لأدوات الدين وعرضاً لتصنيف الدين حسب القطاعات المؤسسية للجهات الدائنة، وهو في هذا السياق يتبع المصطلحات المستخدمة في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨.

ألف: مقدمة

٣-١ الدين هو مجموعة فرعية من الخصوم في الميزانية العمومية. ويلقي هذا الفصل نظرة عامة موجزة على الميزانية العمومية ومكوناتها، ويوضح طبيعة العلاقة بين الدين وبقية مكونات الميزانية العمومية. ويناقش كذلك تصنيف أدوات الدين بالتفصيل. وأخيراً، يتناول هذا الفصل مناقشة تصنيف أدوات الدين حسب القطاع المؤسسي للطرف المقابل في الأداة المعنية.

باء: نظرة عامة على الميزانية العمومية

٣-٢ الميزانية العمومية هي كشف يتم إعدادها بالنسبة لنقطة زمنية محددة لبيان قيمة أرصدة الأصول المملوكة لوحدة مؤسسية أو مجموعة من الوحدات وقيمة الخصوم المستحقة عليها^١. ويتم إعداد بيانات الميزانية العمومية في المعتاد في نهاية كل فترة محاسبية، وهي أيضاً بداية الفترة المحاسبية التالية. وفي حالة الميزانيات العمومية في الإحصاءات الاقتصادية الكلية، يتم التمييز بين الأصول غير المالية، والأصول المالية، والخصوم، وصافي القيمة.

٣-٣ وصافي القيمة لأي وحدة مؤسسية (أو مجموعة من الوحدات) هو مجموع قيمة أصولها ناقصاً مجموع قيمة خصومها القائمة وهو مؤشر على الثروة. ويمكن أيضاً اعتبار صافي القيمة مركز أرصدة ناتج عن المعاملات

والتدفقات الاقتصادية الأخرى^٢ في جميع الفترات السابقة. أما صافي القيمة المالية لأي وحدة مؤسسية (أو مجموعة من الوحدات) فهو مجموع قيمة أصولها المالية ناقصاً مجموع قيمة خصومها القائمة^٣.

٣-٤ والأصول الاقتصادية فقط هي التي تقيد في نظم الإحصاءات الاقتصادية الكلية. والأصول الاقتصادية هي كيانات (١) تسيطر عليها الوحدات المؤسسية، فرادي أو مجتمعة، وتقوم بإنفاذ الملكية الاقتصادية عليها؛ و(٢) يمكن لمالكيها تحقيق منافع اقتصادية منها إما بحيازتها أو باستخدامها على مدى فترة زمنية.

١ - الخصوم (الالتزامات) والأصول المالية

٣-٥ ينشأ الخصم عندما تلتزم وحدة ما (المدين)، في ظروف معينة، بتقديم الأموال أو غيرها من الموارد إلى وحدة أخرى (الدائن). وينشأ الخصم في العادة من خلال عقد ملزم قانوناً يعين شروط دفعة (مدفوعات) السداد الواجب أدائها، ويتوجب السداد بموجب العقد بدون قيد أو شرط. ووفقاً لما ورد بيانه في الفصل الثاني، الفقرة ٢-٨، قد تنشأ الخصوم أيضاً بحكم القوانين النافذة، وبأحداث تقتضي إجراء مدفوعات في المستقبل.

٣-٦ ومتى كان هناك التزاماً قائماً، يكون الدائن حائزاً لمطالبة مالية مقابلة على المدين. والمطالبة المالية هي أصل يمنح مالكة في العادة (الدائن) الحق في الحصول على الأموال وغيرها من الموارد من وحدة أخرى بموجب شروط التزام ما. وعلى غرار الالتزامات، فإن المطالبات

^٢ التدفقات الاقتصادية الأخرى هي التدفقات بخلاف المعاملات. وهناك نوعان من التدفقات الاقتصادية الأخرى: مكاسب/خسائر الحيازة (فروق إعادة التقييم) والتغيرات الأخرى في حجم الأصول والخصوم. راجع الملحق الثاني للاطلاع على مزيد من التفاصيل.

^٣ وإذا تم حسابه بالطريقة العكسية، أي كمجموع قيمة الخصوم القائمة ناقصاً مجموع قيمة الأصول المالية، فيشار إلى الحصيلة الناتجة كصافي الخصوم المالية.

^٤ حقوق الملكية الاقتصادية تتيح للوحدة المؤسسية المطالبة بالمنافع المصاحبة لاستخدام الأصول في سياق أي نشاط اقتصادي من واقع قبولها بالمخاطر المصاحبة.

^١ يمكن إعداد بيانات الميزانيات العمومية للقطاع العام، أو قطاع الحكومة العامة، أو لقطاع فرعي من قطاع الحكومة العامة، أو أي وحدة أخرى أو مجموعات وحدات من القطاع العام.

نوع من أنواع الأسهم، عندئذ يتم احتساب حصص الملكية الموجودة، مما يمثل مطالبة وحدة القطاع العام على القيمة المتبقية من الشركة العامة.

٣-١١ ولا تتضمن الميزانية العمومية سوى الخصوم (والأصول) الفعلية:^٧

- فلا يُعترف بالأصول والخصوم المشروطة كأصول مالية وخصوم قبل حدوث ظروف الوفاء بالشرط (الشروط).
- لا تُسجل في نظم الإحصاءات الاقتصادية الكلية المبالغ المجنية في محاسبة الأعمال التجارية كمخصصات لمواجهة الالتزامات المستقبلية للوحدة، سواء المؤكدة أو الاحتمالية، أو لمواجهة نفقاتها المستقبلية.
- ولا تُسجل أي خصوم مقابل وعود الحكومة بدفع منافع الضمان الاجتماعي في المستقبل، مثل معاشات التقاعد والرعاية الصحية (راجع الفقرة ٢-٨٠).^٨
- وبينما تضمن خطوط الائتمان وخطابات الاعتماد والتعهدات بالإقراض توفير الأموال في المستقبل، لا ينشأ أي أصل مالي (وخصم) في شكل قرض إلى أن تُقدّم الأموال بالفعل.
- ويمثل رأس المال المساهم غير المطلوب مدفوعات محتملة ما لم يكن هناك التزام بدفع ذلك المبلغ.
- ولا يُعترف بالالتزامات البيئية، وهي تقديرات محتملة قابلة للقياس لتكاليف تنظيف البيئة، والإغلاق بموجب مقتضيات بيئية، والتخلص من النفايات في المستقبل.

٣-١٢ ولا يعد الذهب النقدي في شكل سبائك مطالبة مالية، مما يعني أنه لا يمثل التزاما على أي وحدة أخرى. غير أن الذهب النقدي يوفر منافع اقتصادية بوصفه مستودعا للقيمة كما يمكن استخدامه كوسيلة دفع لتسوية المطالبات المالية وتمويل أنواع أخرى من المعاملات. ونتيجة لذلك، جرى العرف على معاملة الذهب النقدي في شكل سبائك كأصول مالية. أما الذهب النقدي في شكل حسابات الذهب غير المخصصة فهو مطالبة مالية ومن ثم فإنه يمثل التزاما على وحدة أخرى في شكل عملة وودائع (راجع الفقرة ٣-٢٦).^٩

^٧ راجع أيضا المناقشة حول الالتزامات الاحتمالية في الفصل الرابع، الفقرات ٤-٣ إلى ٤-٢٦.

^٨ غير أن منافع الضمان الاجتماعي واجبة السداد ولم تسدد بعد تُدرج في الميزانية العمومية كحسابات مستحقة الدفع.

^٩ وفقا لما ورد في الفصل الثاني، ينبغي، من حيث المبدأ، استبعاد عنصر سبائك الذهب في الذهب النقدي عند حساب صافي الدين. غير أنه قد يتعين، في الواقع العملي، استخدام المبلغ الكلي للذهب النقدي عند حساب صافي الدين نظرا لأن معدي إحصاءات دين القطاع العام قد يتعذر عليهم استبعاد عنصر سبائك الذهب.

المالية لا تخضع لأي قيد ولا شرط.^٥ وتوفر المطالبة المالية منافع للدائن، كأن تكون مستودعا للقيمة، أو قد تكون مغلة للفائدة، أو غيرها من دخل الملكية، أو مكاسب الحياة. وتتألف المطالبات المالية من حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار وأدوات الدين، والمشتقات المالية وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين، والذهب النقدي في شكل حسابات الذهب غير المخصصة. وتتألف الأصول المالية من مطالبات مالية بالإضافة إلى سبائك الذهب الموجودة في حيازة السلطات النقدية كأصول احتياطية.

٣-٧ تمثل أدوات الدين وحصص الملكية وأسهم صناديق رأس المال أدوات مالية تنشأ عندما تقوم وحدة بتقديم أموال أو أي موارد أخرى (كالمسح في حالة الائتمان التجاري) إلى وحدة ثانية وتوافق هذه الوحدة الثانية على تقديم عائد في المستقبل. وفي المقابل، تمثل المشتقات المالية أدوات مالية تنطوي عقودها الأساسية على تحويل للمخاطر. ومن ثم، بدلا من تقديم الأموال أو الموارد الأخرى، يتولى عقد المشتقة تحويل احتمال التعرض لأثر حدوث تغيير في قيمة بند معين من طرف إلى آخر دون إحداث تغيير في ملكية هذا البند.

٣-٨ وفي حالات عديدة، يتم تحديد الالتزامات (والمطالبات المالية المقابلة) بوثائق رسمية تعبر عن العلاقة بين الدائن والمدين. وفي حالات أخرى، تحتسب الالتزامات لتوضيح الواقع الاقتصادي الأساسي للمعاملة، مثل خلق قرض افتراضي عند اقتناء أصل بموجب عقد تأجير تمويلي. وبغض النظر عن كيفية نشوء الخصم، يتم إفاء هذا الخصم عندما يسد المدين المبلغ المتفق عليه في العقد.^٦

٣-٩ وتعامل حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار التي تصدرها الشركات وأشكال التنظيمات القانونية المشابهة كالتزامات على الوحدات المصدرة لها حتى وإن كان حائزو المطالبات لا يملكون مطالبة نقدية ثابتة أو محددة سلفا على الشركة المعنية. غير أن حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار تمنح أصحابها الحق في الحصول على منافع في شكل أرباح موزعة وتوزيعات ملكية أخرى، وغالبا ما تكون حيازتها في انتظار الحصول على مكاسب الحياة. وفي حالة تصفية وحدة الإصدار تصبح الأسهم وحصص الملكية الأخرى مطالبات على القيمة المتبقية لتلك الوحدة بعد الوفاء بمطالبات جميع الدائنين.

٣-١٠ وإذا قامت شركة عامة بإصدار رسمي لأسهم أو أي شكل آخر من حصص الملكية، تصبح هذه الأسهم خصوما على تلك الشركة وأصولا للحكومة أو الوحدة الأخرى المالكة لتلك الأسهم. أما إذا لم تكن الشركة العامة قد أصدرت أي

^٥ إضافة إلى ذلك، قد تكون هناك مطالبة مالية تمنح الدائن الحق في مطالبة المدين بالدفع. ورغم أن دفع المدين غير مشروط بالمطالبة، فإن مطالبة الدائن في حد ذاتها تكون استثنائية.

^٦ يمكن إفاء الخصم بطرق أخرى، مثل قيام الدائن بإلغائه.

جيم: تصنيف أدوات الدين

١٧-٣ استنادا إلى تعريف الدين، فإن الأدوات التالية هي من أدوات الدين:

- حقوق السحب الخاصة (SDRs)؛
- العملة والودائع؛
- سندات الدين؛
- القروض؛
- نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة؛
- حسابات أخرى مستحقة الدفع/القبض.

١٨-٣ ويستند تصنيف أدوات الدين، مثل تصنيفات جميع الأصول المالية والخصوم أساسا إلى درجة سيولة الأدوات التي تصف العلاقات بين الدائن والمدين التي تستند إليها تلك الأدوات وكذلك الخصائص القانونية لتلك الأدوات. ويشمل مفهوم سيولة الأداة المالية خصائص مثل قابلية التداول وقابلية نقل الملكية وقابلية التسويق وقابلية التحويل.

١٩-٣ وبالإضافة إلى تصنيف أدوات الدين حسب خصائص الأداة المالية، فإنها تصنف أيضا حسب إقامة الطرف الآخر في الأداة (المدين في حالة الأصول المالية والدائن في حالة الخصوم). ويرد تعريف الإقامة في الفقرات ٢-٩٤ إلى ٢-١٠٢.

٢٠-٣ وتناقش تصنيفات الأدوات المالية الإسلامية في دليل الإحصاءات النقدية والمالية لعام ٢٠٠٠، الملحق الثاني، بعنوان الأنشطة المصرفية الإسلامية، وفي كتيب إحصاءات الأوراق المالية — قضايا سندات الدين، الملحق الثاني، بعنوان سندات الدين الإسلامية.

١ - حقوق السحب الخاصة (SDRs)

٢١-٣ حقوق السحب الخاصة هي أصول احتياطية دولية أنشأها صندوق النقد الدولي ويخصصها لأعضائه لاستكمال الاحتياطيات الرسمية الموجودة. وتقوم إدارة حقوق السحب الخاصة في صندوق النقد الدولي بتخصيص حقوق السحب الخاصة للبلدان الأعضاء في الصندوق (يشار إليها بصورة جماعية بالمشاركين). وتمثل مخصصات حقوق السحب الخاصة خصما للبلد العضو وتستحق الفائدة على هذا الخصم.

٢٢-٣ وتمثل حيازات حقوق السحب الخاصة حقوقا غير مشروطة لكل بلد حائز للحصول على النقد الأجنبي أو أصول احتياطية أخرى من أعضاء الصندوق الآخرين. وتمثل هذه الأصول المالية، التي تستحق عنها الفائدة، مطالبات على المشتركين مجتمعين وليس على الصندوق. ويجوز

٣-١٣ والأصول غير المالية هي أصول اقتصادية بخلاف الأصول المالية.^{١٠} وفيما يلي الفئات الرئيسية المعتادة من الأصول غير المالية: الأصول المنتجة (كالأصول الثابتة والمخزونات والنفائس)^{١١}، والأصول غير المنتجة (كالموارد الطبيعية والعقود وعقود الإيجار والتراخيص والسمعة التجارية والأصول التسويقية). والأصول غير المالية هي مستودعات للقيمة وتوفر المنافع إما من خلال استخدامها في إنتاج السلع والخدمات أو في شكل دخل الملكية.

٢ - العلاقة بين الميزانية العمومية والدين

٣-١٤ يُعرّف الدين في الفقرة ٢-٣ بأنه كل الخصوم التي تقتضي قيام المدين بأداء مدفوعات الفائدة أو المبلغ الأصلي أو كليهما إلى الدائن في تاريخ محدد، أو أكثر في المستقبل. وفي نظم الإحصاءات الاقتصادية الكلية، كل الخصوم في الميزانية العمومية هي بمثابة دين، باستثناء حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار والمشتقات المالية وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين.^{١٢} ولا تعد الالتزامات الاحتمالية بمثابة دين على الضامن، ما لم وإلى حين تستوفى مجموعة معينة من الشروط. وتتألف خصوم الدين من أدوات الدين التي تناقش تباعا فيما يلي.

٣-١٥ ويوضح الجدول ٣-١ هيكل الميزانية العمومية في نظام إحصاءات مالية الحكومة.^{١٣} ويلاحظ أن أدوات الدين، وينودها المقابلة المدرجة ضمن الأصول المالية، مبينة بالخط العريض وتحتها خط.

٣-١٦ ونظرا لأن أي أداة مالية تنشئ أصلا ماليا وخصما، فمن الممكن استخدام نفس وصف الأدوات بالنسبة لكليهما. وعلى سبيل التبسيط، فإن الوصف في هذا الفصل لا يشير إلا إلى «أدوات الدين» ما لم تكن هناك ضرورة محددة للإشارة إلى الأصول المالية أو الخصوم.

^{١٠} لا تمثل الأصول غير المالية، ضمنا، مطالبات على وحدات أخرى، ومن ثم لا يكون لها خصم مقابل. وعلى سبيل المثال، قد يجري تداول السلع في أسواق منظمة مماثلة لأسواق الأصول المالية المتداولة، ولا يكون لها خصم مقابل.

^{١١} من أمثلة الأصول الثابتة المباني، والآلات والمعدات، والمعدات العسكرية، والموارد البيولوجية المزروعة، وبرمجيات الكمبيوتر وقواعد البيانات. ومن أمثلة المخزونات المواد واللوازم، والأعمال قيد الإنجاز والمخزون الاستراتيجي كالحبوب والأرز ومن أمثلة النفائس المعادن والأحجار النفيسة، والتحف، وغيرها من القطع الفنية التي يحتفظ بها أساسا كمستودعات للقيمة.

^{١٢} الذهب النقدي في شكل سبائك (أصل احتياطي) هو الأصل المالي الوحيد الذي ليس له خصم مقابل. والذهب النقدي الآخر الذي يعامل معاملة الخصم يكون في شكل عملة وودائع، ومن ثم يكون ديناً.

^{١٣} تصنيفات الأصول المالية والخصوم حسب الأداة المالية تتبع نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨.

الجدول ٣-١: الميزانية العمومية في إحصاءات مالية الحكومة

الميزانية العمومية الافتتاحية	الميزانية العمومية الختامية	
٧٨٩	٨٤٥	الأصول غير المالية
٣٩٦	٣٩٢	الأصول المالية
٨٠	٨١	الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة
١٥٠	١٢٨	العملة والودائع
صفر	٦	سندات الدين
١١٥	١١٨	القروض
١٢	١٣	حصة الملكية وأسهم صناديق الاستثمار
٢٠	٢١	نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة
صفر	صفر	المشتقات المالية، وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين
١٩	٢٥	حسابات أخرى مستحقة القبض
٦٨٧	٧٨٠	الخصوم
صفر	صفر	حقوق السحب الخاصة
١٠٢	١٣٩	العملة والودائع
٢١٢	٢٥٣	سندات الدين
٣٢٨	٣٣٣	القروض
٤	٤	حصة الملكية وأسهم صناديق الاستثمار
١٩	١٩	نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة
صفر	صفر	المشتقات المالية وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين
٢٢	٣٢	حسابات أخرى مستحقة الدفع
٤٩٨	٤٥٧	صافي القيمة (مجموع الأصول ناقصا مجموع الخصوم)
٢٩١-	٣٨٨-	بعض بنود التذكير:
٦٨٣	٧٧٦	صافي القيمة المالية (مجموع الأصول المالية ناقصا مجموع الخصوم)
٢٩٩	٣٩٧	إجمالي الدين (خصوم الدين)
		صافي الدين

البنود الموضوع تحتها خط ومكتوبة بالخط العريض هي أدوات دين وأصول مقابلة في أدوات الدين.

ملاحظات:

- في هذا المثال، يلاحظ أن مجموع الخصوم هو ٧٨٠ في الميزانية العمومية الختامية و(إجمالي الدين هو ٧٧٦ في الميزانية العمومية الختامية، ويساوي مجموع الخصوم ما عدا حصة الملكية وأسهم صناديق الاستثمار والمشتقات المالية وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين [٧٨٠ - ٤ - صفر]).
- ويلاحظ أن صافي القيمة المالية هو -٢٨٨ في الميزانية العمومية الختامية. وصافي الدين هو ٣٩٧ في الميزانية العمومية الختامية، ويساوي إجمالي الدين البالغ ٧٧٦ ناقصا الأصول المالية المقابلة البالغة ٣٧٩ [٣٩٢ - ١٣ - صفر].
- ويلاحظ أن الأرقام المستخدمة في هذا المثال مستمدة من المثال الرقمي الوارد في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ لقطاع الحكومة العامة.

٣-٢٤ وإلى جانب دور حقوق السحب الخاصة كأحد أنواع الأدوات المالية، يمكن استخدامها أيضا كوحدة حساب للتعبير عن أدوات دين أخرى.

٢- العملة والودائع

٣-٢٥ تتألف العملة من النقود الورقية والمعدنية ذات القيم الاسمية الثابتة والصادرة أو التي يصح بإصدارها من البنك المركزي أو الحكومة. وبينما يجوز لجميع القطاعات حيازة العملة كأصول، لا يجوز في العادة إصدار العملة إلا من البنوك المركزية والحكومة. وفي بعض البلدان، يمكن أن تقوم البنوك التجارية بإصدار العملة بتفويض من البنك المركزي أو الحكومة. وتمثل العملة خصما للوحدات التي تصدرها. ولا تعامل العملة غير المصدرة والتي تحتفظ

للمشترك بيع كل حيازاته من حقوق السحب الخاصة أو جانب منها إلى مشترك آخر ويحصل في المقابل على أصول احتياطية أخرى، وخاصة النقد الأجنبي. ويجوز للمشاركين أيضا استخدام حقوق السحب الخاصة في الوفاء بالالتزامات.

٣-٢٣ ويعامل إنشاء حقوق السحب الخاصة (المشار إليها بتخصيص حقوق السحب الخاصة) وإفنائها (إلغاء حقوق السحب الخاصة) كمعاملات. وتقيد هذه المعاملات، ومراكز الأرصدة الناتجة عنها، في المبلغ الإجمالي للمخصصات. ويمكن نقل ملكية حقوق السحب الخاصة بين المشتركين وغيرهم من الحائزين الرسميين. ويناقش الفصل الرابع قضايا منهجية أخرى تتعلق بحقوق السحب الخاصة، مثل تحديد الحسابات المالية في وحدة القطاع العام التي تقيد فيها حيازات ومخصصات حقوق السحب الخاصة.

زمنيا لمدفوعات الفائدة وسداد أصل الدين. وفيما يلي أمثلة على سندات الدين:

- الأذون؛
- وشهادات القبول المصرفي؛
- والأوراق التجارية؛
- وشهادات الإيداع القابلة للتداول؛
- والسندات وصكوك المديونية، ومنها السندات القابلة للتحويل إلى أسهم؛
- والقروض التي أصبحت قابلة للتداول من حائز إلى آخر؛
- والأسهم الممتازة غير المشاركة في توزيع الأرباح؛
- والأوراق المالية المضمونة بأصول والتزامات الدين المضمونة بأصول؛
- والأدوات المشابهة المتداولة عادة في الأسواق المالية.

٣-٢٩ وتُعرف الأذون بأنها أوراق مالية (قصيرة الأجل في العادة) تعطي حاملها حقا غير مشروط في الحصول على مبالغ ثابتة محددة في تاريخ معين. وتصدر الأذون ويجري تداولها عادة في أسواق منظمة وبخضم على قيمتها الظاهرية حسب سعر الفائدة والوقت المتبقي حتى استحقاقها. ومن أمثلة الأذون، أذون الخزنة، وشهادات الإيداع القابلة للتداول، وشهادات القبول المصرفي، والسندات الإذنية، والأوراق التجارية.

٣-٣٠ وينشأ القبول المصرفي عندما تصادق شركة مالية، مقابل استيفاء رسم معين، على حوالة أو كمبيالة وعلى التعهد غير المشروط بدفع مبلغ محدد في تاريخ محدد. ويموّل جانب كبير من عمليات التجارة الدولية بهذه الطريقة. وتصنف شهادات القبول المصرفي تحت فئة سندات الدين. ويمثل القبول المصرفي مطالبة غير مشروطة من جانب حاملها والتزاما غير مشروط من جانب الشركة المالية التي قبلته؛ ويمثل الأصل المقابل لدى الشركة المالية مطالبة على عميلها. وتعامل شهادات القبول المصرفي كأصول مالية من وقت قبولها حتى وإن لم يتم تبادل أي أموال حتى مرحلة لاحقة.

٣-٣١ وتمثل السندات وصكوك المديونية أوراقا مالية تعطي حاملها حقا غير مشروط في الحصول على مدفوعات ثابتة أو مدفوعات متغيرة محددة تعاقبها في تاريخ أو تواريخ محددة. ولا يتوقف الدخل من الفائدة على أرباح المدينين.

٣-٣٢ وبالنسبة للسندات ذات القسائم الصفرية فهي أوراق مالية طويلة الأجل لا تنطوي على مدفوعات دورية خلال أجل السند. وعلى غرار الأوراق المالية قصيرة الأجل، تباع هذه السندات بخضم ويحصل أصحابها على دفعة

بها وحدة القطاع العام معاملة الأصل المالي لدى القطاع العام ولا خصما للبنك المركزي. ويصنف الذهب والعملات التذكارية التي لا يتم تداولها كعملة قانونية، أو كذهب نقدي، كأصول غير مالية وليس كعملة.

٣-٢٦ الودائع هي جميع المطالبات المثبتة بشهادات إيداع والمستحقة على شركات تلقي الودائع (بما فيها البنك المركزي) وفي بعض الحالات على الحكومة العامة والوحدات المؤسسية الأخرى. وعادة ما تكون الوديعة عقدا نمطيا متاح للجمهور بوجه عام، ويسمح بإيداع مبلغ غير محدد من المال. ويجوز أن تحتفظ وحدات القطاع العام بمجموعة متنوعة من الودائع كأصول، بما في ذلك الودائع بالعملات الأجنبية. ومن الممكن أيضا أن يكون لدى الوحدة الحكومية خصوما في شكل ودائع. وعلى سبيل المثال، قد تحتفظ محكمة أو سلطة ضريبية بوديعة ضمان لحين حل نزاع ما. وعادة ما تتحمل الشركات العامة المالية (كالبنك المركزي) خصوما في شكل ودائع، مستحقة لعدة جهات بما في ذلك الوحدات الحكومية. وقد يكون من المفيد التوسع في تصنيف الودائع حسب ما إذا كانت مقومة بالعملية المحلية أو العملة الأجنبية. وتعد الحسابات غير المخصصة للمعادن النفيسة من قبيل الودائع أيضا، باستثناء حسابات الذهب غير المخصصة التي تحتفظ بها السلطات النقدية كاحتياطيات، حيث تُدرج حيازة الأصل ضمن الذهب النقدي، ويدرج الخصم المقابل ضمن الودائع (راجع أيضا الفقرة ٣-١٢).^{١٤} وقد تكون الودائع قابلة للنقل إلى الغير أو غير قابلة للنقل.

٣-٢٧ تشمل الودائع القابلة للنقل جميع الودائع (١) القابلة للمبادلة عند الطلب بالقيمة الاسمية (بدون غرامة أو قيد) و(٢) القابلة للاستخدام مباشرة لأداء مدفوعات للغير بشيك أو حوالة أو أمر تحويل بريدي أو قيد مدين/دائن مباشر أو أي تسهيل آخر من تسهيلات الدفع المباشر. أما الودائع غير القابلة للنقل فتشمل كل المطالبات المالية الأخرى، عدا الودائع القابلة للنقل، المثبتة بشهادات إيداع.^{١٥}

٣-٣ سندات الدين

٣-٢٨ سندات الدين هي أدوات مالية قابلة للتداول تستخدم كإثبات لوجود دين. ويحدد السند عادة جدولا

^{١٤} للاطلاع على مناقشة تفصيلية حول الذهب النقدي وحسابات الذهب راجع الفقرات ٥-٧٤ إلى ٥-٧٧ من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة.

^{١٥} ومن أمثلة الودائع الأخرى الودائع تحت الطلب (sight deposits) التي تسمح بالمسحوبات النقدية الفورية ولكنها لا تسمح بنقل الملكية المباشر إلى طرف ثالث، والودائع الادخارية والودائع محددة الأجل، واتفاقات إعادة الشراء ليلية واحدة أو قصيرة الأجل جدا التي تندرج تحت المقاييس الوطنية للنقد بمعناها الواسع، وودائع العملة الأجنبية المجمدة بسبب تقنين استخدام النقد الأجنبي كإجراء يتعلق بالسياسة الوطنية، ومركز الاحتياطيات لدى صندوق النقد الدولي.

٣-٣٧ والأوراق المالية منزوعة القسائم هي الأوراق المالية التي تم تحويلها من مبلغ أصلي ومدفوعات قسائم إلى سلسلة من السندات ذات قسائم صفرية، ولها مجموعة من آجال الاستحقاق تتوافق مع تاريخ (تواريخ) دفع القسائم وتاريخ استرداد المبلغ الأصلي (المبالغ الأصلية). والغرض من نزع القسائم هو تلبية تفضيلات المستثمرين لتدفقات نقدية معينة بطرق مختلفة عن مزيج التدفقات النقدية للورقة المالية الأصلية. وهناك حالتان للأوراق المالية منزوعة القسائم، هما:

- إذا اقتنى طرف ثالث الأوراق المالية الأصلية واستخدمها لضمان إصدار الأوراق المالية منزوعة القسائم. وفي هذه الحالة يتم جمع أموال جديدة وتنشأ أداة مالية جديدة.
- إذا لم يتم جمع أموال جديدة وقامت جهة الإصدار أو وكلاهما (كوسطاء الأوراق المالية منزوعة القسائم) الذين يعملون بموافقتها، بنزع قسائم المدفوعات على الأوراق المالية الأصلية وتسويقها بصورة مستقلة. وفي هذه الحالة، لا تنشأ أداة جديدة.

٣-٣٨ والأوراق المالية المربوطة بمؤشر هي أدوات يتم ربط قيمة مدفوعات قسائمها (الفائدة) أو الأصل أو كليهما ببند آخر، كمؤشر أسعار أو سعر سلعة أساسية. وتصنف هذه الأوراق المالية ضمن الأدوات ذات سعر الفائدة المتغير. ويتناول مرفق الفصل الثاني القضايا المتعلقة بقياس الفائدة في حالة الأوراق المالية المربوطة بمؤشر.

٤- القروض

٣-٣٩ القرض هو أداة مالية تنشأ عندما يقرض دائن ما أموالاً بصورة مباشرة إلى مدين ما، ويحصل على وثيقة غير قابلة للتداول كإثبات للأصل^{١٧}. وتتضمن هذه الفئة المبالغ المسحوبة على المكشوف، والقروض العقارية، والقروض الممنوحة لتمويل الائتمانات التجارية والسلف، واتفاقات إعادة الشراء، والأصول المالية والخصوم الناشئة عن عقود التأجير التمويلي، والمطالبات القائمة على صندوق النقد الدولي أو الالتزامات المستحقة له في شكل قروض. أما الائتمان التجاري والسلف والحسابات مستحقة الدفع/القبض المماثلة فهي ليست قروضا (راجع الفقرتين ٣-٦٤ و ٣-٦٥). أما القروض التي أصبحت قابلة للتسويق في الأسواق الثانوية فينبغي إعادة تصنيفها ضمن الأوراق المالية عدا الأسهم (راجع الفقرة ٣-٣٤). غير أنه إذا كان يجري تداول القرض أحيانا فقط، فلا يعاد تصنيفه تحت سندات الدين.

٣-٤٠ وينطوي عقد التأجير التمويلي على احتساب قيمة القرض^{١٨} فعند اقتناء سلع بموجب عقد تأجير تمويلي، يفترض

واحدة تشمل الفائدة المتجمعة عند الاستحقاق. أما سندات الخصم الكبير فهي أوراق مالية طويلة الأجل تستلزم مدفوعات قسيمة دورية خلال أجل الأداة، ولكن سعر الفائدة المحدد في القسيمة يقل كثيرا عن سعر الفائدة السوقي وقت الإصدار.

٣-٣٣ ولا تصنف الأدوات ذات المشتقات المتضمنة ضمن فئة المشتقات المالية. وإذا كانت الأداة الأولية، كورقة مالية أو قرض، تحتوي على أداة مشتقة متضمنة، يتم تقييم وتصنيف الأداة وفقا لخصائصها الأولية — حتى إذا كانت قيمة الورقة المالية أو القرض مختلفة عن قيم الأوراق المالية والقروض المشابهة بسبب الأداة المشتقة المتضمنة. ومن أمثلة ذلك سندات الشركات القابلة للتحويل إلى أسهم في نفس الشركة كخيار لحاملي السندات. وفي حالة تداول خيار التحويل بصورة مستقلة، فإنه يعامل كأداة مستقلة، ويصنف كمشتقة مالية، ولا يكون ديناً.

٣-٣٤ وفي ظروف معينة، نجد أن القروض (راجع الفقرة ٣-٣٩) التي أصبحت قابلة للتداول من حائز إلى آخر يعاد تصنيفها من قروض إلى سندات دين. ولإجراء هذا التعديل في التصنيف، ينبغي أن يكون هناك دليل على تداول هذه القروض في السوق الثانوية، بما في ذلك وجود صانعي السوق، وتواتر تسعير الأداة، كالذي يستدل عليه من وجود فروق بين سعري الشراء والبيع.^{١٩}

٣-٣٥ والأسهم الممتازة غير المشاركة في توزيع الأرباح هي الأسهم التي تدر دخلاً ثابتاً ولكنها لا تتيح المشاركة في توزيع القيمة الباقية لمؤسسة مساهمة عند تصفيتها. وتصنف هذه الأسهم ضمن سندات الدين. وينبغي أيضاً تصنيف السندات القابلة للتحويل إلى حصص ملكية ضمن هذه الفئة قبل تاريخ تحويلها.

٣-٣٦ أما الأوراق المالية المضمونة بأصول والالتزامات الدين المضمونة بأصول فهي ترتيبات تكون مدفوعات الفائدة والأصل بموجبها مضمونة بمدفوعات على أصول محددة أو تدفقات دخل محددة. وتعرف هذه العملية أيضاً باسم «التوريق» (للاطلاع على مزيد من التفاصيل في هذا الشأن، راجع الفصل الرابع). وتكون الأوراق المالية المضمونة بأصول مضمونة بأنواع متعددة من الأصول المالية، مثل الرهون العقارية وقروض بطاقات الائتمان، أو تدفقات الإيرادات الحكومية المستقبلية. ولا تعترف الإحصاءات الاقتصادية الكلية ببعض الإيرادات المستقبلية كأصل اقتصادي.

^{١٦} مثال على ذلك القرض المشترك، الذي تقدمه مجموعة من المقرضين ويقوم بنك تجاري أو استثماري أو أكثر بهيكلة وتنسيق وإدارته. وإذا أصبح جزء من القرض المشترك متداولاً على نطاق واسع فمن الممكن أن يستوفي هذا القرض شروط إعادة تصنيفه كورقة مالية.

^{١٧} يقوم التمييز بين القرض والوديعة على أساس الوصف الوارد في المستندات المستخدمة لإثباتهما.

^{١٨} عقد التأجير التمويلي هو عقد يقوم بموجبه المؤجر بصفته المالك القانوني للأصل بتحويل غالبية مخاطر ومزايا ملكية الأصل للمستأجر.

٣-٤٤ والمبادلة خارج السوق هي مبادلة^{٢١} تصدر عند نشأتها بقيمة غير صفرية نتيجة تحديد الأسعار المرجعية على نحو مختلف عن الأسعار السوقية الجارية، أي «خارج السوق». ويترتب على مثل هذه المبادلة أن يقوم أحد الطرفين بدفع مبلغ مقطوع، في البداية عادة، إلى الطرف الآخر. وتتسم المبادلة خارج السوق بطبيعة اقتصادية تعادل الميزج بين الاقتراض (أي المبلغ المقطوع)، في شكل قرض، ومبادلة داخل السوق (مشتقة مالية). ويمثل عنصر القرض في المبادلة خارج السوق ديناً، وإذا تلقت إحدى وحدات القطاع العام المبلغ المقطوع، فإن هذا القرض يصبح جزءاً من دين القطاع العام. وللاطلاع على مزيد من التفاصيل، راجع الفصل الرابع، الفقرات ٤-١٢٧ إلى ٤-١٣١.

٥- نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة

٣-٤٥ تشمل نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة ما يلي:

- الاحتياطات الفنية للتأمين على غير الحياة؛
- ومستحقات التأمين على الحياة والتأمين الاضخاري؛
- ومستحقات التقاعد؛
- ومطالبات صناديق التقاعد على مديري معاشات التقاعد؛
- ومخصصات تغطية المطالبات المشمولة بضمانات موحدة.

٣-٤٦ وتقيد هذه الاحتياطات والمستحقات والمخصصات كخصوم على إحدى وحدات القطاع العام بوصفها شركة تأمين أو صندوق تقاعد أو جهة إصدار ضمانات موحدة، وأصول مقابلة لحملة وثائق التأمين أو المستفيدين. وعادة ما تكون الشركات العامة المالية هي التي تشارك في نظم التأمين. وقد تتحمل وحدات الحكومة العامة الخصوم عن هذه الاحتياطات والمستحقات والمخصصات وعن الجهات المسؤولة عن نظم التأمين على غير الحياة، ونظم التقاعد غير المستقلة أو غير الممولة، ونظم الضمانات الموحدة.^{٢٢}

٣-٤٧ ونستعرض في الفقرات التالية تعريفات موجزة لأنواع الاحتياطات والمستحقات والمخصصات السارية في نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة. وتناقش هذه المسائل بالتفصيل في الفصل السابع عشر من نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ كما تناقش طرق تقييمها في الفقرات ٢-١٣٥ إلى ٢-١٣٨ في الفصل الثاني من هذا الدليل.

أن المستأجر هو المالك، رغم أن السلعة المؤجرة تظل من الناحية القانونية مملوكة للمؤجر ويرجع السبب في ذلك لانتقال مخاطر الملكية ومزاياها بحكم الواقع إلى المستأجر ويعتبر تغير الملكية هنا ممولاً بقرض محتسب هو بمثابة أصل للمؤجر وخصم على المستأجر.

٣-٤١ واتفاق إعادة شراء الأوراق المالية هو ترتيب يتم بموجبه بيع أوراق مالية نقداً بسعر محدد مع الالتزام بإعادة شراء نفس الأوراق المالية أو أوراق مالية مشابهة بسعر ثابت إما في تاريخ مستقبلي محدد (يكون في الغالب بعد يوم أو بضعة أيام من تاريخ الاتفاق) أو بأجل استحقاق مفتوح.^{١٩} وتتمثل الطبيعة الاقتصادية للمعاملة في النظر إلى هذا الاتفاق كقرض معزز بضمان إضافي (أو وديعة^{٢٠}) لأن مخاطر ملكية الأوراق المالية ومزاياها تبقى لدى المالك الأصلي (أي مقدم الأوراق المالية). وبالتالي فإن الأموال المقدمة من متلقي الأوراق المالية (مقدم النقد) إلى مقدم الأوراق المالية (متلقي النقد) تعامل كقرض وتظل الأوراق المالية الأساسية مدرجة في الميزانية العمومية لمقدم الأوراق المالية، رغم التغير القانوني في الملكية.

٣-٤٢ أما إقراض الأوراق المالية فهو ترتيب يقوم بموجبه حائز الأوراق المالية بتحويل أوراق مالية إلى طرف آخر (متلقي الأوراق المالية)، شريطة النص على إعادة نفس الأوراق المالية أو أوراق مالية مشابهة في تاريخ محدد أو عند الطلب. وعلى غرار اتفاقات إعادة الشراء، تظل مخاطر الملكية وفائدتها لدى المالك الأصلي. وإذا قدم متلقي الأوراق المالية نقداً كضمان إضافي، يصبح هذا الترتيب اتفاق إعادة شراء (راجع الفقرة ٣-٤١). وإذا قدم متلقي الأوراق المالية ضماناً بخلاف النقد، لا تقيد عندئذ أي معاملة. وفي الحالتين، تظل الأوراق المالية المعنية مقيمة في الميزانية العمومية للمالك الأصلي.

٣-٤٣ وتنطوي مبادلة الذهب على تبادل آني للذهب بودائع بالنقد الأجنبي مع الاتفاق على إجراء معاملة مقابلة في تاريخ متفق عليه في المستقبل ويسعر الذهب المتفق عليه. ولا يقوم متلقي الذهب (مقدم النقد) في العادة بقيد الذهب في ميزانيته العمومية، بينما لا يقوم مقدم الذهب (متلقي النقد) بإلغاء قيد الذهب من ميزانيته العمومية. وعلى هذا النحو فإن المعاملة تكون شبيهة باتفاق إعادة الشراء ويجب قيدها كقرض أو وديعة معززة بضمان. فمبادلات الذهب شبيهة باتفاقات إعادة شراء الأوراق المالية فيما عدا أن الضمان هو الذهب. وتنشأ قروض الذهب بنفس طريقة إقراض الأوراق المالية وينبغي معاملتها بنفس الطريقة.

^{١٩} يكون أجل الاستحقاق مفتوحاً عندما يتفق الطرفان يومياً على تجديد أو إنهاء الاتفاق.

^{٢٠} ينبغي تصنيف اتفاقات إعادة الشراء المشمولة في التعريف الوطني للنقود بمعناها الواسع باعتبارها ودائع غير قابلة للنقل. أما اتفاقات إعادة شراء الأوراق المالية الأخرى فينبغي تصنيفها تحت فئة القروض.

^{٢١} ينطوي عقد المبادلة على قيام طرفي العقد، وفق شروط معدة سلفاً، بتبادل تدفقات نقدية تستند إلى الأسعار المرجعية للبنود المتضمنة في العقد.

^{٢٢} من غير المرجح أن تتحمل الحكومة العامة التزامات تتعلق بالتأمين على الحياة أو التأمين الاضخاري، إلا إذا كانت تقدم مزايا هذه النظم لموظفيها.

أ- الاحتياطات الفنية للتأمين على غير الحياة

٣-٨: تشمل الاحتياطات الفنية للتأمين على غير الحياة (١) المدفوعات المسبقة لصافي أقساط التأمين على غير الحياة، و(٢) احتياطات اللوفاء بالمطالبات القائمة للتأمين على غير الحياة. وبعبارة أخرى، تتألف الاحتياطات الفنية للتأمين على غير الحياة من الأقساط المدفوعة لكنها غير مكتسبة بعد (وتعرف بالأقساط غير المكتسبة) والمطالبات التي استحققت لكنها لم تسدد بعد.^{٢٣}

٣-٩: وتدفع الأقساط عادة في بداية الفترة المشمولة في وثيقة التأمين. وبموجب القيد على أساس الاستحقاق، تصبح الأقساط مكتسبة خلال فترة التأمين، بحيث ينطوي المبلغ المدفوع مبدئياً على دفعة مسبقة أو مقدم. ويتضمن أيضاً احتياطات لمواجهة المخاطر السارية.

٣-١٠: وتمثل احتياطات تغطية مطالبات التأمين القائمة تلك المبالغ التي تقرها شركة التأمين لتغطية ما تتوقع سداده من مبالغ نتيجة أحداث وقعت بالفعل لكن المطالبات المترتبة عليها لم تسدد بعد. وهناك احتياطات أخرى، كاحتياطات التسوية، يمكن لشركات التأمين أن تقرر قيدها. غير أن هذه الاحتياطات لا تدرج كخصوم (وأصول مقابلة) إلا عندما يكون هناك حدث منشئ لخصم. وبخلاف ذلك، فإن احتياطات التسوية تكون بمثابة قيود محاسبية داخلية لشركة التأمين وتمثل وفورات لتغطية ما قد يقع من كوارث غير منتظرة، وبالتالي لا تمثل أي مطالبات مقابلة قائمة لحملة الوثائق.

ب- مستحقات التأمين على الحياة والتأمين الادخاري

٣-١١: مستحقات التأمين على الحياة والتأمين الادخاري هي مطالبات مالية مستحقة لحملة وثائق التأمين على مؤسسة ما تقدم خدمات التأمين على الحياة أو التأمين الادخاري.

٣-١٢: وتتألف هذه الفئة من احتياطات شركات التأمين على الحياة وهيئات تقديم خدمات التأمين الادخاري واللازمة لتغطية الأقساط المدفوعة مسبقاً والالتزامات المستحقة لحملة وثائق التأمين على الحياة والمستفيدين من التأمين الادخاري. وتستخدم مستحقات التأمين على الحياة والتأمين الادخاري في تقديم مزايا لحملة الوثائق عند انتهاء الوثيقة، أو تعويض المستفيدين عند وفاة حملة الوثائق، وبالتالي يتم فصلها عن أموال المساهمين. وتعتبر هذه المستحقات خصوماً على شركات التأمين وأصولاً لحملة الوثائق والمستفيدين. أما مستحقات التأمين الادخاري فهي الحساب الاكتواري للقيمة الحاضرة للتعهدات بدفع دخل مستقبلي حتى وفاة المستفيدين.

ج- مستحقات التقاعد

٣-١٣: مستحقات التقاعد هي مطالبات مالية مستحقة للمتقاعدين الحاليين والمستقبليين إما على صاحب العمل أو على صندوق يحدده صاحب العمل لدفع معاشات التقاعد المكتسبة وذلك في إطار اتفاق لدفع التعويضات بين صاحب العمل والموظف. وتعتمد طبيعة هذه المطالبات، والخصوم المقابلة على الوحدات التي تدير صناديق التقاعد، على نوع المنافع المتعهد بها.

٣-١٤: وأهم نوعين من نظم معاشات التقاعد هما النظم ذات المزايا المحددة والنظم ذات الاشتراكات المحددة.^{٢٤} وفي النظم ذات المزايا المحددة يكون مستوى مزايا التقاعد التي يتعهد بها أصحاب العمل لموظفيهم المشتركين وأفراد أسرهم مضموناً، وعادة ما تحدده صيغة تستند إلى مدة خدمة المشتركين ورواتبهم. وفي النظم ذات الاشتراكات المحددة، يكون مستوى الاشتراكات التي يدفعها صاحب العمل في الصندوق مضموناً، لكن المستحقات التي سيتم دفعها تتوقف على رصيد الأصول لدى الصندوق.

٣-١٥: وقد تتولى إحدى شركات التأمين العامة أو الخاصة إدارة صندوق تقاعد موظفي القطاع العام نيابة عن وحدة القطاع العام المعنية، أو تتولى وحدة القطاع العام تنظيمه وإدارته كصندوق تقاعد مستقل أو غير مستقل. وتنشأ القيمة الصافية، موجبة أم سالبة، لنظام التقاعد الذي تديره شركة التأمين أو الذي يعمل كصندوق تقاعد مستقل، إذا زادت أصول الصندوق أو انخفضت عن خصومه اللازمة للوفاء بمستحقات التقاعد. وكما هو الحال بالنسبة للشركات العامة الأخرى، تبقى هذه القيمة الصافية ملكاً لصاحب العمل أو أصحاب العمل الذين أنشأوا الصندوق. ولا يعد صندوق التقاعد غير المستقل وحدة مستقلة، وإنما تؤول أصوله إلى صاحب العمل. ومع ذلك، تنشأ للموظفين مطالبة على صاحب العمل الذي يتولى إدارة الصندوق غير المستقل، وينشأ على صاحب العمل التزام يساوي القيمة الحاضرة للمستحقات المتعهد بها.

٣-١٦: وإلى جانب خصوم صناديق التقاعد، تتضمن هذه الفئة أيضاً خصوم نظم التقاعد غير الممولة. ولا بد أن يكون نظام التقاعد غير الممول، بحكم طبيعته، خاضعاً لتنظيم وإدارة صاحب العمل الذي قد يكون وحدة من وحدات الحكومة العامة أو شركة عامة.

٣-١٧: وفي حالة نظم الضمان الاجتماعي،^{٢٥} فإن نظم إحصاءات الاقتصاد الكلي لا تدرج أي خصوم مقابل تعهدات الحكومة بدفع معاشات التقاعد وغيرها من المنافع في المستقبل، بغض النظر عن مستوى الأصول في صندوق

^{٢٤} نظم التقاعد ذات الاشتراكات المحددة معروفة أيضاً باسم «نظم الشراء النقدي».

^{٢٥} يرد تعريف نظم الضمان الاجتماعي في الفصل الثاني، في الفقرتين ٤٤-٢ و٤٥-٢.

^{٢٣} ويشمل ذلك الحالات التي يكون المبلغ موضع نزاع أو أن يكون الحدث المؤدي إلى نشوء المطالبة قد وقع لكن لم يتم الإبلاغ بوقوعه بعد (وتسمى المطالبات القائمة).

مطالبة صندوق التقاعد على مدير التقاعد تدرج تحت العنوان الفرعي أعلاه. (وإذا كان صندوق التقاعد يحقق دخلاً استثمارياً من مستحقات التقاعد الموجودة بحوزته بقدر أكبر مما يلزم لتغطية الزيادة في المستحقات وكان الفرق مستحق الدفع لمدير التقاعد، فإن مدير التقاعد يقيّد عندئذ مطالبة على صندوق التقاعد).

هـ - مخصصات تغطية المطالبات المشمولة بضمانات موحدة

٣-٦٢ الضمانات الموحدة هي تلك الضمانات التي تصدر بأعداد كبيرة، وبمبالغ صغيرة إلى حد ما في العادة، وينفّس الموصفات.^{٢٧} وهناك ثلاثة أطراف مشاركة في هذه الترتيبات، المقترض (المدين)، والمقرض (الدائن)، والضامن. وقد يدخل المقترض أو المقرض في عقد مع الضامن لكي يقوم بالسداد إلى المقرض في حالة عدم سداد المقترض. ومن أمثلة ذلك ضمانات ائتمان الصادرات، و ضمانات الودائع، و ضمانات قروض الطلاب. ورغم عدم إمكان التأكد من احتمال توقف المقترض عن السداد بالنسبة لأي قرض، فمن الممارسات المتعارف عليها وضع تقديرات للنسبة المئوية للتوقف عن السداد^{٢٨} اعتماداً على تجربة مجموعة من القروض المماثلة. وإذا كان الضامن يعمل وفق أطر تجارية خالصة، فمن المتوقع أن يتم تحصيل جميع الرسوم، مضافاً إليها دخل الملكية المكتسب عن الرسوم وأي احتياطات، لتغطية حالات التوقف عن السداد في العقود القائمة بالإضافة إلى التكاليف وتحقيق ربح. وهذا هو نفس النموذج المتبع في التأمين على غير الحياة كما أن هناك معالجة مماثلة تعتمد مع هذه «الضمانات الموحدة». وينطوي هذا الأمر على إدراج معاملات وبنود ميزانية عمومية بالتوازي مع المعاملات والبنود المعنية بالتأمين على غير الحياة.

٣-٦٣ وقد تقوم مؤسسة مالية بتقديم الضمانات الموحدة، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر شركات التأمين، كما يمكن أن تقدمها الوحدات الحكومية. ومن الممكن (لكن من غير المرجح) أن تقوم الشركات غير المالية بتقديم هذه الأنواع من الضمانات. وعندما تقدم وحدة ما ضمانات موحدة عن القروض، فإنها تحصل رسوماً مقابل هذه الخدمة وتحمل الخصوم لتلبية المطالبة بدفع الضمان.

^{٢٧} وفي المقابل، فإن الضمانات التي تمنح مرة واحدة هي ضمانات فردية، ولا يسع الضامن أن يضع تقديراً موثقاً لاحتمالات طلب الضمان. ونتيجة لذلك، وفي جميع الحالات، لا تعتبر الضمانات التي تمنح مرة واحدة بمثابة دين على الضامن (ما لم يتم طلب هذه الضمانات ولحين طلبها). راجع الفقرتين ٤-١٥ و ٤-١٦ في الفصل الرابع.

^{٢٨} يحدد معدل التوقف عن السداد خصوم الدين الناشئة عن الضمانات الموحدة.

الضمان الاجتماعي أو الحسابات المنفصلة الأخرى.^{٢٦} وتصنف الخصوم المتعلقة بأداء مدفوعات المزايا التي استحققت لكنها لم تسدد بعد باعتبارها حسابات أخرى مستحقة الدفع. أما في حالة صندوق الضمان الاجتماعي الذي يعمل أيضاً كنظام للتقاعد (كما هو الحال أحياناً بالنسبة لمزايا موظفي الحكومة الحاليين والسابقين)، فإن التعهدات التقاعدية تدرج ضمن مستحقات التقاعد، وليس ضمن تعهدات الضمان الاجتماعي في صندوق التقاعد.

٣-٥٨ وبالإضافة إلى معاشات التقاعد، قد تحتفظ بعض النظم بخصوم أخرى ذات صلة، كالخصوم المتعلقة بمزايا الرعاية الصحية، وتدرج تحت مستحقات المزايا غير التقاعدية. وبالإضافة إلى خصوم مستحقات التقاعد المقيدة في صندوق التقاعد لصالح المستفيدين، فإن صندوق التقاعد يمكن أن يقيّد في بعض الأحيان مطالبات على صاحب العمل، أو أي جهة راعية أخرى، أو أي طرف آخر كالمسؤول عن إدارة نظام التقاعد. ومن جهة أخرى، يجوز أن تقيّد الجهة الراعية أو أي مسؤول آخر مطالبة على الفائض لدى الصندوق. وتصنف مثل هذه المطالبات كمطالبات صناديق التقاعد على الجهات الراعية تحت نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة.

٣-٥٩ وتطبق افتراضات وأساليب مختلفة عند قياس مستحقات صناديق التقاعد، لذا ينبغي بيان طبيعة التغطية والتقدير في البيانات الوصفية المصاحبة لإحصاءات الدين.

د- مطالبات صناديق التقاعد على مديري معاشات التقاعد

٣-٦٠ قد يتعاقد صاحب عمل مع طرف ثالث لإدارة صناديق تقاعد لموظفيه. وإذا استمر صاحب العمل في تحديد شروط نظم التقاعد واحتفظ بمسؤوليته عن أي عجز في التمويل وبحقه في الاحتفاظ بأي فائض في التمويل، فإنه يوصف بأنه مدير التقاعد وتوصف الوحدة التي تعمل تحت إدارة مدير التقاعد بالمسؤول الإداري لنظام التقاعد. وإذا كان الاتفاق بين صاحب العمل والطرف الثالث يتمثل في قيام صاحب العمل بنقل المخاطر والمسؤوليات المتعلقة بأي عجز في التمويل إلى الطرف الثالث في مقابل حق الطرف الثالث في الاحتفاظ بأي فائض في التمويل، فإن هذا الطرف الثالث يصبح مدير التقاعد والوحدة الإدارية لنظام التقاعد في آن واحد.

٣-٦١ وعندما يكون مدير التقاعد وحدة مختلفة عن المسؤول الإداري، مع ما يترتب على ذلك من احتفاظ مدير التقاعد بالمسؤولية عن أي عجز أو المطالبة بأي فائض، فإن

^{٢٦} يتضمن دليل إحصاءات مالية الحكومة التزامات بإدراج منافع الضمان الاجتماعي كبنود للتذكير في الميزانية العمومية. وبالنسبة للقيمة الحاضرة لمنافع الضمان الاجتماعي المكتسبة بالفعل بموجب القوانين واللوائح القائمة ولكنها واجبة السداد في المستقبل، فينبغي حسابها على نحو مماثل لحساب خصوم برنامج صاحب العمل للتقاعد.

٦- الحسابات الأخرى مستحقة الدفع/القبض

٣-٦٤ تتألف الحسابات الأخرى مستحقة الدفع/القبض من الائتمان التجاري والسلف وبنود متنوعة أخرى مستحقة القبض أو الدفع. ويشمل الائتمان التجاري والسلف (ائتمان الموردين) (١) الائتمان التجاري الممنوح مباشرة لمشتري السلع والخدمات، و(٢) السلف للأعمال قيد الإنجاز أو المقرر إنجازها، مثل المدفوعات المرحلية التي تؤدي أثناء أعمال البناء مقدما على ما يجري تنفيذه من أعمال، أو السداد المسبق لثمن السلع والخدمات. وينشأ هذا الائتمان من التأخر المعتاد في تلقي المدفوعات، ومن التمديد المقصود للائتمان الذي يقدمه البائع لتمويل المبيعات. ولا يتضمن الائتمان التجاري المقدم من بائعي السلع والخدمات القروض أو سندات الدين أو الخصوم الأخرى التي تقدمها أطراف ثالثة لتمويل التجارة. وإذا أصدرت وحدة حكومية سندا إنزيا أو ورقة مالية أخرى لتوحيد المدفوعات المستحقة عن عدة ائتمانات تجارية، يصنف هذا السند الإنزيا أو هذه الورقة المالية كسند دين.

٣-٦٥ وتتضمن الحسابات الأخرى المتنوعة مستحقة الدفع/القبض الضرائب المستحقة غير المدفوعة، والأرباح الموزعة عن حصص الملكية، ومشتريات ومبيعات الأوراق المالية، والربيع، والأجور والرواتب، والمساهمات الاجتماعية، والمنافع الاجتماعية، وبنود مماثلة. وتتضمن كذلك المدفوعات التي لم تستحق بعد، مثل مدفوعات الضرائب المسبقة. وينبغي من حيث المبدأ ألا تدرج الفائدة المستحقة غير المدفوعة ضمن هذه الفئة، وإنما تضاف إلى أصل الدين. وينبغي الإشارة بصفة مستقلة إلى الضرائب مستحقة القبض و/أو الأجور مستحقة الدفع إذا كانت المبالغ كبيرة.

٣-٦٦ وتندرج الحسابات مستحقة الدفع/القبض، بحكم تعريفها، تحت مفهوم الاستحقاق وليس لها وجود في النظام المحاسبي الذي يستخدم أساس نقدي خالص في القيد.

دال- تصنيف الطرف المقابل حسب القطاع المؤسسي

٣-٦٧ تناول القسم السابق تصنيفات أدوات الدين على أساس خصائص الأدوات التي تستند إليها المطالبة. ولتفهم طبيعة دين الحكومة العامة أو القطاع العام على نحو أكثر عمقا، هناك أهمية أيضا لتفهم طبيعة الأطراف المقابلة لهذه العلاقات المالية — أي الأطراف الحائزة^{٢٩} ويمثل تحليل القطاعات الاقتصادية التي تقدم التمويل (أي مصادر التمويل) لعمليات الحكومة العامة أو القطاع العام تحليلا مكملًا

^{٢٩} هناك طرفان يرتبطان بجميع أدوات الدين. ونتيجة لذلك، يمكن إجراء تصنيف مقارن بين جهات إصدار أدوات الدين والجهات الدائنة المقابلة. وينبغي إعداد هذه البيانات بصفة مستقلة بالنسبة للأصول المالية والخصوم.

لتحليل نوع أدوات الدين المستخدمة. وتعد علاقات الدائن والمدين القائمة بين القطاعات الفرعية عاملا أساسيا في سبيل توحيد إحصاءات دين القطاع العام على النحو الملائم. وسوف يكون من الضروري تصنيف الدين حسب طبيعة الطرف المقابل سواء كان شركة عامة أو خاصة غير مالية أو مالية، على التوالي، حتى يتسنى إعداد إحصاءات موحدة دقيقة لدين القطاع العام.

٣-٦٨ وبالنسبة لأدوات الدين التي تمثل مطالبات وحدات مؤسسية مقيمة، يمكن تصنيف الطرف الثاني في هذه الأدوات ضمن القطاعات المؤسسية التالية:

- الحكومة العامة؛
- البنك المركزي؛
- شركات تلقي الودائع عدا البنك المركزي؛
- الشركات العامة لتلقي الودائع عدا البنك المركزي
- الشركات الخاصة لتلقي الودائع عدا البنك المركزي
- الشركات المالية الأخرى؛^{٣٠}
- الشركات العامة المالية الأخرى
- الشركات الخاصة المالية الأخرى
- الشركات غير المالية؛
- الشركات العامة غير المالية
- الشركات الخاصة غير المالية
- الأسر المعيشية والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية.
- ٣-٦٩ وبالنسبة لأدوات الدين التي تمثل مطالبات لغير المقيمين، فإن الطرف الثاني في هذه الأدوات قد يكون:
- الحكومة العامة؛
- أو البنوك المركزية؛
- أو المنظمات الدولية؛
- أو الشركات المالية غير المصنفة في أي موضع آخر؛
- أو غير المقيمين الآخرين.

٣-٧٠ ويعرض الفصل الثاني من هذا المرشد تعاريف القطاعات المؤسسية، وتناقش باستفاضة في الفصل الثاني من دليل إحصاءات مالية الحكومة والفصل الرابع من نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. ويناقش الفصل السابع من هذا المرشد المسائل المتعلقة بتحديد الأطراف المقابلة لسندات الدين المتداولة.

^{٣٠} وهي الشركات المالية بخلاف شركات تلقي الودائع.

٣-٧١ وتتضمن الفقرتان ٣-٤١ و ٣-٤٢ تعريفا لاتفاقات إعادة الشراء وإقراض الأوراق المالية. وتخضع نسبة كبيرة من الأوراق المالية الحكومية في العديد من البلدان لمثل هذه الاتفاقات. وفي كلتا الحالتين يتم تحويل صك الملكية القانوني إلى طرف آخر بموجب هذين الاتفاقين،

لكن الملكية الاقتصادية للورقة المالية لا تتغير. وفي مثل هذا الوضع يتعين معرفة الطريقة المستخدمة لقيّد الملكية في مصدر البيانات — على أساس المالك الاقتصادي أم المالك القانوني — لضمان تحديد الطرف المقابل بالشكل الصحيح.

قضايا مختارة في دين القطاع العام

يقدم هذا الفصل إرشادات حول قضايا مختارة قد تنشأ عند قيد مراكز الأرصدة والتدفقات المتعلقة بدين القطاع العام. وتتضمن هذه القضايا الالتزامات الاحتمالية، وإعادة تنظيم الدين، وشطب الدين، وعمليات أخرى مرتبطة بالدين.

ألف - مقدمة

٤-١ تنشأ معظم القضايا المنهجية عند قيد دين القطاع العام مع التدفقات المقترنة بالالتزامات الدين («المعاملات» و«تدفقات اقتصادية أخرى») وليس مع مراكز الأرصدة. ومع ذلك، يركز هذا الفصل على الاثنين معا نظرا لما تُحدثه التدفقات من تأثير على مراكز الأرصدة.

٤-٢ وناقش في البداية تعاريف الالتزامات الاحتمالية وأنواع عديدة من عمليات إعادة تنظيم الدين ومعالجتها الإحصائية. أما الجزء الباقي من هذا الفصل فيقدم إرشادات حول مجموعة من القضايا المنهجية الأخرى المتعلقة بالدين. وتُدرج، حيثما أمكن، أمثلة عديدة توضح المعالجة الإحصائية للحدث. وتتبع هذه الأمثلة نهج العرض في الإطار التحليلي المتكامل في «دليل إحصاءات مالية الحكومة».

باء - الالتزامات الاحتمالية

١ - مقدمة

٤-٣ تؤدي الالتزامات الاحتمالية إلى نشأة مخاطر على المالية العامة^١ وقد تنشأ هذه المخاطر عن سياسة عامة متعمدة أو عن أحداث غير منتظرة، كحدوث أزمة مالية مثلا. ويوصي «دليل إحصاءات مالية الحكومة» بقيد بعض الالتزامات الاحتمالية المستحقة على وحدات القطاع العام في صورة بنود للذاكرة في الميزانية العمومية.

^١ على المستوى الأكثر عموما، يمكن تعريف المخاطر على المالية العامة بأنها أي اختلافات محتملة بين نتائج المالية العامة الفعلية والمتوقعة (مثل موازين المالية العامة ودين القطاع العام). والالتزامات الاحتمالية هي من المصادر المحددة للمخاطر على المالية العامة. راجع الفصل التاسع للاطلاع على مناقشة حول مخاطر المالية العامة ومدى التعرض للمخاطر.

٤-٤ ونظرا لحاجة معدي ومحللي إحصاءات دين القطاع العام إلى رصد الالتزامات الاحتمالية، يضع هذا القسم تصنيفا لأنواع الالتزامات الاحتمالية. ويستند التصنيف النوعي في الأساس إلى «نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨»، و«الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي»، و«مرشد الدين الخارجي»، و«دليل النظام الأوروبي للحسابات لعام ١٩٩٥ عن العجز والدين في الحكومة العامة»، والخبرات القطرية ذات الصلة. ويكمل هذا التصنيف النوعي المناهج التقليدية في تحليل القطاع العام. ويقدم الشكل البياني ٤-١ فكرة عامة عن الخصوم والالتزامات الاحتمالية. ويتناول الجزء المتبقي من هذا القسم تعريف الالتزامات الاحتمالية، ويناقش الأنواع المختلفة من الالتزامات الاحتمالية، وكيف يمكن قياسها، والمعالجة الإحصائية للضمانات التي تُمنح مرة واحدة.

٢ - التعريف

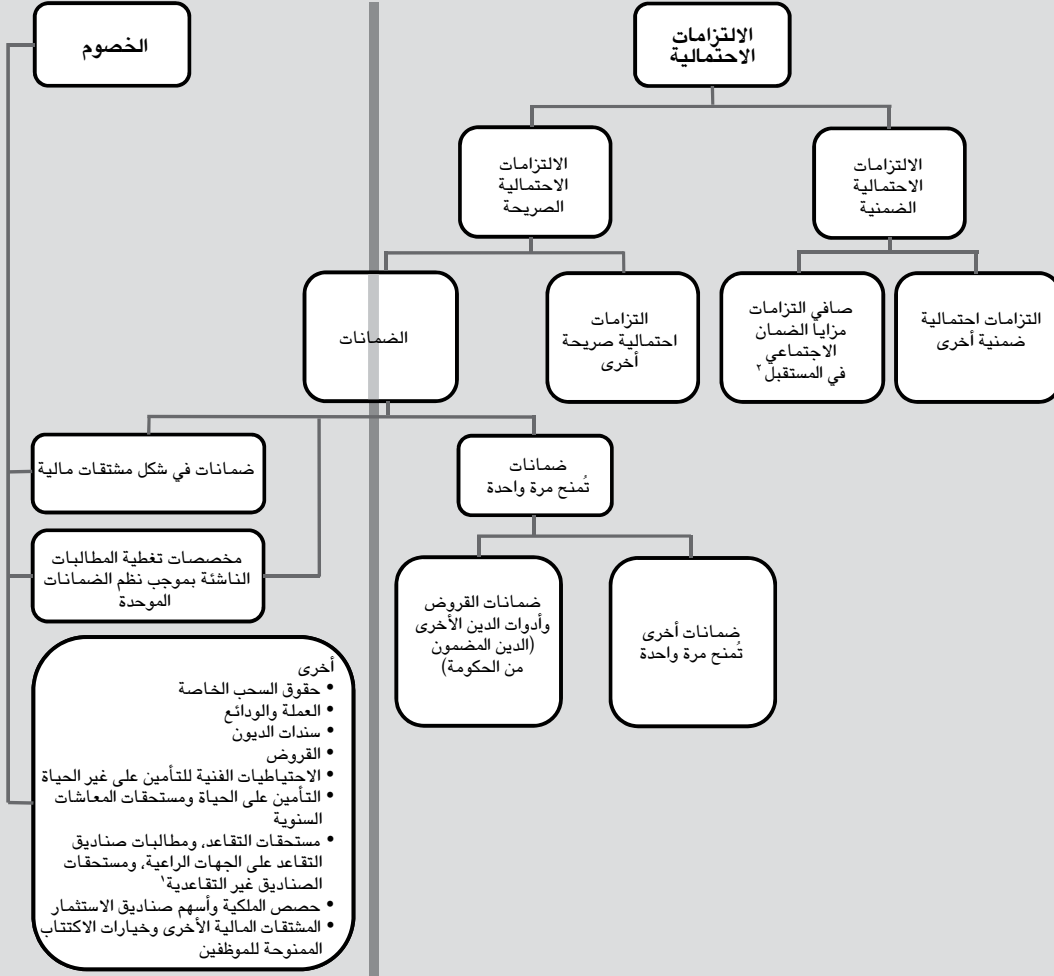
٤-٥ الالتزامات الاحتمالية هي التزامات لا تنشأ إلا في حالة وقوع أحداث معينة في المستقبل. ومن أهم الفروق بين الالتزامات الاحتمالية والخصوم (ودين القطاع العام)، وجوب استيفاء شرط أو أكثر قبل قيد معاملة مالية. وفي وجود الالتزامات الاحتمالية، يسود عادة شعور بعدم اليقين حول ما إذا كان سيتعين أداء مدفوعات، وحجمها المحتمل^٣.

٤-٦ وبوجه عام، لا تُدرج الالتزامات الاحتمالية كخصوم في الإحصاءات الاقتصادية الكلية ما لم تحقق بعض الشروط وحتى يتم تحقيقها. غير أنه فيما يتعلق بالضمانات الموحدة (راجع الفقرتين ٤-١٢ و٤-١٣)، فإن نسبة الضمانات التي يرجح أن يتم طلبها تُعامل كخصوم.

^٢ تشير الخصوم إلى تلك الالتزامات التي تُدرج ضمن الميزانية العمومية في نظم الإحصاءات الاقتصادية الكلية عند حساب القيمة الصافية لإحدى الوحدات المؤسسية. بينما الالتزامات الاحتمالية لا تدخل في حساب القيمة الصافية.

^٣ عدم اليقين بشأن تحديد قيمة بعض أو كل الخصوم نتيجة لأسعار السوق لا يجعل من هذه الخصوم التزامات احتمالية. وتظل هذه الأدوات خصوما يتعين قيدها في الميزانية العمومية.

الشكل البياني ٤-١: نظرة عامة على الخصوم الفعلية والالتزامات الاحتمالية في الإحصاءات الاقتصادية الكلية



^١ تشمل خصوم نظم معاشات التقاعد غير المستقلة وغير الممولة التي يوفرها أصحاب العمل.
^٢ لا تشمل خصوم نظم معاشات التقاعد غير المستقلة وغير الممولة التي يوفرها أصحاب العمل.

احتمال بعدم تبادل أموال.^٥ وفي حالات أخرى لا تُعامل المدفوعات المستقبلية كخصوم (أو أصول مالية). حتى وإن كانت درجة اليقين بشأن حجم المدفوعات واحتمالات أدائها

^٥ ينطوي القبول المصرفي على مصادقة مؤسسات مالية على حوالات أو كمبيالات وعلى تعهد غير مشروط بدفع مبلغ معين في تاريخ محدد. ويمثل القبول المصرفي مطالبة غير مشروطة من جانب حامله وخصما غير مشروط على البنك الذي أصدر القبول؛ ويمثل الأصل المقابل لدى البنك مطالبة على عميله.

حتى وإن كان كل اتفاق منفرد يتضمن التزامات احتمالية.^٤ وفي بعض الحالات يتعين إعطاء إرشادات محددة يتقرر في ضوءها ما إذا كان أحد الأدوات يمثل خصما (وأصلا ماليا لدى الطرف المقابل) أو التزاما احتماليا. وتُعامل شهادات القبول المصرفي كأصول مالية (وخصوم) حتى مع وجود

^٤ تنطوي الضمانات الموحدة على نفس النموذج الذي يُستخدم في التأمين على الحياة وتعتمد معالجة مماثلة.

١- ضمانات في شكل مشتقات مالية

٤-١١ أولى فئات الضمانات هي تلك التي تُقدّم عن طريق مشتقات مالية، مثل مبادلة مخاطر عدم سداد الائتمان. وفي الإحصاءات الاقتصادية الكلية، تدخل مراكز الأصول والخصوم لهذه الأنواع من المشتقات المالية — على غرار المشتقات المالية الأخرى — ضمن الأصول المالية والخصوم وليس الدين (راجع الفقرة ٢-٦). ومن ثم، تُستبعد الخصوم (والأصول المالية) التي تأخذ صورة مشتقات مالية من الجداول ٥-١ إلى ٥-١٠ التي تعرض الدين، ومن الجدول ٥-١٢ الذي يعرض الالتزامات الاحتمالية الصريحة وصافي التزامات مزايا الضمان الاجتماعي في المستقبل. ومع هذا، وكما توصي الفقرات من ٥-٥٠ إلى ٥-٥٢، فإن عرض معلومات عن مراكز المشتقات المالية إلى جانب إحصاءات الدين، على النحو المبين في الجدول ٥-١١، ربما كان مهماً نظراً لإمكانية أن تزيد هذه العقود من خصوم وحدة القطاع العام وتفضي إلى خسائر جمة.

١- الضمانات الموحدة

٤-١٢ الضمانات الموحدة هي تلك الأنواع من الضمانات التي تصدر بأعداد كبيرة، وعادة بمبالغ صغيرة، على منوال واحد. ويتشابه كثير من الضمانات في الخصائص وفي تجميع المخاطر ويستطيع الضامنون أن يضعوا تقديرات لمتوسط الخسارة (معدل عدم السداد) بناءً على الإحصاءات المتوافرة باستخدام مفهوم الاحتمالية المرجحة^٦. ومن الأمثلة على الضمانات الموحدة ضمانات ائتمان التصدير (التجارة)، وأسعار الصرف، والأنواع المختلفة من التأمين (مثل تأمين الودائع أو المحاصيل أو التأمين ضد الكوارث الطبيعية)، والقروض الزراعية، والقروض العقارية، وقروض الطلاب، وقروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

٤-١٣ ورغم عدم إمكانية التأكد مما إذا كان سيتم طلب تنفيذ ضمان ما، فمن الممارسات العادية تقدير النسبة المئوية لعدم السداد في مجمع يضم ضمانات متشابهة. وتشكل النسبة المئوية لعدم السداد التزام ديني — وليس التزاماً احتمالياً — عند وحدة القطاع العام، ويطلق عليه «مخصصات تغطية المطالبات المشمولة بنظم الضمانات الموحدة». ويمثل هذا الالتزام جزءاً من أداة الدين «التأمين ومعاشات التقاعد ونظم الضمانات الموحدة». وتمثل القيمة التي تُسجل في الميزانية العمومية لوحدة القطاع العام مستوى المطالبات المتوقعة بموجب الضمانات الحالية ناقص أي مبالغ يتوقع استردادها.^٧

^٦ تتشابه معالجة الضمانات الموحدة مع معالجة التأمين على غير الحياة. للاطلاع على مزيد من التفاصيل، راجع الفصل الثالث في هذا الدليل، الفقرتين ٣-٦٢ و ٣-٦٣، ونظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، الفصل السابع عشر، الجزء الثالث.

^٧ المعاملات في الأصول المالية والخصوم المتعلقة بمخصصات المطالبات الناشئة بموجب نظم الضمانات الموحدة تتشابه مع احتياطات التأمين على غير الحياة. وتشمل الرسوم غير المحصلة والمطالبات التي لم يتم تسويتها بعد.

كبيرة. فعلى سبيل المثال، لا تُقيّد المدفوعات المستقبلية التي ستؤديها مؤسسة ما بموجب عقد بيع أو المدفوعات الضريبية المستقبلية المستحقة للحكومة كخصوم إلى حين وقوع حدث يُنشئ خصماً، مثل استلام سلع وخدمات بموجب عقد بيع.

٤-٧ هناك فرق بين الالتزامات الاحتمالية الصريحة والضمنية. ففي جميع نظم الإحصاءات الاقتصادية الكلية، تُعرّف الالتزامات الاحتمالية الصريحة بأنها ترتيبات مالية قانونية أو تعاقدية تنشأ عنها متطلبات مشروطة بأداء مدفوعات ذات قيمة اقتصادية. وتصبح هذه المتطلبات نافذة إذا نشأ واحد أو أكثر من الشروط المنصوص عليها. ولا تنشأ الالتزامات الاحتمالية الضمنية عن مصدر قانوني أو تعاقدية لكنها تُدرج بعد تحقق شرط أو حدث. وبينما يركز هذا المرشد (ونظم الإحصاءات الاقتصادية الكلية الأخرى) إلى حد كبير على الالتزامات الاحتمالية الصريحة، يناقش الفصل التاسع أهمية الالتزامات الاحتمالية الضمنية، تحت مخاطر المالية العامة ومدى التعرض للمخاطر.

٣- الالتزامات الاحتمالية الصريحة

٤-٨ يمكن أن تأخذ الالتزامات الاحتمالية الصريحة أشكالاً مختلفة وإن كانت الضمانات هي الأكثر شيوعاً. ومع هذا، ليست كل الضمانات التزامات احتمالية، فبعضها خصوم. ونناقش فيما يلي أنواعاً مختلفة من الضمانات وعلاقتها بالالتزامات الاحتمالية.

٤-٩ هناك أمثلة على الالتزامات الاحتمالية التي تأخذ أشكالاً أخرى بخلاف الضمانات، وهي:

- المطالبات القانونية المحتملة، وهي المطالبات التي تنشأ من قضايا معلقة في المحاكم ولم يصدر حكم بشأنها؛
- التعويضات، وهي التزامات بقبول مخاطر الخسائر أو الأضرار التي قد تصيب طرفاً آخر؛
- رأس المال المساهم الذي لم يُطلب سداؤه بعد، وهو التزام بتوفير مزيد من رأس المال، عند الطلب، إلى كيان يكون هو أحد الأعضاء فيه (كمؤسسة مالية دولية).

أ- أنواع الضمانات

٤-١٠ يتناول «نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨» ثلاث فئات من الضمانات: ضمانات مستوفاة لتعريف المشتقات المالية، والضمانات الموحدة، وضمانات تُمنح مرة واحدة.

٢- ضمانات تُمنح مرة واحدة

٤-١٤ تتألف الضمانات الممنوحة لمرة واحدة من أنواع الضمانات التي تُمنح عندما تكون أداة الدين بالغة الخصوصية لدرجة يتعذر معها حساب درجة المخاطر المصاحبة للدين بأي درجة من الدقة. وعلى العكس من الضمانات الموحدة، فالضمانات التي تُمنح مرة واحدة هي ضمانات منفردة، ولا يستطيع الضامنون وضع أي تقديرات يُعَوَّل عليها لإحتمال طلب تنفيذ الضمان.

٤-١٥ وفي معظم الحالات، يُعتبر الضمان الذي يُمنح لمرة واحدة بمثابة التزام دين احتمالي على الضامن. ويظل الدين في ظل الضمانات التي تُمنح لمرة واحدة منسوبا للمدين، وليس للضامن، ما لم يطلب تنفيذ الضمان وإلى ذلك الحين.

٤-١٦ وعلى العكس من ذلك، يُعامل الضمان لمرة واحدة الذي تمنحه الحكومة لشركة تعاني من ضائقة مالية والذي يرجح بشدة طلب تنفيذه على أساس أن تنفيذ الضمان مطلوب من البداية.^٨ ويعالج تفعيل هذا الضمان الممنوح لمرة واحدة كتحصيل للدين (راجع الفقرتين ٤-٥٦ و ٤-٥٧) ويدرج هذا الخصم كجزء من الميزانية العمومية لوحدة القطاع العام (ويُدوّن).

٤-١٧ يمكن إدراج الضمانات التي تُمنح مرة واحدة ضمن مجموعتي ضمانات القروض وأدوات الدين الأخرى، وضمانات أخرى تُمنح مرة واحدة:

• ضمانات القروض وأدوات الدين الأخرى — أو

«ضمانات تُمنح مرة واحدة» عن السداد — هي تعهدات من طرف ما يتحمل مخاطر توقف طرف آخر عن السداد. ولا يكون الضامنون مطالبين بالدفع إلا إذا توقف المدين عن السداد. وتشكل ضمانات القروض وأدوات الدين الأخرى ديونا مضمونة من الحكومة، وتُعرف بأنها التزامات دين وحدات القطاع العام والقطاع الخاص، التي تكون خدمتها مضمونة تعاقدياً من وحدات القطاع العام (راجع الفقرات من ٥-٣٦ إلى ٥-٤١، الفصل الخامس).

• وتتضمن فئة ضمانات أخرى تُمنح مرة واحدة

ضمانات القروض (مثل خطوط الائتمان والتعهدات بالإقراض)، وضمانات «توافر الائتمان» الطارئ، وتسهيلات الائتمان الطارئ، وتوفر خطوط الائتمان وتعهدات الإقراض ضماناً بإتاحة المبالغ غير المسحوبة في المستقبل مع عدم إنشاء أي خصوم

^٨ ينبغي توخي الحرص في تطبيق هذه المعالجة، لأسباب ليس أقلها تجنب الحساب المزدوج للدين وتلافي أوجه عدم الاتساق مع الإحصاءات الاقتصادية الكلية الأخرى (التي تسجل مع هذا المطالبة على الدائن الأصلي). ويطبق المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي (يوروستات) الإرشادات العملية التالية على الديون المضمونة من الحكومة: إذا كانت الحكومة، كضامن، تؤدي المدفوعات المستحقة على دين مضمون قائم على مدى ثلاث سنوات متعاقبة، بينما يتوقع استمرار هذا الوضع، إذن تُعتبر الحكومة متحملة للدين، عادة بالكامل (أو بمقدار النسبة التي يتوقع من الحكومة سداها، إذا توافرت أدلة على ذلك).

أصول مالية إلى أن يتم توفير تلك الأموال فعلياً. وتمثل خطوط الائتمان غير المسحوبة وتعهدات الإقراض غير المنصرفة التزامات احتمالية على المؤسسات التي تصدرها — وهي عموماً البنوك. وتمثل خطابات الاعتماد وعوداً بأداء مدفوعات عند تقديم مستندات محددة سلفاً.

وتوفر «تسهيلات إصدار السندات الإذنية» (NIFs) المشمولة بضمان الاكتتاب ضماناً بقدرة المقترض على إصدار سندات اذنية قصيرة الأجل واستيعاب مؤسسة (مؤسسات) ضمان الاكتتاب لأي جزء لم يتم بيعه من تلك السندات الإذنية. ولا تنشأ خصوم/أصول إلا عند قيام مؤسسة (مؤسسات) ضمان الاكتتاب بتقديم الأموال. والجزء غير المستخدم هو التزام احتمالي. ومن بين تسهيلات ضمان السندات الإذنية الأخرى التي توفر ائتماناً احتمالياً أو تسهيلات شراء احتياطية «تسهيلات ضمان الاكتتاب المتجدد» (RUFs)، و«تسهيلات الخيارات المتعددة» (MOFs)، و«تسهيلات السندات الإذنية العالمية» (GNFs). وتوفر المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية تعهدات بشراء أي قصور في الإكتتاب. وتعتبر المبالغ غير المستخدمة من هذه التسهيلات التزامات احتمالية.

٤-١٨ وتختلف ضمانات القروض وأدوات الدين الأخرى (الدين المضمون من الحكومة) عن الأنواع الأخرى من الضمانات التي تُمنح مرة واحدة. ويعزى السبب في هذا الاختلاف إلى أن الضامن يضمن خدمة الديون القائمة على وحدات أخرى من القطاع العام والقطاع الخاص. وفيما يخص الضمانات الأخرى التي تُمنح مرة واحدة، لا تنشأ أي خصوم/أصول مالية إلى حين توفير تلك الأموال أو تقديمها فعلياً.

٤-١٩ وقد تكون المعلومات عن مراكز أرصدة الديون المضمونة من الحكومة ذات أهمية خاصة لسياسة المالية العامة وتحليلها. ويوصي هذا المرشد بإدراج الديون المضمونة من الحكومة (الضمانات التي تُمنح مرة واحدة على القروض وأدوات الدين الأخرى)، بالقيمة الاسمية، كبند للتذكير في إحصاءات دين القطاع العام (راجع الجدول ٥-١)، وتقديم التفاصيل في جدول منفصل (راجع الجدولين ٥-١٨ و ٥-٨ب).

٤-٢٠ ونظراً لأن الضمانات التي تُمنح مرة واحدة هي التزامات احتمالية صريحة، فإن جميع الضمانات التي تُمنح مرة واحدة تدرج في الجدول ٥-١٢ ضمن سجل الالتزامات الاحتمالية الكبيرة الذي يقدم تفاصيل الأنواع المختلفة من الالتزامات الاحتمالية الصريحة وصافي التزامات مزايا الضمان الاجتماعي في المستقبل (الالتزامات الاحتمالية ضمنية — راجع الفقرة ٤-٢١ أدناه).

٤- الالتزامات الاحتمالية الضمنية

٤-٢١ لا تنشأ الالتزامات الاحتمالية الضمنية عن مصدر قانوني أو تعاقدي لكنها تدرج عند تحقق شرط أو حدث مثلما هو موضح في الفقرة ٤-٧. وتشمل الالتزامات الاحتمالية

على مدى توافر المعلومات وعلى نوع البند الاحتمالي. ولهذا السبب، تُمنح أهمية خاصة لتوفير بيانات وصفية عن الأسلوب المستخدم (الأساليب المستخدمة) في تحديد قيمة الالتزامات الاحتمالية.

٦- المعالجة الإحصائية للضمانات التي تُمنح مرة واحدة والمقدمة من وحدات القطاع العام

٤-٢٥ في معظم الحالات، يُعتبر منح ضمان لمرة واحدة أمراً طارئاً ولا يُقيد كخصم على الضامن. ويمثل تفعيل الضمان لمرة واحدة في صورة ضمان القروض وأدوات الدين الأخرى حدثاً اقتصادياً يعقب منح ضمان لمرة واحدة ويُعامل بنفس طريقة تحمل الدين (راجع الفقرتين ٤-٥٦ و ٤-٥٧). ويُطفاً الدين الأصلي وينشأ دين جديد بين الضامن (الذي يصبح هو المدين الجديد) والدائن. ويُعتبر أن الضامن أجرى تحويلاً رأسمالياً للمدين الأصلي، إلا إذا حصل الضامن على مطالبة مالية فعلية على المدين الأصلي، مما يؤدي في هذه الحالة إلى إدراج أصل مالي (يقابله التزام على المدين الأصلي).

٤-٢٦ وقد يقتضي تفعيل الضمان السداد الكامل والفوري للدين. ويقتضي مبدأ الاستحقاق المتعلق بوقت القيد قيد المبلغ الكامل للدين الذي يجري تحمله وقت تفعيل الضمان وتحمل الدين. ويُقيد تحمل الدين في ظل الضمان الذي يمنح مرة واحدة عند طلب الضمان أو عندما يكون من المؤكد تماماً صدور مثل هذا الطلب. ويُعامل الضمان لمرة واحدة الذي تمنحه الحكومة لشركة تعاني من ضائقة مالية والذي يرجح بشدة طلب سداها على أساس أن تنفيذ الضمان مطلوب من البداية (راجع الفقرة ٤-١٦). ومن الأمثلة الخاصة على ذلك عمليات الإنقاذ التي تقوم بها الحكومة، التي تناقشها الفقرات من ٤-١٠٩ إلى ٤-١١٨). وتُقيد عمليات سداد الدين الذي يقوم بها الضامن (المدين الجديد) لأصل الدين والفوائد المستحقة على الدين الذي يتم تحمله في وقت حدوث هذه التدفقات.

جيم- إعادة تنظيم الدين

٤-٢٧ تُعرّف إعادة تنظيم الدين (ويشار إليها أيضاً بإعادة هيكلة الدين) بأنها اتفاق بين الدائن والمدين (وأطراف أخرى في بعض الأحيان) يتم بموجبه تغيير الشروط المحددة لخدمة دين قائم. وغالباً ما تدخل الحكومات في عملية إعادة تنظيم الدين باعتبارها طرف مدين أو طرف دائن أو ضامن.

٤-٢٨ وتنطوي عملية إعادة تنظيم الدين عادة على تخفيف أعباء المدين من الشروط الأصلية للالتزامات الدين. وربما تكون رد فعل لنقص السيولة عندما لا يملك المدين الموارد النقدية لأداء مدفوعات خدمة الدين المستحقة، أو بغرض إتاحة الاستمرارية في تحمل أعباء المديونية، حيث

الضمنية على سبيل المثال صافي التزامات مزايا الضمان الاجتماعي في المستقبل، وضمان ملاءة القطاع المصرفي، وتغطية التزامات الحكومات دون المركزية (حكومات الولايات والحكومات المحلية)، أو البنك المركزي، في حالة التوقف عن السداد، والالتزامات البيئية، ودين وحدات القطاع العام غير المضمون، والتزامات الوفاء بضمانات وحدات القطاع العام الأخرى إذا لم تتمكن من الوفاء بها، والإنفاق لأغراض الإغاثة في حالات الكوارث الطبيعية.

٤-٢٢ ويوصي هذا المرشد بإدراج صافي التزامات مزايا الضمان الاجتماعي في المستقبل^٩ ضمن سجل للالتزامات الاحتمالية الكبيرة، على النحو المبين في الجدول ٥-١٢. ويجوز أيضاً إدراج أي التزامات احتمالية ضمنية أخرى يتسنى تحديدها، إذا كانت تعتبر كبيرة و/أو مفيدة من الناحية التحليلية.

٥- قياس الالتزامات الاحتمالية

٤-٢٣ لا تزال معايير قياس الالتزامات الاحتمالية في حالة تطور مستمر لأن هذه الخصوم هي ترتيبات معقدة ولا يوجد منهج قياس واحد يصلح لجميع الأوضاع. ومع ذلك، يُحبذ رصد الالتزامات الاحتمالية وقياسها بهدف تعزيز الشفافية. فعلى سبيل المثال، يجوز إعداد سجل للالتزامات الاحتمالية الكبيرة المستحقة على إحدى وحدات القطاع العام على النحو المبين في الجدول ٥-١٢.

٤-٢٤ وهناك عدة مناهج لتحديد قيمة الالتزامات الاحتمالية^{١٠}. ومثلما أُشير في الفقرة ٤-١٩، يوصي هذا المرشد ببيان ديون القطاع العام المضمونة (الضمانات التي تمنح مرة واحدة للقروض وأدوات الدين الأخرى)، بالقيمة الاسمية. ويتم قيد ضمانات القروض (مثل خطوط الائتمان والتعهدات بالإقراض)، وضمانات «توافر الائتمان» الطارئ، وتسهيلات الائتمان الطارئ بمبالغها الاسمية. ومن أوجه قصور هذا المنهج عدم توفيره لأي معلومات عن احتمالية حدوث ظرف طارئ وربما مغالاته في احتمالات المخاطر. وفيما يخص ضمانات القروض وأدوات الدين الأخرى، من المرجح أن تكون الخسارة المحتملة القصوى أقل من قيمتها الاسمية، حيث لن يكون هناك توقف عن سداد كل الديون. ويجوز تطبيق عدة طرق بديلة لتقييم الخسارة المتوقعة، ولكل منها عيوبه ومزاياه الخاصة. وتتراوح هذه الأساليب بين تلك البسيطة نسبياً التي تقتضي استخدام البيانات التاريخية إلى الأكثر تعقيداً مثل أساليب تسعير الخيار (راجع الإطار ٤-١). ويعتمد المنهج الفعلي المطبق

^٩ خصوم نظم معاشات التقاعد غير المستقلة وغير الممولة التي يوفرها أصحاب العمل هي خصوم مستحقة على القطاع العام وجزء من ديونه عندما يكون صاحب العمل وحدة من وحدات القطاع العام.

^{١٠} ترد مناقشة بعض هذه الأساليب في الفصل التاسع من «مرشد الدين الخارجي ٢٠٠٣»، وفي التقرير المخصص بعنوان «الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والضمانات الحكومية والمخاطر على المالية العامة»، صندوق النقد الدولي، ٢٠٠٦، الصفحات من ٣٧-٤٠.

الاطار ٤-١: بعض التدابير البديلة لتحديد قيمة الخسارة المتوقعة من ضمانات القروض وأدوات الدين الأخرى

هذه المنهجية أن الأدوات المقاربة المشمولة بضمانات وغير المشمولة بضمانات مشاهدة إحصائياً في السوق وأن السوق أجرت تقييماً كاملاً للمخاطر التي يغطيها الضمان. وبموجب هذه الطريقة، يتم اشتقاق قيمة الضمان على أي أداة مالية بحساب الفرق بين سعر الأداة بدون ضمان وسعرها شاملاً الضمان. وفي سياق ضمان القروض، تكون القيمة الاسمية للضمان هي الفرق بين سعر الفائدة التعاقدية (ip) على القرض غير المضمون وسعر الفائدة التعاقدية (ig) على القرض المضمون مضروباً في القيمة الاسمية للقرض (L): أي $(ip-ig)L$. أما القيمة السوقية للضمان فتستخدم في حسابها أسعار الفائدة السوقية وليس أسعار الفائدة التعاقدية.

ويبقى هناك منهج آخر لتقييم الالتزامات الاحتمالية يطبق أساليب تسعير عقود الخيارات المأخوذة من نظرية علم التمويل. وباستخدام هذه الطريقة، يمكن اعتبار الضمان عقد خيار أي أن ضمان القرض هو في جوهره «خيار بيع» محدد على الأصول الأساسية الضامنة للقرض. وفي حال ضمان القروض، يبيع الضامن خيار البيع إلى مقرض ما. ويحق للمقرض، وهو مشتري خيار البيع، أن «يمارس خيار بيع» القرض (أي بيع القرض) إلى الضامن. فمثلاً، لنفترض ضمان قرض بقيمة اسمية قدرها F وقيمة أساسية قدرها V . إذا كانت $(V - F) < 0$ فعندئذ تتم ممارسة خيار البيع ويستلم المقرض سعر ممارسة الخيار بالقيمة F . وتساوي قيمة خيار البيع عند الممارسة $(F - V)$. وعندما تكون $(V > F)$ ، لا تتم ممارسة خيار البيع، وتكون قيمة الضمان معادلة لقيمة خيار البيع. أما إذا كانت قيمة أداة الائتمان الصادر بشأنها الضمان أقل من القيمة التي يمكن بيعها بها إلى الضامن، فعندئذ يتم طلب تنفيذ الضمان.

ورغم أن منهج تسعير الخيار معقد نسبياً، يتم تطبيقه في تسعير الضمانات في حالات ضمان تمويل البنية التحتية وضمانات مدفوعات الفائدة ومدفوعات سداد المبلغ الأصلي. ولكن التسعير المعتمد للخيارات تشويبه كذلك أوجه قصور والسبب في ذلك أن نموذج التسعير المعياري للخيارات يفترض وجود عملية تصادفية ذات منشأ خارجي في حالة أسعار الأصول الأساسية المعنية. ومع ذلك، يمكن المحاجة إن وجود الضمان في حد ذاته (خاصة الضمان الحكومي) يمكن أن يؤثر على أسعار الأصول.

إذا تسنى حساب الخسارة المتوقعة، فهناك منهج آخر هو تقييم هذه الخسارة (الخسائر) بالقيمة الحاضرة المتوقعة. بما أن أي مدفوعات ستكون في المستقبل وليست فورية، لذلك يمكن خصم مدفوعات المدفوعات المستقبلية المتوقعة باستخدام سعر فائدة السوق الذي يواجهه الضامن، أي باستخدام القيمة الحاضرة. ومثلماً هو الحال في جميع عمليات حساب القيمة الحاضرة، فإن استخدام سعر الفائدة الملائم يكتسب أهمية بالغة؛ والممارسة الشائعة في حالة الالتزامات الاحتمالية الحكومية هي استخدام سعر فائدة خال من المخاطر مثل سعر الفائدة على سندات الخزنة. ووفقاً لمنهج القيمة الحاضرة المذكور عندما يصدر ضمان، يمكن قيد القيمة الحاضرة للتكلفة المتوقعة للضمان كنفقات أو مصروفات (في حساب التشغيل) في السنة الجارية ويمكن إدراجها في بيانات المراكز كالميزانية العمومية مثلاً.

ويقتضي التقييم الدقيق توافر معلومات تفصيلية عن السوق، ولكن غالباً ما تكون تلك المعلومات غير متوافرة. ويصدق ذلك بشكل خاص على حالات فشل السوق أو الأسواق غير الكاملة. ويقال إن السوق المالية كاملة عندما تكون تلك السوق قائمة في ظل سعر التوازن لكل أصل من الأصول في كل حالة من الحالات المحتملة في العالم. ويقتضي الأمر عندئذ استخدام وسائل أخرى لتقييم البند الاحتمالي المعني. ويتمثل أحد الأساليب الممكنة في استخدام البيانات التاريخية لأنواع مماثلة من العمليات الاحتمالية. فعلى سبيل المثال، إذا كان سعر السوق للقرض غير مشاهد إحصائياً ولكن تتوافر البيانات التاريخية عن عدد كبير من ضمانات القروض وحالات التوقف عن السداد المرتبطة بهذه الضمانات، فعندئذ يمكن استخدام توزيع احتمال التوقف عن السداد كوسيلة لتقدير التكلفة المتوقعة لضمان القرض. وهذا الإجراء يماثل الإجراء الذي تستخدمه شركات التأمين في حساب أقساط التأمين. وغالباً ما تُستخدم أيضاً معلومات تصنيف مراتب الجدارة الائتمانية للكيانات المماثلة لاحتساب قيمة ضمانات القروض في حالة التوقف عن السداد.

وعند تطبيق مقاييس القيمة السوقية تُستخدم معلومات السوق لتقييم البند الاحتمالي المعني. ويمكن تطبيق هذه المنهجية على مجموعة واسعة من الالتزامات الاحتمالية، لكنها مفيدة بشكل خاص في تقييم ضمانات القروض وأدوات الدين الأخرى التي تركز عليها المناقشة الواردة أدناه. وتفترض

٤-٣ وتنقسم عملية إعادة تنظيم الدين إلى أربعة أنواع رئيسية هي:

- **الإعفاء من الدين**، وهو تخفيض مقدار التزام الدين أو إطفائه من جانب الدائن عن طريق ترتيب تعاقدية مع المدين.
- **إعادة جدولة الدين أو إعادة تمويله** (أو مبادلة الدين)، وهي تغيير شروط المبلغ القائم، الذي قد يؤدي إلى تخفيض عبء الدين بالقيمة الحاضرة.
- **تحويل الدين والسداد المبكر للدين** (أو إعادة شراء الدين مقابل النقد)، حيث يقوم الدائن بمبادلة مطالبة الدين مقابل شيء ذي قيمة اقتصادية لا

من غير المرجح أن يكون المدين قادراً على الوفاء بالتزامات ديونه في الأجل المتوسط.

٤-٢ ولا يندرج عدم وفاء المدين بالتزامات ديونه (مثل التوقف عن السداد) ضمن عمليات إعادة تنظيم الدين لأنه لا ينطوي على اتفاق بين الدائن والمدين. وبالمثل، يمكن للدائن تخفيض قيمة مطالبات الدين على المدين في حساباته الخاصة من خلال عمليات شطب الدين — وهي الإجراءات التي تنشأ من طرف واحد، على سبيل المثال، عندما يعتبر الدائن مطالبة معينة غير قابلة للاسترداد، ربما بسبب إفلاس المدين، فيتوقف بالتالي عن قيد المطالبة في ميزانيته العمومية. ومرة أخرى، لا يعتبر هذا الإجراء إعادة تنظيم للدين.

ب- المعالجة الإحصائية للإعفاء من الدين

٤-٣٤ يُقَدَّر الإعفاء من الدين دائما كمنحة رأسمالية أو تحويل للمدين،^{١٤} مما يُطْفِئ المطالبة المالية والتزام الدين ذي الصلة. وقد تكون وحدة من وحدات القطاع العام طرفا في عملية إعفاء من الدين كدائن أو مدين.

٤-٣٥ ويوضح الإطار ٤-٢ المعالجة الإحصائية للإعفاء من الدين من منظوري الدائن والمدين، على التوالي. ويؤدي الإعفاء من الدين إلى:

- عدم حدوث أي تغيير في إجمالي الدين وارتفاع صافي الدين من منظور الدائن بمقدار يساوي قيمة الدين المعفى منه؛
- انخفاض إجمالي الدين وصافي الدين عند المدين.

٤-٣٦ وأسعار السوق هي أساس تحديد قيمة الإعفاء من الدين، ما عدا في حالة القروض، حيث تُستخدم القيمة الاسمية.

٢- إعادة جدولة الدين وإعادة تمويله

٤-٣٧ تنطوي عمليات إعادة جدولة الدين وإعادة تمويله على تغيير في عقد دين قائم والاستعاضة عنه بعقد دين جديد تكون مدفوعات خدمة الدين بموجبه ممددة بوجه عام.^{١٥} وتنطوي إعادة جدولة الدين على إعادة الاتفاق على أداة من نفس النوع، بنفس قيمة أصل الدين ونفس الدائن كما في الدين القديم. وتستتبع عملية إعادة التمويل إنشاء أداة دين مختلفة وقيمة مختلفة بوجه عام، وربما تم الاتفاق بشأنها مع دائن مختلف.^{١٦} فعلى سبيل المثال، قد يختار أحد الدائنين تطبيق الشروط العامة المتفق عليها في إطار نادي باريس إما من خلال خيار إعادة جدولة الدين (أي تغيير شروط المطالبات القائمة على المدين)

^{١٤} طلق «دليل إحصاءات مالية الحكومة» على أي تحويل رأسمالي بين وحدتين حكوميتين منحة رأسمالية مستحقة القبض أو مستحقة الدفع، ويقيد في بند الإيرادات تحت عنوان المنح، وفي بند المصروفات تحت عنوان المنح. وأي تحويل رأسمالي بين وحدة حكومية ووحدة غير حكومية (بما في ذلك شركة عامة) يسمى تحويلا رأسماليا، ويقيد في بند الإيرادات تحت عنوان تحويلات طوعية عدا المنح، وفي بند المصروفات تحت عنوان مصروفات أخرى متنوعة.

^{١٥} إذا تغيرت الشروط الأصلية لدين ما (عادة ما يكون قرضا أو سند دين، وكذلك أدوات الدين الأخرى) من خلال إعادة تفاوض الأطراف، يعامل هذا التغير كسداد للدين الأصلي وإنشاء التزام دين جديد. وعلى العكس من ذلك، إذا نصت الشروط الأصلية للعقد على تغيير أجل الاستحقاق أو سعر الفائدة، أو كليهما، نتيجة حدث معين مثل التوقف عن السداد أو تراجع المرتبة الائتمانية، يؤدي ذلك إذن إلى تعديل التصنيف. (وفي الواقع العملي، يؤثر هذا التمييز على القيم الصافية حينما يؤدي اختلاف الشروط الأصلية والجديدة إلى تغير أصل الدين، أو تغير تصنيف الأداة، أو تغير تصنيف أجل الاستحقاق؛ وفيما عدا ذلك تلغي القيود بعضها بعضا.)

^{١٦} من منظور المدين، قد تنطوي عملية إعادة تمويل الدين على الاقتراض من طرف آخر من أجل السداد للدائن. وتُعرف إعادة تمويل الدين في الدليل بمفهوم أضيق يعكس المعاملات بين المدين ونفس الدائن فقط.

تأخذ شكل مطالبة دين أخرى على نفس المدين. ومن أمثلة تحويل الدين بمبادلات الدين بحصص الملكية، ومبادلات الدين بالعقارات، ومبادلات الدين بالإنتفاق على التزمية، ومبادلات الدين بالإنتفاق على الأمور البيئية والحياة الطبيعية.^{١٧}

• تحمل الدين ومدفوعات سداد الدين نيابة عن وحدات أخرى وهو ما يحدث عندما يشارك طرف آخر معني أيضا.

٤-٣١ وقد تتضمن تدابير إعادة تنظيم الدين أكثر من نوع واحد من الأنواع المذكورة أعلاه؛ على سبيل المثال، تؤدي معظم تدابير إعادة تنظيم الدين التي تنطوي على إعفاء من الدين أيضا إلى إعادة جدولة جزء الدين الذي لم يتم الإعفاء منه أو إلغاؤه.

٤-٣٢ ويلخص الجدول ٤-١ المعالجة الإحصائية للأنواع المختلفة من عمليات إعادة تنظيم الدين. وإذا كانت عملية إعادة تنظيم الدين في وحدة قطاع عام أو قطاع فرعي كبيرة، ينبغي النظر بعين الاعتبار إلى نشر مزيد من المعلومات، على النحو المبين في «مرشد إحصاءات الدين الخارجي»، الجدول ٨-١.

١- الإعفاء من الدين

أ- التعريف

٤-٣٣ يعرف الإعفاء من الدين (أو إلغاء الدين) بأنه الإلغاء الطوعي للدين كليا أو جزئيا بموجب اتفاق تعاقدي بين دائن ومدين.^{١٨} وينشأ في ظل الإعفاء من الدين اتفاق متبادل بين الأطراف المعنية يهدف إلى تحويل منفعة. ولا يوجد مثل هذا الاتفاق أو الهدف في ظل شطب الدين- فهو اعتراف من جانب الدائن وحده بعدم إمكانية تحصيل المبلغ (راجع الفقرتين ٤-٧٥ و ٤-٧٨).^{١٩} ويمكن أن يشمل الإعفاء من الدين إسقاط كل المبلغ الأصلي القائم أو جزء منه، بما في ذلك متأخرات الفائدة المستحقة (مدفوعات الفائدة التي استحققت في الماضي) وأي تكاليف فوائد أخرى مستحقة. ولا يصنف إلغاء مدفوعات الفائدة المستقبلية التي لم يحن موعد أدائها ولم تستحق بعد كإعفاء من الدين.

^{١٧} بعض الاتفاقات التي توصف بأنها مبادلات للدين تعتبر مكافئة للإعفاء من الدين من منظور الدائن والمدين. ويلتزم البلد المدين في نفس الوقت بالإنتفاق على بعض الجوانب الائتمانية والبيئية وغيرها. وينبغي التعامل مع هذه المعاملات باعتبارها تدرج تحت الإعفاء من الدين نظرا لأن الدائن لا يحصل على قيمة من جراء هذا الإلتزام.

^{١٨} يشمل ذلك الإعفاء من بعض أو كل المبلغ الأصلي لسند مرتبط بالائتمان نتيجة وقوع حدث يؤثر على الكيان الذي يقع عليه التزام سداد قيمة المشتقة الائتمانية المتضمنة، والإعفاء من المبلغ الأصلي الذي ينشأ عند وقوع نوع من الأحداث المحددة في عقد الدين، مثل الإعفاء في حالة حدوث نوع ما من الكوارث.

^{١٩} لا يرجح أن ينشأ إعفاء من الدين بين كيانات تجارية مثل الشركات العامة.

الجدول ٤-١: موجز المعالجة الإحصائية لأنواع مختلفة من عمليات إعادة تنظيم الدين

إعفاء الدين والإلغاء (الفقرات ٣٣-٤ إلى ٣٦-٤، والإطار ٢-٤)	المدين	الإيرادات	المصروفات	التأثير على الرصيد التشغيلي والقيمة الصافية	التأثير على صافي الإقراض (+) / صافي الاقتراض (-) والقيمة المالية الصافية	الأصول المالية (مراكز الأرصدة والتدفقات)	الخصوم (مراكز الأرصدة والتدفقات)
١- الإعفاء من الدين	المدين	منحة رأسمالية أو تحويل رأسمالي		موجب	موجب		التزامات الدين تنخفض
٢- إعادة جدولته	الدائن		منح رأسمالية أو تحويلات رأسمالية	سالب	سالب	المطالبات المالية تنخفض	
٣- تحويل الدين (الفقرات ٣٧-٤ إلى ٤٠-٤، والإطار ٣-٤)	المدين			لا تأثير ^١	لا تأثير ^١	المطالبات المالية القائمة تنخفض، والمطالبات الجديدة ترتفع	التزامات الدين القائمة تنخفض، والتزامات الدين الجديد ترتفع
٤- إعادة تمويل الدين (الفقرات ٤١-٤ إلى ٤٧-٤، والإطار ٤-٤)	الدائن			لا تأثير ^١	لا تأثير ^١	التزامات الدين القائمة تنخفض، والتزامات الدين الجديد ترتفع	التزامات الدين القائمة تنخفض، والتزامات الدين الجديد ترتفع
٥- تحويل الدين (الفقرات ٤٨-٤ إلى ٥١-٤، والإطار ٥-٤)	المدين			موجب، إذا كان بخضم؛ وبخلاف ذلك لا يحدث أي تغيير	موجب، إذا كان بخضم؛ وبخلاف ذلك لا يحدث أي تغيير	المطالبات المالية المقابلة لدين تنخفض، والمطالبات المالية لغير المنشئة لدين ترتفع	التزامات الدين تنخفض، والخصوم غير المنشئة لدين ترتفع
٦- تحويل الدين (الفقرات ٥٢-٤ إلى ٥٥-٤، والإطار ٦-٤)	الدائن			سالب، إذا كان بخضم؛ وبخلاف ذلك لا يحدث أي تغيير	سالب، إذا كان بخضم؛ وبخلاف ذلك لا يحدث أي تغيير	المطالبات المالية المقابلة لدين تنخفض، والمطالبات المالية لغير المنشئة لدين ترتفع	التزامات الدين تنخفض، والخصوم غير المنشئة لدين ترتفع
٧- السداد المبكر للدين (الفقرات ٥٦-٤ إلى ٥٩-٤، والإطار ٧-٤)	المدين			لا تأثير ^٢	لا تأثير ^٢	العملة والودائع تنخفض	التزامات الدين تنخفض
٨- تحمل الدين مع الحصول على مطالبة مالية فعلية على المدين الأصلي (الفقرتان ٥٦-٤ و ٥٧-٤، والإطار ٧-٤، المثال ١)	الطرف المتحمل للدين (المدين الجديد)		تحويلات/منح رأسمالية إذا كان هناك فرق بين الخصوم التي يتم تحملها والأصول المالية المكتسبة	لا تأثير في غياب عنصر التحويلات/المنح الرأسمالية؛ وبخلاف ذلك يكون التأثير سالباً	لا تأثير في غياب عنصر التحويلات/المنح الرأسمالية؛ وبخلاف ذلك يكون التأثير سالباً	القروض ترتفع	التزامات الدين ترتفع
	المدين الأصلي	تحويلات/منح رأسمالية إذا كان هناك فرق بين التزام الدين الأصلي والتزام الدين المستحق للطرف المتحمل للدين		لا تأثير في غياب عنصر التحويلات/المنح الرأسمالية؛ وبخلاف ذلك يكون التأثير موجباً	لا تأثير في غياب عنصر التحويلات/المنح الرأسمالية؛ وبخلاف ذلك يكون التأثير موجباً		التزامات الدين الأصلي تنخفض، والخصوم المستحقة للطرف المتحمل للدين ترتفع
	الدائن			لا تأثير	لا تأثير		لا تأثير

^١ قد تنطوي أيضاً على الإعفاء من الدين وتعديلات أخرى، مثل عمليات إعادة التقييم، التي تؤثر على هذه الأرصدة.^٢ قد ينطوي على الإعفاء من الدين الذي يؤثر على هذه الأرصدة.

الجدول ٤-١: موجز المعالجة الإحصائية لأنواع مختلفة من عمليات إعادة تنظيم الدين (تابع)

الخصوم (مراكز الأرصدة والتدفقات)	الأصول المالية (مراكز الأرصدة والتدفقات)	التأثير على صافي الإقراض (+) / صافي الاقتراض (-) والقيمة المالية الصافية	التأثير على الرصيد التشغيلي والقيمة الصافية	المصرفات	الإيرادات	الطرف المنحمل للمدين (المدين الجديد)	٤-تحمل الدين بدون مطالبة مالية فعلية على المدين الأصلي (الفقرتان ٤-٦٦ و٤-٥٧، والإطار ٤-٧، المثال ٣)
التزامات الدين ترتفع		سالب	سالب	تحويلات/منح رأسمالية		الطرف المنحمل للمدين (المدين الجديد)	
التزامات الدين تنخفض		موجب	موجب		تحويلات/منح رأسمالية	المدين الأصلي	
	لا تغيير	لا تأثير	لا تأثير			الدائن	
التزامات الدين ترتفع	حصول الملكية وأسهام صناديق الاستثمار ترتفع	لا تأثير	لا تأثير			الطرف المنحمل للمدين (المدين الجديد)	
التزامات الدين الأصلي تنخفض؛ والخصوم غير المنشئة لدين وحصول الملكية وأسهام صناديق الاستثمار ترتفع؛		لا تأثير	لا تأثير			المدين الأصلي	
	لا تغيير	لا تأثير	لا تأثير			الدائن	
	العملة والودائع تنخفض؛ والقروض ترتفع	لا تأثير	لا تأثير			الوحدة القائمة بالسداد	
التزامات الدين الأصلي تنخفض؛ والخصوم المستحقة للوحدة القائمة بالسداد ترتفع		لا تأثير	لا تأثير			المدين الأصلي	
	العملة والودائع تنخفض	سالب	سالب	مصرفات منح رأسمالية أو مصرفات تحويلات رأسمالية		الوحدة القائمة بالسداد	
	العملة والودائع ترتفع	موجب	موجب		إيرادات منح رأسمالية أو إيرادات تحويلات رأسمالية (إيرادات أخرى)	المدين الأصلي	

منهجيا لمدفوعات خدمة الدين وتطبيق آجال استحقاق جديدة ولفترات أطول بوجه عام. وعادة ما تشمل الشروط الجديدة عنصرا أو أكثر من العناصر التالية: تمديد فترات السداد، وخفض سعر الفائدة المتعاقد عليه، وإضافة أو تمديد فترات السماح لسداد الفائدة والمبلغ الأصلي، وتثبيت سعر الصرف عند مستويات مواتية للدين بعملات أجنبية، وإعادة جدولة سداد المتأخرات، إن وجدت. وفي حالة الأوراق المالية ذات القسائم الصفرية على وجه التحديد، فإن تخفيض مقدار المبلغ الأصلي الواجب دفعه

أو من خلال إعادة التمويل (منح قرض جديد إلى المدين يستخدم في سداد الدين القائم).

أ- إعادة جدولة الدين

١- التعريف

٤-٣٨ تُعرّف عملية إعادة جدولة الدين بأنها اتفاق ثنائي بين المدين والدائن يشكل تأجيلا

الاطار ٤-٢: المعالجة الإحصائية للإعفاء من الدين

يوضح المثال التالي المعالجة الإحصائية لحالة إعفاء من الدين بقيمة ١٠٠ في وحدة من القطاع العام كطرف دائن وطرف مدين، على التوالي.

وحدة القطاع العام كطرف مدين				وحدة القطاع العام كطرف دائن			
الميزانية العمومية الختامية	تدفقات اقتصادية أخرى	المعاملات	الميزانية العمومية الافتتاحية	الميزانية العمومية الختامية	تدفقات اقتصادية أخرى	المعاملات	الميزانية العمومية الافتتاحية
		١٠٠					الإيرادات
		١٠٠					التحويلات/المنح الرأسمالية
						١٠٠	المصرفات
						١٠٠	التحويلات/المنح الرأسمالية
صفر		١٠٠	١٠٠-	صفر		١٠٠-	القيمة الصافية/صافي الرصيد التشغيلي
							الأصول غير المالية
		١٠٠	١٠٠-	صفر		١٠٠-	القيمة المالية الصافية/صافي الإقراض (+) / صافي الاقتراض (-)
				صفر		١٠٠-	الأصول المالية
صفر		١٠٠-	١٠٠				الخصوم
صفر		١٠٠-	١٠٠	صفر	صفر	صفر	إجمالي الدين
صفر		١٠٠-	١٠٠	صفر	١٠٠	١٠٠-	صافي الدين

التوالي. ولا يطرأ تغيير على إجمالي الدين وصافي الدين من منظوري الدائن والمدين.

٤-٤-٤ وتُقَدَّ معاملة إعادة جدولته الدين في الوقت الذي يتفق عليه الطرفان (الوقت المتفق عليه بموجب العقد). ولا يتغير تقييم الدين المعاد جدولته (وفي ذلك يحافظ على نفس قيمة الدين القديم قبل عملية إعادة جدولته الدين). وإذا لم يتم تحديد موعد دقيق، يكون الوقت الحاسم هو الوقت الذي يقيد الدائن فيه تغيير الشروط. وإذا كانت إعادة جدولته الالتزامات التي تستحق بعد الفترة الجارية مرتبطة باستيفاء شروط معينة بحلول موعد استحقاق الالتزامات (كإعادة الجدولة متعددة السنوات في ظل ترتيبات نادي باريس) فيتم إدراج القيود عند استيفاء الشروط.

ب- إعادة تمويل الدين

١- التعريف

٤-٤-١-٤ تنطوي إعادة تمويل الدين على الاستعاضة عن أداة أو أدوات دين قائمة، بما في ذلك أي متأخرات، بأداة أو أدوات دين جديدة. ويمكن أن تنطوي على مبادلة نفس النوع من أداة الدين (مبادلة قرض بقرض) أو أنواع مختلفة من أدوات الدين (مبادلة قروض بسندات). وعلى سبيل المثال، قد تقوم وحدة من القطاع العام بتحويل محفظة من ديون ائتمان الصادرات إلى قرض واحد، أو مبادلة السندات القائمة بسندات جديدة من خلال عروض مقدمة من الطرف الدائن لها (ولا يحدث تغيير في شروط الدين).

عند الاسترداد إلى مبلغ لا يزال يزيد على مقدار المبلغ الأصلي القائم في وقت بدء سريان الاتفاق يمكن تصنيفه باعتباره تغييراً فعلياً في سعر الفائدة التعاقدية، أو باعتباره تخفيضاً في المبلغ الأصلي مع إبقاء سعر الفائدة التعاقدية بلا تغيير وينبغي قيد هذا التخفيض في مدفوعات المبلغ الأصلي الواجب أدائها عند حلول أجل الاستحقاق باعتباره إعفاء من الدين، أو إعادة جدولته الدين في حالة إقرار الاتفاق الثنائي صراحة بوجود تغيير في سعر الفائدة التعاقدية. ويخفف الدائنون الأعضاء في نادي باريس أعباء الديون عن البلدان المدينة في صورة إعادة جدولته الدين، وهي تعني تخفيف عبء خدمة الدين بتأجيل أو في حالة إعادة الجدولة بشروط ميسرة، بتخفيض التزامات خدمة الدين أثناء فترة زمنية محددة (معالجة التدفقات) أو في تاريخ محدد (معالجة الرصيد).

٢- المعالجة الإحصائية لإعادة جدولته الدين

٤-٣٩-٤ في حالة إعادة جدولته الدين، يُقَدَّ الدين القائم الذي تنطبق عليه إعادة الجدولة باعتباره مسدداً ويعتبر أنه قد تم إنشاء أداة (أو أدوات) دين جديدة بشروط جديدة. ولا تنطبق هذه المعاملة على متأخرات الفائدة التي تكون محل إعادة جدولته في حال بقيت الشروط في عقد الدين القائم دون تغيير وفي هذه الحالة، لا يعتبر أنه قد تمت إعادة جدولته عقد الدين القائم، وأن إعادة الجدولة اقتصر على متأخرات الفائدة. وتُقَدَّ أداة دين جديدة لمتأخرات الفائدة المعاد جدولتها. ويوضح الإطار ٤-٣ المعالجة الإحصائية لإعادة جدولته الدين من منظوري الدائن والمدين، على

الإطار ٤-٣: المعالجة الإحصائية لإعادة جدولة الدين

يوضح المثال التالي المعالجة الإحصائية لحالة إعادة جدولة الدين بقيمة ١٠٠ في وحدة من القطاع العام كطرف دائن وطرف مدين، على التوالي.

وحدة القطاع العام كطرف مدين				وحدة القطاع العام كطرف دائن			
الميزانية العمومية الختامية	تدفقات اقتصادية أخرى	المعاملات	الميزانية العمومية الافتتاحية	الميزانية العمومية الختامية	تدفقات اقتصادية أخرى	المعاملات	الميزانية العمومية الافتتاحية
							الإيرادات
							المصروفات
١٠٠-		صفر	١٠٠-	١٠٠		صفر	القيمة الصافية/صافي الرصيد التشغيلي
							الأصول غير المالية
١٠٠-		صفر	١٠٠-	١٠٠		صفر	القيمة المالية الصافية/صافي الإقراض (+) / صافي الاقتراض (-)
				١٠٠ صفر		صفر ١٠٠-	الأصول المالية أداة الدين القائمة أداة الدين الجديدة
١٠٠ صفر ١٠٠		صفر ١٠٠- ١٠٠	١٠٠ صفر				الخصوم أداة الدين القائمة أداة الدين الجديدة
١٠٠ ١٠٠		صفر صفر	١٠٠ ١٠٠	صفر ١٠٠-		صفر صفر	إجمالي الدين صافي الدين

للتداول، يُطَفَأ الدين القديم على أساس قيمته الأصلية ويُقَيَّد فرق القيمة عن الأداة الجديدة كإعفاء من الدين (راجع الفقرات من ٤-٣٣ إلى ٤-٣٦).

٤-٤: ويستخدم بديل ملائم في حالة عدم توافر سعر سوقي مُحدَّد للسند الجديد. فعلى سبيل المثال، إذا كان السند مشابهاً للسندات الأخرى محل التداول، سيكون السعر السوقي لسند متداول بديلاً ملائماً لقيمة السند الجديد. وإذا كان الدائن قد اقتنى الدين محل المبادلة مؤخراً، سيكون سعر اقتنائه بديلاً ملائماً. وبداً من ذلك، إذا كان سعر فائدة السند الجديد أقل من سعر الفائدة السائد، يمكن أن يصبح البديل هو القيمة المخصومة الحالية للسند باستخدام سعر الفائدة السائد. ويجوز استخدام القيمة الاسمية للسند محل الإصدار كبديل في حالة عدم توافر هذه المعلومات. راجع أيضاً فيما يلي مبادلة الدين بحصص الملكية.

٤-٥: وتعكس الميزانية العمومية التغيرات في مراكز الأرصدة الناتجة عن المعاملات التي تُطَفَأ أداة الدين القديم وتُنشَأ أداة الدين الجديد إلى جانب أي تغيرات في التقييم. وعلى سبيل المثال، تؤدي مبادلة القروض بسندات عموماً إلى انخفاض خصوم المدين (انخفاض في مطالبة الدائن على المدين) نتيجة لقيد القرض بالقيمة الاسمية، بينما يُقَيَّد السند بقيمة السوق، التي ربما كانت أقل.

١- المعالجة الإحصائية لإعادة تمويل الدين

٤-٢: تُعالج معاملات إعادة تمويل الدين معالجة مشابهة لإعادة جدولة الدين. ويتم اطفاء الدين محل إعادة التمويل ويُستعاض عنه بأداة أو أدوات مالية جديدة. غير أنه على عكس ما يحدث عند إعادة جدولة الدين، يُطَفَأ الدين القديم على أساس قيمة أداة الدين الجديدة ما عدا في حالة الدين غير القابل للتداول (كقرض مثلاً) المستحق لدائنين رسميين.

٤-٣: ويوضح الإطار ٤-٤ المعالجة الإحصائية لإعادة تمويل الدين من منظوري الدائن والمدين، على التوالي. وإذا كانت إعادة التمويل تنطوي على مبادلة مباشرة للدين، مثل مبادلة قروض بسندات، يُقَيَّد المدين انخفاضاً في الخصوم ضمن أداة الدين المعنية وارتفاعاً في الخصوم لبيان نشأة التزام جديد. وتُقَيَّد المعاملة على أساس قيمة الدين الجديد (انعكاساً للقيمة السوقية الجارية للدين)، ويُقَيَّد الفرق بين قيمة الدين القديم وقيمة الأداة الجديدة لإعادة تقييم. ومن منظور المدين، ينخفض الدين بالقيمتين الإجمالية والصافية نتيجة لإعادة التقييم. ومن منظور الدائن، يرتفع الدين بالقيمة الصافية نتيجة لإعادة تقييم المطالبة المالية على المدين ولا يتأثر الدين بالقيمة الكلية. أما إذا كان الدين مستحقاً لدائنين رسميين وكان غير قابل

الإطار ٤-٤: المعالجة الإحصائية لإعادة تمويل الدين

يوضح المثال التالي المعالجة الإحصائية لحالة إعادة تمويل الدين في وحدة من القطاع العام كطرف دائن وطرف مدين، على التوالي. استبدال أداة دين قائمة قيمتها ١٠٠ بأداة دين جديدة قيمتها ٩٥. ويقيّد الفرق البالغ ٥ كإعادة تقييم.

وحدة القطاع العام كطرف مدين				وحدة القطاع العام كطرف دائن			
الميزانية العمومية الختامية	تدفقات اقتصادية أخرى	المعاملات	الميزانية العمومية الافتتاحية	الميزانية العمومية الختامية	تدفقات اقتصادية أخرى	المعاملات	الميزانية العمومية الافتتاحية
							الإيرادات
							المصروفات
٩٥-	٥	صفر	١٠٠-	٩٥	٥-	صفر	١٠٠
							القيمة الصافية/صافي الرصيد التشغيلي
							الأصول غير المالية
٩٥-	٥	صفر	١٠٠-	٩٥	٥-	صفر	١٠٠
							القيمة المالية الصافية/صافي الإقراض (+) / صافي الاقتراض (-)
				٩٥	٥-	صفر	١٠٠
				صفر	٥-	٩٥-	١٠٠
				٩٥		٩٥	صفر
٩٥	٥-	صفر	١٠٠				الخصوم
صفر	٥-	٩٥-	١٠٠				أداة الدين القائمة
٩٥		٩٥	صفر				أداة الدين الجديدة
٩٥	٥-	صفر	١٠٠	صفر	صفر	صفر	إجمالي الدين
٩٥	٥-	صفر	١٠٠	٩٥-	٥	صفر	صافي الدين

الصعب تحديد قيمة حصة الملكية إذا لم تكن حصة الملكية متداولة بنشاط في أحد الأسواق، كما يرجح أن يحدث إذا كانت الوحدة المصدرة لحصة الملكية هي شركة عامة خاضعة لسيطرة القطاع العام. وإذا لم تكن حصص الملكية متداولة، ينبغي الاستناد في تقييمها إلى القيمة الكلية لأصول الشركة ناقص إجمالي قيمة خصومها، حيث تستبعد حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار من الخصوم.

٤-٥ وهناك أمثلة أخرى على تحويل الدين وهي الأنواع الأخرى من مبادلات الدين (كمبادلات التزامات الدين الخارجي بالصادرات أو «مبادلة الدين بالصادرات») أو مبادلة التزامات الدين بالأصول المقابلة التي يقدمها المدين للدائن لغرض محدد مثل حماية الحياة البرية والصحة والتعليم والحفاظ على البيئة (مبادلة الدين ببرامج التنمية القابلة للاستمرار).

٤-٥١ وينبغي التمييز بين التحويل المباشر وغير المباشر للدين. فالمبادلة المباشرة تؤدي إلى اقتناء مطالبة غير منشئة لدين على المدين بطريقة مباشرة (مثل مبادلة الدين بحصص ملكية). وتنطوي المبادلة غير المباشرة على مطالبة أخرى على الاقتصاد المعني، مثل الحصول على وديعة تستخدم لاحقاً لشراء حصص ملكية.

٢- المعالجة الإحصائية لتحويل الدين

٤-٥٢ من منظور المدين، تؤدي مبادلة الدين بحصص ملكية إلى انخفاض التزامات الدين وارتفاع الخصوم

٤-٦ وفي حالة استخدام متحصلات الدين الجديد لسداد جزء من الدين القائم، يُقيد أي جزء متبق من الدين كإطفاء للدين القديم وإنشاء لدين جديد، ما لم يتم سداؤه بالكامل من خلال معاملة منفصلة.

٤-٧ وإذا كانت شروط أي عمليات اقتراض جديدة تيسيرية، يمكن اعتبار أن الدائن يجري تحويلاً إلى المدين. ونناقش المعاملة التيسيرية للدين في الفقرات ٤-٨١ إلى ٤-٨٦ أدناه.

٣- تحويل الدين والسداد المبكر للدين

أ- تحويل الدين

١- التعريف

٤-٨ المقصود بتحويل (مبادلة) الدين هو استبدال الدين — عادةً بخصم (على القيمة) — بمطالبة غير منشئة لدين (مثل حصص الملكية)، أو بأرصدة مقابلة يمكن استخدامها في تمويل مشروع أو سياسة معينة. وفي الأساس، ينطوي تحويل الدين على إطفاء دين القطاع العام ونشأة خصم لا يدخل في عداد الدين.

٤-٩ وتتضمن الأمثلة الشائعة على تحويل الدين عمليات مبادلة الدين بحصص الملكية. وربما كان من

الإطار ٤-٥: المعالجة الإحصائية لتحويل الدين

يوضح المثال التالي المعالجة الإحصائية لحالة مبادلة حصة ملكية مقابل الدين في مؤسسة عامة كطرف دائن وطرف مدين، على التوالي. استبدال أداة دين قائمة قيمتها ١٠٠ مقابل حصة ملكية في مؤسسة عامة قيمتها ١٠٠.

وحدة القطاع العام كطرف مدين				وحدة القطاع العام كطرف دائن			
الميزانية العمومية الختامية	تدفقات اقتصادية أخرى	المعاملات	الميزانية العمومية الافتتاحية	الميزانية العمومية الختامية	تدفقات اقتصادية أخرى	المعاملات	الميزانية العمومية الافتتاحية
							الإيرادات
							المصروفات
١٠٠-		صفر	١٠٠-	١٠٠		صفر	القيمة الصافية/صافي الرصيد التشغيلي
							الأصول غير المالية
١٠٠-		صفر	١٠٠-	١٠٠		صفر	القيمة المالية الصافية/صافي الإقراض (+) / صافي الاقتراض (-)
							الأصول المالية
				١٠٠ صفر		صفر ١٠٠-	أداة الدين القائمة حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار
١٠٠ صفر ١٠٠		صفر ١٠٠-	١٠٠ صفر				الخصوم أداة الدين القائمة حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار
صفر صفر		١٠٠- ١٠٠-	١٠٠ ١٠٠	صفر صفر		صفر ١٠٠	إجمالي الدين صافي الدين

الاقتصادي الملائم أو أوضاع السوق المواتية في إعادة شراء الدين.

٢- المعالجة الإحصائية للسداد المبكر للدين

٤-٥٤ من منظور المدين، ينتج عن السداد المبكر للدين انخفاض التزامات الدين وانخفاض في الأصول المالية «العملة والودائع». ومن منظور الدائن، يؤدي السداد المبكر للدين إلى انخفاض الأصل المتمثل في المطالبة المالية على المدين وارتفاع الأصول المالية «العملة والودائع». ويظل صافي الدين على جانبي الدائن والمدين دون تغيير إذا لم يكن هناك إعفاء من الدين. وتُقيد المعاملة بقيمة الدين المسدد في وقت مبكر.

٤-٥٥ وفي حالة الدين المستحق لدائنين رسميين و/أو الذي لا يكون قابلاً للتداول (كقرض مثلاً)، يمكن أن ينشأ عنصر من عناصر الإعفاء من الدين (أي إذا كان السداد المبكر يجري بناء على اتفاق بين الأطراف مع الرغبة في تحويل منفعة). ومثلما يوضح قسم الإعفاء من الدين أعلاه، يُقيد أي تحويل رأسمالي أو منحة رأسمالية من الدائن إلى المدين كإعفاء من الدين، مما يخفض قيمة الخصوم المطالبة القائمة. ويوضح الإطار ٤-٦ المعالجة الإحصائية للسداد المبكر للدين، في وجود عنصر إعفاء من الدين،

غير المنشئة لدين «حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار»^{١٧} ومن منظور الدائن، تؤدي المبادلة إلى انخفاض الأصل المالي المرتبط بأداة الدين، وارتفاع الأصل المالي «حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار». ويوضح الإطار ٤-٥ المعالجة الإحصائية لتحويل الدين، باستخدام مبادلة الدين بخصص ملكية كمثال، من منظوري الدائن والمدين، على التوالي. وتتوقف التغيرات في القيمة الصافية والقيمة المالية الصافية من منظوري الدائن والمدين، على التوالي، على ما إذا كانت المبادلة بخصم أم لا.

ب- السداد المبكر للدين

١- التعريف

٤-٥٣ تتألف عملية السداد المبكر للدين من إعادة شراء الدين، أو السداد المبكر له، بشروط متفق عليها بين المدين والدائن. ويطلقاً الدين مقابل سداد مبلغ نقدي متفق عليه بين المدين والدائن. ويمكن أن يكون السداد المبكر للدين مدفوعاً برغبة المدين في خفض تكاليف حافطة ديونه من خلال الاستفادة من الأداء

^{١٧} غالباً ما يدخل طرف ثالث في مبادلة الدين بخصص ملكية، يشتري المطالبات من الدائن ويحصل على حصة ملكية في شركة عامة (المدين).

الإطار ٤-٦: المعالجة الإحصائية للسداد المبكر للدين

يوضح المثال التالي المعالجة الإحصائية لحالة سداد مبكر للدين في وحدة قطاع عام كطرف دائن وطرف مدين على التوالي. وقرض مقداره ١٠٠ يسدد مبكراً بمبلغ نقدي مقداره ٨٥، ينطوي على إعفاء من الدين مقداره ١٥ (أي تحويلات/منح رأسمالية مستحقة القبض/مستحقة الدفع).

وحدة القطاع العام كطرف مدين				وحدة القطاع العام كطرف دائن			
الميزانية العمومية الختامية	تدفقات اقتصادية أخرى	المعاملات	الميزانية العمومية الافتتاحية	تدفقات اقتصادية أخرى	الميزانية العمومية الختامية	المعاملات	الميزانية العمومية الافتتاحية
		١٥					الإيرادات
		١٥					التحويلات/المنح الرأسمالية
					١٥		المصروفات
					١٥		التحويلات/المنح الرأسمالية
١١٥		١٥	١٠٠	٢٨٥	١٥-	٣٠٠	القيمة الصافية/صافي الرصيد التشغيلي
							الأصول غير المالية
١١٥		١٥	١٠٠	٢٨٥	١٥-	٣٠٠	القيمة المالية الصافية/صافي الإقراض (+) / صافي الاقتراض (-)
١١٥		٨٥-	٢٠٠	٢٨٥	١٥-	٣٠٠	الأصول المالية
١١٥		٨٥-	٢٠٠	٢٨٥	٨٥+	٢٠٠	العملة والودائع
				صفر	٨٥-١٥-	١٠٠	أداة الدين القائمة
صفر		١٠٠-	١٠٠				الخصوم
صفر		٨٥-١٥-	١٠٠				أداة الدين القائمة
صفر		١٠٠-	١٠٠	صفر	صفر	صفر	إجمالي الدين
١١٥-		١٥-	١٠٠-	٢٨٥-	١٥	٣٠٠-	صافي الدين

أن تكون إحدى وحدات القطاع العام هي المدين المتوقف عن السداد أو الضامن. كذلك يمكن أن تعرض إحدى الحكومات تقديم أموال بموجب اتفاق لسداد التزامات الدين القائمة على وحدة حكومية أخرى والمستحقة لطرف ثالث.^{١٨}

٢- المعالجة الإحصائية لتحمل الدين

٤-٥٧ تتوقف المعالجة الإحصائية لتحمل الدين على: (١) ما إذا كان المدين الجديد يحصل على مطالبة مالية فعلية على المدين الأصلي، أم لا، و(٢) إذا لم تكن هناك مطالبة مالية فعلية، العلاقة بين المدين الجديد والمدين الأصلي وما إذا كان المدين الأصلي مفلساً أو لم يعد له وجود كمنشأة عاملة.^{١٩} وينطوي ذلك على ثلاثة احتمالات:

- يحصل الطرف المتحمل للدين (المدين الجديد) على مطالبة مالية فعلية على المدين الأصلي. ويُقيد الطرف المتحمل للدين ارتفاعاً في التزامات

من منظوري الدائن والمدين، على التوالي. ونتيجة لعنصر الإعفاء من الدين، ينخفض إجمالي الدين وصافي الدين من منظور المدين. ويؤدي عنصر الإعفاء من الدين إلى انخفاض الأصول المالية من منظور الدائن، كما يؤدي إلى ارتفاع صافي ديونه.

٤- تحمل الدين وسداد الدين نيابة عن أطراف أخرى

أ- تحمل الدين

١- التعريف

٤-٥٦ تحمل الدين هو اتفاق ثلاثي الأطراف بين دائن ومدين سابق ومدين جديد (وحدة حكومية عادة) يتحمل المدين الجديد بموجبه مسؤولية الالتزامات القائمة على المدين السابق والمستحقة للدائن ويكون مسؤولاً عن سداد الدين. ومن أمثلة تحمل الدين طلب تنفيذ الضمان. وإذا توقف المدين الأصلي عن سداد التزامات ديونه، يجوز للدائن طلب تنفيذ شروط العقد التي تجيز طلب تقديم الضامن للضمان. ويجب على الوحدة الضامنة إما سداد الدين أو تحمل مسؤولية الدين باعتبارها المدين الأساسي (أي إطفاء التزامات المدين الأصلي). ويمكن

^{١٨} على سبيل المثال، تعرض إحدى وحدات الحكومة المركزية تقديم أموال لسداد دين على وحدة حكومة محلية مُستحق لأحد البنوك.

^{١٩} تعني «مطالبة مالية فعلية» مطالبة يدعمها عقد بين المدين الجديد والمدين الأصلي، أو اتفاق (خاصة في حالة الحكومات)، مع توقع معقول بالوفاء بشروطه، ينص على قيام المدين الأصلي بتعويض المدين الجديد. والمقصود من «منشأة عاملة» هو كيان يواصل مزاولة أعماله، ويتوقع أن يستمر في ذلك، في المستقبل المنظور.

شركة عامة مستمرة كمنشأة عاملة. ويؤدي تحمل الدين إلى ارتفاع في حصة ملكية الطرف المتحمل للدين في الشركة العامة (المدين الأصلي). ويُقيد الطرف المتحمل للدين ارتفاعاً في التزامات الدين المستحقة للدائن الأصلي، وارتفاعاً في الأصول المالية في صورة حصص ملكية وأسهم صناديق الاستثمار وتُفيد المؤسسة العامة انخفاضاً في التزامات الدين المستحقة للمدين الأصلي، وارتفاعاً في الخصوم غير المنشئة لدين في صورة حصص ملكية وأسهم صناديق الاستثمار راجع الإطار ٤-٧، المثال ٣، للاطلاع على توضيح من منظوري المدين الجديد والمدين الأصلي (المتوقف عن السداد).

ويرتفع إجمالي الدين وصافي الدين على الطرف المتحمل للدين. وينخفض إجمالي الدين وصافي الدين على الشركة العامة (المدين الأصلي).

ب- سداد الدين نيابة عن أطراف أخرى

١- التعريف

٤- ٥٨ قد تقوم إحدى وحدات القطاع العام بسداد قرض معين أو أداء مدفوعات محددة، بدلاً من تحمل الدين، نيابة عن وحدة مؤسسية أخرى (المدين الأصلي) دون طلب تنفيذ الضمان أو تحمل مسؤولية الدين. ويظل الدين في هذه الحالة مقيداً فقط في الميزانية العمومية للوحدة المؤسسية الأخرى وهي المدين القانوني الوحيد. ولا تعتبر هذه العملية إعادة تنظيم للدين طالما ظل الدين قائماً موجوداً وظلت الشروط دون تغيير. وقد يواجه المدين هذا الموقف حينما يمر بمصاعب مالية مؤقتة وليس عند مواجهته لمشكلات مالية دائمة.^{٢٠}

٢- المعالجة الإحصائية لسداد الدين نيابة عن أطراف أخرى

٤- ٥٩ تتوقف معالجة سداد الدين نيابة عن أطراف أخرى على ما إذا كانت وحدة القطاع العام التي تسدد الدين تحصل على مطالبة مالية فعلية على المدين أم لا. راجع الإطار ٤-٨ للاطلاع على توضيح للحالتين.

٤- ٦٠ وإذا كانت الوحدة القائمة بسداد الدين تحصل على مطالبة مالية فعلية على المدين الأصلي، تُفيد الوحدة القائمة بالسداد ارتفاعاً في الأصول المالية (كقروض مثلاً) وانخفاضاً في العملة والودائع. ويُقيد الطرف المتلقي (المدين) انخفاضاً في التزامات الدين الأصلي وارتفاعاً في خصوم أخرى — قد تكون ديوناً أو خلافها — مستحقة للوحدة القائمة بالسداد. ولا يطرأ

الدين المستحقة للدائن الأصلي، وارتفاعاً في الأصول المالية، في صورة قرض مثلاً، إلى المدين الأصلي. ويُقيد المدين الأصلي انخفاضاً في التزامات الدين الأصلي المستحقة للدائن وارتفاعاً في الخصوم، في صورة قرض مثلاً، من الطرف المتحمل للدين. وقيمة المطالبة على المدين الأصلي هي القيمة الحاضرة للمبلغ المتوقع أن يتلقاه الطرف المتحمل للدين. ولا يشترط إدراج أي قيود أخرى إذا كان هذا المبلغ مساوياً للخصوم المتحملة. ويرتفع إجمالي الدين لدى الطرف المتحمل للدين. ويظل إجمالي الدين المستحق على المدين الأصلي كما هو إذا كانت التزاماته تجاه الطرف المتحمل للدين مساوية للدين الذي تم تحمله. وفي هذه الحالة، لا يطرأ أي تغيير على صافي دين الطرف المتحمل للدين أو المدين الأصلي.

وإذا كان المبلغ المتوقع استرداده أقل من الخصوم المتحملة، يُقيد الطرف المتحمل للدين مصروفات في صورة تحويلات/منحة رأسمالية إلى المدين الأصلي للفرق بين الخصوم التي يتحملها والأصول المالية المكتسبة في صورة قروض. ومن منظور الطرف المتحمل للدين، يرتفع إجمالي الدين مع ارتفاع مقدار الدين الذي يتحملة. ويرتفع صافي الدين من منظور الطرف المتحمل للدين بمقدار مساوٍ للتحويل الرأسمالي أو المنحة الرأسمالية. وينخفض كل من إجمالي الدين وصافي الدين على المدين الأصلي بمقدار مساوٍ للتحويل الرأسمالي أو المنحة الرأسمالية. راجع الإطار ٤-٧، المثال ١، للاطلاع على توضيح من منظوري المدين الجديد والمدين الأصلي (المتوقف عن السداد).

• لا يحصل الطرف المتحمل للدين (المدين الجديد) على مطالبة مالية فعلية على المدين الأصلي. وقد يكون الأمر كذلك عندما يكون المدين الأصلي مفلساً أو لم يعد منشأة عاملة، أو عندما يسعى الطرف المتحمل للدين إلى مساعدة المدين الأصلي. ويُقيد الطرف المتحمل للدين مصروفات في صورة تحويلات/منحة رأسمالية إلى المدين الأصلي، وارتفاعاً في التزامات الدين المستحقة للدائن الأصلي. ويُقيد المدين الأصلي إيرادات في صورة تحويلات/منحة رأسمالية تُطفئ التزامات الدين في ميزانيته العمومية.

ومن منظور الطرف المتحمل للدين، يرتفع كل من إجمالي الدين وصافي الدين. أما من منظور المدين الأصلي، ينخفض إجمالي الدين وصافي الدين. راجع الإطار ٤-٧، المثال ٢، للاطلاع على توضيح من منظوري المدين الجديد والمدين الأصلي (المتوقف عن السداد). ويستثنى في هذا الحالة المدين الأصلي عندما يكون شركة عامة تستمر كمنشأة عاملة، ويناقشها القسم التالي.

• لا يحصل الطرف المتحمل للدين (المدين الجديد) على مطالبة مالية فعلية والمدين الأصلي

^{٢٠} تختلف مدفوعات سداد الدين نيابة عن أطراف أخرى عن الحالة التي يمكن اعتبارها من البداية كتحمل لدين، وهو ما يحدث عندما يكون هناك احتمال كبير للغاية بطلب تنفيذ الضمان، على النحو الوارد وصفه في الفقرة ٤-١٦.

الإطار ٤-٧: المعالجة الإحصائية لتحمل الدين

مثال ١: يوضح المثال التالي المعالجة الإحصائية لتحمل الدين في وحدة حكومة عامة وشركة عامة، حيث تتحمل وحدة الحكومة العامة دين شركة عامة بقيمة ١٠٠ وتحصل على مطالبة مالية فعلية على الشركة العامة المتوقفة عن السداد. ويتوقع قيام الشركة العامة بسداد ٩٠٪ من قيمة المطالبة.

الشركة العامة (مدين أصلي)				الحكومة العامة (مدين جديد)			
الميزانية العمومية الختامية	تدفقات اقتصادية أخرى	المعاملات	الميزانية العمومية الافتتاحية	الميزانية العمومية الختامية	تدفقات اقتصادية أخرى	المعاملات	الميزانية العمومية الافتتاحية
		١٠					الإيرادات
		١٠					التحويلات الرأسمالية
						١٠	المصروفات
						١٠	التحويلات الرأسمالية
٩٠-		١٠	١٠٠-	١٠-		١٠-	القيمة الصافية/صافي الرصيد التشغيلي
							الأصول غير المالية
٩٠-		١٠	١٠٠-	١٠-		١٠-	القيمة المالية الصافية/صافي الإقراض (+) / صافي الاقتراض (-)
				٩٠		٩٠	الأصول المالية
				٩٠		٩٠	قرض لمؤسسة عامة
٩٠		١٠-	١٠٠	١٠٠		١٠٠	الخصوم
صفر		١٠٠-	١٠٠	١٠٠		١٠٠	قرض من الدائن الأصلي
٩٠		١٠-	١٠٠	١٠٠		١٠٠	قرض من الحكومة
٩٠		١٠-	١٠٠	١٠٠		١٠٠	إجمالي الدين
٩٠		١٠-	١٠٠	١٠٠		١٠٠	صافي الدين

ملحوظة:

- تنخفض القيمة الصافية والقيمة المالية الصافية للحكومة العامة بسبب الفرق بين تحمل الخصوم (١٠٠) واقتناء المطالبة المالية (٩٠). ولنفس السبب، يحدث العكس في حسابات المدين الأصلي.

مثال ٢: يوضح المثال التالي المعالجة الإحصائية لتحمل الدين في وحدة حكومة عامة وشركة خاصة، حيث تتحمل وحدة الحكومة العامة قرض شركة خاصة بقيمة ١٠٠ دون الحصول على مطالبة مالية فعلية.

الشركة الخاصة (مدين أصلي)				الحكومة العامة (مدين جديد)			
الميزانية العمومية الختامية	تدفقات اقتصادية أخرى	المعاملات	الميزانية العمومية الافتتاحية	الميزانية العمومية الختامية	تدفقات اقتصادية أخرى	المعاملات	الميزانية العمومية الافتتاحية
		١٠٠					الإيرادات
		١٠٠					التحويلات الرأسمالية
						١٠٠	المصروفات
						١٠٠	التحويلات الرأسمالية
صفر		١٠٠	١٠٠-	١٠٠-		١٠٠-	القيمة الصافية/صافي الرصيد التشغيلي
							الأصول غير المالية
صفر		١٠٠	١٠٠-	١٠٠-		١٠٠-	القيمة المالية الصافية/صافي الإقراض (+) / صافي الاقتراض (-)
							الأصول المالية
صفر		١٠٠-	١٠٠	١٠٠		١٠٠	الخصوم
صفر		١٠٠-	١٠٠	١٠٠		١٠٠	قرض من الدائن الأصلي
صفر		١٠٠-	١٠٠	١٠٠		١٠٠	إجمالي الدين
صفر		١٠٠-	١٠٠	١٠٠		١٠٠	صافي الدين

ملحوظة:

- تنخفض القيمة الصافية والقيمة المالية الصافية للحكومة العامة بسبب تحمل الحكومة لخصوم قيمتها ١٠٠. وترتفع القيمة الصافية والقيمة المالية الصافية للمؤسسة الخاصة لأنها لم تعد تتحمل الخصوم المستحقة للدائن الأصلي في ميزانيتها العمومية.

يتبع في الصفحة التالية

الإطار ٤-٧: المعالجة الإحصائية لتحمل الدين (تابع)

مثال ٣: يوضح المثال التالي المعالجة الإحصائية لتحمل الدين في وحدة حكومة عامة وشركة عامة، حيث تتحمل وحدة الحكومة العامة قرض شركة عامة بقيمة ١٠٠. ولا تحصل الحكومة العامة على مطالبة مالية فعلية على الشركة العامة المتوقفة عن السداد وتظل الشركة العامة منشأة عاملة.

الشركة العامة (مدين أصلي)				الحكومة العامة (مدين جديد)			
الميزانية العمومية الختامية	تدفقات اقتصادية أخرى	المعاملات	الميزانية العمومية الافتتاحية	الميزانية العمومية الختامية	تدفقات اقتصادية أخرى	المعاملات	الميزانية العمومية الافتتاحية
							الإيرادات
							التحويلات الرأسمالية
							المصرفات
							التحويلات الرأسمالية
١٠٠-		صفر	١٠٠-	صفر		صفر	القيمة الصافية/صافي الرصيد التشغيلي
							الأصول غير المالية
١٠٠-		صفر	١٠٠-	صفر		صفر	القيمة المالية الصافية/صافي الاقتراض (+) / صافي الاقتراض (-)
				١٠٠		١٠٠	الأصول المالية
				١٠٠		١٠٠	حصص ملكية في الشركة العامة
١٠٠		صفر	١٠٠	١٠٠		١٠٠	الخصوم
صفر		١٠٠-	١٠٠	١٠٠		١٠٠	قرض من الدائن الأصلي
١٠٠		١٠٠	١٠٠				خصم في شكل حصص ملكية مستحق للحكومة
صفر		١٠٠-	١٠٠	١٠٠		١٠٠	إجمالي الدين
صفر		١٠٠-	١٠٠	١٠٠		١٠٠	صافي الدين

ملحوظة:

- لا تتغير القيمة الإصافية والقيمة المالية الصافية للحكومة العامة والشركة العامة. وبالنسبة للحكومة العامة، يُستعاض عن تحمل الخصم في شكل دين بأصل مالي. وفي الشركة العامة يستعاض عن الخصم في شكل دين بخصم لا ينطوي على دين في صورة ملكية الحكومة العامة لخصم في الشركة العامة.

من منظور الوحدة القائمة بالسداد. ويؤدي انخفاض الأصول المالية في صورة عملة وودائع إلى ارتفاع صافي دين الوحدة القائمة بالسداد (بينما لا يتأثر إجمالي دينها). وتُقيّد الوحدة المتلقية (المدين) إيرادات في صورة تحويلات رأسمالية — تُصنّف حسب طبيعة الوحدة القائمة بالسداد — وانخفاض في التزامات الدين الأصلي. وتؤدي الإيرادات إلى ارتفاع القيمة الصافية والقيمة المالية الصافية من منظور المدين. ويؤدي انخفاض التزامات الدين الأصلي إلى تخفيض إجمالي الدين وصافي الدين من منظور المدين.

٥- بعض مبادرات تخفيف أعباء الديون الدولية

٤-٦٢ كثيرا ما يكون هناك تعاون دولي لتخفيف أعباء الديون عن البلدان. ومن الأمثلة على هذه المبادرات المعنية بتخفيف أعباء الديون ما يلي:

- اتفاقات نادي باريس لإعادة جدولة الديون؛
- تأجيل سداد خدمة الدين الذي يمنحه الدائنون؛

أي تغيير على إجمالي الدين وصافي الدين لدى الوحدة القائمة بالسداد والطرف المتلقي (المدين)، إذا كانت مطالبة الوحدة القائمة بالسداد على المدين في صورة أداة دين. أما إذا كانت مطالبة الوحدة القائمة بالسداد على المدين في صورة أداة غير منشئة لدين:

- في حالة الوحدة القائمة بالسداد، يظل إجمالي الدين دون تغيير ولكن يرتفع صافي الدين (نتيجة لانخفاض أصوله المالية في صورة عملة وودائع)؛
- في حالة الطرف المتلقي (المدين)، ينخفض كل من إجمالي الدين وصافي الدين (نتيجة لانخفاض التزامات الدين)؛

٤-٦١ وإذا كانت الوحدة القائمة بالسداد لا تحصل على مطالبة مالية فعلية على المدين الأصلي، تُقيّد الوحدة القائمة بالسداد مصرفات في صورة تحويلات رأسمالية — تُصنّف وفق طبيعة المتلقي — وانخفاض في الأصول المالية في صورة عملة وودائع. وتؤدي المصرفات إلى انخفاض القيمة الصافية والقيمة المالية الصافية

الإطار ٤-٨: المعالجة الإحصائية لسداد الدين نيابة عن أطراف أخرى

المثال ١: يوضح المثال التالي المعالجة الإحصائية لقيام وحدة القطاع العام "A" بسداد دين بقيمة ٢٠ نيابة عن وحدة القطاع العام "B"، حيث تحصل وحدة القطاع العام "A" على مطالبة مالية فعلية على وحدة القطاع العام "B".

وحدة القطاع العام "B"							
الميزانية العمومية الافتتاحية	المعاملات	تدفقات اقتصادية أخرى	الميزانية العمومية الافتتاحية	الميزانية العمومية الختامية	تدفقات اقتصادية أخرى	المعاملات	الميزانية العمومية الافتتاحية
							الإيرادات
							التحويلات/المنح الرأسمالية
							المصروفات
							التحويلات/المنح الرأسمالية
٢٠	صفر		٢٠	٢٠	صفر		القيمة الصافية/صافي الرصيد التشغيلي
							الأصول غير المالية
٢٠	صفر		٢٠	٢٠	صفر		القيمة المالية الصافية/صافي الإقراض (+) / صافي الاقتراض (-)
٢٠	صفر		٢٠	٢٠	صفر		الأصول المالية
٢٠	صفر		٢٠	صفر	٢٠		العملة والودائع
							قرض مقدم للوحدة "B"
٢٠	صفر		٢٠	٢٠	صفر		الخصوم
٢٠	صفر		٢٠	٢٠	صفر		أداة الدين الأصلي "A"
٢٠	صفر		٢٠	٢٠	صفر		قرض من الوحدة "A"
٢٠	صفر		٢٠	٢٠	صفر		إجمالي الدين
٢٠	صفر		٢٠	٢٠	صفر		صافي الدين

المثال ٢: يوضح المثال التالي المعالجة الإحصائية لقيام وحدة القطاع العام "A" بأداء مدفوعات أصل الدين بقيمة ٢٠ نيابة عن وحدة القطاع العام "B"، حيث لا تحصل وحدة القطاع العام "A" على مطالبة مالية فعلية على وحدة القطاع العام "B".

وحدة القطاع العام "B"				وحدة القطاع العام "A"			
الميزانية العمومية الافتتاحية	المعاملات	تدفقات اقتصادية أخرى	الميزانية العمومية الافتتاحية	الميزانية العمومية الافتتاحية	تدفقات اقتصادية أخرى	المعاملات	الميزانية العمومية الافتتاحية
	٢٠						الإيرادات
	٢٠						التحويلات/المنح الرأسمالية
						٢٠	المصروفات
						٢٠	التحويلات/المنح الرأسمالية
٢٨٠	٢٠		٣٠٠	صفر		٢٠	القيمة الصافية/صافي الرصيد التشغيلي
							الأصول غير المالية
٢٨٠	٢٠		٣٠٠	صفر		٢٠	القيمة المالية الصافية/صافي الإقراض (+) / صافي الاقتراض (-)
				صفر		٢٠	الأصول المالية
				صفر		٢٠	العملة والودائع
٢٨٠	٢٠		٣٠٠				الخصوم
٢٨٠	٢٠		٣٠٠				أداة الدين الأصلي
٢٨٠	٢٠		٣٠٠	صفر		صفر	إجمالي الدين
٢٨٠	٢٠		٣٠٠	صفر		٢٠	صافي الدين

الجديدة.^{٢٣} وقد تنشأ الحاجة عند تطبيق الشروط الجديدة إلى إعادة تصنيف المتأخرات الفنية ضمن الأدوات الملائمة في بند الخصوم.

ب- تأجيل الدائنين لمدفوعات خدمة الدين

٤-٦٦ المقصود بتأجيل مدفوعات خدمة الدين هو سماح دائن منفرد رسمياً للمدين بتعليق مدفوعات خدمة الدين التي يحل موعد استحقاقها أثناء فترة معينة. وغالباً ما يُسمح بتأجيل مدفوعات خدمة الدين في حالة وقوع كوارث طبيعية (مثل السماح للبلدان التي تأثرت بالإعصار الذي ضرب بلدان شرق آسيا «تسونامي») في عام ٢٠٠٥ بتأجيل مدفوعات خدمة الدين) وينطوي عادة على تبادل رسمي للرسائل ولا يعني بالضرورة عقد اتفاق رسمي ثنائي.

٤-٦٧ ونظراً لأن القصد من هذا الإجراء عادة هو تخفيف أعباء الديون عن المدين في الأجل القصير ينبغي تصنيف تأجيل مدفوعات خدمة الدين الذي يسمح به الدائنون كإعادة جدولة الدين بشرط وجود عملية رسمية تثبت الاتفاق من جانب كل من المدين والدائن على تأخير السداد، مثل تبادل الرسائل. ولا تنشأ متأخرات في مثل هذه الحالات جراء عدم سداد مدفوعات خدمة الدين بموجب العقد الأصلي. وإذا أُعيد التفاوض بشأن أحد مدفوعات خدمة الدين، يُقيد المدين انخفاضاً في التزام الدين الملائم (يمثل سداداً للالتزامات وكأنها تؤدي عند استحقاقها) مع قيد ارتفاع تحت نفس أداة الدين (يمثل إنشاء دين جديد). ومع هذا، إذا كان تأجيل مدفوعات خدمة الدين يؤدي إلى إعادة التفاوض بشأن جميع مدفوعات خدمة الدين اللاحقة، يُقيد الدين الأصلي وكأنه مُسدد بالكامل وينشأ دين جديد (راجع الحاشية ١٥).

ج- مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون («هيبيك»)

٤-٦٨ أطلق صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون («هيبيك») في عام ١٩٩٦، سعياً للحصول على تعاون المجتمع المالي الدولي (بما فيه المنظمات متعددة الأطراف والحكومات) لتخفيف أعباء الديون الخارجية عن عاتق البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ومساعدات تخفيف مديونية البلدان المؤهلة للاستفادة من مبادرة «هيبيك» هي مساعدات مشروطة وتُقدّم من خلال عملية من خطوتين، يُشار إليها عموماً بأنهما «نقطة اتخاذ القرار» و«نقطة الإنجاز».

^{٢٣} ينطبق هذا المنهج على اتفاقات إعادة جدولة الدين الأخرى التي تضع شروطاً مماثلة.

• «المبادرة المعنية بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون» («هيبيك»)

• «المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون»

أ- اتفاقات نادي باريس لإعادة جدولة الديون

٤-٦٣ نادي باريس،^{٢١} وهو مجموعة غير رسمية من البلدان الدائنة، يمكن أن «يعالج» الدين (المتعاقد عليه أو المضمون) القائم على الحكومة و/أو القطاع العام في البلد المدين والمستحق للبلدان الدائنة أو مؤسساتها المناسبة: وتتألف هذه الديون من ائتمان الصادرات والقروض الثنائية المضمونة رسمياً. ويجوز أن يطبق «نادي باريس» نوعين من «المعالجة»:

• معالجة التدفقات عادة لكل من استهلاك الدين المقرر ومدفوعات الفائدة التي يحل موعد استحقاقها في فترة معينة؛

• معالجة الأرصدة لأصل الدين القائم بأكمله في تاريخ محدد، في حالة البلدان التي لديها سجل أداء إيجابي في «نادي باريس» إذا كان ذلك سيضمن انتفاء الحاجة إلى إعادة الجدولة في المستقبل.

٤-٦٤ وتُقيّد عمليات معالجة التدفقات والأرصدة المذكورة وفقاً لطبيعتها ويجوز أن تتضمن أيًا من تدابير إعادة تنظيم الدين الوارد وصفها آنفاً في هذا الفصل. ومع هذا، هناك حالة محددة وهي قيد خدمة الدين الذي يحل موعد استحقاقه في الفترة بين تاريخ «محضر نادي باريس المتفق عليه» والتاريخ المحدد لتنفيذ إعادة الجدولة. ففي المعتاد، ينص «المحضر المتفق عليه» والموقع من الدول المشاركة في اجتماع نادي باريس، وهو محضر يتم بطبيعة غير ملزمة، على إمكانية عدم الالتزام بالموعد المحدد للسداد وفقاً للشروط المحددة وذلك فيما يتعلق بالديون التي تُستحق السداد قبل الموعد المحدد لسريان (تنفيذ) الاتفاقية الثنائية في ظل نادي باريس. ويستمر مع هذا تراكم الفوائد بناء على شروط القرض القائم، غير أن المدفوعات لا تؤدي حتى يتم التوصل إلى عقد اتفاقية ثنائية رسمية.

٤-٦٥ وعندما يُستحق سداد هذه المدفوعات فإنها تعتبر متأخرات فنية.^{٢٢} وبالنظر إلى التفاهم المتبادل الموقع بين الدائن والمدين على التعليق المؤقت للشروط الواردة في الاتفاقية الرئيسية لإعادة الجدولة، تُعامل المتأخرات الفنية من منظور الاقتصاد المدين باعتبارها دين قصير الأجل معاد جدولته ويُصنّف تحت حسابات أخرى مستحقة الدفع، حتى يحل موعد سريان الاتفاقية الثنائية وتطبيق الشروط

^{٢١} راجع الفصل العاشر للاطلاع على مزيد من التفاصيل عن «نادي باريس».

^{٢٢} إحصاءات الدين الخارجي: مرشد لمعديها ومستخدميها. الفصل الثالث.

٤-٦٩ وللوصول إلى «نقطة اتخاذ القرار»، يجب على البلدان المدينة استيفاء أربعة شروط.^{٢٤} ومتى استوفى البلد المعني هذه المعايير أو حقق تقدماً كافياً نحو استيفائها، يقرر المجلسان التنفيذيان لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي رسمياً مدى أهليته للاستفادة من مساعدات تخفيف أعباء الديون، ويتعهد المجتمع الدولي بتخفيف ديونه إلى مستوى يرى أنه يمكن الاستمرار في تحمله. وتخفف مبادرة «هيبيك» أعباء الديون بصورة متوازنة من جانب الدائنين الثنائيين الرسميين أو الدائنين من القطاع الخاص، والمنظمات متعددة الأطراف. ومتى بلغ البلد المعني نقطة «اتخاذ القرار»، يمكنه أن يبدأ مباشرة في الاستفادة من تخفيف مؤقت لخدمة ديونه لدى استحقاقها. ومتى بلغ البلد المدين «نقطة الإنجاز»، يحصل على خصم كامل للدين غير قابل للإلغاء وفقاً لما تم التوصل إليه عند «نقطة اتخاذ القرار».^{٢٥}

٤-٧٠ وتعززت مبادرة «هيبيك» في عام ١٩٩٩ نتيجة لمراجعة شاملة أجراها كل من المؤسسة الدولية للتنمية (أيدا) التابعة لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وتضمنت مشاورات عامة. وخففت المستويات الحديثة لأعباء الدين، الأمر الذي مكّن مجموعة أوسع من البلدان من التأهل للاستفادة من مساعدات تخفيف أعباء الديون بمقادير أكبر. وبدأ عدد من الدائنين، ومنهم الجهات متعددة الأطراف الرئيسية، في تقديم مساعدات مبكرة للبلدان المؤهلة للاستفادة منها في صورة تخفيف مؤقت عند نقطة اتخاذ القرار واستحدثت «نقطة إنجاز غير محددة التوقيت»، مما قدم حوافز لتسريع الإصلاحات وزيادة الشعور بالملكية الوطنية لمحاولات الإصلاح.

٤-٧١ وتعتمد المعالجة الإحصائية لمساعدات تخفيف أعباء الديون في ظل مبادرة «هيبيك» على نوع التخفيف المقدم تحديداً، ويجوز أن يتضمن الإعفاء من الدين، وإعادة جدولة الدين، وإعادة تمويل الدين (راجع أيضاً الفقرة ٤-٧٤).

د- المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون (MDRI)

٤-٧٢ في عام ٢٠٠٥، جاءت «المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون» ("Multilateral Debt Relief Initiative - MDRI") لتكمّل مبادرة «هيبيك» من أجل المساعدة على تعجيل وتيرة التقدم نحو تحقيق أهداف

الأمم المتحدة الإنمائية للألفية الثالثة (MDGs).^{٢٦} وتسمح المبادرة متعددة الأطراف بتخفيف الديون المستوفية للشروط بنسبة ١٠٠٪ من ثلاث مؤسسات متعددة الأطراف - صندوق النقد الدولي والمؤسسة الدولية للتنمية التابعة لمجموعة البنك الدولي وصندوق التنمية الإفريقي. وتكون البلدان التي بلغت «نقطة الإنجاز» أو ستبلغها في نهاية المطاف في ظل مبادرة «هيبيك» المعززة المشتركة بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مؤهلة للاستفادة من «المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون». كذلك، فإن البلدان الأعضاء في البنك والصندوق (ومنها بلدان لا تدرج ضمن البلدان الفقيرة المثقلة بالديون) التي يبلغ الدخل السنوي للفرد فيها ٣٨٠ دولاراً أمريكياً أو أقل هي أيضاً مؤهلة للاستفادة من المبادرة.

٤-٧٣ وتتجاوز «المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون» مبادرة «هيبيك» بتخفيف أعباء الديون بالكامل لتوفر على الفور موارد إضافية كي تساعد هذه البلدان على إحراز الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة. وعلى العكس من مبادرة «هيبيك»، لا تقترح «المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون» أي تخفيف متوازن للدين من جانب الدائنين الثنائيين الرسميين أو الدائنين من القطاع الخاص، أو من المؤسسات متعددة الأطراف بخلاف صندوق النقد الدولي والمؤسسة الدولية للتنمية وصندوق التنمية الإفريقي. مع ذلك، قرر بنك التنمية للبلدان الأمريكية عام ٢٠٠٧ تقديم مساعدات مشابهة لتخفيف أعباء الديون عن الخمسة بلدان الفقيرة المثقلة بأعباء الديون في نصف الكرة الغربي. وبينما ركز تخفيف أعباء الديون الذي تقدمه مبادرة «هيبيك» المعززة في الأساس على تخفيف أعباء تدفقات الديون، فإن تخفيف أعباء الديون بموجب المبادرة متعددة الأطراف يركز على تخفيف أعباء رصيد الدين.

٤-٧٤ ويرغم أنه كثيراً ما يُشار إلى «المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون» على أساس أنها إلغاء للدين من جانب صندوق النقد الدولي، تقدم الصناديق الاستثمارية التي تحتفظ بموارد المبادرة بالفعل منحة للبلد المدين المعني، ومن ثم تستخدم هذه المنحة في سداد الديون المستوفية للشروط والمستحقة للصندوق. ومن ثم، ينبغي أن يعكس قيد بيانات «المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون» عنصر المنحة والتغيرات التي تطرأ على الجداول الزمنية للفائدة واستهلاك الدين عند المدين. ونظراً لأن الخصم قد يكون مدرجاً في قيود البنك المركزي في بعض البلدان، بينما تكون الحكومة المركزية هي المسؤولة عن الخصم في بلدان أخرى، تتم المعالجة الإحصائية لتخفيف أعباء رصيد الدين في ظل «المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون» على النحو التالي:

- مساعدات تخفيف أعباء الديون المقدمة من الصناديق الاستثمارية لموارد مبادرة «هيبيك» و«المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون» في صندوق النقد الدولي: قيد الإيرادات في صورة منحة رأسمالية خارجية (قيد دائن) من الصناديق الاستثمارية لموارد المبادرة متعددة الأطراف إلى الوحدة المؤسسية التي تتحمل التزامات الدين الخارجي المستحق لصندوق النقد الدولي (أي الحكومة المركزية أو البنك المركزي) وتخفيض

^{٢٤} يجب أن يكون البلد المعني (١) مؤهلاً للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية (أيدا) في البنك الدولي، التي تقدم قروضا بدون فوائد ومنحاً لأفقر بلدان العالم، ومن «تسهيل الائتمان الممدد» ("Extended Credit Facility" - ECF) في صندوق النقد الدولي الذي يقدم قروضا للبلدان منخفضة الدخل بأسعار فائدة مدعومة؛ و(٢) يواجه أعباء ديون لا يمكن الاستمرار في تحملها ولا يمكن معالجتها من خلال الآليات التقليدية لتخفيف أعباء الديون؛ و(٣) لديه سجل أداء إيجابي في الإصلاح وانتهاج سياسات سليمة من خلال برامج مدعومة بموارد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي؛ و(٤) أعد «تقرير استراتيجية الحد من الفقر» من خلال عملية خضعت لمشاركة واسعة النطاق على مستوى البلاد.

^{٢٥} في هذه المرحلة، يجب أن يكون البلد المعني: (١) لديه سجل أداء إيجابي في ظل برامج مدعومة بقروض من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي؛ و(٢) نفذ أهم الإصلاحات المتفق عليها عند نقطة اتخاذ القرار على نحو مرضٍ؛ و(٣) اعتمد منهج إعداد «تقرير استراتيجية الحد من الفقر» وطبق استراتيجيته في الحد من الفقر على مدى عام على الأقل.

^{٢٦} ينصب تركيز الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة (MDGs) التي وضعتها الأمم المتحدة على تخفيض الفقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥.

الطرف المقابل (أي الصناديق الاستثمارية لموارد المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون، وليس المؤسسة الدولية للتنمية أو صندوق التنمية الإفريقي). وبعبارة أخرى، تقيد الحكومة العامة منحة رأسمالية مستحقة القبض من الصناديق الاستثمارية لموارد المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون (قيد دائن) وانخفاضاً في خصومها الخارجية المستحقة لصندوق النقد الدولي (قيد مدين).

• **مساعداً تخفيف أعباء الديون المقدمة من المؤسسة الدولية للتنمية وصندوق التنمية الإفريقي:** تنطوي مساعدات تخفيف أعباء الديون في ظل «المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون» على إعفاء مباشر من الدين على النحو الوارد وصفه في الفقرات من ٤-٣٣ إلى ٤-٣٦ من هذا الفصل.

دال- قضايا أخرى متعلقة بالدين

١- شطب الدين وتخفيض قيمته

أ- التعريف

٤-٧٥ يشير شطب الدين أو تخفيض قيمته إلى إجراء من طرف واحد يقوم بموجبه الدائن بتخفيض المبالغ المستحقة له. وعادة ما يتخذ هذا الإجراء عندما يخلص دائن إلى أن التزام الدين لا قيمة له أو إلى انخفاض قيمته نظراً لأنه ليس من المنتظر أن يتم سداد جزء من الدين أو كله (وذلك في حالات كثيرة بسبب إعسار المدين). فعلى سبيل المثال، قد تكون شركة عامة اقترضت من وحدة الحكومة العامة وأصبحت معسرة. ونتيجة لذلك، قد تخسر المطالبة وحدة الحكومة العامة بعض أو كل قيمتها، ومن ثم تخفض قيمة المطالبة أو تشطب من الميزانية العمومية للوحدة الحكومية (الدائن). وعلى العكس من ذلك، لا تسجل نظم الإحصاءات الاقتصادية الكلية قيام المدين بشطب الدين من طرف واحد أو رفض سداذه.

ب- المعالجة الإحصائية لشطب الدين وتخفيض قيمته

٤-٧٦ على العكس من الإعفاء من الدين (راجع الفقرات من ٤-٣٣ إلى ٤-٣٦)، وهو اتفاق متبادل، وهو بالتالي معاملة، فإن شطب الدين إجراء من طرف واحد، وبالتالي يقيد باعتباره «تدفقات اقتصادية أخرى» في نظم الإحصاءات الاقتصادية الكلية.^{٢٩} ويوضح الإطار ٤-٩ المعالجة الإحصائية لشطب الدين.

٤-٧٧ ويحذف الأصل المالي من الميزانية العمومية للدائن من خلال «تدفقات اقتصادية أخرى» يسمى «تغيرات أخرى في حجم الأصول والخصوم». ويؤدي هذا الحذف إلى ارتفاع صافي الدين من منظور الدائن (نتيجة لانخفاض الأصول المالية)، ويظل إجمالي الدين دون تأثير.

التزامات الدين الخارجي (قيد مدين) المستحقة على تلك الوحدة لصندوق النقد الدولي مما يشير إلى سداد الدين.

• إذا كانت الخصوم الخارجية المستحقة لصندوق النقد الدولي هي مسؤولية البنك المركزي، فإن مساعدات تخفيف أعباء الديون لا تؤثر على إحصاءات الحكومة العامة إلا عندما تتدفق حصيلة المنحة الخارجية إلى الحكومة العامة. وقد تستفيد الحكومة العامة من ذلك من خلال ارتفاع تحويلات الأرباح (من البنك المركزي)، أو من تحويل مباشر من البنك المركزي إلى حساب إيداع حكومي خاص، أو من خلال انخفاض مطالبات البنك المركزي على الحكومة (أي إذا كان قد تم في الأصل تقديم حصيلة قرض صندوق النقد الدولي كقرض مشترك إلى الحكومة).

إذا كان البنك المركزي قدم حصيلة القرض الخارجي كقرض مشترك إلى الحكومة، فإن قيد متحصلات عنصر المنحة في المساعدات بموجب «المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون» في الحسابات الحكومية للبلدان التي تعد حساباتها على أساس الاستحقاق يختلف عن قيدها في البلدان التي لا تستخدم إلا طريقة المحاسبة على أساس نقدي. ففي حالة البلدان التي تطبق طريقة المحاسبة على أساس الاستحقاق، فإن المنحة التي تنشأ من تخفيف أعباء الديون في ظل المبادرة متعددة الأطراف من خلال البنك المركزي تظهر مباشرة في إحصاءات الحكومة العامة كتحويل رأسمالي مستحق القبض من البنك المركزي، مع ظهور انخفاض مقابل في الخصوم القائمة على الحكومة والمستحقة للبنك المركزي.^{٢٧} ومع هذا، ففي حالة البلدان التي تطبق طريقة المحاسبة على أساس نقدي، لا تسجل أي إيرادات أو معاملات تمويل في إحصاءات الحكومة العامة. والسبب في ذلك هو عدم حدوث تدفق نقدي بين الحكومة والبنك المركزي أو بين الحكومة والصناديق الاستثمارية لموارد المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون نتيجة لتخفيف أعباء الدين. والمنافع التي تعود على الحكومة من تخفيف الديون على هذا النحو تأتي في صورة انخفاض مدفوعات الفائدة ومدفوعات سداد الديون المحلية إلى البنك المركزي بمرور الوقت.^{٢٨} ومع هذا، ينبغي قيد التحويلات القبلية من البنك المركزي إلى الحكومة العامة على النحو المبين، مع إجراء التخفيض المقابل في التزامات الدين القائمة على الحكومة والمستحقة للبنك المركزي.

• إذا كان التزام الدين الخارجي المستحق للصناديق الاستثمارية لموارد المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون هو مسؤولية الحكومة المركزية، تكون المعالجة الإحصائية مشابهة لمعالجة مساعدات تخفيف أعباء الديون في ظل المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون والمقدمة من المؤسسة الدولية للتنمية (أياداً) وصندوق التنمية الإفريقي، ولكن مع اختلاف

^{٢٩} مثلما هو موضح في الملحق الثاني من هذا الدليل، تميز حسابات الاقتصاد الكلي بين نوعين من التدفقات التي يمكن أن تغير قيمة مركز الأرصدة في الميزانية العمومية: المعاملات والتدفقات الاقتصادية الأخرى. ويوجد نوعان آخران من التدفقات الاقتصادية الأخرى: مكاسب وخسائر الحيازة (عمليات إعادة التقييم) والتغيرات الأخرى في حجم الأصول والخصوم.

^{٢٧} نظراً لأن البنك المركزي قدم متحصلات قرض صندوق النقد الدولي كقرض مشترك إلى الحكومة العامة، فإن الحكومة العامة تتحمل التزام دين محلي مستحق للبنك المركزي. راجع الفقرة ٤-١٥٨.

^{٢٨} تنخفض الخصوم المحلية القائمة على الحكومة والمستحقة للبنك المركزي نتيجة لانخفاض التزامات الديون الخارجية القائمة على البنك المركزي والمستحقة لصندوق النقد الدولي.

الإطار ٤-٩: المعالجة الإحصائية لشطب الدين

يوضح المثال التالي المعالجة الإحصائية لقيام وحدة قطاع عام بشطب الدين كطرف دائن. وتقوم وحدة الحكومة العامة بشطب قرض بقيمة ١٠٠ ممنوح لشركة عامة.

المؤسسة العامة كطرف مدين				وحدة الحكومة العامة كطرف دائن			
الميزانية العمومية الختامية	تدفقات اقتصادية أخرى	المعاملات	الميزانية العمومية الافتتاحية	الميزانية العمومية الختامية	تدفقات اقتصادية أخرى	المعاملات	الميزانية العمومية الافتتاحية
							الإيرادات
							التحويلات/المنح الرأسمالية
							المصروفات
							التحويلات/المنح الرأسمالية
صفر	١٠٠		١٠٠-	صفر	١٠٠-		القيمة الصافية/صافي الرصيد التشغيلي
							الأصول غير المالية
صفر	١٠٠		١٠٠-	صفر	١٠٠-		القيمة المالية الصافية/صافي الإقراض (+) / صافي الاقتراض (-)
				صفر	١٠٠-		الأصول المالية
				صفر	١٠٠-		قرض للمؤسسة العامة
صفر	١٠٠-		١٠٠				الخصوم
صفر	١٠٠-		١٠٠				قرض من الحكومة
صفر	١٠٠-	صفر	١٠٠	صفر	صفر	صفر	إجمالي الدين
صفر	١٠٠-	صفر	١٠٠	صفر	١٠٠	صفر	صافي الدين

ملحوظة:

- بينما شطب الدين هو إجراء من طرف واحد، يتعين في الإحصاءات الاقتصادية الكلية قيد شطب الدين على جانب المدين أيضا للحفاظ على الاتساق.

وحدة أخرى. وفي كلتا الحالتين لا تسجل نظم الإحصاءات الاقتصادية الكلية أثرا للفسخ على الدين القائم على المدين. وبذلك لا تقيّد في نظام «دليل إحصاءات مالية الحكومة» أي معاملات تتعلق بالفسخ ما دام لم يحدث تغيير في الالتزامات القانونية للمدين. وعند نقل الأصول والخصوم إلى حساب منفصل داخل الوحدة، يجب الإبلاغ ببيانات الأصول والخصوم على أساس إجمالي. أما إذا أنشئت وحدة مستقلة لحيازة الأصول والخصوم المذكورة، فينبغي معاملة هذه الوحدة كوحدة فرعية وتوحيد بياناتها مع بيانات الوحدة التي قامت بعملية فسخ الدين.

٤- الديون الميسرة

أ- مقدمة

٤-٨١ لا يوجد تعريف أو إجراء متسق للمعاملة التيسيرية للديون في نظم الإحصاءات الاقتصادية الكلية. ومع هذا، فمن المتعارف عليه أن القروض الميسرة تمنح عند قيام وحدات بإقراض وحدات أخرى بسعر فائدة تعاقدي يحدد قصدا عند مستوى أقل من سعر الفائدة السوقية الذي كان من شأنه أن ينطبق بخلاف ذلك، ويمكن تعزيز درجة التيسير بفتترات السماح^{٣٠} وتواتر المدفوعات، وفتترات الاستحقاق المواتية للمدين.

^{٣٠} فترة السماح هي الفترة الممتدة بين صرف القرض وحتى سداد أولى المدفوعات القائمة على المدين.

٤-٧٨ وينبغي حذف الخصوم المقابلة من الميزانية العمومية للمدين من خلال «تغيرات أخرى في حجم الأصول والخصوم» أيضا. ويؤدي هذا الحذف إلى انخفاض إجمالي الدين وصافي الدين لدى المدين.

٢- تسهيلات القروض الجديدة

٤-٧٩ في ظل بعض اتفاقات إعادة تنظيم الدين التي تساعد المدين في التغلب على صعوبات تمويلية مؤقتة، يتم الاتفاق مع الدائن على تسهيلات تمويلية جديدة لسداد التزامات الدين التي يحل أجل استحقاقها. وتعالج أداتا الدين المعنيتين — التزام الدين الذي يحل أجل استحقاقه والتسهيل التمويلي الجديد — على نحو منفصل (راجع الإطار ٤-١٠ للاطلاع على الشرح). وإذا كانت شروط عمليات الاقتراض الجديدة ميسرة، فذلك يعني أن الدائن يقدم تحويلا إلى المدين. ونناقش لاحقا الديون الميسرة في الفقرات من ٤-٨١ إلى ٤-٨٦.

٣- فسخ الدين

٤-٨٠ في حالة فسخ الدين تقوم وحدة مدينة بحذف خصوم من ميزانيتها العمومية وذلك بأن تقرنها بأصول مالية يكفي كل من دخلها وقيمتهما لضمان سداد جميع مدفوعات خدمة الدين. وقد ينفذ الفسخ بوضع الأصول والخصوم في حساب منفصل داخل الوحدة المؤسسية المعنية أو بنقل الأصول والخصوم إلى

الإطار ٤-١٠: المعالجة الإحصائية لتسهيلات القروض الجديدة

يوضح المثال التالي المعالجة الإحصائية لتسهيل قرض جديد بين وحدة قطاع عام كطرف دائن ووحدة أخرى كطرف مدين. فوحدة القطاع العام، كطرف مدين، تتفق مع وحدة قطاع عام أخرى، الطرف الدائن، على استخدام تسهيلات قروض جديدة بقيمة ١٠٠ لسداد التزامات دين يحل أجل استحقاقها بقيمة ١٠٠ إلى الطرف الدائن.

المؤسسة العامة كطرف مدين				وحدة الحكومة العامة كطرف دائن			
الميزانية العمومية الختامية	تدفقات اقتصادية أخرى	المعاملات	الميزانية العمومية الافتتاحية	الميزانية العمومية الختامية	تدفقات اقتصادية أخرى	المعاملات	الميزانية العمومية الافتتاحية
							الإيرادات
							التحويلات/المنح الرأسمالية
							المصروفات
							التحويلات/المنح الرأسمالية
١٠٠-		صفر	١٠٠-	٣٥٠		صفر	القيمة الصافية/صافي الرصيد التشغيلي
							الأصول غير المالية
١٠٠-		صفر	١٠٠-	٣٥٠		صفر	القيمة المالية الصافية/صافي الإقراض (+) /صافي الاقتراض (-)
صفر		صفر	صفر	٣٥٠		صفر	الأصول المالية
صفر		١٠٠-١٠٠	صفر	٢٥٠		١٠٠-١٠٠	العملة والودائع
				صفر		١٠٠-	القرض الأصلي
				١٠٠		١٠٠	تسهيل قرض جديد (قرض)
١٠٠		صفر	١٠٠				الخصوم
صفر		١٠٠-	صفر				القرض الأصلي
١٠٠		١٠٠	١٠٠	صفر		صفر	تسهيل قرض جديد (قرض)
١٠٠		صفر	١٠٠	صفر		صفر	إجمالي الدين
١٠٠		صفر	١٠٠	٣٥٠-		٣٥٠-	صافي الدين

الدين بالقيمة الحالية. والفرق بين القيمة الاسمية للدين وقيمتها الحاضرة هو مقدار التحويل الرأسمالي الناتج عن اتفاقات إعادة تنظيم الدين.

٤-٨٤ ويُحدّد أن تقدم البلدان هذه البيانات كبند للتذكّرة في إحصاءات الدين حيثما كانت هذه التحويلات الرأسمالية كبيرة. وينبغي قيدها باعتبارها معاملة تجرى لمرة واحدة في وقت إنشاء القرض بقيمة تعادل الفرق بين قيمة الدين الاسمية وقيمتها الحالية (باستخدام سعر خصم سوقي مثل سعر الفائدة التجاري المرجعي). والميزة في هذا المنهج أنه يأخذ في اعتباره جميع مصادر التحويلات الممكنة في إطار المعاملة التيسيرية للدين — وهي فترة أجل الاستحقاق، وفترة السماح، وتواتر المدفوعات، وسعر الفائدة، والتكاليف الأخرى المعمول بها — كما أنها تتفق مع مبادئ التقييم الاسمي للقروض. إضافة إلى ذلك، يتسق هذا المنهج مع واقع التعادل الاقتصادي بين قرض ميسر يبلغ مثلاً ١٠٠ وحدة وينطوي على عنصر منحة متضمن مقداره ٣٥٪، وقرض تجاري يبلغ ١٠٠ وحدة مقترن بمنحة مباشرة مقدارها ٣٥ وحدة. وتحسب قيمة التحويل وقت التنفيذ، أي عند إنشاء الدين، على أساس الفرق بين قيمته الاسمية وقيمتها الحالية باستخدام تدفق المدفوعات وسعر الفائدة السوقي الحالي كعامل الخصم.

والفرنك السويسري والجنيه الاسترليني والدولار الأمريكي واليورو.

٤-٨٢ ونظراً لأن شروط القرض الميسر تكون مواتية للمدين بقدر أكبر مما قد تسمح به شروط السوق بخلاف ذلك، تتضمن القروض الميسرة بالفعل تحويلاً من الدائن إلى المدين. غير أنه لم يتم التوصل تماماً بعد إلى وسيلة لإدراج أثر هذا التحويل في نظام الحسابات القومية والإحصاءات الاقتصادية الكلية الأخرى، وإن كان هناك العديد من البدائل التي تم طرحها في هذا الصدد. وعليه، ينبغي عرض المعلومات الخاصة بالقروض الميسرة في جداول تكميلية حتى يتم الاتفاق على المعالجة الملائمة لها.

ب- حالة إعادة تنظيم ديون نادي باريس

٤-٨٣ في ظل إعادة تنظيم الديون من خلال نادي باريس، يُستخدم سعر خصم قائم على السوق، وهو عادةً سعر الفائدة التجاري المرجعي (CIRR) لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي^{٣١} في حساب تخفيض

^{٣١} تتحدد هذه الأسعار في اليوم الخامس عشر من كل شهر لخمس عشرة عملة على أساس العائدات على السندات الحكومية في السوق الثانوية التي يبلغ أجل استحقاقها المتبقي خمس سنوات، ويضاف إلى ذلك العائدات على سندات ذات أجل استحقاق متبقي ثلاث سنوات وسبع سنوات لكل من الدولار الكندي والكرون الدانمركي والين الياباني والكرونا السويدية

- أو إذا كانت القيمة الحالية لمدفوعات الإيجار عند إبرام العقد، تعادل إلى حد كبير كل قيمة الأصل؛
- أو إذا كان في مقدور المستأجر إلغاء عقد الإيجار فإنه يتحمل خسائر المؤجر؛
- أو إذا كانت المكاسب أو الخسائر في القيمة المتبقية للأصل تُستحق للمستأجر؛
- أو إذا كان في مقدور المستأجر مواصلة الإيجار لفترة ثانية مقابل مبلغ يقل كثيرا عن القيمة السوقية.

٨٩-٤ وقد لا تمثل هذه الأمثلة تأكيداً على أنه قد تم تحويل غالبية المخاطر؛ فعلى سبيل المثال، إذا تم نقل ملكية الأصل إلى المستأجر في نهاية مدة الإيجار بقيمته العادلة في هذا التاريخ، فإن المؤجر يتحمل مخاطر كبيرة تتعلق بالملكية. ومن ثم يُعتبر التأجير تأجيرو تشغيلاً (راجع أدناه). ويطلق على عقود التأجير التمويلي أيضاً عقود التأجير المالي أو عقود التأجير الرأسمالي، مما يؤكد أن الدافع هو تمويل اقتناء الأصل. وتُقيد عقود التأجير التمويلي وفقاً للممارسات المحاسبية عموماً بنفس الطريقة المتبعة في هذا التعريف. وإلى جانب عقود التأجير التمويلي التي تُقيد في حسابات الأعمال التجارية، تعتمد لبعض الشراكات بين القطاعين العام والخاص معاملة مماثلة لعقود التأجير التمويلي^{٣٣} (راجع الفصل الثاني والعشرين من نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨: الحكومة العامة والقطاعات العامة).

٩٠-٤ ويتم التمييز بين عقود التأجير التمويلي وأنواع العقود الأخرى المحددة في الإحصاءات الاقتصادية الكلية، وذلك لانتقال كل مخاطر ومزايا الملكية فعلياً من المالك القانوني للسلعة (المؤجر) إلى مستخدمها (المستأجر). وفيما يلي أنواع العقود الأخرى:

- **عقود التأجير التشغيلي:** عقد التأجير التشغيلي هو العقد الذي يكون فيه المالك القانوني للأصل المنتج هو أيضاً المالك الاقتصادي، كما تعود عليه المخاطر والمزايا التشغيلية الناشئة عن ملكية الأصل. وأحد المؤشرات الدالة على عقد التأجير التشغيلي هو مسؤولية المالك القانوني عن توفير ما يلزم من إصلاح وصيانة للأصل. وبموجب عقد التأجير التشغيلي يظل الأصل في الميزانية العمومية للمؤجر ويُطلق على المدفوعات المؤداة بموجب عقد تأجير تشغيلي «إيجارات» وتُقيد كمدفوعات لقاء خدمة (في بند المصروفات).

٨٥-٤ ويلزم تعديل التحويلات المدرجة في فترة سابقة تحت بند التذكرة في حالة السداد الكامل للقرض قبل حلول أجل استحقاقه والاستعاضة عنه بقرض جديد. ويتطلب ذلك خصم قيمة أي تحويلات لم تُستلم بعد للقرض الأصلي الذي تم إحلاله من قيمة التحويل الأصلية المحسوبة؛ وإلا أصبحت هناك مبالغة في تقدير التيسير المدرج بمرور الوقت.

٨٦-٤ ويمكن إجراء هذا التعديل عن طريق إعادة حساب قيمة التحويل في البداية باستخدام نتائج الجدول الزمني للمدفوعات الفعلية، بما في ذلك السداد الكامل للقرض المتبقي في مرحلة إعادة الجدولة^{٣٢} وينبغي الاستعاضة عن القيمة الأصلية المحسوبة بهذه القيمة المعاد حسابها في بيانات بنود التذكرة التاريخية بحيث تمثل البيانات التاريخية انعكاساً للتحويلات الفعلية التي تم تحصيلها وعدم الخلط بين أي تحويل تيسيري جديد والقيمة غير المحصلة على المبلغ الأصلي للقرض عندما يُحتمل أن تكون هناك مجموعة مختلفة من أسعار الفائدة السائدة في السوق. وفي الواقع العملي، قد يقتضي هذا الحساب توافر قدر كبير من المعلومات وبذل جهود كبيرة في إعداد البيانات.

٥- الدين الناشئ عن عقود التأجير التمويلي

أ- التعريف

٨٧-٤ عقد التأجير التمويلي هو عقد يقوم بموجبه المؤجر بصفته المالك القانوني للأصل بتحويل غالبية مخاطر ومزايا ملكية الأصل فعلياً للمستأجر. وبعبارة أخرى، يصبح المستأجر المالك الاقتصادي للأصل. وبموجب عقد التأجير التمويلي، يُقيد المؤجر قرضاً ممنوحاً للمستأجر الذي يحصل على الأصل بموجبه. وبالتالي، يُقيد الأصل المؤجر في الميزانية العمومية للمستأجر وليس المؤجر؛ ويُقيد القرض المقابل كأصل للمؤجر وخصم على المستأجر.

٨٨-٤ ومن أمثلة الحالات التي تؤدي عادة إلى تصنيف عقد الإيجار ضمن عقود التأجير التمويلي، ما يلي:

- إذا حول عقد الإيجار الملكية القانونية للمستأجر في نهاية مدة الإيجار؛
- أو إذا أعطى عقد الإيجار للمستأجر خيار الحصول على الملكية القانونية في نهاية مدة الإيجار بسعر منخفض بما يكفي لأن تكون ممارسة الخيار مؤكدة إلى حد معقول؛
- أو إذا كانت مدة الإيجار تغطي الجزء الأكبر من العمر الاقتصادي للأصل؛

^{٣٣} على سبيل المثال، يمكن استخدام نظام للبناء والتملك ونقل الملكية (BOOT) لتحويل مخاطر ومزايا الملكية للحكومة، وبالتالي يعامل الشريك من القطاع الخاص باعتبار أنه يقدم خدمات إيجار تمويلي.

^{٣٢} تتضمن قيمة السداد الكامل للقرض أي مبلغ تم الإعفاء منه نظراً لقيده هذه الإعفاء كتحويل رأسمالي في الفترة المحددة.

الإطار ٤-١١: المعالجة الإحصائية للتأجير التمويلي

يوضح المثال التالي المعالجة الإحصائية للتأجير التمويلي من منظوري المؤجر والمستأجر على التوالي. ويقوم بنك خاضع لسيطرة القطاع العام بتأجير طائرة لشركة طيران خاضعة لسيطرة القطاع العام. وعندما تحصل الشركة العامة على الملكية الاقتصادية للطائرة، تظهر كأصل في الميزانية العمومية لشركة الطيران. ويتم تمويل اقتناء الطائرة بقرض، يفيد كخصم. ويبلغ السعر السوقي للطائرة ١٠٠٠. ويبدأ التأجير في أول يناير ويتم تسديد دفعة سنوية مقدارها ١٤٠ في ٣١ ديسمبر من كل عام، وعلى مدى عشر سنوات، وعندئذ يشتري المؤجر الطائرة بسعر مساوٍ لقيمتها المتبقية البالغة ٣٢,٨. ويقوم العقد على أساس فائدة ٧٪ في السنة. ولأغراض التبسيط، يفترض عدم حدوث أي تدفقات (كاستهلاك رأس المال الثابت وإعادة تقييم الأصل ليعكس سعره السوقي) تؤثر على قيمة الطائرة (وهي الأصول غير المالية) على امتداد فترة العشر سنوات.

القيود غير الموحدة عن السنة ١ كما يلي:

وحدة القطاع العام كمؤجر (البنك)							
الميزانية العمومية الافتتاحية	المعاملات	تدفقات اقتصادية أخرى	الميزانية العمومية الختامية	الميزانية العمومية الافتتاحية	المعاملات	تدفقات اقتصادية أخرى	الميزانية العمومية الختامية
	٧٠						
	٧٠						
		٧٠					
		٧٠					
الإيرادات							
الفوائد مستحقة القبض							
المصروفات							
الفوائد مستحقة الدفع							
القيمة الصافية/صافي الرصيد التشغيلي	١,٠٠٠	٧٠	١,٠٧٠	٢,٥٠٠	٧٠		٢,٤٣٠
الأصول غير المالية	١,٠٠٠	١,٠٠٠	صفر	صفر	١,٠٠٠		١,٠٠٠
القيمة المالية الصافية/صافي الإقراض (+) / صافي الاقتراض (-)	صفر	١,٠٧٠	١,٠٧٠	٢,٥٠٠	١,٠٧٠		١,٤٣٠
الأصول المالية		١,٠٧٠	١,٠٧٠	٢,٥٠٠	١٤٠		٢,٣٦٠
العملة والودائع		١٤٠	١٤٠	٢,٥٠٠	١٤٠		٢,٣٦٠
القرض لشركة الطيران		١٤٠	٩٣٠		١٠,٠٠٠		
الخصوم							
القرض من البنك							
إجمالي الدين	صفر	صفر	صفر	صفر	١,٠٧٠		٩٣٠
صافي الدين	صفر	صفر	صفر	صفر	١,٠٧٠		١,٤٣٠

ملحوظة:

- تحتسب مدفوعات الفائدة على أساس $٠,٠٧ \times ١٠٠٠ = ٧٠$.

القيود غير الموحدة عن السنة ٢ كما يلي:

وحدة القطاع العام كمستأجر (شركة الطيران)				وحدة القطاع العام كمؤجر (البنك)			
الميزانية العمومية الافتتاحية	المعاملات	تدفقات اقتصادية أخرى	الميزانية العمومية الختامية	الميزانية العمومية الافتتاحية	المعاملات	تدفقات اقتصادية أخرى	الميزانية العمومية الختامية
الإيرادات							
الفوائد مستحقة القبض							
المصروفات							
الفوائد مستحقة الدفع							
القيمة الصافية/صافي الرصيد التشغيلي	١,٠٧٠	٦٥,١	١,١٣٥,١	٢,٤٣٠	٦٥,١		٢,٣٦٤,٩
الأصول غير المالية	صفر		صفر	١,٠٠٠			١,٠٠٠
القيمة المالية الصافية/صافي الإقراض (+) / صافي الاقتراض (-)	١,٠٧٠	٦٥,١	١,١٣٥,١	١,٤٣٠	٦٥,١		١,٣٦٤,٩
الأصول المالية	١,٠٧٠	٦٥,١	١,١٣٥,١	٢,٣٦٠	١٤٠		٢,٢٢٠
العملة والودائع	١٤٠	١٤٠	٢٨٠	٢,٣٦٠	١٤٠		٢,٢٢٠
القرض لشركة الطيران	٩٣٠	١٤٠	٨٥٥,١		١٤٠		
الخصوم							
القرض من البنك							
إجمالي الدين	صفر	صفر	صفر	صفر	٦٥,١		٨٥٥,١
صافي الدين	١,٠٧٠	٦٥,١	١,١٣٥,١	١,٤٣٠	٦٥,١		١,٣٦٤,٩

ملحوظة:

- تحتسب مدفوعات الفائدة على أساس $٠,٠٧ \times ٩٣٠ = ٦٥,١$.

يتبع في الصفحة التالية

الإطار ٤-١١: المعالجة الإحصائية للتأجير التمويلي (تابع)

القيود غير الموحدة عن السنة ١٠ كما يلي:

وحدة القطاع العام كمؤجر (البنك)				وحدة القطاع العام كمستأجر (شركة الطيران)			
الميزانية العمومية الافتتاحية	المعاملات	تدفقات اقتصادية أخرى	الميزانية العمومية الختامية	الميزانية العمومية الافتتاحية	المعاملات	تدفقات اقتصادية أخرى	الميزانية العمومية الختامية
الإيرادات	١١,٣						
الفوائد مستحقة القبض	١١,٣						
المصروفات					١١,٣		
الفوائد مستحقة الدفع					١١,٣		
القيمة الصافية/صافي الرصيد التشغيلي	١,٤٢١٥	١١,٣	١,٤٣٢٨	٢,٠٧٨٥	١١,٣-		٢,٠٦٧٢
الأصول غير المالية	صفر		صفر	١,٠٠٠			١,٠٠٠
القيمة المالية الصافية/صافي الإقراض (+) / صافي الاقتراض (-)	١,٤٢١٥	١١,٣	١,٤٣٢٨	١,٠٧٨٥	١١,٣-		١,٠٦٧٢
الأصول المالية العملة والودائع	١,٤٢١٥	١١,٣	١,٤٣٢٨	١,٢٤٠	١٧٢,٨-		١,٠٦٧٢
القرض المقدم لشركة الطيران	١٦١,٥	١٤٠-١١,٣	١,٤٣٢٨ صفر	١,٢٤٠	٣٢,٨-١٤٠-		١,٠٦٧٢
الخصوم				١٦١,٥	١٦١,٥-		صفر
القرض من البنك				١٦١,٥	١٤٠-١١,٣		صفر
إجمالي الدين	صفر		صفر	١,٠٧٨٥-	١٦١,٥-		صفر
صافي الدين	١,٤٢١٥-	١١,٣-	١,٤٣٢٨-	١,٠٧٨٥-	١١,٥-		١,٠٦٧٢-

ملحوظة:

- تحسب مدفوعات الفائدة على أساس $١٦١,٥ \times ٠,٧ = ١١,٣$
- قيمة الطائرة المتبقية بعد آخر مدفوعات التأجير $٣٢,٨ = ١٦١,٥ + ١١,٣ \times ١,٤٠$

ذلك بعض التصاريح الحكومية)، ومنح امتيازات شراء سلعة أو خدمة على أساس حصري.^{٣٤}

ب- المعالجة الإحصائية لعمليات التأجير التمويلي

٤-٩١ المعالجة الإحصائية للتأجير التمويلي مصممة لرصد الواقع الاقتصادي لهذه الاتفاقات، بمعالجة الأصول الخاضعة للتأجير التمويلي وكأن المستخدم اشتراها وامتلكها.^{٣٥}

٤-٩٢ ومن الشائع أن تمتد فترة التأجير التمويلي طوال العمر الافتراضي للأصل، ولكن ليس بالضرورة أن يكون الأمر كذلك.

^{٣٤} للاطلاع على مزيد من التفاصيل، راجع الفقرات من ١٣-١١ إلى ١٦-١٣ في «دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي» والجزء الخامس في الفصل السابع عشر من «نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨».

^{٣٥} الاتفاقات القانونية لا تعكس عادة الطبيعة الاقتصادية للحدث.

• **عقود الموارد:** عقد الموارد هو عقد يقوم بموجبه المالك القانوني لمورد طبيعي عمره غير محدود بإتاحة هذا المورد لمستأجر مقابل دفعات منتظمة تقيد كإيجار ويظل المورد مقيدا في الميزانية العمومية للمؤجر رغم استخدام المستأجر له. وهناك ترتيبات أخرى تتعلق بموارد طبيعية يمكن أن تصل إلى حد بيع مورد طبيعي مباشرة للمستأجر (كترخيص استخدام الطيف الترددي الكهرومغناطيسي إلى أجل غير مسمى).

• **العقود، وعقود الإيجار، والتراخيص:** ما عدا عقد التأجير التمويلي، فإن عقد التأجير القابل للتحويل الذي يتفق مع تعريف الأصل الاقتصادي يُقيد في الميزانية العمومية كأصل غير مالي غير منتج، ولا يشكل جزءا من الدين. ومن الأمثلة على ذلك تصاريح استخدام الموارد الطبيعية التي لا تسجل كملكية خالصة لهذه الموارد، وتصاريح ممارسة أنشطة معينة (بما في

هذه الشركة العامة شركة تابعة صورية وينبغي تصنيفها كجزء من قطاع الحكومة العامة (وحدتها الأم). وغالبا ما تؤسس هذه الشركات التابعة الصورية الحكومية ككيانات ذات غرض خاص. وينبغي تصنيف هذه الوحدات، وهي شركات من الناحية القانونية، كجزء من قطاع الحكومة العامة، ومن ثم تعتبر ديونها جزء من ديون الحكومة العامة.

٤-٩٨ ويجوز أن تمارس الحكومة أنشطة لأغراض المالية العامة من خلال كيان مقيم في الخارج. على سبيل المثال، يجوز أن تمول الحكومة مصروفاتها بإصدار أوراق مالية في الخارج من خلال كيان ذي غرض خاص. وهذا الكيان ذو الغرض الخاص ليس جزءا من الحكومة العامة سواء في الاقتصاد الأصلي أو الاقتصاد المضيف. ولا تعالج بيانات هذه الكيانات بنفس طريقة معاملة السفارات والمناطق الإقليمية الأخرى التابعة لولاية الحكومة لأنها تعمل بموجب قوانين الاقتصاد المضيف. وقد تكون الحكومات مستثمرا مباشرا في هذه الوحدات/الكيانات. ومع هذا، يجب استخدام عمليات احتساب خاصة للمعاملات ومراكز الأرصدة بين الحكومة والكيان ذي الغرض الخاص في الخارج لضمان انعكاس أي عمليات تجري لأغراض المالية العامة من خلال كيانات غير مقيمة في معاملات ومراكز أرصدة حكومة الاقتصاد الأصلي المعنية.^{٣٧} ونتيجة لذلك، تظهر الحكومة ديناً فعلياً، أو محتسباً، مستحقاً للكيان ذي الغرض الخاص التابع لها ينشأ عن أي ديون يتحملها الكيان ذو الغرض الخاص نيابة عن الحكومة.

ب- المعالجة الإحصائية للكيانات ذات الغرض الخاص غير المقيمة التابعة للحكومة العامة

٤-٩٩ عندما يقتض كيان مقيم في أحد الاقتصادات نيابة عن حكومة اقتصاد آخر ويكون القرض لأغراض المالية العامة، تتم المعالجة الإحصائية لحسابات هذه الحكومة على النحو التالي:

- عند الاقتراض: تقيد عملية الاقتراض كمعاملة منشئة لالتزام دين مستحق على الحكومة للكيان المقترض، بحيث تساوي القيمة المحسوبة لهذه المعاملة قيمة القرض. والقيد المقابل هو زيادة في حصة ملكية الحكومة في الكيان المقترض.
- عند انتقال الأموال أو الأصول المشتراة بالأموال إلى الحكومة (حسب الحالة)، يقيد تدفق الأموال أو الأصول كمعاملة يقابلها تخفيض في حصة ملكية الحكومة في الكيان المقترض بنفس قيمة التدفق.
- عند تحمل الكيان المقترض لنفقات أو قيامه بتحويل أصول إلى طرف ثالث (أي لا يحول الأصول للحكومة)،

^{٣٧} السبب في اتخاذ منهج خاص للكيانات الحكومية هو أن الكيان غير المقيم، بخلاف القطاع الخاص، يؤدي وظائفه بناء على طلب من الحكومة العامة لأغراض السياسة العامة، وليس لأغراض تجارية. وبدون اتباع هذا المنهج، قد تنشأ صورة مضللة لمصروفات الحكومة وديونها.

• عندما يمتد التأجير طوال العمر الافتراضي الكامل للأصل، تتطابق قيمة القرض المحتسب مع القيمة الحالية للمدفوعات التي يتعين أدائها بموجب اتفاقية التأجير. وتغطي هذه القيمة تكلفة الأصل وتتضمن الفائدة المستحقة وكذلك أي رسم يفرضه المؤجر.

• عندما يمتد التأجير لفترة أقل من العمر الافتراضي الكامل للأصل، ينبغي تقدير قيمة القرض المحتسب بنفس الطريقة أعلاه. وفي نهاية فترة التأجير يظهر الأصل في الميزانية العمومية للمستأجر وتكون قيمته مساوية لقيمة القرض المستحق للمؤجر في ذلك الوقت.

٤-٩٣ ويسدد القرض من خلال مدفوعات أثناء مدة العقد (تتضمن عنصرى الفائدة وأصل الدين^{٣٦}) وأي مدفوعات متبقية في نهاية العقد (أو إعادة السلع إلى المؤجر كبديل). ويوضح الإطار ٤-١١ المعالجة الإحصائية للتأجير التمويلي من منظوري المؤجر والمستأجر على التوالي.

٤-٩٤ ومن منظور المستأجر يرتفع إجمالي الدين وصافي الدين عند إبرام عقد التأجير وتؤدي مدفوعات التأجير بعد ذلك إلى تخفيض إجمالي الدين وصافي الدين. ويؤدي عنصر الفائدة في مدفوعات التأجير اللاحقة إلى انخفاض القيمة الصافية والقيمة المالية الصافية. ولا تؤثر مدفوعات أصل الدين على القيمة الصافية والقيمة المالية الصافية للمستأجر لأنها تنطوي على معاملات في الأصول المالية والخصوم.

٤-٩٥ ومن منظور المؤجر لا يتأثر إجمالي الدين بالتأجير التمويلي. وينخفض صافي الدين من منظور المؤجر نتيجة لزيادة أصوله المالية بفضل مدفوعات التأجير.

٦- ديون الكيانات ذات الغرض الخاص

أ- التعريف

٤-٩٦ يتضمن الفصل الثاني وصفا للكيانات ذات الغرض الخاص، الفقرات من ٢-٦٤ إلى ٢-٦٧. ويجب تحديد التقسيم القطاعي المؤسسي للملائم للكيانات ذات الغرض الخاص لأغراض إحصاءات دين القطاع العام. فإذا كان الكيان ذو الغرض الخاص جزءا من القطاع العام، ينبغي أن يكون دينه جزءا من دين القطاع العام أو القطاع الفرعي ذي الصلة.

٤-٩٧ وكما يشير الفصل الثاني، يجوز أن تؤسس الحكومات شركات عامة تباع سلعا أو خدمات إلى الحكومة بصورة حصرية دون الدخول في مناقصات تنافسية مع القطاع الخاص للحصول على عقد مع الحكومة. وتسمى

^{٣٦} في حالة وجود وسيط مالي، تشمل المدفوعات المسددة عناصر خدمات الوساطة المالية التي تقاس بطريقة غير مباشرة — وهو مفهوم مستخدم في إحصاءات الحسابات القومية.

الإطار ٤-١٢: المعالجة الإحصائية للديون والتدفقات الناشئة عن الكيانات ذات الغرض الخاص غير المقيمة التابعة للحكومة العامة

يوضح المثالان التاليان المعالجة الإحصائية للديون والتدفقات المتعلقة بالكيان ذي الغرض الخاص غير المقيم الذي أنشأته الحكومة العامة. المثال ١: تؤسس حكومة البلد "A" كياناً ذا غرض خاص في البلد "B" للاقتراض واستخدام حصيلة القرض في اقتناء أصول ثابتة في صورة آلات ومعدات نيابة عن الحكومة. ويقترض الكيان ذو الغرض الخاص ١٠٠ من البلد "B" لتمويل اقتناء هذه الأصول غير المالية. ويستخدم الكيان ذو الغرض الخاص الآلات والمعدات في البلد "B".

الكيان ذو غرض خاص غير مقيم وتابع للحكومة العامة				الحكومة العامة "A"			
الميزانية العمومية الافتتاحية	المعاملات	تدفقات اقتصادية أخرى	الميزانية العمومية الختامية	الميزانية العمومية الافتتاحية	تدفقات اقتصادية أخرى	المعاملات	الميزانية العمومية الافتتاحية
							الإيرادات
							المصروفات
							القيمة الصافية/صافي الرصيد التشغيلي
صفر	صفر		صفر	صفر		صفر	الأصول غير المالية
١٠٠	(c) ١٠٠						القيمة المالية الصافية/صافي الإقراض (+) / صافي الاقتراض (-)
١٠٠-	١٠٠-		صفر	صفر		صفر	الأصول المالية
١٠٠	(a) ١٠٠ (c) ١٠٠-		١٠٠	١٠٠		١٠٠	العملة والودائع العملة والودائع قرض من الكيان ذي الغرض الخاص للحكومة (محتسب) حصة الملكية في الكيان ذي الغرض الخاص (محتسبة)
١٠٠	(b) ١٠٠		١٠٠			(b) ١٠٠	الخصوم
٢٠٠	٢٠٠		١٠٠	١٠٠		١٠٠	قرض من الكيان ذي الغرض الخاص للحكومة (محتسب) اقتراض الكيان ذي الغرض الخاص
١٠٠	(a) ١٠٠		١٠٠			(b) ١٠٠	خصوم حصص الملكية المستحقة للحكومة (محتسبة)
١٠٠	(b) ١٠٠		صفر	١٠٠		١٠٠	إجمالي الدين
١٠٠	صفر		صفر	١٠٠		١٠٠	صافي الدين

ملحوظات:

- في حسابات حكومة البلد "A"، يُحتسب اقتراض الكيان ذي الغرض الخاص «(a)» عن طريق قيد قرض من الكيان ذي الغرض الخاص مساو لمقدار الاقتراض، ١٠٠ أو «(b)»، وارتفاع مقابل في حصة ملكية الحكومة في الكيان ذي الغرض الخاص بمقداره ١٠٠ «(b)». ويحتسب الكيان ذو الغرض الخاص خصوم ملكية مستحقة للحكومة أو «(b)»، مع مطالبة مالية مقابلة على الحكومة (قرض للحكومة) «(b)».
- تُقيد الآلات والمعدات بقيمة ١٠٠ التي اقتناها الكيان ذو الغرض الخاص كأصول غير مالية للكيان ذي الغرض الخاص «(c)»، مع قيد مقابل يبين انخفاض في العملة والودائع «(c)».
- يرتفع إجمالي دين الحكومة العامة بمقدار ١٠٠، على نحو ما يعكسه القرض من الكيان ذي الغرض الخاص للحكومة. ويرتفع دين الكيان ذي الغرض الخاص بمقدار ١٠٠ أيضاً (خصوم حصص الملكية على الكيان ذي الغرض الخاص المستحقة للحكومة ومقدارها ١٠٠ ليست ديناً).
- يلاحظ أن نتيجة عمليات الاحتساب هي نفسها قيمة خصوم الحكومة والقيمة الصافية في الميزانية العمومية الختامية وكأن الحكومة تولت بنفسها القيام بهذه الأنشطة.

يُتبع في الصفحة التالية

٧- الدين الناشئ عن التوريق

أ- التعريف

٤-١٠ تنشأ عملية التوريق عندما تقوم وحدة، تُعرف باسم المنشئ، بتحويل حقوق ملكية أصول مالية أو غير مالية، أو حق الحصول على تدفقات مستقبلية معينة، إلى وحدة أخرى، تُعرف باسم وحدة التوريق. وفي المقابل تدفع وحدة التوريق للمنشئ مبلغاً من مصدر التمويل الخاص بها.

حسب الحالة: تحتسب قيمة تحويل جاري أو رأسمالي بين الحكومة والكيان، بحيث يكون القيد المقابل تخفيض في قيمة حصة ملكية الحكومة.

٤-١٠ وتسجل هذه القيود بصورة متماثلة بالنسبة لكل من الحكومة والكيان المقترض، على النحو المبين في المثالين في الإطار ٤-١٢. ولا تؤثر هذه القيود على المعاملات أو مراكز الأرصدة بين الكيان المقترض ودائنيه أو أطراف ثالثة أخرى، إذ تسجل هذه المعاملات والمراكز وقت إنشائها دون الحاجة إلى إجراء أي عمليات احتساب.

الإطار ٤-١٢: المعالجة الإحصائية للديون والتدفقات الناشئة عن الكيانات ذات الغرض الخاص غير المقيمة التابعة للحكومة العامة (تابع)

المثال ٢: حكومة البلد "A" تؤسس كيانا ذا غرض خاص في البلد "B"، باستثمار في حصص ملكيته مقداره ٢٠، ويقترض هذا الكيان ويتحمل نفقات نيابة عن حكومة البلد "A". ويقترض الكيان ذو الغرض الخاص ١٠٠ من البلد "B" لتمويل مصروفات حكومة البلد "A" على الخدمات بقيمة ١١١ في البلد "C".

الحكومة العامة "A"				كيان ذو غرض خاص غير مقيم وتابع للحكومة العامة			
الميزانية العمومية الافتتاحية	المعاملات	تدفقات اقتصادية أخرى	الميزانية العمومية الختامية	الميزانية العمومية الافتتاحية	المعاملات	تدفقات اقتصادية أخرى	الميزانية العمومية الختامية
الإيرادات				١١١			
				(e) ١١١			
				١١١			
				(d) ١١١			
تحويل رأسمالي (مُحتسب)							
المصروفات							
مصرفات الخدمات							
تحويل رأسمالي (مُحتسب)							
القيمة الصافية/صافي الرصيد التشغيلي	١١١ -		١١١ -	صفر			صفر
الأصول غير المالية							
القيمة المالية الصافية/صافي الإقراض (+) / صافي الاقتراض (-)	١١١ -		١١١ -	صفر			صفر
الأصول المالية				١٠٩			١٠٩
العملة والودائع	(a) ٢٠ -		٢٠ -	(a) ٢٠			٩
العملة والودائع				(b) ١٠٠			
العملة والودائع				(d) ١١١ -			
قرض من الكيان ذي الغرض الخاص للحكومة (مُحتسب)				(c) ١٠٠			١٠٠
حصة الملكية في الكيان ذي الغرض الخاص (مُحتسبة)	(c) ١٠٠		٩				
حصة الملكية في الكيان ذي الغرض الخاص (مُحتسبة)	(a) ٢٠						
حصة الملكية في الكيان ذي الغرض الخاص (مُحتسبة)	(e) ١١١ -						
الخصوم				١٠٠			١٠٩
قرض من الكيان ذي الغرض الخاص للحكومة (مُحتسب)							
اقتراض الكيان ذي الغرض الخاص	(c) ١٠٠		١٠٠	(b) ١٠٠			١٠٠
خصوم حصص الملكية المستحقة للحكومة (مُحتسبة)				(c) ١٠٠			
خصوم حصص الملكية المستحقة للحكومة				(a) ٢٠			٩
خصوم حصص الملكية المستحقة للحكومة				(e) ١١١ -			
إجمالي الدين	صفر		١٠٠	صفر			١٠٠
صافي الدين	صفر		١٢٠	صفر			٩ -

ملحوظات

- في حسابات الحكومة "A"، تُقَدَّر المساهمة البالغ مقدارها ٢٠ في الكيان ذي الغرض الخاص كعاملية فعلية ترفع حصة ملكيتها في الكيان ذي الغرض الخاص «(a)»، مع انخفاض مقابل في الأصول المالية للعملة والودائع «(a)». ويُقَدَّر الكيان ذو الغرض الخاص ارتفاعاً في خصوم حصة الملكية لديه والمستحقة للحكومة «(a)»، مع ارتفاع مقابل في الأصول المالية للعملة والودائع «(a)».
- في حسابات الحكومة "A"، يُحتسب اقتراض الكيان ذي الغرض الخاص «(b)» بقيد قرض من الكيان ذي الغرض الخاص مساو لمقدار الاقتراض، ١٠٠ أو «(c)»، وارتفاع مقابل في حصة ملكية الحكومة في الكيان ذي الغرض الخاص مقداره ١٠٠ «(c)». ويحتسب الكيان ذو الغرض الخاص خصم حصة ملكية مستحقاً للحكومة «(c)»، مع مطالبة مالية مقابلة (قرض للحكومة) «(c)».
- في حسابات الكيان ذي الغرض الخاص، تُقَدَّر مصروفات الخدمات البالغة ١١١ في البلد "C" كمصروفات «(d)»، مع انخفاض مقابل في الأصول المالية المتمثلة في العملة والودائع «(d)».
- في حسابات الحكومة "A"، تحتسب مصروفات تبلغ ١١١ «(e)» كتحويل رأسمالي إلى الكيان ذي الغرض الخاص، مع انخفاض مُحتسَب مقابل في حيازات حصص الملكية لدى الكيان ذي الغرض الخاص «(e)». وفي حسابات الكيان ذي الغرض الخاص، تحتسب إيرادات تبلغ ١١١ «(e)» كتحويل رأسمالي من الحكومة، مع انخفاض محتسب مقابل في خصوم حصص الملكية المستحقة للحكومة «(e)».
- النتيجة الكلية هي تخفيض القيمة الصافية للحكومة وتبلغ ١١١ (انعكاساً للمصروفات)، ولا يطرأ تغيير على القيمة الصافية للكيان ذي الغرض الخاص.
- يرتفع إجمالي دين الحكومة "A" بمقدار ١٠٠، على النحو الذي يعكسه القرض من الكيان ذي الغرض الخاص للحكومة. ويرتفع إجمالي دين الكيان ذي الغرض الخاص بمقدار ١٠٠ أيضاً (وخصوم حصص الملكية على الكيان ذي الغرض الخاص المستحقة للحكومة البالغة ٩ = ١٠٠ - ٢٠ - ١١١) ليست ديناً).
- يلاحظ أن نتيجة عمليات الاحتساب هي نفسها قيمة خصوم الحكومة والقيمة الصافية في الميزانية العمومية الختامية وكأن الحكومة تولت بنفسها القيام بهذه الأنشطة.

الإحصاءات الاقتصادية الكلية^{٤١}، من الميزانية العمومية لمالك الأصول الأصلي إلى الميزانية العمومية لوحدة التوريق؛

• **توريق البيع غير الحقيقي^{٤٢}**، وهي عمليات لا تنطوي على تحويل حقيقي للأصول — من منظور الإحصاءات الاقتصادية الكلية — من الميزانية العمومية لمالك الأصول الأصلي إلى الميزانية العمومية لوحدة التوريق (راجع الحاشية ٤١)؛

• **توريق غير الأصول^{٤٣}**، وهي عمليات تنطوي على توريق تدفقات إيرادات مستقبلية لا تُثبت كأصول في الإحصاءات الاقتصادية الكلية؛

• **التوريق التركيبي عن طريق وحدة توريق^{٤٤}**، وهي عمليات تنطوي على تحويل مخاطر الائتمان فقط (ولكن ليس على تحويل الأصول)، من خلال وحدة توريق.

• وإذا لم تكن هناك وحدة توريق معنية، يمكن تنفيذ نوعين من عمليات التوريق:

• **عملية التوريق المدرجة في الميزانية العمومية^{٤٥}**، وهي عمليات يصدر في ظلها مالك الأصول الأصلي سندات دين جديدة، ولا تنطوي على تحويل للأصول؛

• **التوريق التركيبي بدون وحدة توريق^{٤٦}**، وهي عمليات تنطوي على تحويل مخاطر الائتمان فقط (ولكن ليس على تحويل الأصول) — من خلال إصدار مباشر لسندات الدين من جانب مالك الأصول الأصلي.

ب- المعالجة الإحصائية للديون والتدفقات الناشئة عن التوريق

٤-١٠ تنطوي عملية توريق البيع الحقيقي على سندات دين تصدرها وحدة للتوريق حيث يكون قد تم تحويل الأصول الأساسية بالفعل من الميزانية العمومية للمالك الأصلي للأصول (أي المنشئ الأصلي) إلى الميزانية العمومية لوحدة التوريق.

^{٤١} لكي يعتبر كبيع، يجب أن يظهر الأصل بالفعل في الميزانية العمومية لوحدة القطاع العام (كالحكومة المركزية مثلاً) ويجب تغيير الملكية بالكامل ونقلها إلى وحدة التوريق، بحيث يتم تحويل المخاطر والمزايا المرتبطة بالأصل. ويجب مراعاة ما يلي: (١) ينبغي أن يكون سعر الشراء مساوياً لسعر السوق الجاري، وإلا فلا يعد بيعاً؛ و(٢) إذا كان المنشئ (كالحكومة المركزية مثلاً) يضمن سداد أي دين مرتبط بالأصول التي اقتنتها وحدة التوريق، فمن غير المرجح أن يكون قد تم نقل جميع المخاطر المصاحبة للأصل، وبالتالي، لا توجد عملية بيع.

^{٤٢} مأخوذ من «الحالة الأولى» للتوريق في «نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨».

^{٤٣} «الحالة الثانية» للتوريق في «نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨».

^{٤٤} العمليات من «النوع ٣» في «كتيب إحصاءات الأوراق المالية».

^{٤٥} العمليات من «النوع ١» في «كتيب إحصاءات الأوراق المالية».

^{٤٦} العمليات من «النوع ٣» في «كتيب إحصاءات الأوراق المالية».

وتحصل وحدة التوريق على التمويل الخاص بها عن طريق إصدار سندات دين باستخدام الأصول أو حقوق الحصول على تدفقات مستقبلية قام المنشئ بتحويلها كضمان^{٣٨}. وعندما تكون الأوراق المالية المضمونة بأصول صادرة عن وحدة قطاع عام، فإنها تشكل جزءاً من دين القطاع العام.

٤-١٠٢ وتنتج عن التوريق سندات دين تكون قسائمها أو مدفوعات أصلها (أو كلاهما) مضمونة بأصول مالية أو غير مالية محددة أو بتدفقات إيرادات مستقبلية. ويجوز استخدام مجموعة مختلفة من الأصول أو تدفقات الدخل المستقبلية لأغراض التوريق، بما في ذلك القروض العقارية السكنية والتجارية، والقروض الاستهلاكية، والقروض الحكومية، والمشتقات الائتمانية. ويجوز أن تصدر وحدة من وحدات الحكومة العامة سندات دين مضمونة بإيرادات معينة مُجَنَّبَة. وفي نظم الإحصاءات الاقتصادية الكلية، لا تُدرج القدرة على زيادة الضرائب أو الإيرادات الحكومية الأخرى كأصول حكومية تُستخدم في التوريق^{٣٩}. ومع هذا، فإن تجنيد إيرادات مستقبلية، مثل حصيلة الطرق ذات رسوم العبور لخدمة سندات الدين التي تصدرها إحدى وحدات الحكومة العامة (أو القطاع العام) قد يكون شبيهاً بالتوريق (راجع الفقرتين ٤-١٠٦ و ٤-١٠٨).

٤-١٠٣ وتختلف نظم التوريق داخل أسواق سندات الدين وفيما بينها. وعلى المستوى الأعلى، يتم التمييز بين ما إذا كانت هناك وحدة توريق معنية أم لا. وفي نظم التوريق التي تقوم وحدة توريق في ظلها بإصدار سندات الدين، تكون الوحدة المؤسسية المصدرة وسيطاً مالياً في قطاع الشركات المالية. وغالباً ما تكون وحدة التوريق كيانات ذات غرض خاص. مع ذلك، وكما يصف الفصل الثاني، الفقرة ٢-٦٥، فإن الكيانات ذات الغرض الخاص المقيمة التي لا تعمل بطريقة مستقلة ومنفصلة عن الحكومة العامة وتباشر أنشطة مالية عامة، لا تُعامل كوحدات مؤسسية منفصلة في نظم الإحصاءات الاقتصادية الكلية. وتُعامل هذه الكيانات ذات الغرض الخاص كجزء من الحكومة العامة بصرف النظر عن وضعها القانوني. وبالتالي:

• **إذا كانت هناك وحدة توريق معنية**، يمكن التمييز بين أربعة أنواع من النظم من منظور الإحصاءات الاقتصادية الكلية:

• **توريق البيع الحقيقي^{٤٠}**، وهي عمليات تنطوي على تحويل فعلي (بيع) للأصول، من منظور

^{٣٨} للاطلاع على مناقشة مفصلة عن التوريق، راجع «كتيب إحصاءات الأوراق المالية»، الصادر عن بنك التسويات الدولية، والبنك المركزي الأوروبي، وصندوق النقد الدولي، مايو ٢٠٠٩. وكذلك «نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨»، الفقرات من ٢٢-١٣١ إلى ٢٢-١٣٣. ويرى هذا الكتيب أيضاً أن التوريق يمكن أن يحدث في غياب وحدة توريق أو تحويل أصول.

^{٣٩} على سبيل المثال، لم تستحق إيرادات الضرائب المستقبلية بعد، وذلك على الأرجح لأن الحدث المؤدي إلى نشأة الالتزام الضريبي لم يقع بعد، وبالتالي لا ينشأ لها أصل في الميزانية العمومية للحكومة.

^{٤٠} عمليات من «النوع ٢» في «كتيب إحصاءات الأوراق المالية» و«الحالة الأولى» للتوريق في «نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨».

• **التوريق التركيبي في وجود وحدة توريق:** يقوم مالك الأصول (مشتري الحماية) بشراء حماية من وحدة التوريق (بائع الحماية) ضد الخسائر المحتملة في مجمع الأصول من التوقف عن السداد باستخدام مبادلات مخاطر الائتمان.^{٤٩} ويصدر بائع الحماية أداة دين مضمونة بهذه الأصول المجمعة. وتُستثمر حصيلة سندات الدين التي تصدرها وحدة التوريق في أصول مالية منخفضة المخاطر ومنخفضة العائد (كالودائع مثلاً)، ويستخدم الدخل المستحق من هذا الاستثمار إلى جانب علاوة مبادلة مخاطر الائتمان، في تمويل مدفوعات قسائم سندات الدين التي تؤديها وحدة التوريق للمستثمرين. وعند حلول أجل الاستحقاق، يُعوّض حائزو سندات الدين، في حالة عدم التوقف عن السداد في مجمع الأصول. وفي حالة التوقف عن السداد، يقوم بائع الحماية بتعويض مشتري الحماية عن خسائر التوقف عن السداد المرتبطة بمجمع الأصول، بينما يتكبد حائزو سندات الدين (المستثمرون) خسائر بنفس القيمة.

وإذا كانت وحدة التوريق جزءاً من القطاع العام، تمثل سندات الدين الصادرة عن وحدة التوريق جزءاً من دين القطاع العام.

• **التوريق التركيبي في عدم وجود وحدة توريق:** يقوم مالك الأصول بإصدار سندات مرتبطة بالائتمان، وهي سندات دين مضمونة بأصول مرجعية (كالقروض والسندات مثلاً)، متضمنة مبادلة لمخاطر الائتمان تسمح بتحويل مخاطر الائتمان من المُصدر إلى المستثمرين. ويقوم المستثمرون بببيع حماية الائتمان الخاص بمجمع الأصول إلى مشتري الحماية (أو مصدر السندات المرتبطة بالائتمان) عن طريق شراء السندات المرتبطة بالائتمان. ويتوقف سداد المبلغ الأصلي ومدفوعات الفائدة على السندات على أداء مجمع الأصول. فإذا لم يحدث توقف عن السداد طوال العمر الافتراضي للسند، يحصل المستثمرون على قيمة الاسترداد الكاملة للسند عند الاستحقاق. وإذا حدث توقف عن السداد، يحصل المستثمرون على قيمة استرداد السند ناقص قيمة خسائر التوقف عن السداد.

وفي حالة التوريق التركيبي في ظل عدم وجود وحدة توريق، فإن سندات الدين (السندات المرتبطة بالائتمان) التي تصدرها وحدة قطاع عام تمثل جزءاً من ديون هذه الوحدة.

٤-١٠٨ وتنطوي عملية التوريق المدرجة في الميزانية العمومية على إصدار سندات دين مضمونة

وتستخدم وحدة التوريق حصيلة بيع سندات الدين إلى المستثمرين في تمويل عملية اقتناء الأصول. ويستخدم تدفق الإيرادات من الأصول المقتناة (وهي عادة مدفوعات الفائدة وسداد أصل القروض) في أداء مدفوعات القسائم وسداد أصل سندات الدين الصادرة. وفي حالة عملية توريق البيع الحقيقي التي تجريها وحدة قطاع عام، يظل إجمالي دين المالك الأصلي للأصول دون تغيير ويرتفع إجمالي دين وحدة التوريق نتيجة لإصدار السندات. وإذا كانت هذه الوحدة شركة مالية عامة يكون دينها جزءاً من ديون القطاع العام. وتُعامل «وحدة» التوريق المقيمة التي تأسست ككيان ذي غرض خاص ولكنها لا تفي بشروط الوحدة المؤسسية كجزء من الحكومة العامة بغض النظر عن وضعها القانوني. ويمثل دين هذا الكيان ذي الغرض الخاص جزءاً من ديون الحكومة العامة (راجع أيضاً الفقرة ٤-١٠٣).

٤-١٠٥ وفي حالة إجراء بيع غير حقيقي من منظور الإحصاءات الاقتصادية الكلية (راجع الحاشية ٤١)، فإن المبلغ الذي تحصل عليه وحدة القطاع العام من وحدة التوريق باعتبارها المنشئة يُعامل كإقتراض، عادة في صورة قرض.^{٤٧} وإذا كانت وحدة التوريق جزءاً من القطاع العام، تمثل سندات الدين الصادرة عن وحدة التوريق جزءاً من ديون القطاع العام.

٤-١٠٦ وينطوي توريق غير الأصول على توريق تدفقات الإيرادات المستقبلية. وكما ورد في الفقرة ٤-١٠٢، لا تُدرج القدرة على زيادة الضرائب أو أي إيرادات حكومية أخرى كأصول حكومية يمكن استخدامها في توريق البيع الحقيقي. وفي معظم الحالات، فإن حقوق التدفقات المستقبلية ليست هي التي تستخدم كضمان، وإنما هو التزام وحدة القطاع العام باستخدام مقدار كاف من الدخل المستقبلي في سداد القرض بالكامل. وفي حالة تحقيق دخل أعلى مما يلزم لسداد القرض، تحتفظ وحدة القطاع العام بالزيادة. ومن ثم، إذا تم تحويل حقوق الإيرادات الحكومية المستقبلية إلى وحدة توريق، فإن المبلغ الذي تحصل عليه وحدة القطاع العام من وحدة التوريق، والناسئ عن حصيلة إصدار سندات الدين، يُعامل كإقتراض، عادة في صورة قرض.^{٤٨} وإذا كانت وحدة التوريق جزءاً من القطاع العام، فإن سندات الدين الصادرة عن وحدة التوريق تمثل جزءاً من دين القطاع العام.

٤-١٠٧ ينطوي التوريق التركيبي على تحويل مخاطر الائتمان ذات الصلة إلى مجمع أصول بدون تحويل الأصول نفسها، وذلك من خلال وحدة للتوريق أو من خلال الإصدار المباشر لسندات الدين من جانب المالك الأصلي للأصول.

^{٤٧} عندما يكون كل من المنشئ ووحدة التوريق من القطاع العام، يُحذف هذا القرض من ديون القطاع العام عن طريق توحيد البيانات. راجع الفصل الثامن في هذا المرشد.

^{٤٨} عندما يكون كل من المنشئ ووحدة التوريق من القطاع العام، يُحذف هذا القرض من ديون القطاع العام عن طريق توحيد البيانات. راجع الفصل الثامن في هذا المرشد.

^{٤٩} مبادلة مخاطر الائتمان هي مشتقة مالية الغرض الأساسي منها هو تبادل مخاطر التوقف عن سداد الائتمان.

الخاص أو الجهاز العام كجزء من الحكومة العامة أو قطاع الشركات المالية العامة.

ب- المعالجة الإحصائية لعمليات الإنقاذ

٤-١١٣ المساعدة التي تقدمها الحكومة (أو أي وحدة قطاع عام أخرى) إلى الوحدة التي تعاني من العسر المالي عادة ما تُقيد كقرض، أو تحويل رأسمالي أو ضخ رؤوس أموال مساهمة. ويوضح الإطار ٤-١٣ المعالجة الإحصائية لعدة عمليات إنقاذ.

٤-١١٤ وعندما تتدخل وحدة من وحدات القطاع العام (الوحدة المستثمرة)، كوحدة حكومية، عن طريق ضخ رأسمال في صورة قرض في الشركة المعسرة، تعتمد المعالجة الإحصائية على ما إذا كانت الوحدة المستثمرة تحصل على مطالبة مالية فعلية على الشركة، على النحو الوارد وصفه في الفقرتين ٤-٥٧ و ٤-٦٠.

٤-١١٥ وعندما تتدخل وحدة قطاع عام، كالحكومة، عن طريق ضخ رؤوس أموال بخلاف القروض في الشركات المعسرة، تعتمد المعالجة الإحصائية على ما إذا كان يمكن توقع تحقيق عائد واقعي على هذا الاستثمار أم لا. (يكون معدل العائد على الأموال واقعيًا إذا كان التدخل يتوقع تحقيق معدل عائد كاف يحقق الأرباح أو مكاسب الحيازة في تاريخ لاحق، وهي مطالبة على القيمة المتبقية للشركة).

• إذا كانت وحدة القطاع العام (وحدة الاستثمار) يمكن أن تتوقع تحقيق عائد واقعي على الاستثمار تُقيد وحدة الاستثمار ارتفاعاً في الأصول المالية في صورة حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار وانخفاضاً في الأصول المالية (في صورة عملة وودائع مثلاً) أو ارتفاعاً في الخصوم، حسب طريقة تمويل اقتناء حصص رأس المال. وإذا تم تمويل اقتناء حصص رأس المال عن طريق إصدار دين جديد، يرتفع إجمالي الدين وصافي الدين لدى الوحدة المستثمرة، وتظل القيمة الصافية والقيمة المالية الصافية لديها دون تغيير (لأن جميع المعاملات لا تُحدث سوى تغييرات في تكوين الأصول المالية والخصوم). وإذا تم تمويل اقتناء حصص رأس المال عن طريق تخفيض الأصول المالية (في صورة عملة وودائع مثلاً)، يظل إجمالي الدين عند المستثمر دون تغيير ولكن صافي الدين يرتفع نتيجة لتراجع الأصول المالية.

وتُقيد الشركة المعسرة ارتفاعاً في الأصول المالية (في صورة عملة وودائع مثلاً)، وارتفاعاً في الخصوم بخلاف الدين في صورة حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار ويظل إجمالي الدين دون تغيير ولكن صافي الدين ينخفض نتيجة لارتفاع الأصول المالية.

بتدفق إيرادات مستقبلية ناشئة عن أصول. وتظل هذه الأصول مدرجة في الميزانية العمومية لجهة إصدار سندات الدين (المالك الأصلي للأصول)، كحافضة مستقلة عادة. ولا تنطوي العملية على أي وحدة توريق. ويوفر إصدار سندات الدين لمالك الأصول الأصلي أموالاً وتشكل سندات الدين جزءاً من ديون مالك الأصول الأصلي.

٨- الدين الناشئ عن عمليات الإنقاذ

أ- التعريف

٤-١٠٩ يشير الإنقاذ إلى التخليص من العسر المالي. وغالباً ما يستخدم عندما تقوم وحدة حكومية بتقديم مساعدة مالية قصيرة الأجل إلى شركة لمساعدتها على تجاوز فترة من المصاعب المالية، أو ضخ موارد مالية لفترات أطول للمساعدة على إعادة رسمة الشركة. وقد يشكل الإنقاذ فعلياً عملية تأميم في حالة سيطرة الحكومة على الشركة التي تنقذها. وعمليات إنقاذ المؤسسات المالية الكبيرة هي دليل على نوع هذه العمليات. فيرجح أن تنطوي هذه العمليات على معاملات تجرى مرة واحدة يعلن عنها على نطاق واسع، وتنطوي في الغالب على مبالغ كبيرة ومن ثم يكون من السهل تحديدها.

٤-١١٠ ويشير المحللون عموماً إلى عمليات «ضخ رأس المال» التي تجربها الحكومة في الشركات عند تقديم الدعم المالي الكبير لرسمة أو إعادة رسمة الشركة المعسرة. ويستخدم «نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨» عمليات «ضخ رأس المال» للدلالة على التدخل المباشر الذي يُقيد في نظم الإحصاءات الاقتصادية الكلية كتحويل رأسمالي، أو قرض، أو حيازة حصص ملكية، أو مزيج منها. وقد يأخذ التدخل المباشر من الحكومة العامة أشكالاً مختلفة مثل:

- توفير إعادة الرسمة عن طريق ضخ موارد مالية («ضخ رأس المال») أو تحمل خصوم شركة معسرة؛
- أو تقديم قروض و/أو اقتناء حصص ملكية في الشركات المعسرة (أي «إعادة الرسمة بمقابل»)، بشروط مواتية، أم لا؛
- أو شراء أصول من الشركة التي تحتاج إلى مساعدة بأسعار أعلى من قيمتها السوقية الحقيقية.

٤-١١١ ويجوز أن تتدخل الحكومة العامة تدخلاً غير مباشر من خلال توسيع نطاق الضمانات التي تكون على استعداد لتقديمها.

٤-١١٢ وقد تؤسس الحكومة كياناتاً ذات غرض خاص، أو جهازاً عاماً من أي نوع آخر لتمويل أو إدارة مبيعات أصول أو خصوم الشركة التي يتعين مساعدتها. وينبغي تطبيق قواعد التقسيم القطاعي، على النحو المبين في الفصل الثاني، لتحديد ما إذا كان ينبغي معاملة الكيان ذي الغرض

الإطار ٤-١٣: المعالجة الإحصائية للديون والتدفقات الناشئة عن عمليات الإنقاذ

توضح الأمثلة التالية المعالجة الإحصائية للديون والتدفقات الناشئة عن عمليات الإنقاذ.

مثال ١: تصح الحكومة رأسمال غير قابل للسداد ودون مقابل بقيمة ١٠٠ في شركة مالية عامة. وتمول الحكومة هذه العملية من خلال إصدار سندات بقيمة ٧٥ واستخدام ٢٥ نقدا. ولأغراض التبسيط، يفترض عدم حدوث تدفقات اقتصادية أخرى كعمليات إعادة التقييم مثلا.

الشركة المالية العامة			الحكومة العامة				
الميزانية العمومية الختامية	تدفقات اقتصادية أخرى	المعاملات	الميزانية العمومية الختامية	تدفقات اقتصادية أخرى	المعاملات	الميزانية العمومية الافتتاحية	
		١٠٠					الإيرادات
		١٠٠					التحويلات الرأسمالية
					١٠٠		المصروفات
					١٠٠		التحويلات الرأسمالية
١٠٠		١٠٠	١٥٠		١٠٠-	٢٥٠	القيمة الصافية/صافي الرصيد التشغيلي
							الأصول غير المالية
١٠٠		١٠٠	١٥٠		١٠٠-	٢٥٠	القيمة المالية الصافية/صافي الاقتراض (+) / صافي الاقتراض (-)
١٠٠		١٠٠	٢٢٥		٢٥-	٢٥٠	الأصول المالية
			٢٢٥		٢٥-	٢٥٠	العملة والودائع
			٧٥		٧٥		الخصوم
			٧٥		٧٥		سندات الدين
صفر		صفر	٧٥		٧٥	صفر	إجمالي الدين
١٠٠-		١٠٠-	١٥٠-		١٠٠	٢٥٠-	صافي الدين

ملحوظات:

- يرتفع دين الحكومة بمقدار ٧٥ (على افتراض عدم حدوث تدفقات اقتصادية أخرى، كعمليات إعادة التقييم مثلا). وتنخفض القيمة الصافية للحكومة بمقدار ١٠٠ مما يعكس على ارتفاع في الخصوم مقداره ٧٥ وانخفاض في العملة والودائع يبلغ ٢٥.

مثال ٢: في الأول من يناير، تقدم الحكومة «ضخ رأسمال» بقيمة ١٠٠ لشركة مالية عامة. والشركة المالية العامة توافق على سداد هذا القرض على مدى ٥ سنوات، ويسعر فائدة ٤٪ (سعر الفائدة السوقي ١٠٪). وتسدد الشركة المالية العامة ٢٠ رائد الفائدة في ٣١ ديسمبر من كل عام. وتمول الحكومة القرض الممنوح للشركة العامة بإصدار سندات بقيمة ٧٥ واستخدام ٢٥ نقدا. ولأغراض التبسيط، يفترض عدم حدوث تدفقات اقتصادية أخرى كعمليات إعادة التقييم مثلا.

الشركة المالية العامة			الحكومة العامة				
الميزانية العمومية الختامية	تدفقات اقتصادية أخرى	المعاملات	الميزانية العمومية الختامية	تدفقات اقتصادية أخرى	المعاملات	الميزانية العمومية الافتتاحية	
		٦			١٠		الإيرادات
		٦			١٠		الدخل من الفائدة
		١٠			٦		تحويل رأسمالي
		١٠			٦		المصروفات
					٦		مصرفات الفائدة
					٦		تحويل رأسمالي
٤-		٤-	٢٥٤		٤	٢٥٠	القيمة الصافية/صافي الرصيد التشغيلي
							الأصول غير المالية
٤-		٤-	٢٥٤		٤	٢٥٠	القيمة المالية الصافية/صافي الاقتراض (+) / صافي الاقتراض (-)
٧٦		٧٦	٣٢٩		٧٩	٢٥٠	الأصول المالية
٧٦		٢٤-١٠٠	٢٤٩		٢٤+٢٥٠	٢٥٠	العملة والودائع
			٨٠		١٠٠+١٠٠		قرض لشركة مالية عامة
					٢٤-٦-		
٨٠		٨٠	٧٥		٧٥		الخصوم
٨٠		١٠+١٠٠	٧٥		٧٥		سندات الدين
		٢٤-٦-					قرض من الحكومة
٨٠		٨٠	٧٥		٧٥	صفر	إجمالي الدين
٤		٤	٢٥٤-		٤-	٢٥٠-	صافي الدين

ملحوظات:

- يرتفع دين الحكومة بمقدار ٧٥ (على افتراض عدم حدوث تدفقات اقتصادية أخرى، كعمليات إعادة التقييم مثلا). وترتفع القيمة الصافية للحكومة بمقدار ٤، حسبما يعكسه ارتفاع الأصول المالية بمقدار ٧٩. وانخفاض الخصوم بمقدار ٧٥. ويرتفع دين الشركة المالية العامة بمقدار ٨٠، وتنخفض قيمتها الصافية بمقدار ٤.
- يبلغ سعر الفائدة السوقي ١٠٪ وبالتالي فالحكومة تقدم تحويلا رأسماليا إلى الشركة المالية العامة يساوي ٦ في السنة الأولى، و٤،٨ في السنة الثانية، و٣،٦ في السنة الثالثة، و٢،٤ في السنة الرابعة، و١،٢ في السنة الأخيرة.
- الفائدة مستحقة القبض/الدفع تُقَدَّ على أساس ١٠ لكل من الحكومة والشركة المالية العامة، على التوالي.

يُنْبَع في الصفحة التالية

الإطار ٤-١٣: المعالجة الإحصائية للديون والتدفقات الناشئة عن عمليات الإنقاذ (تابع)

مثال ٣: شركة مالية عامة تعاني من العسر المالي. والحكومة تشتري أصلا ماليا بخلاف القروض من الشركة المالية العامة مقابل ١٥٠. والسعر السوقي للأصل هو ١٠٠. وتصدر الحكومة سندات لتمويل هذه العملية.

الشركة المالية العامة				الحكومة العامة			
الميزانية العمومية الختامية	تدفقات اقتصادية أخرى	المعاملات	الميزانية العمومية الافتتاحية	الميزانية العمومية الختامية	تدفقات اقتصادية أخرى	المعاملات	الميزانية العمومية الافتتاحية
		٥٠					الإيرادات
		٥٠					التحويلات الرأسمالية
					٥٠		المصروفات
					٥٠		التحويلات الرأسمالية
١٥٠		٥٠	١٠٠	١٧٠	٥٠-	٢٢٠	القيمة الصافية/صافي الرصيد التشغيلي
							الأصول غير المالية
١٥٠		٥٠	١٠٠	١٧٠	٥٠-	٢٢٠	القيمة المالية الصافية/صافي الإقراض (+) / صافي الاقتراض (-)
١٥٠		٥٠	١٠٠	٣٢٠	١٠٠	٢٢٠	الأصول المالية
١٥٠		١٥٠	١٠٠	٣٢٠	١٥٠-	٢٢٠	العملة والودائع
صفر		١٠٠-	١٠٠	١٠٠	٥٠-١٠٠	١٠٠	أصول مالية بخلاف القروض
				١٥٠			الخصوم
				١٥٠			سندات الدين
صفر		صفر	صفر	١٥٠	١٥٠	صفر	إجمالي الدين صافي الدين
١٥٠-		٥٠-	١٠٠-	١٧٠-	٥٠	٢٢٠-	

ملحوظات:

- يرتفع دين الحكومة بمقدار ١٥٠ (على افتراض عدم حدوث تدفقات اقتصادية أخرى، كعمليات إعادة التقييم مثلا) لأن الحكومة اقترضت ١٥٠ لتمويل عملية الإنقاذ المذكورة. وتتنخفض القيمة الصافية للحكومة بمقدار ٥٠، حسبما يعكسه اقتناء الأصل بقيمة أعلى من سعره السوقي الحقيقي (تحويل رأسمالي يبلغ ٥٠). وترتفع القيمة الصافية للشركة المالية العامة بمقدار ٥٠، حسبما يعكسه التحويل الرأسمالي مستحق القبض من الحكومة نتيجة لاقتناء الأصل مقابل قيمة أعلى من قيمته السوقية.
- الحكومة تقيد الأصل المالي (بخلاف القروض) بسعره في السوق (١٠٠).

مثال ٤: شركة مالية عامة تعاني من العسر المالي. (a) الحكومة تشتري قروضا من الشركة المالية العامة بقيمتها الاسمية البالغة ١٥٠. ووفقا لمعلومات موثوقة، كل هذه القروض غير قابلة للاسترداد وقت الشراء وقيمتها العادلة بالفعل هي صفر. (b) مع هذا، هناك احتمال باسترداد بعض هذه القروض مستقبلا. وقبل نهاية هذا العام نفسه، تقرر أن يصبح ما قيمته ١٠ من هذه القروض قابلا للاسترداد في المستقبل. وكل هذه الأحداث تقع في السنة ١، وبالتالي فالمعالجة الإحصائية كما يلي:

الشركة المالية العامة				الحكومة العامة			
الميزانية العمومية الختامية	تدفقات اقتصادية أخرى	المعاملات	الميزانية العمومية الافتتاحية	الميزانية العمومية الختامية	تدفقات اقتصادية أخرى	المعاملات	الميزانية العمومية الافتتاحية
		١٥٠					الإيرادات
		١٥٠ (a)					التحويلات الرأسمالية
					١٥٠		المصروفات
					١٥٠ (a)		التحويلات الرأسمالية
١٥٠	١٥٠-	١٥٠	١٥٠	٨٠	١٠	١٥٠-	القيمة الصافية/صافي الرصيد التشغيلي
							الأصول غير المالية
١٥٠	١٥٠-	١٥٠	١٥٠	٨٠	١٠	١٥٠-	القيمة المالية الصافية/صافي الإقراض (+) / صافي الاقتراض (-)
١٥٠	١٥٠-	١٥٠	١٥٠	٨٠	١٠	١٥٠-	الأصول المالية
١٥٠	١٥٠-	١٥٠ (a)	١٥٠	٧٠	١٠	١٥٠- (a)	العملة والودائع
صفر	١٥٠- (a)		١٥٠	١٠	صفر (a) ١٠ (b)		العملة والودائع
							القروض
							الخصوم
							سندات الدين
صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	إجمالي الدين صافي الدين
١٥٠-	١٥٠	١٥٠-	١٥٠-	٨٠-	١٠-	١٥٠	٢٢٠-

ملحوظات:

- بوجه عام، تتراجع القيمة الصافية للحكومة بمقدار ١٤٠، حسبما يعكسه التحويل الرأسمالي إلى الشركة المالية العامة (١٥٠) والارتفاع البالغ ١٠ في قيمة القروض التي اشترتها من الشركة المالية العامة. وتظل القيمة الصافية للشركة المالية العامة دون تغيير حسبما يعكسه التحويل الرأسمالي مستحق القبض من الحكومة (١٥٠) في صورة عملة وودائع والانخفاض البالغ ١٥٠ في قيمة القروض في ميزانيتها العمومية.
- إذا ارتفعت قيمة القرض في السنوات اللاحقة (نظرا لأن قدرا أكبر من القروض أصبح قابلا للاسترداد)، تُقيد هذه الزيادات أيضا كعمليات إعادة تقييم في الميزانية العمومية للحكومة.

لشركة (تحت «تغيرات أخرى في الحجم») ويُقَيَّد تحويل رأسمالي مساو للقيمة التي تدفعها الحكومة للشركة. وإذا أصبح بعض أو كل هذه القروض قابلاً للاسترداد في وقت لاحق، يظهر ذلك كإعادة تقييم في الميزانية العمومية للحكومة.

• إذا قدمت الحكومة ضماناً كجزء من عملية إنقاذ، ينبغي قيد الضمانات وفقاً لما إذا كان ضماناً يُمنح مرة واحدة أو جزءاً من نظام ضمانات موحدة (راجع الفقرات من ٤-١٠ إلى ٤-٢٠ للاطلاع على تفاصيل حول المعالجة الإحصائية للضمانات).

٤-١١٨ إذا أنشأت الحكومة وحدة مؤسسية عامة لغرض واحد هو تولي إدارة عملية الإنقاذ، ينبغي تصنيف الوحدة ضمن قطاع الحكومة العامة. وإذا كانت للوحدة الجديدة وظائف أخرى بينما عملية الإنقاذ مهمة مؤقتة، تُصنّف كوحدة حكومية أو شركة عامة وفقاً للقواعد الوارد وصفها في القسم الذي يتناول هيئات إعادة الهيكلة في الفصل الثاني.

٩- الدين الناشئ عن الشراكات بين القطاعين العام والخاص

٤-١١٩ تدخل الحكومات في شراكات بين القطاعين العام والخاص لأسباب عديدة منها التوقع بأن الإدارة الخاصة قد تحقق إنتاجاً أكثر كفاءة وتوقع الوصول إلى طائفة أوسع من المصادر المالية. ويقدم هذا القسم، الذي يستند إلى الفقرات من ٢٢-١٥٤ إلى ٢٢-١٦٣ من «نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨»، إرشادات حول كيفية تحديد الوحدة (الوحدات) التي ينبغي أن تُعزى إليها أصول الشراكة بين القطاعين العام والخاص وما يقترن بها من ديون. ولا يزال تطوير معالجة الشراكات بين القطاعين العام والخاص في «نظام الحسابات القومية» بانتظار اعتماد معايير يعكف على وضعها في الوقت الحاضر «مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام» (IPSASB).

أ- التعريف

٤-١٢٠ الشراكات بين القطاعين العام والخاص هي عقود طويلة الأجل بين وحدتين، تستحوذ بموجبها وحدة ما على أصل، أو مجموعة أصول، أو تقوم بإنشائه، وتديره لفترة ما، ثم تقوم بتسليمه إلى وحدة ثانية. وعادة ما تُعقد هذه الاتفاقات بين منشأة خاصة وحكومة، ولكن الأنواع الأخرى من الارتباطات ممكنة أيضاً. كأن يكون أحد الأطراف شركة عامة والطرف الثاني مؤسسة خاصة غير هادفة للربح. وتوصف هذه النظم بطرائق مختلفة فيطلق عليها «شراكات بين القطاعين العام والخاص» (PPPs)، أو «مبادرات التمويل الخاص» (PFIs)، أو نظم «البناء والتملك والتشغيل ونقل الملكية» (BOOTs).

• ويُعامل جزء الاستثمار الذي لا يمكن التوقع بأن يدر عائداً واقعياً — وربما كان الاستثمار بأكمله — كتحويل رأسمالي، على النحو الوارد وصفه في الفقرة ٤-١١٦.

٤-١١٦ ويُقَيَّد ضخ رأسمال في صورة تحويل رأسمالي (كامل أو جزئي) عند توفير الأموال:

• دون توقع تحقيق معدل عائداً واقعي؛
• أو دون الحصول على أي شيء ذي قيمة مساوية في المقابل؛

• أو للتعويض عن تراجع قيمة الأصول أو رأس المال نتيجة لتراكم خسائر سابقة، أو التوقف عن السداد، أو رداءة الأصول.

٤-١١٧ وتُقَيَّد الوحدة التي تقدم المساعدة المصروفات في شكل تحويل رأسمالي وانخفاض في الأصول المالية (في صورة عملة وودائع مثلاً) أو ارتفاع في الخصوم، حسب طريقة تمويل هذا التحويل الرأسمالي. ويُقَيَّد الطرف المتلقي إيرادات في صورة تحويل رأسمالي وارتفاعاً في الأصول المالية في صورة عملة وودائع. وفي حالة تمويل التحويل الرأسمالي من خلال إصدار دين جديد، يرتفع إجمالي الدين وصافي الدين للوحدة التي تقدم المساعدة، بينما تنخفض القيمة الصافية والقيمة المالية الصافية لديها نتيجة للمصروفات. وفي حالة تمويل التحويل الرأسمالي بتخفيض الأصول المالية (في صورة عملة وودائع مثلاً)، يرتفع صافي الدين بينما لا يتأثر إجمالي الدين. وينخفض صافي دين الطرف المتلقي للمساعدة، بينما لا يتأثر إجمالي دينه. ولدى تحديد حجم التحويلات الرأسمالية يتعين مراعاة النقاط التالية:

• في حالة شراء الحكومة لأصول من الشركة التي تساعدها، فقد يكون المبلغ المدفوع أعلى من سعر السوق الحقيقي للأصول.

• ينبغي قيد شراء الأصول بخلاف القروض على أساس سعر السوق الحالي، وينبغي قيد تحويل رأسمالي مقابل الفرق بين سعر السوق والمبلغ الفعلي المدفوع.

• غالباً ما تشتري الحكومات قروضا من المؤسسات المالية أثناء عمليات الإنقاذ. وما لم يصبح القرض قابلاً للتداول ثم يتم تداوله بقيمة سوقية محددة، يُقَيَّد دائماً بالقيمة الاسمية. ولا يُعاد تصنيف القروض كأوراق مالية (راجع الفقرتين ٣-٣٤ و ٣-٣٩) ولا تُقَيَّد بالقيمة السوقية إلا عند وجود سوق لتداول القروض وكانت القروض متداولة بانتظام.

• عندما تشتري الحكومة قرضاً بقيمة عادلة أقل بكثير من قيمته الاسمية، لا يُقَيَّد أي تحويل رأسمالي مقابل الفرق في القيمة. ومع هذا، إذا توافرت معلومات موثوقة بأن بعض القروض غير قابل للاسترداد، تُخَفَض قيمتها إلى صفر في الميزانية العمومية

الحالات، وقد ينطبق ذلك في حالات أخرى على قيمة عدد من المخاطر والمكاسب المنفصلة.

ب- المعالجة الإحصائية للشراكات بين القطاعين العام والخاص

١٢٣-٤ تعتمد المعالجة الإحصائية على الملكية الاقتصادية للأصل المعني (للأصول المعنية). فتميز الإحصاءات الاقتصادية الكلية بين الملكية القانونية والملكية الاقتصادية. ويجوز أن تؤوّل الملكية القانونية والملكية الاقتصادية إلى طرفين مختلفين في ظل الشراكة بين القطاعين العام والخاص. والمالك القانوني لكيانات كالسلع والخدمات، والموارد الطبيعية، والأصول المالية والخصوم هو الوحدة المؤسسية التي يحق لها شرعا المطالبة بالمنافع المصاحبة لهذه الكيانات والتي يتوقع أن تؤكد المحاكم مطالباتها إذا لزم الأمر. والمالك الاقتصادي لكيانات كالسلع والخدمات، والموارد الطبيعية، والأصول المالية والخصوم هو الوحدة المؤسسية التي يحق لها المطالبة بالمنافع المصاحبة لاستخدام الكيان المعني في سياق أي نشاط اقتصادي من واقع قبولها بالمخاطر المصاحبة. ويلخص الإطار ٤-١٤ المخاطر المصاحبة التي تؤخذ في الحسبان.

١٢٤-٤ ولا يمكن وضع قواعد تنطبق على كل نوع من أنواع اتفاقات الشراكة بين القطاعين العام والخاص. فيجب تقييم شروط كل شراكة بين القطاعين العام والخاص لتقرير أي الأطراف هو المالك الاقتصادي للأصل (للأصول) المعنية أثناء مدة العقد ولدى انتهائها. ويقدم الإطار ٤-١٥ مناقشة موجزة حول كيفية تطبيق بعض البلدان لمفهوم الملكية الاقتصادية المرتبطة بالشراكات بين القطاعين العام والخاص، في الواقع العملي. ويستند الوصف التالي للمعالجة الإحصائية للشراكات بين القطاعين العام والخاص إلى المبادئ الإرشادية الوارد وصفها في «نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨».

١٢٥-٤ إذا ثبت من التقييم أن الحكومة هي المالك الاقتصادي للأصل (للأصول) أثناء مدة العقد ولكنها لا تؤدي أي مدفوعات صريحة في بداية العقد، يجب احتساب معاملة لتغطية حيازة الأصل (الأصول). وأكثر الاقتراحات شيوعاً لمثل هذه الحالة هو أن تتم الحيازة من خلال عملية تأجير تمويلي محتسبة ويعمل ذلك بأوجه التشابه مع عمليات التأجير التمويلي الفعلية. ومع هذا، يتوقف تنفيذ هذا الخيار على أحكام العقد، وكيفية تفسيرها، وربما على عوامل أخرى. على سبيل المثال، يمكن احتساب قرض، كما يمكن توزيع مدفوعات الحكومة الفعلية للمؤسسة الخاصة، إن وجدت، على نحو يجعل جزءاً من كل دفعة تسدها تمثل سداداً للقرض (راجع الفقرات من ٤-٨٧ إلى ٤-٩٥). ويعرض الإطار ٤-١١ مثالا على المعالجة الإحصائية لعملية تأجير تمويلي تدخل الحكومة فيه كمستأجر

وعلى سبيل التيسير يشير الجزء المتبقي من هذا القسم إلى الشراكات التي تتم بين الحكومة ومؤسسة خاصة.

١٢٦-٤ وتختلف أنواع الشراكات بين القطاعين العام والخاص اختلافاً كبيراً. والوصف العام الذي يشمل الاتفاقات الأكثر شيوعاً هو: موافقة مؤسسة خاصة على اقتناء مجموعة أصول ثابتة ثم استخدام هذه الأصول مع مدخلات الإنتاج الأخرى لتوفير خدمات. ويجوز تقديم هذه الخدمات للحكومة، إما لاستخدامها كمدخلات في إنتاجها الخاص (مثل خدمات صيانة السيارات) أو بغرض توزيعها على الجمهور دون مقابل (مثل خدمات التعليم أو الطرق بدون رسوم عبور). وفي هذه الحالة تسدد الحكومة مدفوعات دورية أثناء مدة العقد.^{٥٠} وتتوقع المؤسسة الخاصة استرداد التكاليف التي تحملتها وتحقيق معدل عائد كاف على استثماراتها من هذه المدفوعات. وبدلاً من ذلك، يجوز أن تباع المؤسسة الخاصة هذه الخدمات للجمهور (كما في حالة طريق خاضع لرسوم عبور الطرق مثلاً). وتتولى الحكومة تنظيم الأسعار ولكنها تحدد مستوى يسمح للمؤسسة الخاصة باستعادة التكاليف التي تحملتها وتحقيق عائد على استثماراتها. ولدى انتهاء مدة العقد، يجوز أن تكتسب الحكومة الملكية القانونية والاقتصادية للأصول، ربما بدون أداء مدفوعات. ويمكن أن يكون هناك العديد من الاختلافات فيما يتعلق بعقود الشراكات بين القطاعين العام والخاص في جوانب مثل التصرف في الأصول في نهاية العقد، ووجوب تشغيل الأصول وصيانتها أثناء فترة العقد، وأسعار الخدمات المنتجة وجودتها وكميتها.

١٢٧-٤ وقد يحدث التباس بشأن طريقة قيد الأصول والخصوم ذات الصلة بالشراكات بين القطاعين العام والخاص في الميزانية العمومية للحكومة أو المؤسسة الخاصة. فالمؤسسة الخاصة مسؤولة عن اقتناء الأصول الثابتة، برغم أن عملية الاقتناء غالباً ما تحدث بدعم من الحكومة. وبالإضافة إلى ذلك، قد يشترط العقد استخدام الأصول المستوفاة لمواصفات التصميم والجودة وطاقة الإنتاج التي تحددها الحكومة وأن يكون الاستخدام على النحو الذي تحدده الحكومة لتوفير الخدمات التي ينص عليها العقد وصيانة الأصول وفقاً للمعايير التي تحددها الحكومة. وعادة ما تكون الأعمار الافتراضية للأصول أطول بكثير من مدة العقد، ولهذا السبب وحده قد تقرر الحكومة التحكم في الأصول، وتحمل المخاطر وجني المنافع على امتداد فترة طويلة من العمر الافتراضي للأصول. ومن ثم، ففي كثير من الأحيان لا يكون هناك وضوح حول ما إذا كانت المؤسسة الخاصة أو الحكومة هي المتحكمة في الأصول على امتداد أعمارها الافتراضية أو أي الطرفين هو الذي يتحمل غالبية المخاطر ويجني غالبية المكاسب. وينبغي تقييم «الغالبية» من منظور اقتصادي. فقيمة مخاطرة ومنفعة واحدة قد تتضمن «الغالبية» في بعض

^{٥٠} تشير مدة العقد إلى طول الاتفاق التعاقد بين الأطراف في الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

الإطار ٤-١٤: الشراكات بين القطاعين العام والخاص: اعتبارات المخاطر المصاحبة للأصول في تحديد الملكية الاقتصادية*

- **مخاطر التوريد** التي تغطي درجة قدرة الحكومة على السيطرة على الخدمات المُنتجة، والوحدات التي تُقدّم إليها هذه الخدمات، وأسعار الخدمات المُنتجة؛
- **مخاطر الطلب**، وتشمل احتمال ارتفاع الطلب أو انخفاضه على الخدمات، إما من الحكومة أو من الجمهور عامة في حالة الخدمات المقدمة لقاء تقاضي رسم، مقارنة بالتوقعات؛
- **مخاطر القيمة المتبقية والتقاعد**، وتشمل مخاطر اختلاف قيمة الأصل عن السعر المتفق عليه لتحويل الأصل إلى الحكومة عند انتهاء مدة العقد
- **مخاطر الإتاحة**، وتشمل احتمال ارتفاع التكاليف أو تحمل غرامات نتيجة لأن حجم و/أو جودة الخدمات لا يفي بالمعايير المحددة في العقد.

ومن المرجح أن تختلف الأهمية النسبية لكل عامل من هذه العوامل في كل شراكة من الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

إن العوامل التي يتعين أخذها بعين الاعتبار عند تقييم الملكية الاقتصادية للأصول المرتبطة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص تتضمن تلك المقرنة بحيازة الأصل وتلك المرتبطة باستخدام الأصل. وبعض المخاطر المصاحبة لحيازة الأصل هي:

- **درجة سيطرة الحكومة** على تصميم الأصول وجودتها وحجمها وصيانتها؛
- **ومخاطر البناء** التي تشمل احتمال زيادة التكلفة نتيجة للتأخر في التسليم، وعدم استيفاء المواصفات أو الامتثال لقوانين البناء، والمخاطر البيئية وغيرها التي تقتضي أداء مدفوعات لطرف ثالث.

وبعض المخاطر المصاحبة لاستخدام الأصول المستخدمة في الإنتاج هي:

* يتسق هذا المنهج وقت إعداد هذا المرشد، مع اقتراحات «مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSASB) التي تستخدم اعتبارات المخاطر في تحديد السيطرة على الأصول.

(كحسابات مستحقة الدفع مثلاً)، بحيث تتساوى القيمتان مع قيمة الأصول المتبقية في نهاية مدة العقد. وعند انتهاء مدة العقد تقيد الحكومة اقتناء الأصول، مع انخفاض في المطالبة المالية (حسابات أخرى مستحقة القبض) كقيد مقابل. وتقيد الوحدة الأخرى التصرف في الأصول، مع انخفاض في الخصوم (حسابات أخرى مستحقة الدفع) كقيد مقابل. راجع الإطار ٤-١٦، المثال ١، للاطلاع على شرح لهذا المنهج. وربما كان تنفيذ هذا المنهج صعباً لأنه يقتضي إنشاء معاملات جديدة باستخدام افتراضات عن قيم الأصول وأسعار الفائدة المتوقعة.

٤-١٢٦ وإذا ثبت من التقييم أن المؤسسة الخاصة هي المالك الاقتصادي للأصل (للأصول) أثناء مدة العقد، فإن أي دين مصاحب لحيازة الأصل (الأصول) يُعزى إلى المؤسسة الخاصة. وعادة ما تحصل الحكومة على الملكية القانونية والاقتصادية للأصول في نهاية العقد دون أداء أي مدفوعات كبيرة. ومع هذا، يمكن اتباع منهجين في حساب اقتناء الحكومة للأصل (للأصول):

- **تراكم الحكومة بالتدريج** طوال مدة العقد مطالبة مالية (كحسابات أخرى مستحقة القبض مثلاً) وتتحمل المؤسسة الخاصة بالتدريج خصماً مقابلًا

الإطار ٤-١٥: التطبيق العملي لمفهوم الملكية الاقتصادية

ويتبع بعض البلدان المعايير المحاسبية (مثل المعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام) التي تنطبق على التأجير التمويلي (على النحو الوارد شرحه في الفقرات من ٤-٨٧ إلى ٤-٩٥). وإذا كان عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص يدخل في عداد التأجير التمويلي، تُقيد أصول وخصوم في الميزانية العمومية لوحدة القطاع العام، وتقيد الفائدة والإهلاك كمصروفات تشغيلية، ويقيد استهلاك الدين كمعاملة تحت الأصول المالية. وتجري معالجة عملية التأجير وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام كتأجير تمويلي عند استيفائه للمعايير التالية: (١) إذا كانت فترة العقد تغطي معظم العمر الافتراضي لاستخدام الأصل؛ (٢) تحويل الأصل إلى المستأجر (وحدة القطاع العام في حالة الشراكة بين القطاعين العام والخاص) عند انتهاء العقد؛ (٣) يمكن للمستأجر شراء الأصل بسعر شديد الإغراء عند انتهاء العقد؛ (٤) القيمة الحاضرة للمدفوعات المحددة في العقد قريبة من القيمة السوقية العادلة للأصل؛ و(٥) الأصل أكثر إفادة للمستأجر منه للمؤجر.

اتخذت البلدان مناهج مختلفة في تفعيل معايير الملكية الاقتصادية - أي تحديد ما إذا كانت المخاطر والمكاسب تعزى إلى الحكومة أو إلى المؤسسة الخاصة.

ويموجب المبادئ التوجيهية التي أصدرها المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي (يوروستات) إلى بلدانه الأعضاء، فإن أحد الشروط الكافية لاستبعاد شراكة بين القطاعين العام والخاص من حسابات الحكومة هو تحمل المؤسسة الخاصة لمخاطر البناء في المشروع ومخاطر الإتاحة أو مخاطر الطلب التي تصاحب استخدام الأصل في الإنتاج. وفي عام ٢٠١٠، أوضح المكتب الإحصائي كيف ينبغي تحليل العناصر الأخرى (بالإضافة إلى فئات المخاطر الثلاثة الرئيسية المذكورة) لتحديد كيفية توزيع المخاطر بين القطاعين العام والخاص، ولا سيما، تقديم المانح للضمانات ونطاقها، وتقديم المانح لمعظم التمويل لتغطية التكلفة الرأسمالية في مرحلة البناء، والجوانب المالية في بنود الإنهاء (راجع «دليل النظام الأوروبي للحسابات لعام ١٩٩٥ عن العجز والدين في الحكومة العامة»، نسخة ٢٠١٠، القسم رابعاً-٥).

الإطار ٤-١٦: المعالجة الإحصائية للديون والتدفقات الناشئة عن الشراكات بين القطاعين العام والخاص

توضح الأمثلة المبسطة التالية المعالجة الإحصائية للديون والتدفقات الناشئة عن الشراكات بين القطاعين العام والخاص من منظوري الطرفين.

المثال ١٦: تتفق الحكومة مع شركة من القطاع الخاص بموجب عقد طويل الأجل على قيام الشركة الخاصة ببناء أصل ثابت مقابل ١٠٠، وتشغيله لمدة ٢٠ عاماً، ثم تسليم الأصل إلى الحكومة بقيمة متبقية ٢٠. ويفيد التقييم بأن الشركة الخاصة هي المالك الاقتصادي والقانوني أثناء فترة العقد بينما تحصل الحكومة على الملكية القانونية والاقتصادية في نهاية العقد دون أداء مدفوعات صريحة. وتدفع الحكومة للشركة الخاصة ٥ سنوياً مقابل استخدام الأصل الثابت. وتمول الشركة الخاصة إنشاء الأصل من أرصدة نقدية قائمة. ولأغراض التبسيط، يتغاضى المثال عن استهلاك رأس المال الثابت ويفترض عدم حدوث أي تدفقات اقتصادية أخرى وينبغي قيدها وفق الطريقة المعتادة.

وتكتسب الحكومة تدريجياً أحقيتها في مطالبة مالية لاقتناء الأصل بقيمته المتبقية في نهاية العام العشرين، ويتراكم خصم مقابل لدى الشركة الخاصة بالتدريج.

وأثناء السنة الأولى، تُقيد مراكز الأرصدة والتدفقات التالية في إحصاءات الحكومة والشركة الخاصة على التوالي:

الشركة الخاصة				الحكومة العامة			
الميزانية العمومية الختامية	تدفقات اقتصادية أخرى	المعاملات	الميزانية العمومية الافتتاحية	الميزانية العمومية الختامية	تدفقات اقتصادية أخرى	المعاملات	الميزانية العمومية الافتتاحية
		٥				١	
		٥ (b)				١ (c)	
		١				٥	
		١ (c)				٥ (b)	
٢٢٤		٤	٢٢٠	١٣١		٤-	١٣٥
١٠٠		١٠٠ (a)					
١٢٤		٩٦-	٢٢٠	١٣١		٤-	١٣٥
١٢٥		٩٥-	٢٢٠	١٣١		٤-	١٣٥
١٢٠		١٠٠-	٢٢٠	١٣٠		٥-	١٣٥
٥		٥,٠ (b)		١		١ (c)	
١		١ (c)					
١							
١٢٤-		١٦	صفر	١٣١-		صفر	١٣٥-

ملحوظات:

- تقوم الشركة الخاصة ببناء أصل ثابت مقابل ١٠٠ «(a)»، يُمول بتخفيض حيازتها من العملة والودائع «(a)».
- بالنسبة للتأجير التشغيلي (أي استخدام الأصل) تنفق الحكومة ٥ كل عام نقداً (استخدام السلع والخدمات) «(b)». وتحصل الشركة الخاصة على ٥ كل عام نقداً من الحكومة (مبيعات السلع والخدمات) «(b)».
- تحصل الحكومة بالتدريج على أحقيتها في مطالبة مالية (١ في السنة، ٢٠ قيمة متبقية ÷ ٢٠ سنة) «(c)» على الشركة الخاصة لتستلم الأصل الثابت دون مدفوعات صريحة في نهاية السنة ٢٠؛ والقيد المقابل تحويل رأسمالي محتسب مقدار ١ في السنة على مدى ٢٠ عاماً «(c)». ويتراكم لدى الشركة الخاصة بالتدريج خصم مقابل «(c)» وتحويل رأسمالي محتسب «(c)».
- ويرتفع إجمالي دين الشركة الخاصة بمقدار ١ كل عام.
- وفي نهاية السنة ١، تنخفض القيمة الصافية للحكومة بمقدار ٤ (على نحو ما تعكسه المدفوعات النقدية البالغة ٥ لقاء التأجير التشغيلي والتحويل الرأسمالي بقيمة ١). وترتفع القيمة الصافية للشركة الخاصة بمقدار ٤، على نحو ما يعكسه الدخل البالغ ٥ لقاء التأجير التشغيلي والمصروفات البالغة ١ (والتي تساوي صافي التغيرات في الأصول والخصوم).

يتبع في الصفحة التالية

٤-١٦، المثال ٢، للاطلاع على شرح لهذا المنهج. وربما لا يمثل منهج التحويل الرأسمالي انعكاساً جيداً للواقع الاقتصادي الأساسي، ولكن عوامل قصور البيانات، وعدم اليقين بشأن القيمة المتبقية المتوقعة للأصول، وسماح شروط العقد لأي من الطرفين انتهاز خيارات مختلفة، يمكن أن تجعل قيد تحويل رأسمالي أمراً مقبولاً لاعتبارات عملية.

- والمنهج البديل هو قيد تغير الملكية القانونية والاقتصادية ونقلها من الوحدة الأخرى إلى الحكومة كتحويل رأسمالي في نهاية مدة العقد. فعند انتهاء مدة العقد، تُقيد الحكومة إيرادات في صورة تحويل رأسمالي يُمول اقتناء الأصول، وتُقيد الوحدة الأخرى مصروفات في صورة تحويل رأسمالي إلى الحكومة، يُمول من خلال التصرف في الأصول. راجع الإطار

الإطار ٤-١٦: المعالجة الإحصائية للديون والتدفقات الناشئة عن الشراكات بين القطاعين العام والخاص (تابع)

المثال ١٦: تتفق الحكومة مع شركة من القطاع الخاص بموجب عقد طويل الأجل على قيام الشركة الخاصة ببناء أصل ثابت مقابل ١٠٠، وتشغيله لمدة ٢٠ عاماً، ثم تسليم الأصل إلى الحكومة بقيمة متبقية ٢٠. ويفيد التقييم بأن الشركة الخاصة هي المالك الاقتصادي والقانوني أثناء فترة العقد بينما تحصل الحكومة على الملكية القانونية والاقتصادية في نهاية العقد دون أداء مدفوعات صريحة. وتدفع الحكومة للشركة الخاصة ٥ سنوياً مقابل استخدام الأصل الثابت. وتمول الشركة الخاصة إنشاء الأصل من أرصدة نقدية قائمة. ولأغراض التبسيط، يتغاضى المثال عن استهلاك رأس المال الثابت ويفترض عدم حدوث أي تدفقات اقتصادية أخرى وينبغي قيدها وفق الطريقة المعتادة. وتكتسب الحكومة تدريجياً أحقيتها في مطالبة مالية لاقتناء الأصل بقيمته المتبقية في نهاية العام العشرين، ويتراكم خصم مقابل لدى الشركة الخاصة بالتدريج.

وفي السنة ٢٠، تُقيد مراكز الأرصدة والتدفقات التالية في إحصاءات الحكومة والشركة الخاصة، على التوالي:

الشركة الخاصة				الحكومة العامة			
الميزانية العمومية الختامية	تدفقات اقتصادية أخرى	المعاملات	الميزانية العمومية الافتتاحية	الميزانية العمومية الختامية	تدفقات اقتصادية أخرى	المعاملات	الميزانية العمومية الافتتاحية
		٥				١	
		(b) ٥				(c) ١	
		١				٥	
		(c) ١				(b) ٥	
							الإيرادات
							تحويل رأسمالي
							مبيعات السلع والخدمات
							المصرفيات
							استخدام السلع والخدمات
							تحويل رأسمالي
٢٢٠		٤	٢١٦	٥٥		٤-	القيمة الصافية/صافي الرصيد التشغيلي
صفر		(d) ٢٠-	٢٠	٢٠		(d) ٢٠	الأصول غير المالية
٢٢٠		٢٤	١٩٦	٣٥		٢٤-	القيمة المالية الصافية/صافي الإقراض (+) / صافي الاقتراض (-)
٢٢٠		٥	٢١٥	٣٥		٢٤-	الأصول المالية
٢٢٠		(b) ٥	٢١٥	٣٥		(b) ٥-	العملة والودائع
				٢٠		(c) ١	حسابات أخرى مستحقة القبض
				٢٠-		(d) ٢٠-	حسابات أخرى مستحقة القبض
صفر		١٩-	١٩				الخصوم
صفر		(c) ١	١٩				حسابات أخرى مستحقة الدفع
صفر		(d) ٢٠-					حسابات أخرى مستحقة الدفع
صفر		١٩-	١٩	صفر		صفر	إجمالي الدين
٢٢٠-		٢٤-	١٩٦-	٣٥-		٢١	صافي الدين

ملاحظات:

- في نهاية السنة ٢٠، سيساوي دين الشركة الخاصة ٢٠، ثم يُطفأ من خلال تحويل الأصل الثابت بقيمة متبقية ٢٠ «(d)». ومن ثم ففي نهاية السنة ٢٠، يكون إجمالي دين الشركة الخاصة صفر وبالمثل، تبلغ حسابات الحكومة مستحقة القبض ٢٠ وتطفأ باقتناء الأصل الثابت «(d)».
- وفي نهاية السنة ٢٠، تمتلك الحكومة أصلاً غير مالي يبلغ ٢٠ (الشركة الخاصة لم تعد هي مالك الأصل).
- وعلى امتداد الفترة بأكملها، انخفضت القيمة الصافية للحكومة من ١٣٥ إلى ٥٥ أي بمقدار ٨٠. انعكاساً للتحويلات الرأسمالية التي تحصل عليها وقدرها ٢٠ واستخدام السلع والخدمات بمقدار ١٠٠. وظلت القيمة الصافية للشركة الخاصة دون تغيير ويمكن عزو ذلك إلى انخفاض قيمة الأصل من ١٠٠ إلى ٢٠ (أي بمقدار ٨٠) الذي وازنته إيرادات التأجير التشغيلي (١٠٠) ومصرفيات التحويل الرأسمالي وقدرها ٢٠.

يُتبع في الصفحة التالية

مشتقات مالية وهي أدوات غير منشئة لديون (راجع الفقرة ٢-٦). ولكن هناك نوع من المبادلات خارج السوق ينطوي على عنصر دين.

١٠- الدين الناشئ عن المبادلات خارج السوق

٤-١٢٧ في الإحصاءات الاقتصادية الكلية: تنشأ عن عمليات المبادلة (SWAP)^{٥١}

^{٥١} ينطوي عقد المبادلة على تبادل الطرفين، وفق شروط محددة سلفاً، تدفقات نقدية تستند إلى الأسعار المرجعية للبند المتضمنة في المبادلة.

الإطار ٤-١٦: المعالجة الإحصائية للديون والتدفقات الناشئة عن الشراكات بين القطاعين العام والخاص (تابع)

المثال ١٦: هذا المثال هو نفس المثال ١، ولكن في هذا المثال تقتني الحكومة الأصل عن طريق تحويل رأسمالي، في نهاية السنة ٢٠. تتفق الحكومة مع شركة من القطاع الخاص بموجب عقد طويل الأجل على قيام الشركة الخاصة ببناء أصل ثابت مقابل ١٠٠، وتشغيله لمدة ٢٠ عاما. ثم تسليم الأصل إلى الحكومة بقيمة متبقية ٢٠. ويفيد التقييم بأن الشركة الخاصة هي المالك الاقتصادي والقانوني أثناء فترة العقد بينما تحصل الحكومة على الملكية القانونية والاقتصادية في نهاية العقد دون أداء مدفوعات صريحة. وتدفع الحكومة للشركة الخاصة ٥ سنويا مقابل استخدام الأصل الثابت. وتمول الشركة الخاصة إنشاء الأصل من أرصدة نقدية قائمة. ولأغراض التيسيط، يتغاضى المثال عن استهلاك رأس المال الثابت ويفترض عدم حدوث أي تدفقات اقتصادية أخرى وينبغي قيدها وفق الطريقة المعتادة.

في السنة الأولى، تُقَدِّم مراكز الأرصدة والتدفقات التالية في إحصاءات الحكومة والشركة الخاصة على التوالي:

الشركة الخاصة				الحكومة العامة			
الميزانية العمومية الختامية	تدفقات اقتصادية أخرى	المعاملات	الميزانية العمومية الافتتاحية	الميزانية العمومية الختامية	تدفقات اقتصادية أخرى	المعاملات	الميزانية العمومية الافتتاحية
		٥					الإيرادات
		٥					مبيعات السلع والخدمات
					٥		المصروفات
					٥		استخدام السلع والخدمات
٢٢٥		٥	٢٢٠	١٣٠	٥-	١٣٥	القيمة الصافية/صافي الرصيد التشغيلي
							الأصول غير المالية
٢٢٥		٥	٢٢٠	١٣٠	٥-	١٣٥	القيمة المالية الصافية/صافي الإقراض (+) / صافي الاقتراض (-)
٢٢٥		٥	٢٢٠	١٣٠	٥-	١٣٥	الأصول المالية
٢٢٥		٥	٢٢٠	١٣٠	٥-	١٣٥	العملة والودائع
							الخصوم
صفر		صفر	صفر	١٣٠-	صفر	صفر	إجمالي الدين
٢٢٥-		٥-	٢٢٠-		٥	١٣٥-	صافي الدين

ملحوظات:

- بالنسبة للتأجير التشغيلي تنفق الحكومة ٥ في السنة نقدا (استخدام السلع والخدمات). وتحصل الشركة الخاصة على ٥ في السنة نقدا من الحكومة (مبيعات السلع والخدمات).
- وبخلاف المثال ١، لا يتم الحصول على مطالبة مالية أو تحمل خصوم بالتدريج.
- ولا تتحمل الحكومة أو الشركة الخاصة دين إجمالي من هذه المعاملات.
- وفي نهاية السنة ١، تنخفض القيمة الصافية للحكومة بمقدار ٥ (على النحو الذي تعكسه المدفوعات النقدية البالغة ٥. وترتفع القيمة الصافية للشركة الخاصة بمقدار ٥، على النحو الذي تعكسه الإيرادات البالغة ٥.

يتبع في الصفحة التالية

أ- التعريف

على أسعار مرجعية خارج السوق مبادلات أسعار الفائدة والعملة.

ب- المعالجة الإحصائية للمبادلات خارج السوق

١٢٩-٤ نظرا لأن الطبيعة الاقتصادية للمبادلة خارج السوق هي مزيج من قرض ومشتقة مالية، يُقَدِّم مركزان للأرصدة في الميزانية العمومية (على النحو المبين في الإطار ٤-١٧):

- قرض - أداة دين - مساو لقيمة المبادلة غير الصفريّة في البداية وبأجل استحقاق موازٍ لتاريخ انتهاء المبادلة؛

١٢٨-٤ المبادلة خارج السوق هي مبادلة تصدر عند إنشائها بقيمة غير صفريّة نتيجة تحديد الأسعار المرجعية على نحو مختلف عن الأسعار السوقية الجارية، أي «خارج السوق». وعادة ما ينتج عن هذه المبادلة في البداية قيام أحد الطرفين بدفع مبلغ مقطوع للطرف الآخر. وتتكون الطبيعة الاقتصادية للمبادلة خارج السوق من مزيج من الاقتراض (أي المبلغ المقطوع الذي يمكن اعتباره بمثابة قرض)، ومبادلة داخل السوق (مشتقات مالية). وينشأ الدين من عنصر القرض في عملية مبادلة خارج السوق، وإذا حصلت وحدة قطاع عام على المبلغ المقطوع، يمثل هذا المبلغ جزءا من دين القطاع العام. وتشمل الأمثلة على عقود المبادلات التي قد تنطوي

الإطار ٤-١٦: المعالجة الإحصائية للديون والتدفقات الناشئة عن الشراكات بين القطاعين العام والخاص (تابع)

المثال ٢: هذا المثال هو نفس المثال ١، ولكن في هذا المثال تقتني الحكومة الأصل عن طريق تحويل رأسمالي، في نهاية السنة ٢٠. تتفق الحكومة مع شركة من القطاع الخاص بموجب عقد طويل الأجل على قيام الشركة الخاصة ببناء أصل ثابت مقابل ١٠٠، وتشغيله لمدة ٢٠ عاما، ثم تسليم الأصل إلى الحكومة بقيمة متبقية ٢٠. ويفيد التقييم بأن الشركة الخاصة هي المالك الاقتصادي والقانوني أثناء فترة العقد بينما تحصل الحكومة على الملكية القانونية والاقتصادية في نهاية العقد دون أداء مدفوعات صريحة. وتدفع الحكومة للشركة الخاصة ٥ سنويا مقابل استخدام الأصل الثابت. وتمول الشركة الخاصة إنشاء الأصل من أرصدة نقدية قائمة. ولأغراض التبسيط، يتغاضى المثال عن استهلاك رأس المال الثابت ويفترض عدم حدوث أي تدفقات اقتصادية أخرى وينبغي قيدها وفق الطريقة المعتادة. وفي السنة ٢٠، تُقيد مراكز الأرصدة والتدفقات التالية في إحصاءات الحكومة والشركة الخاصة، على التوالي:

الشركة الخاصة				الحكومة العامة			
الميزانية العمومية الختامية	تدفقات اقتصادية أخرى	المعاملات	الميزانية العمومية الافتتاحية	الميزانية العمومية الختامية	تدفقات اقتصادية أخرى	المعاملات	الميزانية العمومية الافتتاحية
		٥				٢٠	الإيرادات
		٥				٢٠	تحويل رأسمالي
		٢٠				٥	مبيعات السلع والخدمات
		٢٠				٥	المصروفات
							استخدام السلع والخدمات
							تحويل رأسمالي
٢٢٠		١٥-	٢٣٥	٥٥		١٥	القيمة الصافية/صافي الرصيد التشغيلي
صفر		٢٠-	٢٠	٢٠		٢٠	الأصول غير المالية
٢٢٠		٥	٢١٥	٣٥		٥-	القيمة المالية الصافية/صافي الإقراض (+) / صافي الاقتراض (-)
٢٢٠		٥	٢١٥	٣٥		٥-	الأصول المالية
٢٢٠		٥	٢١٥	٣٥		٥-	العملة والودائع
							الخصوم
صفر		صفر	صفر	صفر		صفر	إجمالي الدين
٢٢٠-		٥-	٢١٥-	٣٥-		٥	صافي الدين

ملحوظات:

- في نهاية السنة ٢٠، تمتلك الحكومة الأصل غير المالي مقابل ٢٠ (الشركة الخاصة لم تعد هي مالكة الأصل) ويُقيد تحويل رأسمالي مقداره ٢٠.
- وطوال الفترة بأكملها، انخفضت القيمة الصافية للحكومة من ١٣٥ إلى ٥٥ (أي بمقدار ٨٠)، انعكاسا للتحويلات الرأسمالية التي تحصل عليها وقدرها ٢٠ واستخدام السلع والخدمات بمقدار ١٠٠. وظلت القيمة الصافية للشركة الخاصة دون تغيير ويمكن عزو ذلك إلى انخفاض قيمة الأصل من ١٠٠ إلى ٢٠ (أي بمقدار ٨٠) الذي وازنته إيرادات التأجير التشغيلي (١٠٠) ومصروفات التحويل الرأسمالي وقدرها ٢٠.
- والنتائج في نهاية السنة ٢٠ في هذا المثال هي نفسها بالنسبة للطرفين في هذه الشراكة بين القطاعين العام والخاص عند مقارنتها بالمعالجة في المثال ١. ويمكن الفرق في استحقاق التحويل الرأسمالي على مدى العشرين عاما في المثال ١، بدلا من تحويل رأسمالي قدره ٢٠ في نهاية السنة ٢٠.

٤-١٣١ وتوزع تيارات التدفقات المستقبلية ذات الصلة بمراكز هذه الأرصدة أيضا بين تلك المرتبطة بالقرض وعنصر المشتقة المالية، على التوالي.

١١- الدين الناشئ عن نظم معاشات التقاعد غير الممولة التي يديرها أصحاب العمل في القطاع العام

٤-١٣٢ يمكن أن تتولى شركة تأمين عامة أو خاصة إدارة صندوق معاشات التقاعد لموظفي القطاع العام نيابة عن وحدة القطاع العام (كالحكومة مثلا) ويمكن أن تتولى

- وعنصر مشتقة مالية (مبادلة) — أداة غير مُنشئة لدين — وهو مبادلة داخل السوق، بأصل افتراضي يعادل الأصل الافتراضي للمبادلة خارج السوق (ناقصا القرض)، وتكون قيمة المبادلة صفر في البداية.

٤-١٣٠ ومركز القرض هو خصم مستحق على الطرف الذي يحصل على المبلغ المقطوع، بينما يظهر مركز المشتقات المالية على جانب الأصول المالية أو الخصوم، حسب أسعار السوق للعناصر المتضمنة في المبادلة في تاريخ الميزانية العمومية.

الإطار ٤-١٧: المعالجة الإحصائية لعملية «مبادلة خارج السوق»

يوضح المثال التالي المعالجة الإحصائية لعملية مبادلة «خارج السوق» تجريها إحدى وحدات القطاع العام. ويصف في البداية مبادلة «داخل السوق» لمقارنتها مع مبادلة «خارج السوق».

المبادلة داخل السوق: لنفترض أن مكتب إدارة ديون الحكومة يصدر سندات بسعر فائدة مُعَوَّم لخمس سنوات (بالقيمة الاسمية) قيمتها الظاهرية ١٠٠ وحدة عملة محلية وبقسمة محددة على أساس سعر ليبور على العملة المحلية لثلاثة أشهر. وعند هذه النقطة، تبلغ القيمة السوقية للسند ١٠٠ وحدة عملة محلية. وفي نفس الوقت، يدخل مكتب إدارة الديون الحكومية في عملية مبادلة عملة لخمس سنوات، تتم بموجبها مبادلة أصل يبلغ ١٠٠ وحدة بالعملة المحلية مقابل عملة أجنبية بسعر الصرف السائد في السوق وهو وحدة عملة محلية واحدة = ١,٢٥ وحدة عملة أجنبية (أي أن مكتب إدارة الديون الحكومية يحصل على أصل يبلغ ١٢٥ وحدة من العملة الأجنبية). بينما ترتبط التدفقات النقدية الأساسية بسعر ليبور على العملة المحلية لثلاثة أشهر وسعر ليبور على العملة الأجنبية لثلاثة أشهر على التوالي. وعند هذه النقطة، تظل القيمة السوقية للدين ١٠٠ وحدة عملة محلية. وتحدد التدفقات النقدية لفترة الثلاثة أشهر الأولى لشقي المعاملة بكل من العملة المحلية والعملة الأجنبية على التوالي، في البداية، ثم تدفع بعد ثلاثة أشهر وعند ذلك تتحدد التدفقات النقدية للفترة القادمة. وفي نهاية المبادلة، تنعكس مسارات أصول الدين، حيث يسترد مكتب الديون الحكومية الأصل البالغ ١٠٠ وحدة عملة محلية، والذي يُستخدم حينئذ في سداد السند الأصلي (بقيمة ١٠٠ وحدة عملة محلية)، بينما يسدد الأصل البالغ ١٢٥ وحدة عملة أجنبية. والتأثير الكلي لهذه المبادلة هو ترجمة خصائص السند الأصلي ذي العائد المتغير بالعملة المحلية إلى سند مكافئ ذي عائد متغير بعملة أجنبية. ويؤدي ذلك إلى تغيير طبيعة تعرض حافطة الديون الحكومية لمخاطر كل من سعر الصرف وسعر الفائدة.

وفي الإحصاءات الاقتصادية الكلية، تكون قيمة المشتقة المالية عند إنشائها صفرا. وبعد ذلك، قد يظهر مركز المشتقة المالية في الميزانية العمومية على جانب الأصول المالية أو الخصوم، اعتمادا على قيمة المشتقة المالية في تاريخ الميزانية العمومية.

المبادلة خارج السوق: لنفترض نفس ما ورد أعلاه، باستثناء أن سعر الصرف المفترض لمبادلة أصول الدين محدد بمعدل وحدة عملة محلية واحدة = وحدة عملة أجنبية واحدة. وفي ظل هذا السيناريو وباستخدام سعر الصرف السائد في السوق وهو ١,٢٥، تبلغ القيمة السوقية للدين بعد المبادلة ٨٠ وحدة عملة محلية (= ١٠٠ وحدة عملة أجنبية) بدلا من ١٠٠ وحدة عملة محلية، حيث $٨٠ = (١٠٠ \times ١) \div ١,٢٥$. وبافتراض أن المبادلة تبنى على نحو تكون التدفقات النقدية في ظلها مماثلة لما ستكون عليه في ظل المبادلة الأصلية – مما يعني أنه سيتعين تحديد تدفقات القسائم في شق المعاملة بعملة أجنبية على أساس سعر ليبور على العملة الأجنبية لثلاثة أشهر مع زيادته على أساس عامل السعر ١,٢٥ – وبالتالي تصبح قيمة المبادلة ٢٠ وحدة عملة محلية (= ٢٥ وحدة عملة أجنبية) في البداية. ويتلقى مكتب الديون الحكومية مدفوعات نقدية فعلية تبلغ ٢٥ وحدة عملة أجنبية (= ٢٠ وحدة عملة محلية). ومن منظور إحصاءات الاقتصاد الكلي، هذه المدفوعات النقدية تمثل قرضا (خصما) لدى مكتب الديون الحكومية مستحقا للطرف المقابل في المبادلة. وقيمة مَكُون المشتقة المالية عند إنشائها هي صفر. وبعد ذلك، قد يظهر مركز المشتقة المالية في الميزانية العمومية على جانب الأصول المالية أو الخصوم، اعتمادا على قيمة المشتقة المالية (ناقص القرض) في تاريخ الميزانية العمومية.

وعند إنشاء المبادلة، تُقَدِّد المعاملات ومراكز الأرصدة التالية للحكومة العامة:

الحكومة العامة			
الميزانية العمومية الافتتاحية	المعاملات	تدفقات اقتصادية أخرى	الميزانية العمومية الختامية
			الإيرادات
			المصروفات
صفر	صفر		القيمة الصافية/صافي الرصيد التشغيلي
صفر	صفر		الأصول غير المالية
صفر	صفر		القيمة المالية الصافية/صافي الإقراض (+) / صافي الاقتراض (-)
صفر	١٠٠		الأصول المالية
صفر	١٠٠-١٠٠		العملة والودائع: مقومة بالعملة المحلية
صفر	٢٠+٨٠		العملة والودائع: مقومة بعملة أجنبية
صفر	صفر		المشتقات المالية
صفر	١٠٠		الخصوم
صفر	١٠٠-١٠٠		السندات: مقومة بالعملة المحلية
صفر	٨٠+		السندات: مقومة بعملة أجنبية
صفر	٢٠+		القروض من طرف مقابل في المبادلة: مقومة بعملة أجنبية
صفر	صفر		المشتقات المالية
صفر	١٠٠		إجمالي الدين
صفر	صفر		صافي الدين

ملحوظات:

- العملة والودائع: ترتفع بمقدار ١٠٠ (وحدة العملة المحلية) عند إصدار السند وتنخفض بمقدار ١٠٠ نتيجة للمبادلة. ثم ترتفع العملة والودائع المقومة بعملة أجنبية بمقدار ١٠٠، شاملة القيمة الجديدة للسند نتيجة للمبادلة (٨٠) والمدفوعات النقدية كمبلغ مقطوع (٢٠).
- مجموع إجمالي الدين يظل كما هو (١٠٠ وحدة عملة محلية) ولكن تكوينه يتغير من التقويم بالعملة المحلية إلى التقويم بعملة أجنبية. والقيمة السوقية للسند تبلغ ٨٠ بعد المبادلة والخصم في صورة قرض يبلغ ٢٠. وصافي الدين يبلغ صفرا قبل المبادلة وبعدها.
- قيمة مَكُون المشتقة المالية (أي المبادلة «في السوق») تكون صفرا عند إنشاء المبادلة.

الإطار ٤-١٨: المعالجة الإحصائية لنظم معاشات التقاعد غير الممولة غير المستقلة

يوضح المثال التالي المعالجة الإحصائية لنظام معاشات تقاعد غير ممول غير مستقل لوحدة قطاع عام، كالحكومة مثلاً. ويفترض المثال أن قيم الميزانية العمومية الافتتاحية هي تلك المعطاة. وفي ٣١ ديسمبر تشير الحسابات الاكتوارية إلى أن القيمة الحاضرة للمنافع المستقبلية بناء على الظروف الراهنة، هي ١٠٠٥. والمنافع مستحقة الدفع أثناء السنة تبلغ ٤٥. ويفترض المثال أيضاً عدم حدوث أي تدفقات اقتصادية أخرى مثل التغيرات في المنافع.

وتُقيّد مراكز الأرصدة والتدفقات التالية:

الحكومة العامة			
الميزانية العمومية الافتتاحية	المعاملات	تدفقات اقتصادية أخرى	الميزانية العمومية الختامية
			الإيرادات
	٥٠		المصروفات
	٥٠		المساهمات الاجتماعية المحتسبة
٨٠٠-	٥٠-		القيمة الصافية/صافي الرصيد التشغيلي
صفر			الأصول غير المالية
٨٠٠-	٥٠-		القيمة المالية الصافية/صافي الإقراض (+) / صافي الاقتراض (-)
٢٠٠	٤٥-		الأصول المالية
٢٠٠	٤٥-		العملة والودائع
١,٠٠٠	٥		الخصوم
١,٠٠٠	٤٥-٥٠		نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة
١,٠٠٠	٥		إجمالي الدين
٨٠٠	٥٠		صافي الدين

ملحوظات

- تُحسب المساهمات المحتسبة التي يدفعها صاحب العمل نيابة عن الموظفين ومقدارها ٥٠ باعتبارها القيمة المتبقية من قيمة الميزانية العمومية الختامية (١٠٠٥) ناقص قيمة الميزانية العمومية الافتتاحية (١٠٠٠) ناقص المنافع مستحقة الدفع (٤٥) ناقص التدفقات الاقتصادية الأخرى (صفر). وفي هذا المثال لا يقوم الموظفون بدفع أي مساهمات.
- يرتفع مجموع إجمالي الدين من ١٠٠٠ إلى ١٠٠٥ نتيجة لاحتساب المساهمات الاجتماعية مستحقة الدفع (٥٠) والمنافع مستحقة الدفع (٤٥). ويرتفع صافي الدين من ٨٠٠ إلى ٨٥٠ نتيجة لانخفاض العملة والودائع (٤٥) وصافي الارتفاع البالغ ٥ في خصوم منافع التقاعد المستقبلية.

وحدة قطاع عام تنظيمه وإدارته كصندوق معاشات تقاعد مستقل أو غير مستقل.

٤-١٣٣ وصندوق معاشات التقاعد غير المستقل ليس وحدة مؤسسية منفصلة وتُعزى أصوله إلى صاحب العمل. والنظام غير الممول ليس وحدة مؤسسية منفصلة بطبيعته، فيجب أن ينظمه ويديره صاحب العمل، الذي قد يكون وحدة من وحدات الحكومة العامة أو شركة عامة. ومع هذا، يكون للموظفين مطالبات على صاحب العمل، بينما يتحمل صاحب العمل خصوماً تساوي القيمة الحالية للمنافع مستحقة الدفع في المستقبل. وتشكل هذه الخصوم جزءاً من الدين وتُبوب تحت أداة الدين المسماة التأمين ومعاشات التقاعد ونظم الضمانات الموحدة.

٤-١٣٤ وإذا كانت وحدة من وحدات القطاع العام، كالحكومة المركزية المدرجة في الموازنة مثلاً، تتولي تشغيل نظام معاشات تقاعد غير ممول، فعليها أن تدرج المعاملات التالية تحت التزامات الدين عن التأمين ومعاشات التقاعد ونظم الضمانات الموحدة:

- المساهمات الاجتماعية مستحقة القبض في الفترة الراهنة من الموظفين، أو أصحاب العمل، أو وحدات مؤسسية أخرى نيابة عن أفراد أو أسر لها مطالبات على وحدة القطاع العام مقابل منافع التقاعد في

المستقبل ستزيد من التزامات دين وحدة القطاع العام. وسترتفع الخصوم القائمة بمرور الوقت نظراً لخصم المدفوعات المستقبلية على امتداد فترات أقل. وسترتفع التزامات الدين في شكل تأمين ومعاشات التقاعد ونظم الضمانات الموحدة (قيد دائن)، وتُقيّد في المقابل مصروفات في صورة مساهمات اجتماعية محتسبة (قيد مدين).

- المنافع التي تُدفع في الوقت الحاضر للمتقاعدين أو من يعولون، ولورثتهم في صورة مدفوعات دورية أو مبالغ مقطوعة تخفض التزامات الدين (قيد مدين)، ويُقيّد في المقابل انخفاض في العملة والودائع (قيد دائن).

٤-١٣٥ ويوضح الإطار ٤-١٨ مثلاً على قيد الأرصدة والتدفقات ذات الصلة بنظم معاشات التقاعد غير الممولة التي يديرها أصحاب العمل في القطاع العام.

١٢- الدين الناشئ عن تحمل الحكومة للالتزامات معاشات التقاعد

٤-١٣٦ قد تُجرى في بعض الأحيان معاملات كبيرة لمرة واحدة بين الحكومة ووحدة قطاع عام أخرى، عادة ما

٤-١٤٠ وينتج عن الإقراض المشتق (على الأقل) مطالبتان ماليتان منفصلتان. ولا ينبغي أن توازن إحدى المطالبتين المطالبة الأخرى في إحصاءات مالية الحكومة وإحصاءات دين القطاع العام؛ فالوحدة المؤسسية "A" تتحمل التزامات دين مستحقة للوحدة (الوحدات) "B"، بينما الوحدة (الوحدات) "C" تتحمل التزامات دين مستحقة للوحدة "A"، والتي يجوز توحيدها (راجع الفقرة ٤-١٤٥). وتُصنّف التزامات الدين المذكورة (والمطالبات المالية المقابلة) كخصوم محلية أو خارجية حسب إقامة الوحدتين (الوحدات) المؤسسية "B" و "C"، على التوالي.

ب- المعالجة الإحصائية للإقراض المشتق للأموال المقترضة

٤-١٤١ إذا كانت الوحدة المؤسسية المقيمة "A"، التي تقرض الأموال المقترضة إلى الوحدة (الوحدات) "C"، تحصل على مطالبة مالية فعلية على الوحدة (الوحدات) "C"، تعتمد المعالجة الإحصائية للإقراض المشتق على محل إقامة الجهة (الجهات) الدائنة التي تقرض منها الوحدة "A" (أي الوحدة (الوحدات) "B")، وكذلك على محل إقامة الوحدة (الوحدات) "C" التي تقرضها الوحدة "A" الأموال المقترضة، على النحو الذي يلخصه الجدول ٤-٢.

٤-١٤٢ وتُصنّف التزامات دين الوحدة المؤسسية "A" المستحقة للوحدة (الوحدات) "B" حسب نوع الأداة (الأدوات) ذات الصلة، وعادة ما يكون هذا الاقتراض في صورة قروض و/أو سندات دين. وفي هذا الحالات، ترتفع التزامات دين الوحدة "A" في صورة قروض و/أو سندات دين (قيد دائن) نتيجة للاقتراض من الوحدة (الوحدات) "B"، مع حدوث ارتفاع مقابل (قيد مدين) في الأصول المالية للوحدة "A" في صورة عملة وودائع. وتؤدي هذه الأحداث إلى ارتفاع مركز إجمالي دين الوحدة "A"، بينما لا يطرأ أي تغيير على مركز صافي الدين لديها.

٤-١٤٣ والالتزامات دين الوحدة (الوحدات) "C" المستحقة للوحدة "A"، نتيجة للإقراض المشتق للأموال المقترضة،

الجدول ٤-٢: ملخص المعالجة الإحصائية للإقراض المشتق من الوحدة المؤسسية "A"

١- الوحدة "A" تقرض من الوحدة (الوحدات) "B"	حسب محل إقامة الوحدة (الوحدات) "B"، تتحمل الوحدة "A" التزام دين محلي/خارجي مستحقاً للوحدة (الوحدات) "B" (وتنشأ للوحدة (الوحدات) "B" مطالبة مالية محلية/خارجية على الوحدة "A").
٢- الوحدة "A" تقرض الأموال المقترضة إلى الوحدة (الوحدات) "C"	حسب محل إقامة الوحدة (الوحدات) "C"، تنشأ للوحدة "A" مطالبة مالية محلية/خارجية على الوحدة (الوحدات) "C" (وتنشأ على الوحدة (الوحدات) "C" مطالبة مالية محلية/خارجية مستحقة للوحدة "A").

تكون شركة عامة، وترتبط بإصلاحات نظم معاشات التقاعد أو بعمليات خصخصة الشركات العامة. وقد يكون الهدف هو اكتساب شركة عامة للقدرة التنافسية وزيادة جاذبيتها المالية عن طريق حذف التزامات معاشات التقاعد القائمة من الميزانية العمومية للشركة العامة. ويتحقق هذا الهدف من خلال تحمل الحكومة للالتزامات المعنية مقابل قيام الشركة العامة بأداء مدفوعات نقدية بنفس القيمة. وإذا لم تكن قيمة المدفوعات النقدية مساوية للالتزامات التي تتحملها الحكومة، يُقيد تحويل رأسمالي من الحكومة إلى الشركة العامة مقابل هذا الفرق.

٤-١٣٧ ويُقيد الطرف المتحمل للالتزامات (الحكومة) ارتفاعاً في التزامات الدين مقابل معاشات التقاعد (قيد دائن)، وارتفاعاً في الأصول المالية في صورة عملة وودائع (قيد مدين)، ومصرفات في صورة تحويل رأسمالي إلى الشركة العامة (قيد مدين). وتُقيد الشركة العامة انخفاضاً في التزامات الدين مقابل معاشات التقاعد (قيد مدين)، وانخفاضاً في الأصول المالية في صورة عملة وودائع (قيد دائن)، وإيرادات في صورة تحويل رأسمالي من الحكومة (قيد مدين).

٤-١٣٨ ويرتفع إجمالي دين الحكومة بقيمة التزامات معاشات التقاعد التي تتحملها، ويرتفع صافي الدين بما يعادل قيمة التحويل الرأسمالي. وتنخفض القيمة الصافية والقيمة المالية الصافية بمقدار قيمة التحويل الرأسمالي. وينخفض إجمالي دين الشركة العامة بقيمة التزامات معاشات التقاعد التي تتحملها الحكومة، وينخفض صافي الدين بقيمة مساوية للتحويل الرأسمالي. ويرتفع كل من القيمة الصافية والقيمة المالية الصافية بما يعادل قيمة التحويل الرأسمالي.

١٣ - الإقراض المشتق للأموال المقترضة

أ- التعريف

٤-١٣٩ يشير الإقراض المشتق للأموال المقترضة إلى قيام وحدة مؤسسية مقيمة "A" (عادة الحكومة المركزية) بالاقتراض من وحدة (وحدات) مؤسسية أخرى "B" (عادة وحدة غير مقيمة)، ثم تقوم بإقراض حصيلة هذا القرض إلى وحدة (وحدات) مؤسسية ثالثة "C" (عادة حكومات الولايات أو الحكومات المحلية، أو شركة (شركات) عامة، بحيث يكون من المفهوم أن الوحدة "A" تكتسب مطالبة مالية فعلية على الوحدة "C". ويكون إقراض أموال مقترضة مدفوعاً بعدة عوامل، مثل:

- قد تكون الوحدة المؤسسية "A" قادرة على الاقتراض من الوحدة "B" بشروط أفضل من شروط اقتراض الوحدة "C" من الوحدة "B".
- أو قدرة الوحدة المؤسسية "C" على الاقتراض محدودة بفعل عوامل مثل القواعد المنظمة للنقد الأجنبي؛ والوحدة "A" هي وحدها القادرة على الاقتراض من غير مقيمين.

الإطار ٤-١٩: المعالجة الإحصائية للإقراض المشتق لأموال مقترضة

يوضح المثال التالي المعالجة الإحصائية للإقراض المشتق لأموال مقترضة. وحدة الحكومة العامة "A" تقتترض ١٠٠ من حكومة أجنبية "B"، وتقرض هذه الأموال المقترضة إلى شركة عامة مقيمة "C". ويسدد القرض الخارجي على ٥ سنوات بينما تسدد الفائدة على أساس سنوي بمعدل ٥٪. وكل عام، تؤدي الشركة العامة مدفوعات (٢٣,١) مقابل استهلاك القرض الخارجي. ولأغراض التبسيط، يفترض عدم حدوث أي تدفقات اقتصادية أخرى (مثل تغيرات أسعار الصرف). ويعرض المثال طريقة قيد مراكز الأرصدة والتدفقات التالية لكل من الحكومة العامة والشركة العامة في السنة ١.

الشركة العامة			الحكومة العامة			
الميزانية العمومية الختامية	تدفقات اقتصادية أخرى	المعاملات	الميزانية العمومية الختامية	تدفقات اقتصادية أخرى	المعاملات	الميزانية العمومية الختامية
					٥	الإيرادات
					٥ (c)	الفائدة على القرض الممنوح للشركة العامة
		٥			٥	المصروفات
		٥ (c)			٥ (d)	فوائد على قروض خارجية فوائد على قروض من الحكومة
٥-		٥-	صفر		صفر	القيمة الصافية/صافي الرصيد التشغيلي
						الأصول غير المالية
٥-		٥-	صفر		صفر	القيمة المالية الصافية/صافي الإقراض (+) / صافي الاقتراض (-)
٧٦,٩ ٧٦,٩		٧٦,٩ (b) ١٠٠ (c)	٨١,٩ صفر		٨١,٩ (a) ١٠٠ (b) ١٠٠ (c) ٢٣,١ (d) ٢٣,١ (e) ١٠٠ (f)	الأصول المالية العملة والودائع العملة والودائع العملة والودائع العملة والودائع العملة والودائع العملة والودائع
			٨١,٩		٥ (c) ٢٣,١ (e)	قرض للشركة العامة قرض للشركة العامة (الفائدة المستحقة) قرض للشركة العامة (سداد القرض)
٨١,٩		٨١,٩	٨١,٩ ٨١,٩		٨١,٩ (a) ١٠٠ (b) ٥ (c) ٢٣,١ (d) ٢٣,١ (e)	الخصوم القرض الخارجي القرض الخارجي (الفائدة المستحقة) القرض الخارجي (سداد القرض) القرض من الحكومة القرض من الحكومة (الفائدة المستحقة) القرض من الحكومة (سداد القرض)
٨١,٩		١٠٠ (b) ٥ (c) ٢٣,١ (e)				إجمالي الدين صافي الدين

ملحوظات

- ترتفع الأصول المالية للحكومة في صورة العملة والودائع بمقدار ١٠٠ (a) نتيجة لارتفاع التزامات الدين الخارجي (a) بمقدار ١٠٠.
- تنخفض الأصول المالية الحكومية في صورة العملة والودائع بمقدار ١٠٠ (b) نتيجة للقرض (المحلي) المقدم للشركة العامة (b). وترتفع الأصول المالية للشركة العامة في صورة العملة والودائع بمقدار ١٠٠ (b) نتيجة لارتفاع التزامات دين الشركة العامة المستحقة للحكومة العامة (b).
- تُستحق فائدة مقدارها ٥ (c) على القرض المحلي من الحكومة للشركة العامة، وعلى القرض الخارجي الذي حصلت عليه الحكومة من الحكومة الأجنبية (d).
- تؤدي الشركة العامة مدفوعات سنوية مقدارها ٢٣,١ لسداد القرض المحلي الذي حصلت عليه من الحكومة العامة. ونتيجة لذلك، ينخفض التزام دين الشركة العامة المستحق للحكومة العامة بمقدار ٢٣,١ (e)، وتنخفض أصولها المالية في صورة العملة والودائع بمقدار ٢٣,١. وتنخفض مطالبة الحكومة العامة على الشركة العامة بمقدار ٢٣,١ (e) وترتفع العملة والودائع لديها بمقدار ٢٣,١ (e).
- تؤدي الحكومة العامة مدفوعات سنوية مقدارها ٢٣,١ لسداد القرض الخارجي الذي حصلت عليه من الحكومة الأجنبية. ونتيجة لذلك، ينخفض التزام دين الحكومة المستحق للحكومة الأجنبية بمقدار ٢٣,١ (f) وتنخفض أصولها المالية: العملة والودائع بمقدار ٢٣,١ (f).
- إجمالي التزامات الدين (الخارجي) على الحكومة العامة يبلغ ٨١,٩ في نهاية السنة ١ ولكن صافي دينها لا يتغير نتيجة للإقراض والإقراض المشتق للأموال المقترضة. وإجمالي التزامات الدين (المحلي) على الشركة العامة يبلغ ٨١,٩ في نهاية السنة ١، وصافي دينها يبلغ ٥ (٨١,٩ - ٧٦,٩).

دين القطاع العام. فيتعين بداية على معدي بيانات الدين تحديد وحدة (وحدات) القطاع العام التي يسجلون تحتها مراكز الأرصدة والتدفقات ذات الصلة مع صندوق النقد الدولي. ومراكز الأرصدة والتدفقات في الأصول المالية والخصوم للبلدان الأعضاء مع صندوق النقد الدولي عادة ما تُقيد ضمن حسابات وحدة القطاع العام التي تحددها الترتيبات القانونية والمؤسسية في البلد العضو.

٤-١٥٠ ويجري صندوق النقد الدولي معاملاته مع البلد العضو من خلال الوكيل المالي وجهة الإيداع:

- كل بلد عضو يعين وكيلا ماليا لإجراء المعاملات المالية مع صندوق النقد الدولي نيابة عن العضو.^{٥٢}
- كذلك يُشترط على كل عضو تعيين مصرفه المركزي كجهة إيداع لحيازات صندوق النقد الدولي من عملة البلد العضو.^{٥٣} وفي معظم البلدان الأعضاء، يكون البنك المركزي هو الوكيل المالي وجهة الإيداع.

٤-١٥١ وتناقش الأقسام التالية حصص البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي، ومراكز احتياطياتها في الصندوق، والفائدة التعويضية التي تحصل عليها من الصندوق، والحساب الذي تستخدمه لمدفوعات الإدارة («حساب الصندوق رقم ٢»)، ومخصصاتها وحيازاتها من حقوق السحب الخاصة.

أ- الحِصص

٤-١٥٢ تُخصَّص لكل بلد عضو في صندوق النقد الدولي حصة معينة عند الانضمام إلى عضويته. والحصة هي الاكتتاب في رأس المال، تُقوَّم بحقوق السحب الخاصة، ويجب أن يسدها كل بلد عضو لصندوق النقد الدولي عند الانضمام إليه وتتألف من مكونين:

- **مكوّن النقد الأجنبي:** يتعين على كل عضو أن يدفع ٢٥٪ من حصته بوحدة حقوق السحب الخاصة أو بعملات أجنبية مقبولة من الصندوق. ويمثل هذا الجزء البالغة نسبته ٢٥٪ أحد عناصر الأصول الاحتياطية للبلد العضو ويُعرف بأنه «شريحة الاحتياطي». ويُدْرَج الاكتتاب بهذا الجزء في حسابات وحدة القطاع العام كمعاملة تتضمن ارتفاعا في الأصول المالية الخارجية في صورة عملة وودائع، أي مركز شريحة الاحتياطي، وهي مطالبة على صندوق النقد الدولي (مدِين)، يوازنها انخفاض مساوٍ في الأصول المالية الخارجية القائمة^{٥٤} (دائن).

^{٥٢} الوكيل المالي قد يكون الخزانة (وزارة المالية) أو البنك المركزي أو مؤسسة النقد الرسمية، أو صندوق التثبيت أو أي هيئة مشابهة أخرى لدى البلد العضو. ولا يمكن لصندوق النقد الدولي التعامل إلا مع الوكيل المالي المعين أو من خلاله.

^{٥٣} إذا لم يكن لدى البلد العضو بنك مركزي، يمكن تعيين مؤسسة نقدية أو بنك تجاري يقبل به صندوق النقد الدولي كجهة الإيداع.

^{٥٤} نوع الأداة يختلف.

عادة ما تكون في صورة قرض. وبعبارة أخرى، ترتفع التزامات دين الوحدة المؤسسية "C" (قيد دائن) نتيجة للاقتراض من الوحدة "A"، مع حدوث ارتفاع مقابل (قيد مدِين) في الأصول المالية للوحدة "C" في صورة عملة وودائع. وينتج عن هذه الأحداث ارتفاع مركز إجمالي دين الوحدة "C"، ولكن لا يطرأ أي تغيير على مركز صافي الدين لديها.

٤-١٤٤ وترتفع الأصول المالية (قيد مدِين) للوحدة المؤسسية "A" (كالقروض مثلا) نتيجة إقراض أموال مقرضة للوحدة "C" وتنخفض أصولها المالية في صورة عملة وودائع (قيد دائن). ولا تؤثر هذه الأحداث على مركز إجمالي الدين ومركز صافي الدين للوحدة المؤسسية "A".

٤-١٤٥ وإذا كانت الوحدة (الوحدات) المؤسسية "C" مصنفة ضمن نفس القطاع، أو القطاع الفرعي، أو مجموعة الوحدات مثل الوحدة "A"، تلغى التزامات الدين المذكورة (والمطالبة المالية المقابلة) عند توحيد البيانات، على النحو الوارد شرحه في الفصل الثامن.

٤-١٤٦ ويُقَيَّد استهلاك كل التزام من التزامات الدين (والأصول المالية المقابلة) في دفاتر الوحدة التي تظهر التزامات الدين في ميزانيتها العمومية. ومن ثم، إذا كانت هناك التزامات دين على الوحدة "A" مستحقة للوحدة "B"، يُقَيَّد استهلاك هذا الخصم (وعادة ما يكون خارجيا) في دفاتر الوحدة "A" (قيد مدِين) حتى في حالة إقراض هذه الأموال المقرضة للوحدة "C". ويؤدي استهلاك التزامات دين الوحدة المؤسسية "A" المستحقة للوحدة "B" إلى تحسن مركز إجمالي دين الوحدة "A" بينما يظل مركز صافي الدين لديها دون تغيير.

٤-١٤٧ وبالمثل، يُقَيَّد استهلاك التزامات دين الوحدة المؤسسية "C" (محلية عادة) المستحقة للوحدة "A" (قيد مدِين) في دفاتر الوحدة "C". وتُقَيَّد الوحدة "A" انخفاضا (قيدا دائنا) في مطالباتها المالية (المحلية) على الوحدة "C". ويؤدي استهلاك التزامات دين الوحدة المؤسسية "C" المستحقة للوحدة "A" إلى تحسن مركز إجمالي الدين لدى الوحدة "C"، بينما يظل مركز صافي الدين لديها دون تغيير. ولا يتأثر مركز إجمالي الدين أو مركز صافي الدين لدى الوحدة المؤسسية "A" بإطفاء مطالباتها المالية على الوحدة "C"، نظرا لمبادلة أصل مالي في صورة قرض مقابل عملة وودائع.

٤-١٤٨ ويعرض الإطار ٤-١٩ مثالا على المعالجة الإحصائية للإقراض المشتق للأموال المقرضة، ثم استهلاكها لاحقا.

١٤- مراكز الأرصدة والتدفقات ذات الصلة مع صندوق النقد الدولي

٤-١٤٩ يصف هذا القسم بإيجاز مراكز الأرصدة والتدفقات في الأصول المالية والخصوم للبلدان الأعضاء مع صندوق النقد الدولي، من حيث ارتباطها بإحصاءات

المالية الخارجية للبلد العضو (أي اختلاف نوع الأداة في مكونات الأصول الخارجية).

ج- الائتمان والقروض من صندوق النقد الدولي

٤-١٥٦ يجوز للبلد العضو الاستفادة من الائتمان متاح من الصندوق أو القروض الميسرة التي يقدمها من موارد الصناديق الاستثمارية التي يديرها (لتوفير التمويل للبلدان منخفضة الدخل) للحصول على مزيد من النقد الأجنبي من الصندوق. والاستفادة من الائتمان متاح من الصندوق أو قروضه تحقق نفس النتيجة — أي أن البلد العضو الذي يدخل في مثل هذه الاتفاقات يحصل على النقد الأجنبي مقابل الموافقة على استيفاء مجموعة من الشروط. ويتم تصنيف الائتمان والقروض الميسرة من الصندوق في حسابات وحدة القطاع العام كخصوم خارجية في صورة قروض، رغم اختلاف أسلوب تنفيذ هذين النوعين من الاتفاقات:

- القروض الميسرة يترتب عليها اقتراض البلد العضو نقد أجنبي مع الالتزام بالسداد. ولا يؤثر مثل هذا النوع من القروض في حساب الصندوق رقم ١.

- وعند استخدام البلد العضو للائتمان المقدم من الصندوق فإنه «يشترى» نقداً أجنبياً من الصندوق مقابل عملته المحلية. ويسجل استخدام الائتمان المقدم من الصندوق تحت بند خصوم القروض المستحقة على البلد العضو (بوحدة حقوق السحب الخاصة) في حسابات وحدة القطاع العام، انعكاساً لطبيعة المعاملة الاقتصادية. وتُطفاً الخصوم بموجب اتفاقات الائتمان مع الصندوق عندما يستخدم البلد العضو نقداً أجنبياً من أجل «إعادة شراء» عملته المحلية.

٤-١٥٧ وبالنسبة للاستفادة من الائتمان متاح من الصندوق، في حالة تغير قيمة العملة المحلية للبلد العضو مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة، فإن «مدفوعات الحفاظ على القيمة» تؤدي مرة كل عام بالعملية المحلية في الحساب رقم ١، والحساب رقم ٢ وحساب الأوراق المالية للحفاظ على مستوى ثابت من الخصوم بوحدة حقوق السحب الخاصة. ونظراً لأن هذه الخصوم مقومة بوحدة حقوق السحب الخاصة، فإن مدفوعات الحفاظ على القيمة لا تُقيد كمعاملات في حسابات البنك المركزي، وإنما كمكاسب/خسائر الحياة (إعادة التقييم) عندما تستخدم العملة المحلية باعتبارها وحدة الحساب.

٤-١٥٨ عندما ينقل البنك المركزي متحصلات الاقتراض من صندوق النقد الدولي إلى وحدة حكومة عامة:

- تنشأ للبنك المركزي مطالبة مالية محلية (قرض) على وحدة الحكومة العامة وينشأ التزام دين محلي يتعين على الحكومة العامة سداها (أصل الدين والفائدة).

- ينشأ التزام دين خارجي يتعين على البنك المركزي سداها، وقد يستخدم مدفوعات خدمة الدين التي ترد من وحدة الحكومة العامة لهذا الغرض.

• **مكون العملة المحلية:** أما الجزء الآخر من الحصة والبالغة نسبته ٧٥٪ فهو مستحق الدفع بعملية البلد العضو المحلية في جهة الإيداع المحددة. ويكون الدفع إما بالعملية المحلية (حساباً الصندوق رقم ١ ورقم ٢) أو بإصدار سند إئذني (يُقيد في حساب الصندوق للأوراق المالية). ويستخدم حساب الصندوق رقم ١ لمعاملات الصندوق التشغيلية (مثل عمليات الشراء وإعادة الشراء)، ويجوز إجراء تحويلات صغيرة من هذا الحساب إلى الحساب رقم ٢ الذي يستخدم لسداد النفقات الإدارية المحلية التي يتحملها الصندوق بعملية البلد العضو. وتكون السندات الإئذنية قابلة للتحويل إلى نقد عند طلب الصندوق. ولا يقيد ذلك الجزء من حصة البلد بالعملية المحلية في حسابات وحدة القطاع العام إلا بالنسبة للحساب رقم ٢ (راجع أدناه). ولا تدفع فوائد على حساب الإيداع ولا على السند الإئذني.

٤-١٥٣ وتجري مراجعات دورية لحجم حصص البلدان الأعضاء في الصندوق. وتُقيد المعاملات التي تعكس التغير في حصة البلد العضو بنفس الطريقة المستخدمة في القيد عند دفع حصة الاكتتاب في البداية.

ب- مركز الاحتياطي في صندوق النقد الدولي

٤-١٥٤ يعادل مركز الاحتياطي لبلد ما في صندوق النقد الدولي مجموع مركز شريحة الاحتياطي مضافاً إليه أي مديونية للصندوق (بموجب اتفاقية اقتراض أو شراء سند إئذني) في «حساب الموارد العامة» ويكون متاحاً بصورة فورية للبلد العضو (للاطلاع على تفاصيل إضافية، راجع الفقرة ٦-٨٥ في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي). وتمثل شريحة الاحتياطي حق البلد العضو في السحب غير المشروط من الصندوق، وهو ينشأ من خلال دفع مكون النقد الأجنبي في حصة الاكتتاب، مضافاً إليه الزيادات (التخفيضات) من خلال عمليات بيع (إعادة شراء) عملة البلد العضو والتي يقوم بها الصندوق لتلبية الطلب على استخدام موارد الصندوق من بلدان أعضاء أخرى في حاجة لتمويل موازن مدفوعاتها. ويشكل مركز كل عضو في شريحة الاحتياطي في الصندوق جزءاً من أصوله الاحتياطية (الأصول المالية الخارجية).

٤-١٥٥ وحتى يتسنى للبلد العضو استخدام شريحة الاحتياطي الخاصة به لدى الصندوق، يجب أن يقدم بياناً باحتياجاته لتمويل ميزان المدفوعات وأن يقوم بشراء نقد أجنبي من الصندوق مقابل عملته المحلية. ويتم دفع العملة المحلية بقيمة النقد الأجنبي، في حساب الصندوق رقم ١ لدى البنك المركزي في البلد العضو أو من خلال إصدار سند إئذني لصندوق النقد الدولي يقيد في حساب الصندوق للأوراق المالية. وتقيد المعاملة في حسابات وحدة القطاع العام كانهخفاض في الأصول المالية الخارجية للبلد العضو في صورة عملة وودائع (أي مركز البلد العضو في شريحة الاحتياطي في الصندوق)، الذي توازنه زيادة في الأصول

د- الفائدة التعويضية

٤-١٥٩ يدفع الصندوق لبلدانه الأعضاء «فائدة تعويضية» (بحقوق السحب الخاصة) على أساس ربع سنوي استناداً إلى مراكز هذه البلدان في شريحة الاحتياطي، باستثناء جزء صغير مرتبط بمدفوعات حصص جرت سابقاً بالذهب هي بمثابة موارد للصندوق لا تترتب عليها فوائد. وينبغي تصنيف هذه الفائدة التعويضية كدخل فائدة على أساس الاستحقاق (إيرادات) لوحدة القطاع العام، توازنها زيادة في الأصول المالية الخارجية في صورة عملة وودائع.

هـ- حساب الصندوق رقم ٢

٤-١٦٠ وفقاً لما سبق مناقشته، يستخدم الصندوق الحساب رقم ٢ لسداد المدفوعات الإدارية، وينعكس كخصم في حسابات وحدة القطاع العام. وتقيّد المعاملات المشتملة على بنود الحساب رقم ٢ باعتبارها زيادة أو انخفاض في هذه الخصوم ويتم موازنتها بمصدر الأموال (في حالة الزيادة) أو استخدام الأموال (في حالة الانخفاض). فعندما يقوم الصندوق بتحويل أموال من الحساب رقم ١ إلى الحساب رقم ٢ تبين حسابات وحدة القطاع العام حدوث زيادة في شريحة الاحتياطي للبلد العضو (أي العملة والودائع). وتعكس هذه الزيادة تخفيضاً في حيازات الصندوق من عملة البلد العضو في الحساب رقم ١ وتوازنه زيادة في خصوم البلد العضو المتعلقة بالعملة والودائع.

و- حقوق السحب الخاصة

٤-١٦١ حقوق السحب الخاصة هي أصول احتياطية دولية أنشأها صندوق النقد الدولي في عام ١٩٦٩، وتديرها إدارة حقوق السحب الخاصة في الصندوق والمطالبة بموجب اتفاقية تأسيس الصندوق أن تقيّد حساباتها مستقلة تماماً عن حساب الموارد العامة. ويتحمل الأعضاء المشتركون في إدارة حقوق السحب الخاصة أنفسهم مراكز الأصول المالية أو الخصوم. ونظراً لأن المطالبات المالية المستحقة على الأعضاء في نظام حقوق السحب الخاصة والخصوم المستحقة لهم تُعزى على أساس تعاوني، تُستخدم فئة شريك متبقي - غير مقيمين آخرين - باعتبارها الطرف المقابل لحيازة وتوزيع حقوق السحب الخاصة.^{٥٥}

٤-١٦٢ وتُقيّد مخصصات البلد العضو من حقوق السحب الخاصة كمعاملات ضمن الخصوم في صورة حقوق سحب خاصة (جزء من إجمالي دين وحدة القطاع العام) ويسجل قيد مقابل لحيازة حقوق السحب الخاصة كأصول مالية. وتتخذ الحيازات والمخصصات من حقوق السحب الخاصة في الاعتبار عند حساب صافي دين وحدة القطاع العام. ويستحق الدخل من الفائدة على حيازة حقوق السحب الخاصة (إيرادات) ومصفوفات الفائدة على المخصصات من حقوق السحب الخاصة على أساس إجمالي لكل من الأصول المالية والخصوم القائمة، على التوالي.

^{٥٥} راجع الفصل الثالث للاطلاع على مناقشة حول تصنيف الطرف المقابل حسب القطاع المؤسسي.

٤-١٦٣ ويمثل توزيع حقوق السحب الخاصة ديناً على المتلقي (أي المشترك في إدارة حقوق السحب الخاصة)، ويشكل جزءاً من دين القطاع العام. وتمثل حيازة حقوق السحب الخاصة جزءاً من الأصول المالية للقطاع العام. ومع هذا، لا تحدد النظم الإحصائية الدولية الميزانية العمومية التي ينبغي قيد حيازة وتوزيع حقوق السحب الخاصة فيها (كالبند المركزي أو أحد كيانات الحكومة العامة مثل وزارة المالية أو الخزنة). ويُعزى ذلك إلى أن هذه المخصصات من حقوق السحب الخاصة توزع على البلدان أعضاء صندوق النقد الدولي المشتركين في إدارة حقوق السحب الخاصة في الصندوق، وعلى أولئك الأعضاء اتباع الترتيبات القانونية والمؤسسية المحلية لتحديد ملكية المخصصات والحيازات من حقوق السحب الخاصة وقيدتها في القطاع العام.

٤-١٦٤ وتكتسب مسألة تحديد وحدة القطاع العام التي تُقيد الحيازات والمخصصات من حقوق السحب الخاصة ضمن حساباتها أهمية خاصة بالنسبة لإحصاءات مالية الحكومة وإحصاءات ديون القطاع العام. وإذا كانت المخصصات من حقوق السحب الخاصة تُقيد في الميزانية العمومية للحكومة، فإن المخصصات جزء من دين الحكومة العامة. وإذا كانت المخصصات من حقوق السحب الخاصة تُقيد في الميزانية العمومية للبنك المركزي، فهي ليست جزءاً من دين الحكومة العامة ولكنها تظل جزءاً من دين القطاع العام.

٤-١٦٥ وتقتصر حيازة حقوق السحب الخاصة على الحائزين والمشاركين المعتمدين،^{٥٦} وهي قابلة للتحويل بينهم. وفي وقت توزيع المخصصات من حقوق السحب الخاصة، تتطابق المبالغ المسجلة كمخصصات (خصوم) وحيازات (أصول مالية) من حقوق السحب الخاصة وتُقيّد في الميزانية العمومية لنفس وحدة القطاع العام. ويجوز لوحد القطاع العام المذكورة - كحائز رسمي - أن تقوم لاحقاً بمبادلة بعض أو كل حيازاتها من حقوق السحب الخاصة (أصول مالية) مع حائزين رسميين آخرين مقابل عملة (عملات) قابلة للتداول الحر. وفي هذه الحالة، لا تظل المخصصات والحيازات من حقوق السحب الخاصة في الميزانية العمومية للقطاع العام متطابقة؛ وتصبح الحيازات من حقوق السحب الخاصة أقل من المخصصات نتيجة لتحويلها إلى عملات قابلة للاستخدام الحر (مثل العملة والودائع). ونتيجة لذلك، فإن الفائدة مستحقة الدفع على مخصصات وحدة القطاع العام من حقوق السحب الخاصة ستكون أعلى من الفائدة مستحقة القبض على حيازاتها من حقوق السحب الخاصة. ويؤول استحقاق الفائدة مستحقة القبض على الحيازات من حقوق السحب الخاصة التي تم تبادلها إلى الحائز الجديد.

^{٥٦} يعتبر صندوق النقد الدولي البلدان الأعضاء المشتركين في إدارة حقوق السحب الخاصة هم حائزي حقوق السحب الخاصة ولكن قد تعتمد البلدان الأعضاء ترتيبات محلية مختلفة فيما يخص الهيئات (مثل البنوك المركزية أو وزارات المالية أو إدارات الخزنة) التي تحوز حقوق السحب الخاصة وتحمل مخصصات حقوق السحب الخاصة المقابلة كخصوم. كذلك يصرح صندوق النقد الدولي لعدد محدود من المؤسسات المالية الدولية بحيازة حقوق السحب الخاصة.

عرض إحصاءات دين القطاع العام

يصف هذا الفصل جدولين للحصر، وخمسة جداول تفصيلية، وجدول التذكرة الستة الموصى بها لعرض مجموعة شاملة من إحصاءات ديون القطاع العام.

ألف - مقدمة

١-٥ يقدم هذا الفصل إرشادات حول عرض إحصاءات دين القطاع العام ومعلومات أخرى تتعلق بهذه الإحصاءات (البيانات الوصفية). وتقدم البيانات التي تُعد وفقا للتعريف والإرشادات التوجيهية المقدمة في الفصول السابقة وتُعرض في شكل هذه الجداول صورة شاملة عن مركز إجمالي الدين ومركز صافي الدين في القطاع العام، أو أي من قطاعاته الفرعية. ويقدم المعيار الخاص لنشر البيانات (SDDS) والنظام العام لنشر البيانات (GDDS) اللذان أعدهما صندوق النقد الدولي مزيدا من الإرشادات حول الممارسات السليمة فيما يخص مستوى الحداثة والدورية في نشر بيانات إحصاءات دين القطاع العام.^٢

٢-٥ وينبغي أن تصاحب نشر إحصاءات دين القطاع العام ملاحظات منهجية (بيانات وصفية) تفسر المفاهيم والطرق المستخدمة في إعداد البيانات، وتفسر حالات الخروج عن المفاهيم والأساليب المستخدمة في هذا المرشد. وينبغي أن يشير كل جدول عرض بصفة خاصة إلى نطاق التغطية المؤسسية لإحصاءات الدين (كقطاع الحكومة العامة أو القطاع العام غير المالي على سبيل المثال). وينبغي توحيد إحصاءات الدين الخاصة بنطاق التغطية المؤسسية المحدد بشكل ملائم (أي حذف مراكز أرصدة الدين بين الكيانات التي تُعرض إحصاءاتها). ويناقش الفصل الثامن مسألة توحيد البيانات.

٣-٥ وفي جداول العرض المبينة في هذا الفصل، تُقيد إحصاءات الدين بالقيمة الاسمية والقيمة السوقية، على النحو الوارد وصفه في الفصل الثاني، الفقرات من ٢-١١٥ إلى ٢-١٣٨. ^٢ والقصد من «إجمالي الدين بالقيمة السوقية» هو تقييم سندات الدين حسب أسعار السوق، وتقييم نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة وفقا للمبادئ المكافئة لتقييم السوق، وتقييم كل أدوات الدين الأخرى بالأسعار الاسمية والتي تُعتبر أفضل البدائل المتاحة بوجه عام لأسعارها السوقية. وينبغي أن تحدد جداول العرض دائما الحالات التي تحيد فيها عن مبادئ التقييم المذكورة.

٤-٥ وتُعتبر جداول العرض في هذا الفصل هي المجموعة الأساسية من المعلومات عن دين القطاع العام التي ينبغي أن تنشرها البلدان. ويجوز أن تكمل هذه الجداول الأساسية جداول إضافية عن جوانب مختلفة في إحصاءات دين القطاع العام لا تغطيها المجموعة الأساسية وذلك وفقا لظروف كل بلد؛ ويعرض هذا الفصل في نهايته بعض الأمثلة على المعلومات التكميلية.

باء - جداول العرض

٥-٥ يوصي هذا المرشد بعرض جدولي حصر عن إحصاءات دين القطاع العام، وخمسة جداول تفصيلية، وستة جداول للتذكرة. وجدولا الحصر هما:

- إجمالي الدين بالقيمة الاسمية والقيمة السوقية (راجع الجدول ١-٥)،
- إجمالي الدين وصافي الدين بالقيمة الاسمية والقيمة السوقية (راجع الجدول ٢-٥).

٦-٥ وتعرض الجداول التفصيلية معلومات إضافية إلى جانب ما يعرضه جدولا الحصر بالقيمة الاسمية والقيمة السوقية:

^١ راجع الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.dsbb.imf.org> للاطلاع على تفاصيل حول المعيار الخاص لنشر البيانات، والنظام العام لنشر البيانات.

^٢ يختلف عرض الدين وفقا لمعاهدة ماستريخت في الاتحاد الأوروبي (الذي يتناوله مرفق هذه الفصل بإيجاز) عن طريقة العرض التي يصفها هذا الفصل، ولكن يمكن المطابقة بينهما.

^٣ يلاحظ أن بعض البلدان يستخدم مصطلح "nominal value" وهي القيمة الاسمية للدلالة على معنى مختلف يستخدم له هذا المرشد مصطلح "face value" وهو «القيمة الظاهرية».

- نوع أداة الدين (راجع الجدول ٥-٦)؛
- نوع القطاع المؤسسي للدائن (راجع الجدول ٥-٦ ب)؛
- العملة المُقَوِّم بها (راجع الجدول ٥-٦ ج)؛
- الجداول الزمنية لمدفوعات خدمة إجمالي الدين القائم (راجع الجدول ٥-٧).

٥-٧ وتعرض جداول التذكرة تفاصيل ما يلي:

- الديون المضمونة من الحكومة حسب أجل الاستحقاق ونوع أداة الدين، بالقيمة الاسمية (راجع الجدول ٥-٨)؛
- المتأخرات حسب نوعها ونوع أداة الدين (راجع الجدول ٥-٩)؛
- مطابقة القيمة السوقية والقيمة الاسمية لسندات الدين حسب محل إقامة الدائن ونوع قطاعه المؤسسي (الجدول ٥-١٠)؛
- مركز المشتقات المالية بالقيمة الاسمية والقيمة الافتراضية (راجع الجدول ٥-١١)؛
- مجموع الالتزامات الاحتمالية الصريحة وصافي التزامات مزايا الضمان الاجتماعي في المستقبل (راجع الجدول ٥-١٢)؛
- متوسط أسعار الفائدة حسب أجل الاستحقاق الأصلي ونوع أداة الدين (راجع الجدول ٥-١٣).

٥-٨ باستثناء الجدول ٥-٧، عادة ما تُعرض إحصاءات الدين في الجداول من ٥-١ إلى ٥-١٢ في شكل سلاسل زمنية، تشير كل مشاهدة فيها إلى مركز الرصيد في تاريخ معين. وبالإضافة إلى القيم، يجوز أيضا عرض هذه الإحصاءات كنسب مئوية من إجمالي الناتج المحلي. ويتوقف نطاق التغطية المؤسسية لإحصاءات الدين في الجداول من ٥-١ إلى ٥-١٣ على توافر البيانات والاحتياجات التحليلية. ويجوز أن يختار معدو البيانات إعداد:

- كل جدول من هذه الجداول، بصورة منفصلة، لكل قطاع فرعي في القطاع العام تتوافر بياناته، أو
- كل جدول من هذه الجداول مع بيان كل، أو بعض، القطاعات الفرعية في القطاع العام في أعمدة منفصلة.

٥-٩ من المسلم به أن البلدان قد تعوزها المعلومات اللازمة لإعداد جداول عرض بيانات جميع القطاعات الفرعية في القطاع العام. وينبغي بذل أقصى جهد ممكن لإعداد هذه الجداول ووفقا لظروف كل بلد. ومع هذا، يُحبَّذ إعداد المجموعة الكاملة من جداول العرض التي يوصي بها هذا الفصل، وقد

^٤ كما ورد بيانه في الفقرة ٥-٢، ينبغي أن تشرح البيانات الوصفية حالات الخروج عن المفاهيم والطرق المستخدمة في هذا المرشد لتجنب التفسير الخاطئ. كذلك ينبغي تحديد كل فئة من فئات أدوات الدين على حدة، على النحو المبين من خلال جداول العرض في هذا الفصل. وسيُسمح ذلك لمستخدمي الإحصاءات بتحديد عناصر الدين، على سبيل المثال، سواء كانت بيانات نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة قد أُعدَّت أم لا، إن كان ينطبق.

الجدول ٥-١: حصر إجمالي الدين

[حدد نطاق التغطية المؤسسية]

سندات الدين بالقيمة السوقية	سندات الدين بالقيمة الاسمية	
		مجموع إجمالي الدين
		إجمالي الدين حسب نوع أداة الدين حقوق السحب الخاصة العملة والودائع سندات الدين القروض نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة حسابات أخرى مستحقة الدفع
		إجمالي الدين حسب أجل الاستحقاق الأصلي قصير الأجل، أجل الاستحقاق الأصلي طويل الأجل، أجل الاستحقاق الأصلي إجمالي الدين حسب أجل الاستحقاق المتبقي قصير الأجل، أجل الاستحقاق المتبقي طويل الأجل، أجل الاستحقاق المتبقي
		إجمالي الدين حسب العملة المقوم بها المقوم بالعملة المحلية المقوم بعملة أجنبية
		إجمالي الدين حسب نوع سعر الفائدة أدوات ذات سعر فائدة ثابت أدوات ذات سعر فائدة متغير
		إجمالي الدين حسب محل إقامة الدائن دائنون محليون دائنون خارجيون
		بنود للتذكرة الديون المضمونة من الحكومة المتأخرات

ملحوظة: حدد مواطن اختلاف التقييم أو التصنيف عن المبادئ الوارد وصفها في الفصلين الثاني والثالث من هذا المرشد.

- إجمالي الدين حسب أجل الاستحقاق ونوع أداة الدين (راجع الجدول ٥-٣)؛
- إجمالي الدين حسب العملة المُقَوِّم بها وأجل الاستحقاق (راجع الجدول ٥-٤)؛
- إجمالي الدين حسب نوع سعر الفائدة والعملة المُقَوِّم بها (راجع الجدول ٥-٥)؛
- إجمالي الدين حسب محل إقامة الدائن وحسب:

الجدول ٥-٢: حصر إجمالي الدين وصافي الدين [حدد نطاق التغطية المؤسسية]

سندات الدين بالقيمة السوقية			سندات الدين بالقيمة الاسمية			
صافي الدين	أصول مالية مقابلة لأدوات الدين	إجمالي الدين (خصوص في شكل أدوات دين)	صافي الدين	أصول مالية مقابلة لأدوات الدين	إجمالي الدين (خصوص في شكل أدوات دين)	
(c) = (a) – (b)	(b)	(a)	(c) = (a) – (b)	(b)	(a)	
						المجموع
		—			—	حسب نوع أداة الدين الذهب النقدي حقوق السحب الخاصة العملة والودائع سندات الدين القروض نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة حسابات أخرى مستحقة الدفع/ مستحقة القبض
						حسب أجل الاستحقاق الأصلي قصير الأجل، أجل الاستحقاق الأصلي طويل الأجل، أجل الاستحقاق الأصلي حسب أجل الاستحقاق المتبقي قصير الأجل، أجل الاستحقاق المتبقي طويل الأجل، أجل الاستحقاق المتبقي
						حسب العملة المُقوِّم بها المُقوِّمة بالعملة المحلية المُقوِّمة بعملة أجنبية
						حسب سعر الفائدة أدوات ذات سعر فائدة ثابت أدوات ذات سعر فائدة متغير
						حسب محل إقامة الدائن الدائنون المحليون الدائنون الخارجيون

ملحوظات: حدد مواطن اختلاف التقييم أو التصنيف عن المبادئ الوارد وصفها في الفصلين الثاني والثالث من هذا المرشد. وحده الذهب النقدي تُصَفَّ كأصل مالي.

٥-١١ أولاً، يعرض جدول الحصر المذكور مجموع إجمالي الدين حسب نوع أداة الدين. ويرد وصف هذه الأدوات في الفصل الثالث من هذا المرشد. ثم يليه حصر إجمالي الدين وفقاً لأربعة أنواع من التصنيف: أجل الاستحقاق، والعملية المَقَوَّم بها، ونوع سعر الفائدة، ومحل إقامة الدائن. أما تفاصيل كل نوع من أنواع تصنيف إجمالي الدين الأربعة، بالقيمة الاسمية والقيمة السوقية، فهي موضحة في جداول عرض الدين التفصيلية (راجع الجداول من ٥-٣ إلى ٥-٧ أدناه). وإضافة إلى ذلك، يعرض هذا الجدول معلومات عن اثنين من بنود التذكرة: الديون المضمونة من الحكومة والمتأخرات.° ويعرض بهذا التذكرة بالقيمة الاسمية (راجع الفقرات من ٥-٣٦ إلى ٥-٤٦). وترد تفاصيل الديون

يُسترشد بها مثلا في وضع خطط تحسين جودة إحصاءات دين القطاع العام ونشرها. وقد يقتضي الأمر اعتماد تبويب أكثر تفصيلا من المبين في هذه الجداول لأغراض محددة. ويجوز تحقيق هذا الهدف عن طريق إضافة تفاصيل إلى الفئات الفرعية أو إضافة بنود للتذكرة في هذا الجدول، أو من خلال إعداد ونشر جداول إضافية، على غرار الأمثلة المبينة لاحقا في هذا الفصل.

١- جدولاً عرض الحصر

أ- حصر إجمالى الدين

١٠-٥ يبين الجدول الأول في عرض الحصر (راجع الجدول ١-٥) البيانات الموحدة لإجمالي الدين بالقيمة الاسمية والقيمة السوقية، ضمن نطاق تغطية مؤسسية محدد.

° تقييم الالتزامات الاحتمالية والمتأخرات ينبغي أن يتبع نفس المبادئ التي تنطبق على الأدوات الأساسية.

العرف على أن يكون قيد القيمة السوقية لسبيكة الذهب هو نفس قيمتها الاسمية.

المضمنة من الحكومة والمتأخرات في الجدولين ٥-٨ و ٥-٩، على التوالي.

٢- جداول العرض التفصيلية

أ- تفاصيل إجمالي الدين حسب أجل الاستحقاق ونوع أداة الدين

٥-١٥ يبين الجزء الثاني من عرض حصر إجمالي الدين (الجدول ٥-١) إجمالي الدين الموحد حسب أجل الاستحقاق. ويعرض الجدول ٥-٣ مزيداً من التفاصيل مبيناً إجمالي الدين الموحد، بالقيمة الاسمية والقيمة السوقية وضمن نطاق تغطية مؤسسية محدد، حسب أجل الاستحقاق ونوع أداة الدين. وكما هو موضح في الفصل الثاني، يوصى هذا المرشد بتقسيم أجل الاستحقاق على نحو يسمح بإعداد الإحصاءات على أساس أجل الاستحقاق الأصلي والأجل المتبقي^٦.

- الدين قصير الأجل على أساس أجل الاستحقاق المتبقي يساوي الدين قصير الأجل على أساس أجل الاستحقاق الأصلي زائد الدين طويل الأجل على أساس أجل الاستحقاق الأصلي مستحق السداد خلال سنة أو أقل.
- الدين طويل الأجل على أساس أجل الاستحقاق الأصلي يساوي الدين طويل الأجل على أساس أجل الاستحقاق الأصلي مستحق السداد خلال سنة أو أقل زائد الدين طويل الأجل على أساس أجل الاستحقاق الأصلي مستحق السداد خلال أكثر من سنة.
- يمكن اشتقاق المجملات الأخرى على أساس أجل الاستحقاق الأصلي أو أجل الاستحقاق المتبقي مباشرة من الجدول ٥-٣.

٥-١٦ ومن المنظور التحليلي، تكتسب الإحصاءات على أساس أجل الاستحقاق المتبقي أهمية خاصة. فتسمح هذه المعلومات بتقييم مخاطر السيولة من خلال الإشارة إلى موعد استحقاق مدفوعات دين القطاع العام. وتكتسب المعلومات عن المدفوعات التي ستستحق خلال الأجل القصير أو في المدى القريب أهمية خاصة في هذا التحليل. كذلك تُستخدم الإحصاءات على أساس أجل الاستحقاق المتبقي لأغراض إدارة الدين. وتوفر الإحصاءات على أساس أجل الاستحقاق الأصلي مؤشراً على الجدارة الائتمانية للمقترض ونوع الأسواق التي يقترض منها.

٥-١٧ ويُعد المستوى الثاني من التجميع في الجدول ٥-٣ حسب نوع أداة الدين. ويتناول الفصل الثالث من هذا المرشد وصف هذه الأدوات.

ب- تفاصيل إجمالي الدين حسب العملة المقوم بها وأجل الاستحقاق

٥-١٨ يبين الجزء الثالث من عرض حصر إجمالي الدين (الجدول ٥-١) إجمالي الدين الموحد حسب العملة المقوم

^٦ أجل الاستحقاق المتبقي يُشار إليه بالإنجليزية باستخدام المصطلحين "remaining maturity" و "residual maturity".

ب- حصر إجمالي الدين وصافي الدين

٥-١٢ يبين عرض الحصر الثاني (راجع الجدول ٥-٢) البيانات الموحدة لمركز إجمالي الدين ومركز صافي الدين بالقيمة الاسمية والقيمة السوقية، ضمن نطاق تغطية مؤسسية محدد. ويتمنح تحليل كل من المالية العامة والأسواق المالية مزيداً من الاهتمام لمراكز صافي الدين في وحدات القطاع العام، لا سيما عندما تكون نسب إجمالي الدين إلى إجمالي الناتج المحلي مرتفعة أو عندما يتم تجنب جزء كبير من الأصول المالية (بصورة ضمنية أو صريحة) للوفاء بالتزامات المدفوعات المستقبلية^٦. في واقع الأمر ولأغراض إدارة المخاطر قد تلجأ وحدة في القطاع العام إلى إدارة التزامات ديونها ورصيدها من الذهب النقدي والأصول المالية المكونة من عناصر مقابلة لأدوات دين على نحو متكامل^٧.

٥-١٣ وصفوف هذا العرض هي نفس الصفوف في الجدول ٥-١ (ما عدا بنود التذكرة). وتعرض الأعمدة مركز إجمالي الدين (الذي يقابل تماماً البنود في الجدول ٥-١)، ومراكز الأرصدة في الأصول المالية المكونة من عناصر مقابلة لأدوات الدين، ومركز صافي الدين بالقيمة الاسمية والقيمة السوقية.

٥-١٤ ويُحسب صافي الدين على أساس إجمالي الدين ناقص الأصول المالية المكونة من عناصر مقابلة لأدوات دين. وقد يكون من المفيد لبعض الأغراض ترصيد أدوات الدين بصورة منفردة أمام الأصول المالية المقابلة لها. وربما كان من المفيد لأغراض أخرى حساب الدين ناقص الأصول عالية السيولة^٨. ولكن قد لا يكون الترصيد المباشر لأداة الدين أمام الأصل المالي المقابل لها مفيداً من الناحية التحليلية في معظم الحالات لأنه لا يجري عادة تجنب أنواع محددة من الأصول لسداد أنواع محددة من الخصوم. ومثلما هو موضح في الفصل الثاني، يجمع الذهب النقدي بين عناصر تدخل ضمن أدوات الدين (حسابات الذهب غير المخصصة) وعناصر غير منشئة للدين (سبائك الذهب). وينبغي من حيث المبدأ استبعاد عنصر سبائك الذهب في الذهب النقدي من حساب صافي الدين. ولكن قد يتعين من الناحية العملية استخدام المبلغ الإجمالي للذهب النقدي في حساب صافي الدين حيث قد يتعذر على معدي إحصاءات ديون القطاع العام استبعاد عنصر سبائك الذهب. وجرى

^٦ قد ينظر المحللون أيضاً في مجموعة أوسع من مقاييس المركز المالي لوحدة قطاع عام، مثل القيمة المالية الصافية (مجموع الأصول المالية ناقص مجموع الخصوم)، أو مجموع القيمة الصافية (مجموع الأصول ناقص مجموع الخصوم).

^٧ يستخدم التحليل الأشمل الميزانية العمومية بأكملها، كما في نظام «إحصاءات مالية الحكومة».

^٨ الدين ناقص الأصول عالية السيولة يساوي في معظم الحالات إجمالي الدين ناقص الأصول المالية في صورة عملة وودائع. ومع هذا، يمكن في بعض الحالات إدراج سندات الدين التي يحتفظ بها لأغراض إدارة الدين كأصول مالية عالية السيولة.

الجدول ٥-٣: إجمالي الدين حسب أجل الاستحقاق ونوع أداة الدين [حدد نطاق التغطية المؤسسية]

سندات الدين بالقيمة السوقية	سندات الدين بالقيمة الاسمية	
		مجموع إجمالي الدين
		حسب نوع أداة الدين حقوق السحب الخاصة العملة والودائع سندات الدين القروض نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة حسابات أخرى مستحقة الدفع
		قصير الأجل، حسب أجل الاستحقاق الأصلي العملة والودائع سندات الدين القروض نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة حسابات أخرى مستحقة الدفع طويل الأجل، حسب أجل الاستحقاق الأصلي مع مدفوعات مستحقة بعد سنة أو أقل حقوق السحب الخاصة العملة والودائع سندات الدين القروض نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة حسابات أخرى مستحقة الدفع مع مدفوعات مستحقة بعد أكثر من سنة حقوق السحب الخاصة العملة والودائع سندات الدين القروض نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة حسابات أخرى مستحقة الدفع

ملحوظة: حدد مواطن اختلاف التقييم أو التصنيف عن المبادئ الوارد وصفها في الفصلين الثاني والثالث من هذا المرشد.

يكون من المفيد في بعض الحالات إجراء تقسيم إضافي للدين المَقُومَ بعملات محلية وفقا للعمليات الرئيسية.

ج- تفاصيل إجمالي الدين حسب نوع سعر الفائدة والعملة المَقُومَ بها

٥-٢٠ يبين الجزء الثالث من عرض حصر إجمالي الدين (الجدول ٥-١) إجمالي الدين الموحد حسب نوع سعر الفائدة. ويعرض الجدول ٥-٥ مزيدا من التفاصيل مبينا إجمالي الدين الموحد، بالقيمة الاسمية والقيمة السوقية وضمن نطاق تغطية مؤسسية محدد، حسب نوع سعر الفائدة والعملة المَقُومَ بها. وقد يكون هذا التقسيم مفيدا بالنسبة لبعض أنواع التحليل، حيث تكون الأدوات بسعر فائدة متغير عرضة للتقلبات في تدفقات المدفوعات نتيجة للتغيرات التي تطرأ على أوضاع السوق، بينما تكون الأوراق المالية بسعر فائدة ثابت عرضة للتغيرات في الأسعار السوقية لهذه الأوراق.

٥-٢١ وعلى المستوى الأول من التجميع، يميز هذا الجدول بين أدوات الدين بأسعار فائدة ثابتة وأسعار

بها. ويعرض الجدول ٥-٤ مزيدا من التفاصيل مبينا إجمالي الدين الموحد، بالقيمة الاسمية والقيمة السوقية وضمن نطاق تغطية مؤسسية محدد، حسب العملة المَقُومَ بها وأجل الاستحقاق. وكما يوضح الفصل الثاني، تتحدد عملة التقييم حسب عملة تحديد قيمة مراكز الديون والتدفقات ذات الصلة، على النحو المنصوص عليه في العقد بين الطرفين^{١٠}. وتكتسب عملة التقييم أهمية في التمييز بين قيم المعاملات وعمليات إعادة التقييم (أي مكاسب وخسائر الحيازة) المرتبطة بالدين. وتتيح هذه العملة إجراء تحليل أكثر تمايزا للأثار التي تحدثها تقلبات أسعار الصرف في مركز الدين.

٥-١٩ وعلى مستوى التجميع الأول، يميز هذا الجدول بين أدوات الدين المَقُومَ بالعملة المحلية وأدوات الدين المَقُومَ بعملة أجنبية. ويعد المستوى الثاني من التجميع في الجدول ٥-٤ على أساس أجل الاستحقاق (راجع الفقرة ٥-١٥). وقد

^{١٠} قد تختلف عملة التسوية عن عملة التقييم، وقد يكون من الملائم تحديد عملة التسوية كفتة فرعية منفصلة، إذا كانت ذات دلالة. وسيمثل ذلك مثالا على تطويع التصنيفات وفقا لاحتياجات المستخدمين على النحو الوارد شرحه في الفقرة ٥-٩.

الجدول ٥-٥: إجمالي الدين حسب نوع سعر الفائدة والعملية المُقوّم بها
[حدد نطاق التغطية المؤسسية]

سندات الدين بالقيمة السوقية	سندات الدين بالقيمة الاسمية	
		مجموع إجمالي الدين
		أدوات ذات سعر فائدة ثابت مُقوّم بالعملية المحلية مُقوّم بعملية أجنبية
		أدوات ذات سعر فائدة متغير مُقوّم بالعملية المحلية مُقوّم بعملية أجنبية

ملحوظة: حدد مواطن اختلاف التقييم أو التصنيف عن المبادئ الواردة وصفها في الفصلين الثاني والثالث من هذا المرشد.

تصنيفها كدين ذي سعر فائدة ثابت، وعند تحولها إلى سعر فائدة متغير تُصنّف كدين ذي سعر فائدة متغير. وإذا كان سعر الفائدة مربوطاً بمؤشر مرجعي، أو بسعر سلعة، أو سعر أداة مالية ولكنه يظل ثابتاً، وما دام المؤشر أو السعر المرجعي لم يتجاوز حداً هامشياً معيناً، ينبغي اعتبار الأداة ذات سعر فائدة ثابت. ولكن إذا أصبح سعر الفائدة متغيراً في وقت لاحق، ينبغي عندئذ إعادة تصنيف الأداة باعتبارها ذات فائدة متغيرة. وفي المقابل، إذا كان سعر الفائدة متغيراً حتى يبلغ حداً أقصى أو أدنى مقرر سلفاً، تصبح الأداة ديناً ذا سعر فائدة ثابت عند بلوغ هذا الحد الأقصى أو الأدنى. وفي حالة القيام بمبادلة تدفق دخل أداة ذات سعر فائدة متغير بتدفق دخل أداة ذات سعر فائدة ثابت، تُقيّد المبادلة باعتبارها مُنشئة لمشتقة مالية، بينما يظل تصنيف أدوات الدين الأصلية دون تغيير.

٥-٢٤ وتُصنّف الأدوات المربوطة بمؤشر على أساس أنها ذات سعر فائدة متغير حيث يتم ربط المبالغ الأصلية لهذه الأدوات أو قسائمها، أو كليهما، بمتغير ما كمؤشر أسعار عام أو محدد مثلاً. ونظراً للجوانب المتغيرة في الأدوات المربوطة بمؤشر تُصنّف الأداة على أساس أنها ذات سعر فائدة متغير إذا كان الربط بمؤشر ينطبق على المبلغ الأصلي أو القسائم، أو كليهما (رغم معالجة الفائدة الواردة مناقشتها في مرفق الفصل الثاني). وإذا كانت هناك أنواع معينة من الأوراق المالية المربوطة بمؤشر ذات دلالة (كالأوراق المالية المربوطة بالتضخم مثلاً)، يجوز إضافة هذه البيانات إلى الجدول ٥-٥ كبنء للذكرة.

٥-٢٥ ويُتوقع عادة تصنيف نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة كأدوات ذات سعر فائدة متغير ويستند ذلك إلى عدم اتفاق الأطراف سلفاً على تحديد أسعار

الجدول ٥-٤: إجمالي الدين حسب العملة المُقوّم بها وأجل الاستحقاق
[حدد نطاق التغطية المؤسسية]

سندات الدين بالقيمة السوقية	سندات الدين بالقيمة الاسمية	
		مجموع إجمالي الدين
		مُقوّم بالعملية المحلية قصير الأجل، حسب أجل الاستحقاق الأصلي طويل الأجل، حسب أجل الاستحقاق الأصلي مع مدفوعات مستحقة بعد سنة أو أقل مع مدفوعات مستحقة بعد أكثر من سنة مُقوّم بعملية أجنبية قصير الأجل، حسب أجل الاستحقاق الأصلي طويل الأجل، حسب أجل الاستحقاق الأصلي مع مدفوعات مستحقة بعد سنة أو أقل مع مدفوعات مستحقة بعد أكثر من سنة

ملحوظة: حدد مواطن اختلاف التقييم أو التصنيف عن المبادئ الواردة وصفها في الفصلين الثاني والثالث من هذا المرشد.

فائدة متغيرة. وأدوات الدين بسعر فائدة متغير هي الأدوات التي يتم ربط سعر فائدتها بمؤشر مرجعي، كسعر «ليبور» (سعر الفائدة السائد بين بنوك لندن)، أو بمؤشر أسعار أو سعر سلعة معينة، أو سعر أداة مالية معينة يتغير عادة مع مرور الوقت وبصفة مستمرة نتيجة للتغيرات في أوضاع السوق.^{١١} وينبغي تصنيف كافة أدوات الدين الأخرى كأدوات بسعر فائدة ثابت.

٥-٢٢ وينبغي تصنيف سعر الفائدة على الدين المرتبط بتقدير الجدارة الائتمانية لمقترض آخر كسعر فائدة ثابت حيث إن تقدير الجدارة الائتمانية لا يتغير بصورة مستمرة مع تغير أوضاع السوق. وينبغي تصنيف سعر الفائدة على الدين المرتبط بمؤشر مرجعي للأسعار كسعر فائدة متغير على أن يكون السعر (الأسعار) الذي يشكل أساس المؤشر المرجعي محددًا إلى درجة كبيرة بصورة حرة في السوق.

٥-٢٣ ومن الممكن أن يتغير تصنيف أداة ما بمرور الوقت. على سبيل المثال، يجوز أن يكون سعر الفائدة ثابتاً على امتداد عدد معين من السنوات، ثم يصبح متغيراً. وبينما يكون سعر الفائدة الذي يُسدد عن هذه الأداة ثابتاً، يتعين

^{١١} سعر الفائدة الذي يُعدل، ولكنه لا يُعدل إلا على فترات تزيد عن سنة، يعتبر سعر فائدة ثابت.

الجدول ٥-٦: إجمالي الدين حسب محل إقامة الدائن ونوع أداة الدين [حدد نطاق التغطية المؤسسية]

سندات الدين بالقيمة السوقية	سندات الدين بالقيمة الاسمية	
		مجموع إجمالي الدين
		دائنون محليون العملة والودائع سندات الدين القروض نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة حسابات أخرى مستحقة الدفع
		دائنون خارجيون حقوق السحب الخاصة العملة والودائع سندات الدين القروض نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة حسابات أخرى مستحقة الدفع

ملحوظة: حدد مواطن اختلاف التقييم أو التصنيف عن المبادئ الواردة وصفها في الفصلين الثاني والثالث من هذا المرشد.

الفائدة التي تنطبق على أدوات الدين المذكورة: فخصوم احتياطات التأمين والمساهمات في معاشات التقاعد المحددة تستند إلى العائد على الأموال المُستثمرة، بينما خصوم معاشات التقاعد محددة المنافع ومخصصات تغطية المطالبات المشمولة بنظم الضمانات الموحدة تستند إلى سعر الخصم المستخدم في حساب المنافع المتعهد بها أو المطالبات المتوقعة.

٥-٢٦ ويُعد المستوى الثاني من التجميع في الجدول ٥-٥ حسب العملة المقوم بها، الوارد وصفها في الفصل الثاني من هذا المرشد (راجع أيضا الفقرة ٥-١٨).

د- تفاصيل إجمالي الدين حسب محل إقامة الدائن

٥-٢٧ يبين الجزء الرابع من عرض حصر إجمالي الدين (الجدول ٥-١) إجمالي الدين الموحد حسب محل إقامة الدائن. وتصنيف إجمالي الدين الموحد، بالقيمة الاسمية والقيمة السوقية وضمن نطاق تغطية مؤسسية محدد، حسب محل إقامة الدائن^٣ يسمح بثلاثة تصنيفات في المستوى الثاني من التجميع على النحو المبين في الجداول ٥-٦ أ و ٥-٦ ب و ٥-٦ ج. ويُعد المستوى الثاني من التجميع في الجدول ٥-٦ أ حسب نوع أداة الدين، وفي الجدول ٥-٦ ب حسب نوع القطاع المؤسسي للدائن (الطرف المقابل)، وفي الجدول ٥-٦ ج حسب العملة المقوم بها. ويصف الفصل الثالث من هذا المرشد أدوات الدين والقطاعات المؤسسية للدائنين، بينما يقدم الفصل السابع إرشادات توجيهية عملية عن تصنيف سندات الدين المتداولة حسب محل إقامة الدائن ونوع قطاعه المؤسسي. ويصف الفصل الثاني من هذا المرشد العملة المقوم بها.

محدد وفي تاريخ مرجعي معين. ويجري تصنيف الجداول الزمنية لمدفوعات خدمة الدين حسب نوع أداة الدين وكذلك حسب العملة المقوم بها. ويمكن، حسب الرغبة، إضافة تصنيفات أخرى، كالتصنيف حسب نوع سعر الفائدة ومحل إقامة الدائن مثلا.

٥-٣٠ وتمثل الإحصاءات التي يعرضها الجدول ٥-٧ مدفوعات الفائدة ومدفوعات سداد المبلغ الأصلي المستقبلية المتوقعة عن إجمالي الدين الموحد القائم في التاريخ المرجعي (أو بعبارة أخرى، المبالغ المتوقعة، وليس القيم الحالية المخصومة). وينبغي ألا تغطي هذه الإحصاءات المدفوعات المستقبلية المتوقعة عن ديون القطاع العام التي لم يُستحق أدائها بعد^٣. وينبغي أن تستند التوقعات إلى أسعار الفائدة، وأسعار الصرف — وفي حالة الأدوات المربوطة بمؤشر — إلى الأسعار السائدة في التاريخ المرجعي (أي ألا تستند إلى توقعات أسعار الفائدة، أو أسعار الصرف، أو الأسعار في المستقبل) لكي تتيح إمكانية مقارنة البيانات على المستوى الدولي. وإذا كانت توقعات أسعار الفائدة أو أسعار الصرف أو الأسعار المستقبلية متوافرة وتعتبر ملائمة للظروف القطرية، يجوز استخدامها لأغراض تحليلات معينة.

هـ- الجداول الزمنية لمدفوعات خدمة إجمالي الدين غير المسدد

٥-٢٨ على غرار تصنيف إجمالي الدين حسب أجل الاستحقاق المتبقي، يدعم الجدول الزمني لمدفوعات خدمة الدين تقييم مخاطر السيولة في وحدة القطاع العام، كما يسمح بتقييم المخاطر المرتبطة بتجديد دين وحدة القطاع العام. ومن منظور إدارة ديون القطاع العام، تمثل مراقبة الجدول الزمني لمدفوعات خدمة دين القطاع العام والدين المضمون من الحكومة جانبا أساسيا من جوانب استراتيجية إدارة الدين، بما في ذلك مراقبة أداء المدفوعات في الوقت المناسب. وتفيد هذه البيانات أيضا المشاركين الآخرين في السوق، وذلك على سبيل المثال في توقع إصدار سندات جديدة في القطاع العام.

٥-٢٩ ويعرض الجدول ٥-٧ الجداول الزمنية لمدفوعات خدمة إجمالي الدين القائم، ضمن نطاق تغطية مؤسسية

^٣ بعبارة أخرى، تغطي الإحصاءات التزامات الديون القائمة، وليس التزامات الديون الجديدة التي قد تنشأ مستقبلا.

^٣ راجع الفقرات من ٢-٩٤ إلى ٢-١٠٢ في الفصل الثاني للاطلاع على مناقشة حول محل الإقامة.

الجدول ٥-٦ ج: إجمالي الدين حسب محل الإقامة والعمل المُقَوِّم بها
[حدد نطاق التغطية المؤسسية]

سندات الدين بالقيمة السوقية	سندات الدين بالقيمة الاسمية	
		مجموع إجمالي الدين
		دائنون محليون مَقَوِّم بالعملية المحلية مَقَوِّم بعملية أجنبية
		دائنون خارجيون مَقَوِّم بالعملية المحلية مَقَوِّم بعملية أجنبية

ملحوظة: حدد مواطن اختلاف التقييم أو التصنيف عن المبادئ الوارد وصفها في الفصلين الثاني والثالث من هذا المرشد.

الديون مستحقة الدفع عند الطلب — مثل بعض أنواع الودائع المصرفية، وكذلك كافة الديون التي تأخرت عن موعد استحقاقها (أي المتأخرات، بما في ذلك الفوائد على المتأخرات). ويختلف الدين المستحق فوراً من الناحية الفنية من حيث طبيعته عن الدين المستحق خلال سنة واحدة أو أقل، لأن التوقيت الفعلي لسداد الدين المستحق فوراً غير مؤكد. ويدون إنشاء عمود محدد لفترة «الاستحقاق الفوري» ، هناك احتمال بنشوء انطباع مضلل من الوجهة التحليلية إذا تضمنت بيانات الدين قصير الأجل الدين المستحق فوراً — حيث قد يتأخر سداد بعض هذه الديون لبعض الوقت.

٥-٣٤ وعندما تتضمن سندات الدين «خيار بيع» متضمناً^{١٤} وهو ما يعني أنه بتاريخ محدد يمكن للدائن عنده أو بعده إعادة (بيع) الدين إلى المدين، يوصي المرشد بوضع تقديرات المدفوعات المتوقعة في الجدول ٥-٧ دون الإشارة إلى خيارات البيع المتضمنة المذكورة، وإدراج بنود تذكرة للمدفوعات المتوقعة على افتراض السداد المبكر للمدفوعات في تاريخ الخيار وإذا كانت الممارسات في بلد ما هي الاقتصار على وضع تقدير للمدفوعات المتوقعة عن السندات ذات خيار البيع المتضمن حتى تاريخ الخيار يمكن عندئذ تضمين بنود التذكرة مزيداً من المعلومات حول المدفوعات المتوقعة عن السند حتى تاريخ الاستحقاق الأصلي.

٥-٣٥ وقد لا تشمل خيارات البيع المتضمنة الأخرى تاريخاً محدداً، وإنما تنص على حدث معين، كتخفيض التصنيف الائتماني. وقد يكون الدافع في حالة السند القابل للتحويل إلى أسهم هو بلوغ سعر السهم مستوى معين. وبرغم عدم إدراج هذه الأدوات ضمن بنود للتذكرة، يمكن

^{١٤} راجع الفقرة ١٧٥-٢ في الفصل الثاني، والفقرة ٣-٣٣ في الفصل الثالث.

الجدول ٥-٦ ب: إجمالي الدين حسب محل إقامة الدائن ونوع قطاعه المؤسسي
[حدد نطاق التغطية المؤسسية]

سندات الدين بالقيمة السوقية	سندات الدين بالقيمة الاسمية	
		مجموع إجمالي الدين
		دائنون محليون الحكومة العامة ^١ البنك المركزي ^١ شركات تلقي الودائع ما عدا البنوك المركزية ^٢ الشركات المالية الأخرى ^١ الشركات غير المالية ^١ الأسر المعيشية، والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية
		دائنون خارجيون الحكومة العامة البنوك المركزية المنظمات الدولية الشركات المالية غير المصنفة في مكان آخر غير مقيمين آخرين

ملحوظة: حدد مواطن اختلاف التقييم أو التصنيف عن المبادئ الوارد وصفها في الفصلين الثاني والثالث من هذا المرشد.
في حالة إحصاءات الدين الموحدة، ينبغي حذف المراكز بين القطاعات وداخل كل قطاع على مستوى وحدات القطاع العام في هذه الفئات، حسبما ينطبق.

٥-٣١ وتمثل الأعمدة في الجدول ٥-٧ فترات زمنية تمتد لسنة واحدة أو أقل، وأكثر من سنة إلى سنتين، وأكثر من سنتين إلى خمس سنوات، وأكثر من خمس سنوات. ويجوز تمديد الإطار الزمني في الجدول، إذا لزم الأمر. ومن شأن بيانات المدفوعات السنوية عن سنة في الفترات التي تمتد من سنتين وحتى خمس سنوات لاحقة أن تساعد على تحديد مبالغ المدفوعات الكبيرة المحتملة قبل موعدها بوقت كاف. وتقدم بعض البلدان بيانات سنوية عن كل سنة لفترة عشر سنوات أو خمس عشرة سنة لاحقة. ويعرض الجدول ٥-٧ الحد الأدنى من تقسيمات الدين الموصى بها- ويمكن إدراج مزيد من التفاصيل إذا دعت الحاجة.

٥-٣٢ ويعرض الجدول فترات فرعية ضمن الفترات الزمنية البالغة سنة واحدة أو أقل، وأكثر من سنة إلى سنتين. وضمن الفترة البالغة سنة واحدة أو أقل، تُعرض الفترات الفرعية ربع السنوية مع فئة «الاستحقاق الفوري» (راجع الفقرة ٥-٣٣). ويستبعد العمود «أكثر من صفر- ٣ أشهر» المدفوعات التي تندرج تحت فئة «الاستحقاق الفوري». وفي الفترة الزمنية من أكثر من سنة إلى سنتين، تُعرض الفترات الفرعية نصف السنوية (نصف سنة).

٥-٣٣ وتتضمن الفترة الزمنية البالغة سنة واحدة أو أقل فترة فرعية مسماة «الاستحقاق الفوري» تغطي جميع

الجدول ٥-٧: الجداول الزمنية لمدفوعات خدمة إجمالي الدين القائم في:
[حدد التاريخ المرجعي] [حدد نطاق التغطية المؤسسية]

أكثر من سنتين حتى خمس سنوات	أكثر من سنتين حتى خمس سنوات	أكثر من سنة واحدة حتى سنتين (شهور)		سنة واحدة أو أقل (شهور)				استحقاق فوري ^١	
		أكثر من ١٨ - ٢٤	أكثر من ١٨ - ١٢	أكثر من ٩ - ١٢	أكثر من ٦ - ٩	أكثر من ٣ - ٦	أكثر من ٣ - ٦		
	—	—	—	—	—	—	—	—	حسب الأداة حقوق السحب الخاصة العملة والودائع سندات الدين القروض نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة حسابات أخرى مستحقة الدفع
									حسب العملة المقوم بها مقوم بعملية محلية المبلغ الأصلي ^٢ الفائدة ^٣ مقوم بعملية أجنبية المبلغ الأصلي ^٢ الفائدة ^٣
									بنود للتذكرة سندات الدين ذات الخيارات المتضمنة ^٤ ديون القطاع العام المضمونة ^٥ المبلغ الأصلي ^٢ الفائدة ^٣ ديون القطاع الخاص المضمونة من الحكومة المبلغ الأصلي ^٢ الفائدة ^٣

^١ متوافر على أساس فوري عند الطلب أو يُستحق على الفور. وتشمل هذه الفئة المتأخرات، والفائدة على المتأخرات وكذلك ودائع معينة.

^٢ يشير إلى مقدار المبلغ الأصلي.

^٣ تشمل الفائدة المتأخرة والفائدة على المبلغ الأصلي والفائدة على المتأخرات.

^٤ لا تشمل سوى سندات الدين المتضمن «خيار بيع» بتاريخ يمكن عنده أو بعده إعادة بيع الدين إلى المدين.

^٥ عندما تغطي إحصاءات إجمالي الدين القطاع العام بأكمله، يكون دين القطاع العام المضمون صفراً. ويرجع ذلك إلى أن الدين المضمون مدرج بالفعل كدين في حد ذاته. وفي حالة عدم تغطية إحصاءات إجمالي الدين للقطاع العام بأكمله، فإن دين القطاع العام المضمون يغطي مبلغ الدين المضمون من الضامن عن وحدات القطاع العام غير المشمولة في إحصاءات إجمالي الدين.

- يعرض الجدول ٥-٨ تفاصيل الديون المضمونة من الحكومة، بالقيمة الاسمية وضمن نطاق تغطية مؤسسية محدد، حسب أجل الاستحقاق ونوع أداة الدين؛

- ويعرض الجدول ٥-٨ ب تفاصيل التغيرات بين مراكز الأرصدة الافتتاحية والختامية للديون المضمونة من الحكومة.

٥-٣٧ ويعرّف الدين المضمون من الحكومة بأنه التزامات ديون وحدات القطاع العام والقطاع الخاص، التي تكون خدمتها مضمونة من وحدات القطاع العام بموجب عقد. وتتألف هذه

إعداد بيانات إضافية عن قيمة ونوع ديون القطاع العام المعنية، متى كانت ذات دلالة.

٣- جداول التذكرة

أ- الديون المضمونة من الحكومة حسب أجل الاستحقاق ونوع أداة الدين

٥-٣٦ يبين الجزء الأخير من عرض حصر إجمالي الدين (الجدول ٥-١) مجموع الديون المضمونة من الحكومة. ويوصى بإعداد جدولين للتذكرة بالديون المضمونة من الحكومة:

الجدول ٥-٨: الديون المضمونة من الحكومة حسب أجل الاستحقاق ونوع أداة الدين بالقيمة الاسمية [حدد نطاق التغطية المؤسسية]

مجموع الديون المضمونة من الحكومة
مجموع ديون القطاع العام المضمونة^١ قصيرة الأجل، حسب أجل الاستحقاق الأصلي العملة والودائع سندات الدين القروض نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة حسابات أخرى مستحقة الدفع طويلة الأجل، حسب أجل الاستحقاق الأصلي مع مدفوعات مستحقة بعد سنة أو أقل حقوق السحب الخاصة العملة والودائع سندات الدين القروض نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة حسابات أخرى مستحقة الدفع مع مدفوعات مستحقة بعد أكثر من سنة حقوق السحب الخاصة العملة والودائع سندات الدين القروض نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة حسابات أخرى مستحقة الدفع
مجموع ديون القطاع الخاص المضمونة من الحكومة قصيرة الأجل، حسب أجل الاستحقاق الأصلي العملة والودائع سندات الدين القروض نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة حسابات أخرى مستحقة الدفع طويلة الأجل، حسب أجل الاستحقاق الأصلي مع مدفوعات مستحقة بعد سنة أو أقل حقوق السحب الخاصة العملة والودائع سندات الدين القروض نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة حسابات أخرى مستحقة الدفع مع مدفوعات مستحقة بعد أكثر من سنة حقوق السحب الخاصة العملة والودائع سندات الدين القروض نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة حسابات أخرى مستحقة الدفع
مجموع ديون غير المقيمين المضمونة من الحكومة [حدد التفاصيل]

^١ عندما تغطي إحصاءات إجمالي الدين الموحد القطاع العام بأكمله، يكون دين القطاع العام المضمون صفراً. ويرجع ذلك إلى أن الدين المضمون مدرج بالفعل كدين في حد ذاته. وفي حالة عدم تغطية إحصاءات إجمالي الدين الموحد للقطاع العام بأكمله، فإن دين القطاع العام المضمون يغطي مبلغ الدين المضمون من الضامن عن وحدات القطاع العام غير المشمولة في إحصاءات إجمالي الدين الموحد.

الضمانات من ضمانات القروض وأدوات الدين الأخرى، وهي من الضمانات التي تُمنح مرة واحدة (راجع الفصل الرابع، الفقرات من ٤-١٤ إلى ٤-٢٠).^{١٥} ورغم أنه دين على القطاع الخاص أو أجزاء أخرى من القطاع العام فإنه يمثل إلزاماً محتملاً — احتمالاً صريحاً في هذه الحالة — من منظور وحدة القطاع العام التي تقدم الضمان.^{١٦} وقد تكتسب هذه البنود الاحتمالية أهمية بالنسبة لسياسة المالية العامة وتحليلها، وكذلك في إدارة الدين. وينبغي إعداد الإحصاءات في الجدولين ٥-٨ و ٥-٨ب باستخدام المفاهيم الموضحة في الفصلين ٢ و ٣ من هذا المرشد.

٥-٣٨ على المستوى الأول من التجميع، يميز الجدول ٥-٨ بين ديون القطاع العام المضمونة وديون القطاع الخاص المضمونة من الحكومة:

- **ديون القطاع العام المضمونة** هي مبلغ إجمالي التزامات ديون القطاع العام، التي تكون خدمتها مضمونة من وحدة (وحدات) القطاع العام بموجب عقد وتغطيها إحصاءات دين القطاع العام في الجداول من ٥-١ إلى ٥-٧. ويتوقف حجم هذا المبلغ على نطاق التغطية المؤسسية لإحصاءات دين القطاع العام. على سبيل المثال، عندما تغطي إحصاءات إجمالي الدين الموحد في الجداول من ٥-١ إلى ٥-٧ القطاع العام كله، فإن ديون القطاع العام المضمونة تساوي صفراً كونها أصبحت محتسبة بالفعل في القيد. ومع هذا، عندما لا تغطي إحصاءات إجمالي الدين الموحد القطاع العام كله (كأن تغطي قطاع الحكومة العامة على سبيل المثال)، فإن ديون القطاع العام المضمونة تمثل مبلغ الدين الذي ضمنه الضامن (وهو الحكومة العامة في هذا الحالة) لوحدات القطاع العام غير المشمولة في إحصاءات إجمالي الدين (وهي في هذه الحالة جميع الشركات العامة).

- **ديون القطاع الخاص المضمونة من الحكومة** هي مبلغ إجمالي التزامات ديون القطاع الخاص المستحقة على وحدات مقيمة، وتكون خدمتها مضمونة من وحدة (وحدات) القطاع العام بموجب عقد، وتغطيها إحصاءات دين القطاع العام في الجداول من ٥-١ إلى ٥-٧. وإذا كان دين وحدة القطاع الخاص مضموناً جزئياً من وحدة القطاع العام (على سبيل المثال، إذا كان الضامن لا يغطي إلا مدفوعات سداد المبلغ الأصلي وحدها أو مدفوعات الفائدة وحدها) عندئذ لا تدرج في ديون القطاع

^{١٥} تستبعد هذه الجداول مخصصات تغطية المطالبات المشمولة بنظم الضمانات الموحدة وهي التزامات (وليست التزامات احتمالية) على وحدة القطاع العام (راجع الفصل الثالث، الفقرتين ٣-٦٢ و ٣-٦٣). وتستبعد أيضاً الالتزامات الاحتمالية الصريحة بخلاف ضمانات القروض وأدوات الدين الأخرى. ويقدم الجدول ٥-١٢ سجلاً لجميع الالتزامات الاحتمالية الصريحة وكذلك صافي التزامات الضامن الاجتماعي (وهو التزام احتمالي ضمني).

^{١٦} يتحمل الضامن الالتزام الذي يظهر في ميزانيته العمومية متى طُلب تنفيذ الضامن.

- إنهاء الضمانات نتيجة لاتفاق تعاقدى (أي متبادل) بين الضامن والمدين الأصلي يخفض مستوى الدين المضمون من الحكومة؛

- الدين الذي يتحمله الضامن خلال الفترة نتيجة لطلب تنفيذ الضمانات صراحة (أي بناء على اتفاق تعاقدى) يخفض مستوى الدين المضمون من الحكومة. وبالنسبة لهذه المعاملات، يمكن التمييز بين حالات تحمل الدين التي ينتج عنها حصول الضامن على مطالبة مالية فعلية على المدين الأصلي وتلك التي لا ينتج عنها حصول الضامن على مطالبة فعلية على المدين الأصلي؛

- التغيرات الأخرى التي قد تؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض مستوى الدين المضمون من الحكومة، وتتضمن تغيرات الحجم الأخرى (أي التدفقات غير الناتجة عن اتفاق متبادل بين الضامن والمدين). على سبيل المثال، يجوز أن يقرر الضامن من جانب واحد إنهاء ضمان (أي ليس بناء على اتفاق تعاقدى)، مما يؤدي بالتالي إلى انخفاض مستوى الدين المضمون من الحكومة. وقد تتضمن التدفقات الأخرى أيضا التغيرات في قيمة الدين المضمون المُقَوِّمَ بعملات أجنبية، نتيجة لتحركات سعر الصرف. كذلك قد تتضمن التغيرات الأخرى الحالات التي يُعتبر فيها أن الحكومة تحملت الدين بعد توقف المدين الأصلي عن السداد لعدد من المرات المتعاقبة (راجع الحاشية ٨ في الفصل الرابع). وسيؤدي ذلك إلى انخفاض مستوى الدين المضمون. وفي ظروف معينة، عندما تعود هذه الضمانات التي يتم تحملها ضمنا» وتصبح ضمانات مرة أخرى، سيؤدي ذلك — إلى ارتفاع مستوى الدين المضمون. ويجوز تحديد هذه التفاصيل تحت «تدفقات أخرى» في الجدول ٨-٥ ب، إذا اعتُبرت مفيدة. وتستبعد تحركات الأسعار السوقية من هذا الجدول نتيجة لإبلاغ البيانات بالقيمة الاسمية.

- ٥-١١ ولتوفير معلومات إضافية، يجوز إضافة بنود للتذكرة إلى الجدول ٨-٥ ب مثل:

- الرسوم التي يسدها المدين للضامن خلال الفترة للحصول على الضمانات؛

- مجموع مركز رصيد الدين المضمون من الحكومة الذي تحمله الضامن ولا يزال قائما. ومثلما في حالة المعاملات، يمكن التمييز بين الدين الذي يتم تحمله دون الحصول على مطالبة مالية فعلية على المدين الأصلي والدين الذي يتم تحمله مع الحصول على مطالبة فعلية على المدين الأصلي.

الجدول ٥-٨ ب: مطابقة مركز الرصيد الافتتاحي ومركز الرصيد الختامي للديون المضمونة من الحكومة، بالقيمة الاسمية [حدد نطاق التغطية المؤسسية]

مجموع الديون المضمونة من الحكومة في بداية الفترة	
زائد:	الفائدة المستحقة
ناقص:	مدفوعات خدمة الدين ^١
زائد:	ضمانات جديدة مقدمة خلال الفترة
ناقص:	ضمانات يتم إنهاؤها باتفاقات تعاقدية خلال الفترة
ناقص:	التحمل الصريح للديون خلال الفترة
	دون الحصول على مطالبة فعلية على المدين الأصلي
	مع الحصول على مطالبة فعلية على المدين الأصلي
زائد/ناقص:	تغيرات أخرى
مجموع الديون المضمونة من الحكومة في نهاية الفترة	
بنود للتذكرة	
رسوم يدفعها المدين للضامن مقابل الضمان	
الرصيد القائم من الدين المضمون الذي تم تحمله صراحة في نهاية الفترة:	
دون الحصول على مطالبة مالية فعلية على المدين الأصلي	
مع الحصول على مطالبة مالية فعلية على المدين الأصلي	

ملحوظة: يتم إبلاغ الإحصاءات بالقيمة الاسمية، ومن ثم، تُدرج تعديلات إعادة التقييم حسب التغيرات في أسعار صرف الضمانات المُقَوِّمَ بعملات أجنبية بينما تستبعد التغيرات في الأسعار السوقية.
١ من المدين للدائن.

الخاص المضمونة من الحكومة سوى القيمة الاسمية للمدفوعات المضمونة.

- ديون الوحدات غير المقيمة المضمونة من الحكومة ينبغي إدراجها تحت فئة منفصلة في الجدول ٥-٨ أ، إذا كانت ذات دلالة.

٥-٣٩ ويُعد المستوى الثاني من التجميع في الجدول ٥-٨ أ حسب أجل الاستحقاق (راجع الفقرتين ٥-١٥ و ٥-١٦) بينما يُعد المستوى الثالث حسب نوع أداة الدين. ويصف الفصل الثالث من هذا المرشد هذه الأدوات.

٥-٤٠ يطابق الجدول ٥-٨ ب بين مركز رصيد إجمالي الدين المضمون من الحكومة والتدفقات أثناء الفترة المرجعية. وقد يتأثر مركز رصيد الدين المضمون من الحكومة بعدة أنواع من التدفقات:

- مدفوعات الفائدة التي تُستحق على الدين غير المُسَدَد ترفع مستوى الدين المضمون من الحكومة؛
- مدفوعات خدمة الدين التي يؤديها المدين إلى الدائن تخفض مستوى الدين المضمون من الحكومة؛
- منح ضمانات جديدة يرفع مستوى الدين المضمون من الحكومة؛

ب-متأخرات خدمة الدين حسب نوع المتأخرات ونوع الأداة

٥-٢٢ يبين آخر جزء من عرض حصر إجمالي الدين (الجدول ٥-١) مجموع مدفوعات خدمة الدين متأخرة السداد. وإذا كانت هذه المتأخرات كبيرة مقارنة بمجموع إجمالي الدين، ينبغي عرض المعلومات عن هذه المتأخرات ضمن جدول تفصيلي للتذكرة. وكما يوضح الفصل الثاني، تُعرّف المتأخرات بأنها المبالغ لم تسدد وفات تاريخ استحقاق سدادها. ولا تصنف كمأخرات إلا المبالغ التي فات تاريخ استحقاقها — فعلى سبيل المثال، في حالة تأخر سداد مدفوعات خدمة الدين، لا يدخل في حساب المتأخرات سوى الجزء غير المسدد. وتنشأ متأخرات خدمة الدين في حالة عدم سداد مدفوعات المبلغ الأصلي ومدفوعات الفائدة عند استحقاقها، كمدفوعات القروض مثلاً. ولا يوفر نظام القيد على أساس الاستحقاق معلومات منفصلة عن التدفقات ذات الصلة بالمأخرات، ولا يحدد أدوات الديون التي تأخرت مدفوعاتها عن السداد. ويتعين على معدي الإحصاءات جمع معلومات تكميلية عن مدفوعات خدمة الدين متأخرة السداد. وتفيد هذه المعلومات في عمليات تحليل السياسات وتقييم الملاءة.

٥-٢٣ ويعرض الجدول ٥-٩ تفاصيل مجموع متأخرات خدمة الديون، ضمن نطاق تغطية مؤسسية محدد، حسب نوع المتأخرات ونوع أداة الدين. ويتم التمييز بين ثلاثة أنواع من المتأخرات: متأخرات مدفوعات أصل الدين، ومتأخرات مدفوعات الفائدة، والفائدة المستحقة على متأخرات مدفوعات الأصل والفائدة.

٥-٢٤ ووفقاً لمبادئ المحاسبة على أساس الاستحقاق، تُضاف الفائدة التي أصبحت مستحقة ولكنها غير واجبة السداد بعد إلى أصل الدين غير المسدد. ومع هذا، يشير «أصل الدين» و«الفائدة» في الجدول ٥-٩، على التوالي، إلى مدفوعات أصل الدين ومدفوعات الفائدة التي فات تاريخ استحقاق سدادها.

الجدول ٥-٩: المتأخرات حسب نوعها ونوع أداة الدين

[حدد نطاق التغطية المؤسسية]

مجموع المتأخرات
حسب نوع المتأخرات
أصل الدين
الفائدة
الفائدة على المتأخرات
حسب نوع أداة الدين
حقوق السحب الخاصة
العملة والودائع
سندات الدين
القروض
نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة
حسابات أخرى مستحقة الدفع

ملحوظة: إذا كان مفيداً، فيمكن استخدام هذا الجدول أيضاً في عرض كل نوع من المتأخرات كمكونات فرعية لكل أداة دين.

٥-٥٥ وتُعرف الفائدة التي تُستحق على المتأخرات (متأخرات كل من أصل الدين والفائدة) بأنها فوائد تأخير وبالنسبة للمتأخرات التي تنشأ عن عقد الدين، ينبغي أن تستحق الفائدة بنفس سعر الفائدة المطبق على الدين الأصلي، ما لم ينص عقد الدين الأصلي على سعر الفائدة الذي يطبق على المتأخرات، حيث ينبغي في هذه الحالة تطبيق سعر الفائدة المنصوص عليه. وقد يتضمن السعر المنصوص عليه سعر فائدة جزائي بالإضافة إلى سعر الفائدة المطبق على الدين الأصلي. وفيما يخص المتأخرات الأخرى، وفي حالة عدم توافر أي معلومات أخرى، تحتسب تكاليف فائدة تُستحق على هذه المتأخرات بسعر الفائدة السوقي على الاقتراض لليلة واحدة. كذلك ينبغي معاملة أي رسوم إضافية ذات صلة بمأخرات سابقة (كأجزاء) على اعتبار أنها فائدة مستحقة على متأخرات تراكمت لدى المدين وقت تنفيذ الاتفاق. وإذا تم شراء بند ما بالائتمان ولم يسدد المدين خلال الفترة المنصوص عليها في وقت الشراء، ينبغي أن تعامل أي رسوم إضافية يتحملها المدين كفائدة على المتأخرات وتتراكم لحين إطفاء الدين.

٥-٦٦ ولعرض المعلومات عن المتأخرات حسب نوع المتأخرات ونوع أداة الدين، كما في الجدول ٥-٩، ينبغي توفير تفاصيل عن نوع المتأخرات، لكل أداة دين، من خلال البيانات المصدرية الأساسية. ومن ثم، يمكن أيضاً، حيثما كان مناسباً، أن يعرض الجدول ٥-٩ نوع المتأخرات كمكونات فرعية لكل أداة دين إذا اعتبر مفيداً لأغراض التحليل.

ج- مطابقة القيمة السوقية والقيمة الاسمية لسندات الدين

٥-٧٧ يوصي هذا المرشد بتقييم سندات الدين بالقيمة الاسمية والقيمة السوقية. وبينما تأخذ القيمة السوقية تقلبات الأسعار السوقية في الحسبان، فالأمر لا ينطبق على القيمة الاسمية. وتتغير الأسعار السوقية بمرور الوقت لعدد من الأسباب منها التغيرات في أسعار الفائدة السائدة في السوق، والتغيرات في نظرة المستثمرين تجاه الجدارة الائتمانية للمدين، والتغيرات في هيكل السوق (كالتغيرات التي قد تؤثر على سيولة الأسواق).

٥-٨٨ وللتفاوت بين القيمة السوقية والقيمة الاسمية لسندات الدين في أي لحظة معينة، ويمرور الوقت، قيمة تحليلية. ولهذا السبب، يعرض الجدول ٥-١٠ إطاراً لمطابقة تقييم سندات الدين حسب محل الإقامة والقطاع المؤسسي للدائن بالقيمة الاسمية والقيمة السوقية. ويصف الفصل الثالث من هذا المرشد القطاعات المؤسسية للدائنين.

د- الإنزامات غير المنشئة للدين، والإنزامات الاحتمالية الصريحة، وصافي الإنزامات مزايا الضمان الاجتماعي في المستقبل

٥-٩٩ في الإحصاءات الاقتصادية الكلية، لا تدخل الإنزامات غير المنشئة للدين، والإنزامات الاحتمالية

الجدول ٥-١٠: سندات الدين حسب محل إقامة الدائن ونوع قطاعه المؤسسي - مطابقة القيمة السوقية والقيمة الاسمية [حدد نطاق التغطية المؤسسية]

القيمة الاسمية	الاختلاف عن القيمة الاسمية	القيمة السوقية	
			مجموع إجمالي سندات الدين حسب محل إقامة الدائن ونوع قطاعه المؤسسي الدائنون المحليون الحكومة العامة البنك المركزي شركات تلقي الودائع ما عدا البنوك المركزية الشركات المالية الأخرى الشركات غير المالية الأسر المعيشية، والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية دائنون خارجيون الحكومة العامة البنوك المركزية المنظمات الدولية الشركات المالية غير المصنفة في مكان آخر غير المقيمين

ملحوظة: حدد مواطن اختلاف التقييم أو التصنيف عن المبادئ الوارد وصفها في الفصلين الثاني والثالث من هذا الدليل.

(Offsetting Contracts) السائدة في السوق، وإمكانية تحول الأدوات ذات النوع الأجل من مركز الأصول إلى مركز الخصوم، والعكس، من فترة زمنية لفترة تالية. وعلى سبيل المثال، قد يجد المقترض الذي يغطي اقتراضاً بعملية أجنبية بعقد أجل أن قيمة التغطية تتحول من مركز الأصول إلى مركز الخصوم

الصريحة، وصافي التزامات مزايا الضمان الاجتماعي في المستقبل ضمن التزامات الدين. ومع هذا، يجوز إضافة جداول مكملية لجداول إحصاءات دين القطاع العام تحتوي على معلومات عن هذه البنود، إذا كانت تعد ذات دلالة و/أو أهمية.^{١٧} ويركز هذا القسم على مراكز أرصدة المشتقات المالية (وهي خصوم غير مُنشئة للدين وأصول مالية في الميزانية العمومية لوحدة القطاع العام)، والالتزامات الاحتمالية الصريحة، وصافي التزامات المدفوعات الحكومية لمزايا الضمان الاجتماعي (مثل مزايا التقاعد والرعاية الصحية) في المستقبل.

١- مركز المشتقات المالية

٥٠-٥٠ يعرض الجدول ١١-٥ مراكز أرصدة المشتقات المالية. وتدرج المشتقات المالية كخصوم وليس كدين. ومع هذا، ونظراً لاستخدام المشتقات المالية في تغطية المراكز المالية وكذلك في اتخاذ مراكز مفتوحة، يمكن أن تضيق هذه العقود إلى خصوم وحدة القطاع العام ويمكن أن تسبب خسائر كبيرة إذا استخدمت بأسلوب غير ملائم. وعند مقارنة بيانات المشتقات المالية مع بيانات دين القطاع العام، ينبغي أن يدرك مستخدم البيانات أن المشتقات المالية قد تغطي مراكز الأصول أو الخصوم، أو حافطة الخصوم والأصول بأكملها.

٥١-٥١ ويتضمن الجدول ١١-٥ إجمالي الأصول وكذلك إجمالي الخصوم بسبب ممارسة إنشاء «العقود الموازنة»

الجدول ٥-١١: مركز المشتقات المالية [حدد نطاق التغطية المؤسسية]

بالقيمة الافتراضية	بالقيمة السوقية	
		صافي مركز المشتقات المالية عقود الخيار حسب فئات مخاطر السوق ^١ العقود ذات النوع الأجل حسب فئات مخاطر السوق ^١
		أصول المشتقات المالية عقود الخيار حسب فئات مخاطر السوق ^١ العقود ذات النوع الأجل حسب فئات مخاطر السوق ^١
		خصوم المشتقات المالية عقود الخيار حسب فئات مخاطر السوق ^١ العقود ذات النوع الأجل حسب فئات مخاطر السوق ^١

ملحوظة: حدد مواطن اختلاف التقييم أو التصنيف عن المبادئ الوارد وصفها في الفصلين الثاني والثالث من هذا المرشد.
^١ فئات مخاطر السوق هي النقد الأجنبي، وسعر صرف عملة معينة، والأسهم، والسلع الأولية، والائتمان، وغيرها.

^{١٧} على سبيل المثال، يمكن إدراج جدول تكميلي يبين حجم نظم معاشات التقاعد (راجع الجدول ١٧-١٠ في «نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨» والفقرات من ٢-٧٧ إلى ٢-٨٥ في الفصل الثاني من هذا المرشد).

— كمنافع التقاعد والرعاية الصحية.^{١٩} وهذه الالتزامات هي التزامات احتمالية ضمنية. وتُعامل جميع المساهمات في نظم الضمان الاجتماعي كإيرادات (تحويلات) وتُعامل جميع مدفوعات المزايا كمصروفات (تحويلات). وينبغي حساب القيمة الحاضرة لمزايا الضمان الاجتماعي المكتسبة فعلاً بموجب القوانين والإجراءات التنظيمية القائمة، والتي يتوجب دفعها في المستقبل، بأسلوب مماثل لطريقة حساب خصوم برنامج صاحب العمل لمعاشات التقاعد. وهذا المبلغ ناقصا القيمة الحاضرة للمساهمات المسددة في نظم الضمان الاجتماعي يمثل مؤشرا على صافي الالتزامات التي تتحملها وحدة حكومية عن مزايا الضمان الاجتماعي مستحقة الأداء في المستقبل.

٤- معلومات إضافية عن دين القطاع العام

٥-٥٥ بالإضافة إلى الجداول الأساسية الموضحة في هذا الفصل، يجوز إعداد جداول أخرى تكميلية عن جوانب في إحصاءات دين القطاع العام لا تغطيها هذه الجداول. ويمكن أن يتضمن ذلك بيانات تاريخية عن إجمالي إصدار الدين، ومعلومات عن العائدات في الأسواق الأولية والثانوية، وتصنيف الجدارة الائتمانية لأنواع محددة من أدوات الدين. ويمكن النظر في إعداد هذه الجداول حسب البيانات المتوافرة والاحتياجات التحليلية.

^{١٩} في المقابل، تُدرج مزايا الضمان الاجتماعي التي تكون مستحقة الأداء ولكنها لم تدفع بعد في الميزانية العمومية لوحدة القطاع العام. كذلك تُدرج في الميزانية العمومية خصوم وحدات القطاع العام مقابل نظم معاشات التقاعد غير الممولة غير المستقلة لموظفيها (وتستبعد بالتالي من الالتزامات الاحتمالية الضمنية).

الجدول ٥-١٢: حصر الالتزامات الاحتمالية الصريحة وصافي التزامات مزايا الضمان الاجتماعي في المستقبل [حدد نطاق التغطية المؤسسية]

مجموع الالتزامات الاحتمالية الصريحة
ضمانات تُمنح مرة واحدة ضمانات القروض وأدوات الدين الأخرى ^١ ضمانات أخرى تُمنح مرة واحدة ^٢ الالتزامات الاحتمالية الصريحة الأخرى غير المصنفة في مكان مطالبات قانونية تعويضات رأس المال المساهم الذي لم يُطلب سداه بعد
صافي التزامات مزايا الضمان الاجتماعي في المستقبل
القيمة الحاضرة لمزايا الضمان الاجتماعي في المستقبل ناقص: القيمة الحاضرة للمساهمات في نظم الضمان الاجتماعي في المستقبل

^١ يوصي هذا المرشد بنشر تفاصيل ضمانات القروض وأدوات الدين الأخرى (أي الدين المضمون من الحكومة) على النحو المبين في الجدولين ٥-١٨ و ٥-٨٠.

^٢ على سبيل المثال، ضمانات الائتمان والالتزامات الاحتمالية الأخرى المشابهة (مثل خطوط الائتمان والالتزامات القروض)، وضمانات «توافر الائتمان» الطارئ وتسهيلات الائتمان الطارئ.

من فترة إلى أخرى حسب تحرك أسعار الصرف. والاقتصار على عرض مركز الخصوم في المشتقات المالية إلى جانب إجمالي دين القطاع العام سوف يعني أن الاقتراض بعملية أجنبية لم يكن مشمولاً بالتغطية إلا عندما كان العقد الآجل في مركز خصوم، وهو ما يولد انطبعا مضللاً. وبالتالي، يجب النظر في عرض مراكز الخصوم في المشتقات المالية إلى جانب مراكز الأصول في المشتقات المالية.

٥-٥٢ وينبغي قيد مركز المشتقات المالية بالقيمة السوقية والقيمة الافتراضية. والقيمة الافتراضية — ويطلق عليها أحياناً المبلغ الاسمي — هي المبلغ الأساسي المحدد في عقد المشتقات المالية وهو المبلغ المستخدم في حساب المدفوعات أو المقبوضات بموجب العقد.^{١٨} وقد يتم تحويل المبلغ الاسمي بين المتعاقدين أو قد لا يتم تحويله. وفي حالة إبرام عقد مبادلة (SWAP) على وجه التحديد، تشتق القيمة السوقية من الفرق بين إجمالي المقبوضات وإجمالي المدفوعات المتوقعة، بعد تطبيق سعر الخصم الملائم؛ أي صافي قيمتها الحاضرة. وبالتالي يمكن حساب القيمة السوقية لعقد آجل باستخدام المعلومات المتاحة، أي سعر السوق والسعر المحدد في العقد للبند الأساسي، والفترة الزمنية حتى حلول الاستحقاق بموجب العقد، والقيمة الافتراضية، وأسعار الفائدة في السوق. ومن وجهة نظر الأطراف المقابلة، قد تصبح قيمة العقد الآجل سالبة (خصوصاً) أو موجبة (أصولاً) وقد تتبدل مع الوقت من حيث حجمها واتجاهها. حسب حركات السعر السوقي للبند الأساسي. أما العقود الآجلة التي تتم تسويتها على أساس يومي، كالعقود المتداولة في الأسواق المنظمة — والمعروفة بالعقود المستقبلية — فلها قيمة سوقية، ولكن نظراً للتسوية اليومية يحتمل أن تكون تلك القيمة السوقية قيمة صفرية عند كل نهاية فترة.

٢- الالتزامات الاحتمالية الصريحة وصافي التزامات مزايا الضمان الاجتماعي في المستقبل

٥-٥٣ يوصي المرشد بعرض معلومات عن قيم الالتزامات الاحتمالية الصريحة، إذا كانت تعتبر ذات دلالة و/أو أهمية. ويجوز تقسيم الالتزامات الاحتمالية الصريحة، الواردة مناقشتها تحت قسم «الالتزامات الاحتمالية» في الفصل الرابع، إلى ثلاث فئات رئيسية لأغراض العرض، على النحو المبين في الجدول ٥-١٢. ويعرض الجدولان ٥-١٨ و ٥-٨٠ ب (الديون المضمونة من الحكومة) تفاصيل ضمانات القروض وأدوات الدين الأخرى (والتي تشكل على الأرجح معظم الضمانات التي تُمنح مرة واحدة). وليس ثمة تغطية للفئتين المتبقيتين في أي موضع آخر من جداول عرض الدين ويوصى بنشر هذه المعلومات في الجدول ٥-١٢، إذا كانت تعتبر ذات دلالة و/أو أهمية. ويجوز إضافة فئات فرعية إلى الجدول ٥-١٢، حسبما يكون ملائماً.

٥-٥٤ ومثلما هو موضح في الفقرة ٢-٨٠ من الفصل الثاني، لا تدرج نظم الإحصاءات الاقتصادية الكلية أي خصوم مقابل مزايا الضمان الاجتماعي مستحقة الأداء مستقبلاً

^{١٨} على سبيل المثال، العقد الآجل لتغطية تغيرات أسعار الصرف ثنائية المنشأ بمبلغ ١٠٠ ألف تكون قيمته الافتراضية ١٠٠ ألف ولكن قيمته السوقية قد تكون صفراً.

الترجيحية المستخدمة باحتساب قيمة كل قرض بوحدة الحساب كنسبة مئوية من مجموع القروض. وعلى سبيل المثال، في حالة قطاع الحكومة العامة يكون الوزن الترجيحي لسعر الفائدة على كل أداة دين مساو لقيمة هذا الدين بوحدة الحساب كنسبة مئوية من مجموع الدين الإجمالي لقطاع الحكومة العامة. وفي الوضع الأمثل، يُشتق متوسط أسعار الفائدة على سندات الدين والقروض من نظام مُفصل لإدارة الديون. وكبدل عن ذلك، يجوز اشتقاق متوسط أسعار الفائدة من نسبة الفائدة مستحقة الدفع إلى قيمة الدين ذات الصلة، معبرا عنه بمعدل سنوي. وينبغي قيد الفائدة على أساس الاستحقاق نظرا لاحتمال تقلب القيد على أساس نقدي (بسبب توقيت مدفوعات القسائم أو تقدير متوسط أسعار الفائدة بأقل أو أعلى من قيمته الناتج عن السندات الصادرة بخضم كبير). وتولد نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة دخل ملكية ذي طبيعة مختلفة عن الفائدة. ومع هذا، يجوز اشتقاق متوسط معدل العائد من عامل الخصم المستخدم في حساب القيمة الحاضرة أو المكاسب من الأموال المستثمرة.

٥-٨٨ ويتأثر مستوى سعر الفائدة ذو الصلة على كل أداة دين بما إذا كان سعر الفائدة على تلك الأداة ثابتا أم متغيرا (الوارد تعريفهما في الفقرات من ٥-٢٠ إلى ٥-٢٦). وإذا كان سعر الفائدة ثابتا بموجب عقد، ينبغي إذن استخدام هذا السعر مع مراعاة أي خصم أو علاوة عند الإصدار. وإذا كان سعر الفائدة قد ظل متغيرا في الماضي ولكنه ثابت في الوقت الحالي، ينبغي استخدام سعر الفائدة الثابت الجاري. وفي حالة الأدوات ذات سعر الفائدة المتغير ينبغي أن يكون سعر الفائدة على كل أداة هو السعر المستحق في اليوم المرجعي. فلقد جرت العادة على إعادة تحديد أسعار الفائدة المتغيرة على أساس دوري، والمستوى الذي ينبغي استخدامه هو مستوى سعر الفائدة المطبق في اليوم المرجعي. وإذا أعيد تحديد سعر الفائدة في التاريخ المرجعي، ينبغي إبلاغ هذا السعر وليس سعر الفائدة السابق. وإذا تعذر مشاهدة سعر الفائدة المتغير لأي سبب، ينبغي استخدام مستوى المؤشر المرجعي أو السعر المناسب في التاريخ المرجعي، أو استخدام التغير المسجل خلال الفترة الزمنية المعنية حتى التاريخ المرجعي، أو أقرب فترة زمنية تتوافر بياناتها، عند حساب مستوى سعر الفائدة إلى جانب أي هامش إضافي قائم يتعين على المقترض سداه إذا كانت الأداة مربوطة بالتغير في المؤشر المرجعي.

٥-٨٩ ولحساب متوسط أسعار الفائدة المرجح المتفق عليه في عملية الاقتراض الجديدة خلال تلك الفترة، تصبح أسعار الفائدة المسجلة هي الأسعار المحددة وقت الاقتراض. فإذا كان سعر الفائدة ثابتا بموجب العقد، ينبغي عندئذ استخدام هذا السعر. وفي حالة الاقتراض بسعر فائدة متغير ينبغي أن يكون سعر الفائدة على كل أداة دين هو نفس السعر المستحق في تاريخ المطالبة بالسداد. وتحدد الأوزان الترجيحية التي تستخدم في إعداد بيانات متوسط أسعار الفائدة حسب قيمة كل عملية اقتراض بوحدة الحساب، في تاريخ إثبات المطالبة بالسداد، كنسبة مئوية من مجموع المبلغ المقترض خلال تلك الفترة.

٥-٨٦ وقد ينشأ أيضا اهتمام من الناحية التحليلية بمتوسط أسعار الفائدة على إجمالي ديون القطاع العام أو أي أداة دين محددة. ومن شأن المعلومات عن متوسط أسعار الفائدة أن تكون مؤشرا على تكاليف الاقتراض التي تتحملها وحدة (وحدات) القطاع العام ويمكن استخدامها في المساعدة على وضع تقديرات لمدفوعات الفائدة على خدمة الدين. كذلك يمكن احتساب عنصر الاقتراض بشروط ميسرة. ويمكن تقديم معلومات عن متوسط أسعار الفائدة على الأدوات ذات آجال الاستحقاق الأصلية القصيرة والطويلة بالإضافة إلى مجموع متوسطات أسعار الفائدة (راجع الجدول ٥-١٣). وقد يكون من المفيد أيضا إجراء تقسيمات إضافية لمتوسط أسعار الفائدة، كتقسيمه حسب العملة المُقَوِّم بها مثلا. وبالإضافة إلى المتوسط المرجح لأسعار الفائدة على دين القطاع العام القائم، يمكن استخدام الجدول ٥-١٣ في عرض بيانات عن مستوى المتوسط المرجح لأسعار الفائدة المتفق عليها عند الدخول في معاملات اقتراض جديدة خلال الفترة المعنية.

٥-٨٧ متوسط سعر الفائدة هو المستوى المتوسط المرجح لأسعار الفائدة على إجمالي دين القطاع العام القائم أو أي أداة دين معينة، بالقيمة الاسمية والقيمة السوقية، في التاريخ المرجعي. وتحدد الأوزان

الجدول ٥-١٣: متوسط أسعار الفائدة حسب أجل الاستحقاق الأصلي وحسب نوع أداة الدين [حدد نطاق التغطية المؤسسية]

سندات الدين بالقيمة السوقية	سندات الدين بالقيمة الاسمية	
		مجموع إجمالي الدين
		قصير الأجل، حسب أجل الاستحقاق الأصلي العملة والودائع سندات الدين القروض نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة حسابات أخرى مستحقة الدفع
		طويل الأجل، حسب أجل الاستحقاق الأصلي حقوق السحب الخاصة العملة والودائع سندات الدين القروض نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة حسابات أخرى مستحقة الدفع

ملحوظة: حدد مواطن اختلاف التقييم أو التصنيف عن المبادئ الواردة وصفها في الفصلين الثاني والثالث من هذا المرشد. وبينما تدرج جميع أدوات الدين بغرض العرض الكامل، لا ينطبق مفهوم متوسط أسعار الفائدة على كل أدوات الدين (الأدوات مثل العملة ونظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة لا تتحمل مدفوعات فائدة).

مرفق: الدين في الاتحاد الأوروبي وفقا لمعاهدة ماستريخت

يصف هذا المرفق السمات الرئيسية في دين الاتحاد الأوروبي وفقا لمعاهدة ماستريخت

١- مقدمة

٥-٦٠ تشكل «معاهدة الاستقرار والنمو» (Stability and Growth Pact - "SGP") إطارا للمالية العامة يقوم على قواعد ويهدف إلى ضمان انضباط المالية العامة في الاتحاد الأوروبي. والمؤشران الماليان اللذان وقع عليهما الاختيار لمراقبة تطورات المالية العامة في ظل معاهدة الاستقرار والنمو هما نسبة العجز ونسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي في الحكومة العامة. ووفقا للمبدأ الأساسي، ينبغي أن تتجنب بلدان الاتحاد الأوروبي العجز المفرط (المادة ١٠٤ من معاهدة ماستريخت المنشئة للجماعة الأوروبية، والمعدلة بموجب معاهدة أمستردام). ومن ثم، لا يُسمح بتجاوز نسبة العجز الحكومي إلى إجمالي الناتج المحلي قيمة مرجعية هي ٣٪ من إجمالي الناتج المحلي إلا في ظل ظروف استثنائية. ولا يُسمح لنسبة الدين الحكومي إلى إجمالي الناتج المحلي بتجاوز قيمة مرجعية هي ٦٠٪ من إجمالي الناتج المحلي، ما لم تكن هذه النسبة أخذة في التقلص والاقتراب بقدر كاف من القيمة المرجعية بوتيرة مواتية. كذلك يخضع هذان المؤشران الماليان والقيمة المرجعية لكل منهما وهي ٣٪ و ٦٠٪ من إجمالي الناتج المحلي لمعايير التقارب المالي للدخول في الاتحاد الأوروبي وفي المرحلة الثالثة من الاتحاد الاقتصادي والنقدي (أو منطقة اليورو).

٢- السمات الرئيسية

٥-٦١ يُعرّف الدين الحكومي («الدين» وفقا لمعاهدة ماستريخت) أو «الدين» وفقا لإجراءات مواجهة العجز المفرط» في بروتوكول إجراءات مواجهة العجز المفرط (Protocol on the Excessive Deficit Procedure - "EDP") بمعاهدة ماستريخت وفي المادة ١٠٥ من لائحة مجلس الاتحاد الأوروبي رقم ٢٠٠٩/٤٧٩ بأنه مجموع إجمالي دين الحكومة العامة بالقيمة الاسمية الذي يكون قائما في نهاية السنة مع توافر الخصائص التالية:

- **تحديد القطاعات:** يتألف الدين وفقا لمعاهدة ماستريخت من الخصوم الموحدة القائمة على قطاع الحكومة العامة ويشمل بالتالي كل مستويات الحكومة: الحكومة المركزية والحكومة المحلية وصناديق الضمان الاجتماعي، وحيثما ينطبق، حكومة الولاية. ويعني هذا الأمر استبعاد دين الشركات العامة عند قياس الدين الحكومي في الاتحاد الأوروبي.

- **التقسيم حسب الأدوات:** يتكون الدين وفقا لمعاهدة ماستريخت من خصوم الحكومة العامة التالية: العملة والودائع، والأوراق المالية ما عدا الأسهم، مُستبعدا منها المشتقات المالية، والقروض، على النحو المعرّف في «النظام الأوروبي للحسابات» (ESA95). ويعني ذلك

استبعاده لأدوات النظام الأوروبي للحسابات لعام ١٩٩٥ التي يصعب قياسها مثل احتياطات التأمين الفنية، وحسابات أخرى مستحقة الدفع، وبالتالي، يختلف تعريف معاهدة ماستريخت للدين عن مقياس مجموع إجمالي الدين في هذا المرشد (راجع الفصل الثاني، الفقرة ٢-٣) ولكنه يتوافق مع واحد من أضيق مقاييس الدين الواردة في الفصل الثاني، الفقرة ٢-٧.

- **قواعد التقييم:** يُقاس الدين وفقا لمعاهدة ماستريخت على أساس «القيمة الاسمية» ("nominal value") وهو يُساوي المبلغ المتفق عليه بموجب عقد والذي يتعين على الحكومة سداه للدائنين عند حلول أجل الاستحقاق. والمصطلح المستخدم باللغة الإنجليزية في «دليل إحصاءات مالية الحكومة» وهذا «المرشد» لوصف طريقة التقييم المذكورة هو «القيمة الظاهرية» - "face value". ويعني ذلك على وجه التحديد أن دين الحكومة لا يتأثر بالتغيرات التي تطرأ على الأسعار والعائدات في السوق، وتُستبعد منه الفائدة المستحقة غير المسددة. ومن ثم يقاس الدين وفقا لمعاهدة ماستريخت بطريقة مختلفة عن معظم خصوم الحكومة في الحسابات القومية، التي تُقيّد بالقيمة السوقية.

- **توحيد البيانات:** تُوحّد بيانات الدين وفقا لمعاهدة ماستريخت على مستوى قطاع الحكومة العامة، وهو ما يعني ضمنا أن أدوات دين الحكومة العامة التي تحتفظ بها وحدات الحكومة العامة كأصول لا تُدرج عند حساب دين الحكومة.

- **إجمالي الدين:** وفقا لمعاهدة ماستريخت يمثل الدين «إجمالي» الدين مما يعني أن الأصول المالية لوحدات الحكومة العامة لا تُطرح عند حساب الدين الحكومي.

٥-٦٢ وتلتزم جميع بلدان الاتحاد الأوروبي قانونا بإبلاغ المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي (يوروستات) بتقسيم الدين الحكومي حسب الأداة وأجل الاستحقاق الأصلي. علاوة على ذلك، فإن توجيه البنك المركزي الأوروبي بشأن إحصاءات مالية الحكومة (ECB/2009/20) يقضي بقيام جميع البنوك المركزية الوطنية في منطقة اليورو بإبلاغ البنك المركزي الأوروبي بالتقسيمات الإضافية للدين الحكومي: حسب أجل الاستحقاق المتبقي، وحسب القطاع الحائز وحسب العملة.

٥-٦٣ وكما ورد أعلاه، يستند الدين وفقا لمعاهدة ماستريخت إلى بيانات الحسابات القومية المتسقة على المستوى الدولي (ESA95)، وتعد هذه البيانات في معظم الحالات من خلال التعاون بين مكاتب الإحصاءات الوطنية، والبنوك المركزية، ووزارات المالية. ومن أجل ضمان الاتساق في إعداد بيانات العجز والدين الحكوميين على مستوى بلدان الاتحاد الأوروبي، وضع المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي (يوروستات) إجراء محددًا للتعامل مع معاملات معينة في حالات غير قاطعة: يتشاور المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي (يوروستات) مع لجنة الإحصاءات النقدية والمالية وإحصاءات ميزان المدفوعات (CMFB) التي تضم كبار خبراء الإحصاء في البنوك المركزية ومعاهد الإحصاءات القومية، والمفوضية الأوروبية والبنك المركزي الأوروبي

بلدان الاتحاد الأوروبي. ويُقَيَّد القرار المتعلق بكل قضية في الملاحظات المنهجية ويعمم من خلال البيانات الصحفية. ويسهب «دليل العجز والدين في الحكومة» (ESA95) في تناول القرارات المنهجية الرئيسية.

هما أيضا أعضاء في لجنة الإحصاءات النقدية والمالية وإحصاءات ميزان المدفوعات. وبعد ذلك يتخذ المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي القرار النهائي، وفقا لمعايير فنية محضة، تنطبق على الحالات المماثلة في جميع

جمع البيانات وإعدادها ونشرها

يشرح هذا الفصل عملية جمع البيانات المصدريّة من مختلف نظم البيانات المصدريّة، والاعتبارات التي ينطوي عليها إعداد ونشر إحصاءات دين القطاع العام.

ألف - مقدمة

٦-١ تختلف عملية جمع إحصاءات دين القطاع العام وإعدادها ونشرها من بلد لآخر ولكن ثمة جوانب مشتركة يجب أخذها في الاعتبار نوردها فيما يلي (راجع الشكل البياني ٦-١):

- إعداد ونشر الإحصاءات؛
- والمصادر الأساسية للبيانات؛
- ونظام (نظم) و/أو معدو البيانات المصدريّة، بما في ذلك متطلبات البيانات الأساسية.

٦-٢ وكشرط أساسي لموثوقية الإحصاءات وحدتها، يتعين وجود إطار مؤسسي قوي ومحكم التنظيم لإعداد إحصاءات دين القطاع العام . بحيث تتم مراقبة وإدارة دين القطاع العام والدين المضمون من الحكومة على النحو الملائم (راجع تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ١٩٩٣). وينظر هذا الفصل بداية في بعض القضايا المؤسسية المهمة التي يتعين مراعاتها في إعداد ونشر إحصاءات دين القطاع العام. وتحديدًا، يؤكد هذا الفصل على الحاجة إلى:

- تنسيق الجهود بين الهيئات الرسمية، على أن تكون إحدى هذه الهيئات مسؤولة مسؤولية كلية عن إعداد ونشر المجموعة الكاملة لإحصاءات دين القطاع العام؛
- توفير موارد كافية ودعم تشريعي ملائم لعملية جمع البيانات المصدريّة التي تتيح إعداد إحصاءات دين القطاع العام ونشرها؛
- نشر إحصاءات دين القطاع العام على نحو متواتر وفي وقت ملائم بما يلبي احتياجات المستخدمين.

٦-٣ ثم يعرض هذا الفصل فيما بعد إرشادات حول الطرق التي يمكن استخدامها في جمع وإعداد إحصاءات دين القطاع العام، وإن كان لا يقصد منه تقديم إرشادات شاملة. وهناك بالفعل بعض العناصر في إحصاءات دين القطاع العام يمكن جمعها وإعدادها بسهولة أكثر من غيرها. فعلى سبيل المثال، نجد أن إعداد إحصاءات دين القطاع العام عن قرض حكومي بالعملية المحلية من مجموعة من البنوك المحلية أسهل من جمع معلومات عن حيازة غير المقيمين لإصدارات السندات المحلية الحكومية. غير أنه يتعين إعداد هاتين المجموعتين من الإحصاءات. ومن الصعب للغاية الحصول على إحصاءات عن ملكية الأوراق المالية المتداولة لأنه من الممكن ألا يتم تسجيل جميع التغيرات في ملكية هذه الأوراق المالية. وتتناول هذه القضية في الفصل السابع.

باء - بعض الاعتبارات المؤسسية في إعداد ونشر الإحصاءات

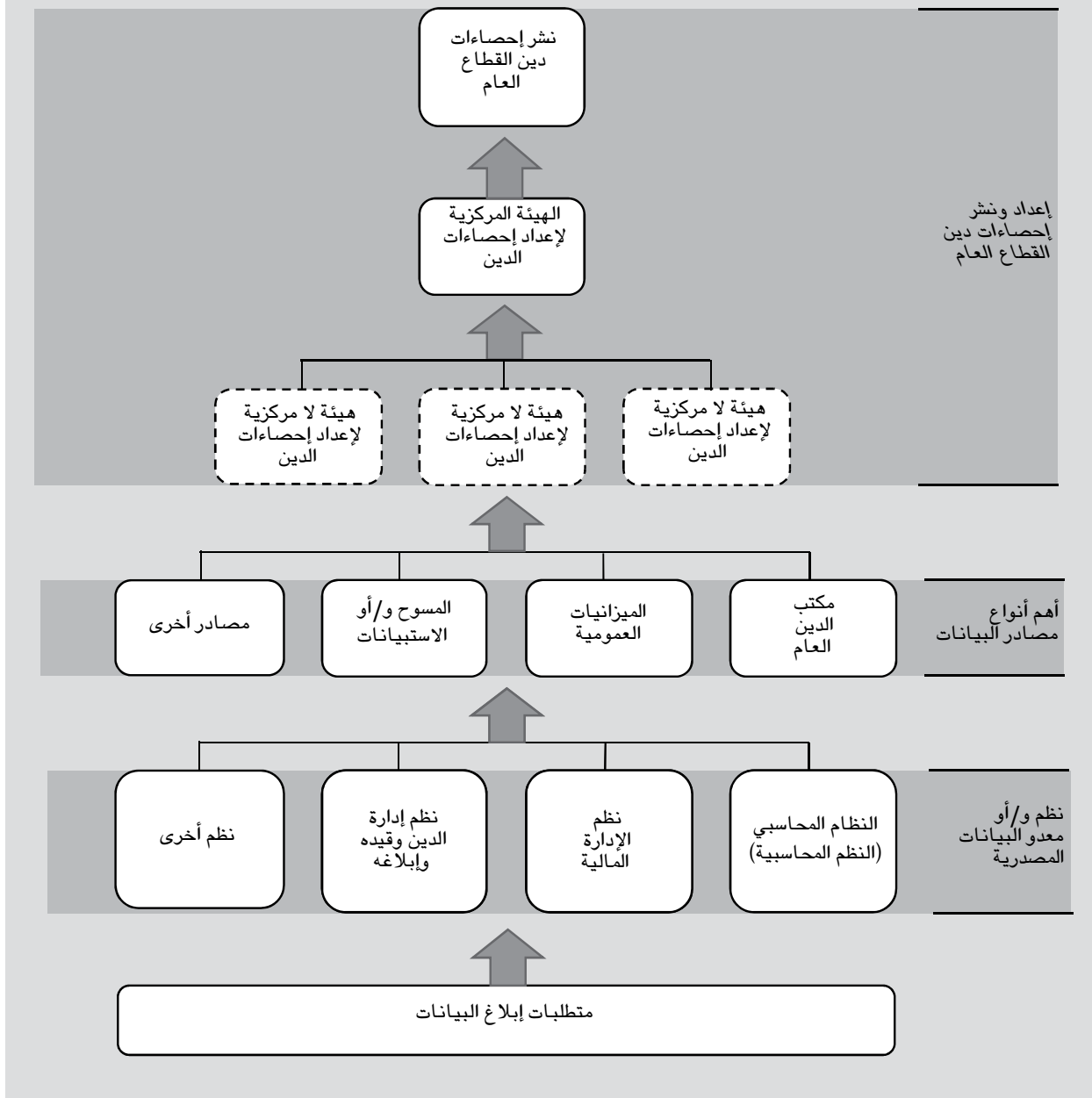
٦-٤ يتناول هذا القسم الجانبين الأخيرين في عملية إعداد إحصاءات القطاع العام: إعداد ونشر الإحصاءات.

١ - التنسيق بين الهيئات الرسمية

٦-٥ في حالة تقاسم عدة هيئات مسؤولية إعداد إحصاءات الدين، ينبغي أن تحدد بوضوح الهيئة التي تتولى المسؤولية الرئيسية عن إعداد ونشر المجموعة الكاملة من إحصاءات دين القطاع العام . ويشار إليها فيما بعد باسم **الهيئة المركزية لإعداد إحصاءات الدين**. ويمكن إسناد هذه المسؤولية بموجب قانون يحدد المسؤوليات عن إعداد الإحصاءات أو غيره من الأحكام التشريعية أو البروتوكولات فيما بين الهيئات أو القرارات التنفيذية وما إلى ذلك.

٦-٦ لا يوصي هذا المرشد بضرورة تولي مؤسسة معينة مسؤولية إعداد إحصاءات دين القطاع العام ونشرها. إذ يتوقف ذلك على الترتيبات المؤسسية في كل بلد. غير أنه من المحتمل أن يتولى دور الهيئة المركزية لإعداد إحصاءات

الشكل البياني ٦-١: الاعتبارات الأساسية في عملية جمع وإعداد ونشر إحصاءات دين القطاع العام



ذلك. ودائماً ما تُستخدم مجموعة متنوعة من الطرق والمناهج لهذا الغرض. ولذلك إذا ما اشتركت أكثر من هيئة في إعداد إحصاءات دين القطاع العام، ينبغي تنسيق جهودها والتعاون فيما بينها، مع تجنب ازدواج الجهود وضمان أقصى قدر ممكن من الاتساق في المنهج المستخدم في إعداد سلاسل البيانات. ويفضل التقنيات الإلكترونية، يمكن ربط وحدات مختلفة من خلال شبكات الحاسب الآلي لتيسير ممارسة

الدين البنك المركزي أو وزارة المالية أو مكتب مستقل لإدارة الدين أو هيئة إحصائية وطنية.^١

٦-٧ ويمثل جمع وإعداد الإحصاءات عملية كثيفة الاستخدام للموارد بغض النظر عن الوسيلة المستخدمة في

^١ قد تكون الهيئة الإحصائية الوطنية أحد مستخدمي بيانات الدين، بمعنى أن تقوم وزارة المالية و/أو البنك المركزي بإبلاغ البيانات إلى الهيئة الإحصائية الوطنية بغرض نشرها.

• ويوصى بقيام الهيئة المركزية لإعداد الإحصاءات بالتحقق من صحة البيانات المحلية القادمة من مصادر مختلفة بصفة منتظمة قدر الإمكان (مرة في السنة على الأقل). ويتضمن ذلك المقارنة ببيانات الدائنين وبالإحصاءات الاقتصادية الكلية الأخرى، مثل إحصاءات الوضع الخارجي (وضع الاستثمار الدولي والدين الخارجي) والإحصاءات النقدية والمالية. ويمكن عقد المقارنات على مستوى أدوات فردية (مثل قروض حكومية معينة) بمشاركة الهيئة المسؤولة عن إعداد هذه الإحصاءات، و/أو على مستوى كلي باستخدام مجموعات بيانات إحصائية اقتصادية كلية أخرى، كإجراء مقارنة مع إحصاءات الدين الخارجي للقطاع الحكومي على سبيل المثال.

• وينبغي وجود آليات تضمن أن إحصاءات دين القطاع العام المنشورة تلبي دائماً احتياجات صانعي السياسات وغيرهم من مستخدمي البيانات. ويمكن عقد اجتماعات دورية مع صانعي السياسات وغيرهم من مستخدمي البيانات لمراجعة مدى شمول إحصاءات دين القطاع العام وتحديد الحاجة إلى إعداد أي بيانات إضافية أو جديدة إن وجدت. كذلك يمكن مناقشة مبادرات جديدة مع الإدارات المسؤولة عن إعداد السياسات الاقتصادية والمجموعة (المجموعات) التي تؤدي دوراً استشارياً في إعداد الإحصاءات، وتتيح هذه المناقشات الفرصة لطب زيادة الموارد المخصصة لهذا العمل. واستناداً إلى هذه المناقشات، وبالتشاور مع المستخدمين والهيئات الأخرى المختصة بإعداد البيانات، يمكن للهيئة المركزية لإعداد الإحصاءات وضع خطة استراتيجية لتحسين جودة إحصاءات دين القطاع العام ونطاق تغطيتها.

٢- الموارد

٦-١١ وتتولى سلطات البلد وحدها دون غيرها اتخاذ قرارات تخصيص الموارد لعملية إعداد الإحصاءات، وينبغي مراجعة هذه القرارات بصفة دورية. غير أنه ينبغي للسلطات أن توفر موارد تكفي لأداء المهام الحالية على الأقل. أي موارد كافية من الموظفين والأموال وأجهزة الحاسب الآلي. وتحديدًا، ينبغي أن يكون الموظفون الرئيسيون على معرفة ودراية جيدة بمفاهيم دين القطاع العام وطرق إعداد الإحصاءات، مع ضرورة وجود مجموعة أساسية دائمة من الخبراء الإحصائيين المدربين في مجال إحصاءات دين القطاع العام. وينبغي أيضاً وضع تعليمات عن كيفية أداء المهام الحالية. ويمكن أن يحصل معدو الإحصاءات الجدد على تدريب رسمي وتدريب أثناء عملهم على طرق إعداد إحصاءات دين القطاع العام، بما في ذلك المعايير والنظم الإحصائية الدولية الخاصة بالتعامل مع البيانات وكيفية معالجتها.

مختلف الوحدات المعنية لتخصصاتها دون عرقلة عملية إبلاغ البيانات وإعدادها. ومن الضروري في هذا الصدد اتخاذ إجراءات تضمن قدر الإمكان تدفق البيانات بسلاسة في الوقت الملائم بين الهيئات المختصة بإعداد البيانات.

٦-٨ ومن الضروري وجود اتفاقيات أو إجراءات ملائمة لتيسير تبادل البيانات والتنسيق بين الهيئة المركزية لإعداد الإحصاءات والهيئات الأخرى المنتجة للبيانات (أي الهيئات المنتجة للبيانات المصدرة أو الهيئات اللامركزية التي تقوم بإعداد الإحصاءات). وهذه الإجراءات ينبغي، ضمن جملة أمور أخرى، أن تتيح تدفق البيانات المصدرة بفعالية وفي الوقت الملائم إلى الهيئات المركزية (أو اللامركزية) المختصة بإعداد إحصاءات دين القطاع العام.

٦-٩ ومن المهم أيضاً ضمان وجود تواصل قوي بين موظفي الهيئات المختلفة، وذلك لتيسير معالجة أي مشكلات أو صعوبات على نحو سريع وتجنب الازدواجية في تغطية البيانات في مختلف الهيئات. ويتمثل أحد سبل تشجيع التعاون والتواصل وحل المشكلات في عقد اجتماعات بصفة منتظمة بين الموظفين المشاركين في عملية إعداد الإحصاءات في مختلف الهيئات. وهذه الاجتماعات لن تساعد في حل ما قد يطرأ من مشكلات فحسب، بل إنها تتيح للمشاركين فيها أيضاً فرصة لإبلاغ بعضهم البعض بالتطورات الوشيكة، إلى جانب التحسينات أو التغيرات المستقبلية الممكنة في نظم جمع البيانات. ويساعد التعاون على هذا النحو في نشر الأفكار والتحسينات، ويتيح للمؤسسات فهم دور كل منها، كما يساعد في بناء تواصل قوي على مستوى الأشخاص.

٦-١٠ وفي حالة اشتراك هيئات مختلفة في إعداد إحصاءات دين القطاع العام، يتعين مراعاة الاعتبارات التالية:

• ينبغي أن تكون المفاهيم المستخدمة والأدوات المعروضة متسقة أو على الأقل قابلة للمطابقة. وعند دمج بيانات من مصادر مختلفة، يجب على الهيئة المركزية لإعداد الإحصاءات أن تضمن أن الهيئات الأخرى المشاركة في الإعداد على دراية بالمفاهيم ومتطلبات العرض الأساسية (مثل مفاهيم الإقامة والتقييم وغير ذلك) الموضحة في هذا المرشد وأن ما تعده من إحصاءات يتسق مع هذه المفاهيم والمتطلبات. وينبغي بالفعل أن تكتسب الهيئة المركزية لإعداد الإحصاءات خبرة واسعة في هذا المجال. إذ ينبغي أن تقوم الهيئة المركزية بدور رئيسي في حماية هذه المعايير بما يضمن اتساق الإحصاءات التي تعدها الهيئات الأخرى مع المتطلبات، من حيث نطاق التغطية، والمفاهيم، وأسس التقييم، وأساس القيد، ودورية الإحصاءات المقدمة وحداثتها.

٣- الإطار القانوني

٦-١٢ أن إقرار التشريعات الملائمة لتسهيل جمع الإحصاءات قد يكون عملية معقدة وطويلة، وقد لا تُجرى مراجعة للتشريعات الضرورية بصفة منتظمة. ولذلك ينبغي كخطوة أولى تحديد ما إذا كان يوجد إطار قانوني قائم لدعم عملية جمع الإحصاءات يمكن الحصول بموجبه على المعلومات اللازمة. وإن لم يوجد، فقد يتعين إقرار التشريعات اللازمة.

٦-١٣ ويختلف الإطار القانوني لعملية جمع المعلومات الإحصائية من بلد لآخر لا سيما حسب الترتيبات المؤسسية والتطور التاريخي لعملية جمع الإحصاءات. غير أن هذا الأمر يتوقف عادة على بعض عناصر أخرى منها:

- تحديد نوع الكيانات التي تقوم الهيئة المركزية لإعداد الإحصاءات بجمع البيانات منها (مثل الكيانات العاملة في قطاع الشركات العام)، والغرض من ذلك (مثل إعداد إحصاءات عن التدفقات ومراكز الأرصدة في الأصول المالية والخصوم)؛

- حدود مسؤوليات الهيئة المختصة بإعداد الإحصاءات، دون أن تكون هذه الحدود تقييدية للغاية بحيث لا تتوفر للهيئة الحرية اللازمة للتكيف مع ما يستجد من تطورات؛

- وضع أحكام تجيز فرض عقوبات في حالة عدم الاستجابة لطلبات الهيئة، مع ضرورة اقترانها بألية قانونية ملائمة للإنفاذ؛^٢

- قد يلزم تقديم إقرار واضح بأن المعلومات المقدمة من فرادى كيانات القطاع العام خارج قطاع الحكومة العامة لن يتم الإفصاح عنها بصورة منفصلة ولن تنشر إلا في صورة مجملات إحصائية (ما عدا ربما في حالة صدور تصريح واضح من أحد الكيانات بالإفصاح عن المعلومات)، مع فرض عقوبات ملائمة على الهيئة المختصة بإعداد الإحصاءات، وعلى فرادى موظفيها خصوصاً، في حالة الإفصاح عن هذه المعلومات. غير أن ذلك لا ينطبق عموماً على وحدات الحكومة العامة نظراً لأنها في موضع مساءلة أمام الجمهور؛

- حظر استخدام السلطات للمعلومات المقدمة من فرادى الهيئات في أي أغراض أخرى بخلاف إعداد الإحصاءات، بما يرسى استقلالية وظيفة إعداد الإحصاءات عن

الأنشطة الحكومية الأخرى.^٣ وينبغي دعم هذا الحظر بعقوبات وآليات لإنفاذها؛

- حظر تأثير الهيئات الحكومية الأخرى على محتوى الإحصاءات المنشورة؛^٤

- تشكيل لجنة إشراف مكونة من خبراء مستقلين بما يساعد في ضمان مهنية الهيئة المختصة بإعداد الإحصاءات وموضوعيتها.

٦-١٤ وفي مثل هذا الإطار القانوني، يتوفر لمعدي إحصاءات دين القطاع العام الدعم المؤسسي اللازم لجمع المعلومات من الشركات العامة أو الوحدات الحكومية خارج الموازنة على سبيل المثال. غير أنه ينبغي لمعدي الإحصاءات استخدام الإطار القانوني في مساعدة وتشجيع كيانات القطاع العام على الإبلاغ بدلاً من الاعتماد على الدعم القانوني فقط.

٤- نشر إحصاءات دين القطاع العام

٦-١٥ يتمثل الهدف النهائي من إعداد إحصاءات دين القطاع العام في إتاحتها لصانعي السياسات وغيرهم من مستخدمي الإحصاءات. وينبغي أن تكون إحصاءات دين القطاع العام شاملة وحديثة بما يحقق الأغراض التالية:

- تمكين المستخدمين من مراقبة التغير في خصوم الدين المستحق على القطاع العام والتزامات خدمة الدين بصورة مستمرة؛

- إعطاء علامات إنذار مبكر بأي مشكلات محتملة في خدمة الدين؛

- إيجاد مؤشر لمدى استمرارية سياسات الحكومة والشركات العامة؛

- توفير مدخلات ضرورية في عملية إعداد الموازنة الحكومية، واعتمادها من البرلمان، وتنفيذها، ووضع التنبؤات، وإعداد الإحصاءات الاقتصادية الكلية الأخرى.

٦-١٦ وينبغي إتاحة الإحصاءات للإطلاع العام على أساس متواتر وفي الوقت المناسب، ويفضل أن يكون النشر وفق جدول زمني محدد ومعلن مسبقاً. ويمكن نشر الإحصاءات في صورة مطبوعة و/أو إلكترونية. وكجزء من عملية النشر ينبغي توثيق المفاهيم والتعاريف والتصنيفات والمنهجية

^٢ إمكانية تطبيق هذا الحظر محدودة في حالة الكيانات الحكومية، وربما لا ينطبق إلا على الجوانب المتعلقة بالمعلومات ذات الطابع السري التجاري الخاصة بالشركات العامة.

^٣ من المهم للغاية الحفاظ على صحة البيانات خلال إجراء العملية الإحصائية. لذلك فإذا كانت للهيئة المختصة بإعداد الإحصاءات وظيفة تشغيلية إلى جانب وظيفة تسجيل البيانات، يمكن النظر في فصل الوظائف بما يتيح أداء الوظيفة الإحصائية «بصورة مستقلة» عن الوظائف الأخرى.

^٢ يمكن النظر أيضاً في إمكانية فرض عقوبات على المجيبين لعدم الدقة (أي تعمد تقديم بيانات مغلوطة) والتأخر في الإبلاغ.

الدولي والإحصاءات الاقتصادية الكلية الأخرى. وكلما توافرت بيانات مصدرية أكثر تفصيلاً، ازدادت دقة الإحصاءات المعدة عن دين القطاع العام.

٦-٢٠ وتتيح المعلومات التي يتم جمعها على مستوى فرادى أدوات الدين أقصى قدر من المرونة للهيئة (للهيئات) المختصة بإعداد الإحصاءات في تلبية متطلبات المستخدمين. كذلك تساعد البيانات التفصيلية عن فرادى الأدوات في إجراء اختبارات تفصيلية لمراقبة الجودة. غير أن جمع المعلومات على مستوى فرادى أدوات الدين قد لا يكون ممكناً أو ملائماً من الناحية العملية في جميع الحالات.^٧ وقد يكون من اللازم أيضاً استخدام مزيج من مصادر البيانات. فيمكن على سبيل المثال جمع المعلومات على مستوى فرادى أدوات الدين في حالة الشركات العامة الكبرى، وباستخدام وسائل أخرى (مثل المسوح الدورية، راجع الفقرات من ٦-٣٢ إلى ٦-٣٨) في حالة الشركات العامة الصغيرة.

٦-٢١ ويعرض الجدول ٦-١ بإيجاز المصادر الممكنة للبيانات المستخدمة في إعداد إحصاءات دين القطاع العام، حسب أداة الدين ووحدات القطاع العام الرئيسية. ويمكن تمييز أربعة أنواع رئيسية من مصادر البيانات. نناقشها بالتفصيل أدناه:

- مكتب (مكاتب) الدين؛
- الميزانيات العمومية؛
- الاستبيانات والمسوح الدورية؛
- مصادر أخرى.

٦-٢٢ وكما يتبين من الشكل البياني ٦-١، يمكن استخلاص البيانات من واحد أو أكثر مما يلي من نظم و/أو معدي البيانات المصدرة للحصول على البيانات المصدرة اللازمة:^٨

- النظم المحاسبية؛
- نظم الإدارة المالية؛
- نظم إدارة الدين وتسجيله وإبلاغه؛
- نظم أخرى.

١- مكتب (مكاتب) الدين

٦-٢٣ عادة ما يكون مكتب الدين، أو مكتب/ دائرة إدارة الأصول والخصوم، هو المصدر الرئيسي لبيانات أرصدة

المستخدمة ونشرها في صورة مطبوعة على فترات منتظمة.^٩ وقد تحدد هذه البيانات الوصفية أيضاً أي انحرافات ملحوظة عن المعايير المقبولة دولياً، والتحيزات التي قد تنطوي عليها الإحصاءات، ومعلومات عن معدلات الاستجابة، وأي مسح مستخدم في جمع إحصاءات دين القطاع العام. ويحتوي المعيار الخاص لنشر البيانات والنظام العام لنشر البيانات اللذين وضعهما صندوق النقد الدولي على مزيد من الإرشادات حول الممارسات السليمة بشأن حداثه ودورية إحصاءات دين القطاع العام المنشورة.^{١٠}

٦-١٧ وتلبية لاحتياجات المستخدمين المشروعة، غالباً ما يتم نشر إحصاءات وإخضاعها للمراجعة لاحقاً. وفي مثل هذه الحالات، ينبغي تنبيه المستخدمين إلى أن البيانات المنشورة مبدئياً هي بيانات أولية وقد تخضع للتعديل. وفي حالة نشر البيانات لاحقاً بعد مراجعتها، ينبغي إخطار المستخدمين بالتعديلات، مع تضمين شروح وتفسيرات تتناسب مع كم التعديلات. وإذا ما تم أيضاً إجراء تعديلات جوهرية في المنهجية الإحصائية، ينصح بشدة بإخطار المستخدمين مسبقاً، مع إعادة نشر مجموعة كافية من البيانات السابقة بعد إعلان التعديلات. وبوجه عام، فإن توفير مثل هذه المعلومات للمستخدمين يؤدي على الأرجح إلى زيادة الثقة في الإحصاءات وقد يساعد على تشجيع «ثقافة إبلاغ البيانات» للهيئات المختصة بإعداد الإحصاءات.

جيم - المصادر الرئيسية للبيانات

٦-١٨ يتناول هذا القسم مصادر البيانات الممكنة ومختلف الوسائل التي يمكن أن تستخدمها هيئة (هيئات) إعداد الإحصاءات في إعداد إحصاءات دين القطاع العام.

٦-١٩ في الوضع المثالي، توجد المعلومات اللازمة لإعداد الإحصاءات الخاصة بجميع جوانب دين القطاع العام (راجع الفصل الخامس) في النظم المحاسبية للحكومة والشركات العامة، كما أنه من السهل نسبياً اشتقاق إحصاءات الدين من نظم إدارة المعلومات المالية أو نظم تسجيل وإبلاغ الديون. غير أن هذا الوضع قد لا ينطبق على معظم البلدان، أو قد ينطبق على بعض وحدات القطاع العام فقط. وينبغي في هذه الحالة استخدام طرق بديلة. فقد يمكن جمع الإحصاءات من الجهات المدينة أو الجهات الدائنة، أو جمعها بصورة غير مباشرة من خلال المعلومات الواردة في المسوح أو تقارير الجهات التنظيمية أو الكشوف المالية المنشورة (لا سيما الميزانيات العمومية) لوحدة القطاع العام و/أو من السجلات الإدارية الأخرى. ويمكن الحصول أيضاً على معلومات من الإحصاءات النقدية والمالية وإحصاءات وضع الاستثمار

^٩ يمكن تضمين هذه البيانات الوصفية في مطبوعة دورية لإحصاءات دين القطاع العام، أو نشرها بصورة منفصلة.

^{١٠} راجع الموقع الإلكتروني: <http://www.dsbb.imf.org> للاطلاع على تفاصيل عن المعيار الخاص لنشر البيانات والنظام العام لنشر البيانات.

^٧ في كثير من البلدان، عادة ما يتركز الجزء الأكبر من دين القطاع العام ما عدا الحكومة المركزية (مثل الشركات العامة) في عدد صغير من الوحدات الكبرى. فعلى سبيل المثال، قد يتركز ٩٠٪ من دين الشركات العامة في أكبر خمس شركات. وعادة ما تقوم بلدان كثيرة أيضاً بقصر الاقتراض الذي يتجاوز حداً معيناً على عدد قليل من وحدات القطاع العام. ^٨ من المفترض أن تراعي النظم متطلبات البيانات المصدرة.

الجدول ٦-١: المصادر الممكنة للبيانات المستخدمة في إعداد إحصاءات دين القطاع العام
ألف = مكتب إدارة الدين؛ باء = الميزانيات العمومية؛ جيم = المسوح / الاستبيانات؛ دال = مصادر أخرى

أداة الدين	حقوق السحب الخاصة	العملية والودائع	سندات الدين	القروض	نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة	حسابات أخرى دائنة
وحدات القطاع العام الرئيسية						
الحكومة المركزية المدرجة في الموازنة	باء: دال	باء: جيم	ألف: باء	ألف: باء	باء: دال	باء: جيم
الحكومة المركزية خارج الموازنة	—	باء: جيم	ألف: باء: جيم	ألف: باء: جيم	باء: جيم: دال	باء: جيم
صناديق الضمان الاجتماعي	—	باء: جيم	ألف: باء: جيم	ألف: باء: جيم	باء: جيم: دال	باء: جيم
قطاع الحكومة المركزية الفرعي						
بيانات محسوبة (للتوحيد، راجع الفصل الثامن)						
حكومات الولايات	—	باء: جيم	ألف: باء: جيم	ألف: باء: جيم	باء: جيم: دال	باء: جيم
الحكومات المحلية	—	باء: جيم	ألف: باء: جيم	ألف: باء: جيم	باء: جيم: دال	باء: جيم
قطاع الحكومة العامة						
بيانات محسوبة (للتوحيد، راجع الفصل الثامن)						
الشركات العامة غير المالية	—	باء: جيم	ألف: باء: جيم	ألف: باء: جيم	باء: جيم: دال	باء: جيم
القطاع العام غير المالي						
بيانات محسوبة (للتوحيد، راجع الفصل الثامن)						
البنك المركزي	باء	باء	باء	باء	باء	باء
شركات تلقي الودائع بخلاف البنك المركزي	—	باء: جيم	ألف: باء: جيم	ألف: باء: جيم	باء: جيم: دال	باء: جيم
الشركات المالية الأخرى	—	باء: جيم	ألف: باء: جيم	ألف: باء: جيم	باء: جيم: دال	باء: جيم
القطاع العام المالي						
بيانات محسوبة (للتوحيد، راجع الفصل الثامن)						
مجموع القطاع العام						
بيانات محسوبة (للتوحيد، راجع الفصل الثامن)						

الأخرى — سواء أكانت تشغيلية أم تحليلية — على توافر إحصاءات دقيقة وحديثة. كذلك فإن إعداد إحصاءات الدين وتسجيلها ونشرها على أساس من الحداثة والشمول أمر بالغ الأهمية لضمان أداء مكتب الدين الحكومي لمهامه بسلاسة ويسر (إذا كان مكتب الدين هو الهيئة المركزية المختصة بإعداد الإحصاءات).

٢- الميزانية العمومية

أ - اعتبارات عامة

٢٦-٦ تجري العادة على قيام الوحدات خارج الموازنة وصناديق الضمان الاجتماعي والشركات العامة بإعداد الكشوف المالية، بما في ذلك الميزانيات العمومية، وذلك وفق معايير محاسبية مقبولة دولياً. ويتم إعداد الميزانيات العمومية على أساس سنوي، وأحياناً تُعد أيضاً على أساس ربع سنوي. وقد ازداد استخدام وحدات الحكومة المركزية المدرجة في الميزانية وحكومات الولايات والحكومات المحلية لنظم محاسبية تعتمد القيد على أساس الاستحقاق، وكذلك استخدامها للمعايير المحاسبية الدولية (أو المحلية) في إعداد الكشوف المالية (بما في ذلك الميزانيات العمومية).

٢٧-٦ وتقدم الميزانية العمومية على وجه الخصوص معلومات عن أدوات الدين «غير التقليدية»، مثل حقوق

(وتدفقات) سندات الدين والقروض. ويوجد في بلدان كثيرة مكتب واحد لإدارة الدين — مكتب الدين الحكومي — يشمل نطاق عمله سندات الدين التي تصدرها مختلف وحدات القطاع العام والقروض المستحقة عليها. ولكن من الممكن أن يكون لحكومات الولايات و/أو الحكومات المحلية والشركات العامة مكاتب الدين الخاصة بها إذا كانت من مصدري سندات الدين و/أو كبار المقترضين من الخارج. ونناقش في الجزء المتبقي من هذا القسم مكتب الدين الحكومي كمصدر للبيانات، وإن كانت نفس المبادئ تنطبق على مكاتب الدين في مستويات القطاع العام الأخرى.

٢٤-٦ وعادة ما يكون مكتب الدين الحكومي داخل وزارة المالية، أو يتم إنشاؤه كهيئة مستقلة في قطاع الحكومة أو البنك المركزي. وسواء كان مكتب الدين الحكومي هو الهيئة المركزية المختصة بإعداد إحصاءات دين القطاع العام أم لا، من المهم أيضاً، للأسباب المبينة في بداية هذا الفصل، أن يجري التنسيق على النحو الملائم بين مكتب الدين الحكومي وأي هيئة أخرى مشاركة في إعداد إحصاءات دين القطاع العام.

٢٥-٦ ويتولى مكتب الدين الحكومي مسؤولية إدارة الدين، والتي تنطوي على سبع مهام. وتناقش هذه المهام بالتفصيل في مرفق هذا الفصل. ومن الضروري إعداد سجلات دقيقة للديون (راجع الفقرات من ٤٢-٦ إلى ٤٤-٦) لضمان فعالية إدارة الدين، كما تتوقف فعالية مكتب الدين في أداء مهامه

لتحقيق هذا الغرض تكون باستخدام بيانات فرادى أدوات الدين. وإذا لم تتوافر هذه البيانات للهيئة المختصة بإعداد الإحصاءات، يمكنها، حسب نوع خصوم الدين، تقدير تكاليف الفائدة المتوقعة باستخدام بيانات مراكز الأرصدة وأسعار فائدة ممثلة ملائمة، وإن كان يلزم وجود بعض المعلومات عن جدول السداد لتوقع مدفوعات أصل الدين.

٦-٣١ وأحيانا تقتضى الحكومة المركزية والشركات العامة من مقرضين أجانب من خلال الشركات المالية العامة المقيمة المتلقية للودائع بدلا من الاقتراض مباشرة من المقرضين الأجانب أنفسهم. وقد تكون هذه القروض مقومة بعملة أجنبية، وتقع مخاطر تغير سعر الصرف في هذه الحالة على عاتق الحكومة المركزية أو الشركة العامة بوصفها المقرض النهائي، وليس على الشركة العامة لتلقي الودائع التي تمثل المقرض المباشر. وقد يقع ازدواج في الحساب إذا قامت الحكومة والشركة العامة لتلقي الودائع بإبلاغ بيانات القرض المقوم بالعملة الأجنبية كخصم دين خارجي للقطاع العام. ففي حالة اقتراض الشركة العامة لتلقي الودائع من الخارج، ينشأ خصم دين خارجي على هذه الشركة - وليس على الحكومة - أما الحكومة، فتتحمل خصم دين محلي في صورة قرض من الشركة العامة لتلقي الودائع.^{١١}

٣- المسوح الدورية والاستبيانات

٦-٣٢ يُفضل جمع المعلومات على مستوى فرادى أدوات الدين ولكن قد لا يكون ذلك ممكنا دائما لأسباب مختلفة. فقد تكون معلومات الميزانيات العمومية غير ملائمة أو غير متوافرة. وسيتعين على معدي الإحصاءات في هذه الحالة استخدام المسوح الدورية و/أو الاستبيانات للحصول على البيانات المصدرة اللازمة لإعداد إحصاءات دين القطاع العام. ويمكن استخدام الاستبيانات لجمع البيانات المصدرة من الوحدات الحكومية خارج الموازنة، وحكومات الولايات، والحكومات المحلية، و/أو بعض الشركات العامة. وعادة ما تستخدم المسوح الدورية عند وجود عدد كبير من الكيانات القائمة بالإبلاغ، كما في حالة الحكومات المحلية.

٦-٣٣ ويمكن استخدام مناهج متنوعة لتحديد مجتمع المبلغين عند إعداد مسح دوري يغطي عددا كبيرا من الكيانات، مثل الحكومات المحلية:

السحب الخاصة،^{١٢} والعملة والودائع، ونظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة، وحسابات أخرى دائنة. وتقدم الميزانية العمومية أيضا معلومات عن الأصول المالية المكونة من عناصر مقابلة لأدوات دين. غير أن الميزانيات العمومية عادة ما يتم عرضها على أساس مجمع، وسيتعين على معدي الإحصاءات بالتالي البحث عن معلومات إضافية مفصلة يتم رصدها غالبا في الملاحظات المتممة للميزانيات العمومية. وإذا لم توفر الميزانية العمومية والملاحظات المتممة لها المعلومات اللازمة لإعداد إحصاءات الدين، ينبغي جمع معلومات إضافية - مثل محل إقامة الدائنين - من مصادر تكميلية.

٦-٢٨ وينبغي أن يجمع معدو الإحصاءات بيانات عن الخصوم المستحقة على وحدات القطاع العام، وكذلك بيانات عن الضمانات القائمة المقدمة من هذه الوحدات (كوحدة الحكومة المركزية أو الشركات المالية لتلقي الودائع في القطاع العام)، إذ تضمن هذه الوحدات من القطاع العام ديون مقرضي القطاعين العام والخاص غير الماليين، وينبغي نشر هذه المعلومات كبنود للتذكير ضمن إحصاءات الدين على النحو الموضح في الفصل الخامس.

٦-٢٩ وفي حالة استخدام الميزانيات العمومية كمصادر لإعداد إحصاءات دين القطاع العام، ينبغي أن يفهم معدو الإحصاءات المنهجية المستخدمة في قيد خصوم الدين في الميزانية العمومية لضمان استخدام أسس تقييم وتصنيف وقيد سليمة في إعداد الإحصاءات. وينبغي إذا لزم الأمر تعديل البيانات المصدرة لتعكس أسس التقييم والتصنيف والقيد السليمة.

ب- الشركات المالية العامة لتلقي الودائع

٦-٣٠ يمثل قطاع الشركات المالية العامة لتلقي الودائع مصدرا مهما لبيانات دين الشركات المالية العامة. وتخضع هذه الشركات المالية العامة لتنظيم محكم في جميع البلدان تقريبا. وبالتالي تكون معروفة عادة للهيئة المختصة بإعداد الإحصاءات، ويتعين عليها إبلاغ بيانات الميزانية العمومية للبنوك المركزية أو الهيئات التنظيمية لأغراض الرقابة والسياسة النقدية. غير أن الميزانيات العمومية لا تتضمن عادة معلومات مفصلة كافية عن أجل استحقاق القروض والودائع، ويلزم بالتالي الحصول على معلومات إضافية لحساب جداول سداد مدفوعات خدمة الدين.^{١٣} وأفضل طريقة

^{١٢} تُدرج خصوم حقوق السحب الخاصة في الميزانية العمومية للحكومة المركزية أو البنك المركزي حسب الترتيبات المتبعة في البلد المعني. ونناقش حقوق السحب الخاصة في الفقرات من ٣-٢١ إلى ٣-٢٤ في الفصل الثالث، والفقرات من ٤-١٦١ إلى ٤-١٦٥ في الفصل الرابع.

^{١٣} ترد في دليل الإحصاءات النقدية والمالية الصادر عن صندوق النقد الدولي في عام ٢٠٠٠ IMF (2000d) أمثلة على نوع المعلومات التفصيلية التي يمكن جمعها من الميزانية العمومية للشركات المالية (راجع على سبيل المثال الإطار ٧-١، صفحة ٧٦).

^{١١} تلغى هذه المطالبة المستحقة للشركة العامة لتلقي الودائع على الحكومة عند توحيد البيانات إذا ما اشتملت إحصاءات دين القطاع العام على هاتين الوحدتين، ولا يُضمّن في الإحصاءات سوى الخصم الخارجي المستحق على الشركة العامة لتلقي الودائع.

٦-٣٧ وهناك على الأقل ثلاث خطوات مهمة يمكن اتخاذها لتشجيع الاستجابة للهيئة المختصة بإعداد الإحصاءات:

- ينبغي وجود إطار قانوني لدعم المسوح يوفر للهيئة المختصة بإعداد الإحصاءات، كملجأ أخير وسيلة لمعالجة الأمر إذا ثبت أن المجيب لا يرغب في الإبلاغ. ويجب أن يوضح هذا الإطار أن أي بيانات يتم تقديمها لن تستخدم إلا للأغراض الإحصائية، وعلى الهيئة المختصة بإعداد الإحصاءات أن تلتزم بهذا النص شكلاً ومضموناً. وقد يحجم بعض المجيبين أيضاً عن تقديم البيانات إذا ما اعتقدوا أن بياناتهم سوف يتم تبادلها مع هيئات أخرى.

- كذلك ينبغي توعية الدوائر الحكومية التي لديها اهتمام على مستوى السياسات والمعنوية بأصول وخصوص القطاع العام بشأن متطلبات الإبلاغ، وتشجيعها على التعريف بأهمية الإبلاغ السليم حيثما أمكن عند تعاملها مع الشركات العامة. فمن شأن تحسين البيانات المتاحة أن يسهم في صناعة السياسات على أساس مطلع، وبعبارة أخرى، ينبغي للسلطات تضمين مفهوم الإبلاغ السليم كهدف من أهداف السياسات. فغالبا ما يكون للجهات التي تضطلع بمسؤوليات على مستوى السياسات اتصال بكبار المسؤولين في الشركات العامة أو في مستويات حكومية أخرى، وقد يمكنها إيصال مفهوم الإبلاغ السليم إلى مستوى أعلى في المؤسسات العامة قد لا يكون ممكناً للهيئة المركزية لإعداد الإحصاءات الوصول إليه.

- وينبغي أيضاً للهيئة المختصة بإعداد الإحصاءات، إلى جانب الهيئات الأخرى المسؤولة عن الإحصاءات، تشجيع «ثقافة إبلاغ البيانات». وعادة ما يتحقق هذا الهدف في الأجل المتوسط إلى الطويل. وتتضمن الخطوات التي يمكن اتخاذها لتشجيع ثقافة إبلاغ البيانات تنظيم اجتماعات مع المجيبين المحتملين ومناقشة القضايا ذات الاهتمام؛ ووضع نماذج إبلاغ تتماشى مع نظم إبلاغ معلومات الإدارة وغير مبالغ في تعقيدها؛ ونشر الناتج النهائي وتعميمه على نحو يتسم بالشفافية؛ وبيان مدى فائدة الناتج النهائي.

٦-٣٨ وحتى إذا ما تم تقديم البيانات، فكيف يمكن التأكد من موثوقيتها؟ أولاً، إذا تم تقديم البيانات في شكل ميزانية عمومية تمثل جزءاً من مجموعة من الكشوف المالية المتكاملة المدققة، فهذا في حد ذاته يزيد درجة الاتساق. وكذلك إذا قامت شركة مدرجة في البورصة بتوفير بياناتها، فمن المرجح أن تتاح الحسابات المنشورة من الشركة والتي يمكن مراجعة البيانات مقارنة بها.^{١٣} وثانياً، ينبغي قدر الإمكان التحقق من صحة البيانات بمقارنتها

- التعداد: تضمين المسح جميع كيانات المجتمع الإحصائي؛

- جمع بيانات نطاق التغطية الجزئي: تضمين المسح جميع الكيانات التي تتجاوز حداً معيناً؛

- العينة العشوائية التطبيقية: إجراء يقوم على تقسيم عناصر مجتمع العينة إلى طبقات حسب حجم النشاط المختار بحيث تتفاوت احتمالات اختيار الكيانات باختلاف طبقاتها.

ومن المهم إجراء تعداد لتكميل مسوح جمع بيانات نطاق التغطية الجزئي أو المسوح بالعينة. كل ثلاث سنوات على الأقل.

٦-٣٤ وتصميم نموذج الاستبيان أو المسح له أهمية كبيرة، حيث يجب أن يراعي جميع احتياجات البيانات المتوقعة. لذلك لا يمكن على الأرجح تعديل النموذج على نحو متكرر لا سيما وأن المجيبين سوف يضعون نظماً لإعداد المعلومات المطلوبة في النموذج — وأن يتضمن خصائص تتيح مراقبة الجودة (كالتحقق من صحة البيانات الواردة في النموذج بمقارنتها ببعضها أو بما تم جمعه من البيانات الأخرى ذات الصلة). ولكن إذا كان نموذج المسح معقداً أو مفصلاً للغاية، فقد يؤثر تأثيراً سلبياً على الجودة لأن المجيبين قد يواجهون صعوبة في تقديم المعلومات المطلوبة.

٦-٣٥ وينبغي أن تغطي الاستبيانات والمسوح جميع أدوات الدين. وفي حالة تقديم معلومات عن أدوات الدين موزعة حسب فرادى الأدوات، قد تتضمن التفاصيل التي يتم جمعها اسم المقرض، وإقامة المقرض ونوعه، والعمل، والمبلغ القائم، وتاريخ بداية التعاقد، وتاريخ الاستحقاق، وجدول سداد مدفوعات أصل الدين، ومدفوعات الفائدة، وأي «خيارات بيع» (Put Options)، والعلاقة بين المقرض والمقرض. وقد يلزم الحصول على معلومات مماثلة عن سندات الدين، وإن كانت هوية المقرض (الحائز الحالي) قد تكون غير معروفة للمقرض. ورغم أن هذه المعلومات مفصلة، فمن المفترض أن تكون متوافرة لدى الهيئة للأغراض المحاسبية الخاصة بها، كما أنها قد تكون معلومات عامة في بعض الأحيان. وإذا أمكن، يُفضل أيضاً جمع بيانات خصوم الدين وبيانات الأصول المالية المكونة من عناصر مقابلة لأدوات دين في نفس نموذج المسح لضمان الاتساق في حساب إحصاءات صافي الدين.

٦-٣٦ كذلك ينبغي أن تتضمن الاستبيانات والمسوح تعليمات إبلاغ واضحة لضمان ارتفاع معدلات الإجابة والحصول على إجابات عالية الجودة. ومن المفيد أيضاً، للمجيبين وللهيئة المختصة بإعداد الإحصاءات على حد سواء، تنظيم حلقات نقاش وحلقات تطبيقية تشرح متطلبات الإبلاغ للمجيبين، وهو أمر يشجع عليه هذا المرشد.

^{١٣} نظراً لاختلاف المعايير المحاسبية بالفعل عن المعايير الإحصائية في بعض الجوانب، فقد تكون المقارنة وفق هذا المنهج مقارنة عامة وليست دقيقة.

وبالنسبة للبلدان التي قد لا تتوفر لديها سجلات ملائمة لبيانات الدين، فقد يتعين في البداية إعداد جرد شامل للديون الحالية (وبيانات وصفية) لتحديد مراكز أرصدة الدين، بما في ذلك أي متأخرات متراكمة في سداد أصل الدين أو الفوائد. وبمجرد تحديد مركز أرصدة الدين، ينبغي وضع إجراءات للحصول بصفة منتظمة على معلومات عن الاقتراض الحالي والجديد، إلى جانب معلومات عن المعاملات والتدفقات الاقتصادية الأخرى التي تؤثر على مركز أرصدة الدين. كذلك قد يلزم وضع ترتيبات مؤسسية رسمية لضمان تدفق معلومات شاملة وحديثة إلى مكتب الدين. ويورد الجدول ٦-٢ المعلومات التي ينبغي جمعها عنفرادى أدوات الدين. ونشرح هذا الجدول فيما يلي بمزيد من التفصيل.

٦-٣٤ وأفضل وسيلة لإعداد البيانات تكون على أساس فرادى الأدوات، وفرادى الشرائح، وبالعملة الأصلية. وتوجد في الأساس ثلاثة أنواع من المعلومات التي يتعين إعدادها عن فرادى أدوات الاقتراض: (١) التفاصيل والشروط الأساسية التي سوف تسمح بإعداد جداول استهلاك الدين والدفعات المنصرفة منه، إلى جانب بيانات مركز الأرصدة؛ و(٢) تفاصيل عن المبالغ الفعلية المنصرفة، والتغير في المبلغ الملزم به غير المنصرف عند وجود إلغاءات و/أو زيادات (كما في حال القرض المخصص لمشروع ما)؛ و(٣) تفاصيل عن معاملات خدمة الدين الفعلية. وهناك أنواع أخرى من المعلومات المطلوبة، وترد أدناه تحت عنوان «بيانات أخرى مطلوبة».

٦-٤٤ وإذا كانت أداة الدين قابلة للتداول، يلزم الحصول على معلومات إضافية لتحديد الملكية حسب الإقامة. ويمكن الحصول على هذه المعلومات من هيئة أخرى تكون مسؤولة عن رصد معلومات ملكية غير المقيمين للأوراق المالية القابلة للتداول. وترد في الفصل السابع طرق رصد المعلومات الخاصة بملكية غير المقيمين للأوراق المالية القابلة للتداول.

أ- ما هي التفاصيل والشروط الأساسية للاقتراض؟

٦-٥٥ من المفترض عادة أن تتوفر المعلومات الأساسية عن فرادى أدوات الدين في عقد القرض أو الائتمان أو في المستندات ذات الصلة، والتي ينبغي إيداع نسخة منها لدى مكتب الدين لكل أدوات دين القطاع العام أو أدوات الدين المضمونة من القطاع العام. ويفضل حدوث ذلك الإيداع استناداً إلى نص قانوني. وينبغي أن تتضمن المعلومات المقترضة (المدين)، والمبلغ الملزم به، وفترة السماح إن وجدت وتاريخ (تواريخ) الاستحقاق، وأسعار الفائدة (المتغيرة أو الثابتة) وأي رسوم مطلوب سدادها،

بمصادر أخرى. فعلى سبيل المثال، يمكن مقارنة بيانات المعاملات ببيانات التغيرات في مراكز الأرصدة عند استخدام مصادر مختلفة. ويمكن أيضاً مقارنة بيانات صافي الاقتراض المستخلصة من حسابات الإيرادات والنفقات، أو من حسابات الأرباح والخسائر الخاصة بالشركات، ببيانات صافي الأصول والخصوم المالية المتراكمة، نظراً لارتباطهما ببعضهما البعض. كذلك يمكن مقارنة بيانات الإيرادات في صورة دخل الملكية ببيانات مراكز الأرصدة لمعرفة ما إذا كانت معدلات العائد الضمنية على الأصول واقعية أم لا. ومن المفترض أن بيانات المصروفات في صورة مدفوعات فائدة ومصروفات ملكية أخرى تعكس تكلفة الخصوم.

٤- مصادر أخرى

٦-٣٩ إذا لم تتوفر معلومات من مكتب الدين، أو الميزانيات العمومية، أو الاستبيانات والمسوح، يتعين استخدام مصادر أخرى للبيانات. وتحديدًا، يمكن الحصول على بيانات من مصادر أخرى بخلاف تلك المذكورة آنفاً عن خصوم (١) صناديق معاشات التقاعد لموظفي القطاع العام التي تديرها شركات عامة، و(٢) نظم معاشات التقاعد غير الممولة لموظفي القطاع العام، و(٣) مخصصات مطالبات نظم الضمانات الموحدة. فعلى سبيل المثال، قد يطلب معدو إحصاءات الدين من الشركات الاكتوارية تقدير خصوم نظم معاشات التقاعد غير الممولة لموظفي الحكومة.^{١٣} ومن المهم استخدام نفس المصادر والأساليب بمرور الوقت لضمان الاتساق.

٦-٤٠ وفي البلدان التي تفرض بعض الضوابط على نظام الصرف، يشترط البنك المركزي الحصول على موافقة على القروض الخارجية أو تسجيلها. وفي هذه الحالة، يمكن أن يقدم البنك المركزي معلومات عن الاقتراض الخارجي. لا سيما في حالة الشركات العامة.

دال - بعض الاعتبارات الخاصة بجمع البيانات وإعدادها

٦-٤١ ينطبق هذا القسم تحديداً على سندات الدين والقروض، وإن كان يمكن تطبيقه على جميع أدوات الدين^{١٤} التي تمثل جزءاً من دين القطاع العام. وينبغي أن ترصد الهيئة (الهيئات) المركزية لإعداد الإحصاءات بيانات عن جميع ديون القطاع العام والديون المضمونة من القطاع العام.

١- كيف ينبغي جمع البيانات وإعدادها؟

٦-٤٢ يتعين إعداد معلومات تفصيلية عن أدوات الدين والتدفقات ذات الصلة لإنشاء سجلات دين سليمة.

^{١٣} راجع «التقييم» في الفصل الثاني من هذا المرشد.
^{١٤} أدوات الدين هي حقوق السحب الخاصة، والعملة والودائع، وسندات الدين، والقروض، ونظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة، وحسابات أخرى دائنة. راجع الفصل الثالث.

ج - مدفوعات خدمة الدين

٦-٥٠ يتعين إعداد جميع بيانات مدفوعات خدمة الدين بصفة منتظمة وفي وقت ملائم. وهذه المعلومات، مثل مدفوعات سداد الدين، والفائدة المستحقة، ومدفوعات الفائدة، ورسوم الالتزام، ورسوم الخدمة، والرسوم والمصاريف الأخرى (بما في ذلك الرسوم الجزائية)، لا تتيح لمكتب الدين ضمان سداد المدفوعات المستحقة في وقتها فحسب، بل تمكنه أيضا من متابعة أدوات الدين متأخرة السداد. ويمكن الحصول على بيانات خدمة الدين في الأساس من واقع شروط العقد، وإن كان يمكن الحصول عليها أيضا من الكشوف المرسلة من الدائنين. وبالنسبة للقروض الحكومية، يمكن الحصول على المعلومات أيضا من المسؤولين عن سداد المدفوعات، مثل المحاسب العام أو إدارة المدفوعات الخارجية في البنك المركزي. كذلك يمكن الحصول على بيانات خدمة ديون المؤسسات العامة مباشرة من الكيان المقترض، أو من خلال وحدة بوزارة المالية والتي تقوم بمراقبة هذه الفئة من الديون. ويمكن الحصول على بيانات القروض الخاصة المضمونة من الحكومة من خلال آلية إبلاغ يتم الاتفاق عليها وقت إصدار الضمانات.

٦-٥١ وفي الحالات التي يكون فيها لمكتب الدين دور محوري في الإدارة المالية الحكومية ونظام مراقبة القطاع العام، يتولى المكتب نفسه إصدار التعليمات بصرف مدفوعات تنفيذ الموازنة، لتبدأ في الوقت نفسه الإجراءات المحاسبية الرسمية داخل الحكومة لخدمة الدين العام. وعادة ما يتم العمل بهذا الإطار الذي يعرف باسم نظام الإدارة المالية المتكامل، في المشروعات التي يمولها البنك الدولي، أو بنوك التنمية الإقليمية الأخرى، من خلال القروض المقدمة لتحديث القطاع العام. وهذا التداخل مع عملية تنفيذ الموازنة لا ينشأ عنه خروج موارد فقط - في صورة مدفوعات خدمة الدين - بل ينشأ عنه أيضا دخول موارد - عند وضع حصيلة أداة الدين في صورة وديعة في حسابات الخزانة. ويقوم مكتب الدين بإخطار مكتب الموازنة والخزانة عند توفر هذه الموارد.

د - بيانات أخرى مطلوبة

١- أسعار الصرف والفائدة

٦-٥٢ يمكن التعاقد على ديون بعملات متنوعة، ولذلك فمن المهم أن يقوم مكتب الدين بجمع والاحتفاظ بمعلومات عن أسعار صرف جميع العملات المستخدمة في الاقتراض، وكذا العملات المستخدمة في عقود المشتقات المالية بالعملية الأجنبية. وينبغي إعداد هذه المعلومات بصفة منتظمة، بما في ذلك تواريخ تنفيذ المعاملات وفترة

وتواريخ سداد الفائدة ونمط سداد أصل القرض (راجع أيضا الفقرة ٦-٥٢).

٦-٤٦ وينبغي إذا أمكن الاحتفاظ ببيانات تفصيلية عن الدائن ونوعه (حكومة، أو بنك مركزي، أو مؤسسة متعددة الأطراف، أو غير ذلك)، وعملة الصرف، وخدمة الدين. ومن المهم أيضا توافر بيانات عن الغرض من المبلغ المقترض أو استخدامه النهائي لتحليل القطاعات المستفيدة من الاقتراض، بينما تفيد البيانات عن ضمانات أداة الدين في تقييم حجم انكشاف الحكومة للمخاطر الناشئة عن تقديم الضمانات للهيئات المقترضة الأخرى.

٦-٤٧ واستنادا إلى ما يتوافر من معلومات بشأن شروط الاقتراض، يستطيع مكتب الدين التنبؤ بمتطلبات خدمة الدين لفرادى أدوات الدين. وفي حالة سندات الدين، يتعين أيضا جمع معلومات عن سعر الإصدار والعائد.

ب - مبالغ الدين المنصرفة

٦-٤٨ كذلك يتعين على مكتب الدين إعداد معلومات عن المبالغ المنصرفة الفعلية والمتوقعة. إذ يمكن استخدام هذه المعلومات لإعداد توقعات دقيقة قدر المستطاع عن خدمة الدين. وتؤثر المبالغ المنصرفة الفعلية بالطبع على مجموع المبالغ غير المنصرفة، وعلى نمط الصرف المستقبلي المتوقع أيضا في حالات كثيرة. ويمكن الحصول على بيانات المبالغ المنصرفة عادة من المقترض والهيئات المعنية بتنفيذ المشروع والدائنين (موزعة حسب فرادى الأدوات أو مجموعات الأدوات).

٦-٤٩ قد تكون مهمة إعداد بيانات المبالغ المنصرفة معقدة نظرا لأن طريقة الصرف قد تختلف باختلاف نوع الاقتراض. ففي حالة القروض الممنوحة للمشروعات على سبيل المثال، قد يتم الصرف في صورة سلف للكيان المقترض، أو مدفوعات مباشرة من المقرض لموردي السلع والخدمات، أو عن طريق رد المبالغ التي دفعها المقرض للموردين. وفي حالة السلف، يكون الصرف في صورة مدفوعات دورية تحصل عليها الحكومة المقترضة من المقرض. وفي حالة الدفع المباشر يكون الصرف في اللحظة التي يدفع فيها المقرض للمورد (بالرغم من أنه قد ينشأ خصم ائتمان تجاري لدى المدين تجاه المورد عندما يتم توريد السلع قبل قيام المقرض بالدفع). وفي حالة استرداد المبالغ، يكون الصرف عند رد المبالغ التي دفعها المقرض (الحكومة على سبيل المثال). ويتعين على مكتب الدين متابعة هذه المعاملات وتسوية سجلاته بصفة منتظمة على أساس المعلومات المسجلة لدى الهيئات المنفذة للمشروع.

الجدول ٦-٢: المعلومات المطلوب إعدادها عنفرادى أدوات الدين

نوع المعلومات	الوصف
أولاً: تفاصيل عن أداة الاقتراض	الاسم الوصفي للأداة
الغرض من الاقتراض	تاريخ توقيع العقد
تاريخ العقد	نوع أدوات الاقتراض
نوع الأداة	التاريخ الذي يصبح القرض نافذا فيه
تاريخ النفاذ	سواء بعملة واحدة، أو بعملة متعددة، وبشريحة واحدة أو متعددة الشرائح
نوع الاقتراض	المبلغ الأصلي المقترض أو المبلغ المعدل بعد الإلغاء أو الزيادة
المبلغ المقترض	العملة (العملات) الأصلية المستخدمة في الصرف والسداد
عملة الاقتراض	سواء الحكومة أو الشركات العامة أو القطاع الخاص
المشاركون:	الهيئة المسؤولة عن تنفيذ المشروع
• المقترض	اسم الدائن ونوعه (متعدد الأطراف، أو ثنائي، أو غيره)
• الهيئة المنفذة	اسم الهيئة، في حالة اختلافها عن المقرض
• الدائن	الاسم (والبلد، إذا كانت غير مقيمة)
• الهيئة المسؤولة عن الصرف	قروض وحدات الحكومة العامة أو الشركات العامة أو القطاع الخاص التي تضمنها الحكومة، ونسبة الضمان
• شركة تأمين المقرضين	ما إذا كان القرض مؤمناً عليه من إحدى هيئات ضمان الصادرات في بلد الدائن أم لا، ونسبة الضمان
وضع الضمان	القطاع الاقتصادي الذي يتلقى القرض (مثل الحكومة العامة والشركات العامة غير المالية والشركات العامة المالية وغيرها)
القرض المؤمن عليه	بغرض تمويل مشروع أو غيره
القطاع الاقتصادي	الفترة التي يتم الصرف خلالها
استخدام الأموال	مثل الصرف المباشر أو رد المبالغ المدفوعة
ثانياً: الصرف	توقع كيفية صرف القرض
فترة الصرف	عملات المبالغ المنصرفة وقيمة كل منها
طريقة الصرف	ينبغي أن تتضمن بيانات الفائدة ما يلي:
نمط/شكل الصرف المتوقع	• نوع الفائدة: سعر ثابت أم متغير
الصرف الفعلي	• بالنسبة لسعر الفائدة المتغيرين حدد سعر الفائدة الأساسي/المرجعي وهامش/فرق الفائدة
ثالثاً: شروط الاقتراض	• فترة دفع الفائدة: تواريخ الدفع
الفائدة	• الأساس المستخدم في حساب الفائدة (معامل التحويل: يومي أو شهري أو نصف سنوي أو سنوي أو غيره)
	• الشهور: على أساس عدد الأيام الفعلي أو الشهر المكون من ٣٠ يوماً
	• عدد الأيام في سنة حساب الفائدة (٣٦٥/٣٦٠)
	• السعر المقرض على المبلغ (الكلّي أو الجزئي) غير المنصرف
	• الرسوم المفروضة نتيجة التأخر في دفع الفائدة وأصل الدين
	• مثل عمولة الوكالة ورسوم الإدارة والرسوم المسددة مسبقاً
	• الاستحقاق: فترة/نمط السداد
	• نوع السداد: دفعة واحدة، أو على دفعات متساوية أو سنوية، أو غير ذلك
	• لكل مبلغ مدفوع (من الفائدة أو أصل الدين أو الرسوم الأخرى):
	• التاريخ، والعملة، وعملة المعاملة؛ وقيمة المعاملة بالعملة الأصلية وبعملة المعاملة وبالمحلية
	• المحلية وربما بالدولار الأمريكي وحقوق السحب الخاصة
	• بالنسبة للاقتراض متعدد العملات: المبلغ المعادل المدفوع بعملة الاقتراض
	• سعر صرف العملة المعنية مقابل العملة المحلية في تاريخ كل معاملة
	• أسعار الصرف في نهاية الفترة (على أساس يومي أو أسبوعي أو شهري أو ربع سنوي أو سنوي)
	• أسعار الفائدة المتغيرة السائدة التي يستخدمها الدائن في كل فترة من فترات حساب الفائدة
	• استناداً إلى سعر الفائدة الأساسي/المرجعي
	• التغيير في الشروط نتيجة إعادة تنظيم الدين، من خلال إعادة جدولته، أو إعادة تمويله (اختيارياً أو اضطرارياً)، أو شطبه أو غير ذلك
	• البيانات المطلوبة:
	• الدين، والمتأخرات، وفترة توحيد الديون
	• شروط تخفيف اعباء الديون (الإعفاء من الدين، أو إعادة جدولته)
	• شروط إعادة جدولة الدين (سعر الفائدة المطبق، ونمط السداد)
	• معاملات سداد مدفوعات خدمة الدين الفعلية أو إعادة جدولة الدين
	• معاملات أخرى نتيجة إعادة شراء الدين أو تحويله/مبادلاته
	• المعاملات الناشئة عن عقود المشتقات المالية
	• مراكز العقود الآجلة (بما في ذلك المبادلات) والخيارات مقيسة بالقيمة السوقية والقيمة الافتراضية
رسم الالتزام	
رسم جزائي	
رسوم ومصاريف أخرى	
أصل الدين	
رابعاً: مدفوعات خدمة الدين الفعلية	
خامساً: سعر الصرف	
سادساً: أسعار الفائدة	
سابعاً: إعادة هيكلة الدين	
ثامناً: المشتقات المالية	

الأسعار خلال كل فترة من فترات حساب الفائدة، بما يمكن مكتب الدين من توقع متطلبات خدمة الدين لهذه الأدوات. وفي حالة إعداد بيانات أسعار الصرف والفائدة المتغيرة على أساس يومي، فمن الملائم الاستفادة من خدمات توفير المعلومات الفورية على شبكة الإنترنت للحصول على هذه المعطيات.

انتهاء العقد (شهر أو ثلاثة أشهر أو سنة، أو ربما أسبوعاً بالنسبة لبعض الأدوات قصيرة الأجل)، وهو أمر ضروري نظراً لأنه ينبغي قيد المبالغ المنصرفة من القرض وعمليات خدمة الدين بالعملة الأصلية، وبعملة المعاملات (في حالة اختلافها عن العملة الأصلية)، وبالمحلية المحلية. وبالنسبة للأدوات ذات أسعار الفائدة المتغيرة، ينبغي تحديث جميع

٢- التغيرات في قيمة أدوات الدين وإعادة هيكلة الدين

٦-٥٣ ينبغي أيضا إعداد معلومات عن أي تغييرات فيفرادى أدوات الدين، كزيادة خصم الدين أو إلغاؤه، أو إعادة تنظيم الدين من خلال الإعفاء منه أو إعادة جدولته أو إعادة تمويله أو تحويله أو السداد المبكر أو تحمل الدين.^{١٥} وينبغي بالمثل الاحتفاظ بمعلومات عن خفض الدين عن طريق الخصومات على عمليات إعادة شراء الدين. وسيكون من المفيد حضور ممثل عن مكتب الدين في عملية التفاوض على القرض في ضمان القيد الصحيح لهذه المعلومات.

٣- بيانات معاملات المشتقات المالية

٦-٥٤ بالرغم من أن المشتقات المالية ليست ديناً في حد ذاتها، نجد أن لهذه الأدوات انعكاسات على كيفية إدارة الدين. ففي البلدان التي يستخدم فيها المقترضون المشتقات المالية لإدارة انكشافاتهم للمخاطر ينبغي إعداد وقيد بيانات المعاملات الناشئة عن هذه العقود، إلى جانب مراكز الأرصدة على أساس العقود القائمة، بالقيمة السوقية والقيمة الافتراضية (راجع الفصل الخامس لمزيد من التفاصيل عن نشر إحصاءات المشتقات المالية). ونظراً لأن عقود المشتقات المالية قد تنشأ عنها التزامات إضافية، يتعين مراقبة قيمتها السوقية باستمرار وينبغي قيد أي زيادة مباشرة في تكلفة الخدمات الناشئة عن استخدام المشتقات المالية التحوطية (مثل مصاريف العملات) وتضمينها في مصروفات وحدة القطاع العام المعنية.

٢- كيف ينبغي حفظ المعلومات؟

٦-٥٥ ينبغي أن يحفظ مكتب الدين المعلومات على نظام إلكتروني فعال وشامل لإدارة الدين يمكنه تنفيذ عدد من المهام وبالتالي دعم وظيفتي العمليات والسياسات. وينبغي عادة أن يكون هذا النظام قادراً على تنفيذ المهام التالية:^{١٦}

- تسجيل الدين (على أساس فرادى القروض)؛
- إبلاغ بيانات الدين (على أساس فردي وإجمالي)؛
- تحليل الدين؛

^{١٥} تنشأ أداة جديدة عند حدوث أي تغير في شروط عقد القرض نتيجة إعادة التفاوض (راجع الفصل الرابع).

^{١٦} للاطلاع على أمثلة على النظام الإلكتروني لإدارة الدين، راجع مرفق الفصل العاشر الذي يتناول نظام تسجيل وإدارة الدين التابع لأمانة الكومنولث ونظام رصد الديون والتحليل المالي التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

- الربط بالبرامج والنظم الأخرى المستخدمة في وحدة القطاع العام المعنية.

٣- كيف يمكن التحقق من صحة البيانات؟

٦-٥٦ من المهم للغاية التحقق من صحة البيانات لضمان إعداد إحصاءات موثوقة عن دين القطاع العام، وهي ضرورة بدورها لإدارة وصياغة السياسات والاستراتيجيات المالية والاقتصادية الكلية الأخرى للبلد المعني. ولذلك يوصي هذا المرشد بوضع إجراءات في مختلف مراحل عملية إعداد وتسجيل البيانات لضمان التحقق على نحو ملائم من صحة البيانات التي تم جمعها ومطابقتها بمصادر البيانات الأخرى. ورغم أنه ينبغي فحص البيانات التي تحصل عليها أو تقديمها مختلف المؤسسات والإدارات — الدولية والمحلية — للتأكد من اتساقها، فقد تكون هذه البيانات غير متماثلة. ولكن في حالة وجود اختلافات بالفعل، ينبغي أن يراعى في عملية التحقق من البيانات تحديد العوامل الأساسية وراء هذه الاختلافات وشرحها لمستخدمي البيانات.

٦-٥٧ وهناك إجراءات وتدابير متنوعة من شأنها دعم عملية التحقق من البيانات نورد بعضها فيما يلي:

- التحقق من صحة البيانات المسجلة في كشوف قيد البيانات بمقارنتها بالبيانات المستخلصة من عقود أدوات الدين والكشوف المالية والمستندات الأخرى؛
- وضع نظم مدمج فيها إجراءات للتحقق من أوجه عدم الاتساق عند قيد المعلومات في نظم تسجيل وإدارة الدين؛
- وصف الإجراءات اللازمة لمعالجة مختلف أنواع الديون وعناصرها، بما في ذلك مصادر البيانات، في دليل لإجراءات الدين - دليل «إرشادي» لجمع المعارف وتناقل الخبرات؛
- المطابقة بصفة منتظمة بين البيانات المستخلصة من أحد المصادر والمصادر الأخرى للمعلومات. فعلى سبيل المثال، يمكن مطابقة بيانات مدفوعات خدمة الدين بالسجلات المحتفظ بها في إدارة مدفوعات النقد الأجنبي في البنك المركزي، كما يمكن مراجعة أرصدة القروض بصفة منتظمة مع الدائنين والمدينين، ومطابقة التدفقات النقدية بالحسابات المصرفية وبالسجلات المعدة على أساس الاستحقاق؛
- وضع آلية تدقيق تتسق مع القواعد العامة لمراقبة المالية العامة.

مرفق: وظائف مكتب الدين الحكومي

٦-٥٨ تعتمد فعالية الحكومة في إدارة الدين على ممارسة سبع وظائف أساسية (الجدول ٦-٣): السياسة والتنظيم وتوفير الموارد والتسجيل والتحليل والرقابة والعمليات (بما في ذلك الإدارة النشطة للحافطة). وتنفذ وظائف السياسة والتنظيم وتوفير الموارد (يشار إليها باسم وظائف إدارة الدين التنفيذية) على مستوى رفيع للغاية، أي مجلس إشراف مكون من وزراء أو مديرين عامين، أو مجموعة فرعية منه، وقد تعتبر بالتالي بمثابة إنشاء «قواعد اللعبة» من جانب المستويات الحكومية العليا. وبذلك يتوفر التوجيه والتنظيم للامان لنظام إدارة الدين ككل. وبمجرد الاتفاق على هذا الإطار يتولى مكتب الدين الحكومي الوظائف التشغيلية الأخرى، وينفذ مجموعة «قواعد اللعبة» المتفق عليها.

٦-٥٩ السياسات والتنظيم وتوفير الموارد: تتمثل مهام هذه الوظائف في صياغة أهداف واستراتيجية إدارة الدين، بما في ذلك تحديد مستوى الدين القابل للاستمرار فقد تفرض الاستراتيجية على سبيل المثال حدوداً قانونية أو مبادئ توجيهية عامة على حجم اقتراض القطاع العام و/أو الاقتصاد ككل الذي غالباً ما يعتمد في البرلمان. وتشمل هذه الوظائف أيضاً الترتيبات المؤسسية التي تنظم تحديد حجم التمويل المطلوب، وكيفية جمع الأموال وصرفها، وخدمة الدين ذات الصلة، وتطبيق القوانين واللوائح التي تنظم إدارة الدين على مستوى السياسات والعمليات. وتضمن وظيفة توفير الموارد تولي موظفين أكفاء وظائف التسجيل والتحليل والرقابة والعمليات الخاصة بإدارة الدين العام، كما تتضمن مهامها أيضاً توظيف العمالة وتحفيزها وتدريبها والاحتفاظ بها. وينبغي أن توفر هذه الوظيفة أيضاً التجهيزات الملائمة لأداء المهام اللازمة.

٦-٦٠ التسجيل والتحليل والعمليات: تنظم وظيفة التسجيل الإطار المستخدم في تسجيل جميع معلومات إدارة الدين ذات الصلة، والأنشطة ذات الصلة بجمع القروض، ورصد المخصصات من الموازنة والاحتياطيات لسداد مدفوعات خدمة الدين، وإجراءات خدمة الدين. وتستخدم وظيفة التحليل، أو المهام الإحصائية، المعلومات التي توفرها وظيفة التسجيل. وبوجه عام، تنطوي هذه الوظيفة على تحليل الاقتصاد الكلي لاستكشاف مختلف الخيارات المتاحة في ضوء الأوضاع الاقتصادية والسوقية، وتحديد الهيكل المستقبلي لدين القطاع العام. وتشمل وظيفة العمليات التفاوض واستخدام حصيلة القروض وخدمة الدين والإدارة النشطة للحافطة. وتتضمن الإدارة النشطة للحافطة اليومية لحافطة الديون، أخذاً في الاعتبار التطورات السوقية، مثل أسعار الفائدة وأسعار الصرف، والتي تؤثر على المستوى المرغوب للحافطة من حيث الأداء وحجم المخاطر.

٦-٦١ الرقابة: تتضمن وظيفة الرقابة متابعة الأنشطة المرتبطة بالدين لضمان تحقق أهداف السياسات، وكذلك تنسيق أنشطة إدارة الدين. وتغطي هذه الوظيفة جميع الأنشطة ذات الصلة بإعداد إحصاءات الدين وتحليلها، وتساعد في ضمان تحقق أهداف السياسات وفي تحديد سياسات إدارة الدين. ويتعين أن تضمن هذه الوظيفة عدة أمور منها اتفاق شروط عمليات الاقتراض الجديدة مع المبادئ التوجيهية الصادرة عن المستويات العليا، واستخدام الأموال في الوقت المناسب وعلى النحو الملائم، والسداد وفقاً للجدول المتفق عليه. وبوجه عام، ينبغي التنسيق لضمان اتفاق إدارة الدين التشغيلية مع التدابير التنفيذية لإدارة الدين (أي وظائف السياسات والتنظيم التي يتم تنفيذها على المستويات العليا).

٦-٦٢ الهيكل التنظيمي: يختلف موقع مكتب الدين الحكومي (يشار إليه عادة باسم وحدة إدارة الدين) وهيكله التنظيمي من بلد لآخر. وينشأ الاختلاف بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة نتيجة اختلاف مصادر التمويل، أي أن الهيكل التنظيمي يختلف على أساس ما إذا كان البلد يقترض أموالاً من دائنين ثنائيين أو يصدر سندات في السوق المالية الدولية.

٦-٦٣ وفي معظم البلدان النامية، لا تسند وظائف إدارة الدين إلى مكتب واحد، بل توزع على عدة مؤسسات. وفي الهياكل التنظيمية المعتادة، يكون مكتب الدين داخل وزارة المالية، وينصب عمله على الدين المحلي والخارجي للقطاع العام، بينما يقوم البنك المركزي بمراقبة الدين الخاص وغالباً ما يتولى الوظائف التشغيلية المرتبطة بالدين الحكومي بوصفه الوكيل المالي للحكومة. وتعد وزارتا التخطيط والمالية والبنك المركزي، كل على حدة، تنبؤات اقتصادية يقوم عليها إطار إدارة الدين. وتتولى لجنة تنسيقية رفيعة المستوى، تعمل بتوجيه من وزارة المالية (أو مكتب رئيس الوزراء أو وزارة التنسيق الاقتصادي إن وجدت)، مسؤولية وضع استراتيجية وسياسة الدين اللتين ينبغي أن تتجسدا في الأهداف الاقتصادية الكلية. غير أنه في بعض البلدان المتقدمة، يقوم مكتب دين حكومي مستقل بتنفيذ عمليات الدين وفق أهداف تضعها الحكومة كجزء من عمليات إدارة الأصول والخصوم. وقد أقامت آيرلندا ونيوزيلندا والسويد والمملكة المتحدة نظاماً تفصل بين أهداف إدارة الدين والإدارة النقدية. وبغض النظر عن شكل النظام، ينبغي على كل بلد وضع إطار يتسم بالشفافية لضمان الكفاءة في أداء جميع وظائف مكتب الدين.

الجدول ٦-٣: بعض الوظائف المقترحة لمكتب الدين

الوظائف	دين القطاع العام		دين القطاع الخاص (حسب الاقتصاد)
	المحلي	الخارجي	
السياسات والتنظيم	<ul style="list-style-type: none"> • صياغة أهداف واستراتيجية إدارة الدين • القرارات بشأن حجم الدين، ونوع الأدوات، والتوقيت، والتوازن وأساليب البيع • وضع هيكل قياسي للدين إن أمكن • روابط الاتصال داخل الحكومة/مجلس الوزراء/البرلمان • وضع حدود قصوى للاقتراض وفق أهداف الموازنة وسياسة المالية العامة 	<ul style="list-style-type: none"> • الترتيبات المؤسسية للاقتراض والمبالغ المنصرفة وخدمة الدين، بما في ذلك القوانين واللوائح ذات الصلة، والسياسة المنظمة للضمانات الممنوحة من الحكومة • وضع معايير لتحديد مستوى الدين القابل للاستمرار • وضع إطار لسياسات الالتزامات الاحتمالية • تحديد احتياجات الاقتراض والشروط المرغوبة وموارد الاقتراض 	<ul style="list-style-type: none"> • تحديد سياسة الاقتراض الخاص (الخارجي) وفق طبيعة نظام الصرف الأجنبي ومدى تحرر الحساب الرأسمالي في ميزان المدفوعات • رصد الموارد ووضع الترتيبات المؤسسية اللازمة لمراقبة دين القطاع الخاص (القصير والطويل الأجل) • وضع إطار لسياسات الالتزامات الاحتمالية
التسجيل والعمليات	<ul style="list-style-type: none"> • السوق الأولية • تنظيم قنوات التوزيع وإجراءات البيع • إدارة عمليات الدين، بما في ذلك المزايدات والاكتتابات وغيرها • الترتيبات المؤسسية اللازمة للاتصال بالسوق • السوق الثانوية • الإدارة النشطة لحافطة الديون الحكومية القائمة • تطوير أسواق الدين والأسواق عالية السيولة • الترتيبات المؤسسية اللازمة للتدخل والاتصال بالسوق • الاسترداد • إدارة تسليم واسترداد الإصدارات القديمة والجديدة من الأوراق المالية • ترتيبات التسجيل • نظام تسجيل عمليات الدين • إدارة سجلات مالكي/أرصدة أدوات الدين • خدمة الدين الحكومي واتصالها بتنفيذ الموازنة • إدارة سجل أدوات الدين الحكومي 	<ul style="list-style-type: none"> • ضمان توافر جميع تدفقات المعلومات المطلوبة لجمع البيانات الضرورية لتلبية الحاجة إلى المعلومات اللازمة لسير العمليات وصنع القرار • ضمان تكوين مخصصات ملائمة في الموازنة للالتزامات الاحتمالية الناشئة عن الديون وخدمة الدين وتخطيط الاحتياطات اللازمة لخدمة الدين الخارجي • مراجعة الفواتير وضمان سداد مدفوعات خدمة الدين في تاريخ استحقاقها • إدارة عمليات الصرف من القرض، بما في ذلك المطالبات برد المصروفات المدفوعة • بالنسبة للمقرضين من الأسواق التجارية، جميع الأنشطة ذات الصلة بالنفاذ إلى الأسواق والمشاركة فيها 	<ul style="list-style-type: none"> • في حالة ما إذا كانت الحكومة مسؤولة بالكامل عن الاحتياطات الأجنبية، قد يحدد المكتب مستوى الاحتياطات الأجنبية في ضوء احتياجات خدمة دين القطاع الخاص
الإحصاءات/التحليل	<ul style="list-style-type: none"> • إعداد بيانات حديثة وشاملة عن جميع أدوات الدين • إعداد تقارير دورية 	<ul style="list-style-type: none"> • إعداد بيانات (تنبؤات وبيانات فعلية) حديثة وشاملة عن فرائد القروض، بما في ذلك المبالغ الملتزم بها والمبالغ المنصرفة وخدمة الدين والمتأخرات (البيانات المعدة للتسجيل على النظام الإلكتروني لإدارة الدين) • إعداد تقارير دورية 	<ul style="list-style-type: none"> • إعداد بيانات حديثة وشاملة قدر الإمكان عن فرائد القروض (بما في ذلك الدين القصير الأجل) في مختلف القطاعات، مثل شركات تلقي الودائع والشركات المالية الأخرى وغيرها • إعداد تقارير دورية
الرقابة / المتابعة	<ul style="list-style-type: none"> • توقع متطلبات الاقتراض الحكومية في ضوء الأهداف المالية والنقدية ومستوى الدين القابل للاستمرار • تقييم تكلفة الاقتراض (العائد) على مختلف الأدوات • الرقابة على الالتزام بالحدود القصوى السنوية 	<ul style="list-style-type: none"> • مراقبة مؤشرات الدين ومعايير الأداء الأخرى لضمان استمرارية القدرة على تحمل الدين • تحليل حافطة الدين في إطار اقتصادي كلي وإطار وضع الاستثمار الدولي • تحليل قاعدة البيانات لأغراض إعادة هيكلة الدين، بما في ذلك إعادة جدولته • إجراء التحليلات لأغراض إدارة المخاطر لا سيما مخاطر سعر الصرف والمخاطر السوقية الأخرى 	<ul style="list-style-type: none"> • مراقبة مستويات الدين، والقروض المتعثرة، والالتزامات الأخرى التي تنطوي على مخاطر نظامية • مراقبة مؤشرات الدين ذات الصلة ومعايير الأداء الأخرى لضمان استمرارية القدرة على تحمل الدين
الإدارة النشطة للحفاظ الإستثمارية	<ul style="list-style-type: none"> • الرقابة النشطة على المخاطر (مخاطر سعر الفائدة وسعر الصرف والطرف المقابل) • قياس الأداء باستخدام المقاييس المرجعية أو المعايير الأخرى 	<ul style="list-style-type: none"> • إجراء تحليلات سوقية مستمرة • الابتكار المستمر 	<ul style="list-style-type: none"> • تشجيع الإدارة الفعالة للمخاطر • مراقبة المخاطر النظامية من خلال الرقابة المصرفية التحوطية • وضع معايير لشفافية وموثوقية البيانات التي تفصح الشركات عنها

تحديد هوية حائزي سندات الدين المتداولة

باء - مصادر بيانات حائزي الأوراق المالية الصادرة عن القطاع العام

٧-٢ يستلزم تحليل دين القطاع العام الحصول على معلومات عن طبيعة الدائنين. وقد يختلف تأثير الدين على الاقتصاد حسب طبيعة الدائن. ففي حالة الأوراق المالية التي يصدرها القطاع العام بالعملة المحلية على سبيل المثال، عادة ما تمثل الأوراق المالية التي يحوزها البنك المركزي إنشاء ائتمان، بينما تمثل الأوراق المالية التي يحوزها مقيمون آخرون الوسيلة التي يحصل بها القطاع العام على جزء من مصادر التمويل المتوفرة في السوق المحلي، في حين نجد أنه توجد هناك انعكاسات للأوراق المالية التي يحوزها غير المقيمين^٢ على أسواق العملة واستخدام الاحتياطيات الدولية في المستقبل.

٧-٣ وفيما يلي المصادر التي يمكن الحصول منها على بيانات عن حائزي سندات الدين الصادرة عن القطاع العام:

- من الجهات المصدرة؛
- ومن الحائزين؛
- ومن الجهات العاملة في الأسواق المالية (مثل أمناء الحفظ والهيئات المصدرة والبورصات وغرف المقاصة ووكلاء المتاجرة والمؤسسات المختصة بتسجيل الأوراق المالية المتداولة)؛
- ومن المصادر الإحصائية الأخرى - أي البيانات التي تم جمعها بالفعل من مجموعة مختارة من حائزي الأوراق المالية، مثل البيانات الخاصة بحيازات البنوك وشركات التأمين وغيرها.
- ٧-٤ ولتقييم مصادر البيانات البديلة، ينبغي أن يكون معد الإحصاءات على دراية بهيكل سوق سندات دين القطاع العام. فعلى سبيل المثال:
- من هم الأطراف المعنيون بإصدار سندات دين القطاع العام وتداولها؟
- هل تتوفر لمعد إحصاءات الدين السلطة القانونية أو القدرات الفنية اللازمة لجمع البيانات من حائزي السندات أو الجهات العاملة في أسواق السندات؟

يتناول هذا الفصل إعداد إحصاءات دين القطاع العام فيما يتعلق بسندات الدين المتداولة، مع التركيز بوجه خاص على تحديد نوع الطرف المقابل لهذه الأدوات ومحل إقامته، كما يتناول سندات دين القطاع العام المتداولة كجزء من سوق سندات الدين الكلية - وفق إطار قائم على «انتقال السندات من طرف إلى الآخر» ويعرض تجارب قطرية مختارة في هذا الصدد.

ألف - مقدمة

٧-١ يُقصد بسندات الدين المتداولة سندات الدين التي يتم تداولها (أو تكون قابلة للتداول) في الأسواق المالية المنظمة وغيرها. مثل أذون الخزانة، والسندات، وصكوك الدين، وشهادات الإيداع القابلة للتداول، والأوراق المالية المضمونة بأصول، وغيرها^١. وتداول هذه الأدوات يعني أن لها سوقاً ثانوية مما يتيح تناقل ملكيتها ربما لمرات عديدة خلال مدة الورقة المالية. أما بالنسبة لأدوات الدين الأخرى، فعادة ما تكون العلاقة بين المدين والدائن ثابتة نسبياً. وبالرغم من أنه من الممكن دائماً أن تكون الأوراق المالية قابلة للتداول، يتم تداول بعضها في أسواق ثانوية عالية السيولة، بينما يقل أو ينعدم بيع البعض الآخر في الأسواق الثانوية. وتتيح إمكانية بيع الورقة المالية ميزة المرونة للدائنين، في حين تعني هذه المرونة بالنسبة لمعدي إحصاءات الدين أن تحديد هوية حائز سندات الدين المتداولة أكثر صعوبة مقارنة بالأدوات الأخرى. ورغم أن مختلف مؤسسات الأسواق المالية تحتفظ بسجلات التداول والحائزين الحاليين كي تضمن على سبيل المثال تطابق المعاملات وسداد الفائدة للمالك، لا يمكن لمعدي الإحصاءات غالباً الاطلاع بسهولة على هذه السجلات.

^١ راجع الفقرات من ٢-١٣٢ إلى ٢-١٣٤ من الفصل الثاني للاطلاع على كيفية تقييم سندات الدين المتداولة، والفقرات من ٣-٢٨ إلى ٣-٢٨ من الفصل الثالث للاطلاع على تعاريف بعض سندات الدين.

^٢ للاطلاع على مناقشة تفصيلية حول سندات الدين المتداولة المملوكة لغير المقيمين، راجع الفصل الثالث عشر من مرشد الدين الخارجي.

ومن المهم أن يتعاون معدو البيانات فيما بينهم لإعداد بيانات متسقة.

٩-٧ ويمكن إدراج طرق تصنيف حائزي السندات كخانات اختيار في نموذج تسجيل الملكية. وكبديل عن ذلك، يمكن معرفة التصنيف من خلال رابط لسجل يحوي هذه المعلومات لأغراض ضريبية أو إحصائية. وقد تستطيع إدارة الدين أيضا تصنيف الحائز عن طريق اسمه.

١٠-٧ ويتعين على معدي إحصاءات الدين فهم طبيعة الإجراءات الإدارية في سوق السندات وكيفية سير العمل بها لتحديد نقاط القوة والقصور في بيانات الحائزين المتاحة لدى جهات الإصدار فعلى سبيل المثال، ينبغي أن يعرف معد البيانات ما إذا كان هناك تداول قوي على السندات في الأسواق الثانوية، أو ما إذا كان التداول محدودا للغاية، أو إذا كانت السندات يتم تداولها عقب الإصدار ثم يقل التداول فيما بعد. (وقد يختلف الوضع أيضا باختلاف جهات إصدار السندات الحكومية، أو فيما بين أدوات سوق المال - والسندات الطويلة الأجل). وعادة ما يمكن الحصول على هذه المعلومات من مكتب (مكاتب) الدين أو بورصات الأوراق المالية.

١١-٧ وفيما يلي الحالات التي قد يتعذر فيها على جهة الإصدار تحديد هوية المالك المنتفع من السندات:

- معاملات السوق الثانوية غير المسجلة: فعلى سبيل المثال، قد تتوافر معلومات مفيدة عن الحائزين الأوليين، أو عن الحائزين وقت دفع القسائم أو الاسترداد نظرا لأنه الوقت الذي يتم فيه سداد المدفوعات المستحقة. أما في الأوقات الأخرى، فقد لا تسجل معاملات السوق الثانوية لدى جهة الإصدار وفي حالة السندات بدون قسائم، فقد تكون المعلومات المسجلة عن المعاملات غير كاملة نظرا لعدم استحقاق أي مدفوعات قبل وقت الاسترداد.

- المعلومات المتاحة عن المشتريين الأوليين: إذا كانت البنوك وغيرها من وكلاء المتاجرة هم أول مشتري للسندات في الغالب، ثم يعيدون بيعها إلى عملائهم، فقد تعطي المعلومات المتاحة عن المشتريين الأوليين صورة مضللة عن الحائزين الحاليين ومصادر التمويل الحقيقية.

- أمناء الحفظ وحسابات التداول بالوكالة: ومن المشكلات الأخرى المحتملة أيضا أن الحائز المسجل قد يكون إحدى جهات تقديم الخدمات المالية التي تنوب عن الحائز الفعلي. فعلى سبيل المثال، قد تسجل حيازة الأوراق المالية باسم أمين حفظ ينوب عن عملاء كثيرين. وقد تكون حسابات التداول بالوكالة التي تديرها البنوك أو غيرها من وكلاء المتاجرة في الأسواق المالية آلية أخرى يتعذر فيها تحديد هوية الحائز الفعلي.

- هل يوجد تداول نشط على السندات في السوق الثانوية؟ وهل أحيانا ما يكون المشتري الأولي وكيل متاجرة أو بنكا يعيد بيع السندات لعملائه؟

- هل حائزو السندات مسجلون؟ وإذا كانت الإجابة نعم، هل التسجيل دقيق دائما أم أنه فقط عندما يحين موعد دفع القسائم أو تاريخ استرداد الاصل؟

- ما هي المعلومات التي تم جمعها بالفعل عن دين القطاع العام؟

٥-٧ ويناقش الفصل السادس الترتيبات المؤسسية لإعداد إحصاءات دين القطاع العام. وفي حين يحتفظ المدين عادة ببيانات مفيدة عن مجموع قيم خصوم السندات وتكوينها، يتعين إعداد معلومات عن الحائزين الحاليين بصفة منتظمة كي لا تفقد هذه المعلومات شمولها وحدائتها بعد أن يتم تداول السندات في السوق الثانوية. ولذلك فقد يلزم التعاون للحصول على بيانات عن حائزي السندات من مصادر إضافية. ويمكن مراجعة مرفق هذا الفصل للاطلاع على ممارسات قطرية مختارة لتحديد هوية حائزي سندات الدين المتداولة.

١- الحصول على البيانات من مصدري السندات

٦-٧ عادة ما تكون لدى الجهة المصدرة للسندات وحدة لإدارة سندات الدين (مدير الدين) وقت الإصدار ودفع القسائم والاسترداد. وتستلزم هذه الإجراءات عادة تحديد هوية حائزي السندات. وينبغي أن تحدد التصنيفات المقيمين وغير المقيمين، مع تصنيف المقيمين حسب القطاع المؤسسي (وفق التعريف الوارد في الفقرة ٣-٦٨ في الفصل الثالث).

٧-٧ ويتعين أن تتوافر لمعدي إحصاءات الدين السلطة القانونية والقدرات الإحصائية الملائمة لجمع البيانات من مصدري السندات. وعادة ما تتوافر هذه القدرات بالفعل لدى البنوك المركزية والإدارات الإحصائية الرسمية. وقد يمكن الحصول على بيانات إصدار دين الحكومة المركزية من مكتب إدارة الدين أو وزارة المالية. ولكن معدي البيانات قد يواجهون مزيدا من المشكلات عند جمع البيانات عن عدد كبير من حكومات الولايات والحكومات المحلية، أو من الشركات العامة.

٨-٧ وقد تحدد هوية حائزي السندات غير المقيمين للأغراض الضريبية أو التنظيمية. ومن الممكن أيضا أن يكون قد تم تحديد هوياتهم بالفعل لأغراض ميزان المدفوعات، أو وضع الاستثمار الدولي، أو إحصاءات الدين الخارجي. ويدرج المكون الخارجي لدين القطاع العام في إحصاءات دين القطاع العام وإحصاءات الدين الخارجي. وقد تمت مواءمة مفاهيم التقييم والتصنيف المستخدمة في إعداد هاتين المجموعتين الإحصائيتين، ومن المفترض أنها متماثلة.

قد يكون من الصعب جمع بيانات من الأسر في حالة وجود حيازات صغيرة نسبياً من السندات موزعة بين عدد كبير من الأسر.

٧-١٧ غير أنه في حالة استعانة المستثمرين من غير المقيمين والأسر بأمناء حفظ الأوراق المالية المحليين لحفظ سندات دين القطاع العام الصادرة في البلد المعني، فقد تمثل هذه المؤسسات مصدراً للمعلومات (راجع الفقرة ٧-١٩). كذلك في حالة استخدام البلد المعني نظاماً يقوم على إبلاغ بيانات فرادى السندات لجمع بيانات الحيازات، فإن ذلك يتيح إمكانية أكبر للتحقق من صحة المعلومات ويوفر بيانات في غاية التفصيل موزعة حسب قطاعات فرعية مختلفة أو مستويات حكومية محددة (راجع الإطار ٧-١).

الإطار ٧-١: قاعدة بيانات فرادى سندات الدين

قاعدة بيانات فرادى سندات الدين هي قاعدة بيانات لحفظ الإحصاءات على مستوى فرادى سندات الدين. ومن أهم ما تتضمنه هذه الإحصاءات المحفوظة في قاعدة بيانات فرادى سندات الدين الرقم الدولي لتعريف الأوراق المالية، واسم جهة الإصدار وإقامتها، والقطاع الفرعي، وتاريخ الإصدار وتاريخ الاسترداد، ونوع السند، وعملة التقويم، وسعر الإصدار وسعر الاسترداد، والمبلغ القائم أو رأس المال السوقي، ومدفوعات القسائم وتاريخها (راجع الرسم التوضيحي ٣-١ من الجزء الأول من دليل إحصاءات سندات الدين).

ويمكن ربط قواعد بيانات فرادى سندات الدين بإحصاءات سندات الدين المملوكة للمقيمين موزعة حسب القطاع والقطاع الفرعي، والمملوكة لغير المقيمين أيضاً. ولهذا الغرض، يتم ربط المعلومات الخاصة بحائزي السندات التي يدلي بها المقيمون ببيانات فرادى السندات المحفوظة في قاعدة البيانات. وغالباً ما يتم الربط باستخدام الرقم الدولي لتعريف الأوراق المالية.

وفي أغلب الحالات، يتم جمع بيانات الحائزين على أساس فرادى سندات الدين من أمناء الحفظ والمستودعات المركزية للأوراق المالية، وإن كان يمكن جمع البيانات أيضاً من حائزي السندات مباشرة. وقد تفرض البلدان التزاماً قانونياً على المقيمين بإبلاغ بيانات سندات الدين المحتفظ بها في الخارج. غير أن نطاق التغطية عادة ما يكون محدوداً بالنسبة للبيانات التي يتم جمعها مباشرة من بعض القطاعات أو القطاعات الفرعية مثل قطاع الأسر أو قطاع المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم قطاع الأسر.

ومن مميزات قاعدة بيانات فرادى سندات الدين أنها تتيح التحقق من صحة البيانات وتقسيمات أكثر تفصيلاً للبيانات.

٧-١٨ وينبغي على الأقل أن تستخدم البيانات المتاحة من حائزي السندات للتحقق من صحة البيانات المتحصل عليها من مصدري السندات، وهو ما يتيح تحديد ما إذا كانت هناك مشكلات محتملة في عملية الإبلاغ ويمثل ممارسة إحصائية جيدة للتحقق من مدى اتساق مصادر البيانات. فعلى سبيل المثال، إذا كانت حيازات البنوك المسجلة في

• **المعاملات خارج السوق:** من الممكن ألا يقوم المشتري بتسجيل المعاملات حتى في حالة وجود مستودع مركزي للأوراق المالية إذا لم يكن يتوقع الاحتفاظ بالورقة المالية حتى تاريخ الدفع التالي.

• **اتفاق إعادة شراء الأوراق المالية:** نجد في بعض البلدان أن الكثير من السندات يمتلكها حائزوها بموجب اتفاق إعادة شراء. وفي هذه الحالة، يختلف «المالك القانوني» عن «المالك الاقتصادي للأغراض الإحصائية». وتتضمن المعلومات المسجلة المالك القانوني، أو قد لا يعرف أمين الحفظ ما إذا كانت الورقة المالية مملوكة مباشرة أو بموجب اتفاق إعادة شراء.

٧-١٢ ونظراً لهذا القصور يمكن استخدام البيانات التي يتم جمعها من حائزي السندات والجهات العاملة في الأسواق المالية كمصدر معلومات مكمل.

٢- جمع البيانات من حائزي السندات

٧-١٣ إذا لم تتوافر لدى جهات الإصدار معلومات كاملة عن حائزي السندات، يمكن النظر في جمع البيانات من حائزي السندات مباشرة. وقد تكون للبنك المركزي أو مكتب الإحصاءات الذي يقوم بإعداد بيانات دين القطاع العام السلطة القانونية اللازمة لجمع البيانات من حائزي السندات، ولكن لا ينطبق ذلك غالباً على مكاتب إدارة الدين أو وزارات المالية. فضلاً عن ذلك، عادة لا تتوافر لمكاتب إدارة الدين أو وزارات المالية البنية التحتية أو الخبرات اللازمة لإجراء المسوح.

٧-١٤ وينبغي أن يحاول خبير إحصاءات دين القطاع العام الاستفادة من المسوح المتاحة أو البيانات التي تم جمعها لأغراض إحصائية أخرى، بدلاً من جمع بيانات إحصائية جديدة. وكما يرد في الفقرة ٧-٢٠، غالباً ما يكون قد تم جمع هذه البيانات لأغراض إحصائية أخرى.

٧-١٥ ويمكن جمع المعلومات من كبار حائزي السندات المقيمين، مثل البنوك وشركات التأمين وصناديق معاشات التقاعد وصناديق الاستثمار الأخرى. وعاد ما يكون قد تم جمع هذه البيانات بالفعل من البنوك المركزية وغيرها من شركات تلقي الودائع كجزء من الإحصاءات النقدية والمالية. كذلك يمكن جمع البيانات من كبار حائزي السندات الآخرين، مثل صناديق الاستثمار المشترك وشركات التأمين على الحياة وصناديق معاشات التقاعد كجزء من الإحصاءات المالية أو للأغراض التنظيمية. وبالنسبة لحائزي السندات، تمثل سندات القطاع العام على الأرجح جزءاً فقط من حافظة أصول مالية قد تحوي أيضاً سندات صادرة عن وحدات القطاع الخاص وغير المقيمين.

٧-١٦ وقد تكون البيانات أصعب في جمعها من غير المقيمين والأسر. فهناك صعوبات في الحصول على معلومات من المستثمرين غير المقيمين لأسباب قانونية وعملية. كذلك

سندات الدين موزعة حسب البنك المركزي، والحكومة المركزية، وحكومات الولايات والحكومات المحلية، ومصدري السندات من الجهات العامة غير المالية، ولكنها لا تعرض حيازات الشركات العامة المالية على نحو منفصل.

٧-٢٢ وللاستفادة من البيانات المتاحة على أكمل وجه، ينبغي وجود تعاون وتواصل بين الهيئات المعنية بإعداد مجموعات البيانات الاقتصادية والمالية المختلفة، وإلا فقد يتعذر استغلال معلومات ربما تكون مفيدة أو في أسوأ الأحوال قد ينتهي الأمر بالمجيبين إلى إبلاغ نفس المعلومات إلى هيئتين إحصائيتين مختلفتين. كذلك فإن اختلاف إحصاءات دين القطاع العام عن القيم الموازية المعروضة في الإحصاءات الأخرى قد يثير تساؤلات لدى المستخدمين و/أو يفقد البيانات مصداقيتها.

جيم - إحصاءات سندات الدين المتداولة كجزء من إجمالي سوق سندات الدين

٧-٢٣ تتيح إحصاءات حائزي سندات دين القطاع العام تحليل دين القطاع العام في إطار منفصل. ويمكن إجراء تحليل أوسع نطاقاً باستخدام الإطار المحاسبي القومي الذي يتيح تحليل مقترضي القطاع العام كجزء من المقترضين الآخرين وحيازات سندات دين القطاع العام كجزء من حيازات السندات ككل.

٧-٢٤ وفي الجزء المتبقي من هذا الفصل، نناقش بإيجاز الإطار المفاهيمي المستخدم في إعداد بيانات حيازات سندات الدين والمعروض في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، ويميز من التفصيل، في الجزء الثاني من دليل إحصاءات سندات الدين. ويوضح هذا الإطار «اتجاه تدفق الأموال» أو «انتقال السندات من طرف إلى الآخر». ويقوم هذا المنهج على تحليل دين فرادى القطاعات كجزء من إجمالي الدين، ويعكس بالتالي دور القطاع العام (والقطاعات الأخرى) في إجمالي التدفقات والأرصدة المالية. وينبغي على معدي إحصاءات دين القطاع العام مراعاة الإطار الأوسع في عملهم لضمان الاتساق بين مجموعات البيانات المختلفة وتوفير الإرشاد لمستخدمي الإحصاءات.

١- استخدام الإطار القائم على انتقال السندات من طرف إلى الآخر في إعداد بيانات سندات الدين

٧-٢٥ يعرض الجدول ٧-١ الإطار القائم على انتقال السندات من طرف إلى الآخر في صورة مبسطة والذي يبين حيازات الوحدات المؤسسية المقيمة حسب القطاع وحيازات غير المقيمين من السندات الصادرة عن مقيمين. ويعكس هذا الجدول العلاقات بين حائزي السندات من القطاعات المقيمة، وبين مصدري السندات من المقيمين وغير المقيمين، وبين حائزي السندات غير المقيمين ومصدري السندات المقيمين.

الإحصاءات النقدية أقل كثيراً عن تلك المسجلة لدى مصدري السندات، فقد يعكس ذلك نمطاً لحيازة السندات ومن ثم إعادة بيعها.

٣- جمع البيانات من الجهات العاملة في الأسواق المالية

٧-١٩ يمكن حيازة السندات أو التداول فيها من خلال الجهات المقيمة التي تقدم الخدمات المتخصصة (مثل أمناء الحفظ، ومصدري السندات، والبورصات، وغرف المقاصة، ووكلاء التداول، ومكاتب التسجيل). وفي هذه الحالة، قد توفر هذه المصادر معلومات جيدة عن حائزي السندات. غير أنه يمكن حيازة السندات أو تداولها من خلال مقدمي الخدمات غير المقيمين (لا سيما السندات الصادرة بالعملة الأجنبية) أو حيازتها بصورة مباشرة. ومن الممكن أيضاً ألا يكون أمناء الحفظ أو وكلاء التداول على علم بالمالك الاقتصادي في حالة حيازة السندات بموجب اتفاق إعادة شراء أو من خلال حسابات التداول بالوكالة. وللاطلاع على مناقشة حول الإبلاغ من خلال أمناء الحفظ، راجع المرشد إلى المسح المنسق لاستثمارات الحافظة. ويستلزم الحصول على المعلومات من هذه المصادر صلاحيات قانونية وخبرات في جمع البيانات عادة ما تتوافر لدى مكاتب الإحصاءات الوطنية والبنوك المركزية. وقد يندر وجودها في مكاتب إدارة الدين أو وزارات المالية.

٤- جمع البيانات من المصادر الإحصائية الأخرى

٧-٢٠ وعادة ما تتوافر في إحصاءات أخرى بيانات عن عناصر سندات دين القطاع العام المتداولة. وتتضمن المصادر الممكنة الإحصاءات النقدية والمالية، وإحصاءات الدين الخارجي ووضع الاستثمار الدولي، وبيانات الأسواق المالية. وتوضح البيانات المستمدة من الإحصاءات النقدية حيازات السندات لدى البنوك وغيرها من شركات تلقي الودائع. ومن المفترض أن تكون هذه البيانات متسقة نظراً لاستخدام التصنيف المنسق للقطاعات المؤسسية في إعداد مختلف مجموعات البيانات. ويمكن استخدام هذه البيانات لاستكمال أوجه النقص، أو كمجموعة بيانات مستقلة للتحقق من صحة البيانات الأخرى. وفي حالة تحديد حيازات القطاع المالي وغير المقيمين، يمكن اشتقاق حيازات الحكومة العامة والشركات غير المالية والأسر كمتبق. وتمثل سندات الدين التي يحوزها غير المقيمين عنصراً مهماً في إحصاءات الدين الخارجي ووضع الاستثمار الدولي. ويمكن جمع هذه البيانات بموجب إجراءات الرقابة على النقد الأجنبي، أو كجزء من نظام لإبلاغ المعاملات الدولية، أو من مجموعة بيانات أخرى.

٧-٢١ وينبغي التحقق من أساس التقييم المستخدم في إعداد هذه البيانات المصدرة. فعلى سبيل المثال، تقيد حيازات سندات دين القطاع العام في الإحصاءات النقدية والمالية بالقيمة السوقية. كذلك ينبغي التحقق أيضاً من التصنيفات التفصيلية المستخدمة. فعلى سبيل المثال، تعرض الميزانية العمومية المعدة وفق دليل الإحصاءات النقدية والمالية لعام ٢٠٠٠ حيازات

الجدول ٧-١: عرض مبسط للمنهج القائم على انتقال السندات من طرف إلى الآخر

	المقيمون				الحائز حسب محل الإقامة والقطاع المقيم (أصول مالية)	المصدر حسب محل الإقامة والقطاع المقيم (خصوم)
	غير المقيمين	الأسر والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر	الشركات المالية ^١	الشركات غير المالية ^١		
إقامة جهة الإصدار					الشركات غير المالية ^١	المقيمون
					الشركات المالية ^١	
					الحكومة العامة	
					الأسر والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر ^٢	
					غير المقيمين	جميع الجهات المصدرة للسندات
إقامة حائز سندات الدين						

^١ يمكن تقسيم الشركات المالية وغير المالية إلى شركات عامة وشركات خاصة لتحديد مكون القطاع العام.
^٢ قد يجيز القانون للأسر والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر إصدار سندات دين. ففي حالة الأسر يمكن إصدار سندات دين لتمويل شراء مساكن.

٧-١). ولا يغطي الإطار حيازات غير المقيمين من سندات الدين الصادرة عن غير المقيمين (الخانة المظلمة بلون داكن في الجدول ٧-١) نظراً لأن هذه الحيازات ليست لها أهمية من منظور الاقتصاد الوطني.

٧-٢٨ ويوضح الإطار القائم على انتقال السندات من طرف إلى الآخر والمستخدم في تحليل سندات الدين طرفي التمويل وقيمتها ونوع سند الدين المستخدم في التمويل. وباستخدام هذا الإطار يمكن عرض جميع حيازات سندات دين كيانات القطاع العام المملوكة للقطاعات المقيمة وغير المقيمين في آن واحد.

٧-٢٩ الجدول ٧-٢ مطابق للجدول ٧-١، مضافاً عليه بيانات إجمالي جميع المقيمين، وهو يحوي مثالاً رقمياً يوضح كيفية عرض مراكز أرصدة سندات الدين باستخدام الإطار القائم على انتقال السندات من طرف إلى الآخر^١ وعلى سبيل المثال، يوضح الجدول ٧-٢ التالي:

• في العمود الرابع، تبلغ قيمة حيازات الأسر والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر من سندات الدين ٢٧٥، وهو ما ينعكس في مطالباتها على الشركات غير المالية (٦٥) والشركات المالية (٤٣) والحكومة العامة (١٢٤) والعالم الخارجي (٤٣).

• أصدرت الشركات غير المالية سندات دين قيمتها ١٤٧، كما يتضح من الصف الأول. وتبلغ قيم خصومها في صورة سندات دين تجاه الشركات غير المالية الأخرى

٧-٢٦ وبالنسبة لاقتصاد وطني، يمكن استخدام الإطار القائم على انتقال السندات من طرف إلى الآخر لعرض مراكز الأرصدة، والمعاملات، وفروق إعادة التقييم، والتغيرات الأخرى في حجم الأصول^٢. وتقسم هذه البيانات حسب القطاعات (الشركات غير المالية، والشركات المالية، والحكومة العامة، والأسر والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر) وغير المقيمين. وبالنسبة للمقيمين، تظهر مراكز أرصدة فرائد القطاعات في الخانات المظلمة بخطوط مائلة في الجدول ٧-١،^٣ كذلك يعرض هذا الجدول القطاعات المؤسسية الرئيسية كما هي معتمدة في نظام الحسابات القومية، ويتعين بالتالي قيد الشركات العامة على نحو منفصل في القطاعات المالية وغير المالية لبيان مكونات القطاع العام.

٧-٢٧ وتظهر حيازات سندات الدين المملوكة لغير المقيمين (الصادرة عن قطاعات مقيمة) كمراكز في الميزانية العمومية للعالم الخارجي (أي وضع الاستثمار الدولي)، وكمعاملات مالية في الحساب المالي مع العالم الخارجي (جزء من ميزان المدفوعات)، وكفروق إعادة تقييم أو تغيرات أخرى في حجم الأصول في حسابات التراكم الأخرى مع العالم الخارجي (الخانات المظلمة بخطوط عمودية في الجدول

^٣ يعرض الإطار ٥-١ في الجزء الثاني من دليل إحصاءات سندات الدين تفاصيل قيد سندات الدين باستخدام مبدأ المدين/الدائن.

^٤ يوصي دليل إحصاءات سندات الدين بإعداد هذه الإحصاءات على أساس غير موحد، أي دون استبعاد مراكز الأرصدة والتدفقات بين وحدات نفس القطاع. بينما يوصي هذا المرشد باستبعاد مراكز الأرصدة والتدفقات بين وحدات نفس القطاع عند إعداد إحصاءات وحدات القطاع العام.

^٥ يمكن النظر في إعداد تقسيمات إضافية لغير المقيمين حسب البلد أو القطاع المؤسسي.

^٦ يمكن إعداد جداول مماثلة لعرض المعاملات وفروق إعادة التقييم والتغيرات الأخرى في حجم الأصول. ويمكن أيضاً عرض محتوى هذه الجداول في صورة سلسلة زمنية بدلاً من استخدام مصفوفات.

الجدول ٧-٢: عرض مراكز أرصدة سندات الدين باستخدام إطار المدين/الدائن

جميع حائزي السندات	غير المقيمين	المقيمون					الحائز حسب محل الإقامة والقطاع المقيم (أصول مالية)		المصدر حسب محل الإقامة والقطاع المقيم (خصوم)
		جميع المقيمين	الأسر والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر	الحكومة العامة	الشركات المالية ^١	الشركات غير المالية ^١	الشركات غير المالية ^١	الشركات المالية ^١	
١٤٧	٢٤	١٢٣	٦٥	٥	٢٣	٣٠	الشركات غير المالية ^١		المقيمون
١٠٦	٢٨	٧٨	٤٣	٢	٢٢	١١	الشركات المالية ^١		
٢٧٦	٥٤	٢٢٢	١٢٤	٦	٢٥	٦٧	الحكومة العامة		
—	—	—	—	—	—	—	الأسر والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر		
٥٢٩	١٠٦	٤٢٣	٢٣٢	١٣	٧٠	١٠٨	جميع المقيمين		
	—	١٠٨	٤٣	١٩	١٢	٣٤	غير المقيمين		
		٥٣١	٢٧٥	٣٢	٨٢	١٤٢	جميع الجهات المصدرة للسندات		

^١ يمكن تقسيم الشركات المالية وغير المالية إلى شركات عامة وشركات خاصة لتحديد مكونات القطاع العام.

الدين المملوكة لغير مقيمين (والصادرة عن مقيمين) (١٠٦) إجمالي سندات الدين الصادرة عن مقيمين (والمملوكة لمقيمين وغير مقيمين) (٥٢٩) وسندات الدين الصادرة عن غير مقيمين (والمملوكة لمقيمين) (١٠٨).

٧-٣٠ وتظهر مراكز أرصدة فرادى القطاعات المقيمة من سندات الدين في الخانات المظلمة بلون داكن. فعلى سبيل المثال، أصدرت الشركات غير المالية سندات دين قيمتها ٣٠ تمتلكها وحدات مؤسسية أخرى في القطاع نفسه. وكما ورد في الحاشية رقم ٤، تستبعد المعاملات بين وحدات القطاع نفسه عند عرض الإحصاءات على أساس موحد.

٣٠، وتجاه الشركات المالية ٢٣، وتجاه الحكومة العامة ٥، وتجاه الأسر والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر ٦٥، وتجاه العالم الخارجي ٢٤. وفي المقابل، لم تصدر الأسر والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر أي سندات دين (الصف الرابع).

- في صف «غير المقيمين»، تبلغ قيمة سندات الدين المملوكة لمقيمين والصادرة عن غير مقيمين ١٠٨.
- في عمود «غير المقيمين»، تبلغ قيمة سندات الدين المملوكة لغير مقيمين والصادرة عن مقيمين ١٠٦.
- يساوي إجمالي سندات الدين المملوكة لمقيمين (والصادرة عن مقيمين وغير مقيمين) (٥٣١) وسندات

ب - حكومات الولايات والحكومات المحلية

٣٤-٧ توقف إصدار حكومات الولايات والحكومات المحلية لسندات الدين اعتباراً من عام ٢٠١٠.

٢ - كندا

أ - نظرة عامة

٣٥-٧ في كندا، تسجل جميع بيانات حائزي الأصول من سندات دين القطاع العام في إطار متكامل، وهو نظام الحسابات القومية الكندي الذي تعدّه الهيئة الإحصائية الكندية. وتعد بيانات مجمعة موزعة حسب القطاعات في حسابات الميزانية العمومية الوطنية ربع السنوية. وتتضمن حسابات الميزانية العمومية الوطنية ربع السنوية وضع الاستثمار الدولي ربع السنوي بوصفه القطاع غير المقيم، ويستند إلى قواعد بيانات سندات الدين في جمع البيانات اللازمة عن حافظة معاملات ومراكز وضع الاستثمار الدولي. ويعتمد في إعداد حسابات الميزانية العمومية الوطنية أساساً على مسح الشركات ربع السنوية في مختلف القطاعات، والمسوح ربع السنوية التي تغطي صناديق معاشات التقاعد ونظم الاستثمار الأخرى، إلى جانب المعلومات التي تقدمها مختلف مستويات الحكومة.

٣٦-٧ يتم جمع بيانات الميزانية العمومية الأولية حسب نوع الأصول/الخصوم لأغراض إعداد المسوح (بما فيها تفاصيل سندات الدين الحكومي) من عدد من المصادر ذات الصلة بالقطاعات المؤسسية في حسابات الميزانية العمومية الوطنية. ثم يتم تحليل التقديرات في مصفوفة عرض (دين)/استخدام (أصل) لحيازات سندات الدين موزعة حسب السوق^٧ (مثل سوق سندات الحكومة الفيدرالية)، وتشكل هذه المصفوفة جزءاً من حسابات الميزانية العمومية. كذلك تتم مطابقة بيانات معاملات القطاعات غير المقيمة ربع السنوية المستمدة من إحصاءات ميزان المدفوعات (بما في ذلك معاملات السوق الثانوية) بتقديرات معاملات التدفقات المالية على جانبي الأصول والخصوم في القطاعات المؤسسية للاقتصاد. وتتم بالمثل مطابقة الأرصدة بتقديرات وضع الاستثمار الدولي وحسابات الميزانية العمومية الوطنية ربع السنوية.

٣٧-٧ وتجري مطابقات أكثر شمولاً بين البيانات على أساس سنوي، حيث تتم سنوياً مطابقة بيانات الأصول المستمدة من المسوح في حساب الميزانية العمومية الاقتصادي الكلي الخاص ببيانات القطاعات المؤسسية بالمشح الكندي المنسق لاستثمارات الحافظة، ويغطي هذا المسح حيازات عدد كبير من المؤسسات الاستثمارية المقيمة وغير المقيمة.

^٧ يمثل ذلك أساساً شكلاً من أشكال إطار انتقال السندات من طرف إلى الآخر يعتمد توزيع سندات الدين حسب نوع السند.

المرفق: ممارسات قُطرية مختارة لتحديد هوية حائزي سندات الدين المتداولة

يعرض هذا المرفق بإيجاز ممارسات البرازيل وكندا وجنوب إفريقيا وتركيا في تحديد هوية حائزي سندات الدين المتداولة.

١ - البرازيل

أ - الحكومة المركزية (الدين المحلي)

٣١-٧ تجمع بيانات حائزي سندات الدين المتداولة من النظام الخاص للتسوية والحفظ (Selic)، وهو المستودع المركزي للسندات الحكومية الذي يديره البنك المركزي البرازيلي والذي يبلغ حجمه ٩٨٪ من الدين الفيدرالي المحلي، كما يتم جمعها من غرفة مقاصة السوق غير الرسمية CETIP والتي تحتفظ بالجزء المتبقي من الدين والذي يبلغ ٢٪. وقد تم تصميم هيكل الحسابات في نظام Selic بما يتيح تحديد نوع حائزي السندات. وتسجل سندات الدين في حسابات فردية أو مجمعة. وبالنسبة للدين المحلي للحكومة المركزية، فيتم تسجيله في حسابات عامة مجمعة في نظام Selic تمتلكها مجموعة من عملاء إحدى الجهات المشتركة في النظام. ومن الممكن تصنيف هذه الحسابات حسب نوع الحائز (أفراد، أو شركات غير مالية، أو شركات مالية، أو صناديق الاستثمار المشترك، أو صناديق أخرى)، ولكن من غير الممكن تحديد هوية الحائز نفسه. فالجهة المشتركة في نظام Selic التي تمتلك الحساب هي وحدها التي تعرف هوية العملاء المدرجين في الحساب العام. ويمكن للبنك المركزي في حالات محددة الاتصال بالجهة المشتركة للحصول على مزيد من التفاصيل. كذلك ترسل أيضاً بعض الدراسات الخاصة عن الأطراف المقابلة والمراكز المكشوفة (Short Positions) إلى الخزنة الوطنية لدعم إدارة الدين الفيدرالي للقطاع العام.

٣٢-٧ وتنشر الخزنة الوطنية تقريراً شهرياً يشمل مجموعة كبيرة من البيانات عن الدين العام الفيدرالي المحلي والخارجي، بما في ذلك معلومات عن حائزي السندات الحكومية. وينشر التقرير بعد أقل من شهر من تاريخ نهاية الفترة المعد عنها التقرير.

٣٣-٧ وتتوافر لمعدي إحصاءات دين القطاع العام معلومات عن الإطار الأوسع لضمان الاتساق. وفي حالة البرازيل، تتلقى الخزنة الوطنية معلومات شهرية من البنك المركزي عن حركة «انتقال السندات من طرف إلى الآخر» وفق إطار مخصص لهذا الغرض. وتقسم هذه المعلومات إلى فئات حسب غير المقيمين، وصناديق معاشات التقاعد المغلقة والمفتوحة، وشركات التأمين، مع تصنيفها تصنيفاً متداخلاً حسب أهم مجموعات السندات وأجال استحقاقها، لضمان تعزيز كفاءة التحليلات التي تجريها إدارة الدين.

ب - مصادر البيانات حسب نوع الحائز

٧-٣٨ الشركات: يتم جمع بيانات حيازات الشركات من سندات الدين كل ربع سنة استناداً إلى مسح الشركات التجارية للشركات المالية وغير المالية، بما في ذلك الشركات الحكومية، إلى جانب تفاصيل كثيرة عن الصناعة/القطاع المؤسسي. كذلك يجري مسح منفصل لصناديق معاشات التقاعد. ويتم جمع بيانات القيمة السوقية أو حسابها، وتستخدم مصادر بيانات أخرى على أساس سنوي كجزء من عملية مطابقة البيانات. ومن أمثلة ذلك المسح الكندي المنسق لاستثمارات الحافظة (على أساس كل سندات دين على حدة)، والذي يغطي حيازات عدد كبير من المؤسسات الاستثمارية المقيمة وغير المقيمة.

٧-٣٩ الحكومة: تجمع بيانات حيازات الحكومات الفيدرالية العامة وحكومات المقاطعات من الحسابات العامة السنوية، والتقارير والمسوح ربع السنوية، والتي تغطي تحديداً صناديق الاستثمار المنتشرة في بعض المقاطعات وصناديق الضمان الاجتماعي. وبالنسبة للمستويات المحلية للحكومة، يتم إجراء مسح ربع سنويين يغطيان البلديات والهيئات التعليمية المحلية.

٧-٤٠ الأسس: تُشتق أغلب بيانات حيازات الأفراد والشركات غير المساهمة، وهي حيازات صغيرة الحجم نسبياً، كمتبق من الحسابات ربع السنوية. غير أن بعض البنود المهمة، مثل السندات الادخارية الحكومية، تُشتق كقيود مقابلة في الخصوم الحكومية. كذلك يمكن الحصول على بيانات مرجعية دورية من مسح أصول-ديون الأسر (تم إجراء آخر مسح عام ٢٠٠٥).

٧-٤١ غير المقيمين: تُجمع بيانات حيازات سندات الدين الكندية المملوكة لغير المقيمين من المسوح الشهرية وربع السنوية والسنوية. ويستخدم نظام شامل ومفصل لمعالجة بيانات حيازات سندات الدين العام (الأدوات القصيرة والطويلة الأجل) المملوكة لغير المقيمين، حيث يسجل فرادى مصدري السندات الكنديين مع تحديد الاسم والقطاع (مثل الحكومات الفيدرالية وحكومات المقاطعات والبلديات، والشركات التجارية التابعة لها) والتصنيف الصناعي؛ كما يسجل فرادى سندات الدين المملوكة بالخارج مع تحديد تاريخ الإصدار وتاريخ الاستحقاق، وعملة الإصدار وسعر الفائدة وتاريخ دفعها، وغير ذلك. ونظراً لأن هذا النظام يعالج كما هائلاً من التفاصيل، فهو يُستخدم لاشتقاق عدد من المتغيرات مثل المراكز والتدفقات (الإصدارات الجديدة، والمعاملات في الأدوات القائمة، والأدوات المستردة) والفائدة. ويسجل النظام أربعة أسعار للسندات الكندية: سعر الإصدار وسعر الاستحقاق، والقيمة الدفترية، والقيمة السوقية في نهاية الفترة. ويرصد

معلومات مفصلة عن الإصدارات الجديدة من سندات الدين العام، سواء كان طرحها الأولي في أسواق محلية أو أجنبية. ويجري فيما بعد مسح تفصيلي شهري للمعاملات بين المقيمين وغير المقيمين يتيح الحصول على بيانات الحيازات الأجنبية من أدوات الدين العام على أساس شهري، موزعة حسب بلد الحائز وتُجرى أيضاً مسح قياسية سنوية لمقارنتها بمراكز نهاية الفترة المعدة استناداً إلى مسح المعاملات الشهري. وعندما يُستحق السند، ينشئ النظام معاملة تلقائياً تعدل على أساسها قيمة الحيازات الأجنبية. كذلك تتيح المعلومات المستمدة من المسوح القياسية السنوية بيانات عن السندات التي يتم استردادها مبكراً (أي السندات التي تسترد قبل تاريخ استحقاقها الأصلي). ويرصد الاسترداد المبكر في هذا النظام المفصل وتعدل الحيازات أيضاً لتعكس هذه المعاملة.

ج - حالات خاصة

٧-٤٢ اتفاقات إعادة الشراء: يكثر استخدام سندات الحكومة الكندية كضمان في سوق اتفاقات إعادة الشراء. وتعامل اتفاقات إعادة الشراء المضمونة بسندات كقروض (إقراض/اقتراض) وليس كمعاملات في سندات دين.

٧-٤٣ المالك المنتفع: المالك المنتفع من الأصول المالية هو الوحدة المؤسسية التي ينصب تركيز الهيئة الإحصائية الكندية عليها في حالة حيازة سندات الدين العام. وغالباً ما يجيب أمناء الحفظ على المسوح نيابة عن عملائهم مع تحديد هوية المالكين المنتفعين.

٧-٤٤ حسابات التداول بالوكالة: تنظر الهيئة الإحصائية الكندية حالياً في إمكانية الحصول على معلومات من البنوك وغيرها من جهات الوساطة العاملة في الأسواق المالية عن الحيازات المودعة في حسابات التداول بالوكالة لديها. وهذا العمل قيد التنفيذ حالياً.

٣- جنوب إفريقيا

أ - سوق السندات

٧-٤٥ يتم تنفيذ جميع المعاملات وتسويتها إلكترونياً، وتحفظ بأمان لدى شركة ستريت (Strate). وهي شركة مملوكة لأكثر أربعة بنوك تجارية وبورصة جوهانسبرغ.

٧-٤٦ ويحتفظ بسجل سندات الحكومة المركزية لدى الخزانة الوطنية، ويحتوي على بيانات جميع مالكي سندات الحكومة المركزية المنتفعين. ويتضمن السجل الحيازات المسجلة باسم مالكيها وتلك المسجلة باسم شركة ستريت. ويبلغ حجم سندات الحكومة المركزية المسجلة باسم شركة

• حسابات بنك التسوية والحفظ التابع لبورصة إسطنبول، والتي توضح قيمة السندات في حافظة عدد من صناديق الاستثمار المشترك؛

• قيمة الأوراق المالية في حافظة البنك المركزي؛

• قيمة الأوراق المالية المملوكة لبعض الصناديق الحكومية، وصندوق التأمين على الودائع الادخارية، وغير ذلك.

٧-٥١ يجمع البنك المركزي بيانات أسبوعية من ٤٠ بنكاً تجارياً و٨٤ مؤسسة وساطة لإعداد إحصاءات مفصلة عن أدوات الدين المحلي الحكومي المملوكة للقطاع غير المصرفي المقيم وغير المقيم. وتقوم هذه البنوك والمؤسسات بإبلاغ بيانات سندات الدين في حوافظها، وتلك المودعة في حسابات الحفظ سواء المملوكة لمقيمين أو غير مقيمين، إلى جانب بيانات إضافية عن حائزي السندات مثل الأفراد والبنوك والكيانات الاعتبارية الأخرى. وتتضمن البيانات أيضاً القيم الاسمية والسوقية. وتُنشر بيانات القطاع غير المصرفي المقيم وغير المقيم حسب الحائز في موقع البنك المركزي على شبكة الإنترنت استناداً إلى تقارير البنوك ومؤسسات الوساطة.

ب - سندات الدين الحكومي المصدرة في أسواق أجنبية

٧-٥٢ تشترك أيضاً بيانات السندات التي تصدرها وكالة الخزنة في الأسواق الأجنبية (تسمى اليوروبوند Eurobonds في تركيا) من نماذج الإبلاغ الأسبوعية التي يتم جمعها من البنوك ومؤسسات الوساطة على النحو المذكور آنفاً. وتقوم هذه المؤسسات بإبلاغ قيمة سندات الدين في حوافظها، وتلك المحفوظة في حسابات الحفظ لديها نيابة عن المقيمين وغير المقيمين. وتخصص هذه القيمة من إجمالي رصيد سندات اليوروبوند لاشتقاق قيمة حيازات سندات اليوروبوند المملوكة لغير المقيمين كمتبق.

ج - حيازات القطاع المصرفي

٧-٥٣ تنشر بيانات جميع سندات الدين (المصدرة محلياً وخارجياً) المملوكة للقطاع المصرفي على موقع البنك المركزي على شبكة الإنترنت أيضاً في إطار الإحصاءات المالية والمصرفية دون تقسيم البيانات إلى سندات دين محلي أو سندات يوروبوند.

ستريت حوالي ٩٩٪ من إجمالي هذه السندات. وتتوافر بيانات حائزي أدوات الدين لدى شركة ستريت وتقدم إلى جهات الإصدار بناء على طلبها، وإلى الخزنة الوطنية على أساس شهري.

٧-٤٧ وتُنشر بيانات السندات المحلية القابلة للتداول موزعة حسب المالك في النشرات ربع السنوية الصادرة عن المصرف الاحتياطي لجنوب إفريقيا.

٧-٤٨ وينقسم الإبلاغ عن المالكين المنتفعين إلى قطاعات مختلفة، مثل صناديق معاشات التقاعد والشركات الاستثمارية الأجنبية وشركات التأمين والبنوك والأفراد وصناديق الاستثمار المفتوحة وغير ذلك. وجاري تنفيذ مبادرات تهدف إلى توفير بيانات إلكترونية مسجلة عن الحيازات في سوق السندات على مستوى المالكين المنتفعين.

ب - سوق المال

٧-٤٩ تحولت سوق المال في فبراير ٢٠١٠ إلى تطبيق نظام شركة ستريت لتسوية معاملات سوق المال (MMSS)، وهو نظام قائم على «تحويل الأوراق المالية إلى قيود إلكترونية» (أي نظام إلكتروني). واعتباراً من نهاية شهر فبراير ٢٠١٠، تصدر أذون الخزنة الجديدة وتجرى مقاصتها وتسويتها إلكترونياً. ويتم تسجيل وتحديث بيانات المالكين المنتفعين في سجل مالكي السندات لدى شركة ستريت (SOR)، وترسل بياناتهم أسبوعياً إلى الخزنة الوطنية. وتنفذ جميع معاملات السوق الثانوية في أذون الخزنة من خلال نظام تسوية معاملات سوق المال، وتسجل في سجل مالكي السندات. ويمكن الحصول على جميع التفاصيل اللازمة في هذا الصدد من شركة ستريت نظراً لأنه يقع عليها التزام بتسجيل بيانات المالكين في جميع معاملات أذون الخزنة وفقاً للأرقام الدولية لتعريف الأوراق المالية. وتتحدد الصيغة المستخدمة في إبلاغ بيانات مالكي أذون الخزنة المنتفعين بالتفاوض بين شركة ستريت والخزنة الوطنية.

٤- تركيا

أ - أدوات الدين المحلي الحكومي

٧-٥٠ نعرض فيما يلي المصادر التي يمكن استخدامها لتحديد إجمالي قيمة أدوات الدين المحلي الصادرة عن وكالة الخزنة:

• إجمالي قيمة الأوراق المالية الحكومية في نظام تحويل وتسوية الأوراق المالية إلكترونياً لدى البنك المركزي التركي والذي يعرض معلومات فرادى سندات الدين المسجلة باسم كل بنك (بما في ذلك حافظة عملائه) دون تقسيم هذه المعلومات حسب الحائزين؛

توحيد إحصاءات دين القطاع العام

٨-٢ ويناقش هذا الفصل في البداية القضايا المفاهيمية العامة المتصلة بعملية توحيد الإحصاءات، بما في ذلك تأثير عملية التوحيد على المجملات والبنود الموازنة، وأسباب إعداد الإحصاءات الموحدة. ويتناول الجزء الأخير من هذا الفصل بعض القضايا الخاصة ذات الصلة بتوحيد إحصاءات دين القطاع العام، ويتضمن مبادئ توجيهية عملية بشأن البنود التي ينبغي توحيدها، كما يعرض كيفية توحيد إحصاءات دين القطاع العام.

باء - ما المقصود بتوحيد البيانات؟

١ - تعاريف

٨-٣ يشير دليل إحصاءات مالية الحكومة إلى أن توحيد البيانات هو أسلوب لعرض الإحصاءات الخاصة بمجموعة من الوحدات (أو الكيانات) كما لو كانت تشكل وحدة واحدة. ويتم إعداد مجموعة موحدة من الحسابات لوحدة ما، أو مجموعة وحدات، بتجميع كافة التدفقات ومراكز الأرصدة وفق إطار تحليلي متفق عليه، ومن ثم، من حيث المبدأ، حذف كافة التدفقات ومراكز الأرصدة التي تمثل علاقات بين الوحدات أو الكيانات المعد عنها بيانات موحدة.^٢

٨-٤ وعند إعداد إحصاءات القطاع العام، قد يلزم إجراء نوعين من التوحيد. نناقشهما لاحقاً بالتفصيل في هذا الفصل:

- توحيد البيانات داخل كل قطاع، وهو توحيد البيانات داخل قطاع فرعي معين لإنتاج إحصاءات موحدة لهذا القطاع الفرعي (على سبيل المثال، داخل القطاع الفرعي

^٢ ينبغي عدم الخلط بين عملية توحيد البيانات وحساب صافي الدين. فلنفترض، على سبيل المثال، أنه تم توحيد إحصاءات الوحدتين "A" و "B" (لبنشأ القطاع الفرعي "C") وحساب صافي الدين للوحدة "A" والوحدة "B" والوحدة "C" المعد عنها إحصاءات موحدة. في هذه الحالة، ينطوي توحيد الإحصاءات على حذف التزامات الدين والأصول المالية في صورة التزامات دين متبادلة بين الوحدة "A" والوحدة "B". وبحسب صافي دين الوحدة "A" على أنه يساوي إجمالي دين الوحدة "A" ناقصاً الأصول المالية للوحدة "A" نفسها في صورة أدوات دين. وبحسب صافي دين الوحدة "B" والوحدة "C" المعد عنها إحصاءات موحدة بالطريقة نفسها.

يتضمن هذا الفصل تعريف مفهوم توحيد البيانات، ثم يتطرق إلى مناقشة بعض القضايا ذات الصلة. ويعرض إرشادات عملية بشأن توحيد إحصاءات دين القطاع العام.

ألف - مقدمة

«توحيد البيانات علم ينقصه الكمال» (دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ١٩٨٦)

٨-١ يوصي دليل إحصاءات مالية الحكومة بإعداد إحصاءات موحدة للحكومة العامة والقطاع العام (بما في ذلك إحصاءات الدين).^١ ويمثل توحيد البيانات خطوة مهمة وأخيرة في عملية إعداد إحصاءات مالية الحكومة وإحصاءات الدين وفق المعايير الدولية.^٢ وكما يرد لاحقاً في هذا الفصل، ينبغي التمييز بين تجميع الإحصاءات وتوحيد الإحصاءات. وعند إعداد إحصاءات دين القطاع العام أو غيرها من إحصاءات القطاع العام الموحدة، ينبغي مراعاة الجانب العملي: إذ ينبغي أن يتناسب حجم الموارد المخصصة لتوحيد الإحصاءات ومستوى التفاصيل المستخدم في عملية التوحيد مع الأهمية الرقمية للإحصاءات.

^١ لا تعد الإحصاءات الاقتصادية الكلية أو غيرها من الإحصاءات على أساس موحد دائماً. فعلى سبيل المثال، يؤكد نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ فائدة توحيد البيانات لأغراض تحليل المالية العامة، ولكنه لا يوصي بتوحيد القيود في إحصاءات الحسابات القومية، حيث تمثل بيانات الحسابات القومية مجموع قيود جميع الوحدات المؤسسية المقيمة التابعة لقطاع ما (مجملات قطاعية) أو للإقليم الاقتصادي المعني (مجملات الاقتصاد ككل). وبالمثل، يوصي دليل إحصاءات سندات الدين بعرض بيانات حياتات المقيمين من سندات الدين كما هي دون توحيد.

^٢ تنفذ هذه العملية على أربع مراحل أساسية محددة: (١) تحديد نطاق التغطية المؤسسية والقطاعية، و(٢) اختيار مصادر البيانات، و(٣) تحديد التعديلات اللازمة لتحقيق الاتساق بين البيانات المصدرة والمنهج المستخدم في دليل إحصاءات مالية الحكومة، وإعداد جداول الوصل (مرحلة الإعداد)، و(٤) إعداد الإحصاءات استناداً إلى المراحل (١) و(٢) و(٣). وتتكون المرحلة الرابعة من مهمتين محددتين: (١) تصنيف الإحصاءات واشتقاقها، و(٢) توحيد الإحصاءات.

للحكومة المركزية أو داخل القطاع الفرعي للشركات العامة غير المالية)؛

• **وتوحيد البيانات فيما بين القطاعات، وهو توحيد البيانات بين القطاعات الفرعية في القطاع العام لإنتاج إحصاءات موحدة لمجموعة معينة من وحدات القطاع العام (على سبيل المثال، بين الحكومة المركزية وحكومات الولايات والحكومات المحلية، أو بين الحكومة العامة والشركات العامة غير المالية).**

٢ - الإحصاءات المجمعة مقابل الإحصاءات الموحدة

٨-٥ ويتعين التمييز بين الإحصاءات المجمعة والإحصاءات الموحدة. فعند تجميع إحصاءات الدين (أو إحصاءات أخرى) لوحدة/ كيانات مستقلة داخل القطاع العام دون حذف مراكز الأرصدة (أو التدفقات) المتبادلة، تسمى هذه الإحصاءات **إحصاءات مجمعة** وليس إحصاءات موحدة (مثل إحصاءات الدين المجمعة للحكومة العامة أو إحصاءات الدين المجمعة للقطاع العام غير المالي).

٨-٦ ومن الناحية الفنية، تأتي عملية التوحيد كخطوة لاحقة لعملية التجميع الأفقي، للإحصاءات، وتؤدي عملية التوحيد إلى الحصول على **إحصاءات موحدة** (مثل إحصاءات الدين الموحدة للحكومة العامة أو إحصاءات الدين الموحدة للقطاع العام غير المالي). وتكون «الإحصاءات المجمعة» هي نفسها «الإحصاءات الموحدة» إذا لم تكن هناك تدفقات أو مراكز أرصدة متبادلة فيما بين الوحدات المعد عنها الإحصاءات، وهو أمر مستبعد للغاية في حالة إحصاءات القطاع العام.

جيم - ما هي الآثار المترتبة على عملية توحيد البيانات؟

٨-٧ وتنطوي البيانات الموحدة على حذف جميع مراكز الأرصدة والتدفقات المتبادلة بين الوحدات الجاري إعداد

عملية التجميع الأفقي هي عبارة عن جمع بيانات الوحدات/ الكيانات المؤسسية أو القطاعات الفرعية أو القطاعات مع بعضها وفق إطار تحليلي. فوفق دليل إحصاءات مالية الحكومة، على سبيل المثال، يتم جمع إحصاءات دين الحكومة المركزية المدرجة في الموازنة والحكومة المركزية خارج الموازنة وصناديق الضمان الاجتماعي مع بعضها (جمعاً أفقياً) لإعداد مجملات «بيانات الحكومة المركزية غير الموحدة». أما التجميع الرأسي للبيانات فيشير إلى تجميع التدفقات أو الأرصدة المدرجة في حسابات الوحدات المؤسسية أو قطاعات الفرعية أو القطاعات المنفردة لإعداد «مجملات» ذات دلالة خاصة داخل الإطار التحليلي المستخدم. فوفق دليل إحصاءات مالية الحكومة على سبيل المثال، تجمع أدوات دين أي وحدة مؤسسية مع بعضها (جمعاً رأسياً) لحساب «إجمالي الدين» المجمع لتلك الوحدة المؤسسية. وتحسب البنود الموزنة (مثل صافي رصيد التشغيل أو القيمة الصافية أو صافي الدين) على أنها الفرق بين المجملات.

بيانات موحدة عنها، ولا تقيس بالتالي سوى تدفقات أو أرصدة الوحدة (الوحدات) المعد عنها بيانات موحدة تجاه الوحدات الأخرى غير المشمولة في عملية التوحيد. ولا تعكس البيانات الموحدة التفاعل الاقتصادي داخل مجموعة الوحدات المؤسسية، ولكنها تعكس فقط التدفقات أو الأرصدة التي تنطوي على التفاعل مع جميع الوحدات المؤسسية الأخرى في الاقتصاد (أو العالم الخارجي).

٨-٨ ويحول توحيد البيانات دون الحساب المزدوج للمعاملات أو مراكز الأرصدة بين مجموعة من الوحدات المؤسسية، وبذلك تستثنى الإحصاءات الناتجة عن التوحيد للمعاملات أو مراكز الأرصدة الداخلية ضمن المجموعة. وتجنب الحساب المزدوج على هذا النحو هو ما يؤدي إلى زيادة الفائدة التحليلية للإحصاءات الموحدة في الحالات التي يكون فيها من المفيد معاملة مجموعة الوحدات المعد عنها بيانات موحدة ككيان واحد.

٨-٩ وكما يوضح الإطار ٨-١، فإن عملية التوحيد لا تؤثر مبدئياً على البنود الموازنة في دليل إحصاءات مالية الحكومة (مثل صافي رصيد التشغيل أو صافي الإقراض (+) أو صافي الاقتراض (-) أو القيمة الصافية أو صافي الدين). ويتحقق ذلك لأن البنود الموازنة الناتجة عن التجميع البسيط (الإحصاءات المجمعة) تساوي البنود الموازنة الناتجة عن الإحصاءات الموحدة. ويرجع ذلك إلى تجانس عملية التوحيد، حيث يقع جانباً عملية التوحيد دائماً ضمن نفس القسم العام في الإطار التحليلي لدليل إحصاءات مالية الحكومة.^٥

٨-١٠ وعندما تختلف البنود الموازنة في حالة توحيد البيانات عنها في حالة عدم التوحيد (أي في حالة تجميع البيانات)، يشير ذلك إلى حدوث أخطاء نظراً لأن التعديلات التي تجرى خلال عملية التوحيد يجب أن تكون متطابقة على جهتي الأصول والخصوم مبدئياً وعملياً.^٦

^٥ يتمثل أحد المبادئ الأساسية ضمن القواعد المحاسبية التي تقوم عليها نظم الإحصاءات الاقتصادية الكلية في تسجيل المعاملات في نفس الوقت وتقييمها بنفس القيمة لدى طرفي التعامل. وتستلزم هذه القواعد ضمناً استخدام نظام محاسبة مبني على القيد الرباعي، وهو ما يعني قيام كل وحدة بتسجيل قيد مدين وقيد دائن على أن تكون جميع هذه القيود بنفس القيمة. كذلك ينبغي أن يصنف الطرفان المعاملة (أو الرصيد) بنفس الطريقة. ويؤدي الانحراف عن هذه المعايير إلى الكثير من المشكلات العملية في توحيد المعاملات ومراكز الميزانية العمومية. فقد ينتج عن اختلاف التوقيت والتقييم والأسس المحاسبية المستخدمة تفاوت بين القيم الناتجة عن عملية التوحيد. وعادة ما يستخدم الرقم الأكثر موثوقية في تسجيل قيود جانبي المعاملة أو مركز الرصيد. وينبغي دائماً تحليل الاختلافات الناتجة عن عدم اتساق القيد ومعالجتها لتعزيز عملية توحيد البيانات وزيادة كفاءتها عموماً.

^٦ هناك حالة مهمة لم يتحقق فيها هذا التطابق في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ١٩٨٦، حيث صنفت الحكومة المركزية القروض لأغراض السياسات الممنوحة منها إلى الحكومة (الحكومات) المحلية «أعلى الخط» كإقراض ناقص مدفوعات السداد (بند عجز/فائض)، بينما صنفتها الحكومة المحلية «أسفل الخط» كتمويل. وبالتالي نتج عن توحيد بيانات الحكومة المركزية والحكومة المحلية في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ١٩٨٦ بيانات إجمالي عجز/فائض وتمويل مختلفة عن تلك الناتجة عن التجميع البسيط للمعاملات. وقد تمت معالجة هذا التباين في إطار دليل إحصاءات مالية الحكومة بتصنيف جميع معاملات الأصول المالية والخصوم ضمن نفس الحساب.

الإطار ٨-١: مثال رقمي لتوضيح تأثير التوحيد على البنود الموازنة

يوضح المثال التالي عدم وجود تأثير لعملية التوحيد على البنود الموازنة في دليل إحصاءات مالية الحكومة، بما في ذلك صافي الدين، وهو البند الموازن في إحصاءات الدين. ويعرض المثال بيان العمليات والميزانية العمومية وإحصاءات الدين لقطاع الحكومة العامة والشركات العامة. وتجمع إحصاءات هذين القطاعين ثم توحد لإعداد إحصاءات موحدة للقطاع العام. ويفترض في هذا المثال أن المعاملة الوحيدة ومركز الأرصدة الوحيد داخل القطاع العام هو قرض قيمته ٤٠٠ من الحكومة العامة إلى إحدى الشركات العامة. وفي حين أن البنود الموازنة متساوية في «إحصاءات القطاع العام المجمعة» وفي «إحصاءات القطاع العام الموحدة»، فإن المعاملات ومراكز الأرصدة في الأصول المالية والخصوم (والدين) ستكون أصغر حجماً في حالة التوحيد عنها في حالة التجميع.

بيان العمليات (عن الفترة)

الحكومة العامة	الشركات العامة	إحصاءات القطاع العام المجمعة	التوحيد	إحصاءات القطاع العام الموحدة
[١]	[٢]	[٣] = [١] + [٢]	[٤]	[٥] = [٣] + [٤]
الإيرادات	١,٢٠٠	٥٠٠	١,٧٠٠	١,٧٠٠
المصروفات	١,٥٠٠	٤٠٠	١,٩٠٠	١,٩٠٠
صافي دخل التشغيل	٣٠٠-	١٠٠	٢٠٠-	٢٠٠-
صافي اقتناء أصول غير مالية	٢٥٠	٣٥٠	٦٠٠	٦٠٠
صافي الإقراض (+) / صافي الاقتراض (-)	٥٥٠-	٢٥٠-	٨٠٠-	٨٠٠-
صافي اقتناء أصول مالية	٤٥٠	٦٠٠	١,٠٥٠	٦٥٠
منها: قرض لشركة عامة	٤٠٠	صفر	٤٠٠-	صفر
صافي تحمل خصوم	١,٠٠٠	٨٥٠	١,٨٥٠	١,٤٥٠
منها: قرض من الحكومة	صفر	٤٠٠	٤٠٠-	صفر

الميزانية العمومية (في نهاية الفترة)

الحكومة العامة	الشركات العامة	إحصاءات القطاع العام المجمعة	التوحيد	إحصاءات القطاع العام الموحدة
[١]	[٢]	[٣] = [١] + [٢]	[٤]	[٥] = [٣] + [٤]
القيمة الصافية	٦,٥٠٠	٥,٨٠٠	١٢,٣٠٠	١٢,٣٠٠
أصول غير مالية	١٠,٣٠٠	٥,٠٠٠	١٥,٣٠٠	١٥,٣٠٠
القيمة الصافية المالية	٣,٨٠٠-	٨٠٠	٣,٠٠٠-	٣,٠٠٠-
أصول مالية	٨,٦٠٠	٤,٧٠٠	١٣,٣٠٠	١٢,٩٠٠
منها: قرض لشركة عامة	٤٠٠	صفر	٤٠٠-	صفر
خصوم	١٢,٤٠٠	٣,٩٠٠	١٦,٣٠٠	١٥,٩٠٠
منها: قرض من الحكومة	صفر	٤٠٠	٤٠٠-	صفر

إحصاءات الدين (في نهاية الفترة)

الحكومة العامة	الشركات العامة	إحصاءات القطاع العام المجمعة	التوحيد	إحصاءات القطاع العام الموحدة
[١]	[٢]	[٣] = [١] + [٢]	[٤]	[٥] = [٣] + [٤]
صافي الدين	٤,٣٠٠	٤٠٠-	٣,٩٠٠	٣,٩٠٠
أصول مالية مكونة من عناصر مقابلة لأدوات دين	٧,٣٠٠	٣,٣٠٠	١٠,٦٠٠	١٠,٢٠٠
منها: قرض لشركة عامة	٤٠٠	صفر	٤٠٠-	صفر
خصوم في صورة أدوات دين (إجمالي الدين)	١١,٦٠٠	٢,٩٠٠	١٤,٥٠٠	١٤,١٠٠
منها: قرض من الحكومة	صفر	٤٠٠	٤٠٠-	صفر

دال - ما هي أسباب توحيد إحصاءات مالية الحكومة ودين القطاع العام؟

٨-١١ تعرض إحصاءات مالية الحكومة دائماً على أساس موحد.^٧ وتناقش أسباب توحيد إحصاءات الحكومة العامة بالتفصيل في دراسة بعنوان توحيد بيانات قطاع الحكومة العامة^٨ ويلاحظ أن السبب الرئيسي وراء توحيد الإحصاءات يكمن في الفائدة التحليلية للإحصاءات الموحدة: حيث تزيل عملية التوحيد التشويه الذي يلحق بالمجمعات نتيجة اختلاف الترتيبات الإدارية بين البلدان. ويؤثر توحيد الإحصاءات أكثر ما يؤثر على حجم المجمعات. فعند تحليل المجمعات الحكومية كجزء من الاقتصاد ككل (مثل نسب الإيرادات أو المصروفات أو الدين إلى إجمالي الناتج المحلي)، من الأفضل استبعاد حركة الأموال ضمن مكونات الحكومة والتركيز على التدفقات ومراكز الأرصدة خارج حدود القطاع، أي مع القطاعات الأخرى أو غير المقيمين.

٨-١٢ وتنطبق الحجة نفسها على توحيد إحصاءات الشركات العامة والقطاع العام الذي يتمثل الغرض منه في تصحيح ما ينتج عن تدفقات الأموال ومراكز الأرصدة ضمن القطاع الواحد من تأثير تشويهي على حجم المجمعات، وهو ما يستلزم الاقتصاد على النظر إلى التدفقات ومراكز الأرصدة مع قطاعات الاقتصاد الأخرى أو غير المقيمين.

٨-١٣ ولكن نظراً لأن الغرض التحليلي الرئيسي من توحيد الإحصاءات يرتبط بحجم المجمعات التي يجري توحيدها، فقد يكون من الحكمة تحديد حجم التدفقات ومراكز الأرصدة الداخلية قبل رصد موارد كبيرة لعملية التوحيد. وفي الواقع العملي يقضي المبدأ العام بقصر تخصيص الموارد لتحديد البنود التي ينبغي توحيدها بما يتناسب مباشرة مع أهميتها الرقمية (راجع الفقرة ٨-١٧ أيضاً).

هاء - توحيد إحصاءات دين القطاع العام

٨-١٤ يتناول هذا القسم توحيد إحصاءات دين القطاع العام. وفي حين يركز النقاش على الخصوم في صورة أدوات دين، يجب الأخذ في الاعتبار أن جميع التزامات الدين تمثل أصولاً مالية (مطالبات) في حسابات الطرف المقابل

للدوات (الدائن)، وهي معلومة ذات أهمية خاصة في عملية التوحيد.

٨-١٥ وتمثل الخصوم التالية أدوات دين (راجع الفقرة ٢-٣ في الفصل الثاني):

- حقوق السحب الخاصة؛
- العملة والودائع؛
- سندات الدين؛
- القروض؛
- نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة؛
- حسابات أخرى مستحقة الدفع.

٨-١٦ ويعرض القسم نبذة عامة عن البنود التي ينبغي توحيدها، ثم يورد بعض المبادئ التوجيهية والقواعد الأساسية بغرض تطبيقها في الممارسة العملية.

١ - ما هي البنود التي ينبغي توحيدها؟

أ - مبادئ توجيهية مفاهيمية

٨-١٧ ينطوي توحيد إحصاءات الدين من الناحية المفاهيمية على حذف جميع التدفقات وجميع العلاقات المدينة/الدائنة بين الوحدات أو الكيانات الذي يجري توحيد حساباتها. ويُشترط لسلامة عملية التوحيد مراجعة الحسابات التي يتعين توحيدها لتحديد مراكز الأرصدة (والتدفقات) ضمن المكونات المشمولة بعملية التوحيد. وليس الهدف بالضرورة إجراء توحيد تام للحسابات، ولكن حذف مراكز الأرصدة (والتدفقات) التي سيكون لها تأثير كبير على المجمعات النهائية، مع مراعاة الاتساق عند الحذف. وإذا ما تبين من مراجعة الحسابات وجود مراكز أرصدة أو تدفقات صغيرة الحجم يصعب تحديدها، ينبغي ألا تخصص أي موارد لتحديد هذه الأرصدة أو التدفقات وحجمها.

٨-١٨ وقد يلزم استخدام نوعين من التوحيد عند إعداد إحصاءات دين القطاع العام الموحدة: توحيد البيانات داخل كل قطاع، وتوحيد البيانات فيما بين القطاعات. ودائماً ما يتم توحيد البيانات داخل كل قطاع قبل توحيدها فيما بين القطاعات. واستناداً إلى تقسيم القطاع العام وعناصره الأساسية،^٩ يوضح الجدول ٨-١ أي وحدات القطاع العام ينطبق عليها مفهوم التوحيد داخل القطاع الواحد وأياً ينطبق عليها مفهوم التوحيد فيما بين القطاعات.

٨-١٩ ومن حيث المبدأ، تمثل حقوق السحب الخاصة أداة الدين الوحيدة التي لا يتم توحيدها عند إعداد إحصاءات دين القطاع العام. ويرجع ذلك إلى أن الطرف المقابل (الدائن) لالتزامات

^٧ لا تعد الإحصاءات الاقتصادية الكلية أو غيرها من الإحصاءات على أساس موحد دائماً. راجع الحاشية ١ في هذا الفصل.

^٨ دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١، مادة مصاحبة، توحيد بيانات قطاع الحكومة العامة (Consolidation of the General Government Sector)، كيفين أوكونور (خبير لدى صندوق النقد الدولي) وإيثان وايزمان وتوبياس ويكنز نوفمبر ٢٠٠٤، صندوق النقد الدولي، واشنطن العاصمة. (<http://www.imf.org/external/pubs/ft/gfs/manual/comp.htm>)

^٩ راجع الفصل الثاني للاطلاع على التفاصيل.

ب - توحيد بيانات صناديق استهلاك الدين

٨-٢٢ تناقش الفقرات من ٢-٧٣ إلى ٢-٧٦ في الفصل الثاني من هذا المرشد تعريف صناديق استهلاك الدين والتقسيم القطاعي لهذه الصناديق. وينبغي تضمين صناديق استهلاك الدين في إحصاءات دين القطاع العام لإعطاء صورة كاملة عن المركز المالي للقطاع العام. وينبغي حذف مراكز أرصدة وتدفقات صناديق استهلاك الدين التي يديرها القطاع العام عند توحيد البيانات داخل القطاع أو فيما بين القطاعات حسب الحالة، مع حذف مراكز أرصدة وتدفقات وحدات القطاع العام الأخرى المعد عنها إحصاءات:

- **صناديق استهلاك الدين التي لا تمثل وحدات مؤسسية:** تدمج مراكز أرصدة صناديق استهلاك الدين وتدفقاتها مع تلك الخاصة بالوحدة الأم. وعند توحيد البيانات داخل كل قطاع، ينبغي حذف جميع مراكز الأرصدة والتدفقات بين صندوق استهلاك الدين والوحدة الأم نظراً لأن هذه الصناديق جزء من الوحدة التي تديرها. فعلى سبيل المثال، ينبغي دمج مراكز أرصدة وتدفقات صندوق استهلاك الدين الذي لا يمثل وحدة مؤسسية وتديره الحكومة المركزية المدرجة في الموازنة مع أرصدة وتدفقات الحكومة المركزية المدرجة في الموازنة، مع توحيد مراكز الأرصدة والتدفقات بينهما على النحو الملائم.

- **صناديق استهلاك الدين التي تمثل وحدات مؤسسية مستقلة تمارس نشاطها على أساس غير سوقي (أي وحدات حكومية):** في حالة توحيد البيانات بين القطاعات، تُحذف مراكز الأرصدة والتدفقات بين صندوق استهلاك الدين والوحدة الأم عند إعداد بيانات عن مجموعة من وحدات القطاع العام تشمل صندوق استهلاك الدين. وتُصنف هذه الصناديق كوحدات خارج الموازنة تابعة للوحدة التي تعمل هذه الوحدات تحت إشرافها. فعند إعداد إحصاءات مالية أو دين الحكومة المركزية الموحدة، على سبيل المثال، توحيد بيانات صناديق استهلاك الدين التي تشرف عليها الحكومة المركزية المدرجة في الموازنة مع مراكز أرصدة وتدفقات وحدات الحكومة المركزية الأخرى.

- **صناديق استهلاك الدين التي تمثل وحدات مؤسسية مستقلة تمارس نشاطها على أساس سوقي (أي الشركات المالية العامة):** في حالة التوحيد بين القطاعات، تُحذف مراكز الأرصدة والتدفقات بين صندوق استهلاك الدين والوحدة الأم عند إعداد بيانات عن مجموعة من وحدات القطاع العام تشمل صندوق استهلاك الدين.

٨-٢٣ وعند دمج إحصاءات الوحدة الأم وصندوق استهلاك الدين، ينبغي ألا يعكس الإجمالي الموحد سوى مراكز الأرصدة والتدفقات بين الوحدة المعد عنها إحصاءات موحدة وباقي

الجدول ٨-١: توحيد إحصاءات دين القطاع العام داخل القطاع وفيما بين القطاعات

وحدات القطاع العام	التوحيد داخل القطاع	التوحيد فيما بين القطاعات
قطاع الحكومة العامة	X	
الحكومة المركزية	X	
الحكومة المركزية المدرجة في الموازنة	X	
الحكومة المركزية خارج الموازنة	X	
صناديق الضمان الاجتماعي	X	
حكومات الولايات	X	
الحكومات المحلية	X	
الشركات العامة:		
الشركات العامة غير المالية	X	
القطاع العام غير المالي	X	
الشركات العامة المالية	X	
القطاع العام	X	

الدين في صورة حقوق سحب خاصة هو العالم الخارجي (مجموعة البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي المشاركة في إدارة حقوق السحب الخاصة في صندوق النقد الدولي).

٨-٢٠ وعند إجراء عملية التوحيد بنوعيتها على إحصاءات الدين التي تغطي القطاع العام جزئياً أو كلياً، يحذف ما يلي من معاملات رئيسية وتدفقات اقتصادية أخرى ومراكز أرصدة مرتبة حسب أهميتها المحتملة:

- القروض؛
 - سندات الدين؛
 - وحسابات أخرى مستحقة الدفع.
- ٨-٢١ وإلى جانب أدوات الدين المذكورة آنفاً، ينبغي — مبدئياً — حذف ما يلي من معاملات رئيسية وتدفقات اقتصادية أخرى ومراكز أرصدة عند إجراء عملية التوحيد بنوعيتها - ضمن القطاع الواحد أو فيما بين القطاعات - على إحصاءات الدين التي تتضمن شركات مالية عامة:

- العملة والودائع؛
- نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة.

العامة بصفة منتظمة إلى معدي إحصاءات مالية الحكومة أو إحصاءات القطاع العام. وفي الوضع المثالي، ينبغي في نظام إعداد إحصاءات دين القطاع العام ربط (وصل) البيانات المحاسبية للقطاع العام برموز التصنيف المستخدمة في دليل إحصاءات مالية الحكومة، وتحديد البنود الواجب حذفها عند التوحيد على نحو واضح.

أ - الأولويات الواجب مراعاتها في عملية التوحيد

٢٧-٨ ينبغي مراعاة الجانب العملي عند إعداد إحصاءات دين القطاع العام الموحدة، كما ينبغي تحديد مستوى التفاصيل المستخدم في عملية التوحيد وفق ما يلي:

- أهمية البيانات الموحدة لأغراض التحليل و/أو السياسات؛
- الأهمية النسبية لمختلف أنواع مراكز الأرصدة.

٢٨-٨ ويوصى هذا المرشد بعدم توحيد «الحسابات الأخرى مستحقة الدفع» (أو مستحقة القبض) داخل القطاع أو بين القطاعات عند إعداد إحصاءات الدين الموحدة للقطاع العام أو قطاعاته الفرعية ما لم تكن هذه الحسابات كبيرة الحجم ويسهل تحديدها. وفي الممارسة العملية، يحتمل ألا يمكن حذف مراكز أرصدة «الحسابات الأخرى مستحقة الدفع» (أو مستحقة القبض) داخل القطاع أو بين القطاعات نظرا لعدم كفاية التفاصيل المتاحة. وقد يكون من الصعب أيضا في الممارسة العملية — إن لم يكن من المستحيل — عزو احتياطات التأمين الفنية لمجموعة معينة من حاملي وثائق التأمين.^{١٠} وبالنسبة لمراكز الأرصدة بين الحكومة وصناديق معاشات التقاعد المصنفة كشركات مالية عامة، فإما أن يتم اعتبارها نتيجة لعمليات بين الأسر (موظفي الحكومة) وصناديق معاشات التقاعد، أو ستكون محدودة الحجم على الأرجح. ومن المستبعد أيضا أن تكون هناك أي ضرورة لتوحيد بيانات نظم الضمانات الموحدة بين وحدات القطاع العام.

٢٩-٨ ولذلك يوصى في إعداد إحصاءات الدين التي تغطي القطاع العام جزئيا أو كليا بإيلاء الأولوية لتحديد مراكز الأرصدة (والتدفقات)^{١١} التالية بوصفها مجالات محتملة للتوحيد داخل القطاعات وفيما بينها: القروض، وسندات الدين، والعملية والودائع.^{١٢}

٣٠-٨ وغالبا ما يوجد تباين بين بيانات الوحدتين الجاري توحيدهما. ومن حيث المبدأ، يتوقع عند تحديد أي من المعاملات أو مراكز الأرصدة التي يتعين توحيدها (مثل

وحدات القطاع العام أو باقي الاقتصاد أو سائر العالم. وفي هذه الحالة، تحذف مراكز الأرصدة والتدفقات التالية:

- المعاملات والتدفقات الاقتصادية الأخرى بين الوحدة الأم وصندوق استهلاك الدين، بما في ذلك مساهمات الوحدة الأم في صندوق استهلاك الدين لأغراض استرداد الدين؛
- ومراكز الأرصدة بين الوحدة الأم وصندوق استهلاك الدين، بما في ذلك حيازات دين الوحدة الحكومية «الأم».

٢٤-٨ وتعرض مدفوعات صناديق استهلاك الدين إلى الوحدات خارج مجموعة الوحدات التي تغطيها الإحصاءات (مثل المبالغ المدفوعة إلى القطاع الخاص أو غير المقيمين) على النحو التالي:

- استرداد التزامات دين الوحدة الأم نظرا لأن هذه الالتزامات تقيد في الميزانية العمومية للوحدة الأم (ولذلك من المهم تضمين صناديق استهلاك الدين في الإحصاءات)؛
- أو اقتناء أصول مالية بالنسبة لصندوق استهلاك الدين إذا كان وحدة مؤسسية مستقلة. أما إذا لم يكن وحدة مؤسسية مستقلة، فيقيد اقتناء صندوق استهلاك الدين للأصول المالية في الميزانية العمومية للوحدة الأم.

٢٥-٨ وفي حال كان صندوق استهلاك الدين وحدة مؤسسية مستقلة، فإنه لا ينبغي موازنة حيازاته من الأصول المالية مقابل خصومه عند حساب إجمالي دينه. بينما تدخل الأصول المالية لصناديق استهلاك الدين التي تمثل وحدات مؤسسية في حساب صافي دين هذه الصناديق. وتنطبق نفس الحسابات على إجمالي وصافي دين الوحدة الأم. وعند دمج إحصاءات صندوق استهلاك الدين، باعتباره وحدة مؤسسية مستقلة، مع الوحدة الأم، يحسب إجمالي وصافي دين الوحدة المدمجة بعد توحيد مراكز الأرصدة داخل القطاع و/أو فيما بين القطاعات على النحو الملائم.

٢ - مبادئ توجيهية عملية

٢٦-٨ انصب تركيز الجزء الأكبر من الأقسام السابقة على القضايا المفاهيمية المتصلة بتوحيد البيانات وتحديد مراكز الأرصدة (والتدفقات) التي قد يلزم توحيدها. وينبغي تحديد جميع مراكز الأرصدة (والتدفقات) الواجب توحيدها باستخدام الرموز المحاسبية لمراكز الأرصدة (والتدفقات) في حسابات الحكومة العامة، مع تحديد الطرف المقابل لمراكز الأرصدة (أو التدفقات). ويجب الإنتباه إلى أن البيانات المصدرية عن الشركات العامة قد تعتمد رموزا وتفاصيل مختلفة عن الرموز المحاسبية وأدلة الحسابات الحكومية. وكما يوصى في الفصل السادس، ينبغي إبلاغ بيانات أنشطة الشركات

^{١٠} تُسجل احتياطات التأمين الفنية كخصوم لدى الشركات المالية العامة وكأصول مالية لدى حاملي وثائق التأمين.

^{١١} يُقصد بها أدوات الدين والأصول المالية المكونة من عناصر مقابلة لأدوات دين في حسابات الدائن.

^{١٢} من المهم للغاية توحيد بيانات العملة والودائع لا سيما إذا تضمنت الإحصاءات الشركات المالية العامة.

• وهناك قاعدة أساسية شائعة هي قاعدة «الجانب الواحد». فإذا كان يوجد دليل مقنع من أحد طرفي المعاملة بوجود مركز أرصدة في الميزانية العمومية، ينبغي احتسابه في الجانب الآخر حتى وإن لم يكن هذا المركز مقيدا في سجلات الطرف المقابل. وعند إجراء مثل هذا التعديل في بيانات الوحدة التي لا يمكن تحديد مراكز أرصدها مباشرة، يجب ضمان إجراء التعديلات الملائمة في سجلات تلك الوحدة.

• وبالنسبة لمراكز الأرصدة (والتدفقات) في الأصول المالية والخصوم (بما في ذلك التزامات الدين)، يتوقع عادة أن تكون سجلات الدائن هي السجلات الأكثر موثوقية. وبالنسبة للقروض، عادة ما تكون سجلات الوحدة الدائنة هي الأكثر اكتمالا، ولكن سجلات الوحدة المدينة قد تكون موثوقة بالقدر نفسه في ظل التأكيد الدولي على دقة تسجيل الدين. وبالنسبة لسندات الدين، لا سيما الأدوات لحاملها، قد لا تتوفر المعلومات اللازمة لأغراض التوحيد إلا لدى الدائن. فعندما تصدر الحكومة المركزية سندات لحاملها على سبيل المثال وتقتني الشركات العامة بعضها منها، قد لا تتوفر لدى الحكومة المركزية معلومات مباشرة عن حائزي السندات، لا سيما في ظل إمكانية اقتنائها من خلال الأسواق الثانوية.^{١٥} ولذلك فمن الضروري الاعتماد على السجلات الدائنة لدى الشركات العامة.

٣ - كيف يتم توحيد الإحصاءات؟

٨-٣٢ عند تطبيق مبدأ التوحيد على إحصاءات دين القطاع العام، يقوم معدو الإحصاءات بدمج إحصاءات مجموعة من الوحدات أو الكيانات ثم طرح مراكز الأرصدة بين الوحدات المندمجة داخل كل قطاع و/أو فيما بين القطاعات. وتنفذ عملية الطرح في قاعدة البيانات الإحصائية لدى صندوق النقد الدولي من خلال إدخال المبالغ الموحدة كأرقام سالبة. وتعد مجموعة الإحصاءات الموحدة بجمع كافة بيانات

^{١٥} لا ينبغي توحيد بيانات أدوات دين القطاع العام القائمة المقتناة من خلال الأسواق الثانوية مع بيانات المعاملات إذا كانت هذه المعاملات مع وحدات خارج القطاع العام. غير أنه ينبغي توحيد بيانات عمليات الاقتناء تلك في إحصاءات الميزانية العمومية أو إحصاءات الدين. وفي الحالات التي تصدر فيها وحدات القطاع العام سندات قابلة للتداول يجري التعامل عليها في الأسواق الثانوية، قد تتغير علاقة المدين- الدائن بين القطاع العام وحائز السند خلال فترة السند. فعلى سبيل المثال، قد يباع أحد سندات الحكومة المركزية لبنك في الأصل. وينشأ عن هذه المعاملة دين على القطاع العام (والحكومة المركزية). وقد يبيع البنك سند الحكومة المركزية لاحقا إلى شركة عامة غير مالية. وتؤدي هذه المعاملة إلى تقليص دين القطاع العام نظرا لأن حيازات الشركات العامة غير المالية من التزامات دين الحكومة المركزية تحذف عند التوحيد في الميزانية العمومية (أو إحصاءات الدين) للقطاع العام. غير أن هذه المعاملة لا تؤدي إلى تقليص دين الحكومة المركزية نظرا لأن المعاملة جرت بين طرفين خارج قطاع الحكومة المركزية الفرعي.

قرض من الحكومة المركزية إلى شركة عامة غير مالية) أن توجد القيود المقابلة لها في حسابات الطرف المقابل (أي الشركة العامة غير المالية في هذه الحالة). ولكن عند مراجعة حسابات الشركة العامة غير المالية، قد لا يوجد قيد لهذا القرض، أو من الممكن أن تكون قد تمت إضافته في فترة مختلفة، أو قد تكون قيمة القرض المقبوض مختلفة عن قيمة القرض المدفوع، أو قد يكون غير مصنف كقرض. وهناك أسباب كثيرة لهذا التباين، يناقش بعضها بالتفصيل في دراسات عن توحيد إحصاءات الحكومة العامة والقطاع العام غير المالي على الترتيب.^{١٦} وينبغي معالجة هذا التباين لتعزيز سلامة البيانات الموحدة وتحسين جودة البيانات ككل.

ب - قواعد أساسية

٨-٣١ توجد بعض القواعد الأساسية العملية التي يمكن الاستفادة منها في تحديد: (١) ما إذا كانت هناك مراكز أرصدة يتعين توحيدها؛ و(٢) ما إذا كان قياس حجم هذه الأرصدة ضرورياً، وهو ما يتحدد على أساس حجمها وتكلفة جمعها؛ و(٣) أي الوحدات التي يمكن اعتبار سجلاتها الأكثر موثوقية. وتتفاوت الظروف من بلد لآخر ويجب أن تستند القواعد التي يتم اختيارها إلى الظروف الخاصة بكل بلد. وفيما يلي القواعد الأساسية العامة وتتابع التحليلات المقترحة تنفيذها:^{١٧}

- ينبغي أن يسبق عملية التوحيد تحليل للحسابات المعنية لتحديد ما إذا كانت تتضمن مراكز أرصدة داخلية للوحدة (للوحدات) المعد عنها إحصاءات موحدة. ويتوقف ذلك على معرفة العلاقات فيما بين الوحدات المعنية. فهل تقدم بعض الوحدات قروضا لوحدات أخرى؟ وهل تشتري سندات دين صادرة عن غيرها؟ وهل تمتلك عملة وودائع مودعة لدى غيرها؟
- وبمجرد رسوخ هذه العلاقات، يجب أن يحدد معدو البيانات ما إذا كان يمكن قياس أو تقدير مراكز الأرصدة داخل كل قطاع و/أو فيما بين القطاعات، وما إذا كانت المبالغ مؤثرة من حيث أهميتها التحليلية أم لا.

- وإذا كان من المرجح أن هذه المبالغ مؤثرة، فهل هي كبيرة بما يكفي لتبرير المجهود المبذول في جمع البيانات وغيرها من المعلومات اللازمة لأغراض التوحيد؟ (ينبغي أن تتناسب الجهود والتكلفة المبذولة لتحديد المبالغ التي يتعين توحيدها مع النتائج المتوقعة وتأثيرها على المجملات).

^{١٦} دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١، مادة مصاحبة: توحيد بيانات قطاع الحكومة العامة (Consolidation of the General Government Sector)، وإحصاءات القطاع العام غير المالي. عملية التوحيد (Consolidation - Nonfinancial Public Sector Statistics)، توباياس ويكنز أكتوبر ٢٠٠٨، صندوق النقد الدولي، واشنطن العاصمة. <http://www.imf.org/external/pubs/ft/gfs/manual/comp.htm>

^{١٧} يتوقف نجاح عملية التوحيد على مدى الدقة في إعداد إحصاءات دين القطاع العام واشتقاقها.

الجدول ٨-٢: مثال رقمي يشرح كيفية توحيد إحصاءات دين القطاع العام (التوحيد بين القطاعات)

القطاع العام															
القطاع العام غير المالي															
قطاع الحكومة العامة															
القطاع العام توحيد إحصاءات العام	المرحلة الرابعة من التوحيد	الشركات المالية	توحيد إحصاءات القطاع العام غير المالي	المرحلة الثالثة من التوحيد	الشركات المالية	توحيد إحصاءات قطاع الحكومة العامة	المرحلة الثانية من التوحيد	الحكومات المحلية	حكومات الولايات	قطاع الحكومة المركزية الفرعي					
										توحيد إحصاءات المرحلة الأولى من التوحيد	توحيد إحصاءات المرحلة الأولى من التوحيد	مناخ القطاع الاقتصادي	الحكومة المركزية خارج الموازنة	الحكومة المركزية في الموازنة	
١٤+١٣+١٢=١٥	١٤	١٣	١١+١٠+٩=١٢	١١	١٠	٨+٧+٦+٥=٩	٨	٧	٦	٤+٣+٢+١=٥	٤	٣	٢	١	
١٥,٣١٨	صفر	٥,٩٣٥	٩,٣٨٣	صفر	١,٩٨٠	٧,٤٠٣	صفر	٢,٢٦٢	٢,٣٧٠	٢,٨٧١	صفر	٨٤٦-	١٣٥-	٣,٨٥٢	صافي الدين
٣٠,٢٣٤	٣٢,٣٧٤-	٣٨,١٧٣	٢٤,٤٢٥	١,٩٤٩-	١٠,٢٩٩	١٥,١٧٥	٢,٤٥١-	٤,٢٤١	٣,٥٤٤	١٠,٣٤١	١,٥٢٠-	٣,٤٧٣	٧٤٨	٧,٠٤٠	الأصول المالية المكونة من عناصر مقابلية لأدوات دين
صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	الذهب النقدي
٥٩١	صفر	٥٩١	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	حقوق السحب الخاصة
٦,٨٥٨	١٨,٧٣٧-	١١,١٤٦	١٤,٤٤٩	صفر	٥,٥٥٥	٨,٨٩٤	صفر	١,٦٠٥	٢,٣٠٠	٥,٠٨٩	صفر	١,٣١٢	٦٠٠	٢,١٧٧	العملة والودائع
١,٨٤٤	٦,٥٢٢-	٧,٠٥٤	١,٣١٣	٣٠٩-	٨٧٥	٧٤٧	صفر	صفر	صفر	٧٤٧	١,٣٠٠-	١,٩٩٨	٤٩	صفر	سندات الدين
٨,٧٥٩	٧,١١٤-	١٥,٠٦١	٨١٢	١,٦٤٠-	١,٤٤٩	١,٠٠٣	٢,٤٥١-	٥٤٣	٣٥٥	٢,٥٥٦	٢٢٠-	صفر	صفر	٢,٧٧٦	القروض
صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموجودة
١٢,١٧٢	صفر	٤,٣٢١	٧,٨٥١	صفر	٢,٨٢٠	٥,٠٢١	صفر	٢,٠٩٣	٩٨٩	١,٩٤٩	صفر	١٦٣	٩٩	١,٦٨٧	حسابات أخرى مستحقة القبض
٤٥,٥٤٢	٣٢,٣٧٤-	٤٤,١٠٨	٣٣,٨٠٨	١,٩٤٩-	١٢,٢٧٩	٢٣,٠٧٨	٢,٤٥١-	٦,٥٠٣	٥,٨١٤	١٣,٢١٢	١,٥٢٠-	٢,٦٢٧	٦١٣	١١,٤٩٢	الخصم في صورة أدوات دين (إجمالي الدين)
٥٩١	صفر	٥٩١	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	حقوق السحب الخاصة
٢,٢٢٢	١٨,٧٣٧-	٢٠,٩٥٩	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	العملة والودائع
١٦,٠٢٩	٦,٥٢٢-	٩,٨٩٨	١٢,٦٥٤	٣٠٩-	٤,٨٧٦	٨,٠٨٧	صفر	١,٧٣٧	صفر	٦,٣٥٠	١,٣٠٠-	صفر	صفر	٧,٦٥٠	سندات الدين
٥,٤٩٩	٧,١١٤-	٢,٥٠٠	١٠,١١٣	١,٦٤٠-	٥,١٧٨	٦,٥٧٥	٢,٤٥١-	٢,٨٩٠	٤,٤٤٢	١,٧١٢	٢٢٠-	٢١٠	٤٩٠	١,٢٢٢	القروض
٨,٨٥٠	صفر	٦,٥٠٠	٢,٣٥٠	صفر	صفر	٢,٣٥٠	صفر	صفر	صفر	٢,٣٥٠	صفر	٢,٣٥٠	صفر	صفر	نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموجودة
١٢,٣٥١	صفر	٢,٦٦٠	٨,٦٩١	صفر	٢,٦٢٥	٦,٠٦٦	صفر	١,٨٧٦	١,٣٩٠	٢,٨٠٠	صفر	٦٧	١٢٢	٢,٦١٠	حسابات أخرى مستحقة الدفع

المكونات الفردية والمبالغ الموحدة (السالبة). ونشرح هذا المبدأ في المثال الوارد في الجدول ٨-٢. وفي هذا المثال:

- يُفترض وجود جميع القطاعات الفرعية الرئيسية للقطاع العام؛
- لأغراض التبسيط، لا تُوحد الإحصاءات داخل كل قطاع، وتُعرض فقط مراكز الأرصدة التي ينبغي توحيدها على كل مستوى من مستويات التوحيد فيما بين القطاعات؛
- يُفترض وجود العلاقات المدينة-، الدائنة التالية:
- تمتلك صناديق الضمان الاجتماعي سندات دين صادرة عن الحكومة المركزية المدرجة في الموازنة بقيمة ١٣٠٠ وحدة عملة؛
- قدمت الحكومة المركزية المدرجة في الموازنة قروضا لصناديق خارج الموازنة (٢٢٠ وحدة عملة)، ولحكومات الولايات وللحكومات المحلية (٢٤٥١

- وحدة عملة)، وللشركات العامة غير المالية (١٦٤٠ وحدة عملة)؛
- تمتلك صناديق الضمان الاجتماعي سندات دين صادرة عن الشركات العامة غير المالية بقيمة ٣٠٩ وحدة عملة؛
- تمتلك جميع وحدات القطاع العام عملة وودائع مودعة لدى شركات عامة مالية (١٨٧٣٧ وحدة عملة)؛
- تمتلك الشركات العامة المالية سندات دين صادرة عن الحكومة المركزية المدرجة في الموازنة والشركات العامة المالية (٦٥٢٣ وحدة عملة)؛
- قدمت الشركات العامة المالية قروضا لجميع وحدات القطاع العام (٧١١٤ وحدة عملة).

بعض أدوات تحليل دين القطاع العام

الإطار ٩-١: تعريف استمرارية القدرة على تحمل الدين

يمكن الاستمرار في تحمل الدين عندما يكون من المتوقع أن يتمكن المقترض من مواصلة خدمة ديونه دون إجراء تصحيح كبير قد لا يكون واقعياً لدخله وإنفاقه. وبالتالي، تعكس استمرارية القدرة على تحمل الدين ملاءة بلد ما ومستوى السيولة لديه وقدرته على التكيف:

- تتمتع حكومة ما بالملاءة إذا لم تتجاوز القيمة الحالية لنفقاتها الأولية الجارية والمستقبلية (بعد استبعاد مدفوعات الفائدة) القيمة الحالية^٢ لتدفقات مقبوضات الدخل الجارية والمستقبلية.
- تتمتع حكومة ما بالسيولة إذا كانت قادرة على تجديد التزامات ديونها المستحقة بطريقة منظمة.
- وترصد استمرارية القدرة على تحمل الدين أيضاً واقع وجود قيود اجتماعية وسياسية على تعديل النفقات والإيرادات التي تحدد مدى استعداد بلد ما للوفاء بالتزامات ديونه (وليس فقط قدرته الاقتصادية على السداد).

١ - إطار تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين

٩-٣ يتألف إطار تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين من تقييمين تكمليين لاستمرارية القدرة على تحمل (١) إجمالي دين القطاع العام و(٢) إجمالي الدين (العام والخاص) الخارجي. ويركز هذا الإطار على إجمالي الدين وليس صافي الدين، لتيسير إمكانية المقارنة بين المعلومات عبر البلدان. حيث لا تتوافر البيانات المتعلقة بمراكز الأصول عادة بصورة متسقة و/أو في الوقت

^٢ هناك طريقة معتادة لتمثيل وضع الملاءة من خلال القيد على عمليات الموازنة الحكومية عبر الفترات الزمنية، أي قدرة الحكومة العامة على تغطية تكاليف خدمة ديونها من خلال الإيرادات المستقبلية، مقيسة بالقيمة الحالية:

$$D_{t_0} - \sum_{t=t_0+1}^{\infty} \frac{PB_t}{(1+r)^{t-t_0}} = 0$$

حيث تشير D_{t_0} إلى نسبة إجمالي الدين إلى إجمالي الناتج المحلي في السنة السابقة للتوقعات طويلة الأجل، وتشير PB_t إلى نسبة الرصيد الأولي الهيكلي (الإيرادات مطروحة منها النفقات بعد استبعاد صافي مصروفات الفائدة) إلى إجمالي الناتج المحلي في الزمن t ، وتشير r إلى الفرق بين سعر الفائدة الاسمي ومعدل نمو إجمالي الناتج المحلي الاسمي.

يتناول هذا الفصل بعض الأدوات التحليلية التي يتم استخدامها في تحليل إحصاءات دين القطاع العام في ثلاثة مجالات هي: (١) تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين (DSA)، و(٢) تحليل الحافطة، و(٣) تحليل مخاطر المالية العامة ومدى التعرض للمخاطر.

ألف - مقدمة

٩-١ يقوم خبراء الإحصاء والمحاسبة حالياً بجهد كبير لإضافة اعتبارات «الاستمرارية» إلى مقاييس دين القطاع العام. ورغم أن اعتماد المعايير في هذا المجال سيستغرق وقتاً، فقد أصبحت بعض التطبيقات مقبولة على نطاق واسع. ويحتوي هذا الفصل على مقدمة في تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين، وتحليل الحافطة، وتحليل مخاطر المالية العامة ومدى التعرض للمخاطر. وهي تحليلات في مراحل مختلفة من التعريف والتطوير^١ وتستخدم هذه التحليلات إحصاءات الدين في محاولة للإجابة على مختلف الأسئلة «الافتراضية» المتعلقة بالاستمرارية ومدى التعرض للمخاطر.

باء - تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين

٩-٢ الهدف من تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين هو تقييم قدرة بلد ما على تمويل سياساسته الاقتصادية وخدمة الدين الناشئ عن ذلك دون الحاجة إلى إجراء تصحيحات كبيرة في مكونات السياسات يمكن أن تكون ضارة للاستقرار الاقتصادي الكلي لديه و/أو لدى شركائه الاقتصاديين (راجع الإطار ٩-١). وكجزء من جهود صندوق النقد الدولي لتحسين الكشف عن الأزمات المحتملة ومنعها وحلها، في عام ٢٠٠٢ تم وضع إطار رسمي لإجراء تحليل استمرارية القدرة على تحمل دين القطاع العام والدين الخارجي^٢. ويهدف هذا الإطار إلى جعل تحليلات استمرارية القدرة على تحمل الدين أكثر دقة وفعالية وانضباط وشفافية.

^١ تُستخدم هذه المناهج في أغراض رقابة صندوق النقد الدولي واستخدام موارده.
^٢ راجع IMF 2003.

• تحديد مواطن الضعف في هيكل الدين أو في مجمل السياسات الاقتصادية المتبعة بحيث يمكن إدخال تصويبات على السياسات قبل أن تنشأ صعوبات في السداد؛

• بالنسبة للحالات التي تنشأ أو توشك أن تنشأ، فيها هذه الصعوبات، دراسة أثر المسارات البديلة لسياسة استقرار الدين.

٩-٥ ولا ينبغي تفسير نتائج تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين بصورة ميكانيكية أو جامدة، بل ينبغي تقييمها في ضوء خصائص البلد المعني، ومنها سجل أداء البلد المعني في اتباع السياسات الملائمة وحيز السياسات المتاحة. فعلى سبيل المثال، قد يتعذر من الناحية السياسية الإبقاء على مسار معين للرصيد الأولي (وهو أمر له آثار بالغة الأهمية على مسار نسب الدين) في أحد البلدان بينما لا يتعذر ذلك في بلد آخر. وتعد درجة التعرض لمخاطر السوق المختلفة (مثل مخاطر أسعار الفائدة أو مخاطر تجديد الدين) أيضا من الاعتبارات بالغة الأهمية في تقييم استمرارية القدرة على تحمل الدين (راجع الإطار ٩-٢). وبالتالي تعد تحليلات استمرارية القدرة على تحمل الدين مدخلا مهمة في تصميم السياسة الاقتصادية الكلية لكن لا يمكنها، بمفردها، تحديد مسار الاقتراض الأمثل.

٢- إطار تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين في البلدان منخفضة الدخل

٩-٦ الإطار الوارد آنفا لتحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين يكون أكثر ملاءمة للبلدان بخلاف البلدان منخفضة الدخل^٤. أما البلدان منخفضة الدخل فتختلف في أن احتياجاتها التنموية كبيرة بالنسبة إلى مواردها؛ وتعتمد إلى حد كبير على المساعدات الخارجية؛ وهي أكثر عرضة للصدمات الخارجية والداخلية كما أن العوائد على الاستثمارات العامة لديها أقل تأكيدا منها في البلدان الأخرى؛ وقواعد الإنتاج والتصدير لديها محدودة وتتركز غالبا في عدد محدود من السلع الأولية التي تتحدد أسعارها في الأسواق العالمية؛ وغالبا ما تكون سياساتها ومؤسساتها أضعف، بما في ذلك في مجالي تنفيذ المشروعات وإدارة الدين.

٩-٧ ولضمان أخذ هذه الخصائص في الاعتبار على نحو كاف في تحليلات استمرارية القدرة على تحمل الدين، قام البنك الدولي بالاشتراك مع صندوق النقد الدولي في وضع إطار استمرارية القدرة على تحمل الدين (DSF) في البلدان منخفضة الدخل في ٢٠٠٥. ويقوم إطار استمرارية القدرة على تحمل الدين بتعديل الإطار العام لتحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين الوارد آنفا ليعكس ظروف البلدان منخفضة الدخل. فهو يستخدم، على سبيل المثال، أفقا زمنيا للتوقعات مدته ٢٠ عاما بدلا من مدة الخمس سنوات المعمول بها في تحليلات استمرارية القدرة على تحمل الدين في البلدان الأخرى، مما يعكس

المناسب. ويتم تقييم استمرارية القدرة على تحمل كل من دين القطاع العام والدين الخارجي عن طريق المقارنة بين مسارات مؤشرات الدين في سيناريو أساسي وفي سلسلة من اختبارات الحساسية. ويستند السيناريو الأساسي إلى مجموعة من التوقعات الاقتصادية الكلية التي تعكس السياسات المتبعة من جانب الحكومة. ويتطلب الإطار تحديدا واضحا للافتراضات والمعلومات الرئيسية التي يقوم عليها السيناريو الأساسي واختبارات القدرة على تحمل الضغوط. وتسمح مسارات مؤشرات الدين في السيناريو الأساسي واختبارات القدرة على تحمل الضغوط بتحديد مدى تعرض البلد المعني لمخاطر الصدمات.

٩-٤ الهدف من التقييم ثلاثي الأبعاد:

• تقييم الوضع الحالي للدين، بما في ذلك مركز الأرصدة القائمة، وهيكل أجال الاستحقاق، وتكوين أسعار الفائدة الثابتة أو المتغيرة، وتكوين العملات، وتكوين حاملتي سند الدين؛

الإطار ٩-٢: تقييم استمرارية القدرة على تحمل الدين

يمكن تقييم استمرارية القدرة على تحمل الدين استنادا إلى المقارنة بين مؤشرات رصيد الدين وخدمة الدين المختلفة ومقاييس القدرة على السداد. ويمكن قياس القدرة على السداد عن طريق إجمالي الناتج المحلي أو إيرادات التصدير أو إيرادات المالية العامة:

- تتيح نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي احتساب مؤشر يأخذ حجم الاقتصاد بعين الاعتبار؛
 - تشير نسبة خدمة الدين إلى التصدير إلى ما إذا كان من المتوقع للبلد المعني توليد نقد أجنبي كاف للوفاء بالتزامات ديونه الخارجية في المستقبل؛
 - تقيس نسبة خدمة الدين إلى الإيرادات قدرة الحكومة على تعبئة الموارد المحلية لسداد الدين.
- مقياس القدرة على السداد الأكثر أهمية يعتمد على القيود الأكثر إلزاما لبلد معين. والمقارنة بين رصيد الدين ومقاييس القدرة على السداد تبين العبء الذي تمثله الالتزامات المستحقة على بلد ما في المستقبل وتعكس بالتالي المخاطر التي تهدد الملاءة في الأجل الطويل، في حين أن المسار الزمني لنسب خدمة الدين يبين احتمال التعرض لمشكلات السيولة والتوقيت المحتمل لوقوعها.

ورغم أن نسب استمرارية القدرة على تحمل الدين تستند عموما إلى القيمة الاسمية للدين، فإن القيمة الحالية للدين تعتبر مقياسا أفضل لعبء مدفوعات خدمة الدين في المستقبل بالنسبة للبلدان التي يمكنها الحصول على تمويل بشروط ميسرة.

وتصميم استراتيجيات مناسبة للاقتراض يجب أن يأخذ في الحسبان أيضا الظروف الخاصة بكل بلد. وتعتمد قدرة بلد ما على استيعاب التمويل الجديد على نحو مفيد وسداد ديونه في نهاية الأمر على مجموعة متنوعة من العناصر الكثير منها ذو طابع هيكلية. وتشمل هذه العناصر ميل القطاع الخاص للائحة ودرجة التطور المالي للاقتصاد؛ ونمو الإنتاجية؛ وقدرة الحكومة على توسيع القاعدة الضريبية ورفع معدلات الضرائب وضغط الإنفاق العام؛ والتطورات الديمغرافية.

^٤ حسب تعريف البنك الدولي.

^٥ الاختصار المناسب قد يكون LIC DSF أو LIC DSF. لكن من الناحية العملية يتم استخدام الاختصار الأقصر وهو DSF للإشارة إلى إطار استمرارية القدرة على تحمل الدين في البلدان منخفضة الدخل.

الجدول ٩-١ حدود عبء الدين الخارجي بموجب إطار استمرارية القدرة على تحمل الدين (DSF)

القيمة الحالية للدين كنسبة مئوية من	خدمة الدين كنسبة مئوية من		الإيرادات	الإيرادات	الصادرات	إجمالي الناتج المحلي
	الإيرادات	الصادرات	الإيرادات	الصادرات	إجمالي الناتج المحلي	
سياسات ضعيفة	١٠٠	٣٠	٢٠٠	١٥	٢٥	
سياسات متوسطة	١٥٠	٤٠	٢٥٠	٢٠	٣٠	
سياسات قوية	٢٠٠	٥٠	٣٠٠	٢٥	٣٥	

٩-١١ يتم تقييم مخاطر وصول الدين الخارجي إلى حالة المديونية الحرجة بالمقارنة بين مؤشرات عبء الديون الخارجية والحدود الإرشادية لأعباء الديون حسب أداء السياسات^٩. وتعكس هذه الحدود النتائج التجريبية التي تبين أن مستويات الديون الخارجية التي يمكن أن تتحملها البلدان منخفضة الدخل تتأثر بجودة سياساتها ومؤسستها^{١٠}، والتي تقاس باستخدام مؤشر تقييم السياسات والمؤسسات القطرية (CPIA) الذي يعده البنك الدولي سنوياً.

٩-١٢ هناك أربعة تصنيفات لمخاطر المديونية الخارجية الحرجة في إطار استمرارية القدرة على تحمل الدين:

- **مخاطر منخفضة:** جميع مؤشرات أعباء الديون أقل بكثير من الحدود.
- **مخاطر متوسطة:** مؤشرات أعباء الديون أقل من الحدود في السيناريو الأساسي، لكن اختبارات القدرة على تحمل الضغوط تشير إلى تجاوز الحدود في حالة حدوث صدمات خارجية أو تغيرات مفاجئة في السياسات الاقتصادية الكلية.
- **مخاطر عالية:** أحد مؤشرات أعباء الديون على الأقل يتجاوز الحدود في السيناريو الأساسي.
- **حالة المديونية الحرجة:** البلد المعني يعاني بالفعل من صعوبات في السداد.

٩-١٣ وقد أصبح إطار استمرارية القدرة على تحمل الدين، منذ نشأته عام ٢٠٠٥، أداة فعالة لتحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين في البلدان منخفضة الدخل. ويستخدم العديد من الجهات المانحة، والمقرضين، والمقترضين هذا الإطار بشكل فعال لتحديد حجم ونوع التمويل الذي يتسق مع استمرارية القدرة على تحمل دين القطاع العام أو الدين الخارجي في الأجل الطويل والمضي قدماً نحو تحقيق أهداف التنمية. ويساعد الإطار أيضاً المقرضين الآخرين على

أجل الاستحقاق الأطول للدين في البلدان منخفضة الدخل. ويتم أيضاً التعبير عن مؤشرات الدين في البلدان منخفضة الدخل بالقيمة الحالية لأن ديونها غالباً ما تكون بشروط ميسرة. وأخيراً، يمتد إطار تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين في البلدان منخفضة الدخل ليشمل تقديراً صريحاً لخطر وصول الدين الخارجي إلى حالة المديونية الحرجة. ويمثل دين القطاع العام أحد المكونات الكبيرة للدين الخارجي عادة.

٩-٨ إطار استمرارية القدرة على تحمل الدين هو في الأساس أداة لمساعدة صناع السياسات على إحداث توازن بين تحقيق أهداف التنمية والحفاظ على استمرارية القدرة على تحمل الدين. وهو يوجه عملية تصميم السياسات التي تساعد على منع ظهور أو عودة ظهور مشكلة حالة المديونية الحرجة في البلدان منخفضة الدخل^٦. وهو يقوم على ثلاث ركائز:

- تحليل استشرافي موحد لدين القطاع العام والدين الخارجي ومدى التعرض لمخاطر الصدمات (يتم حساب السيناريو الأساسي، والسيناريوهات البديلة، وسيناريوهات معيارية موحدة لاختبارات القدرة على تحمل الضغوط)؛
- تقييم استمرارية القدرة على تحمل الدين، بما في ذلك التصنيف الصريح لخطر وصول الدين الخارجي إلى حالة المديونية الحرجة؛
- توصيات بشأن وضع استراتيجيات للاقتراض (والإقراض) تحد من احتمالات الدخول في حالة المديونية الحرجة.

٩-٩ بموجب إطار استمرارية القدرة على تحمل الدين، تصنف البلدان إلى ثلاث مجموعات وفقاً لأداء السياسات: قوية، ومتوسطة، وضعيفة (راجع الجدول ٩-١).^٧ وتستخدم حدود إرشادية مختلفة لأعباء الديون حسب فئة الأداء. والحدود في حالة البلدان صاحبة أقوى أداء للسياسات هي أعلى حدود، وهو ما يشير إلى أن مراكمة الديون في البلدان التي تتبع سياسات جيدة ينطوي على مخاطر أقل.

٩-١٠ وحالياً، يجري إعداد التصنيفات المتعلقة بمخاطر المديونية الخارجية الحرجة فقط. ورغم إمكانية إعداد نسب مماثلة لدين القطاع العام، لا توجد حدود متعارف عليها لمخاطر وقوع إجمالي القطاع العام في حالة المديونية الحرجة. ويرجع ذلك جزئياً إلى الاختلافات المفاهيمية بين الدين الخارجي والدين المحلي. غير أن إطار استمرارية القدرة على تحمل الدين يأخذ في الاعتبار أيضاً المخاطر الناجمة عن تراكم الدين الداخلي ويقر باختلاف طبيعة هذه المخاطر^٨.

^٦ تختلف أهداف إطار استمرارية القدرة على تحمل الدين عن أهداف تحليلات استمرارية القدرة على تحمل الدين التي يتم إجراؤها بموجب المبادرة المعنية بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون («هيبيك») في أن الأخيرة تركز على خفض عبء الديون القائمة إلى مستويات يمكن الاستمرار في تحملها.

^٧ يتم استخدام مؤشر تقييم السياسات والمؤسسات القطرية (CPIA) الذي يعده البنك الدولي.

^٨ راجع IMF and IDA 2006b.

^٩ بالنسبة لحقوق السحب الخاصة، لا يرصد تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين إلا صافي التزامات فائدة الدين. أي عندما تقل حيازات حقوق السحب الخاصة عن المخصصات التراكمية.

^{١٠} راجع Kraay and Nehru 2006, IMF and IDA, 2004a, 2004b, 2004c, 2005 and 2008.

^{١١} راجع IMF and IDA 2008.

المخاطر التي تنطوي عليها تكوينات الدين المختلفة؛ وتيسير التنسيق مع الإدارة المالية والنقدية؛ وتعزيز الشفافية. وهي تنفذ أهداف إدارة الدين التي تضعها سلطات البلد المعني. حيث تضمن، على سبيل المثال، الوفاء بالحاجات التمويلية للحكومة والالتزامات بالسداد بأقل تكلفة ممكنة وبدرجة معقولة من المخاطر. ويؤكد إطار استراتيجية الدين متوسطة الأجل على الحاجة إلى بيانات سليمة حول إدارة دين القطاع العام.^{١٥}

٩-١٧ يتطلب وضع استراتيجيات فعالة لإدارة الدين في الأجل المتوسط أخذ عدد من الروابط المهمة بعين الاعتبار (راجع الشكل البياني ٩-١). وكوضع مثالي، ينبغي أن تكون استراتيجية الدين متوسطة الأجل جزءاً لا يتجزأ من إطار شامل يتضمن:

- تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين؛
- اعتبارات الإطار الاقتصادي الأوسع نطاقاً؛
- تحليل تكاليف ومخاطر مختلف استراتيجيات التمويل المتاحة؛
- خطة اقتراض سنوية لتنفيذ الاستراتيجية في فترة الموازنة الحالية؛
- خطط تطوير السوق.

٩-١٨ لتحديد الاستراتيجية الملائمة لإدارة الدين، ينبغي تقييم أداء استراتيجيات بديلة من حيث تأثيرها على التكاليف والمخاطر (راجع الإطار ٩-٣ والشكل البياني ٩-١). وينبغي تقييم تكلفة اتباع كل استراتيجية في إطار السيناريو الأساسي للمتغيرات الاقتصادية الكلية والسوقية الأساسية، وفي إطار سيناريوهات المخاطر المختلفة. ولسلامة اختيار الاستراتيجية وما يرتبط بها من قرارات متعلقة بالاقتراض في المستقبل، من المهم أن تكون سيناريوهات المخاطر محددة كما ينبغي وأن تعكس فهماً سليماً للإطار الاقتصادي الكلي. فعلى سبيل المثال، سيكون من المهم الفهم السليم لكيفية التفاعل بين أسعار الفائدة والصرف الأسمية وكيفية تأثير التضخم على النسب الرئيسية، مثل نسبة الفائدة إلى إجمالي الناتج المحلي أو نسبة الدين بالقيمة الحالية إلى إجمالي الناتج المحلي.

٩-١٩ يتطلب إعداد البيانات الضرورية لتحديد معالم استراتيجية الدين متوسطة الأجل جهوداً ليس باليسير وينبغي أن تطبق البلدان نظاماً سليماً لتسجيل الديون بغرض توفير قاعدة بيانات دقيقة ومتسقة وشاملة للديون الحكومية المحلية والخارجية والمضمونة. ومن شأن وجود نظام جيد لتسجيل الديون أن يوفر ما يلي بسهولة:^{١٦}

التنسيق بين سياسات الإقراض القابلة للاستمرار وتنفيذها. ففي يناير ٢٠٠٨، على سبيل المثال، وافقت مجموعة العمل المعنية بائتمان التصدير وضمانات القروض التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على مجموعة من المبادئ والخطوط الإرشادية للإقراض القابل للاستمرار للبلدان منخفضة الدخل.^{١٧}

٩-١٤ يعزز إطار استمرارية القدرة على تحمل الدين الحصول على المعلومات المتعلقة بوضع الدين في البلدان منخفضة الدخل، وجودتها، وقابليتها للمقارنة، وحسن توقيتها. وتنشر تحليلات استمرارية القدرة على تحمل الدين في البلدان منخفضة الدخل سنوياً على المواقع الإلكترونية الخارجية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.^{١٨} والتحديثات المنتظمة لتحليلات استمرارية القدرة على تحمل الدين تسمح للأطراف المعنية باتخاذ قراراتها استناداً إلى أحدث التطورات وتساعد في الكشف عن مواطن الضعف الناشئة في مرحلة مبكرة ومتابعتها. ومنذ أواخر عام ٢٠٠٩، يعتمد تصميم حدود الدين في البرامج التي يدعمها صندوق النقد الدولي إلى حد كبير على نتائج تحليلات استمرارية القدرة على تحمل الدين. وبشكل أكثر تحديداً، فإن البلدان التي تتعرض لقدر أقل من مخاطر الديون (وفقاً لتحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين) لديها مرونة أكبر في وضع استراتيجيات اقتراضها، بما في ذلك ما يتعلق بالاقتراض بشروط غير ميسرة.

٩-١٥ تعتمد فعالية إطار استمرارية القدرة على تحمل الدين على قدرته على التكيف واستخدامه على نطاق واسع. ويقوم كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بالرصد المتواصل لنمط تطور تمويل البلدان منخفضة الدخل، وتهيئة عناصر الإطار حسب الاقتضاء لمواجهة التحديات الجديدة. فعلى سبيل المثال، يأخذ إطار استمرارية القدرة على تحمل الدين في الاعتبار أثر استثمارات القطاع العام على النمو ودور تحويلات المغتربين كمصدر للتمويل الخارجي، واعتماد منهج مرّن في معاملة الدين الخارجي للشركات العامة.^{١٩}

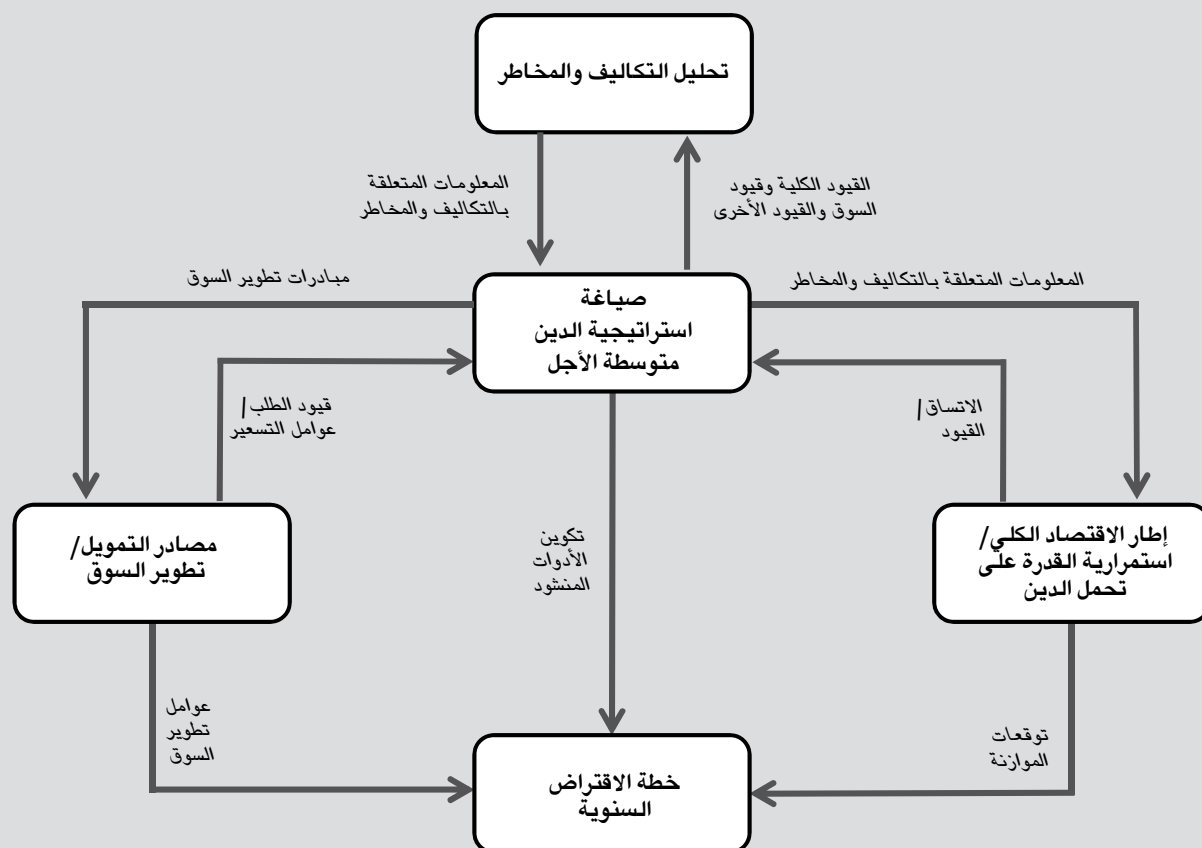
جيم - تحليل الحافطة واستراتيجية الدين متوسطة الأجل (MTDS)

٩-١٦ توفر استراتيجية الدين متوسطة الأجل، التي صممها كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، إطاراً لوضع استراتيجية فعالة لإدارة دين القطاع العام. أي تحقيق التكوين المنشود لحافطة دين القطاع العام الذي يعكس تحليل التكاليف والمخاطر ويرصد مفاضلات الحكومة بين التكاليف والمخاطر وهي أداة لتقييم وإدارة

^{١٥} تم اعتماد الإطار من جانب مجلسي محافظي صندوق النقد الدولي البنك الدولي في مارس ٢٠٠٩؛ وتم وصفه في دراسة "Developing a Medium-term Debt Management Strategy (MTDS): Guidance Note for Country Authorities" راجع أيضاً الفصل العاشر من هذا المرشد.

^{١٦} راجع OECD 2008.
^{١٧} راجع الموقع الإلكتروني: <http://www.imf.org/external/pubs/ft/dsa/lic.aspx>
^{١٨} راجع الموقع الإلكتروني: <http://www.worldbank.org/debt>
^{١٩} راجع المستندات ذات الصلة في الموقع الإلكتروني: <http://www.imf.org/external/pubs/ft/dsa/lic.aspx>

الشكل البياني ٩-١: إقرار الروابط عند وضع استراتيجيات فعالة لإدارة الدين في الأجل المتوسط



استراتيجية الدين متوسطة الأجل تنطوي على عملية تتألف من ثمان خطوات:

- ١- تحديد أهداف إدارة دين القطاع العام ونطاق استراتيجية الدين متوسطة الأجل.
- ٢- تحديد الاستراتيجية الحالية لإدارة الدين وتحليل تكاليف ومخاطر الدين القائم.
- ٣- تحديد وتحليل مصادر التمويل المحتملة، بما في ذلك خصائص التكاليف والمخاطر.
- ٤- تحديد توقعات ومخاطر السيناريو الأساسي في مجالات السياسات الرئيسية: المالية العامة، والنقدية، والقطاع الخارجي، والسوق.
- ٥- مراجعة العوامل الهيكلية الرئيسية في الأجل الأطول.
- ٦- تحديد المفاضلات بين التكاليف والمخاطر، وتقييم وتصنيف الاستراتيجيات البديلة.
- ٧- مراجعة الآثار على استراتيجيات إدارة الدين المقترحة مع السلطات المعنية بالسياسات المالية والنقدية، وعلى أوضاع السوق.
- ٨- رفع استراتيجية الدين متوسطة الأجل إلى السلطات والحصول على موافقتها على اعتماد الاستراتيجية.

المتبقية حتى تاريخ إعادة تسعير الفائدة^{١٨}، ونسبة الدين بالعملة الأجنبية، ونسبة الدين بأسعار فائدة متغيرة، وغيرها.

• جداول سداد الفائدة واستهلاك القروض والسندات المنفردة، إلى جانب إشعارات السداد المرتبطة بها.

٢٠-٩ في الوضع المثالي، يرتبط النظام بنظم رئيسية أخرى منها (١) نظام المدفوعات المستخدم في أداء مدفوعات خدمة الدين؛ و(٢) نظام إدارة المعاملات (عند الاقتضاء)؛ و(٣) نظام المزايا (إذا كان منفصلاً عن نظام إدارة المعاملات)؛ و(٤) نظام (نظم) معلومات الإدارة المالية الحكومية والمحاسبة.

دال - مخاطر المالية العامة ومدى التعرض للمخاطر

٢١-٩ مخاطر المالية العامة التي تسهم في تعرض الموارد العامة للمخاطر تتجاوز تلك التي يمكن رصدها في إطار تحليل الحافطة المذكور آنفاً. وعلى المستوى الأعم، يمكن تعريف مخاطر المالية العامة بأنها أي فروق محتملة بين نتائج المالية العامة الفعلية والمتوقعة (على سبيل المثال، موازين المالية العامة، ودين القطاع العام). ويمكن أن تحدث هذه الانحرافات، مثلاً، لأن الموازنات تقوم على افتراضات قد لا تتحقق في نهاية الأمر أو لأن هناك عمليات أجريت في البداية خارج الموازنة.

٢٢-٩ تشمل مصادر المخاطر الصدمات غير المتوقعة للمتغيرات الاقتصادية الكلية (النمو الاقتصادي، أو أسعار السلع الأولية، أو أسعار الفائدة، أو أسعار الصرف) إلى جانب المطالبات المتعلقة بعدة أنواع من الالتزامات الاحتمالية (أي الالتزامات الناجمة عن حدث غير مؤكد). وقد تكون هذه الالتزامات الاحتمالية صريحة (أي منصوص عليها في قانون أو عقد، كضمانات الديون مثلاً) أو ضمنية (أي الالتزامات الأدبية أو المتوقعة على الحكومة، التي تستند إلى التوقعات أو الضغوط العامة، مثل عمليات إنقاذ البنوك أو كيانات القطاع العام). وتتضمن الالتزامات الاحتمالية الضمنية تكاليف المالية العامة المحتملة الناجمة عن الأزمات المصرفية والكوارث الطبيعية، والتي تغطي خسائر الشركات العامة أو الحكومة المحلية، أو المطالبات بالضمانات، ولا سيما في حالة الشراكات بين القطاعين العام والخاص، والالتزامات المستقبلية طويلة الأجل مقابل مزايا الضمان الاجتماعي.

جديد. وهي تعادل الفترة المتبقية من عمر السند في حالة السندات بدون قسائم فوائد والسندات بقسائم فوائد ثابتة. وهي تعادل الفترة المتبقية حتى إعادة تسعير الفائدة التالية في حالة السندات متغيرة العائد. وكمقياس متوسط، يوفر هذا المؤشر معلومات بمرور الوقت عن التغيرات في متوسط الفترة المتبقية حتى تاريخ إعادة تسعير فائدة الحافطة. ويبين تقلص فترة هذا المؤشر أن الحافطة، في المتوسط، تخضع لسعر فائدة جديد على نحو أكثر تواتراً وبالتالي تكون أكثر عرضة لصدمات إعادة تسعير الفائدة.

الإطار ٩-٣: تقييم المفاضلات بين التكاليف والمخاطر

يتطلب وصف استراتيجيات الدين متوسطة الأجل إجراء تحليل تفصيلي للتكاليف والمخاطر في حافطة الدين. ولذلك، ينبغي أن يضع مدير الدين تعاريف واضحة وذات صلة لكل من التكاليف والمخاطر. وتتمثل المقاييس الرئيسية للتكاليف في الآتي:

- مدفوعات الفائدة، وهو عنصر مهم في إعداد الموازنة الحكومية؛
- نسبة مدفوعات الفائدة إلى إجمالي الناتج المحلي أو نسبة مدفوعات الفائدة إلى الإيرادات (مع تصحيح مدفوعات الفائدة لمراعاة آثار رسملة الفائدة والربط بمؤشر). تعبر عن العبء الاقتصادي للدين؛
- نسبة القيمة الحالية للدين إلى إجمالي الناتج المحلي (أو نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي، إذا لم يكن الدين بشروط ميسرة) تعبر أيضاً عن عبء حجم الدين.

ويرد وصف المقاييس الرئيسية لمخاطر الحافطة التي تهم مديري الدين في دراسة "Developing a Medium-term Debt Management Strategy: Guidance Note for Country Authorities," IMF and World Bank (March 2009).

ولتقييم المفاضلة بين المخاطر والتكاليف، يتم التركيز عادةً على مخاطر السوق (أي التعرض لمخاطر التغيرات في أسعار الفائدة والصرف)، حيث تقاس المخاطر باحتمال انحراف التكاليف عن النتائج المتوقعة لها. غير أن الإدارة الفعالة للدين تعني إدارة مجموعة متنوعة من المخاطر التي تشمل أيضاً مخاطر إعادة التمويل/التجديد، ومخاطر التشغيل. فعلى سبيل المثال، قد يؤدي تحقق مخاطر إعادة التمويل (أو التجديد). أي مخاطر تجديد الدين بتكلفة أعلى كثيراً من المتوقع، أو في الحالات المتطرفة، تعذر تجديده على الإطلاق، إلى زيادة كبيرة جداً في تكاليف التمويل الحكومي، أو إلى عدم القدرة على إعادة تمويل القروض التي يحين أجل استحقاقها. وقد تتفاقم هذه المخاطر نتيجة الاعتماد المفرط في إعادة التمويل على بعض الدائنين أو بعض قطاعات السوق، أو نتيجة لنوع نظام سعر الصرف المعتمد. فعلى سبيل المثال، في ظل نظام سعر الصرف الثابت، تكون مخاطر التجديد أكثر أهمية بكثير حيث يتعذر على سعر الصرف التكيف مع ظروف السوق.

- التقسيم الدقيق للديون الاسمية القائمة حسب الخصائص المختلفة، بما في ذلك تكوين العملات، وتكوين الدائنين، وأجل الاستحقاق الأصلي والمتبقي، ونوع الشروط الميسرة، وتكوين الأدوات (بما في ذلك حسب نوع سعر الفائدة).
- جداول سداد الدين وسداد الفائدة مجمعة عبر فئات الدين المختلفة.
- بعض المؤشرات الأساسية للحافطة، كمتوسط الفترة المتبقية حتى تاريخ الاستحقاق^{١٩}، ومتوسط الفترة

^{١٩} متوسط الفترة المتبقية حتى تاريخ الاستحقاق يقاس المتوسط المرجح للفترة المتبقية حتى تاريخ استحقاق كل مدفوعات أصل الدين في الحافطة. وهو يبين متوسط الفترة المتبقية حتى تاريخ تجديد حافطة الدين. ويبين تقلص فترة هذا المؤشر أن الحافطة يجري تجديدها على نحو أكثر تواتراً وبالتالي تكون أكثر عرضة لصدمات إعادة التمويل.

^{١٨} متوسط الفترة المتبقية حتى تاريخ إعادة تسعير الفائدة هو مقياس المتوسط المرجح للفترة المتبقية حتى تصبح كل مدفوعات أصل الدين في حافطة الدين خاضعة لسعر فائدة

١ - بيان مخاطر المالية العامة

٩-٢٣ كخطوة أولى نحو تحليل وإدارة مخاطر المالية العامة بشكل شامل، يوصي صندوق النقد الدولي بإعداد ونشر بيان مخاطر المالية العامة، لإرساله إلى السلطة التشريعية ضمن الموازنة السنوية.^{١٩} والوظيفة الرئيسية لهذا البيان هي توفير إطار لفهم وإدارة الالتزامات الاحتمالية، وبشكل أعم، لمساعدة الحكومات على تحديد حجم المخاطر التي تتحملها.

٩-٢٤ وينبغي أن يتضمن بيان مخاطر المالية العامة حصراً شاملاً للمخاطر التي تواجه الحكومة، إلى جانب تقدير احتمال تحقق كل من هذه المخاطر أو تقييم مدى تحققها بطريقة أخرى. طالما كانت هذه المعلومات متوفرة ولا ينجم عن الكشف عنها خطر أخلاقي. وهذا البيان غير حصري بحكم طبيعته وإلى حد ما نوعي (وليس إحصائياً محضاً)، حيث لا تتوفر كل المعلومات عن مختلف أنواع المخاطر.

٩-٢٥ وحتى مجرد تحديد مخاطر المالية العامة سوف يساهم في اتخاذ قرارات أكثر استنارة بشأن إدارة المخاطر وسوف يعزز استجابات السياسات في وقت أبكر وعلى نحو أكثر سلاسة (على سبيل المثال، يمكن التحديد المسبق للتدابير التي سوف تتخذ لمواجهة التطورات).

٩-٢٦ ورغم إمكانية تحديد المخاطر بشكل مقبول حتى في حالة عدم الإفصاح عنها، فإن توفير معلومات عن مخاطر المالية العامة للجمهور يجعل تقييم المخاطر خاضعاً لمزيد من الفحص الدقيق. وينبغي أن تؤدي سياسة الإفصاح الشفافة إلى تعزيز دقة وشمول المعلومات المتعلقة بالمخاطر.

٢ - تحليل مخاطر المالية العامة

٩-٢٧ يمثل تقييم مخاطر المالية العامة مساهمة لمساعدة الحكومات على تحديد استراتيجية إدارة أي ديون (وخصوم وأصول أخرى) قررت أن تتحملها وتحديد الدين الذي ينبغي أن يكون جزءاً من حافطة طويلة الأجل والدين الذي ينبغي التصرف فيه.^{٢٠} ورغم إمكانية تحليل مخاطر المالية العامة كل على حدة، قد توازن مختلف المخاطر بعضها بعضاً بصورة جزئية أو قد تقع في ظروف مختلفة.

٩-٢٨ لفهم المخاطر الكلية التي تهدد ملاءة القطاع العام، من المهم إجراء تقييم يشمل مختلف المخاطر في وقت واحد. وينبغي أن يتم ذلك من خلال تحليل السيناريوهات البديلة. وعلى غرار تحليلات استثمارية القدرة على تحمل الدين، ينبغي أن تشمل هذه التحليلات آثار التغير في المتغيرات الاقتصادية الكلية، وينبغي أن

تبحث أيضاً آثار الافتراضات المتعلقة بما يلي: احتمال تحقق مختلف الالتزامات الاحتمالية؛ وأسعار الأصول المالية، والعائدات التي يمكن تحقيقها في حالة البيع غير المتوقع على الميزانية العمومية للحكومة.

٩-٢٩ يمثل إعداد إحصاءات دقيقة عن القطاع العام خطوة حاسمة في إجراء مثل هذا التقييم:

- ينبغي أن يكون نطاق التغطية المؤسسية للإحصاءات المستخدمة في تقييم مخاطر المالية العامة واسعاً قدر الإمكان، بحيث يشمل كافة الأنشطة ذات الآثار المحتملة على الموارد العامة (بما في ذلك الأنشطة شبه المالية). وبالتالي، ينبغي أن تغطي الإحصاءات، قدر الإمكان، أيضاً كيانات القطاع العام الأخرى (مثل، الصناديق خارج الموازنة، والشركات العامة غير المالية، والبنك المركزي، والشركات العامة المالية الأخرى) التي يمكن استبعادها من تعريف الحكومة المركزية أو العامة، لكن قد ينشأ عنها مخاطر مالية عامة كبيرة.

- ينبغي أن يكون نطاق تغطية هذه الإحصاءات واسعاً قدر الإمكان أيضاً، بحيث يشمل البيانات المتعلقة بمراكز التدفقات والأرصدة المعروضة في ميزانية عمومية تفصيلية للقطاع العام (باستخدام إطار متكامل، مثل نظام إحصاءات مالية الحكومة (GFS)). وينبغي أيضاً نشر معلومات عن الالتزامات الاحتمالية الضمنية والصريحة (وكمثال، راجع الجدول ٥-١٢ لعرض الالتزامات الاحتمالية الصريحة وصافي التزامات مزايا الضمان الاجتماعي المستقبلية).

- لتقديم تقييم دقيق للوضع المالي في القطاع العام، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لجودة الإحصاءات، بما في ذلك ما يتعلق بتقدير القيمة السوقية للأصول والخصوم.

المراجع:

Barkbu, B., Beddies, C., and M. Le Manchec, 2008. *The Debt Sustainability Framework for Low-Income Countries*. Occasional Paper 266 (Washington: International Monetary Fund).

International Monetary Fund (IMF), 2003, "Sustainability Assessments—Review of Application and Methodological Refinements" (Washington). Available via the Internet: www.imf.org/external/np/pdr/sustain/2003/061003.htm.

—, and International Development Association (IDA), 2003, "Debt Sustainability in Low-Income Countries—Toward a Forward-Looking Strategy" (Washington). Available via the Internet: www.imf.org/external/pp/longres.aspx?id=210.

—, 2004a, "Debt-Sustainability in Low-Income Countries—Proposal for an Operational Framework and Policy Implications" (Washington). Available via the Internet: www.imf.org/external/pp/longres.aspx?id=41.

^{١٨} راجع "Fiscal Risks: Sources, Disclosure, and Management," IMF's Departmental Paper No. 09/01, January 2009.

^{١٩} راجع "Disclosing Fiscal Risks in the Post-Crisis World"; IMF Staff Position Note SPN/09/18; July 2009.

——, 2006b, “Applying the Debt Sustainability Framework for Low-Income Countries Post Debt Relief” (Washington). Available via the Internet: www.imf.org/external/pp/longres.aspx?id=3959

——, 2008, “Staff Guidance Note on the Application of the Joint Fund-Bank Debt Sustainability Framework for Low-Income Countries” (Washington). Available via the Internet: www.imf.org/external/pp/longres.aspx?id=4297.

Kraay, A., and V. Nehru, 2006, “When Is External Debt Sustainable?” *World Bank Economic Review*, Vol. 20, No. 3, pp. 341–65.

Organization for Economic Cooperation and Development (OECD), Working Party on Export Credits and Guarantees, 2008, “Principles and Guidelines to Promote Sustainable Lending Practices in the Provision of Official Export Credits to Low-Income Countries” (Document TAD/ECG/2008(1)) (Paris). Available via the Internet: [www.oecd.org/olis/2008doc.nsf/LinkTo/NT00000962/\\$FILE/JT03238627.PDF](http://www.oecd.org/olis/2008doc.nsf/LinkTo/NT00000962/$FILE/JT03238627.PDF).

——, 2004b, “Debt Sustainability in Low-Income Countries—Further Considerations on an Operational Framework and Policy Implications” (Washington). Available via the Internet: www.imf.org/external/pp/longres.aspx?id=440.

——, 2004c, “Operational Framework for Debt Sustainability in Low Income Countries—Implications for Fund Program Design” (Washington). Available via the Internet: www.imf.org/external/pp/longres.aspx?id=479.

——, 2005, “Operational Framework for Debt Sustainability Assessments in Low-Income Countries—Further Considerations” (Washington). Available via the Internet: www.imf.org/external/pp/longres.aspx?id=412.

——, 2006a, “Review of Low-Income Country Debt Sustainability Framework and Implications of the Multilateral Debt Relief Initiative (MDRI)” (Washington). Available via the Internet: www.imf.org/external/pp/longres.aspx?id=557.

عمل الهيئات الدولية

باء - بنك التسويات الدولية (BIS)

١٠-٤ يعد بنك التسويات الدولية مجموعتين من البيانات ذات الأهمية في هذا المجال، هما: الإحصاءات المصرفية الدولية (IBS) وإحصاءات الأوراق المالية الدولية. وتتوافر هذه البيانات في موقع بنك التسويات الدولية على شبكة الإنترنت^١ وتُنشر كل ثلاثة شهور في مطبوعة بنك التسويات الدولية، *Quarterly Review*. ولا يتم جمع هاتين المجموعتين من البيانات بهدف قياس دين القطاع العام في الأساس، لكن باعتبارها بيانات عن الطرف المقابل (الدائن) والسوق، فقد تكون مفيدة للمساعدة في متابعة الدين ورصد مؤشرات بديلة له خلال فترات عدم توفر البيانات الوطنية الأكثر شمولاً أو تأخرها.

١ - الإحصاءات المصرفية الدولية الصادرة عن بنك التسويات الدولية

١٠-٥ الإحصاءات المصرفية الموحدة (أساس «المقترض المباشر» (IB))، التي بدأ استخدامها في أعقاب أزمة ديون أمريكا اللاتينية في أوائل الثمانينات من القرن الماضي وبالتالي تم تصميمها على وجه الخصوص لقياس مخاطر الائتمان، يتم إبلاغها حسب بلد المنشأ، أو الجنسية، بالنسبة للبنوك الدائنة. والمبدأ الذي تقوم عليه هذه الإحصاءات هو توحيد المطالبات «الدولية» القائمة المستحقة للبنوك على مستوى العالم (المطالبات الخارجية والمطالبات المحلية بالعملة الأجنبية) على «المقترضين المباشرين» في ثلاثة قطاعات في كل بلد، هي: البنوك، والقطاع العام، والقطاع الخاص غير المصرفي الذي يشمل المطالبات غير المخصصة^٢. وفي تعريف بنك التسويات الدولية، يتألف القطاع العام من الحكومات العامة، والبنوك المركزية، وبنوك التنمية متعددة الأطراف. وتُدرج الشركات المملوكة للحكومة ضمن القطاع الخاص غير المصرفي بسبب التشابه الأكبر في مخاطر الائتمان.

يستعرض هذا الفصل أنشطة الهيئات الدولية التي تؤدي دوراً في معالجة مختلف الجوانب المتعلقة بدين القطاع العام، مثل إعداد البيانات ونشرها، وإدارة الدين وإبلاغ بياناته، والتوجيه المنهجي، والمساعدة الفنية والتدريب.

ألف - مقدمة

١٠-١ تؤدي الهيئات الدولية التالية دوراً في مجال إحصاءات دين القطاع العام:

- بنك التسويات الدولية (BIS)؛
- أمانة الكومنولث (ComSec)؛
- البنك المركزي الأوروبي (ECB)؛
- يوروستات؛
- صندوق النقد الدولي؛
- منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD)؛
- أمانة نادي باريس؛
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «الأونكتاد» (UNCTAD)؛
- البنك الدولي.

١٠-٢ قامت الهيئات المعنية بتوفير المعلومات الواردة في هذا الفصل. ومن الأنشطة التي تقوم بها: نشر إحصاءات دين القطاع العام، أو بعض مكوناته، إلى جانب أنشطة أخرى تشمل المعايير الإحصائية، والمساعدة الفنية والتدريب، وإدارة الدين.

١٠-٣ ويحتوي ملحق هذا الفصل على تفاصيل نظام تسجيل الدين الصادر عن أمانة الكومنولث ونظام إدارة الديون والتحليل المالي (DMFAS) الصادر عن الأونكتاد.

^١ راجع <http://www.bis.org/statistics/index.htm>.

^٢ في وقت إعداد هذا المرشد، يجري بحث التوسع في التقسيم القطاعي (على سبيل المثال، لتسجيل المؤسسات المالية غير المصرفية على نحو منفصل) في اللجنة المعنية بالنظام المالي العالمي التابعة لبنك التسويات الدولية (BIS CGFS).

١٠-٦ تسجيل البنوك الدائنة في الإحصاءات الموحدة حسب بلد موطن المركز الرئيسي للبنك. وتستند البيانات إلى التقارير الرقابية، وهدفها الرئيسي هو قياس حجم مخاطر الائتمان في المؤسسات المبلّغة، والتوحيد يعني أن انكشاف فرادى المؤسسات المبلّغة للمخاطر في بلد معين يشمل انكشاف مؤسساتها المنتسبة في كل البلدان، بما في ذلك في البلد المدين نفسه. وتتضمن عملية التوحيد استبعاد المراكز بين المكاتب المرتبطة لنفس المجموعات المصرفية (المراكز داخل البنك). ويتم الإبلاغ بشكل منفصل أيضا بالمطالبات المحلية لمكاتب البنوك في البلد المدين مقومة بالعملة المحلية. وحاصل جمع المطالبات المحلية لمكاتب البنوك في البلد المدين والمطالبات الدولية يشكل المطالبات «الأجنبية».

١٠-٧ تقدم الإحصاءات الموحدة (أساس المقترض المباشر) رؤية واضحة لبعض الفئات المهمة الأخرى من ديون البلدان. ورغم عدم إبلاغ هذه الفئات وفق تقسيم قطاعي، فإنها توفر معلومات إضافية عن تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين للبلد المعني ككل ولقطاعه العام. وعلى سبيل المثال، يتم الإبلاغ بصورة منفصلة ببيانات الديون قصيرة الأجل المستحقة للبنوك والتي يصل أجل استحقاقها المتبقي إلى سنة.

١٠-٨ اعتبارا من نهاية يونيو ١٩٩٩، قام نظام الإبلاغ بإضافة إبلاغ بيانات المطالبات على أساس «المخاطر النهائية» (UR). ولذلك، يعاد عزو المطالبات من أساس المقترض المباشر إلى أساس بلد إقامة الضامن، أي المركز الرئيسي للكيان المقترض نفسه (بالنسبة للفروع) أو الكيان الذي يقدم ضمانا صريحا (ملزم قانونا)، مما يحول البيانات من أساس المقترض المباشر إلى بيانات المطالبات على أساس «المخاطر النهائية». وتضمنت هذه الضمانات أيضا، من حيث المبدأ، الضمانات التي تتمتع بسيولة وتكون متاحة في بلد آخر بخلاف بلد المقترض؛ فعلى سبيل المثال، إذا كانت الضمانات المقدمة صادرة من مقيم في الولايات المتحدة، فإن بيانات المطالبات على أساس المخاطر النهائية تعيد عزو المطالبة من بلد إقامة المقترض إلى الولايات المتحدة. ويعاد تصنيف المطالبات المضمونة من القطاع العام ضمن هذا القطاع في بيانات المطالبات على أساس المخاطر النهائية. وتستند البيانات القطاعية على أساس «المخاطر النهائية» إلى المطالبات «الأجنبية»، أي حاصل جمع المطالبات الخارجية والمطالبات المحلية بكل العملات، بما في ذلك العملة المحلية للبلد المدين. ونتيجة استحواد البنوك الأجنبية على البنوك المحلية، أصبح حجم المطالبات المحلية كبيرا في بلدان كثيرة؛ وأصبح في الإمكان تمويلها أساسا من التزامات الودائع المحلية. وبعض المطالبات المحتملة، مثل الضمانات المقدمة، والالتزامات الائتمانية غير المنصرفة، والقيمة السوقية الموجبة لمطالبات المشتقات الخاصة بالبلد المعني، يتم إبلاغ بياناتها بشكل منفصل في مجموعة بيانات المطالبات على أساس المخاطر النهائية.

١٠-٩ تمثل البيانات المتعلقة بالانكشاف لمخاطر الأطراف المقابلة النهائية عنصرا مكملا للبيانات المتعلقة بالانكشاف لمخاطر الأطراف المقابلة المباشرة لأغراض تقييم المخاطر القطرية والمخاطر القطاعية. وفي ظل صعوبة قياس المخاطر النهائية وأهمية الحالات غير القاطعة، أوصت لجنة بازل للرقابة المصرفية بأن تحسب البنوك حجم انكشافها للمخاطر القطرية على كلا الأساسين (القياس المزدوج للمخاطر). ويوفر حجم الانكشاف للمخاطر النهائية مقياسا أفضل لقدرة الدائنين على استرداد مطالباتهم.

١٠-١٠ هناك مجموعة ثانية من الإحصاءات المصرفية التي يعدها بنك التسويات الدولية، وهي الإحصاءات المصرفية على أساس الموقع، توفر سلاسل زمنية تعود إلى سبعينات القرن الماضي. والسمة الرئيسية لهذه المجموعة من البيانات هي أن مكاتب البنوك المبلّغة لا يتم تصنيفها حسب جنسية مراكزها الرئيسية، بل حسب بلد إقامتها. ونظرا لأن البيانات (المتعلقة بالمطالبات والالتزامات عبر الحدود المصنفة حسب إقامة الطرف المقابل) لا تقسم إلا إلى مطالبات مستحقة على البنوك ومطالبات مستحقة على غير البنوك، فإنها لا توفر معلومات مباشرة عن إقراض البنوك للقطاع العام. غير أنها توفر تفاصيل إضافية مهمة عن إجمالي الدين الخارجي لبلد معين، مثل تكوين عملات وأدوات الدين الخارجي المستحق للبنوك.

١٠-١١ أولا، البيانات على أساس الموقع تعطي للسلطات صورة شاملة لتكوين عملات وأدوات إجمالي الدين الخارجي المستحق للبنوك (أي القروض، وسندات الدين، وغيرها)، والذي قد يكون مهما لتحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين في البلد المعني ككل، وفي القطاع العام على وجه التحديد. وثانيا، نظرا لوجود حرص كبير على ضمان الاتساق الواسع وإمكانية المقارنة بين مجموعات البيانات الموحدة ومجموعات البيانات على أساس الموقع، يمكن استخدام تفاصيل العملات في البيانات على أساس الموقع لفهم أثر حركات سعر الصرف على المطالبات المصرفية الموحدة التي يتم إبلاغ بياناتها دون تقسيم العملات. وثالثا، نظرا لاتساق البيانات على أساس الموقع مع إطار وضع الاستثمار الدولي (الذي يصنف كل من الدائنين والمدينين حسب بلد الإقامة)، تتيح الإحصاءات على أساس الموقع مطابقة إحصاءات كل بلد على حدة.

٢- إحصاءات سندات الدين الدولية الصادرة عن بنك التسويات الدولية

١٠-١٢ تُستمد إحصاءات سندات الدين المالية الدولية الصادرة عن بنك التسويات الدولية^٣ من قاعدة بيانات فرادى

^٣ يقوم بنك التسويات الدولية أيضا بجمع البيانات المتعلقة بإصدار سندات الدين المحلي، مع تحديد المكون الحكومي لهذه الإصدارات. ونظرا لأن هذه البيانات تستند إلى بيانات وطنية، فإنها لا تضيف، مبدئيا، محتوى معلومات مستقل إلى ما توفره بالفعل الإحصاءات الوطنية

تسجيل وإدارة الدين التابع لأمانة الكومنولث (CS-DRMS)) لتمكين البلدان من تسجيل وإدارة ديونها.

١٠-١٦ ومنذ ذلك الحين، تطور برنامج إدارة الدين لتلبية الاحتياجات المتغيرة للبلدان الأعضاء، ويشمل الآن:

- توفير مجموعة برامج إدارة الدين لدى أمانة الكومنولث والتدريب على استخدامها؛
- الدعم الاستشاري للتشريعات والسياسات والاستراتيجيات والجوانب المؤسسية المتعلقة بإدارة الدين؛
- بناء القدرات في جميع مجالات إدارة دين القطاع العام.

١٠-١٧ تقدّم هذه الأنشطة مجانا للبلدان الأعضاء في الكومنولث وينفذها قسم إدارة الديون في إدارة الخدمات الاستشارية الخاصة التابعة لأمانة الكومنولث.

٢- توفير نظام إدارة الديون

١٠-١٨ في عام ١٩٨٥، وضع نظام تسجيل وإدارة الدين التابع لأمانة الكومنولث^٦ واستخدم للمرة الأولى في سري لانكا، أحد البلدان الأعضاء. وفي البداية ساعد النظام البلدان على تسجيل وإدارة الديون الخارجية، وهو الأمر الذي كانت له الأولوية في ذلك الوقت. وقد ساعد النظام البلدان على تسجيل وإدارة الديون المحلية في وقت لاحق، بعد تزايد اتجاه العديد من البلدان النامية نحو الاقتراض المحلي بدءاً من أواخر الثمانينات. ويتيح النظام للبلدان الآن الاحتفاظ بقاعدة بيانات شاملة عن كافة القروض والضمانات الحكومية، إلى جانب إجراء التحليلات. ويجري تحسين هذا النظام باستمرار لمواكبة التكنولوجيا والتطورات في مجال إدارة الدين وتلبية الاحتياجات المتغيرة للبلدان المتعاملة وممارسات الدائنين.

١٠-١٩ يتم توفير نظام تسجيل وإدارة الدين التابع لأمانة الكومنولث مجاناً للبلدان الأعضاء في الكومنولث^٧، وفي عام ٢٠١١، كان النظام مستخدماً في ٦٠ بلداً، منها ١٥ بلداً خارج الكومنولث. ويستخدم النظام في إدارة الديون السيادية، والديون على المستوى دون المركزي، والإقراض الحكومي، والضمانات، وديون القطاع الخاص. وتقدم أمانة الكومنولث أيضاً التدريب والدعم للمستخدمين لضمان استخدام النظام بفعالية في دعم عمليات إدارة الديون وتلبية متطلبات الإبلاغ.

سندات الدين التي تحتوي على كافة سندات الدين الدولية الصادرة منذ بدء هذه المعاملات في ستينات القرن الماضي، والتي يتم الحصول عليها من عدد من المصادر التجارية والمؤسسية. ويخصّص لكل مصدر من مصادر السندات رمزاً للبلد. الأول هو الموقع، ويتم تحديده حسب إقامة المصدر. والثاني هو حقل الجنسية، ويقابله بلد إقامة المركز الرئيسي أو مالك الكيان المصدر وبالتالي، تتوفر بيانات سندات الدين الدولية على أساسي الإقامة والجنسية.

١٠-١٣ تُنشر بيانات إجمالية ربع سنوية: المبالغ المستحقة في نهاية ربع السنة، والإصدارات الجديدة المعلنة وصافي الإصدارات الجديدة (التي تعادل الفرق بين الإصدارات الجديدة والاستردادات). ويقوم بنك التسويات الدولية بنشر بيانات القطاع الحكومي، الذي يتألف من الحكومات المركزية، والحكومات الأخرى، والبنوك المركزية. ونظراً لأن قاعدة بيانات بنك التسويات الدولية تخزن قدراً كبيراً من التفاصيل عن فرادى سندات الدين، يمكن إعداد تقسيمات مفصلة جداً للقطاع العام من خلال إضافة، على سبيل المثال، الشركات العامة المالية وغير المالية إلى القطاع الحكومي.

١٠-١٤ عند تجميع الإحصاءات المصرفية الدولية وإحصاءات الأوراق المالية الدولية بغرض قياس دين القطاع العام، ينبغي ملاحظة أن البيانات المصرفية (الدائنين) الموحدة المتعلقة بالمعاملات مع القطاع العام تشمل حيازات البنوك من حجم غير معروف من الأوراق المالية الصادرة في الأسواق الدولية والمحلية. ونتيجة لذلك، لا يمكن التأكد تماماً من الحجم الفعلي للتدخل بين البيانات المصرفية الدولية وبيانات (سوق) الأوراق المالية الدولية المتعلقة بالمعاملات مع القطاع العام.

جيم - أمانة الكومنولث

١- نظرة عامة

١٠-١٥ أمانة الكومنولث^٨ هي الهيئة الحكومية الدولية الرئيسية لمجموعة دول الكومنولث، وهي تجمع طوعي يضم ٥٤ بلداً، ومقرها لندن بالمملكة المتحدة. وعقب أزمة الديون في ثمانينات القرن الماضي، مُنحت الأمانة تفويضاً من وزراء مالية البلدان الأعضاء في الكومنولث لمساعدة بلدانها الأعضاء في الحفاظ على الدين عند مستويات يمكن الاستمرار في تحملها. ولذلك، تم إنشاء برنامج إدارة الدين لتحقيق هذا الهدف، بدءاً من وضع برامج الكمبيوتر المتخصصة (نظام

(إحصاءات المدينين). ونظراً لأن البيانات تعد على نفس الأسس بقدر الإمكان بين البلدان، فإنها يمكن أن تكون بمثابة مصدر ملائم للدراسات القطرية المقارنة.

^٩ سندات الدين الدولية تشمل السندات والأذون (الإصدارات طويلة الأجل) وأدوات سوق المال (الإصدارات قصيرة الأجل) المطروحة في الأسواق الدولية. راجع الموقع الإلكتروني <http://www.thecommonwealth.org>.

^٦ راجع الموقع الإلكتروني <http://www.csdms.org>.

^٧ يمكن للبلدان غير الأعضاء في الكومنولث شراء نظام تسجيل وإدارة الدين التابع لأمانة الكومنولث عن طريق شركة كراون إيجنتس (Crown Agents) التي لديها عقد توزيع غير حصري مع الأمانة (<http://www.crownagents.com>).

إدارة الدين من خلال أنشطة أكثر اتساقاً وتتابعاً. وأخيراً، فإن التقدم المحرز في بلد ما بشأن أي إصلاح معين يتم متابعته بصورة منتظمة، كما تقدم المشورة في إطار عملية المتابعة لمساعدة البلدان على المضي قدماً.

٤- بناء القدرات

١٠-٢٤ يأتي بناء القدرات في مجال إدارة الدين العام ضمن أولويات أمانة الكومنولث. والغرض الرئيسي لدعم بناء القدرات هو ضمان القدرة على إدارة دين يمكن الاستمرار في تحمله في البلدان الأعضاء. ورغم أن الخدمات الاستشارية تستند إلى منهج من أعلى إلى أسفل، فإن أنشطة بناء القدرات تستند إلى منهج من أسفل إلى أعلى، وهو ما يعزز احتمال نجاح الإصلاحات في مجال إدارة الدين. وحتى تضمن الأمانة توجيه بناء القدرات على النحو الملائم، فإنها تتعاون مع بلدانها الأعضاء للاتفاق على نطاق وتوقيت أنشطة بناء القدرات لتلبية احتياجاتها الخاصة.

١٠-٢٥ وإلى جانب تدريب المستخدمين في مجال نظام تسجيل وإدارة الدين التابع لأمانة الكومنولث، تقدم الأمانة التدريب على مجموعة واسعة من أنشطة إدارة الدين لمسؤولي الحكومة والبنك المركزي من بلدان الكومنولث. وتجرى هذه الدورات غالباً بالتعاون مع المنظمات الدولية، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والمنظمات الإقليمية. وإلى جانب ذلك، تقدم الأمانة برامج التوجيه، والتدريب على رأس العمل، والتعليم المتبادل بين الأقران، والتعلم الإلكتروني في مجال إعداد وإبلاغ بيانات الدين في نظام تسجيل وإدارة الدين التابع لأمانة الكومنولث.^٩

١٠-٢٦ ويستند أحد العناصر الأساسية في برنامج بناء القدرات إلى تقديم التدريب العملي لمديري الدين في مختلف جوانب تحليل الدين، بما في ذلك التفاوض على القروض، وتحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين، ووضع استراتيجية إدارة الدين في إطار للتكاليف والمخاطر وسندات الدخل الثابت. وكجزء من برنامج بناء القدرات، يتم أيضاً تقديم التدريب على موضوعات أخرى في مجال إدارة الدين، مثل الترتيبات المؤسسية، وإدارة المخاطر وتطوير سوق الدين المحلية.

١٠-٢٧ قامت الأمانة أيضاً بتعيين مستشارين في شؤون إدارة الدين في أقاليم مختلفة لتقديم المشورة ذات الخصوصية القطرية والدعم. وفي الفترة بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٨، ركزت الأمانة على بناء القدرات في مجالي إعداد وإبلاغ البيانات باستخدام نظام تسجيل وإدارة الدين التابع لأمانة الكومنولث. واعتباراً من عام ٢٠١١، تم توسيع نطاق مشروع المستشارين الإقليميين ليشمل سياسات واستراتيجيات إدارة الدين، إلى

١٠-٢٠ وإلى جانب نظام تسجيل وإدارة الدين التابع لأمانة الكومنولث، وفرت الأمانة منتجات برمجية تكميلية لبلدانها الأعضاء. فنظام مزايدات الأوراق المالية الصادر عن أمانة الكومنولث (CS-SAS) يساعد البلدان الأعضاء في إدارة مزاد سندات الدين الحكومية، في حين أن أداة تحليل الدين العام التابعة لدى أمانة الكومنولث^٨ (CS-PDAT) هي نظام لدعم اتخاذ القرارات يهدف إلى مساعدة مديري الدين في وضع وتقييم استراتيجيات اقتراض بديلة ضمن إطار للتكاليف والمخاطر وتساعد الأداة أيضاً مديري الدين على تنفيذ استراتيجياتهم المنشودة من خلال دمج إدارة النقدية وإدارة الدين، ووضع خطة سنوية للاقتراض تتضمن جدول زمني للإصدارات، وعمليات إدارة الخصوم مثل إعادة الشراء، والمبادلة، وإعادة الهيكلة، وعقود الخيار المتضمنة، وعقود المبادلة.

٣- الخدمات الاستشارية

١٠-٢١ استجابة للطلبات المقدمة من البلدان الأعضاء في الكومنولث، تقدم أمانة الكومنولث المشورة بشأن مجموعة من القضايا المرتبطة بإدارة الدين. ويشمل ذلك تقديم المشورة بشأن الترتيبات المؤسسية والإطار القانوني لإدارة الدين العام، وإنشاء مكتب للدين، وتعزيز قدرات المكتب الأوسط في إدارة الدين، وتقديم الدعم في وضع استراتيجيات إدارة الدين، وتقديم المشورة بشأن تطوير سوق الدين المحلية. وإلى جانب ذلك فإن عنصراً مهماً من عناصر الخدمات الاستشارية يتضمن وضع قاعدة بيانات للدين العام في نظام تسجيل وإدارة الدين التابع لأمانة الكومنولث والتحقق من صحتها. ومؤخراً، بدأت الأمانة في تقديم المساعدة للبلدان في مجال وضع نشرة للدين بغرض التحليل الداخلي والنشر للجمهور والهدف الرئيسي لجميع الخدمات الاستشارية هو دعم الإصلاحات في مجال إدارة الدين في أي بلد من البلدان الأعضاء لتعزيز الممارسات السليمة في مجال إدارة الدين.

١٠-٢٢ بعد مشاورات مكثفة مع مختلف الأطراف المعنية بإدارة الدين العام في بلد ما، يوضع تقرير تشخيصي يحدد التوصيات الرئيسية بشأن أي مجال يتعلق بإصلاحات إدارة الدين العام ويرسل إلى سلطات البلد المعني للتنفيذ. وإذا احتاج أي من البلدان مزيداً من الدعم في تنفيذ الإصلاحات المختلفة، تقوم بعثة متابعة استشارية بزيارة البلد المعني لوضع خطة عمل مفصلة لتنفيذ هذه الإصلاحات.

١٠-٢٣ وكجزء من خدماتها الاستشارية، تقوم الأمانة عادة بتقييم احتياجات البلدان الأعضاء ووضع برامج مشتركة للدعم بعد أن تأخذ في الحسبان الدعم المقدم من شركاء التنمية الآخرين. ويساعد ذلك على تحسين ممارسات

^٩ يتم ذلك بالتعاون مع كومنولث التعلم (Commonwealth of Learning - ing - http://www.col.org).

^٨ من المقرر نشر أداة تحليل الدين العام التابعة لدى أمانة الكومنولث بحلول نهاية عام ٢٠١١.

من البلدان الأعضاء، هو منتدى تناقش فيه قضايا الديون المشتركة بين بلدان الكومنولث ويتفق فيه على الإجراءات المتخذة حيال هذه القضايا. ويقوم بهذا النشاط شعبة الشؤون الاقتصادية في الأمانة.

دال - البنك المركزي الأوروبي

١- خلفية

١٠-٣٢ يحتاج البنك المركزي الأوروبي والجهاز الأوروبي للبنك المركزي إلى إحصاءات شاملة وموثوقة عن مالية الحكومة لإجراء التحليل المطلوب للسياسة النقدية. وتشكل إحصاءات مالية الحكومة (GFS) جزءاً مهماً من النظام المتكامل للحسابات القطاعية المالية وغير المالية لمنطقة اليورو. وإلى جانب ذلك، فإن البنك المركزي الأوروبي، على غرار ما تقوم به المفوضية الأوروبية، يعد تقارير «التقارب» الدورية التي تقيم مدى استعداد الدول الأعضاء غير المشاركة لاعتماد اليورو، والتي تشكل البيانات السنوية عن العجز الحكومي والدين الحكومي القوائم معايير مهمة لإعدادها. وأيضاً يتابع البنك المركزي الأوروبي عن كثب التطورات على صعيد إجراءات مواجهة العجز المفرط (EDP) الصادرة عن الاتحاد الأوروبي (EU) ومعاهدة الاستقرار والنمو (راجع أيضاً الفقرات من ١٠-٥٦ إلى ١٠-٦٠).

١٠-٣٣ يتم إبلاغ البيانات للبنك المركزي الأوروبي بموجب المبادئ التوجيهية لإحصاءات مالية الحكومة^{١١} التي تقتضي إبلاغ بيانات الإيرادات والنفقات الحكومية، والعجز والدين الحكومي، والعلاقة بين العجز والدين، والمعاملات بين مؤسسات الاتحاد الأوروبي والحكومة العامة أو القطاعات الأخرى المقيمة في الاقتصاد. وتحدد المبادئ التوجيهية أيضاً توقيت وكيفية إبلاغ هذه البيانات إلى البنك المركزي الأوروبي، كما تحدد البيانات المطلوبة استناداً إلى النظام الأوروبي للحسابات لعام ١٩٩٥ (ESA95)^{١٢} وباستخدام إجراءات مواجهة العجز المفرط (EDP)^{١٣}.

١٠-٣٤ ويتوافر مزيد من المبادئ التوجيهية في دليل إحصاءات مالية الحكومة^{١٤} الصادر عن البنك المركزي الأوروبي.

^{١١} يمكن الاطلاع على المبدأ التوجيهي الصادر عن البنك المركزي الأوروبي حول إحصاءات المالية الحكومية (ECB/2009/20) على الموقع التالي: <http://www.ecb.europa.eu/ecb/legal/1005/96887/html/index.en.html>.

^{١٢} لائحة المجلس الأوروبي (EC) المعدلة رقم ٩٦/٢٢٢٣ الصادر في ٢٥ يونيو ١٩٩٦ بشأن النظام الأوروبي للحسابات الوطنية والإقليمية في الاتحاد الأوروبي (OJ L 310, 30.11.1996, p. 1-469).

^{١٣} لائحة المجلس الأوروبي (EC) رقم ٢٠٠٩/٤٧٩ الصادر في ٢٥ مايو ٢٠٠٩ بشأن تطبيق بروتوكول إجراءات مواجهة العجز المفرط الملحق بمعاهدة إنشاء الاتحاد الأوروبي (النسخة المعدلة) (OJ L 145, 10.6.2009, pp. 1-9).

^{١٤} يتوافر دليل إحصاءات مالية الحكومة في موقع البنك المركزي الأوروبي الإلكتروني على شبكة الإنترنت: <http://www.ecb.int/pub/pdf/other/governmentfinancestatisticsguide201003en.pdf>.

جانب دعم إحصاءات الدين واستخدام نظام تسجيل وإدارة الدين التابع لأمانة الكومنولث.

١٠-٢٨ تنظم الأمانة أيضاً عدداً من المؤتمرات والحلقات التطبيقية لمناقشة أحدث التطورات والقضايا الناشئة في مجال إدارة الدين وتعزيز تبادل أفضل الممارسات في مجال إدارة الدين. ويعد منتدى أمانة الكومنولث حول إدارة الدين، الذي يعقد كل عامين، هو الحدث الأهم الذي يجمع بين مديري الدين وكبار المسؤولين الحكوميين من مختلف بلدان الكومنولث.

٥- المطبوعات

١٠-٢٩ تقوم أمانة الكومنولث، من خلال سلسلة مطبوعاتها في مجال إدارة الدين، بنشر أمثلة للممارسات السليمة في مجال إدارة الدين العام وإرشاد البلدان فيما تجريه من عمليات. فعلى سبيل المثال، قامت الأمانة بإعداد مطبوعات عن إدارة الدين المحلي، والالتزامات الاحتمالية، وتطوير السوق، والإطار القانوني لإدارة الدين. وتقدم الأمانة توجيهاتها في مجالات محددة لإدارة الدين في رسالة إخبارية ربع سنوية من شأنها أيضاً زيادة الوعي بأنشطة الأمانة في البلدان المتعاملة وبلدان الأطراف المعنية الأخرى.

٦- الشراكات

١٠-٣٠ في حالات كثيرة، تعمل الأمانة جنباً إلى جنب مع الهيئات الأخرى في مجال إدارة الدين، ولا سيما البنك الدولي^{١٥}، وصندوق النقد الدولي، وعدد من المنظمات الإقليمية، منها البنك المركزي لدول شرق الكاريبي، ومعهد إدارة الاقتصاد الكلي وإدارة الشؤون المالية لشرق إفريقيا وجنوبها (MEFMI)، والوحدة الإقليمية للتدريب على إدارة الدين في إفريقيا الوسطى والغربية (Pole Dette)، ومعهد غرب إفريقيا لإدارة الشؤون المالية والاقتصادية (WAIFEM). وهي عضو في فرقة العمل المعنية بإحصاءات المالية وقامت بدور كبير في تحسين معايير تسجيل وإبلاغ بيانات الديون. وهي تدعم أيضاً المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (إنتوساي INTOSAI) في التشجيع على زيادة فعالية مراجعات إدارة الدين العام من خلال ضمان تلبية نظام تسجيل وإدارة الدين التابع لأمانة الكومنولث لمعايير إنتوساي.

١٠-٣١ وإلى جانب الخدمات التي تقدمها أمانة الكومنولث لبلدانها الأعضاء في إطار برنامج إدارة الدين، فإنها تشارك في دعم الجهود المبذولة لتطوير بنية النظام المالي الدولي، بما في ذلك تخفيف أعباء الديون وتمويل التنمية. والمنتدى الوزاري السنوي للكومنولث بشأن استمرارية القدرة على تحمل الدين، الذي يحضره وزراء المالية وكبار المسؤولين الحكوميين

^{١٥} أمانة الكومنولث هي أحد الشركاء المنفذين لبرنامج تسهيلات إدارة الدين الذي يديره البنك الدولي.

والمجملات ربع السنوية للحسابات المالية وغير المالية لقطاع الحكومة العامة في منطقة اليورو تُستخدم كلبنة بناء أساسية عند إعداد الحسابات المتكاملة لمنطقة اليورو.

٤- إحصاءات الدين

١٠-٣٩ يميز النظام الأوروبي للحسابات لعام ١٩٩٥ بين سبع فئات من الأدوات المالية. وتصنف هذه الأدوات وفقا لعوامل السيولة والخصائص القانونية. وفيما يلي بيان بهذه الفئات، والرموز المستخدمة في بيانات الميزانية العمومية المالية وفقا للنظام الأوروبي للحسابات لعام ١٩٩٥:

- الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة (AF.1)؛
- العملة والودائع (AF.2)؛
- الأوراق المالية بخلاف الأسهم (AF.3)؛
- القروض (AF.4)؛
- الأسهم وحصص رأس المال الأخرى (AF.5)؛
- احتياطات التأمين الفنية (AF.6)؛
- الحسابات الأخرى مستحقة القبض/الدفع (AF.7).

١٠-٤٠ غالبا ما تستخدم مطبوعات البنك المركزي الأوروبي مفهوم «إجراءات مواجهة العجز المفرط» أو «الدين وفقا لمعاهدة ماستريخت»^{١٦} ويمكن الاطلاع على التعاريف وعلى مزيد من المعلومات عن مفهوم الدين وفقا لتعريفه المستخدم لأغراض إجراءات مواجهة العجز المفرط في مرفق الفصل الخامس من هذا المرشد.

١٠-٤١ المبادئ التوجيهية لإحصاءات مالية الحكومة تقتضي تقديم معلومات عن الأدوات المالية وأجل الاستحقاق الأصلي، وأيضا عن حائزي الأدوات، وفئة العملة، وأجل الاستحقاق المتبقي.

٥- التعديلات لتسوية الفرق بين العجز والتغير في رصيد الدين العام

١٠-٤٢ تتضمن المبادئ التوجيهية لإحصاءات مالية الحكومة بيانات عن العلاقة بين العجز والدين وفقا لمعاهدة ماستريخت. ورغم الارتباط الوثيق بين مفهوم العجز الحكومي والدين الحكومي، فإن التغير في مستوى الدين في أي سنة قد يكون أكبر أو أقل من العجز والفرق بين التغير في الدين والعجز يطلق عليه «التعديل لتسوية الفرق بين العجز والتغير في رصيد الدين العام» (DDA) أو بشكل أعم، «الفرق بين الأرصدة والتدفقات» (SFA). ويقيس الفرق بين العجز والدين العام الجزء من التغير في الدين

ويهدف هذا الدليل إلى استكمال المبادئ التوجيهية لإحصاءات مالية الحكومة ويركز على الجوانب العملية في إعداد إحصاءات مالية الحكومة التي تقوم البنوك المركزية الوطنية (NCBs) بإبلاغها إلى البنك المركزي الأوروبي. ويجري تحديث الدليل بانتظام لمواكبة التغيرات المنهجية والتغيرات في جداول الإبلاغ.

٢- المنهجية

١٠-٣٥ ينص قانون الاتحاد الأوروبي على استخدام الدول الأعضاء للنظام الأوروبي للحسابات لعام ١٩٩٥ في إعداد الإحصاءات الاقتصادية الكلية التي يرسلونها إلى المفوضية الأوروبية. ويضمن ذلك أن تكون البيانات الوطنية قابلة للمقارنة والنظام الأوروبي للحسابات لعام ١٩٩٥ هو نظام متكامل للحسابات الاقتصادية تستمد منه العديد من المجملات الاقتصادية الكلية، مثل إجمالي الناتج المحلي. وهو ينظم الإحصاءات المتعلقة بناتج الاقتصاد، وتوليد وتوزيع الدخل الناشئ عن هذا الناتج، وتراكم رأس المال والأصول والخصوم المالية، والميزانيات العمومية.

١٠-٣٦ سيتم تحديث النظام الأوروبي للحسابات لعام ١٩٩٥ حتى يتسق مع نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ (SNA 2008)، مع التركيز على الظروف السائدة ومتطلبات البيانات في الاتحاد الأوروبي.

٣- المطبوعات

١٠-٣٧ يشترط البنك المركزي الأوروبي إرسال البيانات السنوية لإحصاءات مالية الحكومة مرتين سنويا (في إبريل وأكتوبر)، إلى جانب التحديثات والمراجعات المرحلية. وتستخدم هذه البيانات في تحديث الجداول من ٦-١ إلى ٦-٣ حول الوضع المالي للحكومة العامة في منطقة اليورو في قسم «إحصاءات منطقة اليورو» من النشرة الشهرية للبنك المركزي الأوروبي، إلى جانب الجدولين ٧-١ و ٧-٢ والجداول من ١١-٨ إلى ١١-١٠ في الكتيب الإحصائي^{١٧} الصادر عن البنك المركزي الأوروبي. وتستخدم أيضا البيانات المرسل في إبريل وأكتوبر في المطبوعات الداخلية مثل التقرير السنوي للمالية العامة ومذكرة الخريف بشأن سياسة المالية العامة التي تحتوي على إحصاءات (حتى عام t-1) وتنبؤات مالية (من عام t إلى عام t+2).

١٠-٣٨ ينشر البنك المركزي الأوروبي مجملات ربع سنوية لمنطقة اليورو تشمل الإيرادات، والنفقات، والعجز والدين، والتعديلات لتسوية الفرق بين نتيجة عمليات المالية العامة (عجز/فائض) والتغير في رصيد الدين العام، وذلك في الجدولين ٦-٤ و ٦-٥ في قسم «إحصاءات منطقة اليورو» من النشرة الشهرية للبنك المركزي الأوروبي. ولا تتضمن المبادئ التوجيهية لإحصاءات مالية الحكومة توفير بيانات ربع سنوية عن إحصاءات مالية الحكومة. بل يقوم يوروستات والدول الأعضاء بإرسال هذه البيانات ربع السنوية بصورة ودية للبنك المركزي الأوروبي.

^{١٥} يتوافر الكتيب الإحصائي على موقع البنك المركزي الأوروبي الإلكتروني التالي: <http://www.ecb.europa.eu>.

^{١٦} يعرف «الدين وفقا لمعاهدة ماستريخت» أو «الدين لأغراض إجراءات مواجهة العجز المفرط» في بروتوكول إجراءات مواجهة العجز المفرط الملحق بمعاهدة ماستريخت وفي الفقرة (٥) من المادة ١ في لائحة المجلس الأوروبي (EC) رقم ٢٠٠٩/٤٧٩ بأنه مجموع الدين الإجمالي للحكومة العامة بالقيمة الظاهرية القائمة في نهاية السنة.

بالرد المقدم أو المتأخر للأموال التي تنفقها الحكومات نيابة عنه.

١٠-٧: **المعاملات في المشتقات المالية** (F.34) قد ينشأ عنها مقبوضات نقدية، مما يخفض متطلبات الاقتراض الحكومي^{١٧}، أو تجبر الحكومة على الحصول على مزيد من القروض إذا ما نشأ عن تسوية عقود المبادلة قيمة سالبة.

١٠-٨: **التفاوت الإحصائي** هو الاختلاف بين قيمة العجز مقيسا من واقع الحسابات غير المالية (B.9)، وقيمتها مقيسا من واقع الحسابات المالية (B.9f). فعندما تعاني الحكومة من عجز في الحسابات غير المالية، ينبغي أن تعكس الحسابات المالية للحكومة العامة نفس القيمة: لأن الزيادة في الخصوم ينبغي أن تتجاوز الزيادة في الأصول المالية بقيمة العجز ونظرا لاستخدام مصادر بيانات مختلفة في قياس المعاملات التي ينشأ عنها رصيد الحسابات غير المالية ورصيد الحسابات المالية، لا يتساوى الرصيدان دائما.

١٠-٩: **المعاملات في الذهب النقدي واحتياطات التأمين الفنية** التي تجريها الحكومة العامة في منطقة اليورو غير ذات قيمة عادة.

١٠-٥٠: **الجزء (ج)**. آثار التقييم والتغيرات الأخرى في حجم الدين. يمكن تقسيمها إلى ثلاث فئات:

- الفرق بين القيمة السوقية والقيمة الظاهرية؛
- مكاسب وخسائر حيازة النقد الأجنبي؛
- التغيرات الأخرى في حجم الدين.

١٠-٥١: **يقيّد دين الحكومة العامة (والتغير في الدين بالتالي) بالقيمة الظاهرية**، بينما تقيّد المعاملات المالية في النظام الأوروبي للحسابات لعام ١٩٩٥ بالقيمة السوقية (بما في ذلك الفائدة المستحقة). ولتعويض هذا الفرق في التقييم، فإن الفرق بين العجز والدين العام يشمل الفرق بين القيمة السوقية والقيمة الظاهرية. ولا يسري التعديل إلا على المعاملات. أي على القروض الجديدة والمبالغ المسددة أو مشتريات الديون بأسعار تختلف عن القيمة الظاهرية (الإصدارات والاستردادات بأسعار تقل أو تزيد عن القيمة الظاهرية).

١٠-٥٢: **ويتم تقييم دين الحكومة العامة المقوم بالعملة الأجنبية، ما لم يكن مغطى بعقود غطاء أجل، بأسعار الصرف الجارية في تاريخ الميزانية العمومية.** وبالتالي قد تتغير قيمة الدين القائم دون حدوث أي تغير مقابل في عجز الحكومة العامة، أو أي معاملات في الدين بالعملة الأجنبية في فترة التداخل. وبالتالي تعد مكاسب وخسائر حيازة النقد الأجنبي عنصرا آخر من عناصر الفرق بين العجز والدين العام. ويتم تقييم دين الحكومة العامة المغطى بعقود غطاء

الذي لا يتم رسده في بند العجز/الفائض (D9). وإذا كانت عناصر الفرق بين العجز والدين العام سليمة، فإن الفرق بين التغير في الدين والعجز يتم تفسيره ولا يثير المخاوف بشأن جودة البيانات. والفرق الموجب بين العجز والدين العام يعني أن الزيادة في الدين تزيد عن العجز أو أن الانخفاض في الدين يقل عن الفائض. أما الفرق السالب بين العجز والدين العام فيعني أن الانخفاض في الدين يقل عن الفائض أو أن الدين انخفض رغم وجود عجز

١٠-٥٣: **يمكن تقسيم الفرق بين العجز والدين العام إلى ثلاثة أجزاء رئيسية:**

- الجزء (أ). المعاملات في الأصول المالية الرئيسية؛
- الجزء (ب). وقت القيد والاختلافات الأخرى؛
- الجزء (ج). آثار التقييم والتغيرات الأخرى في حجم الدين.

١٠-٥٤: **الجزء (أ)**. المعاملات في الأصول المالية الرئيسية. تضم، على سبيل المثال، المعاملات في وداائع وزارة المالية أو الوحدات الحكومية الأخرى لدى البنك المركزي وغيره من المؤسسات المالية النقدية (MFIs)، وصافي اقتناء الأوراق المالية غير الحكومية من جانب صناديق الضمان الاجتماعي (التي تقوم بتجميع الأصول لتغطية مدفوعات المعاشات التقاعدية في المستقبل)، وصافي اقتناء الأسهم التي تمتلكها الحكومة في الشركات العامة.

١٠-٥٥: **الجزء (ب)**. وقت القيد والاختلافات الأخرى. يمكن تقسيمه إلى الفئات التالية:

- الاختلافات في وقت القيد؛
- صافي المعاملات في المشتقات المالية؛
- التفاوت الإحصائي؛
- المعاملات في الذهب النقدي واحتياطات التأمين الفنية.

١٠-٥٦: **تشير الاختلافات في وقت القيد إلى الاختلافات بين وقت قيد النفقات وما يرتبط بها من مدفوعات ووقت قيد الإيرادات وما يرتبط بها من تدفقات نقدية للحكومة.** فعلى سبيل المثال، تقيّد النفقات عند تسليم الإمدادات مما يؤدي إلى زيادة العجز رغم أن الحكومة قد تؤجل (وفقا لشروط التسوية التعاقدية) المدفوعات النقدية الفعلية. وتقيّد المطالبات المالية المستحقة على الحكومة بسبب هذا الاختلاف في التوقيت ضمن الحسابات الأخرى مستحقة الدفع (F.7). ولا تشكل الحسابات الأخرى مستحقة الدفع جزءا من الدين الحكومي حسب تعريفه المستخدم لأغراض إجراءات مواجهة العجز المفرط (خلافا لتعريف الدين المستخدم في هذا المرشد). وبالمثل، تقيّد الضرائب كبند مخفض للعجز في وقت ربطها، رغم أن مدفوعات الضرائب قد تؤدي في وقت لاحق. وتقيّد هذه المدفوعات المتأخرة ضمن الحسابات الأخرى مستحقة الدفع (F.7) في حسابات الحكومة. وقد تنشأ الاختلافات الأخرى في وقت القيد بسبب قيام الاتحاد الأوروبي

^{١٧} تعرف متطلبات الاقتراض في هذا المرشد بأنها مجموع المعاملات في الخصوم التي تتخذ شكل أدوات الدين (ولأغراض إجراءات مواجهة العجز المفرط، تتمثل هذه الخصوم في العملة والودائع، والقروض، وسندات الدين).

بشأن التسجيل الإحصائي لتدخلات الحكومة لدعم المؤسسات المالية والأسواق المالية.

هاء - يوروستات

١ - مقدمة. إجراءات مواجهة العجز المفرط وبرنامج نشر النظام الأوروبي للحسابات لعام ١٩٩٥

١٠-٥٦ تنشر يوروستات بيانات الدين الحكومي^٢ التي يتم جمعها من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وبعض البلدان الأوروبية الأخرى، من خلال قناتين:

- جداول إخطار إجراءات مواجهة العجز المفرط؛
- برنامج نشر النظام الأوروبي للحسابات لعام ١٩٩٥ (ESA95TP).

١٠-٥٧ في إطار إجراءات مواجهة العجز المفرط (راجع ملحق الفصل الخامس)، تلتزم كل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بإبلاغ بياناتها السنوية عن عجز الموازنة والدين الحكومي إلى يوروستات قبل الأول من إبريل والأول من أكتوبر من كل عام. ويتم تقديم بيانات عن السنوات الأربعة السابقة. وعقب عملية التوضيح، تنشر يوروستات بيانات عجز الموازنة والدين الحكومي بعد ثلاثة أسابيع من إبلاغ الدول الأعضاء.

١٠-٥٨ يتم إعداد الحسابات القومية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في كل بلد على حدة، وفقا للنظام الأوروبي للحسابات لعام ١٩٩٥، من جانب المؤسسة الإحصائية الوطنية أو (بصورة استثنائية) من جانب مؤسسة أخرى تحددها الحكومة (على سبيل المثال، البنك المركزي للبلد المعني).

١٠-٥٩ يقوم يوروستات بإعداد المجمعات الأوروبية بشكل غير مباشر من خلال الجمع بين إسهامات الدول الأعضاء. ولتدقيق هذا العمل ولتحقيق الاتساق بين البيانات المبلغة من البلدان من حيث المحتوى والتوقيت، تم إنشاء برنامج نشر النظام الأوروبي للحسابات لعام ١٩٩٥ على أساس قانوني لضمان الامتثال. ويتضمن برنامج النشر البيانات السنوية للحسابات المالية مقسمة حسب القطاع (بما في ذلك الحكومة العامة)، والبيانات السنوية وربع السنوية لحسابات القطاع غير المالي.

١٠-٦٠ تُنشر كل من البيانات ربع السنوية عن الدين الحكومي (وفقا لتعريفه المستخدم لأغراض إجراءات مواجهة العجز المفرط، راجع ما ورد آنفا) والبيانات ربع سنوية عن الحسابات المالية الحكومية على نحو منفصل.

٢ - استمارة استبيان الدين

١٠-٦١ إلى جانب جمع البيانات من خلال إجراءات مواجهة العجز المفرط وبرنامج نشر النظام الأوروبي للحسابات لعام ١٩٩٥، يطلق يوروستات استبيانا سنويا على أساس طوعي حول

آجل بسعر الصرف المنصوص عليه في العقد الآجل، والذي لا يتغير خلال مدة العقد.

١٠-٥٣ وتقيد التغيرات في الدين المتعلقة بإعادة التصنيف في التغيرات الأخرى في حجم الدين. وتشمل: التغيرات في التصنيف الإحصائي للوحدات من الحكومة إلى قطاع غير حكومي (أو العكس). ويعد إعادة التصنيف، لا تصبح التزامات هذه الوحدات مدرجة ضمن الدين الحكومي، وذلك دون حدوث أي تغيير مقابل في عجز الحكومة العامة. وقد يخفي هذا البند أيضا التفاوت الإحصائي بين التدفقات المالية ورصيد الدين.

٦ - الأعمال المنهجية الأخرى

١٠-٥٤ ينبغي أن تعكس بيانات إحصاءات مالية الحكومة أيضا القرارات التي اتخذها يوروستات بشأن تفسير النظام الأوروبي للحسابات لعام ١٩٩٥ في حالات محددة تشمل قطاع الحكومة العامة. وضمانا لاتساق عملية إعداد بيانات العجز والدين في بلدان الاتحاد الأوروبي، وضع يوروستات إجراءات واضحة للتعامل مع المعاملات التي لم يحسم تصنيفها. فبعد مناقشات مع فرق العمل الخبراء في يوروستات، عقد يوروستات مشاورات مع اللجنة المعنية بالإحصاءات النقدية والمالية وإحصاءات ميزان المدفوعات (CMFB)^{١٨}، التي تضم كبار الإحصائيين من البنوك المركزية الوطنية والمعاهد الوطنية الإحصائية. ثم اتخذ يوروستات قرارا نهائيا بشأن هذه المعاملات وفقا لمعايير فنية بحثية، وهو ما يمكن تطبيقه بعد ذلك على الحالات المماثلة التي تنشأ في جميع البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وتناقش القرارات المنهجية الرئيسية بمزيد من التفصيل في الدليل المعني بعجز الموازنة والدين الحكومي القائم على النظام الأوروبي للحسابات لعام ١٩٩٥ («دليل العجز والدين»)^{١٩}.

١٠-٥٥ من أمثلة هذه المناقشات تلك التي جاءت كرد فعل للأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨-٢٠٠٩ وانعكاساتها على المؤسسات المالية الأوروبية، والحكومات الأوروبية، والبنوك المركزية، وغيرها من السلطات العامة التي اتخذت تدابير لتحقيق الاستقرار في الأسواق المالية والاقتصاد بشكل عام. وقد اقتضت عمليات الحكومة اتخاذ تدابير مثل التأميم (الجزئي)، وضخ رؤوس الأموال (إعادة الرسملة)، وشراء و/أو تبادل الأصول المالية وتقديم الضمانات (على الودائع وعلى إصدارات البنوك لسندات الدين الجديدة وكذلك على الإقراض بين البنوك). وقد أثار ذلك عددا من الأسئلة بشأن المحاسبة الحكومية التي تمت مناقشتها بين أعضاء اللجنة المعنية بالإحصاءات النقدية والمالية وإحصاءات ميزان المدفوعات. وقد انعكست نتيجة هذه المناقشات في توجيهات يوروستات

^{١٨} راجع الموقع الإلكتروني <http://www.cmfb.org>.

^{١٩} يتوافر في قسم إحصاءات مالية الحكومة على موقع يوروستات الإلكتروني التالي: (<http://www.epp.eurostat.ec.europa.eu>).

^{٢٠} تُنشر هذه البيانات في موقع يوروستات على شبكة الإنترنت وفي مطبوعات متعددة.

بغرض حساب عجز الموازنة والدين الحكومي. ولا يعد الدليل عملاً ملزماً بحكم القانون، بل يقدم التفسير والتوجيه المقبولين عادةً ليوروستات والبلدان الأوروبية.^{٣٢} وقد تم استكمال الدليل الأصلي بفصول جديدة بمرور الوقت.^{٣٣}

١٠-٦٥ تقدم الأدلة التالية مزيداً من المبادئ التوجيهية المفاهيمية ووصفاً للمصادر والأساليب التي تستخدمها الدول الأعضاء في الواقع العملي في إعداد بيانات الحكومة:^{٣٤}

- الدليل المعني بمصادر وأساليب إعداد الحسابات المالية وفقاً للنظام الأوروبي للحسابات لعام ١٩٩٥، الطبعة الثانية؛
 - الدليل المعني بمصادر وأساليب إعداد وتصنيف إحصاءات وظائف الحكومة (COFOG)؛
 - الدليل المعني بإعداد بيانات الضرائب والمساهمات الاجتماعية على أساس ربع سنوي؛
 - دليل إعداد الحسابات غير المالية ربع السنوية للحكومة العامة؛
 - الدليل المعني بمصادر وأساليب إعداد الحسابات المالية ربع السنوية للحكومة العامة.
- ١٠-٦٦ يقوم يوروستات أيضاً بنشر الوثائق التالية المتعلقة بالمنهجية:

- **القرارات المتخذة بشأن إحصاءات مالية الحكومة:** ينشر يوروستات القرارات التي تقدم توجيهات إرشادية للبلدان بشأن تسجيل أنواع معينة من المعاملات، أو التي تعالج حالات محددة شديدة التعقيد (راجع الفقرتين ١٠-٥٤ و ١٠-٥٥).
- **مذكرة إرشادية بشأن القواعد المحاسبية في إجراءات مواجهة العجز المفرط وإحصاءات مالية الحكومة:** إلى جانب النظام الأوروبي للحسابات لعام ١٩٩٥ والدليل المعني بعجز الموازنة والدين الحكومي القائم على النظام الأوروبي للحسابات لعام ١٩٩٥، ينشر يوروستات أحياناً مذكرات توجيهية بشأن قضايا محددة.
- **كشوف إجراءات مواجهة العجز المفرط:** تصف هذه الوثائق المصادر والأساليب التي تستخدمها كل دولة من الدول الأعضاء في إعداد البيانات المبلّغة عن إجراءات مواجهة العجز المفرط.
- **رسائل المشورة للدول الأعضاء:** يقدم يوروستات المشورة الثنائية للبلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي عند طلبها في حالات محددة، ويتم نشر الرسائل المتبادلة.

^{٣٢} في حالة تناقض المبادئ التوجيهية للدليل المعني بعجز الموازنة والدين الحكومي مع المبادئ التوجيهية للنظام الأوروبي للحسابات لعام ١٩٩٥، تعد الثانية - وهي إحدى اللوائح الأوروبية - هي المرجع الرئيسي. ^{٣٣} تمت إضافة الفصول التالية: عمليات التوريق التي تقوم بها الحكومة العامة؛ وضع رؤوس الأموال؛ وتصنيف نظم التقاعد الممولة وتأثيرها على التمويل الحكومي؛ والمبالغ التي تسدد دفعة واحدة للحكومة في سياق تحويل التزامات المعاشات التقاعدية؛ والعقود طويلة الأجل بين الوحدات الحكومية والشركاء غير الحكوميين. ^{٣٤} يرتبط بعضها مباشرة بإعداد إحصاءات الدين الحكومي، بينما يرتبط البعض الآخر بقواعد بيانات أخرى لإحصاءات مالية الحكومة.

هيكل الدين الحكومي بهدف جمع الخصائص الرئيسية للدين في البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (على سبيل المثال، هيكل أجال الاستحقاق وهيكل العملات). وتنشر هذه البيانات في أوائل الخريف من كل عام، مع بيانات حتى السنة السابقة.

٣- نشر إحصاءات الدين

١٠-٦٢ تُنشر إحصاءات الدين في العديد من المطبوعات الصادرة عن يوروستات:

- جداول إخطار إجراءات مواجهة العجز المفرط: تُرسل البيانات المتعلقة بإجراءات مواجهة العجز المفرط ليوروستات مرتين سنوياً. في نهاية مارس ونهاية سبتمبر، وينبغي أن تكون هذه البيانات متسقة تماماً مع بيانات إحصاءات مالية الحكومة التي يتم جمعها عن طريق برنامج نشر النظام الأوروبي للحسابات لعام ١٩٩٥.
- **إحصاءات مالية الحكومة في قاعدة بيانات يوروستات:**
 - إحصاءات مالية الحكومة ربع السنوية، التي تتألف من بيانات ربع سنوية عن الدين الحكومي وبيانات ربع سنوية عن الحسابات المالية للحكومة العامة؛
 - بيانات العجز والدين الحكوميين، التي تتألف من بيانات هيكل الدين الحكومي^{٣٥}، والدين حسب عملة الإصدار وضمنانات الدولة.

١٠-٦٣ يتم إعداد الجداول السنوية لإحصاءات مالية الحكومة مرتين سنوياً، قرب نهاية إبريل ونهاية أكتوبر، ويتم إعداد الجداول ربع السنوية لإحصاءات مالية الحكومة أربع مرات سنوياً. وتغطي هذه الجداول، بشكل متكامل، الإيرادات والنفقات الحكومية، العجز/ الفائض، المعاملات في الأصول المالية والخصوم، والتدفقات الاقتصادية الأخرى في الأصول المالية والخصوم، والميزانيات العمومية المالية. وتبين الجداول بيانات كل دولة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بملايين وحدات العملة الوطنية وأيضاً كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي، وبالنسبة للبيانات ربع السنوية) معدلات نمو السنة السابقة على أساس ربع سنوي مقارن. وتستند الجداول إلى التعاريف التي تم وضعها لإحصاءات مالية الحكومة في أوروبا وبالتالي تختلف في بعض النواحي البسيطة عن إحصاءات مالية الحكومة المبلّغة إلى صندوق النقد الدولي الذي يقوم بنشرها.

٤- المنهجية

١٠-٦٤ تستند بيانات عجز الموازنة والدين الحكومي في الاتحاد الأوروبي إلى القواعد المنهجية للنظام الأوروبي للحسابات لعام ١٩٩٥، إلى جانب بعض تعاريف البيانات المتعلقة بإجراءات مواجهة العجز المفرط. ويهدف الدليل المعني بعجز الموازنة والدين الحكومي القائم على النظام الأوروبي للحسابات لعام ١٩٩٥ إلى المساعدة في تطبيق هذا النظام

^{٣٥} يعاد تقسيم هذه البيانات إلى بيانات عن دين الحكومة المركزية، ودين الدولة ودين الحكومة المحلية، ودين صناديق الضمان الاجتماعي.

ب- معايير ومواثيق البيانات

١٠-٧١ بدأ عمل صندوق النقد الدولي على وضع معايير نشر البيانات في أكتوبر ١٩٩٥، عندما وافقت اللجنة المؤقتة (الآن اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية (IMFC)) على قيام الصندوق بوضع معايير تسترشد بها البلدان الأعضاء في نشر بياناتها الاقتصادية والمالية للجمهور. وتتألف هذه المعايير من مستويين: **النظام العام لنشر البيانات (GDDS)**، الذي يمكن تطبيقه على كل البلدان الأعضاء في الصندوق، و**المعيار الخاص لنشر البيانات (SDDS)**، لإرشاد البلدان الأعضاء القادرة على النفاذ إلى أسواق رأس المال الدولية أو تسعى إلى النفاذ إليها. ويغطي المستويان إحصاءات الدين الحكومي.

١٠-٧٢ أنشئت **اللوحة الإلكترونية لمعايير نشر البيانات (DSBB)**^{٢٧} التي يديرها صندوق النقد الدولي لتسترشد بها البلدان في تقديم البيانات الاقتصادية والمالية للجمهور وتتيح اللوحة الدخول إلى المواقع الإلكترونية لكل من المعيار الخاص لنشر البيانات، والنظام العام لنشر البيانات، والموقع المرجعي لجودة البيانات (DQRS).

- أنشئ **المعيار الخاص لنشر البيانات** في عام ١٩٩٦ لإرشاد البلدان الأعضاء القادرة على النفاذ إلى أسواق رأس المال الدولية، أو تسعى إلى النفاذ إليها، في نشر البيانات الاقتصادية والمالية للجمهور. ويوفر الموقع الإلكتروني^{٢٨} للمعيار معلومات تتعلق بالبيانات الاقتصادية والمالية التي تنشرها البلدان الأعضاء المشتركة في المعيار.

- أنشئ **النظام العام لنشر البيانات** في عام ١٩٩٧ لإرشاد البلدان في تزويد الجمهور ببيانات اقتصادية ومالية واجتماعية. ديمغرافية شاملة وموثوقة ومتاحة للاطلاع في الوقت المناسب. ويتيح الموقع الإلكتروني للنظام^{٢٩} معلومات تتعلق بالبيانات التي تنتجها وتنشرها البلدان الأعضاء المشتركة في المعيار. وتشترك البلدان الأعضاء في الصندوق في النظام العام لنشر البيانات على أساس طوعي. ويستند إطار النظام إلى أربعة أبعاد. خصائص البيانات والجودة والإتاحة للاطلاع العام والموضوعية. ويهدف إلى تقديم إرشاد بشأن التطوير الشامل للبيانات الاقتصادية الكلية، والمالية، والاجتماعية. الديمغرافية.

- يتيح الموقع المرجعي لجودة البيانات^{٣٠} (DQRS)، الذي أنشئ لتعزيز الفهم المشترك لجودة البيانات، الحصول على مساهمات في هذا المجال ويحتوي على مجموعة مختارة من المقالات، وغيرها من المصادر المتعلقة بقضايا جودة البيانات.

١٠-٦٧ يمكن الاطلاع على هذه المعلومات في الصفحات الإلكترونية لإحصاءات مالية الحكومة التي يمكن الوصول إليها من موقع يوروستات الرئيسي على شبكة الإنترنت.

و - صندوق النقد الدولي

١٠-٦٨ يقوم صندوق النقد الدولي بتنفيذ جدول أعمال متعدد الجوانب عن دين القطاع العام، يشمل ما يلي:

- وضع المنهجية والمعايير الإحصائية وتقديم المساعدة الفنية والتدريب في مجال تطبيقها، ونشر الإحصاءات، وتقييم التزام البلدان بالمعايير؛
- إدراج تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين ضمن أعمال الرقابة الذي يمارسها الصندوق^{٣١}؛
- تقديم المساعدة الفنية والتدريب في مجال إدارة الدين، وتغطية جوانب الإدارة المالية العامة إلى جانب الترتيبات المؤسسية، وهيكلة الدين، وعمليات الدين، واستراتيجية التمويل، وتطوير أسواق رأس المال، وإعادة هيكلة الدين.

١ - الإحصاءات

أ- المنهجية

١٠-٦٩ صندوق النقد الدولي مسؤول. بالتعاون غالباً مع هيئات دولية أخرى. عن توفير الأدلة أو الإرشادات المقبولة دولياً في المجالات الإحصائية التالية:^{٣٢}

- القطاع الخارجي؛
 - مالية الحكومة؛
 - المجالين النقدي والمالي؛
 - الحسابات القومية والأسعار.
- ١٠-٧٠ تتوافق الأدلة أو الإرشادات، قدر الإمكان، مع أحدث إصدارات نظام الحسابات القومية.

^{٢٧} الرقابة هي أحد الجوانب الأساسية في مسؤوليات الصندوق المتعلقة بالإشراف على سياسات بلدانه الأعضاء ضماناً لوفائها بالتزاماتها الواردة في اتفاقية تأسيس الصندوق. واتفاقية تأسيس الصندوق هي معاهدة دولية تحدد أغراض الصندوق، ومبادئه، وهيكله المالي. ^{٣١} تتناول كل هذه المنهجيات الإحصائية دين القطاع العام، أو بعض مكوناته، بطريقة أو أخرى.

^{٢٧} راجع الموقع الإلكتروني <http://dsbb.imf.org>.

^{٢٨} راجع الموقع الإلكتروني <http://dsbb.imf.org/Pages/SDDS/Over-view.aspx>.

^{٢٩} راجع الموقع الإلكتروني <http://dsbb.imf.org/Pages/GDDS/WhatIsGDDS.aspx>.

^{٣٠} راجع الموقع الإلكتروني <http://dsbb.imf.org/Pages/DQRS/DQAF.aspx>.

في بعض الحالات، إلا الحكومة المركزية أو الحكومة المركزية المدرجة في الموازنة (أي بدون المكونات أو صناديق الضمان الاجتماعي خارج الموازنة). وتعرض إحصاءات مالية الحكومة التي تعد وفق دليل إحصاءات مالية الحكومة في تقرير الإحصاءات المالية الدولية وهو تقرير أكثر تواترا من الدليل. لكن نظرا لاختلاف التغطية المؤسسية بين البلدان، لا تكون إحصاءاتها قابلة للمقارنة دائما بينها.

١٠-٧٨ وتتعاون إدارة الإحصاءات في صندوق النقد الدولي أيضا مع البنك الدولي في جمع ونشر إحصاءات الدين الخارجي وإحصاءات دين القطاع العام (راجع البنك الدولي لاحقا في هذا الفصل).

د- المساعدة الفنية والتدريب في مجال إعداد إحصاءات مالية الحكومة

١٠-٧٩ يقدم صندوق النقد الدولي المساعدة الفنية في مجال إعداد إحصاءات مالية الحكومة (التي تغطي أيضا إحصاءات الدين). وهذه الجهود تعززها الدورات التدريبية والحلقات التطبيقية المقدمة لمسؤولي البلدان الأعضاء في مجال المنهجيات الإحصائية وتطبيقاتها، بما في ذلك إحصاءات دين القطاع العام.^{٣١} وإلى جانب ذلك، يقدم صندوق النقد الدولي معلومات عن البيانات والموضوعات الإحصائية عن طريق موقعه على شبكة الإنترنت.^{٣٢}

١٠-٨٠ وتهدف المساعدة الفنية إلى تحسين عمليات جمع وإعداد ونشر الإحصاءات الرسمية. فالإلى جانب توفير تقييماً تتعلق بالدقة والتغطية وحسن التوقيت، تقدم البعثات الفنية في كل المجالات غالبا التدريب أثناء العمل، وتساعد في تصميم نماذج الإبلاغ واللوحات الجدولية لتيسير التصنيف الصحيح، وتضع خطط عمل قصيرة ومتوسطة الأجل لتحسين الإجراءات الإحصائية. وقد تولي البعثات اهتماما خاصا لمساعدة البلدان في جهودها الرامية إلى الالتزام بمتطلبات المعيار الخاص لنشر البيانات أو النظام العام لنشر البيانات.

١٠-٨١ الوسيلة الرئيسية لتقديم المساعدة الفنية هي بعثات القطاع الواحد قصيرة الأجل التي يقوم بها خبراء الصندوق والخبراء المعيّنين من الخارج. ويوفد الصندوق أيضا بعثات الإحصاءات متعددة القطاعات التي تقدم تقييماً وتوصيات شاملة لتعزيز الترتيبات المؤسسية، والمنهجيات وممارسات الجمع والإعداد في المجالات الرئيسية لإحصاءات الاقتصاد الكلي. وتقوم هذه البعثات بالتعامل مع القضايا المتعلقة بكل قطاع، والنظر في المعالجة المتسقة للبيانات وترتيبات التنسيق بين القطاعات، وتقديم خطط العمل قصيرة

١٠-٧٣ يعد صندوق النقد الدولي أيضا تقارير مراعاة المعايير والمواثيق (ROSCs)، التي تلخص مدى مراعاة البلدان لبعض المعايير والمواثيق المتعارف عليها دوليا، ومنها نشر البيانات. ويتم إعداد ونشر التقارير التي تلخص مراعاة البلدان لهذه المعايير بناء على طلب البلد العضو. وتستخدم هذه التقارير للمساعدة في رفع مستوى المناقشات التي تجريها المؤسسات بشأن السياسات مع السلطات الوطنية، والقطاع الخاص (بما في ذلك من جانب هيئات التصنيف) لتقييم المخاطر

١٠-٧٤ لأغراض الإحصاءات، تستند وحدة البيانات النموذجية ضمن تقارير مراعاة المعايير والمواثيق إلى إطار تقييم جودة البيانات (DQAF)، حسبما يرد في الموقع المرجعي لجودة البيانات. ويعد إطار تقييم جودة البيانات إطارا متكاملا ومرنا يجري فيه تقييم جودة البيانات باستخدام هيكل من ستة أجزاء يشمل البيئات المؤسسية، والعمليات الإحصائية، وخصائص المنتجات الإحصائية.

ج- مطبوعة إحصاءات مالية الحكومة

١٠-٧٥ تُنشر إحصاءات مالية الحكومة، التي تتضمن إحصاءات الدين، في الكتاب السنوي لإحصاءات مالية الحكومة (*GFS Yearbook*) الصادر عن صندوق النقد الدولي وفي التقارير الشهرية عن الإحصاءات المالية الدولية (*IFS*). وفي المطبوعتين، تُعرض البيانات وفقا لدليل إحصاءات مالية الحكومة (*GFSM*).

١٠-٧٦ يحتوي الكتاب السنوي لإحصاءات مالية الحكومة على إحصاءات سنوية تغطي قطاع الحكومة العامة، وقطاعاته الفرعية، في البلدان الأعضاء. ويُنشر الكتاب السنوي لإحصاءات مالية الحكومة في نسخة مطبوعة وعلى قرص مدمج، والكتاب السنوي هو مجموعة من السلاسل الزمنية العالمية لإحصاءات المالية العامة التفصيلية القابلة للمقارنة بين البلدان، وهو يعد من واقع البيانات المرسل من البلدان الأعضاء. وينسق يوروستات عمليات إرسال البيانات من العديد من البلدان الأوروبية لخفض عبء الإبلاغ الذي يقع على أعضائه. وتتحقق إمكانية المقارنة بين البلدان عن طريق استخدام إطار دليل إحصاءات مالية الحكومة في معالجة كافة البيانات المرسل. ويدعم صندوق النقد الدولي منهجية دليل إحصاءات مالية الحكومة، وبالتالي، نشر بيانات الكتاب السنوي لإحصاءات مالية الحكومة عن طريق المساعدة الفنية والتدريب لضمان اتساق البيانات بين البلدان (راجع أدناه).

١٠-٧٧ وتتوافر إحصاءات أكثر حداثة وتواترا عن مالية الحكومة (أي شهرية و/أو كل ثلاثة شهور) (بما في ذلك إحصاءات الدين) في تقرير الإحصاءات المالية الدولية الذي يُنشر في نسخة مطبوعة وعلى شبكة الإنترنت. وعلى خلاف الكتاب السنوي لإحصاءات مالية الحكومة الذي يهدف إلى رصد عمليات الحكومة العامة وقطاعاتها الفرعية بشكل منفصل، لا تغطي بيانات تقرير الإحصاءات المالية الدولية،

^{٣١} للاطلاع على مزيد من المعلومات عن المساعدة الفنية والدورات التدريبية التي يقدمها الصندوق، يرجى الاتصال بمدير إدارة الإحصاءات، في صندوق النقد الدولي، واشنطن العاصمة، ٢٠٤٣١، الولايات المتحدة الأمريكية.

^{٣٢} راجع الموقع الإلكتروني <http://www.imf.org/external/data.htm>.

ب- المساعدة الفنية والتدريب في مجال إدارة دين القطاع العام

١٠-٨٦ يقدم صندوق النقد الدولي المساعدة الفنية في جميع جوانب إدارة دين القطاع العام، باستثناء نظم البيانات. وتركز هذه المساعدة الفنية على أطر إدارة دين القطاع العام^{٣٤}، إلى جانب الجوانب القانونية والإحصائية (راجع بند الجوانب الإحصائية الوارد آنفاً).

١٠-٨٧ معظم المساعدة الفنية تتم في شكل بعثات يرأسها خبراء الصندوق ويمكن أن تضم خبراء خارجيين من البنوك المركزية ووزارات المالية ومكاتب إدارة الدين. وأحياناً يتم تعيين خبراء في مجال إدارة الديون في فرادى البلدان. ويمكن تعيينهم أيضاً في العديد من المراكز الإقليمية للمساعدة الفنية التابعة للصندوق (RTACs) من أجل مشاركة أكثر تفاعلاً، وأحياناً يتم تكليف خبراء الديون بمشروعات إقليمية محددة.

١٠-٨٨ يقدم الصندوق أيضاً دورات تدريبية وحلقات تطبيقية في معهد صندوق النقد الدولي في واشنطن العاصمة، وفي مراكز التدريب الإقليمية، وبالشراكة مع المراكز الإقليمية للمساعدة الفنية، إلى جانب الهيئات متعددة الأطراف الأخرى، ومنها البنك الدولي، وذلك في مجال استراتيجية إدارة الدين متوسطة الأجل (MTDS)^{٣٥} التي أطلقها الصندوق مؤخراً بالاشتراك مع البنك الدولي. وتُقدم الدورات على أساس اختياري في مجال الترتيبات المؤسسية لإدارة الدين، وإدارة مخاطر حافطة الدين، ووضع استراتيجية الدين وتنفيذها.

١- الإطار الكلي لإدارة دين القطاع العام

١٠-٨٩ يقدم صندوق النقد الدولي المشورة في مجال السياسات، والمساعدة الفنية، والتدريب على الإطار التشغيلي الكلي لإدارة دين القطاع العام. وهذا العمل الذي يقوم به الصندوق:

- يمثل نقطة مرجعية للمشورة الفنية والتحليلات المتعلقة بعمليات إدارة الديون والخصوم، وأنشطة إدارة الأصول والالتزامات، وإدارة المخاطر الكلية للميزانية العمومية، وإعادة هيكلة الدين؛
- يسترشد بما ورد في «المبادئ التوجيهية لإدارة الدين العام»^{٣٦} التي تم وضعها بالاشتراك مع البنك

ومتوسطة الأجل لتحسين الإحصاءات، بما في ذلك بعثات المتابعة في المجالات المثيرة للاهتمام في الوقت الحالي.

١٠-٨٢ ويقدم صندوق النقد الدولي أيضاً الدورات التدريبية والحلقات التطبيقية في مجال المنهجيات الإحصائية في معهد صندوق النقد الدولي في واشنطن العاصمة، وفي مراكز التدريب الإقليمية. وتتراوح مدد هذه الدورات التدريبية والحلقات التطبيقية من أسبوع إلى ستة أسابيع وتتضمن، بوجه عام، سلسلة من المحاضرات والمناقشات والتمارين العملية ودراسات الحالة. وخلال المحاضرات، تتاح للمشاركين فرصة مناقشة المشكلات التي واجهتهم بالفعل أثناء عملهم في بلدانهم.

٢- الرقابة على دين القطاع العام وإدارته

١٠-٨٣ يدعم صندوق النقد الدولي بفعالية الإصلاحات التي تجريها البلدان الأعضاء في مجال الإدارة الفعالة لدين القطاع العام من خلال مجموعة متنوعة من المسارات: الرقابة، والمساعدة الفنية، والتدريب.

أ- الرقابة

١٠-٨٤ في إطار الرقابة الثنائية، ينصب تركيز الاهتمام، عند الاقتضاء، على استمرارية القدرة على تحمل الدين (راجع الفصل التاسع من هذا المرشد)، وتكوين الدين، وهياكل الدين، واستراتيجيات الدين، وأسواق الدين، ومؤسسات الدين، وإحصاءات الدين، وذلك بغرض توفير المعلومات اللازمة لمشاورات المادة الرابعة^{٣٧} التي يجريها صندوق النقد الدولي في البلدان الأعضاء. وإلى جانب ذلك، يمكن أن تتضمن برامج الصندوق جهوداً لتعزيز القدرة على إدارة الدين، وهو ما يعد عاملاً مهماً في تطبيق سياسة الصندوق الجديدة بشأن حدود الدين. وتتضمن، في كثير من الأحيان، أيضاً القضايا المتعلقة بإدارة الدين وأسواق الدين من خلال برنامج تقييم القطاع المالي (FSAP)، وهو برنامج مشترك بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

١٠-٨٥ في سياق الرقابة متعددة الأطراف، يجري رصد أهم التطورات في أسواق الدين والتحديات الراهنة في مجال إدارة الدين من خلال:

- المناقشات السنوية لمنتدى مديري الدين العام مع القطاع الخاص بشأن سوق رأس المال المقترض؛
- التغطية المنتظمة في تقرير الاستقرار المالي العالمي.

^{٣٤} بما في ذلك استراتيجية الدين، ومقاييس المخاطر في حافطة الدين، والتفاعل بين استقرار الدين والاستقرار النقدي والمالي، وتطوير أسواق الدين، وعمليات إدارة الالتزامات.

^{٣٥} راجع الفصل التاسع من هذا المرشد للاطلاع على مناقشة لاستراتيجية الدين متوسطة الأجل.

^{٣٦} راجع الموقع الإلكتروني <http://www.imf.org/external/np/mae/pdebt/2000/eng/index.htm>.

^{٣٧} مشاورات المادة الرابعة هي مناقشات شاملة منتظمة (تُعقد سنوياً في العادة) بين خبراء صندوق النقد الدولي وممثلي البلدان الأعضاء المنفردة حول سياساتها الاقتصادية والمالية. وتستند هذه المناقشات إلى المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس الصندوق (وتعديلاتها في عام ١٩٧٨) والتي تقضي بممارسة الصندوق الرقابة الدقيقة على سياسات أسعار الصرف في كل بلد من بلدانه الأعضاء.

متوسطة الأجل» التي تم وضعها بالاشتراك مع البنك الدولي.^{٣٩} فقد قام صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بالتعاون مع الشركاء الدوليين الآخرين في مجال المساعدة الفنية، بإيفاد بعثات مشتركة إلى البلدان النامية والصاعدة. ويركز الإطار على إيجاد أفضل مفاضلة بين تكاليف ومخاطر استراتيجيات الدين المختلفة: يزداد الاعتراف بأهمية مكونات هذه الاستراتيجيات كعامل أساسي في تجنب التوقف عن السداد، مما يحافظ على استمرارية القدرة على تحمل الدين وسداده.

١٠-٩٣ يمثل تطوير سوق الدين أمرا أساسيا لتعزيز الطلب القوي على دين القطاع العام وتحفيز تطوير القطاع المالي الخاص. وعادة ما تقدم المساعدة الفنية في هذا العنصر من عناصر إدارة الدين في سياق استراتيجية شاملة لإدارة الدين، وأيضاً على أساس مستقل. وتتضمن الموضوعات التي تغطيها هذه المساعدة الفنية ما يلي:

- تطوير أسواق رأس المال الأولية والثانوية (بما في ذلك مزايدات الحكومة المحلية، وشبكات وسطاء السوق الأولية، ونظم الدفع، وقاعدة المستثمرين في سندات الدين)؛
- تقديم المشورة للجهات التي تُصدر السندات للمرة الأولى؛
- التنسيق بين إدارة الدين والإدارة النقدية.

١٠-٩٤ تركز المساعدة أيضاً على التفاعل بين سوق رأس المال ودين القطاع العام ضمن عملية الإدارة المعتادة للدين (على سبيل المثال من خلال عمليات إعادة الشراء، ومبادلات الدين، والإصدارات القياسية)، أو ضمن عملية إعادة هيكلة أساسية لحافطة الدين. وفي الحالة الثانية يمكن تقديم المساعدة في الحالات الطارئة، وعادة ما يكون ذلك في سياق برنامج اقتصادي يدعمه صندوق النقد الدولي لإعادة الوضع الاقتصادي إلى مسار قابل للاستمرار.

١٠-٩٥ ويتم التركيز أيضاً على إدارة الأصول والخصوم (ALM) استناداً إلى تحليل حوافز الدين والأصول وإعداد النماذج ذات الصلة، باستخدام أحدث الأدوات. ويتمثل الهدف في تعزيز القدرات في مجال إدارة المخاطر وتعزيز التكوين الأمثل للدين والأصول، وتحديد عمليات إدارة الدين والأصول التي تساهم في تحقيق ذلك.

٢- الإطار المالي لإدارة دين القطاع العام

١٠-٩٦ يقدم صندوق النقد الدولي المساعدة الفنية في جوانب سياسة المالية العامة المتعلقة بإدارة دين القطاع العام، وفي مجال الإدارة المالية العامة بوجه عام (التي تشكل فيها إدارة الدين أحد المكونات المهمة التي يجب دمجها ضمن الأنشطة المالية العامة الأخرى). وتتضمن الموضوعات التي تشملها المساعدة الفنية ما يلي:

الدولي، إلى جانب «كتيب عن تطوير أسواق السندات الحكومية».^{٣٧}

١٠-٩٠ تتمثل القضايا التي يشملها الإطار الكلي لإدارة دين القطاع العام فيما يلي:

- الإطار المؤسسي لإدارة الدين؛
- استراتيجية إدارة الدين (بما في ذلك مقاييس مخاطر حافطة الدين، واستراتيجية الإصدار والتمويل، واختيار أدوات التمويل، والنفاذ إلى أسواق رأس المال الدولية)؛
- تطوير أسواق الدين؛
- عمليات إدارة الخصوم (بما في ذلك إعادة هيكلة الدين وعلاقات الدائنين)؛
- إدارة الأصول والخصوم (ALM) (بما في ذلك التنسيق مع إدارة الاحتياطيات وتحديد وإدارة المخاطر شبه السيادية والمحتمة).

ويهدف هذا العمل إلى مساعدة البلدان الأعضاء في الحفاظ على النزاهة المالية للميزانيات العمومية السيادية، وضمان الدمج السليم لروابط السياسات في استراتيجيات الدين، وتوسيع نطاق إدارة مخاطر الميزانيات العمومية السيادية.

١٠-٩١ تتضمن المساعدة الفنية عادة تقييماً شاملاً ومتعمقاً للإطار الكلي لإدارة دين القطاع العام وتطوير أسواق الدين. ويمتد ذلك من تقييم مدى ملاءمة أهداف إدارة الدين، ونطاق تغطيتها، وإطارها القانوني، إلى تقييم استراتيجية إدارة الدين وعمليات الدين. وغالباً ما يخضع الإطار المؤسسي للتعديل مع تطور وظيفة إدارة الدين، في كثير من الأحيان من وظيفة متكاملة مع عمليات السوق المفتوحة للبنك المركزي إلى مكتب للدين أكثر تداخلاً مع عمليات المالية العامة أو إلى مكتب مستقل.^{٣٨} وتهدف المساعدة الفنية في هذا المجال أساساً إلى تحديد كيفية دعم الإطار المؤسسي لوظيفة إدارة الدين على النحو الأمثل عندما يُتوقع تطورها، وتقديم المشورة في هذا الشأن. وفي هذا الصدد، يمثل التنسيق مع الوظائف الأخرى (النقدية، والمالية العامة، وتخطيط واختيار المشروعات) أمراً في غاية الأهمية.

١٠-٩٢ هناك عنصر أساسي هو تقديم المساعدة في تصميم وتنفيذ استراتيجية إدارة الدين متوسطة الأجل (MTDS) من خلال استخدام «مجموعة أدوات استراتيجية إدارة الدين

^{٣٩} تشتمل مجموعة أدوات استراتيجية إدارة الدين متوسطة الأجل على مذكرة توجيهية للسلطات القطرية، ولوحة جدولية تحليلية، إلى جانب دليل المستخدم. راجع الموقع الإلكتروني <http://www.imf.org/external/pp/longres.aspx?id=4326>.

^{٣٧} راجع الموقع الإلكتروني <http://www.imf.org/external/pubs/cat/longres.cfm?sk=15114.0>.

^{٣٨} يتناول الفصل السادس من هذا المرشد الوظائف الرئيسية لمكتب إدارة الدين.

إنتاجها تحت رعاية الفرقة العاملة المعنية بإدارة دين القطاع العام (WPDM)، تتعلق بدين الحكومة المركزية وتحتوي على معلومات كمية ونوعية عن مجموعة محددة من أدوات دين الحكومة المركزية. والمجموعة الثانية، التي يتم إنتاجها تحت رعاية الفرقة العاملة المعنية بالإحصاءات المالية (WPFS)، تقابل مجموعة من الميزانيات العمومية المالية (ضمن نظام الحسابات القومية). وتحتوي هذه الميزانيات العمومية المالية على معلومات عن خصوم (وديون) الحكومة العامة وقطاعاتها الفرعية، مصنفة حسب الأدوات المالية. واللجنة الأم للفرقتين العاملتين هي اللجنة المعنية بالأسواق المالية.

١- الأنشطة المرتبطة بدين الحكومة المركزية في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

أ- خلفية

١٠-١٢ من خلال الفرقة العاملة المعنية بإدارة دين القطاع العام، توفر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي معلومات موثوقة بشأن القضايا الفنية وقضايا السياسات في مجال إدارة الدين العام وأسواق الأوراق المالية الحكومية. والهدف الرئيسي الأول للفرقة العاملة هو توفير منتدى عملي حول السياسات لكبار مديري الدين في المنظمة. والركيزة الأولى من ركائز الاستراتيجية متوسطة الأجل التي وضعتها الفرقة العاملة هي تعزيز هذا المنهج العملي.

١٠-١٣ قامت الفرقة العاملة المعنية بإدارة دين القطاع العام، منذ إنشائها، بمنح كبار مديري الدين الحكومي الفرصة لتبادل أفكارهم وخبراتهم بصراحة وبصفة غير رسمية في مجال إدارة الدين الحكومي وأسواق الأوراق المالية الحكومية. وتحقيقاً لهذه الغاية، يحتوي جدول أعمال الاجتماع السنوي للفرقة العاملة (ومنتدياتها العالمية أيضاً) على رصد دقيق للتطورات السريعة في سياسات وأسواق الدين الحكومي. ولذلك، ركزت الفرقة العاملة على طائفة واسعة من الموضوعات، بما في ذلك القضايا الملحة المعنية بسياسات الدين الحكومي مثل فعالية تكاليف أدوات الدين الحكومي، واستخدام النظم الإلكترونية، وتنظيم مكاتب إدارة الدين (DMOs)، ودور مديري الدين (DMs) في إدارة الأصول/ الثروات السيادية، وقياس أداء مكاتب إدارة الدين، وأساليب البيع الجديدة، وتنظيم الأسواق الأولية والثانوية في الأوراق المالية الحكومية، والتقدم المحرز في مجال إدارة المخاطر وتنظيم إدارة النقدية، ودور المشتقات، ودور مديري الدين في تقييم وإدارة الالتزامات الاحتمالية.

١٠-١٤ وبهذه الطريقة، أمكن إعداد مجموعة فريدة وموثوقة وحديثة من المعلومات في هذا المجال الخاص من مجالات النشاط والسياسات الحكومية. والهدف الرئيسي الثاني للفرقة العاملة المعنية بإدارة دين القطاع العام هو صياغة، متى كان ذلك ممكناً ومهماً، أفضل الممارسات استناداً إلى المناقشات التي تُجرى بين مديري الدين في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في هذا المجال عالي التخصص من مجالات السياسة الحكومية. فعلى مدار العقد الماضي، حققت الفرقة العاملة مكانة دولية فريدة في المجتمع الدولي لمديري الدين، في حين أسفرت

- استمرارية المالية العامة واستمرارية القدرة على تحمل الدين؛ وتحديدًا في سياق وضع استراتيجية المالية العامة متوسطة الأجل؛
- أطر المالية العامة متوسطة الأجل وقواعد المالية العامة (بما في ذلك قواعد الدين)؛
- إدارة مخاطر المالية العامة؛
- تنسيق إدارة النقدية وإدارة الدين؛
- وظائف الخزنة بوجه عام؛
- الجوانب المؤسسية للإصلاحات المالية العامة.

١٠-٩٧ يقدم صندوق النقد الدولي المشورة بشأن تصميم أطر المالية العامة لتحديد مساري العجز والدين، وبشأن الاستراتيجية المالية لضمان استمرارية القدرة على تحمل الدين.

١٠-٩٨ كما يرد في الفصل التاسع من هذا المرشد، تغطي المشورة أيضاً تحديد وإدارة الالتزامات الاحتمالية ومخاطر المالية العامة بوجه أعم. وتؤثر المشورة بشأن مخاطر المالية العامة تأثيراً كبيراً على طريقة إعداد الميزانيات العمومية السيادية وعلى كيفية فهم حافطة الدين وإدارتها. ويمكن تغطية تكلفة المخاطر المحتملة المباشرة، مثل الضمانات الحكومية لديون الشركات أو ديون الحكومة دون المركزية، بفرض رسوم تسجيل ورسوم على الضمانات المقدمة. وقد يتعذر تحليل مخاطر المالية العامة الضمنية؛ لأنها تتضمن، على سبيل المثال، الضمانات الحكومية التي ينجم عنها خطر أخلاقي (Moral Hazard) للحكومة المركزية ومخاطر الانكشاف في المشاريع الحكومية مثل الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

١٠-٩٩ تُقدّم المساعدة الفنية في كافة جوانب إدارة وتخطيط تدفقات النقدية، وأحد الجوانب المهمة هو علاقتها بإدارة حافطة الدين. وتتمثل أكبر التدفقات الداخلة إلى الخزنة والخارجة منها غالباً في التدفقات المتعلقة بجمع الدين وخدمة الدين. فمتى كانت الحكومة واثقة من أن تقديراتها لتدفقات النقدية دقيقة بشكل كاف، تصبح في وضع أفضل للجوء إلى العمليات قصيرة الأجل اللازمة في سوق المال وسوق الأوراق المالية لمواجهة الفائض أو العجز النقدي بكفاءة. وتحتاج كل هذه العمليات إلى تنسيق كامل.

١٠-١٠٠ تشمل المساعدة الفنية في مجال إصلاح الترتيبات المؤسسية في القطاع العام إنشاء مكاتب إدارة الدين ووحدات إدارة النقدية، وعلاقتها مع وزارات المالية، ومع الوزارات التنفيذية، والبنوك المركزية، والقطاع المالي، والأسواق.

ز- منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

١٠-١٠١ تنتج منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مجموعتين رئيسيتين من البيانات تحتويان على معلومات عن الدين الحكومي. والمجموعة الأولى، التي يتم

الاقتصادي هو نشرة سنوية تحتوي على مجموعة شاملة من البيانات عن دين الحكومة المركزية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ويهدف الكتاب السنوي، الذي يُنشر على مسؤولية الأمين العام للمنظمة، إلى تلبية الاحتياجات التحليلية للمستخدمين مثل صناعات السياسات، وخبراء إدارة الدين، ومحللي السوق.

١٠-١٠٨ تركز المطبوعة وقاعدة البيانات الإلكترونية الأساسية على ما يلي:

- توفير معلومات كمية شاملة عن أدوات الدين القابلة للتداول وغير القابلة للتداول الصادرة عن الحكومة المركزية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛
- عرض احتياجات الحكومات للاقتراض بغرض تمويل عجز موازناتها، بهدف تلبية الاحتياجات التحليلية للمستخدمين مثل صناعات السياسات، وخبراء إدارة الدين، ومحللي السوق. وبشكل أكثر تحديدا فإن الكتاب السنوي الإحصائي لدين الحكومة المركزية يتضمن معلومات عن بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي حول ما يلي:
- المبالغ القائمة مصنفة حسب الأداة؛
- الإصدارات الإجمالية والصافية لأدوات الدين القابلة للتداول وغير القابلة للتداول الصادرة عن الحكومة المركزية مصنفة حسب الأداة؛
- المدة ومتوسط الفترة المتبقية حتى تاريخ استحقاق الدين المحلي والخارجي والإجمالي؛
- المبالغ القائمة مصنفة حسب نوع المستثمر (مقيم وغير مقيم).
- الأدوات القابلة للتداول، وهي تتألف من أدوات سوق المال (أدوات الخزنة، والأوراق التجارية وغيرها)، والسندات (أدوات الدخل ذات العائد الثابت، التي يعاد تصنيفها إلى سندات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل، والسندات المربوطة بمؤشر والسندات الإذنية ذات العائد المتغير والسندات الأخرى) مع تفاصيل عن أجل استحقاق السندات طويلة الأجل والسندات المربوطة بمؤشر. ويتم أيضا توفير معلومات أخرى، هي: إجمالي أدوات الدين القابلة للتداول في حيازة غير المقيمين، وإجمالي أدوات الدين القابلة للتداول بالعملة الأجنبية، والمتوسط المرجح لأجل استحقاق أدوات الدين

^{٢٢} يعرف قطاع الحكومة المركزية الفرعي بأنه الوحدات المؤسسية التي تتألف منها الحكومة المركزية بالإضافة إلى المؤسسات غير الهادفة للربح (NPIs) التي تسيطر عليها الحكومة المركزية وتمولها بصورة أساسية. وللحكومة المركزية سلطة فرض الضرائب على جميع الوحدات المقيمة وغير المقيمة التي تمارس أنشطة اقتصادية في البلد المعني.

أنشطتها عن استحداث مجموعة من أفضل الممارسات التي تعد، بحكم الواقع، بمثابة معايير عالمية. والركيزة الثانية من ركائز الاستراتيجية متوسطة الأجل التي وضعتها الفرقة العاملة هي مواصلة تطوير هذه المجموعة من أفضل الممارسات ونشرها بكفاءة لفئة من الجمهور على مستوى العالم.

١٠-١٠٥ تم تبادل معلومات عن أفضل الممارسات المتعلقة بسياسة إدارة الدين الحكومي إلى جانب عمليات سوق الدين الأولية والثانوية مع مديري الدين من اقتصادات الأسواق الصاعدة. وتحقيقا لهذه الغاية، بدأت الفرقة العاملة المعنية بإدارة دين القطاع العام في عام ١٩٩٠ حوارا حول السياسات مع بلدان «التحول الاقتصادي»، وفي وقت لاحق، مع الأسواق الصاعدة في العديد من منتديات السياسة الإقليمية والعالمية.^{٢٣} ونتيجة لذلك، أصبحت مجموعة المعلومات التي أعدتها الفرقة العاملة في غاية الأهمية لمديري الدين وغيرهم من صناعات السياسات المالية من اقتصادات الأسواق الصاعدة عند تصميم السياسات وتنفيذها. والهدف الرئيسي الثالث للفرقة العاملة هو تبادل هذه المعلومات مع صناعات السياسات من أسواق الدين الصاعدة عن طريق المنتديات العالمية المخصصة التي تنظمها الفرقة العاملة حول السياسات وعن طريق برامج التواصل أيضا. ففي المنتديات العالمية، يجري مديرو الدين العام من منطقة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مناقشات شاملة حول ممارسات وسياسات المنظمة مع نظرائهم من البلدان غير الأعضاء في المنظمة. وتعد اجتماعات المنتدى بمثابة فرصة لإجراء مناقشات متابعة شاملة للموضوعات التي ناقشتها الفرقة العاملة المعنية بإدارة دين القطاع العام. وبالتالي فإن الركيزة الثالثة من ركائز الاستراتيجية متوسطة الأجل التي وضعتها الفرقة العاملة هي تعزيز وتبسيط المنتديات العالميين الحاليين.^{٢٤} ومن المتوقع أيضا تعميق وتوسيع نطاق العلاقات مع مديري الدين من البلدان غير الأعضاء في المنظمة ومع المنظمات متعددة الأطراف الأخرى ذات الصلة.

١٠-١٠٦ تقوم منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بإعداد ونشر بيانات دين الحكومة المركزية في البلدان الأعضاء في المنظمة وبيانات دين الحكومة المركزية في البلدان الإفريقية.^{٢٥}

ب- الكتاب السنوي الإحصائي لدين الحكومة المركزية في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

١٠-١٠٧ الكتاب السنوي الإحصائي لدين الحكومة المركزية في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان

^{٢٠} على سبيل المثال، أنشأت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي شبكة إدارة الدين العام في الأسواق الصاعدة، بالتعاون مع وزارة الخزنة الإيطالية. وتتيح هذه الشبكة إمكانية الحصول عبر الإنترنت على مجموعة المعلومات التي أعدتها الفرقة العاملة المعنية بإدارة دين القطاع العام حول التجارب وأفضل الممارسات في كافة الجوانب المتعلقة بإدارة دين القطاع العام. راجع الموقع الإلكتروني <http://www.publicdebt.net.org/public/>

^{٢١} المنتدىان هما المنتدى السنوي المشترك بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي حول أسواق السندات العالمية، والمنتدى العالمي السنوي لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي حول إدارة الدين العام.

^{٢٢} راجع الموقع الإلكتروني www.oecd.org/daf/publicdebtmanage ment.

الأمين العام للمنظمة إلى تلبية الاحتياجات التحليلية للمستخدمين مثل صناع السياسات، وخبراء إدارة الدين، ومحللي السوق.

١٠-١١٤ تركّز المطبوعة على توفير معلومات كمية شاملة عن أدوات دين الحكومة المركزية في البلدان الإفريقية. وتتوافر البيانات الواردة في المطبوعة، وقاعدة البيانات الأساسية، بدءاً من عام ٢٠٠٣ وتُعرض بالعملة الوطنية، وباليورو عن السنوات المالية ذات الصلة. والكتاب السنوي الإحصائي لدين الحكومة المركزية في البلدان الإفريقية يوفر معلومات عن البلدان الإفريقية حول ما يلي:

- المبالغ القائمة من أدوات الدين القابلة للتداول وغير القابلة للتداول؛
- تراكم وخفض أدوات الدين القابلة للتداول وغير القابلة للتداول الصادرة عن الحكومة المركزية؛
- الفترة المتبقية حتى تاريخ استحقاق وإعادة تسعير أدوات الدين القابلة للتداول وغير القابلة للتداول؛
- ملكية أدوات الدين القابلة للتداول بالعملة المحلية؛
- أسعار الفائدة (العائد حتى تاريخ الاستحقاق (YTM) في الأسواق الثانوية).

١٠-١١٥ لذلك، يقتصر نطاق تغطية البيانات على أدوات الدين الصادرة عن الحكومة المركزية، إلى جانب القروض الثنائية والمتعددة والقروض بشروط ميسرة المقدمة للحكومة المركزية. وتستبعد البيانات دين حكومات الولايات والحكومات المحلية، إلى جانب صناديق الضمان الاجتماعي.

١٠-١١٦ البلدان التي تشملها المطبوعة، حتى عام ٢٠١٠، هي أنغولا والكاميرون وكينيا ومدغشقر وملاوي والمغرب وموزمبيق وناميبيا ونيجيريا وجنوب إفريقيا وتنزانيا وتونس وأوغندا وزامبيا.

١٠-١١٧ تُستمد الإحصاءات من مصادر وطنية استناداً إلى استبيان يعد تحت رعاية منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وتستند المفاهيم والتعاريف، حيثما أمكن، إلى نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. ويتم عرض بيانات فرادى البلدان في إطار معياري شامل لتيسير المقارنة بين البلدان.

١٠-١١٨ مذكرات السياسة المصاحبة تصف تفاصيل أدوات الدين في كل بلد من البلدان وتوفر معلومات عن الإطار المؤسسي والتنظيمي إلى جانب الأسواق الأولية والثانوية لأدوات الدين. وتعد مكاتب إدارة الدين في البلدان الإفريقية المصدر الرئيسي للمعلومات بالنسبة للبيانات المتعلقة بالأدوات والسياسات.

القابلة للتداول، والمتوسط المرجح لعائد أدوات الدين القابلة للتداول.

- **الأدوات غير القابلة للتداول**، وهي تتألف من سندات الادخار والأدوات الأخرى غير القابلة للتداول.
- **المدة**، وهي تتمثل في مدة أدوات دين الحكومة المركزية والتي يمكن حسابها وفقاً لطريقة ماكولي (Macaulay) أو طريقة المدة المعدلة.
- **الفترة المتبقية حتى تاريخ الاستحقاق**، هي الفترة المتبقية حتى تاريخ استرداد الأداة المالية أو انتهاء مدتها. وهيكل أجال الاستحقاق، في معظم البلدان، هو أجل الاستحقاق المتبقي، أي المدة المتبقية حتى تاريخ انتهاء مدة الأداة أو سدادها. لكنه في سبعة بلدان (إيطاليا واليابان بالنسبة للإصدارات، وكوريا والمكسيك وبولندا، والبرتغال والجمهورية السلوفاكية)، هو أجل الاستحقاق الأصلي، وترد التعاريف الدقيقة في المذكرات المنهجية.
- **القيمة الاسمية**، وهي قيمة تسجيل المعاملات، أي القيمة التي تستحق للدائن على المدين في أي لحظة زمنية، ويرد في المذكرات المنهجية توضيح لأي اختلاف في القيمة عن القيمة الاسمية.

١٠-١١٠ تُستمد الإحصاءات من مصادر وطنية استناداً إلى استبيان يعد تحت رعاية الفرقة العاملة المعنية بإدارة دين القطاع العام التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وتستند المفاهيم والتعاريف، حيثما أمكن، إلى نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. ويتم عرض بيانات فرادى البلدان في إطار معياري شامل لتيسير المقارنة بين البلدان.

١٠-١١١ تصف مذكرات السياسة القطرية المصاحبة، البيانات الوصفية، تفاصيل أدوات الدين في كل بلد من البلدان وتوفر معلومات عن الإطار المؤسسي والتنظيمي إلى جانب أساليب بيع أدوات الدين.

١٠-١١٢ تتوافر البيانات بدءاً من عام ١٩٨٠ وتُعرض بالعملة الوطنية، وبالدولار الأمريكي، كنسبة من إجمالي الناتج المحلي للسنة المالية ذات الصلة. وتُستبعد المشتقات المالية، ما لم يُذكر خلاف ذلك في المذكرات القطرية.

ج- الكتاب السنوي الإحصائي لدين الحكومة المركزية في البلدان الإفريقية

١٠-١١٣ الكتاب السنوي الإحصائي لدين الحكومة المركزية في البلدان الإفريقية هو مطبوعة سنوية تصدرها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وتوفر معلومات عن أدوات دين الحكومة المركزية في البلدان الإفريقية. ويهدف الكتاب السنوي، الذي يُنشر على مسؤولية

٢- الأنشطة المرتبطة بالميزانيات العمومية المالية (نظام الحسابات القومية، SNA)

أ- خلفية

١٠-١١ تسهم الفرقة العاملة المعنية بالإحصاءات المالية في تحقيق هدف منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المتمثل في تعميق معلومات النظم المالية في بلدانها الأعضاء وتقديم فهم أفضل للتفاعلات بين الاقتصاد الحقيقي والأنشطة المالية في هذه الاقتصادات. وتقوم الفرقة العاملة بمتابعة جمع الإحصاءات المالية والمعلومات المنهجية، بما في ذلك الميزانيات العمومية المالية التي تمثل جزءاً من عملية تسلسل الحسابات في نظام الحسابات القومية.

ب- دين الحكومة العامة وقطاعاتها الفرعية

١٠-١٢ وكقاعدة عامة فإن القيود في نظام الحسابات القومية ليست موحدة. لكن لأغراض إجراء أنواع معينة من التحليلات، لا سيما لقطاع الحكومة العامة (S13)، قد يكون التوحيد^{٤٤} في غاية الأهمية. فالميزانيات العمومية المالية في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تسجل مراكز أرصدة الأصول المالية والخصوم لدى القطاعات المؤسسية (ومنها قطاع الحكومة العامة وقطاعاتها الفرعية) على أساس موحد وغير موحد.

١٠-١٢١ تستخدم المفاهيم التالية^{٤٥}:

• **القطاعات المؤسسية** تتألف من وحدات مؤسسية مقسمة إلى خمس فئات رئيسية، منها **الحكومة العامة** (S13) التي يُعاد تقسيمها إلى قطاعات فرعية (S1311، و S1312، و S1314، و S1313). وتشكل هذه الفئات الخمسة قطاع **مجموع الاقتصاد** (S1)، بينما تشكل الوحدات المؤسسية غير المقيمة قطاع **العالم الخارجي** (S2).

• **قطاع الحكومة العامة** (S13) يتألف من كيانات الحكومة العامة التي تدير وتمول أنشطة تتمثل أساساً في توفير السلع والخدمات غير السوقية بغرض الاستهلاك الفردي أو الجماعي، إلى جانب المؤسسات غير الهادفة للربح التي تسيطر عليها الوحدات الحكومية وتمولها بشكل رئيسي. والجزء الأكبر من ناتج هذه الوحدات يقدم بدون مقابل أو بأسعار ليس لها دلالة اقتصادية. ويعاد تقسيم قطاع الحكومة العامة (S13) إلى الحكومة المركزية (S1311)، وحكومة الولاية (S1312)، والحكومة المحلية (S1313)، وصناديق الضمان الاجتماعي (S1314).

^{٤٤} ينطوي التوحيد على حذف المعاملات ومراكز الأرصدة بين الوحدات التي تنتمي إلى نفس القطاع أو القطاع الفرعي المؤسسي.

^{٤٥} تستند كل المفاهيم والتعاريف إلى نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، رغم اتساق العديد منها مع نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨.

• **مراكز الأرصدة** تتمثل في قيمة الأصول المالية والخصوم في نقطة زمنية معينة. وتتضمن الميزانيات العمومية المالية أيضاً بندا موازنًا، هو صافي القيمة المالية (راجع الفصل الثالث من هذا المرشد).

• **الأصول المالية والخصوم** تُقسم إلى سبع فئات من الأدوات، تُقسم معظمها إلى فئات فرعية، وذلك استناداً إلى سيولتها: الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة (F.1)، والعملية والودائع (F.2)، والأوراق المالية بخلاف الأسهم (F.3)، والقروض (F.4)، والأسهم وحصص رأس المال الأخرى (F.5)، واحتياطيات التأمين الفنية (F.6)، والحسابات الأخرى مستحقة القبض/الدفع (F.7). ولكل أصل خصم مقابل، باستثناء الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة (F.1).

• **الدين الإجمالي للحكومة العامة** يغطي كل الخصوم قصيرة وطويلة الأجل من الأداة AF.2 إلى الأداة AF.7، بالنسبة لجميع مؤسسات قطاع الحكومة العامة (S13) التي تتضمن الحكومة المركزية وحكومات الولايات والحكومات المحلية، إلى جانب قطاع صناديق الضمان الاجتماعي الفرعي. ويغطي الدين الإجمالي المستحق على الحكومة المركزية كافة خصوم قطاع الحكومة المركزية الفرعي (S1311).

• **في الحسابات الموحدة**، تُحذف مراكز أرصدة الأصول المالية والخصوم بين القطاعات الفرعية لنفس القطاع وبين الوحدات المؤسسية لنفس القطاع الفرعي. وتعكس هذه الحسابات بشكل أفضل المركز المالي لمختلف الجهات الاقتصادية المعنية.

• **يتسق التقييم مع المبادئ العامة للتقييم** الواردة في نظام الحسابات القومية، أي، بأسعار السوق الجارية في حال تم تداول الأوراق بانتظام في أسواق مالية منظمة. وكذلك، تُعطى الأصول المالية والخصوم نفس القيم في الميزانيات العمومية سواء كانت مدرجة ضمن الأصول أو الخصوم.

١٠-١٢٢ استناداً إلى الاستبيان المشترك بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/يوروبستات، تستند الإحصاءات من مصادر وطنية، وتحديدًا البنوك المركزية ومكاتب الإحصاءات الوطنية. وتشمل هذه الإحصاءات الميزانيات العمومية المالية لجميع البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

ح- أمانة نادي باريس

١٠-١٢٣ وضع نادي باريس إجراءات إعادة جدولة جماعية للديون الثنائية الرسمية منذ خمسينات القرن الماضي، عندما طلبت الأرجنتين ذلك من الدائنين الثنائيين. والنادي هو منظمة مخصصة مكونة من البلدان الدائنة (وغالبيتها من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي) تستجيب لطلبات تخفيف أعباء الديون المتعلقة بانتماطات التصدير المضمونة والقروض الثنائية بين الحكومات.

- معالجة التدفقات وتشمل معالجة مدفوعات سداد الأصل والفائدة المقررة التي يحل موعد استحقاقها أثناء فترة معينة؛
- معالجة الأرصدة وتشمل معالجة أصل الدين المستحق بالكامل في تاريخ معين، بالنسبة للبلدان التي لديها سجل أداء جيد لدى نادي باريس إذا كان ذلك من شأنه ضمان وضع حد لعملية إعادة الجدولة.

١٠-١٢٨ تسفر مفاوضات نادي باريس عن اتفاق إطاري متعدد الأطراف (ويطلق عليه اسم المحضر المتفق عليه)، يجب أن يتبعه اتفاقات تنفيذية ثنائية مع كل هيئة دائنة. ولا يتم تحديد سعر الفائدة على الديون المعاد جدولتها (المعروفة بفائدة تأجيل السداد) في الاتفاق الإطاري بل يتفق عليها في مفاوضات ثنائية على نحو يعكس أسعار السوق.

١٠-١٢٩ في بداية عملية تخفيف أعباء الديون، سوف تحدد البلدان الدائنة الأعضاء في نادي باريس «تاريخ فاصل» (Cutoff Date). وهذا يعني أن جميع عقود القروض الموقعة بعد ذلك التاريخ ليست بوجه عام مؤهلة للاستفادة من تخفيف أعباء الديون من نادي باريس.^{٤٧} والهدف من ذلك هو مساعدة البلد المدين على استعادة جدارته الائتمانية عن طريق سداد الالتزامات الجديدة في المواعيد المحددة في جداول السداد الأصلية. ورغم أن تخفيف أعباء الديون قد يمتد لعدة سنوات من خلال سلسلة من اتفاقات نادي باريس، سيظل التاريخ الفاصل عادة دون تغيير.

١٠-١٣٠ كان هناك اعتراف متزايد في الثمانينات بأن بعض البلدان منخفضة الدخل ذات الديون الخارجية المرتفعة لا تواجه مشكلات في السيولة فقط بل تواجه مشكلات في الملاءة أيضا. ويمرور السنين، قدم نادي باريس شروطا ميسرة على نحو متزايد لإعادة جدولة ديون البلدان منخفضة الدخل. وقد زاد مستوى خفض الديون من المطالبات التجارية زيادة تدريجية بدءا من شروط تورونتو (١٩٨٨ - خفض الديون بنسبة ٣٣,٣٣٪) إلى شروط لندن (١٩٩١ - خفض الديون بنسبة ٥٠٪) ثم إلى شروط نابولي (١٩٩٥ - خفض الديون بنسبة ٦٧٪)، ثم إلى شروط ليون (١٩٩٦ - خفض الديون بنسبة ٨٠٪)، ثم إلى شروط كولون (١٩٩٩ - خفض الديون بنسبة ٩٠٪ أو أكثر إذا لزم الأمر في إطار المبادرة المعنية بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون («هيبيك»)).

١٠-١٣١ في عام ١٩٩٦، تم إطلاق المبادرة المعنية بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون («هيبيك»). وهو ما أسفر لأول مرة عن قيام المؤسسات الدائنة متعددة الأطراف بتقديم مساعدات تخفيف أعباء الديون لهذه البلدان. ويقوم نادي باريس بجهود لتخفيف أعباء الديون في سياق المبادرة المعنية بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون من خلال استخدام شروط ليون في البداية، وشروط كولونيا الآن.

١٠-١٢٤ وتجري الآن عمليات إعادة هيكلة الديون المستحقة للدائنين الرسميين الأعضاء في نادي باريس من خلال النادي، وخصوصا منذ أصبحت روسيا عضوا في النادي في عام ١٩٩٧. وعادة ما تُعاد هيكلة الديون المستحقة للبنوك التجارية من خلال اتحادات المصارف التجارية. أما ائتمانات الموردين غير المؤمن عليها والديون المستحقة لحكومات بلدان غير أعضاء في نادي باريس فتعاد هيكلتها عادة من خلال المفاوضات الثنائية.

١- نادي باريس

١٠-١٢٥ نادي باريس هو مجموعة غير رسمية من البلدان الدائنة. ولقد أنشأت وزارة الخزانة الفرنسية أمانة دائمة، يرأسها مسؤول كبير، تتولى إدارة نادي باريس نيابة عن البلدان الدائنة الأخرى. وهناك ١٩ عضوا دائما؛ كما يجوز دعوة البلدان الدائنة غير الأعضاء للمشاركة في اجتماعات^{٤٨} معالجة دين أحد البلدان المدينة إذا كان يستحق لهذه البلدان مطالبات كبيرة على ذلك البلد. ويعقد النادي اجتماعا كل شهر تقريبا في باريس إما لمناقشة قضايا الديون بين الأعضاء الدائنين أو لإعادة جدولة ديون بلد مدين معين.

١٠-١٢٦ البلدان التي تواجه صعوبات في خدمة الديون المستحقة للدائنين الثنائيين الرسميين تتصل برئيس نادي باريس لطلب النظر في تخفيف أعباء ديونها. وفي المعتاد يوافق الدائنون في اجتماعهم الشهري على النظر في طلب البلد المعني، شريطة وضع برنامج للتصحيح يدعمه صندوق النقد الدولي ووجود حاجة للتمويل تتطلب إعادة الجدولة. وعادة ما يتم التوصل إلى اتفاق من خلال مفاوضات مباشرة وجها لوجه أو عن طريق المراسلة إذا كان هناك عدد قليل جدا من الدائنين. ويمكن لنادي باريس «معالجة» نوعين من الديون المستحقة (المتعاقد عليها أو المضمونة) على الحكومة و/أو القطاع العام في البلد المدين للبلدان الدائنة أو مؤسساتها المعنية: (١) ائتمانات التصدير المضمونة رسميا و(٢) القروض الثنائية. ويحدد ممثلو البلدان الدائنة الأعضاء في نادي باريس الفترة التي سيتم خلالها تخفيف أعباء الديون (وتعرف باسم فترة توحيد الديون)، والديون التي سيشملها الاتفاق (الديون ذات آجال الاستحقاق الجارية، وربما المتأخرات، وربما الديون التي سبقت إعادة جدولتها)، وشروط سداد الدين الموحد (فترة السماح وفترة السداد).

١٠-١٢٧ ويمكن لنادي باريس إجراء نوعين من «المعالجة»:

^{٤٧} ومع ذلك، فإن عقود القروض الموقعة بعد التاريخ الفاصل يمكن إلغاؤها جزئيا أو كليا في إطار مبادرة «هيبيك» المعززة عندما يكون هذا الإلغاء ضروريا لاستعادة قدرة البلد المدين المعني على مواصلة تحمل الدين عند نقطة الإنجاز

^{٤٨} في عام ٢٠١٠، شاركت البلدان التالية من غير الأعضاء الدائنين بوصفها بلدانا دائنة في بعض اتفاقيات نادي باريس: (إمارة أبو ظبي والأرجنتين والبرازيل وكوريا وإسرائيل والكويت والمكسيك والمغرب ونيوزيلندا والبرتغال وجنوب إفريقيا وترينيداد وتوباغو وتركيا).

صندوق النقد الدولي. وخلافا للبلدان الدائنة الأعضاء في نادي باريس، لا تحدد البنوك الدائنة أي «تاريخ فاصل».

١٠-١٣٧ تنطوي الاتفاقات مع البنوك التجارية على إعادة هيكلة أصل الدين؛ ونادرا ما يتم توحيد تكاليف الفائدة الأصلية. وعلى غرار اتفاقات نادي باريس، يعد توحيد الديون قصيرة الأجل أمرا غير مألوف أيضا (لكن إذا نشأ قدر كبير من المتأخرات عن دين قصير الأجل، فلا بديل عن إعادة الهيكلة غالبا). وقد كان مشروع «بريدي» (Brady Plan (1989) إحدى مبادرات تخفيف أعباء الديون التجارية. وقد قدمت مبادرة إعادة هيكلة الديون على أساس السوق قائمة من الخيارات للبنوك الدائنة، منها إعادة الشراء - حيث تقوم الحكومة المدينة بإعادة شراء الدين بخضم يتفق عليه مع البنوك الدائنة؛ أو مبادلة الدين بسندات بخضم لكن مع تقديم سعر فائدة السوق (سندات بخضم)؛ أو مبادلة بالقيمة الظاهرية بسندات بسعر فائدة أقل من سعر السوق (سندات مخفضة الفائدة). وقد كانت السندات بخضم والسندات مخفضة الفائدة مضمونة بالكامل بأوراق مالية بدون قسيمة صادرة عن الحكومة الأمريكية بالنسبة لأصل الدين، ومضمونة جزئيا بالنسبة لمدفوعات الفائدة.

ط- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)

١٠-١٣٨ الأونكتاد هو جهة التنسيق في منظومة الأمم المتحدة المسؤولة عن تنسيق المعالجة المتكاملة لقضايا الديون. ويشترك الأونكتاد، من خلال فرع المديونية والتمويل الإنمائي التابع له (DDFB)، في إجراء البحوث وتحليل السياسات وكذلك المساعدة الفنية.

١٠-١٣٩ والأونكتاد مكلف من الجمعية العامة للأمم المتحدة بإعداد التقرير السنوي للأمين العام للأمم المتحدة عن مشكلات الديون الخارجية في الاقتصادات النامية واقتصادات التحول. ويحلل هذا التقرير أحدث الاتجاهات والقضايا الناشئة وي طرح توصيات بشأن السياسات. ويقدم الأونكتاد أيضا دعما كبيرا لمداورات الجمعية العامة للأمم المتحدة في البند المتعلق بالديون في جدول الأعمال.

١٠-١٤٠ وإلى جانب ذلك، يجري الأونكتاد، ضمن أمور أخرى، بحثا عن الإطار التحليلي لتحليلات استمرارية القدرة على تحمل الدين، والدين المحلي، وأسواق السندات، وكذلك الترتيبات المؤسسية لإدارة الدين.

١٠-١٤١ ويقدم الأونكتاد بعض خدمات المشورة الانتقائية للبلدان المدينة عند تصميم استراتيجيات استمرارية القدرة على تحمل الدين العام وما يرتبط بها من مفاوضات، مثل إعادة التفاوض على ديون نادي باريس. ويعمل فرع المديونية والتمويل الإنمائي أيضا على تعزيز الإقراض والاقتراض السيادي المسؤول، وإدارة مخاطر الدين العام.

١٠-١٣٢ وتتعهد البلدان التي تستفيد من مساعدات تخفيف أعباء الديون التي يقدمها نادي باريس بالسعي للحصول، على الأقل، على نفس شروط إعادة الهيكلة من المؤسسات الدائنة الخارجية الأخرى (بخلاف المؤسسات الدائنة متعددة الأطراف، التي لا تقدم مساعدات تخفيف أعباء الديون إلا للبلدان المؤهلة للاستفادة من المساعدات بموجب المبادرة المعنية بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون («هيبيك»)). وينطبق ذلك على الدائنين الثنائيين غير الأعضاء في نادي باريس، الذين يتفاوضون بوجه عام مع البلد المدين على أساس ثنائي، إلى جانب الدائنين من القطاع الخاص (الموردين، والبنوك، وحائزي السندات، وخلافه).

١٠-١٣٣ أظهرت مبادرة «هيبيك» حاجة الدائنين إلى اتخاذ منهج أكثر ملاءمة عند تحديد كيفية معالجة ديون البلدان المدينة. لذلك، قامت البلدان الدائنة الأعضاء في نادي باريس، في أكتوبر ٢٠٠٣، باعتماد منهج جديد للبلدان غير المؤهلة للاستفادة من مبادرة «هيبيك»، وهو: «منهج إفيان».

١٠-١٣٤ قد تتضمن اتفاقات نادي باريس شرط مبادلة الدين، في حدود ٢٠٪ عادة من المطالبات التجارية. فالبلدان الدائنة الأعضاء في نادي باريس تجري على أساس ثنائي عمليات مبادلة الدين. ومنذ عام ١٩٩٧، يسمح نادي باريس أيضا للبلدان المدينة بالسداد المبكر لديونها. وفي السنوات الأخيرة، أبدى نادي باريس مزيدا من المرونة في هذا الشأن، من خلال السماح بالسداد المبكر للديون بقيمتها السوقية لبعض المطالبات.

٢- تخفيف أعباء ديون البنوك التجارية

١٠-١٣٥ الصعوبات التي تواجهها البنوك التجارية لتنظيم الجهود متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون أكبر بكثير من تلك التي يواجهها الدائنون الرسميون. فرغم أن الشركات الوطنية للتأمين على ائتمانات التصدير يمكنها التفاوض نيابة عن أي دائن، لا توجد وسيلة لتوحيد مطالبات البنوك التجارية الوطنية. وبدلا من ذلك، يجب على كل بنك دائن الموافقة على الاتفاق الذي يتم التوصل إليه، وفي حالة القروض المشتركة يكون العدد بالأمثا غالبا.

١٠-١٣٦ أنشئ نمط المفاوضات في اتفاق عام ١٩٧٠ بين الفلبين ودانيتها من البنوك التجارية. وقد شكلت البنوك الدائنة لجنة (تعرف أحيانا باسم نادي لندن) من حوالي اثني عشر شخصا يمثلون البنوك الدائنة الرئيسية. وعند تشكيل اللجنة - الذي قد يختلف تماما من حالة إلى أخرى - تُراعى جنسية البنوك المشاركة في جماعة الدائنين بحيث تأخذ المفاوضات في الاعتبار تمايز النظم الضريبية والتنظيمية التي تؤثر على البنوك في البلدان المختلفة. وتتفاوض اللجنة على «اتفاق من حيث المبدأ» مع ممثلي البلد المدين. وبعد أن توافق كافة البنوك الدائنة على هذا الاتفاق، يتم التوقيع عليه. ويدخل الاتفاق إلى حيز التنفيذ عندما يتم استيفاء شروط معينة، مثل سداد الرسوم والمتأخرات. وكما هو الحال بالنسبة لإعادة جدولة الديون المستحقة للدائنين الرسميين، تقدم البنوك مساعدات تخفيف أعباء الديون عادة في سياق برنامج للتصحيح في البلد المدين يدعمه اتفاق مع

- بناء القدرات من خلال الخدمات الاستشارية التي يقدمها البرنامج، بما في ذلك تقييم الاحتياجات وتقديم المشورة بشأن القضايا الفنية والإدارية والقانونية والمؤسسية لإدارة الدين، والمساعدة في وضع برنامج الكمبيوتر في الخدمة وفي صيانتها؛

- بناء القدرات في مجال مهارات إدارة الدين ومن خلال وحدات البيانات النموذجية الخاصة بالبرنامج والمعنية بالتحقق من صحة بيانات الدين، والإحصاءات، وتحليل الدين.

١٠-١٤٨ يحتوي ملحق هذا الفصل على تفاصيل نظام إدارة الديون والتحليل المالي.

٢- الخدمات الاستشارية المقدمة من نظام إدارة الديون والتحليل المالي

١٠-١٤٩ بناء على دعوة من مؤسسة حكومية، يجري الأونكتاد تقييماً لقدرة هذه المؤسسة على إدارة ديون بلدها. ثم يتعاون الأونكتاد مع الحكومة في تحديد مجالات إدارة الدين التي ينبغي تحسينها بدعم من برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي. وتوضع جميع الأنشطة المحددة في وثيقة لمشروع التعاون الفني وترسل إلى هيئات التمويل المحتملة. ويبدأ تنفيذ المشروع بعد موافقة جميع الأطراف على الوثيقة. ومن خلال هذا المشروع، يقدم البرنامج المشورة، على سبيل المثال، بشأن تثبيث واستخدام نظام إدارة الديون والتحليل المالي، ودمجه مع أنظمة الإدارة المالية الأخرى، وبشأن بناء قاعدة بيانات، واستراتيجيات الدين، والتواصل مع المستخدمين وتدفق المعلومات، وأساليب التمويل، وتحليل الائتمان وإعادة التفاوض على الدين، وخلافه. ويستمر تقديم هذه المشورة بعد الانتهاء من كل مشروع، من خلال الخدمات المقدمة من مكتب المساعدة.

٣- خدمات التدريب وبناء القدرات المقدمة من نظام إدارة الديون والتحليل المالي

١٠-١٥٠ يقدم البرنامج مجموعة كاملة من خدمات التدريب وبناء القدرات، بدءاً من التدريب الوظيفي والفني على نظام إدارة الديون والتحليل المالي، بما في ذلك مختلف أنواع أدوات الدين وإنتاج مجموعة من التقارير المصممة لمختلف فئات الجمهور المستهدف، من خلال التحليل والربط مع النظم الأخرى. ويقدم البرنامج أيضاً وحدات نموذجية شاملة لبناء القدرات في مجالات التحقق من صحة بيانات الدين، وإحصاءات الدين، وتحليل حافطة الدين. وتهدف هذه الوحدات النموذجية إلى مساعدة السلطات الحكومية على اكتساب المعلومات والمهارات في المجالات ذات الصلة، واستخدامها في إنتاج مخرجات محددة تلتزم الحكومة (عادة وزارة المالية و/أو محافظ البنك المركزي) بمواصلة إنتاجها على نحو مستمر وتتمثل هذه المخرجات في جداول زمنية للتحقق من

١٠-١٤٢ ويقدم فرع المديونية والتمويل الإنمائي أيضاً مجموعة متنوعة من خدمات المساعدة الفنية للبلدان النامية في مجال تعزيز قدرتها على إدارة الدين العام بفعالية. ويقدم هذا التعاون الفني من خلال برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي (DMFAS).

١- لمحة عن برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي

١٠-١٤٣ ظل برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي يساعد الحكومات بنجاح في تحسين قدرتها على إدارة ديونها منذ أوائل الثمانينات. وبحلول عام ٢٠١٠، دعم البرنامج ٦٦ بلداً و١٠٢ مؤسسة. ونظراً لتطور وضع الدين في البلدان النامية على مدار العقود الثلاثة الماضية، عدل البرنامج مساعدته الفنية لتتوافق مع الاحتياجات المتغيرة لإدارة الدين في هذه البلدان.

١٠-١٤٤ يقدم نظام إدارة الديون والتحليل المالي للبلدان مجموعة من الحلول المجرية لتحسين قدرتها على التعامل مع إدارة خصوم القطاع العام وإنتاج بيانات موثوقة عن الدين لأغراض صناعة السياسات. وتتضمن هذه الحلول برنامج كمبيوتر متخصص لإدارة الدين، وهو برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي (DMFAS) - الذي يسهل كثيراً من عمل مكتب الدين - إلى جانب الخدمات الاستشارية وأنشطة التدريب في مجال إدارة الدين.

١٠-١٤٥ هناك تحديث مستمر للمنتجات والخدمات التي يقدمها برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي بما يتماشى مع الاحتياجات الجديدة للبلدان ووفقاً لأفضل الممارسات في مجال إدارة الدين. ويتم تبادل هذه المنتجات والخدمات مع البلدان من خلال مشاريع التعاون الفني، وكذلك من خلال المؤتمرات والحلقات التطبيقية الدولية والإقليمية. وباعتباره جزءاً من الأمم المتحدة، يقدم البرنامج المساعدة الفنية لجميع البلدان بناءً على طلبها، وذلك باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية والإسبانية.

١٠-١٤٦ ويقدم البرنامج الدعم المستمر للبلدان المستخدمة لنظام إدارة الديون والتحليل المالي بعد الانتهاء من إعداد المشروع في البلد المعني، بما في ذلك من خلال خدمات مكتب المساعدة التابع له.

١٠-١٤٧ ويقدم البرنامج مايلي:

- بناء القدرات من خلال برنامج كمبيوتر إدارة الديون والتحليل المالي الذي تم تصميمه لتلبية الاحتياجات التشغيلية والإحصائية والتحليلية لمديري الدين والجهات المشاركة في وضع استراتيجيات الدين العام، والتدريب على استخدامه؛

والتعهد بتقديم الدعم المرتبط بجميع هذه الأنشطة. ويشارك البرنامج أيضا في الندوات والحلقات التطبيقية التي تنظمها مبادرة الإنتوساي حول إدارة الدين، كما يتم أيضا تعديل برنامج الكمبيوتر الخاص بنظام إدارة الديون والتحليل المالي لتلبية احتياجات مبادرة الإنتوساي.

٦- نظام إدارة الديون والتحليل المالي ومرشد إحصاءات دين القطاع العام

١٠-١٥ يتسق نظام إدارة الديون والتحليل المالي مع مرشد إحصاءات دين القطاع العام. وقد بذلت الجهود لضمان اتساق الأسس المفاهيمية الرئيسية. ويشمل ذلك مجالات التعريف، ونطاق التغطية، والتقييم وحسابات القيمة الحالية، والتصنيفات، والإبلاغ، كما يلي:

- **التعاريف:** هناك اتساق بين جميع تعاريف الدين، ودين القطاع العام، والمصطلحات ذات الصلة.
- **نطاق التغطية:** يغطي نظام إدارة الديون والتحليل المالي معظم الأدوات المدرجة في مرشد إحصاءات دين القطاع العام. ويوجه عام لا تتم تغطية بعض المعلومات المتعلقة بالأدوات، مثل المتأخرات المستحقة للموردين، لكن يمكن تغطيتها إذا توفرت البيانات.
- **التقييم:** هناك اتساق في تقييم الأرصدة والتدفقات. فالأرصدة يتم تقييمها بأسعار الصرف في نهاية الفترة، أما المعاملات فيتم تقييمها في يوم إجراء المعاملة. ويمكن أيضا تقييم الأدوات بأسعار السوق.
- **القيمة الحالية:** يغطي نظام إدارة الديون والتحليل المالي أيضا حسابات القيمة الحالية، باستخدام مجموعة أسعار الفائدة حسب العملة عند الاقتضاء، مثل أسعار الفائدة التجارية المرجعية (CIRRs).
- **التصنيفات:** يغطي نظام إدارة الديون والتحليل المالي أيضا جميع التصنيفات المدرجة في مرشد إحصاءات دين القطاع العام، بما في ذلك التصنيفات حسب القطاع المدين، والأداة، وأجل الاستحقاق (الأصلي والمتبقي). وإلى جانب ذلك، يغطي النظام العديد من أنواع التصنيفات الأخرى، بما في ذلك التصنيفات حسب الدائن، وحالة الضمان، والقطاع الاقتصادي.
- **الإبلاغ:** يوفر نظام إدارة الديون والتحليل المالي مجموعة شاملة من التقارير التي تتسق مع الجداول الأساسية في مرشد إحصاءات دين القطاع العام. ويتبع النظام أيضا منهجية مرنة للإبلاغ تسمح للمستخدم بتعديل التقارير لتلائم احتياجاته وتوليد مجموعة كبيرة من التقارير لتلبية احتياجات إضافية محددة للمؤسسة/البلد.

صحة البيانات، ونشرات إحصاءات الدين ومراجعات حافظة الدين، والهدف منها هو تطبيق أحدث المعايير الدولية.

١٠-١٥ ويتم اعتماد منهج من أسفل إلى أعلى عند القيام بأنشطة بناء القدرات هذه. ويبدأ ذلك بتقديم المساعدة في إنشاء قاعدة بيانات الدين (تثبيت برنامج كمبيوتر متخصص لنظام إدارة الديون والتحليل المالي، والتدريب، وتسجيل معلومات الدين، والتحقق من صحة بيانات الدين)، يلي ذلك التدريب في مجال توليد وإنتاج إحصاءات موثوقة عن الدين (بما في ذلك نشرات إحصاءات الدين)، يلي ذلك تقديم المساعدة في تحليل حافظة الدين (مدى ملائمة تكوين حافظة الدين) وفي استيعاب مفاهيم تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين. ويقدم التدريب على المستويين الوطني والإقليمي.

٤- مؤتمر إدارة الدين من تنظيم الأونكتاد

١٠-١٥ ينظم الأونكتاد مؤتمرا دوليا حول إدارة الدين مرة كل سنتين. ويشارك في المؤتمر ممثلون عن الحكومات، معظمهم من عواصم البلدان، والمنظمات الدولية، والقطاع الخاص المالي والقانوني، والدوائر الأكاديمية والمجتمع المدني. ويعد المؤتمر بمثابة منتدى للنقاش بين البلدان حول العديد من أهم القضايا المتعلقة بإدارة الدين والموارد العامة، وهدفه النهائي هو مساعدة البلدان النامية في إدارة ديونها على نحو أكثر فعالية. ويتيح هذا الاجتماع أيضا فرصة ممتازة للتفاعل وتبادل الخبرات بين مديري الدين وصناع السياسات في جميع أنحاء العالم.

٥- أنشطة أخرى

١٠-١٥ يساعد برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي أيضا المنظمات الدولية الأخرى على تطوير قدراتها في مجال إدارة الديون. وإحدى المبادرات المهمة هي برنامج «تسهيل إدارة الدين» في البنك الدولي (DMF). وهناك منتجان رئيسيان لهذا البرنامج هما أداة تقييم أداء إدارة الدين (DeMPA)، التي تهدف إلى تقييم قدرات البلدان على إدارة الدين، واستراتيجية الدين متوسطة الأجل (MTDS)، وهي أداة قائمة على برنامج إكسل (EXCEL) مصممة لدعم البلدان في وضع وتحديث استراتيجيات ديونها.

١٠-١٥ ويقدم الأونكتاد أيضا دعما شاملا لمبادرة الإنتوساي للتنمية (IDI)، في برنامجها الخاص بتعزيز قدرات الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على إجراء رقابة مالية عامة. ويقدم هذا الدعم من خلال مذكرة تفاهم رسمية مع مبادرة الإنتوساي للتنمية، يقدم من خلالها برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي خبراته لمبادرة الإنتوساي في مجال تطوير المادة التدريبية، وتقديم تدريب شامل للمدققين في الأجهزة الوطنية العليا للرقابة المالية والمحاسبة، ومراجعة مسودات خطط الرقابة المالية الوطنية.

ي- البنك الدولي

١٠-١٥٦ يقوم البنك الدولي بجمع ونشر بيانات دين الحكومة العامة ودين القطاع العام. ويتم جمع هذه البيانات ونشرها كل ثلاثة شهور. وتستخدم البيانات التصنيفات والتعاريف المتبعة في هذا المرشد كما تتسق مع تلك الواردة في البيانات الاقتصادية الكلية: نظام الحسابات القومية، ودليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، وإحصاءات الدين الخارجي، ودليل إحصاءات مالية الحكومة، ودليل إحصاءات سندات الدين، ودليل الإحصاءات النقدية والمالية.

١٠-١٥٧ يهتم البنك الدولي بالجوانب التحليلية والتشغيلية لإحصاءات دين القطاع العام. فعلى المستوى التحليلي، يعد البنك الدولي مصدراً دولياً رئيسياً للمعلومات والتحليلات المتعلقة بالوضع الاقتصادي في البلدان النامية. وعن طريق أداة تقييم أداء إدارة الدين الحكومي (DeMPA)، يقيم البنك أداء إدارة دين القطاع العام من خلال مجموعة شاملة من مؤشرات الأداء تغطي كافة الوظائف المعنية بإدارة الدين الحكومي. وعلى المستوى التشغيلي، تتطلب أنشطة الإقراض والاقتراض التي يقوم بها البنك رصدًا دقيقًا للأوضاع المالية الكلية لكل مقترض، مثل القدرة على خدمة الدين.

١٠-١٥٨ في عام ٢٠١٠، قام البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، بدعم من فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالإحصاءات المالية (TFFS)، بإطلاق قاعدة بيانات دين القطاع العام (PSD) التي تتوافر على موقع البنك الدولي الإلكتروني على شبكة الإنترنت.^{٤٨} وتتمثل المصادر الرئيسية لبيانات القطاع العام هذه في وزارات المالية والخزانة والبنوك المركزية.

١٠-١٥٩ الغرض الرئيسي لقاعدة بيانات دين القطاع العام هو تيسير نشر بيانات دين القطاع العام في نماذج معيارية في الوقت المناسب. ومن خلال الجمع بين هذه البيانات والبيانات الوصفية في مكان مركزي واحد، تساعد قاعدة البيانات على تحليل الاقتصاد الكلي والمقارنة بين البلدان. وبيانات دين الحكومة العامة متوافرة ومهمة للمقارنة مع بيانات الدين الخارجي (التي تغطي الحكومة العامة) ويشتق الدين المحلي للحكومة العامة بالفرق بين إجمالي دين الحكومة العامة والدين الخارجي المقابل.

١٠-١٦٠ تنقسم قاعدة البيانات إلى خمس مجموعات من الجداول عن مكونات القطاع العام التالية: الحكومة المركزية، المدرجة في الموازنة، والحكومة المركزية، والحكومة العامة، والشركات العامة غير المالية، والشركات المالية العامة. وتهدف الجداول إلى جمع البيانات حسب أداة الدين، وأجل الاستحقاق، وعملة التقويم، وإقامة الدائن- بما يتسق مع الجداول الواردة في الفصل الخامس من هذا المرشد.

١٠-١٦١ يقدم الموقع الإلكتروني لإحصاءات دين القطاع العام الصادرة عن البنك الدولي معلومات، وروابط، تتعلق بمصادر المعلومات التكميلية وذات الصلة، مثل مجمع البيانات المشترك لإحصاءات الدين الخارجي،^{٤٩} وقاعدة بيانات الدين الخارجي ربع السنوية،^{٥٠} وبيانات بنك التسويات الدولية بشأن الأعمال المصرفية والأوراق المالية، والمسح المنسق لاستثمارات الحافظة، والإحصاءات السنوية لمالية الحكومة (الكتاب السنوي لإحصاءات مالية الحكومة)، وتقرير «الإحصاءات المالية الدولية».

^{٤٩} راجع الموقع الإلكتروني <http://www.jedh.org>.

^{٥٠} راجع الموقع الإلكتروني <http://www.qeds.org>.

^{٤٨} راجع الموقع الإلكتروني <http://www.worldbank.org/qpsd>.

والإعداد، والمحاسبة، والتصنيف، والتقييم، والإبلاغ، وهو ما يجعل النظام متسقاً مع متطلبات التسجيل والإبلاغ على النحو الوارد في أدلة إعداد إحصاءات الدين (هذا المرشد وإحصاءات الدين الخارجي: مرشد لمعديها ومستخدميها) التي وضعت تحت رعاية فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالإحصاءات المالية.

١٠-١٦٦ نظام تسجيل وإدارة الدين التابع لأمانة الكومنولث يمكن تهيئته بسهولة لدعم عمليات محددة لإدارة الدين ويوفر عدداً من أدوات التحكم والتحقق من صحة البيانات لضمان تخزين البيانات بدقة وأمان. ويوفر منهجه الشامل مجموعة واسعة من الوظائف وهيكل قوي وأمان ومفتوحاً يسمح باستخدام واجهات نظم الأطراف الأخرى.

١٠-١٦٧ يجري تحسين النظام باستمرار ليعكس التغييرات التي تطرأ على إدارة الدين، وممارسات الدائنين، ومعايير إبلاغ بيانات الدين، والتكنولوجيا، وذلك من أجل التكيف مع التغييرات المستمرة، وتلبية الاحتياجات المختلفة للبلدان المتعاملة. ويحتوي الجزء التالي والجدول رقم ١٠-١ على ملخص الوظائف الرئيسية لنظام تسجيل وإدارة الدين التابع لأمانة الكومنولث.

تسجيل الدين

١٠-١٦٨ نظام تسجيل وإدارة الدين التابع لأمانة الكومنولث هو نظام متكامل لتسجيل أنواع مختلفة من التدفقات - الديون الخارجية والداخلية، والمنح والإقراض الحكومي - بغرض المتابعة والإدارة اليومية لعمليات الدين المختلفة. ويحتوي النظام على وحدة نموذجية شاملة للقروض تتيح تسجيل مجموعة واسعة من الأدوات الرسمية والتجارية، بما في ذلك الديون قصيرة الأجل وديون القطاع الخاص. ويحتوي أيضاً على وحدة نموذجية شاملة للأوراق المالية تتيح تسجيل مختلف أنواع الأوراق المالية الحكومية بما في ذلك أذون الخزانة، والسندات (الأدوات ذات العائد الثابت، وذات العائد المتغير والمخصوصة، والمربوطة بمؤشر)، والسندات الإذنية، والأوراق التجارية. ويمكن أيضاً تسجيل السندات السيادية الصادرة في أسواق رأس المال الدولية في نظام تسجيل وإدارة الدين التابع لأمانة الكومنولث.

١٠-١٦٩ يجري توليد التنبؤات المتعلقة بمدفوعات خدمة الدين استناداً إلى خصائص الأدوات ويمكن مقارنتها بالمعاملات الفعلية في النظام. واستناداً إلى هذه البيانات، يقوم النظام بالتحديث التلقائي للأرصدة المستحقة والتدفقات المتوقعة للدين، بما في ذلك أي متأخرات.

١٠-١٧٠ تتيح وحدة نموذجية مخصصة للمبالغ المنصرفة وسائل لتسجيل وتتبع مختلف أشكال المبالغ المنصرفة (على سبيل المثال، المبالغ المسددة، والمبالغ

المرفق: نظم تسجيل الدين، وإدارة الدين، والتحليل المالي

يحتوي هذا المرفق على تفاصيل عن مجموعة برمجيات كمبيوتر لإدارة الدين لدى أمانة الكومنولث ونظام إدارة الديون والتحليل المالي (DMFAS) الصادر عن الأونكتاد.

١- برنامج حلول إدارة الدين لدى أمانة الكومنولث (CS-DMS)

١٠-١٦٢ برنامج حلول إدارة الدين لدى أمانة الكومنولث يضم ثلاث منتجات برمجية، هي: نظام تسجيل وإدارة الدين التابع لأمانة الكومنولث (CS-DRMS)، ونظام مزايدات الأوراق المالية الصادر عن أمانة الكومنولث (CS-SAS)، وأداة تحليل الدين العام التابعة لدى أمانة الكومنولث (CS-PDAT).^٩ وفي عام ٢٠١١، كان البرنامج مستخدماً في ٦٠ بلداً من البلدان الأعضاء وغير الأعضاء في الكومنولث، عبر أكثر من ١٠٠ موقع في وزارات المالية، والبنوك المركزية، ووزارات الخزانة، ومكاتب «المحاسب العام»، وحكومات المقاطعات.

أ- الوظائف الرئيسية

١- نظام تسجيل وإدارة الدين التابع لأمانة الكومنولث

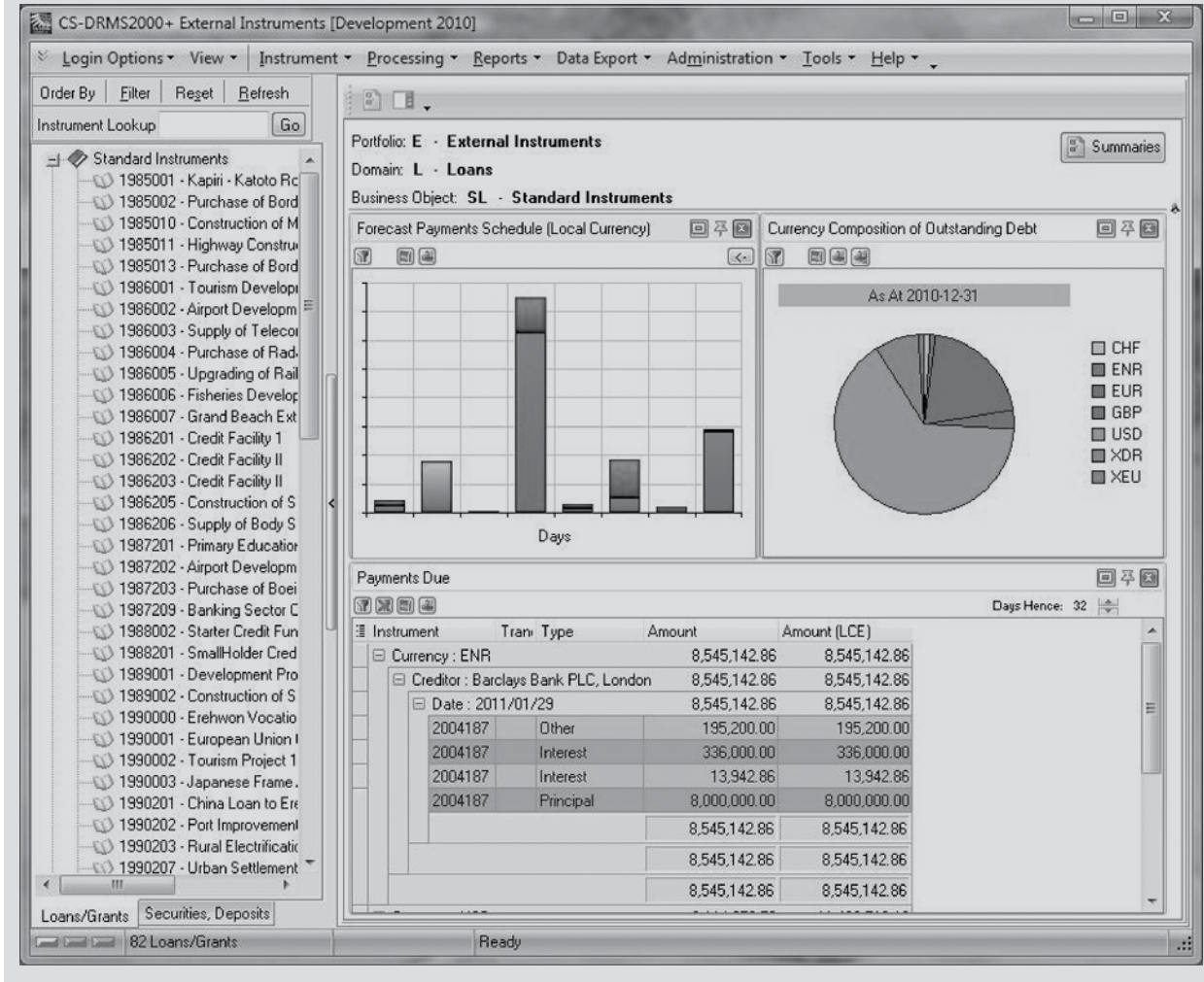
١٠-١٦٣ نظام تسجيل وإدارة الدين التابع لأمانة الكومنولث هو أداة متكاملة لتسجيل بيانات الدين العام والمضمون من الحكومة، ومتابعتها، وتحليلها، وإبلاغها. وإلى جانب أنه يعد مستودعاً شاملاً لحفظ سجلات كافة أنواع الديون الخارجية والمحلية (بما في ذلك الأوراق المالية) والضمانات المقدمة سواء لكل أداة على حدة أو كمجموعة، فإنه يتيح للمستخدمين تسجيل وإدارة دين القطاع الخاص والمنح. ويمكن استخدام النظام عبر الدورة الكاملة لعمليات ومعاملات الدين في أي بلد بدءاً من التفاوض على القرض/إصدار الورقة المالية حتى الاسترداد.

١٠-١٦٤ أخذ المستخدم في الاعتبار عند تصميم النظام. وللنظام واجهة بيانية سهلة الاستخدام تتيح لمديري الدين مراجعة الاقتراض الحكومي وما يرتبط به من معاملات بسرعة وسهولة، من خلال المجاميع المختلفة (راجع الشكل البياني ١٠-١).

١٠-١٦٥ نظام تسجيل وإدارة الدين التابع لأمانة الكومنولث يلتزم بما ورد في المعايير والأعراف الدولية بشأن طريقة تسجيل بيانات الدين، بما في ذلك جوانب التغطية

^٩ سوف يتم نشر أداة تحليل الدين العام التابعة لدى أمانة الكومنولث بحلول نهاية عام ٢٠١١.

الشكل البياني ١٠-١: نظام تسجيل وإدارة الدين التابع لأمانة الكومنولث (CS-DRMS)



١٠-١٧٢ يتوافق النظام تماما مع متطلبات الإبلاغ الدولية للمعيار الخاص لنشر البيانات، والنظام العام لنشر البيانات، وقاعدة بيانات إحصاءات الدين الخارجي ربع السنوية (QEDS)، ونظام إبلاغ البيانات من المدينين (DRS)، ومبادرات قاعدة بيانات دين القطاع العام (PSD) تحت رعاية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وإلى جانب ذلك، يتضمن نظام تسجيل وإدارة الدين التابع لأمانة الكومنولث عددا من التقارير التي تتوافق مع النماذج القياسية الواردة في مختلف مبادرات نشر البيانات. ويوفر النظام أيضا روابط تلقائية مع نظام إبلاغ البيانات من المدينين إلى البنك الدولي والنظام العام لنشر البيانات وقاعدة بيانات الدين الخارجي ربع السنوية.

تحليل الدين

١٠-١٧٣ ويتسم النظام بخصائص تحليلية شاملة تساعد على تحليل سهل لحافضة الدين بأسرها. وتوفر

النقدية المدفوعة مقدما، والمدفوعات المباشرة) لتنفيذ المشاريع. ويمكن استخدام الوحدة النموذجية في رصد بنود دليل الحسابات الحكومية وبنود الإنفاق وإنتاج التقارير في شكل موازنات وأدلة حسابات.

إبلاغ بيانات الدين

١٠-١٧١ يتيح نظام تسجيل وإدارة الدين التابع لأمانة الكومنولث وسيلة للإبلاغ تتسم بالمرونة والقابلية للتعديل بالكامل. ويمكن توفير أكثر من ١٠٠ تقرير قياسي عن طريق النظام وهو ما يلبي معظم احتياجات البلدان المتعلقة بالوظائف التشغيلية والتحليلية والإحصائية. وعند الحاجة إلى مزيد من التقارير يستطيع المستخدمون إنشاء التقارير الخاصة بهم من خلال معالج تقارير سهل الاستخدام وأداة إبلاغ متطورة.

الجدول ١٠-١: الوظائف الرئيسية لنظام تسجيل وإدارة الدين التابع لأمانة الكومنولث (CS-DRMS)

التسجيل والإدارة	الإبلاغ	التحليل	الوظائف الأخرى
<ul style="list-style-type: none"> • الاحتفاظ بكشف يحتوي على جميع أدوات الدين الخارجية والمحلية (والمنح)، يشمل ما يلي: • ديون وضمانات القطاع العام • الديون قصيرة الأجل وديون القطاع الخاص • اتفاقات إعادة الهيكلة، بما في ذلك إعادة الجدولة • تسجيل كافة شروط الأدوات، بما في ذلك نسخ المستندات ذات الصلة • تسجيل المعلومات الأخرى ذات الصلة مثل أسعار الصرف، وأسعار الفائدة، وبيانات الاقتصاد الكلي • التنقيب بمدفوعات خدمة الدين، حسب الأداة وبالقائمة الإجمالية، أخذًا بالإعتبار المبالغ المنصرفة في المستقبل وبدونها. • تسجيل المعاملات الفعلية المتعلقة بخدمة الدين والمبالغ المنصرفة على أساس كل معاملة على حدة • تحديد الدين متأخر السداد وحساب المدفوعات الجزائية • متابعة القروض والمنح المستخدمة والمنصرفة • تسجيل ومتابعة الضمانات، والإقراض، والإقراض المشتق • إدارة الحافطة عن طريق إعادة الهيكلة وباستخدام المشتقات 	<ul style="list-style-type: none"> • الالتزام التام بالمعايير الدولية لإعداد بيانات الدين (مثل مرشد إحصاءات الدين العام ومرشد إحصاءات الدين الخارجي) • هناك أكثر من ١٠٠ تقرير قياسي للوفاء بمختلف متطلبات الإبلاغ المتعلقة بالوظائف التشغيلية والتحليلية والإحصائية • تقارير متضمنة تستند إلى نماذج الإبلاغ الدولية الواردة في المعيار الخاص لنشر البيانات والنظام العام لنشر البيانات ونظام إبلاغ البيانات من المدينين ومبادرات دين القطاع العام • توفير معلومات وتقارير عن أي أداة أو فئة من فئات الأدوات • سهولة توليد تقارير مصممة حسب الاحتياجات للوفاء بأي متطلبات أخرى للإبلاغ • تحويل البيانات إلكترونياً لنظام إبلاغ بيانات الدين التابع للبنك الدولي والنظام العام لنشر البيانات وإحصاءات الدين الخارجي ربع السنوية • نقل البيانات لاستخدامها في أدوات تحليلية أخرى مثل مجموعة أدوات استراتيجية الدين متوسطة الأجل التي وضعها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والنماذج القياسية لتحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل 	<ul style="list-style-type: none"> • إجراء تحليل الحساسية للتغيرات في أسعار الفائدة وأسعار الصرف في ظل سيناريوهات مختلفة • اختبار تأثير القروض الجديدة في ظل افتراضات مختلفة للعملة والفائدة وشروط السداد • تقييم خيارات الاقتراض المختلفة • تقييم مختلف طلبات إعادة التمويل وإعادة جدولة القروض وحساب متطلبات تخفيف أعباء الديون • الجمع بين بيانات الدين المسجلة في نظام تسجيل وإدارة الدين التابع لأمانة الكومنولث والبيانات الاقتصادية الخارجية لإعداد توقعات عن مؤشرات الدين المهمة، على أساس القيمة الاسمية والقيمة الحالية • حساب مختلف مؤشرات التكاليف والمخاطر وتقييم مدى الاكتشاف لمختلف أنواع المخاطر (على سبيل المثال، سعر الصرف، وسعر الفائدة، وتمديد القرض، وإعادة التمويل) 	<ul style="list-style-type: none"> • التحقق من صحة البيانات لضمان صحة ودقة قواعد البيانات • دمج وظائف المكتب الأممي والمكتب الوسيط والمكتب الخلفي من خلال قاعدة البيانات وخيارات إدارة الأوراق المالية • خفض المخاطر التشغيلية بوضع ضوابط للدخول إلى النظام والقيام بوظائف مثل النسخ الاحتياطي والاستعادة • سهولة الدمج مع نظم معلومات الإدارة المالية الأخرى لتحسين الكفاءة وتخفيض المخاطر التشغيلية <p>التطورات المستقبلية</p> <ul style="list-style-type: none"> • إمكانية التسجيل والإبلاغ عبر شبكة الإنترنت • القدرة الكاملة على تطبيق نظام المحاسبة على أساس الاستحقاق والتقييم بسعر السوق • تعزيز القدرة على تقييم ومتابعة الالتزامات الاحتمالية

القياسية (النماذج القياسية للبلدان منخفضة الدخل والبلدان القادرة على النفاذ إلى السوق) الخاصة بتحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين وفق إطار تحليل استمرارية القدرة والخاصة أيضاً بمجموعة أدوات استراتيجية الدين متوسطة الأجل ضمن إطار استراتيجية الدين متوسطة الأجل، والتي شارك في وضعها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

إعادة هيكلة الدين

١٠-١٧٥ يتضمن نظام تسجيل وإدارة الدين التابع لأمانة الكومنولث وسائل شاملة لإدارة إعادة هيكلة الدين. فإلى جانب إدارة عمليات إعادة التمويل، وإعادة الشراء، والمشتقات (عقود الخيار المتضمنة، وعقود المبادلة، وغيرها)، يتضمن

الوحدة النموزجية الخاصة بالتحليل عدداً من وظائف تحليل الحافطة لتلخيص خصائص حافطة الدين، بما في ذلك نمط الدائنين، وتكوين العملات، ونمط آجال الاستحقاق، وأنواع الفائدة وأسعار الفائدة، ومجموعة من مؤشرات المخاطر.

١٠-١٧٤ يمكن للمستخدمين وضع توقعاتهم بشأن متغيرات الاقتصاد الكلي وسيناريوهات الاقتراض لتحليل أثرها على الحافطة. وتدرج نسب الدين الرئيسية كمعيار في التحليل، غير أنه يمكن تحديد نسب أخرى لتلبية احتياجات محددة في كل بلد. وتعرض نتائج التحليل في شكل رسوم بيانية ويمكن نقلها إلى تطبيقات أخرى، مثل برنامج ميكروسوفت إكسل، لمزيد من التحليل والمعالجة. ويتضمن نظام تسجيل وإدارة الدين التابع لأمانة الكومنولث أيضاً وسائل لتوليد البيانات كالتقارير المتضمنة في النماذج

إلكترونيا وإدارة عطاءاتهم في بيئة إلكترونية آمنة (راجع الشكل البياني ١٠-٣).

٣- أداة تحليل الدين العام التابعة لدى أمانة الكومنولث

١٠-١٨٠ أداة تحليل الدين العام التابعة لدى أمانة الكومنولث هي نظام متخصص لدعم اتخاذ القرار في المكاتب الوسيطة/المكاتب الأمامية يهدف إلى مساعدة مديري الدين العام على إدارة ديونهم إدارة حصيفة من خلال التركيز على التكاليف والمخاطر وتستند الأداة إلى إطار متكامل لوضع وتنفيذ استراتيجية إدارة الدين، كما أنها تساعد مديري الدين في وضع وتقييم استراتيجيات اقتراض بديلة ضمن إطار للتكاليف والمخاطر (راجع الشكل البياني ١٠-٤). وتساعد الأداة أيضا مديري الدين على تنفيذ ومتابعة استراتيجياتهم المنشودة من خلال دمج إدارة النقدية وإدارة الدين، ووضع خطة سنوية للاقتراض تتضمن جدول زمني للإصدارات، وعمليات إدارة الخصوم (مثل إعادة الشراء، والمبادلة، وعقود الخيار المتضمنة، وإعادة الهيكلة، وعقود المبادلة). وباعتبارها أحد حلول إدارة الدين التي وضعتها أمانة الكومنولث، تم تصميم هذه الأداة لربطها بأي برنامج لتسجيل الديون بغرض نقل بيانات حوافز الديون بين البرامج.

١٠-١٨١ وتمكن الأداة مديري الدين من إجراء مجموعة من التحليلات الأساسية والمتطورة، لحافطة دين القطاع العام بالكامل. وهي تركز على التكاليف والمخاطر المرتبطة باستراتيجيات الاقتراض المختلفة في إطار السيناريوهات المختلفة لتحليل الاستراتيجيات البديلة. ويتم إجراء تحليل شامل لمختلف مخاطر السوق ومخاطر إعادة التمويل من خلال تطبيق نظام أداة تحليل الدين العام التابعة لدى أمانة الكومنولث.

١٠-١٨٢ وبعد اختيار الاستراتيجية المنشودة، تساعد الأداة مديري الدين في تنفيذ الاستراتيجية من خلال وضع خطة سنوية للاقتراض تتضمن محاكاة جدول زمني لإصدارات الأوراق المالية الحكومية. ولتطوير سوق الدين المحلية، يساعد النظام تحديدا على زيادة حجم السندات القياسية القائمة من خلال طرح كميات إضافية من الأوراق المالية المتداولة.

١٠-١٨٣ لتنفيذ استراتيجية محددة في إطار أداة تحليل الدين العام التابعة لدى أمانة الكومنولث، يمكن تحليل مختلف عمليات إدارة الخصوم، مثل إعادة الشراء، والمبادلة، والسداد المبكر والتمويل المبكر وعقود المبادلة، وممارسة الخيارات المتضمنة، من خلال تأثيرها على الحافطة. ويمكن إدراج عمليات إدارة الخصوم هذه ضمن الخطة السنوية للاقتراض في إطار التخطيط الشامل لإدارة الدين. ويؤدي تطبيق النظام أيضا إلى ضرورة إجراء بعض عمليات إدارة الخصوم استنادا إلى أي قيود على مخاطر إعادة التمويل يضعها مدير الدين.

النظام أيضا وظائف متخصصة لإعادة الهيكلة من خلال نادي لندن ونادي باريس، بما في ذلك من خلال مبادرة «هيبيك» والمبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون.

الدمج مع نظم معلومات الإدارة المالية

١٠-١٧٦ إلى جانب واجهات بوابات الإبلاغ وأدوات إدارة الدين المستخدمة بالفعل، يمكن ربط نظام تسجيل وإدارة الدين التابع لأمانة الكومنولث بنظم معلومات الإدارة المالية المتكاملة (IFMIS). وإلى جانب تقديم الحل الفني لهذا الدمج في أي بلد من البلدان المتعاملة، تساعد أمانة الكومنولث البلدان أيضا في تحليل إجراءات الأعمال لتحقيق أقصى قدر من مكاسب الكفاءة من هذا الدمج.

٢- نظام مزادات الأوراق المالية الصادر عن أمانة الكومنولث

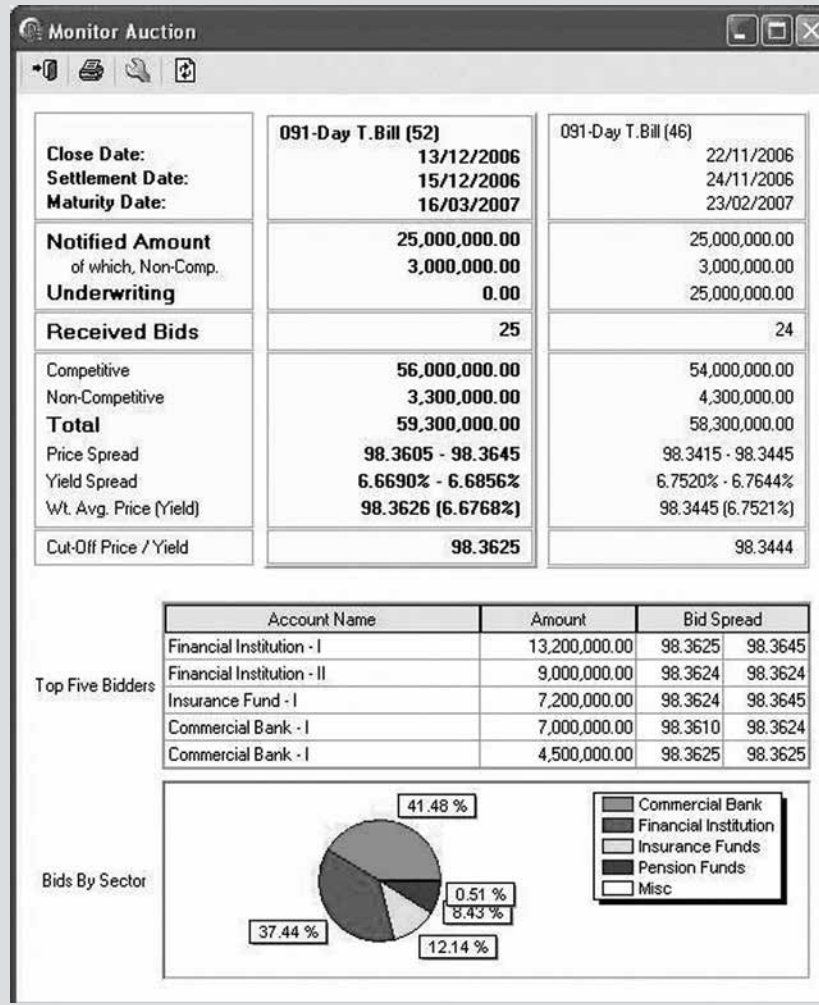
١٠-١٧٧ يقوم نظام مزادات الأوراق المالية الصادر عن أمانة الكومنولث بمساعدة مكاتب الدين المشاركة في مزادات الأوراق المالية على إدارة كل مراحل عملية المزاد، بدءا من يوم الإخطار حتى تلقي المبلغ المدفوع من الفائزين بالعطاء وإنتاج خطابات التخصيص بالوسائل الإلكترونية. وتشمل قدرات النظام الرئيسية ما يلي:

- المزايدة على مختلف أنواع الأدوات، بما في ذلك أذون وسندات الخزانة؛
- السماح بإجراء مختلف أنواع المزادات، بما في ذلك مزادات السعر الموحد ومزادات السعر المعروض من المشارك في العطاء (Bid Price)؛
- السماح بتقديم العطاءات على أساس العائد وعلى أساس السعر؛
- معالجة العطاءات التنافسية وغير التنافسية؛
- تسجيل مدفوعات العطاءات الفائزة؛
- سداد العمولات لوسطاء السوق الأولية؛
- إدارة سير العمل من البداية إلى النهاية؛
- الربط بنظام تسجيل وإدارة الدين التابع لأمانة الكومنولث/النظم الأخرى لتحويل العطاءات الفائزة.

١٠-١٧٨ يوفر نظام مزادات الأوراق المالية الصادر عن أمانة الكومنولث عددا من التقارير التشغيلية عن المزادات، وتُستكمل هذه التقارير بتقارير تحليلية مختلفة لتحليل البيانات من مزادات سابقة. ويتم تمثيل التغيرات في غطاء العطاءات وعوائدها في مزادات سابقة في رسم بياني يقارن بين القيم الواردة في الإخطارات والعطاءات وخطابات التخصيص. ويمكن متابعة سير المزادات والمقارنة بين أداء المزادات المختلفة على أساس أني (راجع الشكل البياني ١٠-٢).

١٠-١٧٩ وتقدم أمانة الكومنولث أيضا نظاما للمزايدة على شبكة الإنترنت يسمح لمقدمي العطاءات بطرح عطاءاتهم

الشكل البياني ١٠-٢: نظام مزادات الأوراق المالية الصادر عن أمانة الكومنولث (CS-SAS)



ج- الخصائص التكنولوجية

١٠-١٨٦ تعمل المنتجات البرمجية على كل من خادم أوراكل (ORACLE) وخادم إس كيو إل ميكروسوفت (MICROSOFT - SQL) كقواعد البيانات الأساسية (back-end). ويتوافر البرنامج باللغتين الإنجليزية والفرنسية، ولا يرتبط تصميمه بلغة محددة لتيسير ترجمته إلى لغات أخرى.

١٠-١٨٧ ويحتوي البرنامج على وسيلة مساعدة، سواء من خلال الإنترنت أو في شكل ورقي، يدعمها قسم للأسئلة الذي يتكرر طرحها على موقع برنامج حلول إدارة الدين على شبكة الإنترنت إلى جانب الدعم المقدم عن طريق خط ساخن من الخبراء الفنيين في المقر الرئيسي في لندن.^{٩٢}

^{٩٢} للاطلاع على مزيد من المعلومات، راجع الموقع الإلكتروني <http://www.dsdrms.org>.

١٠-١٨٤ وأخيرا، يتضمن النظام استراتيجيات وعمليات الإقراض للسماح بإجراء تحليل شامل لأي استراتيجية لإدارة الدين في إطار إدارة مخاطر الأصول والخصوم.

ب- أمن النظام

١٠-١٨٥ تحتوي مجموعة برامج حلول إدارة الدين لدى أمانة الكومنولث على خصائص أمنية متعددة المستويات وقابلة للتهيئة من جانب المستخدم لتلبية احتياجاتفرادى البلدان. وتتيح الآليات الأمنية تهيئة مجموعات عمل ومهام بما يتطابق مع الآليات الخاصة بالبلد المعني، مثل نموذج المكاتب الأمامية، والوسيط، والخلفية. ويمكن إسناد مهام ملائمة للمستخدمين تقتصر على استخدامهم للشاشات والتقارير وفقا لنظام الأمن.

الشكل البياني ١٠-٣: نظام العطاءات الإلكترونية الصادر عن أمانة الكومنولث

Commonwealth Secretariat You are logged in as org4 [Logout](#)

[Auctions](#) [User](#) [Reports](#)

Agency: [CB01 - Commercial Bank - I](#) Account No: [CB011 - Commercial Bank - I](#)

[Current Auctions](#) [Previous Auctions](#)

Instruments [Select Instrument...](#) Maturity Period [Select Maturity Period...](#) [Show All](#)

Auction No	Description	Close	Status
157	BOND 3 YEAR9	09/03/2010	Complete
158	091-Day T.Bill	19/02/2010	Closed
153	091-Day T.Bill	19/02/2010	Results Published
149	091-Day T.Bill 16/04/2010	15/01/2010	Complete
56	364-Day T.Bill - 22/12/2006	20/12/2006	Closed
55	091-Day T.Bill - 22/12/2006	20/12/2006	Closed
54	5-Year Bond 2006 @10.70% - Reissue	13/12/2006	Closed

[Summary](#) [Bids](#)

[Select Status...](#) [Show All](#)

Bid No	Amount	Price	Source	Competitive	Status	Allotted Amount	Allotment Price	Allotment Yield	Cost Price	Payment Amount
1.979	600,000.00	97.89	Online	Y	Paid	600,000.00	97.89	12.31	587,340.00	647,340.00
1.978	100,000.00	67.89	Online	Y	New					
1.977	700,000.00	98.78	Online	Y	Cancelled					
1.976	200,000.00	0.00	Online	N	Paid	200,000.00	97.89	12.31	195,780.00	215,780.00
1.975	100,000.00	99.78	Online	Y	Paid	100,000.00	99.78	10.24	99,780.00	109,780.00

إلكترونية (بوابة إلكترونية) تتيح الوصول مركزيا إلى جميع الوحدات النموذجية لنظام إدارة الديون والتحليل المالي، والمعلومات، والتطبيقات، والبيانات، والروابط التي تُستخدم عادة من جانب مستخدمي هذا النظام. ويحتوي النظام أيضا على وسيلة مساعدة من خلال الإنترنت. ومن السهل تصميم واجهة النظام حسب الاحتياجات وتعديلها وترجمتها. وتتوافر النسخة الموحدة بخمس لغات مختلفة، هي: الإنجليزية والفرنسية والإسبانية والعربية والبرتغالية. ويمكن استخدام النظام في بيئة المستخدم الواحد أو في بيئة تتكون من شبكة من المستخدمين (شبكة داخلية أو شبكة خارجية). ويتم تحديد أنماط المستخدمين ومزايا الدخول في الوحدة النموذجية الخاصة بأمن النظام. ويبين الشكل البياني ١٠-٥ الخصائص الرئيسية للإصدار السادس من نظام إدارة الديون والتحليل المالي.

١٠-١٩ يمكن الوصول إلى جميع الوحدات النموذجية بسهولة وبشكل منفصل، حسب احتياجات المستخدم. ويجري ترتيب هذه الوحدات حسب دورة الحياة التشغيلية المعتادة لاتفاق الدين (الإدارة وجمع الأموال وخدمة الدين) ويجري استكمالها بوظائف

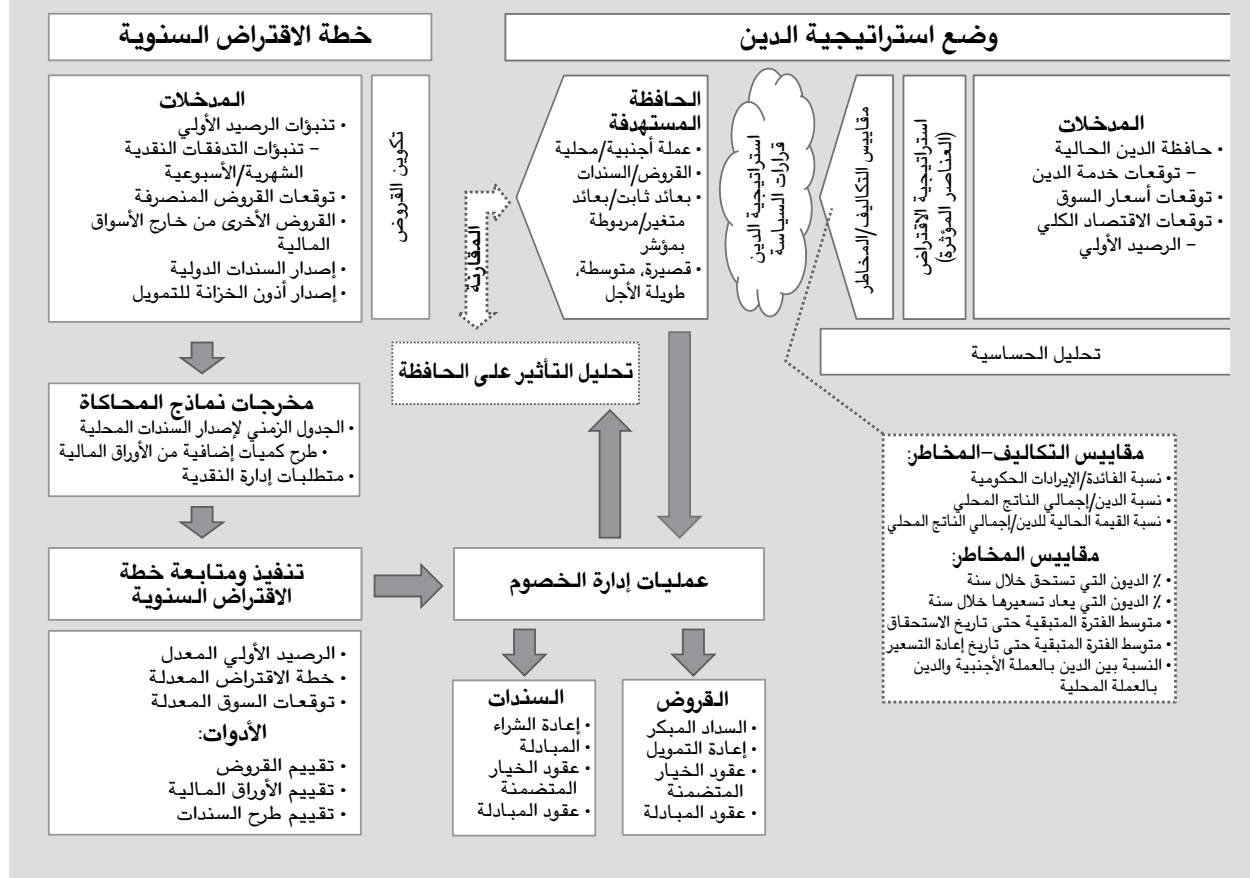
٢- نظام إدارة الديون والتحليل المالي الصادر عن الأونكتاد

أ- مقدمة

١٠-١٨٨ نظام إدارة الديون والتحليل المالي الصادر عن الأونكتاد هو برنامج متخصص لإدارة الديون والتحليل المالي تم وضعه بالاشتراك مع البلدان وإصالحها. ويمكن استخدام هذا النظام في إدارة الدين العام والمضمون من الحكومة قصير وطويل الأجل (الخارجي والمحلي)، والاتفاقات العامة، والمنح، والدين الخارجي غير المضمون للقطاع الخاص، وعمليات الإقراض المشتق وإعادة تنظيم الدين. ويجري تحسين النظام بصورة منتظمة بحيث يظل متوافقا مع أفضل الممارسات في مجال إدارة الدين ويساعد في إرسائها. ومن السهل ربط نظام إدارة الديون والتحليل المالي بنظام الإدارة المالية الأخرى لتحسين الإدارة المالية العامة الكلية.

١٠-١٨٩ تم إطلاق الإصدار السادس من نظام إدارة الديون والتحليل المالي في نوفمبر ٢٠٠٩. ويحتوي هذا الإصدار على واجهة

الشكل البياني ١٠-٤: إطار أداة تحليل الدين العام لدى أمانة الكومنولث (CS-PDAT)



التفاوض (بالنسبة لسندات الدين)، والتقارير والتحليل. وتغطي هذه الوحدات جميع احتياجات مكتب إدارة الدين، سواء كانت مهام المكتب الأمامي (إصدار سندات الدين)، أو المكتب الوسيط (التحليل)، أو المكتب الخلفي (تسجيل وإدارة العمليات).

٢- الإدارة

١٠-١٩٢ في مرحلة الإدارة، يمكن للمستخدم تسجيل معلومات عامة وتفصيلية عن أي نوع من أنواع اتفاقات الدين عن طريق الوصول إلى الوحدات النموذجية الخاصة بالقروض أو سندات الدين أو الدين الخارجي غير المضمون للقطاع الخاص أو الدين قصير الأجل أو المنح أو الاتفاقات العامة أو إعادة تنظيم الدين أو القروض المشتقة، إلى جانب الملفات المرجعية.

١٠-١٩٣ في الوحدة النموذجية الخاصة بالقروض، تسجل معلومات عامة عن اتفاقية القرض، مثل الأطراف المعنية، ورقم القرض والتوقيع على عقد القرض. وتسجل أيضا معلومات محددة مثل أصل القرض، والفائدة، والعمولات. ويشمل كل قرض من القروض المسجلة مجموعة الشرائح الخاصة به، حيث تمثل كل شريحة جزء قائم بذاته من القرض يحدده الدائن في جداول

التفاوض (بالنسبة لسندات الدين)، والتقارير والتحليل. وتغطي هذه الوحدات جميع احتياجات مكتب إدارة الدين، سواء كانت مهام المكتب الأمامي (إصدار سندات الدين)، أو المكتب الوسيط (التحليل)، أو المكتب الخلفي (تسجيل وإدارة العمليات).

ب- الوحدات النموذجية في الإصدار السادس من نظام إدارة الديون والتحليل المالي

١- التفاوض

١٠-١٩١ يشير التفاوض في نظام إدارة الديون والتحليل المالي إلى المرحلة الأولى في دورة حياة أداة الدين. ويحتوي النظام على وحدة نموذجية للمزادات. وتستخدم هذه الوحدة لتسجيل العطاءات على الأذون أو السندات على أساس السعر/العائد الواحد (المزاد غير التنافسي) أو على أساس تعدد الأسعار/العائدات (المزاد التنافسي). ويجري حفظ العطاءات الفائزة وغير الفائزة في قاعدة بيانات النظام لفترة محددة لمتابعة مشاركة المستثمرين ومقدمي العطاءات في السوق الأولية. ويمكن إرسال البيانات تلقائيا إلى الوحدة النموذجية الخاصة بسندات الدين حيث تظهر ضمن

الشكل البياني ١٠-٥: الخصائص الرئيسية للإصدار السادس من نظام إدارة الديون والتحليل المالي الصادر عن الأونكتاد (DMFAS)



العامة أكثرها شيوعاً هي اتفاقات إطارية إلى جانب الاتفاقات المتعلقة بإعادة التنظيم (على سبيل المثال، المحاضر المتفق عليها في نادي باريس).

١٠-١٩٧ تتناول الوحدة النمذجية الخاصة بإعادة التنظيم كافة أشكال إعادة تنظيم الدين بما في ذلك: إعادة التمويل، وإعادة الجدولة، والإعفاء، وتحويل الدين، والسداد المبكر (إعادة الشراء). وتتناول هذه الوحدة النمذجية كافة مراحل إعادة التنظيم وتربط الدين القديم بالدين الجديد.

١٠-١٩٨ وتقوم الوحدة النمذجية الخاصة بالقروض المشتقة بتسجيل الأموال التي تقتضها الحكومة نيابة عن هيئات القطاع العام. وتسجل القروض المباشرة بين الدائن والحكومة في الوحدة النمذجية الخاصة بالقروض بينما تسجل القروض المشتقة بين الحكومة كدائن والشركات العامة في الوحدة النمذجية الخاصة بالقروض المشتقة.

١٠-١٩٩ الملفات المرجعية هي نقطة البداية للعمل في نظام إدارة الديون والتحليل المالي. وهي تحتوي على معلومات تفصيلية يمكن الرجوع إليها من العديد من نوافذ النظام، كما أنها تتضمن بيانات أساسية واختيارية عن المشاركين، وأسعار الصرف، وأبواب الموازنة، والتمويل المرتبط باتفاق.

السداد التفصيلية المرسلة للمدين. وكل مبلغ مسدد يحدده الدائن تمثله فرادى الشرائح المسجلة في النظام.

١٠-١٩٤ تُستخدم الوحدة النمذجية الخاصة بسندات الدين في تسجيل كافة أنواع سندات الدين من قصيرة الأجل إلى طويلة الأجل. وهي مقسمة إلى أربع فئات رئيسية من الأدوات:

- أدوات سوق المال (بخصم، بفائدة):
- السندات والأذون (بدون قسيمة، بسعر فائدة ثابت، بسعر فائدة متغير بعائد متسارع سنوياً، دائمة، وغيرها):
- سندات إذنية (بخصم، بفائدة):
- أوراق مالية أخرى.

١٠-١٩٥ يمكن تسجيل الدين غير المضمون للقطاع الخاص والدين قصير الأجل على مستوى إجمالي، إما يدوياً أو عن طريق نقله من تطبيقات أخرى، كاللوحات الجدولية.

١٠-١٩٦ تُصمم الوحدة النمذجية الخاصة بالاتفاقات العامة بغرض رصد البيانات المتعلقة بالاتفاقات التي تغطي العديد من فرادى الأدوات. ويمكن الربط بين الاتفاق العام والاتفاقات الناشئة عنه. وهناك عدة أنواع من الاتفاقات

٣- جمع الأموال

١٠-٢٠٠ يسجل نظام إدارة الديون والتحليل المالي كافة أنواع المعاملات المتعلقة بمسحوبات القروض ومسحوبات المنح إلى جانب الاكتتابات في سندات الدين.

١٠-٢٠١ في نظام إدارة الديون والتحليل المالي، يمكن تسجيل المسحوبات الفعلية^{٥٣} من القروض كمسحوبات نقدية، أو عينية، أو كمدفوعات مباشرة. وتتخذ المسحوبات شكل مدفوعات مباشرة عندما يطلب المستفيد (أو المدين بالقرض) من الدائن السداد لطرف ثالث مباشرة من القرض. وعند تسجيل المبلغ المسحوب فعلياً، يخفض النظام تلقائياً المبلغ غير المنصرف من شريحة القرض ذات الصلة، ويعيد تلقائياً حساب المسحوبات المقدرة من الشريحة، ويعيد حساب جدول السداد. ويتم تسجيل العمليات المتعلقة بمسحوبات المنح على غرار العمليات المتعلقة بمسحوبات القروض.

١٠-٢٠٢ في نظام إدارة الديون والتحليل المالي، يعد الاكتتاب هو المبلغ الذي يدفعه المكتتب لمصدر سندات الدين، في شكل أموال، أو سلع أو خدمات. ويمكن للمستخدمين تسجيل الاكتتابات حسب مستوى التفصيل الذي تشترطه المؤسسة. ويوفر النظام طريقتين لتسجيل الاكتتابات: من خلال الوحدة النموذجية الخاصة بالاكتتابات أو الوحدة النموذجية الخاصة بسندات الدين.

٤- خدمة الدين

١٠-٢٠٣ يحتوي الإصدار السادس من نظام إدارة الديون والتحليل المالي على وحدتين نموذجيتين لخدمة الدين، إحداها للقروض والأخرى لسندات الدين. والوحدتان مصممتان لعمليات خدمة الدين المتعلقة بالأصل والفائدة، والعمولات، والفائدة الجزائية.

١٠-٢٠٤ يقوم نظام إدارة الديون والتحليل المالي بتسجيل ومتابعة مختلف أنواع عمليات خدمة الدين: المبالغ المسددة، والمبالغ غير المسددة (التأخرات)، السداد المبكر (للقروض)، وإعادة الشراء (لسندات الدين)، وإعادة الجدولة، والإعفاء، وعقود المبادلة، وسندات الدين منزوعة القسيمة. ويمكن تسجيل كافة عمليات خدمة الدين و/أو متابعتها بأي عملة.

١٠-٢٠٥ تحتوي هذه الوحدة النموذجية أيضاً على وحدة نموذجية فرعية لربط المدفوعات مع الاعتمادات المدرجة في فترة الموازنة، وهي مصممة للمؤسسات التي ترغب في ربط مدفوعات خدمة الدين بنظام الموازنة.

٥ - التقارير

١٠-٢٠٦ الهدف النهائي من تسجيل البيانات في نظام إدارة الديون والتحليل المالي هو إنتاج تقارير دقيقة، وكاملة، ومتسقة مع المعايير الدولية. ويمكن للنظام توليد مجموعة واسعة من المعايير

^{٥٣} يمكن التفرقة بين مفهومين للمسحوبات «الفعلية»: المسحوبات «الفعلية» مقابل المسحوبات «المقدرة»، والمسحوبات «الفعلية» مقابل المسحوبات من أدوات «معاد تنظيمها».

والتقارير المصممة حسب الاحتياجات، ومنها التقارير المجمعة أو التفصيلية عن القروض، وسندات الدين، والمنح، والمشاريع، والاتفاقات العامة، واتفاقات إعادة التنظيم، والملفات المرجعية.

١٠-٢٠٧ التقارير القياسية هي تقارير محددة مسبقاً يوفرها النظام، وهي التقارير التي أنشأها بالفعل برنامج النظام. وهذه الفئة من التقارير تتضمن التقارير التشغيلية فضلاً عن التقارير التحليلية والإدارية.

١٠-٢٠٨ وتتضمن التقارير التشغيلية القياسية تقارير عن القروض، وسندات الدين، والمشاريع، والاتفاقات العامة، والمنح، والملفات المرجعية. أما التقارير التحليلية والإدارية فتتضمن تقارير عن حالة الدين، وإعادة التنظيم، والمعلومات المبلغة للبنك الدولي، والاتفاقات العامة التي تشمل الائتمانات المتجددة.

١٠-٢٠٩ التقارير التي يحددها المستخدم هي التقارير التي ينشئها ويولدها مستخدمو نظام إدارة الديون والتحليل المالي في أي بلد. وتصنف هذه التقارير أيضاً إما كتقارير تشغيلية أو تقارير تحليلية وإدارية، وتشمل نشرات التحقق من صحة البيانات، وحالة الدين، والنشرات الإحصائية، وتشير نشرات التحقق من صحة البيانات إلى تقارير محددة مسبقاً تتيج التحقق من دقة واتساق البيانات المسجلة في قاعدة بيانات نظام إدارة الديون والتحليل المالي. أما نشرات حالة الدين والنشرات الإحصائية فهي تقارير عن الديون الخارجية والمحلية التي تلتزم عموماً بالمعايير الدولية.

٦ - التحليل

١٠-٢١٠ توفر الوحدات النموذجية الخاصة بالتحليل أدوات فعالة يستخدمها مديرو الدين في المكتب الوسيط لتحديد القدرة على مواصلة تحمل حافطة الدين ووضع استراتيجيات الدين. وتشمل هذه الأدوات: نسب الدين، والمؤشرات المالية، وتحليل الحساسية، وتحليل حافطة الدين، وواجهة استمرارية القدرة على تحمل الدين، وواجهة نموذج (نماذج) المخاطر.

١٠-٢١١ الوحدة النموذجية الخاصة بنسب الدين في نظام إدارة الديون والتحليل المالي تغطي دين القطاع العام، والدين الخارجي للقطاع العام، والدين المحلي. وتتضمن هذه النسب، ضمن العديد من النسب الأخرى، ما يلي:

- النسبة بين دين القطاع العام وإجمالي الناتج المحلي (PSD/GDP)؛
- النسبة بين الدين الخارجي للقطاع العام والصادرات، بالقيمة الاسمية والحالية (XPSD/XGS)؛
- النسبة بين الدين المحلي للقطاع العام ودين القطاع العام (DPSD/PSD).

١٠-٢١٢ الوحدة النموذجية الخاصة بالمؤشرات المالية تشير إلى حساب متوسط الشروط الممنوحة في الاقتراض وعنصر المنحة في مجموعة مختارة من الأدوات؛ وتظهر نتائج الحساب في التقارير ويشير متوسط الشروط إلى متوسط أسعار الفائدة، ومتوسط فترة السماح، ومتوسط أجل استحقاق مجموعة من القروض أو سندات الدين.

٢١٣-١٠ يتيح النظام للمستخدم إجراء تحليل الحساسية لأسعار الصرف وأسعار الفائدة. ويستخدم هذا النوع من التحليلات في وضع توقعات بشأن كيفية تأثير التغيرات في أسعار الفائدة و/أو أسعار الصرف على خدمة الدين في بلد ما، وبالتالي على استمرارية القدرة على تحمل الدين في هذا البلد. ويمكن استخدام هذا التحليل في وضع سيناريوهات أو نماذج محاكاة «قائمة على افتراضات» لتقييم استراتيجيات إعادة التمويل المختلفة.

ج- عمليات التدقيق والتقييم

٢١٤-١٠ يوفر النظام معلومات شاملة لدعم عمليات التدقيق وأشكال التقييم الأخرى. فهو يوفر تفاصيل عن كل الأدوات والمعاملات، ويتضمن مسارات للتدقيق. ويوصى دائماً بالاحتفاظ بالمستندات المؤيدة والنسخ الاحتياطية كجزء من عملية إدارة النظام.

د- الربط بالأنظمة الأخرى

٢١٥-١٠ يمكن ربط نظام إدارة الديون والتحليل المالي بسهولة بأي نظام آخر وتتوفر واجهة قياسية للربط بنظم

٢١٦-١٠ توجد واجهات للربط بين نظام إدارة الديون والتحليل المالي وكافة الأدوات التحليلية القياسية بما في ذلك نموذج استمرارية القدرة على تحمل الدين (DSM Plus)، واستراتيجيات إدارة الدين متوسطة الأجل (MTDS)، وإطار استمرارية القدرة على تحمل الدين (DSF)، ونماذج المخاطر. ومن المقرر أيضاً بناء روابط بين برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي ونظم إدارة المعونة في المستقبل القريب.

هـ- الخصائص الفنية

٢١٧-١٠ يعمل الإصدار السادس من نظام إدارة الديون والتحليل المالي على أي متصفح إنترنت قياسي، كما يستخدم نظام أوراق لإدارة قاعدة البيانات العلاقية (RDBMS) وتم تطويره باستخدام أدوات تطوير جافا وأوراق.

العلاقة بين إحصاءات دين القطاع العام وإحصاءات الدين الخارجي

جيم- التغطية المؤسسية

م: ١-٣ يوضح الشكل البياني ميم: ١-١ العلاقة بين دين القطاع العام والدين الخارجي.^٢ ويشمل مجموع دين القطاع العام كلا من الدين المحلي والخارجي للحكومة العامة، والشركات العامة غير المالية، والشركات العامة المالية. أما مجموع الدين الخارجي فيشمل الدين الخارجي للقطاع العام والقطاع الخاص في الاقتصاد المعزني. وبالتالي فإن الدين الخارجي للقطاع العام هو بمثابة مجموعة فرعية من مجموع الدين الخارجي.

م: ١-٤ قد تقوم وحدات القطاع العام بضممان دين الوحدات المؤسسية في القطاع الخاص ووحدات القطاع العام الأخرى.^٣ ويمكن تصنيف دين القطاع الخاص المضمون من الحكومة، وهو بند للذكورة في إحصاءات دين القطاع العام، حسب مكان إقامة الدائن: دين محلي أو دين خارجي. وبالتالي، فإن الدين الخارجي للقطاع الخاص المضمون من الحكومة هو أيضا أحد عناصر مجموع الدين الخارجي.

دال- التقييم

م: ١-٥ حسبما تم توضيحه في الفصل الثاني، يوصي هذا المرشد بتقييم أدوات الدين في التاريخ المرجعي بالقيمة الاسمية، ويوصي في حالة سندات الدين المتداولة بتقييمها على أساس القيمة السوقية أيضا. وتوضح جداول العرض الواردة في الفصل الخامس من هذا المرشد أنه يمكن عرض إحصاءات الدين على أساس القيمة الاسمية والقيمة السوقية. وبالمثل، نجد أن مرشد الدين الخارجي يوصي بتقييم أدوات الدين بالقيم الاسمية، كما يوصي بتقييم سندات الدين بالقيمة السوقية أيضا.

^٢ حسبما سبق إيضاحه في الفصل الثاني، يصنف الدين حسب مكان إقامة الدائن. ويشار إلى الدين المستحق لدائنين غير مقيمين بالدين الخارجي.

^٣ غير أن هذا الأخير لن يدرج إلا كدين مضمون في إحصاءات دين القطاع العام - بند للذكورة - عندما لا تغطي إحصاءات إجمالي الدين جميع الوحدات المؤسسية في القطاع العام. وبخلاف ذلك، يصبح دين القطاع العام المضمون من الحكومة بطبيعة الحال صفرا. للاطلاع على مزيد من التفاصيل، راجع المناقشة التي تتناول الدين المضمون من الحكومة (الجدولين ٥-١٨ و ٥-٨ب) في الفصل الخامس.

يناقش هذا الملحق بإيجاز العلاقات بين إحصاءات دين القطاع العام وإحصاءات الدين الخارجي.

ألف- مقدمة

م: ١-١ يقدم الفصل الثالث من هذا المرشد تفسيراً للروابط بين الميزانية العمومية للقطاع العام كما يعرضها دليل إحصاءات مالية الحكومة وإحصاءات دين القطاع العام. ويوضح هذا الملحق العلاقات بين إحصاءات دين القطاع العام وإحصاءات الدين الخارجي (على النحو الموضح في مرشد الدين الخارجي). وتتناول الأقسام التالية هذه العلاقات بإيجاز من حيث التعاريف والتغطية المؤسسية والتصنيفات.

باء- التعاريف

م: ١-٢ يتسق هذا المرشد مع نظم الإحصاءات الاقتصادية الكلية الأخرى في تعريفها لإجمالي وصافي الدين.^١ ويُعرف الفصل الثاني من المرشد إجمالي الدين بأنه يتألف من جميع الالتزامات المتمثلة في أدوات دين. ويُعرف أداة الدين بأنها الأداة التي تقتضي قيام المدين بأداء مدفوعات الفائدة أو المبلغ الأصلي أو كليهما إلى الدائن في تاريخ محددة في المستقبل. أما حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار والمستثقات المالية، وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين فهي ليست أدوات دين أو أدوات مرتبطة بدين (راجع الفقرتين ٢-٤ و ٢-٦ من الفصل الثاني).

^١ يتوافق هذا المرشد مع نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ والطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، اللذان يدرجان حقوق السحب الخاصة ومخصصات تغطية المطالبات المشمولة بنظم الضمانات الموحدة ضمن تعريف الدين القياسية. أما طبعة ٢٠٠٣ من مرشد الدين الخارجي فتتبع نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ والطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات، ولا تدرج هذه الأدوات ضمن تعريف الدين.

هاء: التصنيف

م: ٦-١ وفقا لما هو موضح في الفصل الخامس من هذا المرشد، يمكن تصنيف إحصاءات دين القطاع العام حسب نوع أداة الدين، وأجل الاستحقاق الأصلي والمتبقي، والعملية المستخدمة، ونوع سعر الفائدة، وإقامة الدائن، ونوع القطاع المؤسسي للدائن. أما العرض الرئيسي في طبعة عام ٢٠٠٣ من مرشد الدين الخارجي فيصنف إحصاءات الدين حسب نوع القطاع المؤسسي للمدين، وأجل الاستحقاق الأصلي، ونوع أداة الدين. وتعرض الجداول التكميلية إحصاءات الدين وفقا لعدة معايير منها نوع سعر الفائدة، والعملية المستخدمة، وأجل الاستحقاق المتبقي.

م: ٧-١ ويتبع هذا المرشد تصنيف أدوات الدين والقطاعات المؤسسية للدائنين الوارد في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ والطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، بينما تتبع طبعة عام ٢٠٠٣ من مرشد الدين الخارجي التصنيف الوارد في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ والطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات. ومن خلال الجدول ميم: ١-١ يمكن الاطلاع على الفروق في فئات التصنيف المستخدمة في هذا المرشد وفي طبعة عام ٢٠٠٣ من مرشد الدين الخارجي.

الجدول م: ١-١ الفروق بين مرشد إحصاءات دين القطاع العام ومرشد الدين الخارجي (٢٠٠٣)
التصنيف حسب نوع أداة الدين وحسب القطاع المؤسسي للدائن غير المقيم

مرشد إحصاءات دين القطاع العام	مرشد الدين الخارجي (٢٠٠٣)
التصنيف حسب نوع أداة الدين	
حقوق السحب الخاصة	-
عملة وودائع	عملة وودائع
سندات الدين	أدوات سوق المال ^١ سندات وأذون ^١
قروض	قروض
نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة	-
حسابات أخرى مستحقة الدفع	ائتمانات تجارية التزامات الدين الأخرى ^٢ متأخرات أخرى ^٢
التصنيف حسب نوع القطاع المؤسسي للدائن غير المقيم	
الحكومة العامة البنوك المركزية المنظمات الدولية المؤسسات المالية غير المصنفة في موقع آخر الجهات غير المقيمة الأخرى	المنظمات متعددة الأطراف الحكومة العامة السلطات النقدية البنوك قطاعات أخرى

ملحوظة: حقوق السحب الخاصة ومخصصات تغطية المطالبات المشمولة بنظم الضمانات الموحدة لا تسجل كالتزامات دين في طبعة عام ٢٠٠٣ من مرشد الدين الخارجي.
^١ أعيد تسمية هذين البندين في مرشد إحصاءات دين القطاع العام، باسم سندات الدين: قصيرة الأجل حسب أجل الاستحقاق الأصلي، وسندات الدين: طويلة الأجل حسب أجل الاستحقاق الأصلي، على التوالي.
^٢ تتضمن التزامات الدين المتمثلة في احتياطات التأمين الفنية.

الشكل البياني م: ١-١ العلاقة بين إحصاءات دين القطاع العام وإحصاءات الدين الخارجي

القطاع	القطاع العام			القطاع الخاص	
	الحكومة العامة	الشركات العامة	الشركات العامة المالية	غير المالي	المالي
الإقامة	محلي	محلي	محلي	محلي	محلي
خارجي	خارجي	خارجي	خارجي	خارجي	خارجي
المجموع	مجموع دين الحكومة العامة	مجموع دين الشركات العامة غير المالية	مجموع دين الشركات العامة المالية	يشمل دين القطاع الخاص المضمون من الحكومة	يشمل دين القطاع الخاص المضمون من الحكومة

تشير المساحات المظلمة إلى مجالات التوافق بين دين القطاع العام والدين الخارجي..

المطابقة بين تدفقات وأرصدة دين القطاع العام

يناقش هذا الملحق بإيجاز العلاقات بين تدفقات دين القطاع العام وأرصده. وللإطلاع على مناقشة كاملة حول التدفقات والأرصدة، راجع الفصل الثالث في دليل إحصاءات مالية الحكومة، والفصل الثالث في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، والفصل الثالث في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي.

ألف - مقدمة إلى التدفقات والأرصدة

م: ٢-١ جميع البيانات المقيدة في النظم الإحصائية الاقتصادية الكلية هي إما تدفقات أو أرصدة (ويشار إلى الأرصدة أيضا باسم «المراكز» أو «مراكز الأرصدة»). وتقيس التدفقات التغيرات في مستوى القيمة الاقتصادية خلال فترة زمنية، بينما تقيس مراكز الأرصدة مستوى القيمة الاقتصادية في نقطة زمنية محددة. وتشير القيمة الاقتصادية إلى أصول وخصوم الوحدة وصافي قيمتها.

م: ٢-٢ قيود التدفقات ومراكز الأرصدة في النظم الإحصائية الاقتصادية الكلية متكاملة، مما يعني أنه يمكن تفسير التغيرات في مراكز الأرصدة تفسيراً كاملاً بالتدفقات. وبعبارة أخرى، تنطبق العلاقة التالية على كل مركز رصيد:

$$S_0 + F_1 = S_1 \quad (١)$$

حيث يمثل S_0 قيمة رصيد معين في بداية فترة محاسبية و S_1 قيمته في نهاية الفترة، وحيث تمثل F_1 القيمة الصافية للتدفقات خلال الفترة المحددة التي أثرت على مركز ذلك الرصيد. وبوجه أعم، فإن قيمة أي رصيد في حيازة وحدة ما في وقت معين هي القيمة التراكمية لجميع التدفقات التي تؤثر على ذلك الرصيد والتي حدثت منذ اقتناء الوحدة لذلك الرصيد لأول مرة. ويساعد هذا النظام المتكامل الذي يتبع المبادئ المحاسبية الأساسية على فهم أسباب التغيرات في مراكز الأرصدة.

باء - أنواع التدفقات

م: ٢-٣ تبين التدفقات إنشاء قيمة اقتصادية أو تحويلها أو مبادلتها أو نقل ملكيتها أو إفنائها. وتنطوي على تغيرات

في حجم أو تكوين أو قيمة أصول وخصوم الوحدة وصافي قيمتها. وقد يكون التدفق حدثاً واحداً، مثل الدفع نقداً لسداد أصل قرض، أو القيمة التراكمية لمجموعة من الأحداث التي تقع خلال فترة محاسبية، مثل الاستحقاق المستمر لمصروفات الفائدة على سند حكومي. وتنقسم التدفقات إلى معاملات وتدفقات اقتصادية أخرى. وبناء على المطابقة (١) أعلاه، نجد بالتالي أن:

$$S_0 + T_1 + OEF_1 = S_1$$

حيث T تمثل صافي قيمة المعاملات، و OEF تمثل التدفقات الاقتصادية الأخرى خلال الفترة. ونناقش فيما يلي المعاملات والتدفقات الاقتصادية الأخرى.

١- المعاملات

م: ٢-٤ المعاملة هي تفاعل بين وحدتين وفقاً لاتفاق متبادل أو بحكم القانون أو من خلال عمل ضمن وحدة يكون من المفيد من الوجهة التحليلية أن يعالج بوصفه معاملة (وذلك في الغالب لأن الوحدة قد تعمل بصفتين مختلفتين). ويعني «الاتفاق المتبادل» أن هناك علماً مسبقاً بالمعاملة لدى الوحدتين وأنه قد تمت الموافقة عليهما، ولكنه لا يعني أن الوحدتين المعنيتين دخلتا في المعاملة بصورة طوعية^١. ويمثل تحمل ضامن لدين وحدة ما عند طلب الضمان معاملة لأن هناك اتفاقاً متبادلاً بين الوحدتين على تحمل الضامن للدين عند استيفاء شروط معينة^٢. ويُعد الإعفاء من الدين أيضاً معاملة. وفي المقابل، لا يمثل شطب الدين أو إلغاؤه معاملة لأنه إجراء أحادي يتخذه الدائن — وتعتبر هذه التدفقات

^١ على سبيل المثال، يتم فرض بعض المعاملات بحكم القانون، كدفع الضرائب مثلاً. ورغم أن الوحدات المنفردة ليست حرة في تحديد مبالغ الضرائب التي تدفعها، فإن هناك تسليماً وقبولاً جماعيين من المجتمع بالالتزام بدفع الضرائب. من ثم تعتبر مدفوعات الضرائب معاملات رغم كونها إلزامية.

^٢ تتضمن بعض الاتفاقات المتبادلة ثلاثة أطراف. على سبيل المثال، تنطوي ضمانات الديون على كل من الضامن والمدين والدائن.

- قد يقرر دائن ما أنه لم يعد بالإمكان تحصيل مطالبة مالية بسبب إفلاس المدين المعني. ويقوم الدائن بحذف المطالبة من ميزانيته العمومية بقيد تغير آخر في الحجم.
- قد تتلف العملة أو الأوراق المالية «لحاملها» بسبب وقوع كارثة طبيعية. وتُسبغ هذه المطالبات المالية من الميزانية العمومية لمالكها بقيد تغير آخر في الحجم.
- قد يُعاد تصنيف وحدة مؤسسية من القطاع العام بأكملها أو يُعاد تصنيف مجموعة من الأصول والخصوم. ويُقيد تغير آخر في الحجم انعكاساً لهذا التغير في تكوين أصول وحدة القطاع العام.^٧

ب- مكاسب وخسائر الحياة

م: ٢-٩ مكسب أو خسارة الحياة (أو إعادة التقييم) هو تغير القيمة النقدية لأصل أو خصم ناتج عن التغيرات في مستوى الأسعار وهيكلها (مثلاً من التغيرات في أسعار الفائدة) و/أو سعر الصرف، بافتراض أن الأصل أو الخصم لم يتغير نوعياً أو كمياً. ومكاسب أو خسائر الحياة:^٨

- من الممكن أن تنطبق على جميع الأصول والخصوم؛
- تنشأ من تغيرات الأسعار ويمكن تحقيقها على جميع الأصول الاقتصادية المقتناة طوال أي مدة زمنية خلال فترة محاسبية. ولا يهم ما إذا كان الأصل محتفظاً به طوال الفترة بأكملها، أو تم اقتناؤه خلالها وظل محتفظاً به حتى نهايتها، أو كان محتفظاً به في بداية الفترة وتم التصرف فيه خلالها، أو تم اقتناؤه والتصرف فيه ضمن الفترة نفسها. ومن الممكن تحقيق مكسب حياة في كل حالة من هذه الحالات كما يجب قيده؛

- يمكن أن تكون متحققة أو غير متحققة؛

- لا تشمل تغير قيمة الأصل الناتج عن التغير في كمية الأصل أو نوعيته. وعلى وجه الخصوص، قد ترتفع قيمة الأذن والسندات الصادرة بخصم على نحو متزايد قبل استردادها بسبب استحقاق الفائدة. وتُسجل الزيادة في القيمة السوقية لأن أو سند،

«تدفقات اقتصادية أخرى» (راجع ما يلي).^٩ ويعتبر الحجز على الأصول المرهونة واستعادة الدائنين لمليتها معاملة، لأن الاتفاق التعاقد بين المدين والدائن ينص على حق الدائن في اللجوء إلى هذا الإجراء.

م: ٢-٥ تنطوي كل معاملة على مبادلة أو تحويل. وتنطوي المبادلة على توفير شيء ذي قيمة اقتصادية مقابل بند له قيمة اقتصادية مقابلة. وتدخل في عداد المبادلات مشتريات السلع والخدمات واقتناء الأصول وتعويضات العاملين والأرباح الموزعة على حيازات الأسهم وما إلى ذلك.^{١٠} وينطوي التحويل على قيام طرف بتقديم (أو استلام) قيمة اقتصادية دون استلام (أو تقديم) بند ذي قيمة اقتصادية مقابلة. ويُسجل قيد التحويل كقيد مقابل للتدفق الذي يتم بدون مقابل. ومن أمثلة التحويلات الضرائب والإعفاء من الدين والمنح والدعم.^{١١}

م: ٢-٦ تكون كل معاملة إما نقدية أو غير نقدية. والمعاملة النقدية معاملة تؤدي فيها وحدة مؤسسية ما مدفوعات (أو قبض مدفوعات) أو تتحمل خصوماً (أو تفتني أصولاً) معبراً عنها بوحدة نقدية. أما المعاملة غير النقدية فهي معاملة لا يعبر عنها مبدئياً بوحدة نقدية يقررها الطرفان المتعاملان (مثل تقديم معونة في شكل سلع). ونظراً لضرورة التعبير عن التدفقات بالنقد، يتعين قياس القيم النقدية للمعاملات غير النقدية بصورة غير مباشرة أو تقديرها إن تعذر ذلك.

٢- التدفقات الاقتصادية الأخرى

م: ٢-٧ «التدفق الاقتصادي الآخر» هو تغير في حجم أصول أو خصوم أو في قيمتها لا يكون ناتجاً عن معاملة. ويُطلق على تغيرات الحجم وصف التغيرات الأخرى في حجم الأصول، أو وصف أبسط هو التغيرات الأخرى في الحجم، ويُطلق على تغيرات القيمة وصف مكاسب وخسائر الحياة أو إعادة التقييم.^{١٢}

أ- التغيرات الأخرى في حجم الأصول

م: ٢-٨ التغيرات الأخرى في حجم الأصول تغطي عدة أنواع من الأحداث مثل:

^٩ على العكس من ذلك، لا يُسجل تخفيض المدين للدين من طرف واحد أو رفض سداد الدين كمعاملة أو تدفق آخر في النظم الإحصائية الاقتصادية الكلية.

^{١٠} تُسمى المبادلة أحياناً معاملة يُقدّم فيها «شيء مقابل شيء» أو معاملة بمقابل.

^{١١} تُسمى المعاملة التي تتضمن تحويلاً أيضاً معاملة يُقدّم فيها «شيء مقابل لا شيء» أو معاملة بدون مقابل.

^{١٢} في جميع الحالات، الإشارة إلى حدوث تغير في حجم أو قيمة أصل ما تعني أيضاً حدوث تغيرات في الخصوم حسبما يكون ملائماً.

^٧ إعادة التصنيف تعيد ترتيب الأصول والخصوم بدون تغيير صافي القيمة للوحدة أو القطاع المعني.

^٨ مكسب أو خسارة الحياة يؤثر دائماً على صافي القيمة. وتستخدم كلمتا «مكسب» و«خسارة» للإشارة إلى اتجاه التغير في صافي القيمة. والتدفق الذي يرفع قيمة أصل أو يخفض قيمة خصم سيرفع صافي القيمة ويشار إليه باسم مكسب حياة. والتدفق الذي يخفض قيمة أصل أو يرفع قيمة خصم سيخفض صافي القيمة ويمثل خسارة في الحياة.

دال - المطابقة بين تدفقات وأرصدة ديون القطاع العام

١ - إطار المفاهيم

م: ٢-١٤ مطابقة إجمالي وصافي دين القطاع العام، بالقيمة السوقية، موضحة في تاريخين مرجعيين مختلفين في الجدول م: ٢-١. وفي هذا الجدول، يعرض العمودان الأول والأخير على التوالي، إجمالي الدين، والأصول المالية المحتفظ بها في شكل أدوات دين، وصافي مراكز أرصدة الديون في بداية الفترة (أي القيم في الميزانية العمومية الافتتاحية) وفي نهاية الفترة (أي القيم في الميزانية العمومية الختامية).

م: ٢-١٥ الأعمدة الثلاثة بين مركزي الأرصدة تمثل التدفقات. ويبين عمود التدفقات الأول المعاملات خلال الفترة المرجعية. وتتطابق إحصاءات المعاملات مع معاملات التمويل المقيدة في نظام إحصاءات مالية الحكومة ونظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. ومع هذا يسجل نظام إحصاءات مالية الحكومة ونظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ كذلك ضمن معاملات التمويل اثنتين من الأدوات ليستا في شكل دين أو مرتبطة بدين: حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار والمشتقات المالية وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين. ويعرض عمود التدفقات المتبقين مكاسب وخسائر الحيازة والتغيرات الأخرى في حجم الأصول والخصوم، على الترتيب.

م: ٢-١٦ كذلك توضح الفقرة م: ٢-١١ أنفاً، أنه يمكن من الناحية العملية حساب صافي قيمة مكاسب وخسائر الحيازة باعتبارها القيمة المتبقية لاستكمال المتطابقة الأساسية. غير أن هذا الأمر لا يصدق إلا في حالة توافر معلومات كاملة ودقيقة وعلى أساس القيمة السوقية عن مركزي الرصيد الافتتاحي والرصيد الختامي، والمعاملات، والتغيرات الأخرى في الحجم^٩ وتستبعد من عرض جميع إحصاءات الدين بالقيم الاسمية أي تغيرات في القيمة تنشأ من تغير أسعار السوق. ونتيجة لذلك، فالقيم الوحيدة الواردة في عمود مكاسب وخسائر الحيازة فيما يخص الأدوات بالقيمة الاسمية هي تلك الناتجة عن التغيرات في أسعار الصرف.

٢ - بعض المبادئ التوجيهية العملية

م: ٢-١٧ من الناحية العملية، قد تكون البيانات المصدرية غير كاملة و/أو قد يشوبها قصور وربما لا تتوافر

^٩ «بالقيمة السوقية» تعني تقييم سندات الدين بأسعار السوق؛ ويتم تقييم نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة وفقاً لمبادئ مكافئة لتقييم السوق؛ ويتم تقييم كل أدوات الدين الأخرى بالأسعار الاسمية التي تعتبر أفضل البدائل المتوافرة عموماً لأسعارها السوقية.

الناتجة عن استحقاق الفائدة، كمعاملة في الأصل وليس مكسب حيازة.

م: ٢-١٠ الحساب الدقيق لمكاسب الحيازة يقتضي الاحتفاظ بسجلات لجميع المعاملات المنفردة والتغيرات الأخرى في حجم الأصول زائداً سعر كل أصل وقت الميزانية العمومية الافتتاحية والميزانية العمومية الختامية، وكل معاملة، وكل تغير آخر في حجم أصل. وفي الواقع العملي قد لا تتوفر كل البيانات المطلوبة، ويجب في هذه الحالة الاستعانة بأساليب تقدير أخرى غير مباشرة تستخدم معلومات أقل.

م: ٢-١١ هناك أسلوب غير مباشر شائع الاستخدام يستند إلى المتطابقة القائلة بوجود تساوي قيمة فئة من الأصول في الميزانية العمومية الختامية لقيمتها في الميزانية العمومية الافتتاحية زائداً القيمة الصافية للمعاملات، والتغيرات الأخرى في حجم الأصول، ومكاسب الحيازة التي تؤثر على تلك الفئة من الأصول. وإذا كانت المعلومات المتوفرة عن الميزانيات العمومية والمعاملات والتغيرات الأخرى في حجم الأصول كاملة ودقيقة، فيمكن عندئذ حساب القيمة الصافية لمكاسب الحيازة باعتبارها القيمة المتبقية اللازمة لاستكمال المتطابقة. غير أنه ينبغي عدم تفسير هذه الصياغة على أنها تعني أن قيمة مكاسب الحيازة هي بند متبق. ومن حيث المفهوم، تحدث مكاسب وخسائر الحيازة بصورة مستمرة بسبب تغير الأسعار المستمر ومع هذا، ولأغراض عملية، يتم في نهاية الفترة عادة تقدير مكاسب وخسائر الحيازة عن الفترة المحاسبية بأكملها.

جيم - مراكز الأرصدة

م: ٢-١٢ تشير مراكز الأرصدة، أو الأرصدة، إلى مستوى الأصول والخصوم وصافي القيمة في نقطة زمنية محددة. وتُقيد مراكز الأرصدة في الميزانية العمومية، وهي بيان بقيم الأصول المملوكة والخصوم المستحقة على وحدة مؤسسية أو مجموعة من الوحدات، وتحدد في نقطة زمنية معينة.

م: ٢-١٣ في هذا المرشد، تشير مراكز الأرصدة إلى مستويات أدوات الدين، وكذلك مستويات الأصول المالية المكونة من عناصر مقابلة لأدوات الدين، وكما هو موضح في الفصل الثالث، الفقرة ٣-٤، فإن الأصول المُقيدة في النظم الإحصائية الاقتصادية الكلية هي أصول اقتصادية. ويجوز أن تكون هذه الأصول مالية أو غير مالية بطبيعتها. وبوجه عام، تُبين مراكز الأصول في بداية الفترة المحاسبية ونهايتها. ويتم ربط مراكز الأصول بين فترتين بالتدفقات خلال هذه الفترة، على النحو الموضح في الفقرتين م: ٢-١ و م: ٢-٣ أعلاه.

الجدول م: ٢-١ المطابقة بين تدفقات وأرصدة دين القطاع العام

الأرصدة: القيم في الميزانية العمومية الختامية	تدفقات اقتصادية أخرى		المعاملات	الأرصدة: القيم في الميزانية العمومية الافتتاحية	
	تغيرات أخرى في الحجم	مكاسب وخسائر الحيازة (إعادة التقييم)			
					ألف- أدوات الدين حقوق السحب الخاصة العملة والودائع سندات الدين القروض نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة حسابات أخرى مستحقة الدفع
					باء- الأصول المالية في شكل أدوات دين: الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة العملة والودائع سندات الدين القروض نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة حسابات أخرى مستحقة القبض
					جيم- صافي الدين (ألف ناقص باء)

المحددة في الأداة المالية، مقارنة بالديون المقومة بالقيمة السوقية أو القيمة الاسمية. ومع هذا، ففي حالة قيد إحصاءات عمليات الحكومة، بما فيها التمويل،^{١١} على أساس نقدي، وتقييم إحصاءات الدين على أساس الأسعار السوقية الراهنة، وغياب نظام متكامل لمراكز الأرصدة والتدفقات، فإن صافي التغيرات في الديون المحلية والخارجية (سندات الدين المملوكة لمقيمين وغير مقيمين، على الترتيب) يساوي حاصل ما يلي:^{١٢}

- صافي تحمل خصوم الدين ناقصا صافي اقتناء الأصول المالية المكونة من عناصر مقابلة لأدوات دين؛
- صافي الخصم والعلاوات على الإصدارات الجديدة واسترداد الديون (الخصم/العلاوة على الإصدارات الجديدة ناقص الخصم/العلاوة على الاسترداد)؛
- الفائدة المستحقة المضافة إلى الدين، أي الفائدة المستحقة المضافة إلى الدين ناقص مدفوعات الفائدة المستحقة المضافة إلى الدين في وقت سابق؛
- التدفقات غير النقدية في أدوات الدين (مثل شطب الدين، وتحمل الحكومة للدين، ونقل إثبات دين قائم من خارج الميزانية العمومية إلى داخل الميزانية العمومية)؛
- التغيرات التي تطرأ على السعر السوقي لسندات الدين؛

مجموعة متكاملة تماما من مراكز الأرصدة والتدفقات لأغراض إحصاءات الدين. وقد تتوافر بيانات مراكز الأرصدة من مصادر تختلف عن مصادر بيانات التدفقات. وربما يؤدي هذا القصور في البيانات المصدرة إلى صعوبة المطابقة بين التدفقات ومراكز الأرصدة.^{١٣} ولمعالجة هذه القضايا، يتعين على معدي الإحصاءات:

- ضمان تطبيق نفس نطاق التغطية المؤسسية والتصنيفات ومبادئ التقييم على مراكز الأرصدة والتدفقات، على الترتيب؛
- النظر بعين الاعتبار إلى تكوين العملة في حسابات إعادة تقييم أدوات الدين المقومة بعملات أجنبية. ويعاد تقييم الديون (والأصول المالية في شكل أدوات دين) المقومة بعملات أخرى عند تحويلها إلى العملة المحلية. وقد يكون من المفيد إجراء حسابات منفصلة للعمليات الرئيسية المختلفة.
- المراجعة الدقيقة لمراكز الأرصدة والتدفقات، وخاصة عند اختلاف مصادرها. وينبغي التحقق من قيم مكاسب وخسائر الحيازة المحسوبة كقيم متبقية (راجع الفقرة م: ٢-١١) وتفسيرها على نحو يضمن أن تكون انعكاسا للطبيعة الحقيقية لتغيرات الأسعار التي يجري قياسها.

م: ٢-١٨ المطابقة بين مراكز أرصدة الديون وتدفقاتها تزداد تعقيدا في حالة الديون المقومة بالقيمة الظاهرية

^{١١} مع هذا، يجوز استخدام مصادر مختلفة لبيانات الأرصدة والتدفقات من أجل مضاهاة البيانات. فعلى سبيل المثال، عند عدم تطابق بيانات مراكز الأرصدة والتدفقات، قد تساعد المصادر الأخرى في تحديد أماكن تواجد الأخطاء في البيانات.

^{١١} صافي اقتناء الأصول المالية وصافي تحمل الخصوم.
^{١٢} هذه المطابقة مأخوذة من «مطابقة صافي الاقتراض» في «دليل إحصاءات مالية الحكومة» لعام ١٩٨٦، صفحة ٢٢٧.

- إعادة التقييم الناشئة عن التغيرات في سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية؛
- التغيرات والفروق في نطاق التغطية والتصنيف.

مسرد المصطلحات

القيد على أساس الاستحقاق	تقيد مراكز الأرصدة والتدفقات عند إنشاء القيمة الاقتصادية أو تحويلها أو مبادلتها أو نقل ملكيتها أو إفنائها.
الأنشطة المساعدة	الأنشطة المساعدة هي أنشطة مساندة يجري الاضطلاع بها داخل مؤسسة ما لخلق الظروف التي تمكنها من تنفيذ أنشطتها الرئيسية أو الثانوية. وإضافة إلى ذلك، تتسم الأنشطة المساعدة بسمات مشتركة معينة مرتبطة بمخرجاتها.
المتأخرات	تُعرّف المتأخرات بأنها المبالغ التي لم تسدد وفات تاريخ استحقاق سدادها.
الأوراق المالية المضمونة بأصول	الأوراق المالية المضمونة بأصول والتزامات الدين المضمونة بأصول هي ترتيبات تكون مدفوعات الفائدة والأصل بموجبها مضمونة بمدفوعات على أصول أو تدفقات دخل محددة.
متوسط سعر الفائدة	متوسط سعر الفائدة هو المستوى المتوسط المرجح لأسعار الفائدة على إجمالي دين القطاع العام القائم أو أي أداة دين معينة، بالقيمة الاسمية والسوقية، في التاريخ المرجعي. وتحدد الأوزان الترجيحية المستخدمة باحتساب قيمة كل قرض على أساس وحدة الحساب كنسبة مئوية من مجموع القروض.
متوسط الفترة المتبقية حتى تاريخ الاستحقاق	متوسط الفترة المتبقية حتى تاريخ الاستحقاق يقيس المتوسط المرجح للفترة المتبقية حتى تاريخ استحقاق كل مدفوعات أصل الدين في الحافظة.
متوسط الفترة المتبقية حتى تاريخ إعادة تسعير الفائدة	متوسط الفترة المتبقية حتى تاريخ إعادة تسعير الفائدة هو مقياس المتوسط المرجح للفترة المتبقية حتى تصبح كل مدفوعات أصل الدين في حافظة الدين خاضعة لسعر فائدة جديد.
الميزانية العمومية	الميزانية العمومية هي كشف يتم إعداده بالنسبة لنقطة زمنية محددة لبيان قيمة أرصدة الأصول المملوكة لوحدة مؤسسية أو مجموعة من الوحدات وقيمة الخصوم المستحقة عليها.
القبول المصرفي	ينشأ القبول المصرفي عندما تصادق شركة مالية، مقابل إستيفاء رسم معين، على حوالة أو كمبيالة وعلى التعهد غير المشروط بدفع مبلغ محدد في تاريخ محدد.
الأذون	تُعرّف الأذون بأنها أوراق مالية (قصيرة الأجل في العادة) تعطي حاملها حقا غير مشروط في الحصول على مبالغ ثابتة محددة في تاريخ معين.
السندات وصكوك المديونية	السندات وصكوك المديونية هي أوراق مالية طويلة الأجل تعطي حاملها حقا غير مشروط في الحصول على مدفوعات ثابتة أو مدفوعات متغيرة محددة تعاقدية في تاريخ أو تواريخ محددة.
الحكومة المركزية المدرجة في الموازنة	الحكومة المركزية المدرجة في الموازنة هي وحدة واحدة من الحكومة المركزية تمارس الأنشطة الأساسية للسلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية الوطنية.

البنك المركزي	البنك المركزي هو المؤسسة المالية الوطنية التي تمارس الرقابة على الجوانب الرئيسية في النظام المالي.
القطاع الفرعي للحكومة المركزية	يتألف القطاع الفرعي للحكومة المركزية من الوحدة (الوحدات) المؤسسية للحكومة المركزية زائداً المؤسسات غير الهادفة للربح غير المشتغلة بالإنتاج السوقي والتي تسيطر عليها الحكومة المركزية. وتمتد السلطة السياسية للحكومة المركزية بحيث تغطي كامل الإقليم الاقتصادي للبلد. ويضم القطاع الفرعي للحكومة المركزية صناديق الضمان الاجتماعي التي تديرها الحكومة المركزية، ما لم تكن صناديق الضمان الاجتماعي مصنفة كقطاع فرعي مستقل تابع للحكومة العامة.
التزام الدين المضمون بأصول	راجع الأوراق المالية المضمونة بأصول.
توحيد البيانات	توحيد البيانات هو أسلوب لعرض الإحصاءات المعنية بمجموعة من الوحدات (أو الكيانات) كما لو كانت تشكل وحدة واحدة.
الالتزامات الاحتمالية	الالتزامات الاحتمالية هي التزامات مالية لا تنشأ إلا عند وقوع أحداث منفصلة معينة في المستقبل. ومن أهم الفروق بين الالتزامات الاحتمالية والالتزامات المالية الجارية (ودين القطاع العام)، وجوب استيفاء شرط واحد أو أكثر قبل قيد المعاملة المالية.
السيطرة على الشركات	تُعرَّف السيطرة بأنها القدرة على تحديد السياسة العامة للشركة. ويشير مصطلح «السياسة العامة للشركة»، بمعناه الواسع، إلى أهم السياسات المالية والتشغيلية المتعلقة بالأهداف الاستراتيجية للشركة كمنتج سوقي.
الشركات	الشركات هي جميع الكيانات التي (١) تتوافر لها القدرة على تحقيق الربح أو غير ذلك من الكسب المادي لمالكها، و(٢) يعترف بها القانون ككيانات قانونية مستقلة عن مالكيها الذين يتمتعون بمسؤولية محدودة، و(٣) تنشأ لأغراض تتعلق بممارسة الإنتاج السوقي (أي إنتاج السلع والخدمات بأسعار ذات دلالة اقتصادية). راجع أيضاً الأسعار ذات الدلالة الاقتصادية.
العملة	تتألف العملة من النقود الورقية والمعدنية ذات القيم الاسمية الثابتة والصادرة أو التي يصرح بإصدارها من البنك المركزي أو الحكومة.
عملة التقويم	تُحدد عملة التقويم على أساس العملة التي تثبت بها قيمة التدفقات ومراكز الأرصدة على النحو المنصوص عليه في العقد بين الطرفين.
الدين	راجع إجمالي الدين، مجموع
تحمل الدين	تحمل الدين هو اتفاق ثلاثي الأطراف بين دائن ومدين سابق ومدين جديد (وحدة حكومية في العادة) يتحمل بموجبه المدين الجديد الالتزامات القائمة على المدين السابق والمستحقة للدائن، ويكون مسؤولاً عن سداد الدين.
إلغاء الدين	راجع الإعفاء من الدين.
تحويل الدين	المقصود بتحويل (مبادلة) الدين هو استبدال الدين – عادةً بخصم من القيمة – بمطالبة غير منشئة لدين (مثل حصص الملكية)، أو بأرصدة مقابلة يمكن استخدامها في تمويل مشروع أو سياسة معينة.
فسخ الدين	في حالة فسخ الدين، تقوم الوحدة المدينة بحذف خصومات معينة من ميزانيتها العمومية وذلك بأن تقرنها في المقابل بأصول مالية، يكون دخلها وقيمتها كافيان لضمان سداد كل مدفوعات خدمة الدين.
الإعفاء من الدين	يُعرَّف الإعفاء من الدين (أو إلغاء الدين) بأنه الإلغاء الطوعي للالتزام الدين كله أو بعضه بموجب ترتيب تعاقدى بين دائن ومدين.

أداة الدين	تُعرَّف أداة الدين بأنها مطالبة مالية تقتضي قيام المدين بأداء مدفوعات سداد الفائدة أو المبلغ الأصلي أو كليهما إلى الدائن في تاريخ محدد، أو أكثر في المستقبل. راجع إجمالي الدين، مجموع.
التزامات الدين	راجع إجمالي الدين، مجموع.
التزامات الدين متأخرة السداد	يصبح التزام الدين متأخر السداد إذا لم تتم تصفيته في تاريخ استحقاق السداد، أي عند عدم سداد أصل الدين أو مدفوعات الفائدة لدى استحقاقها.
الدين بعد خصم الأصول عالية السيولة	يكون الدين بعد خصم الأصول عالية السيولة مساويا في معظم الحالات لإجمالي الدين مخصصا منه الأصول المالية في شكل عملة أو ودائع. غير أن سندات الدين المحتفظ بها لأغراض إدارة الدين يمكن إدراجها كأصول مالية عالية السيولة.
سداد الدين نيابة عن أطراف أخرى	بدلاً من تحمل الدين، قد تقرير وحدة من وحدات القطاع العام سداد ذلك الدين أو أداء مدفوعات محددة نيابة عن وحدة مؤسسية أخرى (المدين الأصلي) دون طلب تنفيذ ضمان أو تحمل مسؤولية الدين.
السداد المبكر للدين	تتألف عملية السداد المبكر للدين من إعادة شراء الدين، أو السداد المبكر له، بشروط متفق عليها بين الدائن والمدين.
إعادة تمويل الدين	تنطوي إعادة تمويل الدين على الاستعاضة عن أداة أو أدوات دين قائمة، بما في ذلك أي متأخرات، بأداة أو أدوات دين جديدة.
إعادة تنظيم الدين	تُعرَّف إعادة تنظيم الدين (ويشار إليها أيضا بإعادة هيكلة الدين) بأنها ترتيب بين الدائن والمدين (وأطراف أخرى في بعض الأحيان) يتم بموجبه تغيير الشروط المحددة لخدمة دين قائم.
إعادة جدولة الدين	إعادة جدولة الدين هي ترتيب ثنائي بين الدائن والمدين يشكل تأجيلا رسميا لمدفوعات خدمة الدين وتطبيق آجال استحقاق جديدة ولفترات أطول بوجه عام.
سندات الدين	سندات الدين هي أدوات مالية قابلة للتداول تُستخدم كإثبات لوجود دين.
تأجيل مدفوعات خدمة الدين	ينطوي تأجيل مدفوعات خدمة الدين على أن يسمح دائن منفرد للمدين وبصفة رسمية بتعليق مدفوعات خدمة الدين التي يحل موعد استحقاقها أثناء فترة معينة.
شطب الدين	شطب الدين أو تخفيض الدين هو إجراء من طرف واحد يقوم بموجبه الدائن بتخفيض المبالغ المستحقة له.
سندات الخصم الكبير	سندات الخصم الكبير هي أوراق مالية طويلة الأجل تستلزم أداء مدفوعات قسيمة دورية خلال أجل الأداة، ولكن سعر الفائدة المحتسبة في مبلغ القسيمة يقل كثيرا عن سعر الفائدة السوقي وقت الإصدار.
الودائع	الودائع هي جميع المطالبات المثبتة بشهادات إيداع والمستحقة على شركات تلقي الودائع (بما فيها البنك المركزي) وفي بعض الحالات على الحكومة العامة والوحدات المؤسسية الأخرى.
العملة المحلية	العملة المحلية هي العملة التي لها قوة إبراء قانونية في الاقتصاد وتصدرها السلطة النقدية لذلك الاقتصاد: أي السلطة النقدية لاقتصاد منفرد، أو السلطة النقدية لمنطقة العملة المشتركة التي ينتمي إليها الاقتصاد المعني إذا كان عضوا في أحد اتحادات العملة. راجع أيضا العملة الأجنبية.
الدين المحلي	الدين المحلي هو التزامات الدين المستحقة على مقيمين لمقيمين آخرين في نفس الاقتصاد.

الأصول الاقتصادية	الأصول الاقتصادية هي كيانات (١) تسيطر عليها الوحدات المؤسسية، منفردة أو مجتمعة، وتقوم بإنفاذ الملكية الاقتصادية عليها، و(٢) يمكن للمالكين تحقيق منافع اقتصادية منها إما بحيازتها أو باستخدامها على مدى فترة زمنية.
المالك الاقتصادي	المالك الاقتصادي لكيانات كالسلع والخدمات، والموارد الطبيعية، والأصول والخصوم المالية هو الوحدة المؤسسية التي يحق لها المطالبة بالمنافع المصاحبة لاستخدام الكيان المعني في سياق أي نشاط اقتصادي من واقع قبولها بالمخاطر المصاحبة للاستخدام.
الأسعار ذات الدلالة الاقتصادية	الأسعار ذات الدلالة الاقتصادية هي الأسعار التي تؤثر بقدر كبير على الكميات التي يرغب المنتجون في عرضها بالسوق وعلى الكميات التي يرغب المشترون في شرائها.
الاقتصاد	يتألف الاقتصاد من مجموعة من الوحدات المؤسسية المقيمة.
المبادلة	تنطوي المبادلة على توفير شيء ذي قيمة اقتصادية نظير بند له قيمة اقتصادية مقابلة. راجع أيضا التحويل.
الالتزامات الاحتمالية الصريحة	تُعرف الالتزامات الاحتمالية الصريحة بأنها ترتيبات مالية تعاقدية تنشأ عنها متطلبات مشروطة لأداء مدفوعات ذات قيمة اقتصادية. وتصبح هذه المتطلبات نافذة إذا تحقق واحد أو أكثر من تلك الشروط المنصوص عليها. راجع أيضا الالتزامات الاحتمالية الضمنية.
الدين الخارجي	الدين الخارجي هو التزامات الدين المستحقة على مقيمين لغير المقيمين.
الكيانات خارج الموازنة	تعتبر كيانات الحكومة العامة ذات الموازنات المستقلة والتي لا تشملها الموازنة العامة بالكامل كيانات خارج الموازنة.
القيمة الظاهرية	القيمة الظاهرية لسند الدين هي مبلغ أصل الدين غير المخصوم والواجب سداده عند حلول أجل الاستحقاق. راجع أيضا القيمة الاسمية.
القيمة العادلة	القيمة العادلة لسند الدين هي قيمته «المعادلة لسعر السوق» وتُعرف بأنها المبلغ الذي يمكن استخدامه لمبادلة أصل مالي أو تسوية خصم بين أطراف مطلعة وراغبة في إتمام معاملة قائمة على أساس التسعير الحر.
الأصول المالية	تتألف الأصول المالية من مطالبات مالية بالإضافة إلى سبائك الذهب الموجودة في حيازة السلطات النقدية كأصول احتياطية. أما المطالبة المالية فهي أصل يمنح في العادة مالكة (الدائن) الحق في الحصول على الأموال وغيرها من الموارد من وحدة أخرى بموجب شروط التزام ما.
الشركات المالية المساعدة	الشركات المالية المساعدة هي وحدات مؤسسية تعمل أساسا في خدمة الأسواق المالية، ولكنها لا تمتلك الأصول والخصوم المالية التي تتعامل فيها أو تنظم التعامل فيها.
المطالبات المالية	راجع الأصول المالية
الشركات المالية	تتألف الشركات المالية من جميع الشركات المقيمة التي يتمثل نشاطها الرئيسي في تقديم الخدمات المالية.
عقد التأجير التمويلي	عقد التأجير التمويلي هو عقد يقوم بموجبه المؤجر بصفته المالك القانوني للأصل بتحويل معظم مخاطر ومزايا ملكية الأصل للمستأجر.
مخاطر المالية العامة	يمكن تعريف مخاطر المالية العامة على المستوى الأعم بأنها أي فروق محتملة بين النتائج الفعلية والمتوقعة للمالية العامة.

العملة الأجنبية	كل العملات بخلاف العملة المحلية هي عملات أجنبية. راجع العملة المحلية.
الدين الأجنبي	راجع الدين الخارجي.
قطاع الحكومة العامة	يتألف قطاع الحكومة العامة من جميع الوحدات الحكومية وجميع المؤسسات غير الهادفة للربح غير المشغلة بالإنتاج السوقي والتي تسيطر عليها الوحدات الحكومية.
مبادلة الذهب	تنطوي مبادلة الذهب على تبادل أني للذهب بودائع بالنقد الأجنبي مع الاتفاق على إجراء معاملة مقابلة في تاريخ متفق عليه في المستقبل وبسعر الذهب المتفق عليه.
الوحدات الحكومية	الوحدات الحكومية هي وحدات مؤسسية تتمتع بسلطة تشريعية أو قضائية أو تنفيذية على وحدات مؤسسية أخرى في مجال معين؛ وتتحمل مسؤولية توفير السلع والخدمات للمجتمع أو لفرادى الأسر على أساس غير سوقي؛ وتؤدي مدفوعات التحويلات لإعادة توزيع الدخل والثروة؛ وتقوم بتمويل أنشطتها أساساً عن طريق الضرائب ومصادر الدخل الأخرى من وحدات في قطاعات الاقتصاد الأخرى.
إجمالي الدين بالقيمة السوقية	«إجمالي الدين بالقيمة السوقية» هو تقييم الأوراق المالية بأسعار السوق؛ وتقييم نظم التأمين والتقاعد والضمانات الموحدة وفقاً لمبادئ مكافئة للتقييم بأسعار السوق؛ وتقييم جميع أدوات الدين الأخرى بالأسعار الاسمية، التي تعتبر أفضل بدائل متاحة عموماً لأسعارها في السوق.
إجمالي الدين، مجموع	يتألف مجموع إجمالي الدين - الذي يشار إليه غالباً باسم «مجموع الدين» أو «مجموع التزامات الدين» - من جميع الخصوم المتمثلة في أدوات الدين. وتعرف أداة الدين بأنها مطالبة مالية تقتضي قيام المدين بأداء مدفوعات الفائدة أو المبلغ الأصلي أو كليهما إلى الدائن في تاريخ محدد، أو أكثر في المستقبل.
مكاسب وخسائر الحياة	مكاسب أو خسائر الحياة (أو إعادة التقييم) هي التغير في القيمة النقدية لأصل أو خصم نتيجة التغيرات في مستوى وهيكل الأسعار (نتيجة التغيرات في سعر الفائدة، مثلاً) وسعر الصرف أو أيهما، بافتراض أن الأصل أو الخصم لم يتغير نوعياً أو كمياً.
الالتزامات الاحتمالية الضمنية	لا تنشأ الالتزامات الاحتمالية الضمنية بحكم القانون أو بناءً على عقد بين أطراف ولكن يتم تسجيلها بعد تحقق شرط أو حدث. راجع أيضاً الالتزامات الاحتمالية الصريحة.
الأوراق المالية المربوطة بمؤشر	الأوراق المالية المربوطة بمؤشر هي أدوات يتم ربط قيمة مدفوعات قسائمها (الفائدة) أو الأصل أو كليهما ببند آخر كمؤشر أسعار أو سعر سلعة أساسية.
الوحدة المؤسسية	الوحدة المؤسسية هي كيان اقتصادي قاصر في حد ذاته، على امتلاك الأصول وإنشاء الالتزامات وممارسة الأنشطة الاقتصادية والدخول في معاملات مع كيانات أخرى.
الفائدة	الفائدة هي أحد أشكال دخل الاستثمار مستحق القبض لمالكي بعض أنواع الأصول المالية (حقوق السحب الخاصة، والودائع، وسندات الدين، والقروض، والحسابات الأخرى مستحقة القبض) مقابل وضع هذه الموارد المالية وغيرها من الموارد تحت تصرف وحدة مؤسسية أخرى.
المنظمات الدولية	تتسم المنظمات الدولية بالسماوات التالية: (أ) تتألف عضوية المنظمات الدولية من دول قومية أو منظمات دولية أخرى أعضاؤها من الدول القومية؛ (ب) وهي كيانات منشأة باتفاقات سياسية رسمية بين أعضائها لها مقام المعاهدات الدولية؛ كما أن وجودها معترف به قانوناً في بلدانها الأعضاء؛ (ج) وتنشأ لأغراض مختلفة كالمنظمات المالية الدولية (مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) أو لتقديم خدمات غير سوقية ذات طبيعة جماعية تستفيد منها الدول الأعضاء (مثل حفظ السلام والتعليم وقضايا السياسات).

توحيد البيانات فيما بين القطاعات	توحيد البيانات فيما بين القطاعات، وهو توحيد البيانات بين القطاعات الفرعية في القطاع العام لإنتاج إحصاءات موحدة لمجموعة معينة من وحدات القطاع العام (على سبيل المثال، بين الحكومة المركزية وحكومات الولايات والحكومات المحلية، أو بين الحكومة العامة والشركات العامة غير المالية).
توحيد البيانات داخل كل قطاع	توحيد البيانات داخل كل قطاع، وهو توحيد البيانات داخل قطاع فرعي معين لإنتاج إحصاءات موحدة لهذا القطاع الفرعي (على سبيل المثال، داخل القطاع الفرعي للحكومة المركزية أو داخل القطاع الفرعي للشركات العامة غير المالية).
المشروع المشترك	ينطوي المشروع المشترك على إنشاء شركة أو شراكة أو أي وحدة مؤسسية أخرى يتمتع فيها كل طرف بالسيطرة المشتركة على أنشطة وحدة المشروع المشترك بموجب الشروط القانونية المنظمة لإنشائها.
المالك القانوني	المالك القانوني لكيانات كالأصول والخدمات، والموارد الطبيعية، والأصول والخصوم المالية هو الوحدة المؤسسية التي يحق لها شرعا المطالبة بالمنافع المصاحبة لهذه الكيانات والتي يتوقع أن تكون مطالبتها مؤكدة بموجب القانون.
الالتزام	ينشأ الالتزام عندما تلتزم وحدة ما (المدين)، في ظروف معينة، بتقديم الأموال أو غيرها من الموارد إلى وحدة أخرى (الدائن).
مستحقات التأمين على الحياة والتأمين الادخاري	مستحقات التأمين على الحياة والتأمين الادخاري هي مطالبات مالية مستحقة لحملة وثائق التأمين على مؤسسة ما تقدم خدمات التأمين على الحياة أو التأمين الادخاري.
القرض	القرض هو أداة مالية تنشأ عندما يقرض دائن ما أموالا بصورة مباشرة إلى مدين ما، ويحصل على وثيقة غير قابلة للتداول كإثبات للأصل.
القطاع الفرعي للحكومات المحلية	يتألف القطاع الفرعي للحكومات المحلية من الحكومات المحلية التي تمثل وحدات مؤسسية مستقلة بالإضافة إلى المؤسسات غير الهادفة للربح غير المشتغلة بالإنتاج السوقي والتي تسيطر عليها الحكومات المحلية. ومن حيث المبدأ، فإن الوحدات الحكومية المحلية هي وحدات مؤسسية تمتد سلطاتها المالية والتشريعية والتنفيذية إلى أصغر المناطق الجغرافية المعترف بها للأغراض الإدارية والسياسية. ويشمل القطاع الفرعي للحكومات المحلية صناديق الضمان الاجتماعي التي تديرها الحكومات المحلية ما لم تصنف صناديق الضمان الاجتماعي كقطاع فرعي من الحكومة العامة.
أسعار السوق	تُعرف أسعار السوق بالنسبة للمعاملات بأنها المبالغ النقدية التي تدفعها الأطراف الراغبة في الشراء من أجل اقتناء شيء ما من الأطراف الراغبة في البيع؛ على أن تتم المبادلات بين أطراف مستقلة وعلى أساس الاعتبارات التجارية وحدها، وهو ما يسمى أحيانا التسعير الحر.
القيمة السوقية للأصول والخصوم المالية	ينبغي تقييم الأصول والخصوم المالية (بما فيها أدوات الدين) ضمن إحصاءات الاقتصاد الكلي بالقيمة السوقية، أي كما لو كانت حيازتها قد تمت بمعاملات سوقية في تاريخ إبلاغ بيانات الميزانية العمومية. راجع أيضا أسعار السوق.
أجل الاستحقاق	أجل استحقاق سند الدين هو الوقت المتبقي لحين إفناء الدين بموجب العقد القائم بين الدائن والمدين. وتشير المبادئ التوجيهية الإحصائية إلى أن هذه الفترة الزمنية تمتد من تاريخ تحمل التزام الدين أو التاريخ المرجعي (أجل الاستحقاق الأصلي/المتبقي، على التوالي) إلى التاريخ الذي يتم فيه إفناء الدين.

المعاملة النقدية	المعاملة النقدية هي معاملة تؤدي فيها وحدة مؤسسية مدفوعات (أو تقبض مدفوعات) أو تتحمل التزامات (تحصل على أصول) محددة بالوحدات النقدية. راجع أيضا المعاملة غير النقدية.
صافي الدين	يُحسب صافي الدين كإجمالي الدين ناقصا الأصول المالية المكونة من عناصر مقابلة لأدوات دين.
صافي القيمة المالية	صافي القيمة المالية لأي وحدة مؤسسية (أو مجموعة من الوحدات) هو مجموع قيمة أصولها المالية ناقصا مجموع قيمة خصومها القائمة.
صافي القيمة	صافي القيمة لأي وحدة مؤسسية (أو مجموعة من الوحدات) هو مجموع قيمة أصولها ناقصا مجموع قيمة خصومها القائمة.
القيمة الاسمية	القيمة الاسمية لأداة الدين هي مقياس القيمة من منظور المدين، فهي تمثل مقدار ما يدين به المدين للدائن، في أي لحظة. راجع أيضا القيمة الظاهرية.
الأصول غير المالية	الأصول غير المالية هي أصول اقتصادية بخلاف الأصول المالية.
الشركات غير المالية	الشركات غير المالية هي شركات نشاطها الرئيسي إنتاج السلع السوقية أو الخدمات غير المالية.
الاحتياطات الفنية للتأمين على غير الحياة	تشمل الاحتياطات الفنية للتأمين على غير الحياة (١) المدفوعات المسبقة لصافي أقساط التأمين على غير الحياة، و(٢) الاحتياطات للوفاء بالمطالبات القائمة للتأمين على غير الحياة.
المؤسسات غير الهادفة للربح وغير المشتغلة بالإنتاج السوقي	المؤسسات غير الهادفة للربح وغير المشتغلة بالإنتاج السوقي وتسيطر عليها الوحدات الحكومية هي كيانات قانونية أو اجتماعية، تنشأ بغرض إنتاج السلع والخدمات على أساس غير سوقي، لكن وضعها القانوني والتشغيلي لا يسمح لها بأن تصبح مصدر دخل أو ربح أو غير ذلك من أشكال الكسب المادي للحكومة. راجع أيضا الوحدات الحكومية.
المعاملة غير النقدية	المعاملة غير النقدية هي معاملة لا تكون محددة أصلا بالوحدات النقدية من جانب الطرفين المتعاملين (مثل تقديم المعونة في هيئة سلع). راجع أيضا المعاملة النقدية.
الأسهم الممتازة غير المشاركة في توزيع الأرباح	الأسهم الممتازة غير المشاركة في توزيع الأرباح ولكنها لا تتيح المشاركة في توزيع القيمة الباقية لمؤسسة مساهمة عند تصفيتها
القروض المتعثرة	القروض المتعثرة هي تلك القروض التي يتحقق بشأنها أي مما يلي: (أ) إذا تأخر سداد مدفوعات الأصل والفائدة لمدة ثلاثة شهور (٩٠ يوما) أو أكثر؛ أو (ب) إذا تمت رسملة مدفوعات الفائدة بما يعادل الفائدة عن ثلاثة أشهر (٩٠ يوما) أو أكثر (أي أعيد استثمارها في المبلغ الأصلي) أو تأخر الدفع بموجب اتفاق؛ أو (ج) في حالة وجود دلائل تفضي بإعادة تصنيف قرض ما كقرض متعثر حتى مع عدم تأخر السداد لمدة ٩٠ يوما، مثلما في حالة إعلان المدين إفلاسه.
المؤسسات غير الهادفة للربح	المؤسسات غير الهادفة للربح هي كيانات قانونية أو اجتماعية، تنشأ بغرض إنتاج السلع والخدمات ولا يسمح لها وضعها القانوني والتشغيلي بأن تصبح مصدر دخل أو ربح أو غير ذلك من الكسب المادي للوحدات التي تنشأها أو تسيطر عليها أو تمويلها.
المبلغ الافتراضي للمشتقة المالية	المبلغ الافتراضي - ويوصف أحيانا بالمبلغ الاسمي - هو المبلغ الذي يشكل أساس حساب المدفوعات أو المتحصلات بموجب عقد المشتقة المالية.

المبادلة خارج السوق
المبادلة خارج السوق هي مبادلة تصدر عند إنشاء الأداة بقيمة غير صفرية نتيجة تحديد الأسعار المرجعية على نحو مختلف عن الأسعار السوقية الجارية، أي «خارج السوق».

عملية التوريق المدرجة في الميزانية العمومية
عملية التوريق المدرجة في الميزانية العمومية تنطوي على إصدار سندات دين مضمونة بتدفق إيرادات مستقبلية ناشئة عن أصول. وتظل هذه الأصول مدرجة في الميزانية العمومية لجهة إصدار سندات الدين (المالك الأصلي للأصول)، كحافضة منفصلة عادة. ولا تنطوي العملية على أي وحدة توريق.

ضمانات تمنح مرة واحدة
الضمانات التي تمنح مرة واحدة هي أنواع الضمانات التي تكون أدوات الدين فيها بالغة الخصوصية لدرجة يتعذر معها حساب درجة المخاطر المقترنة بالدين بأي دقة. وعكس الضمانات الموحدة، فإن الضمانات التي تمنح مرة واحدة هي ضمانات حالة منفردة، وليس بوسع الضامن وضع تقدير موثوق لاحتمالات طلب الضمان.

الإقراض المشتق
يشير إقراض الأموال المقترضة أو الإقراض المشتق إلى قيام وحدة مؤسسية مقيمة "A" (عادة الحكومة المركزية) بالاقتراض من وحدة/وحدات مؤسسية أخرى "B" (عادة وحدة غير مقيمة)، ثم تقوم بإقراض حصيلة هذا الاقتراض إلى وحدة/وحدات مؤسسية ثالثة "C" (عادة حكومات الولايات أو الحكومات المحلية، أو شركة/شركات عامة)، بحيث يكون من المفهوم أن الوحدة "A" تكتسب مطالبة مالية فعلية على الوحدة "C".

حسابات أخرى مستحقة الدفع
راجع حسابات أخرى مستحقة الدفع/القبض.

حسابات أخرى مستحقة الدفع/القبض
تتألف الحسابات الأخرى مستحقة الدفع/القبض من الائتمان التجاري والسلف وينود متنوعة أخرى مستحقة القبض أو الدفع.

حسابات أخرى مستحقة القبض
راجع حسابات أخرى مستحقة الدفع/القبض.

التدفقات الاقتصادية الأخرى
«التدفقات الاقتصادية الأخرى» هي التغيرات التي تطرأ على حجم أو قيمة الأصول أو الخصوم ولا تكون ناتجة عن إجراء معاملات.

الشركات العامة المالية الأخرى
تتألف الشركات العامة المالية الأخرى من جميع الشركات المالية المقيمة، عدا الشركات العامة لتلقي الودائع، والتي تخضع لسيطرة وحدات الحكومة العامة أو شركات عامة أخرى.

مستحقات التقاعد
مستحقات التقاعد هي مطالبات مالية مستحقة للمتقاعدين الحاليين والمستقبليين إما على صاحب العمل أو على صندوق يحدده صاحب العمل لدفع معاشات التقاعد المكتسبة وذلك في إطار اتفاق لدفع التعويضات بين صاحب العمل والموظف.

أصل الدين
ينشأ أصل الدين في زمة المدين عند قيام الدائن بتقديم قيمة اقتصادية أو إنشاء التزامات في شكل دين بوسائل أخرى، وقد تتغير قيمة أصل الدين بمرور الوقت إلى أن يتم إفناؤه.

صناديق الادخار
صناديق الادخار هي نظم ادخار إلزامية تحافظ على سلامة مساهمات المشتركين الأفراد.

مخصصات تغطية المطالبات المشمولة بالضمانات الموحدة
ينشأ التزام في شكل دين وفق النسبة المقدرة للعجز عن السداد في مجمع من الضمانات الموحدة المتماثلة، ويشار إليه بأنه «مخصصات تغطية المطالبات المشمولة بنظم الضمانات الموحدة».

الشركات العامة
الشركات العامة تشمل كل الشركات التي تسيطر عليها وحدات حكومية أو شركات عامة أخرى. أما الشركات الخاضعة لسيطرة الحكومة (أو شركة عامة) والمقيمة في اقتصاد مختلف عن اقتصاد هذه الحكومة فلا يتم تصنيفها كشركات عامة. راجع أيضا «السيطرة على الشركات».

الشركات العامة لتلقي الودائع	الشركات العامة لتلقي الودائع هي جميع الشركات المالية المقيمة التي تسيطر عليها وحدات الحكومة العامة أو شركات عامة أخرى، ويتمثل نشاطها الرئيسي في أعمال الوساطة المالية وتحمل خصوما في شكل ودائع أو أدوات مالية تعد بدائل قريبة للودائع. راجع أيضا «الشركات المالية».
الشركات العامة لتلقي الودائع عدا البنك المركزي	تتألف الشركات العامة لتلقي الودائع عدا البنك المركزي من جميع شركات الإيداع المقيمة، عدا البنك المركزي، التي تسيطر عليها وحدات الحكومة العامة أو شركات عامة أخرى.
الشركات العامة المالية	جميع الشركات المالية المقيمة التي تسيطر عليها وحدات الحكومة العامة أو شركات عامة أخرى هي جزء من القطاع الفرعي للشركات العامة المالية. راجع أيضا الشركات المالية.
الشركات العامة غير المالية	جميع الشركات غير المالية المقيمة التي تسيطر عليها وحدات الحكومة العامة أو الشركات العامة هي جزء من القطاع الفرعي للشركات العامة غير المالية. راجع أيضا الشركات غير المالية.
القطاع العام	يتألف القطاع العام من جميع الوحدات المؤسسية المقيمة التي تسيطر عليها الوحدات الحكومية المقيمة، بصفة مباشرة أو غير مباشرة، أي جميع وحدات قطاع الحكومة العامة، والشركات العامة المقيمة.
الدين المضمون من الحكومة	يُعرف الدين المضمون من الحكومة بأنه التزامات دين وحدات القطاع العام والقطاع الخاص، التي تكون خدمتها مضمونة تعاقديا من وحدات القطاع العام. وتتألف هذه الضمانات من ضمانات مدفوعات سداد القروض والمدفوعات الأخرى، وهي من الضمانات التي تمنح مرة واحدة.
الشراكات بين القطاعين العام والخاص	الشراكات بين القطاعين العام والخاص هي عقود طويلة الأجل بين وحدتين، تحصل بموجبها وحدة ما على أصل، أو مجموعة أصول، أو تقوم ببنائها، وتتولى تشغيله لفترة ما، ثم تقوم بتسليمه إلى وحدة ثانية.
شبه الشركة	شبه الشركة هي إما (١) مؤسسة غير مساهمة تملكها وحدة مؤسسية مقيمة لديها المعلومات الكافية لإعداد مجموعة كاملة من الحسابات وتعمل كأنها شركة مستقلة والعلاقة التي تربطها بحكم الواقع مع مالكيها هي علاقة شركة مع مساهميها، أو (٢) مؤسسة غير مساهمة تملكها وحدة مؤسسية غير مقيمة وتعتبر بمثابة وحدة مؤسسية مقيمة لأنها تمارس قدرا كبيرا من الإنتاج في الإقليم الاقتصادي على مدى فترة طويلة أو غير محددة.
اتفاق إعادة الشراء	راجع اتفاقات إعادة شراء الأوراق المالية.
الإقامة	تتمثل إقامة كل وحدة مؤسسية في الإقليم الاقتصادي الذي ترتبط به أكثر من غيره (أي مركز المصلحة الاقتصادية الأغلب).
هيئات إعادة الهيكلة	هيئات إعادة الهيكلة هي كيانات تنشأ لبيع شركات وأصول أخرى، وإعادة تنظيم الشركات.
عمليات إعادة التقييم	راجع مكاسب وخسائر الحيازة.
إقراض الأوراق المالية	إقراض الأوراق المالية هو ترتيب يقوم بموجبه حائز الأوراق المالية بتحويل أوراق مالية إلى طرف آخر (متلقي الأوراق المالية)، شريطة النص على إعادة نفس الأوراق المالية أو أوراق مالية مشابهة في تاريخ محدد أو عند الطلب.
اتفاق إعادة شراء الأوراق المالية (اتفاق إعادة الشراء)	اتفاق إعادة شراء الأوراق المالية هو ترتيب يتم بموجبه بيع أوراق مالية نقدا بسعر محدد مع الالتزام بإعادة شراء نفس الأوراق المالية أو أوراق مالية مشابهة بسعر ثابت إما في تاريخ مستقبلي محدد (يكون في الغالب بعد يوم أو بضعة أيام من تاريخ الاتفاق) أو بأجل استحقاق مفتوح.

التوريد	تنشأ عملية التوريد عندما تقوم وحدة، تُعرف باسم المنشئ، بتحويل حقوق ملكية أصول مالية أو غير مالية، أو حق الحصول على تدفقات مستقبلية معينة، إلى وحدة أخرى، تُعرف باسم وحدة التوريد. وفي المقابل تدفع وحدة التوريد للمنشئ مبلغاً من أموالها الذاتية. وتحصل وحدة التوريد على تمويلها عن طريق إصدار سندات دين باستخدام الأصول أو حقوق الحصول على تدفقات مستقبلية والتي قام المنشئ بتحويلها كضمان.
صندوق استهلاك الدين	صندوق استهلاك الدين هو حساب مستقل، قد يكون وحدة مؤسسية أو غير ذلك، مؤلف من مساهمات منفصلة تقدمها الوحدة (الوحدات) المستفيدة من الصندوق (الوحدة «الأم») لاسترداد دين الوحدة الأم تدريجياً.
منافع التأمين الاجتماعي	منافع التأمين الاجتماعي هي مزايا اجتماعية مستحقة الدفع للمشاركين في نظام للتأمين الاجتماعي عند حدوث المخاطر الاجتماعية المؤمن ضدها. راجع نظام التأمين الاجتماعي.
اشتراك التأمين الاجتماعي	اشتراك التأمين الاجتماعي هو مبلغ مستحق الدفع لنظام التأمين الاجتماعي حتى يصبح من حق المستفيد الحصول على المنافع الاجتماعية التي يشملها نظام التأمين. راجع نظام التأمين الاجتماعي.
نظام التأمين الاجتماعي	نظام التأمين الاجتماعي هو نظام تأمين يتوفر فيه شرطان هما: (أ) أن تكون المنافع التي يتم الحصول عليها مشروطة بالاشتراك في النظام وتشكل مزايا اجتماعية (وفق استخدام هذا المصطلح في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨)؛ (ب) أن يتحقق واحد على الأقل من الشروط الثلاثة التالية: (١) أن يكون الاشتراك في النظام إلزامياً إما بموجب القانون أو وفق شروط توظيف موظف أو مجموعة موظفين؛ (٢) أن يكون النظام جماعياً ويعمل لصالح مجموعة محددة من العاملين، سواء كانوا على رأس العمل أو غير مستخدمين، والاشتراك مقصور على أعضاء هذه المجموعة؛ (٣) وأن يقوم صاحب العمل بسداد اشتراكات (فعلية أو محتسبة) في النظام نيابة عن الموظف، سواء كان الموظف يدفع اشتراكات أم لا. راجع أيضاً منافع التأمين الاجتماعي واشتراك التأمين الاجتماعي.
صناديق الضمان الاجتماعي	صناديق الضمان الاجتماعي هي تلك الوحدات المخصصة لتشغيل نظم الضمان الاجتماعي.
نظم الضمان الاجتماعي	نظم الضمان الاجتماعي هي نظم للتأمين الاجتماعي تشمل المجتمع ككل، أو قطاعات كبيرة من المجتمع، وتقوم وحدات حكومية بفرضاها والسيطرة عليها. راجع أيضاً نظام التأمين الاجتماعي.
صناديق الثروة السيادية	تنشئ الحكومة العامة صناديق الثروة السيادية وتحتفظ بملكيته، وهي صناديق تحتفظ بالأصول أو تتولى توظيفها أو إدارتها لتحقيق أهداف مالية، مستخدمة في ذلك استراتيجيات استثمارية تتضمن الاستثمار في الأصول المالية الأجنبية. وتنشأ هذه الصناديق في العادة معتمدة على فوائض ميزان المدفوعات، أو عمليات النقد الأجنبي الرسمية، أو عائدات الخصخصة، أو فوائض المالية العامة، أو الإيرادات المتحققة من الصادرات السلعية، أو كل هذه الموارد مجتمعة.
حقوق السحب الخاصة (SDR)	حقوق السحب الخاصة هي أصول احتياطية دولية أنشأها صندوق النقد الدولي ويخصصها لأعضائه لاستكمال الأصول الاحتياطية.
الضمانات الموحدة	الضمانات الموحدة هي تلك الضمانات التي تصدر بأعداد كبيرة، وبمبالغ صغيرة إلى حد ما في العادة، وبنفس المواصفات.

يتألف القطاع الفرعي لحكومات الولايات من حكومات الولايات أو المقاطعات أو الأقاليم وهي وحدات مؤسسية مستقلة بالإضافة إلى تلك المؤسسات غير الهادفة للربح غير المشتغلة بالإنتاج السوقي والتي تسيطر عليها حكومات الولايات أو المقاطعات أو الأقاليم. وحكومات الولايات هي وحدات مؤسسية تمارس بعض وظائف الحكومة على مستوى أدنى من مستوى الحكومة المركزية وأعلى من مستوى الوحدات المؤسسية الحكومية القائمة على المستوى المحلي. ويضم القطاع الفرعي لحكومات الولايات صناديق الضمان الاجتماعي التي تديرها حكومات الولايات، إذا لم تكن صناديق الضمان الاجتماعي مصنفة كقطاع فرعي مستقل من الحكومة العامة.

القطاع الفرعي لحكومات الولايات

تشير مراكز الأرصدة، أو الأرصدة، إلى مستوى الأصول والخصوم وصافي القيمة عند نقطة زمنية محددة.

مراكز الأرصدة

الأوراق المالية منزوعة القسائم هي الأوراق المالية التي تم تحويلها من مبلغ أصلي ومدفوعات قسائم إلى سلسلة من السندات ذات قسائم صفرية، لها مجموعة من أجال الاستحقاق تتوافق مع تاريخ (تواريخ) دفع القسائم وتاريخ استرداد المبلغ الأصلي (المبالغ الأصلية).

الأوراق المالية منزوعة القسائم

ينطوي عقد المبادلة على قيام طرفي العقد، وفق شروط معدة سلفاً، بتبادل تدفقات نقدية تستند إلى الأسعار المرجعية للبنود الأساسية.

عقد المبادلة

ينطوي التوريق التركيبي على تحويل مخاطر الائتمان المتعلقة بمجمع أصول بدون تحويل الأصول نفسها، وذلك من خلال وحدة للتوريق أو من خلال إصدار مباشر لسندات الدين من جانب المالك الأصلي للأصول.

التوريق التركيبي

سندات الدين المتداولة هي سندات الدين التي يجري تداولها (أو تكون قابلة للتداول) في الأسواق المنظمة أو غيرها من الأسواق المالية - مثل الأذون، والسندات، وصكوك المديونية، وشهادات الإيداع القابلة للتفاوض، والأوراق المالية المضمونة بأصول، إلخ.

سندات الدين المتداولة

المعاملة هي تعامل بين وحدتين بموجب اتفاق بين الطرفين أو بحكم القوانين النافذة، أو عمل ضمن وحدة يكون من المفيد من الوجهة التحليلية معالجته بوصفه معاملة (غالباً لأن الوحدة تعمل من واقع صفتين مختلفتين). والاتفاق بين الطرفين يعني أن الوحدتين على علم مسبق بالمعاملة وأنها موافقتان عليها، لكنه لا يعني أن الوحدتين المعنيتين دخلتا في المعاملة بصورة طوعية. وتنطوي كل معاملة على مبادلة أو تحويل.

المعاملة

ينطوي التحويل على تقديم (أو استلام) قيمة اقتصادية من طرف بدون استلام (أو تقديم) بند له قيمة اقتصادية مقابلة. راجع أيضاً المبادلة.

التحويل

تشمل الودائع القابلة للنقل جميع الودائع (١) القابلة للمبادلة عند الطلب بالقيمة الاسمية (بدون غرامة أو قيد) و(٢) القابلة للاستخدام مباشرة لأداء مدفوعات للغير بشيك أو حوالة أو أمر تحويل بريدي أو أي تسهيل آخر من تسهيلات الدفع المباشر أما الودائع غير القابلة للنقل فتشمل كل المطالبات المالية الأخرى، عدا الودائع القابلة للنقل، المثبتة بشهادات إيداع.

الودائع القابلة للنقل

تنطوي عملية توريق البيع الحقيقي على سندات دين تصدرها وحدة للتوريق حيث تكون الأصول الأساسية قد تم تحويلها بالفعل من الميزانية العمومية للمالك الأصلي للأصول (أي المنشئ الأصلي) إلى الميزانية العمومية لوحدة التوريق.

توريق البيع الحقيقي

السندات ذات القسائم الصفرية هي أوراق مالية طويلة الأجل لا تنطوي على مدفوعات دورية خلال أجل السند. ويحصل أصحابها على دفعة واحدة تشمل الفائدة المتجمعة عند الاستحقاق.

سند ذو قسيمة صفرية

الفهرس

ألف

الاتحاد الأوروبي، إحصاءات عن إجراءات مواجهة العجز المفرد.
راجع الدين في الاتحاد الأوروبي وفقا لمعاهدة ماستريخت
اتحادات العملة، ٢,٩٩، ٢,١٤٣، ٢,١٤٥
البنك المركزي، ٢,٩٩، الفصل ٢ ح ٣٩
تاريخ فاصل، لإعادة تنظيم الدين، ١٠,١٢٩، ١٠,١٣٦
اتفاق إعادة شراء. راجع اتفاق إعادة شراء الأوراق المالية
اتفاق إعادة شراء الأوراق المالية، ٣,٣٩، ٣,٤١-٣,٤٣
تصنيف نوع الطرف المقابل حسب القطاع المؤسسي، ٣,٧١،
٧,١١، ٧,٤٢
تعريف، ٣,٤١
اتفاقات إعادة شراء. راجع اتفاق إعادة شراء الأوراق المالية
الاتفاقية الثنائية لإعادة جدولة الدين، ٤,٣٨، ٤,٦٤-٤,٦٥،
١٠,١٣٤-١٠,١٣٣
أجل الاستحقاق، ٢,١٥٣-٢,١٤٩. راجع أيضا أجل الاستحقاق الأصلي
وأجل الاستحقاق المتبقي.
تعريف، ٢,١٤٩
حصر إحصاءات الدين حسب، ٥,١٥-٥,١٧، جدول ٥,٣، ٥,٣٦-٥,
٥,٤١، جداول ٥,٨ وأ ٥,٨، ب، جدول ٥,١٣
مفتوح، ٣,٤١
منهج المدين والعائد الأصلي حتى، ٢,١٦٢، ٢,٣١، ٢,١٧٣
أجل الاستحقاق الأصلي، ٢,١٥٠-٢,١٥٢
حصر إجمالي الدين حسب، ج ٥,١، ٥,٢، ٥,١٥-٥,١٧، ج ٥,٣،
٥,٣٦-٥,٤١، ج ٥,٨، ٥,٨، ب، ٥,٥٦، ج ٥,١٣
أجل الاستحقاق المتبقي، ٢,١٥٠-٢,١٥٢
حصر إجمالي الدين حسب، ج ٥,١، ٥,٢، ٥,١٥-٥,١٧، ج ٥,٣،
٥,٣٦-٥,٤١، ج ٥,٨، ٥,٨، ب، ٥,٥٦، ج ٥,١٣
إجمالي الدين
بالقيمة السوقية، ٥,٣
بيانات تاريخية عن إصدار ٥,٥٥
تحليل استمرارية القدرة على، ٩,٢-٩,١٥، ٩,٢، تستحق الفائدة،
٢,١٠٨
تعريف أضيق نطاقا، ٢,٧
تعريف، ٢,٣
حصر ٥,١٠-٥,١٣
الشركات العامة المالية، ٢,٥٠
صندوق استهلاك الدين، ٨,٢٥
مصادر البيانات الرئيسية التي يمكن أن تستخدمها، ٦,٤٠-٦,١٨
منسوب إلى الضامن، ٢,٩، ٢,١١٤، ٢,١٣٦، ٢,١٧٨، ٣,١٤، ٣,٦٢،
٤,١٢، ٤,١٤-٤,١٨، ٤,٢٥-٤,٢٦، ٤,١، ٤,٥٦، ٥,٣٨-٥,٣٩،
٥,٤١، م ٢,٤
والدين وفقا لمعاهدة ماستريخت، ٥,٦١، الفصل ١٠ ح ١٦
ومخصصات حقوق السحب الخاصة، ٣,٢٣، ٤,١٦٢

إجمالي الدين بالقيمة السوقية
تعريف، ٥,٣
الاحتياطيات الفنية للتأمين على غير الحياة، ٣,٤٥، ٣,٤٨-٣,٥٠
تعريف، ٢,٤٨
تقييم، ٢,١٣٦
مقارنة بمخصصات تغطية المطالبات المشمولة بضمانات
موحدة، ٣,٦٢
الإحصاءات الاقتصادية، ٣,١٤، ٤,٩٠، م ٢,١٣
تدفقات إيرادات مستقبلية لا تعامل، ٣,٣٦، ٤,١٠٢-٤,١٠٣،
٤,١٠٦، ٤,١٠٨
تعريف، ٣,٤
الإحصاءات المصرفية على أساس الموقع، ١٠,١١-١٠,١٠
أداة الدين قصيرة الأجل، ٢,١٤٩
إدارة الأصول والخصوم، ٦,٦٣، ١٠,٩٥، ١٠,١٨٤
إدارة المخاطر، ٢,١٣، ٥,١٢، ٩,٢٥، ١٠,٣٦، ١٠,٨٨، ١٠,٩٠، ١٠,١٤١،
١٠,١٨٤
أدوات الدين، ٢,٣، ٣,٧
أجل استحقاق، ٢,١٥٣-٢,١٤٩
الأصول المالية المقابلة، ٢,١٣، ٢,١٤، ج ٢,١، ج ٣,١، ٥,١٢-٥,
٥,١٤
تحديد وتصنيف، ٣,١٧-٣,٦٦
تستحق الفائدة على، ٢,١٠٨-٢,١١١، ٢,١٥٨-٢,١٧٩
تعريف، ٢,٣
تقييم، ٢,١١٥-٢,١٢٢، م ١,٥
غير المتداولة، ٢,١٢٤-٢,١٣١
المتداولة، ٢,١٣٢-٢,١٣٤
نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة،
٢,١٣٥-٢,١٣٨
تندرج ضمن تعريف الدين، ٢,٣، ٢,٧، ٢,١١، ٢,١٠٧، ج ٣,١، م
١,٢
توحيد، ٨,١٤-٨,٢١، ٨,٢٦-٨,٣١
الحصر حسب نوع، ٥,١١، ج ٥,١، ج ٥,٢، ٥,١٥، ج ٥,٣، ٥,٢٩، ج
٥,٧، ٥,٤٣، ٥,٤٦، ج ٥,٩
الطرف المقابل، ٣,٦٧-٣,٧١
متوسط أسعار الفائدة على، ٥,٥٦-٥,٥٩
المصادر الممكنة للبيانات حسب، ٦,٢١-٦,٤٠، ج ٦,١
ولأغراض إجراءات مواجهة العجز المفرد، الفصل ١٠ ح ١٧
ينبغي أن ترصد بيانات عن، ٦,٤١-٦,٥٧، ج ٦,٢
أدوات الدين غير المتداولة، تقييم، ٢,١٢٤-٢,١٣١
أدوات ذات سعر فائدة ثابت
تقسيم حسب نوع سعر الفائدة، ٥,٢٠-٥,٢٦، ج ٥,٥
القيمة الاسمية، ٢,١٢٠
متوسط أسعار الفائدة، ٥,٥٨

- أدوات ذات سعر فائدة متغير
استحقاق الفائدة على، ٢,١٦١
استراتيجية الدين متوسطة الأجل، ٩,١٩
حصر حسب نوع سعر الفائدة، ٥,٢٠-٥,٢٦، ٥,٥٨-٥,٥٩، ٦,٤٥-٦,٥٢
القيمة الاسمية، ٢,١٢٠
واستمرارية القدرة على تحمل الدين، ٩,٤
والسندات المربوطة بمؤش ٣,٣٨
الأدوات غير المرتبطة بالدين، ٢,٦، ٢,١٤، ٤,٤٨، ٤,٥١-٤,٥٢، ٤,١٢٧، ٤,١٢٩، ٥,١٤، ٥,٤٩-٥,٥٤
الأدوات المربوطة بمؤش ٢,١٦١
تعريف، ٣,٣٨
تقسيم حسب نوع سعر الفائدة، ٥,٢٤
الفائدة المستحقة على، ٢,١٦٧-٢,١٧٤
الأذون، ٢,١١٠، ٢,١٣٢، ٣,٢٨، ٧,١، ٢,٩
تعريف، ٣,٢٩
الأرصدة. راجع مراكز الأرصدة.
استحقاق الفائدة، ٢,١٠، ٢,١٠٩-٢,١١١، ٢,١٥٨-٢,١٧٩، ٥,٤٤، ٢,٣
استحقاق الفائدة على سندات الدين بخصم/بعلاوة، ٢,١٦٤-٢,١٦٦، ٢,٣٢، ٢,٩
سعر الصرف، ٢,١٤٢
سندات الدين ذات المشتقات المتضمنة، ٢,١٧٥
سندات الدين المربوطة بمؤش ٢,١٧٤-٢,١٦٧
على الدين الذي يتم تحمله، ٤,٣٦
على الديون/القروض المتعثرة، ٢,١٧٦-٢,١٧٨
على عقود التأجير التمويلي، ٢,١٧٩، ٤,٩١-٤,٩٥، ٤,١١
على المتأخرات، ٥,٤٥
الفائدة التعويضية المستحقة استنادا إلى مراكز أعضاء الصندوق من البلدان في شريحة الاحتياطي، ٤,١٥٩
القيمة الاسمية و، ٢,١٤٢
استراتيجية الدين متوسطة الأجل، ٩,١٦-٩,٢٠، ٩,٣ أ، ٩,٨٨، ١٠,٩٢، ١٠,٥٣، ١٠,١٧٤، ١٠,٢١٦
الاستفادة من الائتمان المتاح من الصندوق أو قروضه. راجع
الائتمان المتاح من الصندوق أو قروضه
أسعار ذات دلالة اقتصادية، ٢,١٩، ٢,٤٨، ٢,٥٨، ٢,٧٤
تعريف، الفصل ٢ ح ١٨
الأسهم الممتازة. راجع الأسهم الممتازة غير المشاركة في توزيع الأرباح.
الأسهم الممتازة غير المشاركة في توزيع الأرباح
تعريف، ٣,٣٥
الأسواق الثانوية
تداول هذه القروض في، ٣,٣٤، ٣,٣٩
توحيد بيانات أدوات دين القطاع العام القائمة المقتناة من خلال، الفصل ٨ ح ١٥
سندات الدين المتداولة في، ٧,١، ٧,٤-٧,٥، ٧,١٠-٧,١١، ٧,٣٦، ٨,٣١
القيمة السوقية للقروض التي لا يتجه نحو طرحها للتداول في، ٢,١٢٥
أشباه الشركات
تصنيف، ٢,١٩، ٢,٣٦، ٢,٤٠، ٢,٤٢، ٢,٥٩-٢,٦٠، ٢,٩٣
تعريف، ٢,٥٩
أشباه الكيانات السيادية، ٢,٥٧، ١٠,٩٠
أصل الدين
تعريف، ٢,١٠
والفائدة المستحقة، ٢,١٠٩-٢,١١١
الأصول الاحتياطية، ٢,١٤٧، ٣,٦، ٣,٢١-٣,٢٢، ٤,١٥٢، ٤,١٥٤، ٤,١٦١
- أصول احتياطية دولية. راجع أصول احتياطية
الأصول الخاضعة للسيطرة المشتركة. راجع ترتيبات تشغيل مشتركة
الأصول غير المالية، ٣,٢، ٣,١٣، ٣,٢٥
تعريف، ٣,١٣
الأصول المالية. راجع أيضا الخصوم
تعريف، ٣,٦
متضمنة في حساب صافي الدين. راجع الأصول المالية المقابلة لأدوات الدين.
مصادر بيانات، ٦,٢٧، ٦,٣٥، ٦,٣٨
مقابلة لأدوات دين، ١,٢، ٢,١٣، جدول ٢,١، ٥,١٢-٥,١٤، م
٢,١٣-٢,١٤، م ٢,١٧
تصنيفات، ٣,١٦-٣,٢٦
التقييم، ٢,١١٥-٢,١٣٨
توحيد بيانات، ٢,١٥٥، ٨,١٤-٨,٣٢
المقوم بعملات أخرى، ٢,١٤١
نظرة عامة ووصف، ٣,١٢-٣,١٢
الأصول المشروطة، ٣,١١. راجع أيضا الخصوم المشروطة الإطار القائم على انتقال السندات من طرف إلى الآخر ٧,٢٤-٧,٣٠، ج ٧,٢
إعادة التفاوض، ١٠,١٤٩
تغير الشروط الأصلية لدين ما من خلال، ٢,١٧٧، الفصل ٤ ح ١٥، ٤,٦٧، الفصل ٦ ح ١٥
إعادة التقييم. راجع مكاسب وخسائر الحياة إعادة تمويل الدين، ٤,٣٠، ٤,٧١، ٦,٥٣، ١٠,١٧٥، ١٠,١٨١، ١٠,١٨٣، ١٠,١٩٧
تعريف ووصف، ٤,٣٧، ٤,٤١
المعالجة الإحصائية، ج ٤,١، ٤,٤٢-٤,٤٧، أ ٤,٤
إعادة تنظيم الدين، ٦,٥٣، ١٠,١٨٨، ١٠,١٩٢، ١٠,١٩٦-١٠,١٩٧، ١٠,٢٠٦، ١٠,٢٠٨
تعريف وتقسيم إلى أنواع، ٤,٢٧-٤,٢٣
حالة إعادة تنظيم ديون نادي باريس، ٤,٨٣-٤,٨٦
موجز المعالجة الإحصائية لأنواع مختلفة من عمليات، ج ٤,١
وسداد الدين نيابة عن أطراف أخرى، ٤,٥٨
إعادة جدولة. راجع إعادة جدولة الدين.
إعادة شراء الدين. راجع إعادة شراء الدين
إعادة شراء الدين، ٤,٣٠، ٦,٥٣، ١٠,٢٠، ١٠,١٣٧، ١٠,١٨٠، ١٠,١٩٧
١٠,٢٠٤. راجع أيضا السداد المبكر للدين
إعادة هيكلة الدين. راجع إعادة تنظيم الدين
إعداد البيانات، ٦,١-٦,٥٧
مصادر البيانات، ٦,١٨-٦,٤٠
المسوح الدورية والاستبيانات، ٦,٣٢-٦,٣٨
مصادر أخرى، ٦,٣٩-٦,٤٠
مكتب الدين، ٦,٢٣-٦,٢٥
الميزانية العمومية، ٦,٢٦-٦,٣١
الإعفاء من الدين
إعادة تمويل الدين التي تنطوي على، ٤,٤٣
إعادة جدولة الدين التي تنطوي على، ٤,٣٨
إعداد البيانات عن، ٦,٥٣
تعريف، ٤,٣٣
السداد المبكر للدين الذي ينطوي على، ٤,٥٤-٤,٥٥
القيمة الاسمية لأداة الدين و، ٢,١٢٤
المبادرات الدولية التي تنطوي على، ٤,٧٤، ٤,٧٤
المتأخرات و، ٢,١١٣
المعالجة الإحصائية، ج ٤,١، ٤,٣٤-٤,٣٦، أ ٤,٢

- مقارنة شطب الدين وتخفيض قيمته، ٤,٧٦
وصف، ٤,٣٠-٤,٣١، ٤,٣٣
الاقتصاد
- تعريف، ٢,٩٦**
إقراض الأوراق المالية، ٣,٤٣، ٣,٧١
تعريف، ٣,٤٢
الإقراض المشتق للأموال المقترضة، ١٠,١٨٨
تعريف ووصف، ٤,١٣٩-٤,١٤٠
المعالجة الإحصائية، ٤,٧٤-٤,١٤١-٤,١٤٨، أ ٤,١٩، ج ٤,٢، ٤,١٥٨
الإقليم الاقتصادي، ٢,٥٩، ٢,٩٥-٢,٩٦، ٢,٩٨
التزام الدين متأخر السداد، ٢,١١٣-٢,١١٤، ٥,٤٦-٥,٤٧، ٦,٥٠
تعريف، ٢,١١٣
الالتزامات. راجع أيضا الأصول المالية، أدوات الدين وإجمالي الدين.
- تعريف، ٣,٥**
التفريق بين التزامات الدين والالتزامات غير المرتبطة بالدين، ٢,٤-٢,٦، ٣,٥-٣,١٠
الجارية القائمة والفعلية، ٢,٨-٢,٩
لا تتضمن الميزانية العمومية، ٣,١١
غير المرتبطة بالدين، ٢,٤، ٢,٦، ٣,١٤، ٥,٥٤-٥,٥٤
في صورة أدوات الدين، ٢,٣-٢,٤، ج ٢,١، ٣,١٤-٣,٦٦
تصنيف، ٣,١٦-٣,٦٦
تقييم، ٢,١١٥، ٨,٣٢-٨,١٤
المقوم بعمليات أخرى، ٢,١٤١
نظرة عامة ووصف، ٣,٥-٣,١٢
الالتزامات الاحتمالية الصريحة
تصنيف لأنواع، ٤,٨-٤,٢٠
تعريف، ٤,٧
حصر إحصاءات عن، ٥,٣٦-٥,٤١، جداول ٥,٨ وأ ٥,٨، ب ٥,٤٩، ٥,٥٣-٥,٥٤، ج ٥,١٢، ٩,٢٩
الالتزامات الاحتمالية الضمنية، ٢,٥٨، ٤,٢٠-٤,٢٢، ٥,٤٠، ٥,٥٤، جدول ٩,١٢، ٩,٢٢، ٩,٢٩
تعريف، ٤,٧
تنفيذ، ٤,٢١
- التزامات بإدراج منافع الضمان الاجتماعي. راجع صافي التزامات مزايا الضمان الاجتماعي في المستقبل.
الالتزامات البيئية، ٣,١١، ٤,٢١
التزامات الدين. راجع إجمالي الدين وأدوات الدين
التزامات الدين المضمونة بأصول، ٣,٣٦. راجع أيضا الأوراق المالية المضمونة بأصول
الالتزامات المستقبلية طويلة الأجل مقابل مزايا الضمان الاجتماعي. راجع صافي التزامات مزايا الضمان الاجتماعي في المستقبل.
إلغاء الدين. راجع الإعفاء من الدين
إلغاء الدين بموجب اتفاق تعاقدى بين دائن ومدين. راجع الإعفاء من الدين
أمانة الكومنولث، ١٠,١٥-١٠,٣١
نظام تسجيل وإدارة الدين التابع لأمانة الكومنولث، ١٠,١٦٢-١٠,١٨٧
أمانة نادي باريس، ١٠,١٢٣-١٠,١٣٧
الأنشطة شبه المالية. راجع عمليات شبه المالية العامة.
الأنشطة المساعدة، ٢,٣١
تعريف، الفصل ٢ ح ٢٢
الأوراق التجارية، ٣,٢٨-٣,٢٩، ١٠,١٠٩، ١٠,١٦٨
الأوراق المالية. راجع سندات الدين
- الأوراق المالية المضمونة بأصول
تعريف، ٣,٣٦
التوريق و ٤,١٠١
الأوراق المالية منزوعة القسائم، ٣,٣٧، ١٠,٢٠٤
أونكتاد. راجع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
الائتمان المتاح من الصندوق أو قروضه، ٤,١٥٦-٤,١٥٨
الائتمانات التجارية والسلف، ٣,٦٤
تقييم، ٢,١٢٧، ٢,١٢٩
القروض الممنوحة لتمويل، ٣,٣٩
ائتمانات الموردين. راجع الائتمانات التجارية والسلف
- باء**
بنك التسويات الدولية، ١٠,١٤-١٠,١٤
البنك الدولي، ١٠,١٥٦-١٠,١٦١
قاعدة بيانات دين القطاع العام عن، ١٠,١٥٨-١٠,١٦١
كالمنظمات المالية الدولية، الفصل ٢ ح ٣٨
البنك المركزي، ٢,٥٢-٢,٥٣
الاتحادات النقدية، ٢,٩٩، الفصل ٢ ح ٣٩
الإقراض المشتق للأموال المقترضة من الصندوق إلى وحدات القطاع العام الأخرى، ٤,٧٤، ٤,١٥٨. راجع أيضا الإقراض المشتق للأموال المقترضة
الالتزامات الاحتمالية الضمنية، ٤,٢١
إلى جانب الحكومة العامة والقطاع العام، ٢,٥٦
تصنيف العملة الصادرة من، ٣,٢٥
تعريف، ٢,٥٢
جهة إيداع لحيازات صندوق النقد الدولي من عملة البلد العضو، ٤,١٥٠
حيازة حقوق السحب الخاصة، ٤,١٦٣-٤,١٦٤
البنك المركزي الأوروبي، ١٠,٣٢-١٠,٥٥
البند الاحتمالية. راجع الالتزامات الاحتمالية
بنود التذكير، ٢,٦، ٢,٩، ٢,١٢٢، ٢,١٢٥-٢,١٢٦، ٤,٣، ٤,١٩، ٤,٨٤-٤,٨٦، ٥,٩، ٥,١١، ٥,٢٤، ٥,٣٤-٥,٣٥، ٥,٤١
- تاء**
التأجير التشغيلي، ٤,٨٩-٤,٩٠
تأجيل سداد خدمة الدين، ٤,٦٦-٤,٦٧، ١٠,١٢٨
تعريف، ٤,٦٦
التأمين الادخاري، راجع مستحقات التأمين على الحياة والتأمين الادخاري
تحديد هوية حائزي سندات الدين المتداولة، ٧,٥٣-٧,١
الإطار القائم على انتقال السندات من طرف إلى الآخر، ٧,٢٥-٧,٣٠
مصادر بيانات حائزي الأوراق المالية الصادرة عن القطاع العام، ٧,٢-٧,٢٢
ممارسات قُطرية مختارة، ٧,٣١-٧,٥٣
تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين، ٢,١١٧، ٩,٢-٩,١٥، ١٠,٧، ١٠,١١، ١٠,٣٦، ١٠,٦٨، ١٠,١٥١، ١٠,١٧٤
تحليل التكاليف والمخاطر، ٩,١٦-٩,١٧، أ ٩,٣، ١٠,٣٦، ١٠,٩٢
تحمل التزامات معاشات التقاعد. راجع الدين الناشئ عن تحمل الحكومة لالتزامات معاشات التقاعد
تحمل الدين
تعريف، ٤,٥٦
الدين المتمتعش، ٢,١٧٨
كتدخل لعمليات الإنقاذ، ٤,١١٠
كمعاملة، م ٢,٤
المطابقة بين مراكز أرصدة الديون وتدفقاتها، م ٢,١٨

المطابقة بين مركز رصيد الميزانية العمومية الافتتاحية والميزانية العمومية الختامية لإجمالي الدين المضمون من الحكومة، ٥,٤٠-٥,٤١، ٦,٥٣

المعالجة الإحصائية، ج ٤,٢٦، ٤,٥٧، ٤,٧ أ

وصف، ٤,١٦، ٤,٢٥، ٤,٣٠، ٤,٥٦

تحمل المخاطر

من قبل الكيانات ذات الغرض الخاص، ٢,٦٥

من قبل هيئات إعادة الهيكلة، ٢,٦٣-٢,٦٣

والملكية الاقتصادية، ٣,٤٠-٣,٤٢، ٤,٨٧-٤,٩٠، ٤,١٠٣، ٤,١٠٧، ٤,١٢٢-٤,١٢٦

التحويل

تعريف، م ٢,٥٢

تحويل الدين، ٣,٣٥، ٤,٣٠، ٥,٣٥

تعريف ووصف، ٤,٥١-٤,٤٨

المعالجة الإحصائية، ج ٤,١، ٤,٥٢، ٤,٥ أ

تخفيض قيمة الدين. راجع شطب الدين

تخفيف أعباء الدين

من المؤسسة الدولية للتنمية وصندوق التنمية الإفريقي، ٤,٧٤-٤,٧٣

من مبادرة هيبك والمبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الدين لصندوق النقد الدولي، ٤,٧٢-٤,٧٤، ١٠,١٧٥

تداول الأسهم دون الأرباح الموزعة، ٢,١٠٧

تدفقات اقتصادية أخرى، ٢,١٠٥، ٢,١٢٤، ٢,١٧٤، ٣,٣، ٤,١، ٤,٧٦-٤,٧٧

٤,٧٧، ٤,٤٢، م ٢,٣-٢,٤

تعريف، م ٢,٧

ترتيب، ٨,٢٠-٨,٢١، ٨,٢٣

ترتيبات تشغيل مشتركة، ٢,٧٢

تسهيلات إصدار السندات الإنذنية، ٤,١٧

تسهيلات الخيارات المتعددة، ٤,١٧

تسهيلات السندات الإنذنية العالمية، ٤,١٧

تسهيلات ضمان الاكتتاب المتجدد، ٤,١٧

تسهيلات القروض الجديدة، ٤,٧٩، ٤,١٠ أ

تعهدات بالإقراض، ٣,١، ٤,١٧، ٤,٢٤

تغيير مسار قيد معاملة الفصل ٢ ح ٢٧

تفعيل الضمان لمرة واحدة. راجع ضمانات تمنح مرة واحدة، تفعيل

تقديم قيمة اقتصادية، ٢,٨، ٢,١٠

توحيد البيانات

الآثار المترتبة على، ٨,٧-٨,١٠

الإحصاءات المصرفية الدولية، ١٠,٥-١٠,٧

أسباب توحيد إحصاءات، ٨,١١-٨,١٣

أنواع، ٢,١٥٦، ٨,٤

بين الإحصاءات المجمعة، ٨,١١-٨,١٣

تعريف، ٢,١٥٤، ٨,٣

حصص، ٢,١٥٤-٢,١٥٧

صندوق استهلاك الدين، ٨,٢٢-٨,٢٥

علاقات الدائن والمدين القائمة في سبيل، ٣,٦٧

فترة، ج ٦,٢، ١٠,١٢٦

كيف يتم، ج ٨,٣٢، ٨,٢

للقروض المشتقة، ٤,١٤٥، ٦,٣١

مبادئ توجيهية،

عملية، ٨,٣١-٨,٣٦

مفاهيمية، ٨,١٤-٨,٢١

توحيد البيانات فيما بين القطاعات، ٨,١٨، ٨,٤، جدول ٨,١

٨,٢٢-٨,٢٣، ٨,٢٥، ٨,٢٨-٨,٢٩، ٨,٣١-٨,٣٢

تعريف، ٨,٤

التوريق

تصنيف أنواع، ٣,٣٦، ٤,١٠١-٤,١٠٣

تعريف، ٤,١٠١

المعالجة الإحصائية للدين والتدفقات من، ٤,١٠٨-٤,١٠٤

وحدة، ٢,٥٦، ٢,٦٧، ٤,١٠١، ٤,١٠٣-٤,١٠٨

توريق البيع الحقيقي، ٤,١٠٣-٤,١٠٦

تعريف، ٤,١٠٤

توريق البيع غير الحقيقي، ٤,١٠٣، ٤,١٠٥

التوريق التركيبي، ٤,١٠٣

تعريف، ٤,١٠٧

توريق غير الأصول، ٤,١٠٣، ٤,١٠٦

جيم

جداول التذكيرة، ٥,٥، ٥,٣٦-٥,٥٤

جداول حصر الدين، ٥,١-٥,٥٥

جداول التذكيرة

جداول حصر

إجمالي الدين، ج ٥,١، ٥,١٠-٥,١١

إجمالي الدين وصافي الدين، ج ٥,٢، ٥,١٢-٥,١٤

الدين المضمونة من الحكومة حسب أجل الاستحقاق

ونوع أداة الدين، جداول ٥,٨ أ و ٥,٨ ب، ٥,٣٦-٥,٤١

المتأخرات حسب نوعها ونوع أداة الدين، ج ٥,٩، ٥,٤٢-٥,٤٦

متوسط أسعار الفائدة حسب أجل الاستحقاق الأصلي ونوع أداة الدين، ج ٥,١٣، ٥,٥٥-٥,٥٩

مجموع الالتزامات الاحتمالية الصريحة وصافي التزامات مزايا الضمان الاجتماعي في المستقبل، ج ٥,١٢، ٥,٥٣-٥,٥٤

مركز المشتقات المالية، ج ٥,١١، ٥,٥٠-٥,٥٢

مطابقة القيمة السوقية والقيمة الاسمية لسندات الدين حسب محل إقامة الدائن ونوع قطاعه المؤسسي، ج ٥,١٠، ٥,٤٧-٥,٤٨

نظرة عامة على، ٥,٥-٥,٩

جداول تفصيلية

إجمالي الدين حسب أجل الاستحقاق ونوع أداة الدين، ج ٥,٣، ٥,١٥-٥,١٧

إجمالي الدين حسب العملة المقوم بها وأجل الاستحقاق، ج ٥,٤، ٥,١٨-٥,١٩

إجمالي الدين حسب محل إقامة الدائن وحسب، ٥,٢٧

إجمالي الدين حسب نوع سعر الفائدة والعملة المقوم بها، ج ٥,٥، ٥,٢٠-٥,٢٦

الجدول الزمنية لمدفوعات خدمة إجمالي الدين القائم، ج ٥,٧، ٥,٢٨-٥,٣٥

العملة المقوم بها، ج ٥,٦

نوع أداة الدين، ج ٥,٦ أ

نوع القطاع المؤسسي للدائن، ج ٥,٦ ب

الجدول الزمنية لمدفوعات خدمة الدين، ٢,١٥٣، ٥,٦، ٥,٢٨-٥,٣٥، ج ٥,٧، ٦,٣٠

حاء

الحافظة

إدارة، ٦,٥٨، ٦,٦٠، ١٠,٩٩

تحليل، ٣,١٦-٩,٢٠، ١٠,٩٥، ١٠,١٥٠-١٠,١٥١، ١٠,١٧٣، ١٠,٢١٠

مؤشرات، ٩,١٩

حساب رقم ٢، صندوق النقد الدولي، ٤,١٥١، ٤,١٥٢، ٤,١٦٠

الحسابات الأخرى مستحقة الدفع. راجع الحسابات الأخرى مستحقة الدفع/القبض

الحسابات الأخرى مستحقة الدفع/القبض، ٢,١٠٧، ٣,٣٩، ٣,٥٧، ٤,٦٥

دال

دليل إحصاءات مالية الحكومة، العلاقة بين، ١،٣، ١،٥، ٢،٣-٢،٤، ٣،١٦-٣،١٤

الدين. راجع إجمالي الدين وصافي الدين الدين الخارجي

إحصاءات كمصدر لتحديد هوية حائزي سندات الدين المتداولة، ٧،٨، ٧،٢٠

الإحصاءات المصرفية على أساس الموقع التي يعدها بنك التسويات الدولية، ١٠،١٠-١٠،١١

بالتحقق من صحة البيانات من مصادر مختلفة، ٦،١٠

تحليل استمرارية القدرة على تحمل، ٩،٢-٩،١٥، أ ٩،٢

تحويل الدين، ٤،٥٠

تعريف، ٢،٥

حدود عبء الدين الخارجي، ٩،٩-٩،١٢، ج ٩،١

العلاقة بين إحصاءات دين القطاع العام و م ١،١ - م ١،٧ مكتب الدين و ٦،٥٨-٦،٦٣، ج ٦،٣

ناشئ عن اقتراض البنك المركزي من صندوق النقد الدولي، ٤،١٥٨

والإقراض المشتق للأموال المقترضة، ٤،١٣٩-٤،١٤٨، ٦،٣١ وحدة حساب، ٢،١٣٩-٢،١٤٠

ومبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالدين، ٤،٦٨-٤،٧١ والمبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الدين، ٤،٧٢-٤،٧٤

الدين طويل الأجل، ٢،١٤٩

الدين في الاتحاد الأوروبي وفقا لمعاهدة ماستريخت، ٥،٦٠-٥،٦٣، ١٠،٤٠، ١٠،٤٢

الدين المحلي

استمرارية القدرة على تحمل الدين للبلدان منخفضة الدخل، ٩،١٠

تعريف، ٢،٥

حائزي سندات الدين المتداولة، ٧،٣١-٧،٣٣، ٧،٥٠-٧،٥١

مكتب الدين و ٦،٥٨-٦،٦٣، ج ٦،٣

نقل البنك المركزي متحصلات الاقتراض من صندوق النقد الدولي إلى وحدة حكومة عامة، ٤،١٥٨

والإقراض المشتق للأموال المقترضة، ٤،١٣٩-٤،١٤٨، ٦،٣١ الدين الناشئ عن تحمل الحكومة لالتزامات معاشات التقاعد، ٤،١٣٦-٤،١٣٨

الدين الناشئ عن الشراكات بين القطاعين العام والخاص. راجع أيضا الشراكات بين القطاعين العام والخاص

المعالجة الإحصائية، ٤،١٢٣-٤،١٢٦، أ ٤،١٦

وصف، ٤،١١٩-٤،١٢٢

الدين الناشئ عن عمليات الإنقاذ تصنيف وحدة مؤسسية عامة لتولي إدارة عملية الإنقاذ، ٤،١١٨

المعالجة الإحصائية، ٤،١١٣-٤،١١٨، أ ٤،١٣

وصف، ٤،١٠٩-٤،١١٢، ٩،٢٢

الدين الناشئ عن المبادلات خارج السوق. راجع أيضا المبادلات خارج السوق

المعالجة الإحصائية، ٤،١٢٩-٤،١٣١، أ ٤،١٧

وصف، ٤،١٢٧-٤،١٢٨

الدين الناشئ عن نظم معاشات التقاعد غير الممولة التي يديرها أصحاب العمل في القطاع العام. راجع أيضا نظم معاشات التقاعد غير الممولة غير المستقلة

المعالجة الإحصائية لنظم معاشات التقاعد غير الممولة غير المستقلة، ٤،١٣٤-٤،١٣٥، أ ٤،١٨

وصف، ٤،١٣٢-٤،١٣٣

الدين وفقا لإجراءات بروتوكول إجراءات مواجهة العجز المفرط.

تعريف، ٣،٦٤

التقييم، ٢،١٢٤، ٢،١٢٦

توحيد، ٨،٢٠، ٨،٢٨

مصادر بيانات، ٦،٢٦-٦،٢٧

وتعريف الدين، ٢،٣، ٣،١٧

وصف، ٣،٦٦-٣،٦٤

الحسابات الأخرى مستحقة القبض. راجع الحسابات الأخرى مستحقة الدفع/القبض

حسابات الذهب غير المخصصة، ٢،١٤، ٢،١٤٤، ٣،٦، ٣،١٢، ٣،٢٦، ٣،٢٦، ٥،١٤

حصص البلدان الأعضاء في الصندوق، ٤،١٥٣-٤،١٥٣

حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار، ٢،١٠٧، ٣،٦، ٣،٧، ٣،٩

راجع أيضا مبادلات الدين بحصص الملكية

وتعريف الدين، ٢،٤، ٢،٦، ٣،١٤، م ١،٢، م ٢،١٥

حقوق السحب الخاصة

تعريف ووصف، ٣،٢١-٣،٢٤

تقيد، ٣،٢٣، ٤،١٦٢

توحيد بيانات، ٨،١٩

حالة تغير قيمة العملة المحلية للبلد العضو مقابل، ٤،١٥٧

حصص البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي التي تسدد، ٤،١٥٣

الطرف المقابل لحيازة وتوزيع، ٤،١٦١

عملة أجنبية، ٢،١٤٥

قيد في الميزانية العمومية، ٤،١٦٣-٤،١٦٥، ٤،١٦٥، ٦،٢٧

وحدة العملة، ٢،١٣٩، ٣،٢٤

الحكومة المركزية. راجع قطاعات فرعية للحكومة المركزية

حيازات النقد الأجنبي، ٢،٥٢، ٣،٢٢، ٤،١٥٢، ٤،١٥٤-٤،١٥٦

خاء

خارج الموازنة، ٢،٢٥-٢،٣٢، ٢،٣٥، ٢،٧٤، ٢،٩٢، ٨،٢٢

تعريف، ٢،٢٧

مصادر بيانات، ٦،٢٦-٦،٢٩، ٦،٣٢

الخصوم المشروطة

إعداد الإحصاءات الخاصة، ديونا مضمونة من الحكومة، ٥،١١، ج ٥،١، ٥،٣٦-٥،٤١، ج ٥،٨، أ ٥،٨

والالتزامات الاحتمالية الصريحة، وصافي التزامات مزايا الضمان الاجتماعي، ٥،٤٩، ٥،٥٣-٥،٥٤، ج ٥،١٢

تصنيفا لأنواع، ٤،٣-٤،٢٦، شكل ٤،١

تعريف، ٥،٥

تعريف الدين و ٢،٩

قياس، ٤،٢٣-٤،٢٤، أ ٤،١

مخاطر على المالية العامة، ٤،٣، ٩،٢٢-٩،٢٣، ٩،٢٨-٩،٢٩

مقارنة بالالتزامات، الفصل ٤ ح ٢ و ٣

والميزانية العمومية، ٣،١١، ٣،١٤

خصومات على إصدار الأذون والسندات. راجع استحقاق الفائدة

السندات الصادرة بخضم كبير والسندات ذو قسيمة صفيرية.

خطابات الاعتماد، ٣،١١، ٤،١٧

خطوط الائتمان، ٣،١١، ٤،١٧، ٤،٢٤

الخيارات

تداول بصورة مستقلة، ٣،٣٣

حصر بيانات عن، ج ٥،١١

متضمنة، ٢،١٧٥، ٥،٣٤-٥،٣٥، ١٠،٢٠، ١٠،١٧٥، ١٠،١٨٠، ١٠،١٨٣

خيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين. راجع المشتقات المالية

وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين.

الدين في الاتحاد الأوروبي وفقا لمعاهدة ماستريخت.
ديون القطاع العام المضمونة. راجع ضمانات القروض وأدوات الدين الأخرى
ديون مضمونة من الحكومة. راجع أيضا ضمانات القروض وأدوات الدين الأخرى

تعريف، ٤،١٧

الجدول الزمنية لمدفوعات خدمة الدين، ٥،٢٨
حصر إحصاءات عن، ٥،١١ ج ٥،١ - ٥،٣٦ - ٥،٤١ ج ٥،٨ أ و ٥،٨ ب
للوحدات غير المقيمة، ٥،٣٨
مطابقة بين مراكز الأصول والتدفقات في، ٥،٣٩ - ٥،٤١ ج ٥،٨ ب
نظرة عامة ووصف، ٤،١٧ - ٤،١٩
وحدات القطاع الخاص، ٥،٣٨
وحدات القطاع العام، ٥،٣٨

ذال

الذهب النقدي في شكل

حسابات الذهب غير المخصصة، ٣،٦، ٣،١٢، ٣،٢٦
سبائك، ٢،١٤، ٢،١٢، ٥،١٤
القيمة الاسمية، ٥،١٤

راء

رأس المال المساهم غير المطلوب، ٣،١١، ٤،٩
رسوم الالتزام، ج ٦،٢، ٦،٥٠
رفض سداد الدين.
الرقم الدولي لتعريف الأوراق المالية، أ ٧،١

سين

سبائك الذهب. راجع الذهب النقدي
السداد

التزامات الدين الناتجة عن الإقراض المشتق، ٤،١٤٦ - ٤،١٤٨
جداول، ٦،٤٣، ١٠،٢٠١
الجدول الزمنية، ٤،٧٤، ٩،١٩. راجع أيضا الجداول الزمنية لمدفوعات خدمة الدين
خصم/علاوة السندات الصادرة بخضم كبير وذو قسيمة صفرية والفائدة المتجمعة، ٢،١٣٣، ٢،١٦٤ - ٢،١٦٦، أ ٢،٤٢
سداد الدين نيابة عن أطراف أخرى
تعريف ووصف، ٤،٥٨
المعالجة الإحصائية، ج ٤،١، ٤،٥٩ - ٤،٦١، أ ٤،٨
السداد المبكر
أقساط التأمين على غير الحياة، ٢،١٣٦، ٣،٤٨ - ٣،٤٩
الضرائب، ٣،٦٥
للسلع والخدمات، ٣،٦٤
سعر السوق

تعريف، الفصل ٢ ح ٤٧

لسندات الدين المتداولة، ٢،١١٨ - ٢،١١٩، ٢،١٣٣، إطار ٢،٢، ٤،٤٤، ٥،٣، ٥،٤٧
للقرض، ٢،١٢٥
السعر الشامل، ٢،١١٩، ١٠،١٩١. راجع أيضا السعر الصافي
السعر الصافي، ٢،١١٩، ١٠،١٩١. راجع أيضا السعر الشامل
سعر الصرف

تحويل عملة دين ما في نظام أسعار الصرف المتعددة،
الفصل ٢ ح ٥٨

تغييرات، م ٢،٩، م ٢،١٦

القيمة الاسمية، ٢،١٢٠

لتحويل الدين المقوم بعملات أخرى إلى العملة الوطنية.
٢،١٤١، ٢،١٧٤

لتحويل العملة في معاملات الدين، ٢،١٤٠، ٢،١٧٤
مدفوعات سداد المبلغ الأصلي المستقبلية المتوقعة، ٥،٣٠
سعر الفائدة. راجع أيضا أدوات ذات سعر فائدة ثابت وأدوات ذات سعر فائدة متغير

إجمالي الدين حسب نوع، ٥،٢٠ - ٥،٢٦، جدول ٥،٥

استحقاق الفائدة على المتأخرات، ٢،١٧٧، ٥،٤٥

بيانات مطلوبة عن، ٦،٥٢

الجدول الزمنية لمدفوعات خدمة الدين المستقبلية، ٥،٣٠

القيمة الاسمية، ٢،١٢٠

المبادلة، ٤،١٢٨

متوسط. راجع متوسط أسعار الفائدة.

والقيمة السوقية، ٢،١١٨، أ ٢،٢، ٢،١٧٥، ٥،٤٧، م ٢،٩

والمعاملة التيسيرية للدين، ٤،٨١، ٤،٨٤، ٤،٨٦

سعر الفائدة التجاري المرجعي، ٤،٨٣

سعر الفائدة السائد بين بنوك لندن، ٥،٢١

سعر ليبور. راجع سعر الفائدة السائد بين بنوك لندن

السلطات الرقابية المالية، ٢،٥٢، ٢،٥٥

سلع، سداد القروض في شكل، ٢،١٢٨ - ٢،١٢٩

السندات

تعريف، ٣،٣١

تقييم، ٢،١٢١، ٢،١٣٢ - ٢،١٣٣، م ٢،٩

خيار بيع متضمنا، ٥،٣٤، ٥،٣٥

السندات ذات الخصم الكبير والسندات ذات القسائم الصفرية،

٢،١١٠، ٢،١٦٤، ٢،٣٣٧، ٥،٥٧، ٧،١١

القبالة للتحويل إلى حصص ملكية، ٥،٣٥، راجع أيضا

المبادلات

نظرة عامة ووصف، ٣،٢٨، ٣،٣١ - ٣،٣٣

السندات الإذنية، ٣،٢٩، ٣،٦٤، ٤،١٥٢، ٤،١٥٥، ١٠،١٦٨، ١٠،١٩٤

سندات الخصم الكبير

استحقاق الفائدة على، ٢،١١٠، ٢،١٢١، ٥،٥٧

تعريف، ٣،٣٢

التقييم، ٢،١٢١، ٢،١٣٣

سندات الدين

الإحصاءات الدولية الصادرة عن بنك التسويات الدولية عن،

١٠،١٢ - ١٠،١٤

تعريف، ٣،٢٨

التقييم، ٢،١١٥ - ٢،١١٦، ٢،١٣٢ - ٢،١٣٤، ٥،٣، م ١،٥

جهة الإصدار السيادية، ٢،٥٧

السعر الصافي والسعر الشامل، ٢،١١٩

الفائدة على

سندات الدين ذات التدفقات النقدية المعلومة، ٢،١٦٢ -

٢،١٦٦

سندات الدين ذات المشتقات المتضمنة، ٢،١٧٥، ٥،٣٤ - ٥،٣٥

سندات الدين الصادرة بخضم/علاوة، ٢،١٦٤ - ٢،١٦٦، أ ٢،٣

المربوطة بمؤش ٢،١٦٧ - ٢،١٧٤

متوسط أسعار الفائدة، ٥،٥٧ - ٥،٥٨

المسائل المتعلقة بتحديد الأطراف المقابلة سندات الدين

المتداولة. راجع تحديد هوية حائزي سندات الدين المتداولة.

مصادر البيانات، ٦،٢٣، ٦،٣٥، ٦،٤١ - ٦،٥٧

مطابقة القيمة السوقية والقيمة، ٥،٤٧ - ٥،٤٨، ج ٥،١٠

الناشئ عن التوريق، ٤،١٠١ - ٤،١٠٨

نظرة عامة ووصف، ٣،٢٨ - ٣،٣٨

سندات الدين المتداولة

تحديد حائزي، ٧،١ - ٧،٣٠

ممارسات قطرية مختارة، ٧،٣١ - ٧،٥٣

تعريف، ٧،١

مقارنة بإعادة تنظيم الدين والإعفاء من الدين، ٤،٣٣، ٤،٢٩
شهادات الإيداع القابلة للتداول، ٢،١٣٢، ٣،٢٨-٣،٢٩، ٧،١
شهادات القبول المصرفي، ٣،٢٨، ٤،٦
تعريف، ٣،٣٠

صاد

صافي التزامات مزايا الضمان الاجتماعي في المستقبل، ٤،٢٠
٤،٢٢، ٥،٤٩، ٥،٥٤، ج ٥،١٢، ٩،٢٢
صافي الدين، ٢،١٣-٢،١٤
تحليل القدرة على تحمل الدين، ٩،٣
تعريف، ٢،١٣، ٥،١٤
حساب، ٢،١٣، ج ٢،١، ٤،١٦٢
حصر إحصاءات عن، ٥،١٢-٥،١٤، ج ٥،٢
عملية التوحيد لا تؤثر على، ٨،٩
للشركات المالية العامة، ٢،٥٠
صكوك المديونية، ٢،١٣٢، ٣،٢٨، ٧،١

تعريف، ٣،٣١

صناديق استهلاك الدين

تعريف، ٢،٧٣

توحيد بيانات، ٨،٢٢-٨،٢٥
نظرة عامة وتصنيف، ٢،٧٣-٢،٧٦
صناديق الادخال، ٢،٨٦-٢،٨٩

تعريف، ٢،٨٦

صناديق الاستثمار عدا صناديق سوق المال، ٢،٥٥

صناديق الثروة السيادية، ٢،٩٠-٢،٩٣

تعريف، ٢،٩٠

صناديق المعاشات. راجع أيضا نظم التقاعد
الالتزامات القائمة على، ٢،١٢، ٢،١٣٦، ٢،١٣٨، ٣،٤٦، ٣،٥٣-٣،٦١
٤،١٣٢-٤،١٣٥

تصنيفات، ٢،٤٩، ٢،٥٥، ٢،٨٣، ٢،٨٤

توحيد بيانات مراكز الأرصدة بين الحكومة و، ٨،٢٨

مصادر للبيانات عن، ٦،٣٩

صناديق سوق المال، ٢،٥٥

صندوق النقد الدولي، ١٠،٦٨-١٠،١٠٠. راجع أيضا مراكز الأرصدة
والتدفقات ذات الصلة مع صندوق النقد الدولي
إحصاءات دين القطاع العام وإحصاءات مالية الحكومة،

١٠،٨٢-١٠،٨٣

إدارة دين القطاع العام، ١٠،٨٦-١٠،١٠٠

أصول احتياطية دولية أنشأها، ٣،٢١

تحليل القدرة على استمرارية تحمل الدين. راجع تحليل

القدرة على استمرارية تحمل الدين.

حساب الصندوق رقم ٢، ٤،١٦٠

الرقابة على دين القطاع العام، ١٠،٨٤-١٠،٨٥

مساعات تخفيف أعباء الديون المقدمة من الصناديق

الاستثمارية لموارد مبادرة «هيبك» و«المبادرة متعددة

الأطراف لتخفيف أعباء الديون» في، ٤،٧٤

المطالبات القائمة على، ٣،٣٩

ضاد

الضمان الاجتماعي

الاشتراك

تعريف، الفصل ٢ ح ٢٣

تقديم معاشات التقاعد للمتقاعدين من خلال، ٢،٧٧-٢،٨١

صناديق

تصنيف، ٢،٢١-٢،٢٤، ٢،٤٤-٢،٤٦

تقييم، ٢،١١٦، ٢،١١٨-٢،١١٩، ٢،١٣٢-٢،١٣٤
السندات ذو قسيمة صفرية

تعريف، ٣،٣٢

تقييم، ٢،١٢١، ٢،١٣٣

القائدة المستحقة عن إصدار السندات بخصم/ علاوة، ٢،١١٠،

٢،٤١٦٤، أ ٢،٤

وإعادة جدولة الدين، ٤،٣٨

والأوراق المالية منزوعة القسائم، ٣،٣٧

السندات القابلة للتحويل، ٣،٢٨، ٣،٣٣، ٣،٣٥، ٥،٣٥

السيادية، ٢،٥٧

جهة الإصدار، ٢،٥٧

الديون، ٢،٥٧، ١٠،١٩

السندات، ١٠،١٦٨

الموازنات العمومية، ١٠،٩٠، ١٠،٩٨

السياسة العامة للشركة، ٢،١٧

السيطرة. راجع مؤشرات لسيطرة وحدة حكومية.

شين

شركات القطاع العام والخاص. راجع أيضا المشاريع المشتركة

اعتبارات المخاطر المصاحبة للأصول في تحديد الملكية

الاقتصادية، أ ٤،١٤

التطبيق العملي لمفهوم الملكية الاقتصادية، أ ٤،١٥

تعريف، ٤،١٢٠

الدين. راجع الدين الناشئ عن الشركات بين القطاعين العام

والخاص

شركات التأمين، ٢،٥٥، ٢،٨٣

احتياطيات، ٣،٥٠

إدارة صندوق تقاعد موظفي القطاع العام نيابة عن وحدة

القطاع العام المعنية، ٣،٥٥، ٤،١٣٢

الضمانات الموحدة التي تقدمها، ٣،٦٣

الشركات الجوفاء، الإقامة، ٢،٩٧

الشركات الصورية، إقامة، ٢،٩٧

الشركات العامة

تعريف، ٢،١٩

الشركات العامة لتلقي الودائع، ٢،٥٠، ٢،٥٤، ٢،١٢٦، ٣،٦٨

تعريف، ٢،٥١

الشركات العامة لتلقي الودائع عدا البنك المركزي

تعريف، ٢،٥٤

الشركات العامة المالية الأخرى، ٢،٥٠، ٣،٦٨، ٩،٢٩

تعريف، ٢،٥٥

الشركات غير المالية الخاضعة للسيطرة الأجنبية، ٢،١٦

الشركات المالية المساعدة، ٢،٥٥

الشركات الوطنية الخاصة، ٢،١٦

شركة عامة

أسهم و/ أو حصص ملكية أصدرت، ٣،١٠

تحديد أشباه الشركات، ٢،٥٩-٢،٦٠

تحمل التزامات معاشات التقاعد، ٤،١٣٦-٤،١٣٨

تحمل دين، ٤،٥٧

تسيطر عليها الوحدات الحكومية، ٢،١٧

تعريف، ٢،١٩

صناديق معاشات تقاعد غير مستقلة، ٤،١٣٢-٤،١٣٥

الكيانات ذات الغرض الخاص المقيمة، ٢،٦٤-٢،٦٧، ٤،٩٧

مصادر بيانات الدين، ٦،١٨-٦،٤٠، ج ٦،١

شطب الدين

تعريف ووصف، ٤،٧٥

المعالجة الإحصائية، ٤،٧٦-٤،٧٨، أ ٤،٩

علاوة على إصدار الأذون والسندات. راجع الفائدة المستحقة،
السندات ذات الخصم الكبير والسندات ذات القسائم الصفرية
على أساس سوقي. راجع أسعار لها دلالة اقتصادية.
على أساس غير سوقي. راجع أسعار ذات دلالة اقتصادية والوحدات
الحكومية
العملة

الأدوات المربوطة، ٢،١٤٨
التحويل، ٢،١٤١-٢،١٤٢
التسوية، ٢،١٤٧-٢،١٤٨
تعريف، ٣،٢٥
تقييم، ٢،١٢٤
تلف العملة، م ٢،٨
الربط بعملة أجنبية، ٢،١٤٧
المحلية والأجنبية، ٢،١٤٣-٢،١٤٥
المقوم بها، ٢،١٤٦-٢،١٤٨
تعريف، ٢،١٤٦
وحدة حساب مرجعية، ٢،١٣٩-٢،١٤٠
المبادلة، ٤،١٢٨، أ ٤،١٧
العملة الأجنبية، ٢،١٣٩-٢،١٤٨
تعريف، ٢،١٤٣
جمع معلومات عن أسعار صرف جميع العملات المستخدمة
في الاقتراض، ٦،٥٢
ربط المبلغ الواجب سداده في تاريخ الاستحقاق ومدفوعات
القسائم، ٢،١٧٤
العملة المحلية، ٢،١٤٠-٢،١٤٤، ٢،١٧٤
تسوية الدين، ٢،١٤٧-٢،١٤٨
تعريف، ٢،١٤٣
تقويم الدين، ٢،١٤٦
وحدة، ٢،١٤٠
عمليات الإنقاذ. راجع الدين الناشئ عن عمليات الإنقاذ.
العمليات الخاضعة للسيطرة المشتركة. راجع ترتيبات تشغيل
مشتركة
عمليات شبه المالية العامة، ٢،٥٨، ٢،٦٥، ٩،٢٩
عملية التوريق المدرجة في الميزانية العمومية، ٤،١٠٣
تعريف، ٤،١٠٨

غين

غير مشروطة
الأصول المالية، ٣،٦
حقوق للحصول على النقد الأجنبي، ٣،٢٢، ٤،١٥٤
الخصوم، ٣،٢٩، ٣،٣٠
غير المقيمة، ٢،٩٤-٢،١٠٢
إجمالي ديون القطاع العام المضمونة، ٥،٣٨
التزامات الدين المستحقة على مقيمين، ٢،٥، ٣،٦٩، ٦،٣
ملكية الأوراق المالية القابلة للتداول، ٦،٤٤، ٧،٢، ٧،٦، ٧،٨
٧،١٥-٧،١٧، أ ٧،١، ٧،٢٠، ٧،٢٥-٧،٢٩

فاء

الفائدة
الأداة المربوطة بمؤشر و ٢،١٦٧-٢،١٧٤، ٥،٢٣-٥،٢٤
استحقاق، ٢،١١، ٢،١١٤-٢،١٢٧، ٢،١٢٧-٢،١٣٠، ٢،١٥٨-٢،١٧٩، ٤،١٥٩
على حقوق السحب الخاصة، ٤،١٦٢، ٤،١٦٥، الفصل ٩ ح ٩
تحويل العملة في معاملات الدين، ٢،١٤٢
تعريف، ٢،١٥٨، ٢،١٠
حساب الفائدة المركبة، أ ٢،٣

تعريف، ٢،٤٤

مصادر بيانات، ٦،٢٦
منافع
تعريف، الفصل ٢ ح ٢٣
خصوم مقابل وعود الحكومة بدفع منافع الضمان الاجتماعي
في المستقبل، ٣،١١، ٣،٥٧، ٤،٢١-٤،٢٢، ٥،٥٤، ج ٥،١٢
نظام
تعريف، ٢،٤٤، الفصل ٢ ح ٢٣
الضمانات، ٤،٨-٤،٢٠. راجع أيضا ضمانات القروض وأدوات الدين
الأخرى، ديونا مضمونة من الحكومة، والضمانات الموحدة
توسيع نطاق الضمانات كجزء من عمليات الإنقاذ، ٤،١١١، ٤،١١٥
ضمانات انتمان الصادرات، ٣،٦٢، ٤،٦٣، ٩،١٣، ١٠،١٢٣، ١٠،١٢٦
ضمانات تمنح مرة واحدة، ٢،٩، ٤،١٤-٤،٢٠، ٤،١١٥، ٥،٣٥. راجع
أيضا ضمانات القروض وأدوات الدين الأخرى
تصنيف، ٥،٢٦-٥،٤١
تعريف، ٤،١٤
تفعيل، ٢،١٧٨، ٤،٢٥-٤،٢٦
التقييم، ٤،٢٤، ٥،٣٦
تنفيذ، ٤،٥٦-٤،٥٧
حصص، ج ٥،١٢
المعالجة الإحصائية، ٤،٢٥-٤،٢٦
يرجع بشدة طلب تنفيذه، ٤،١٦
ضمانات القروض، ٤،١٧، ٤،٢٤
ضمانات القروض وأدوات الدين الأخرى. راجع أيضا الدين
المضمون من الحكومة
تعريف، ٤،١٧
تنفيذ، ٤،٥٦-٤،٥٧
حصص إحصاءات عن، ٥،٣٦-٥،٤١، جداول ٥،٨ وأ ٥،٨، ب ٥،٥٣،
جدول ٥،١٢
طرق بديلة لتقييم الخسارة المتوقعة من، ٤،٢٤، أ ٤،١
نظرة عامة ووصف، ٤،١٧-٤،٢٠
ضمانات قروض الطلاب، ٣،٦٢، ٤،١٢
الضمانات الموحدة. راجع نظم الضمانات الموحدة
ضمانات الودائع، ٣،٦٢

طاء

الطرف المقابل. راجع أيضا تحديد هوية حائزي سندات الدين
المتداولة.
تصنيف الطرف الثاني ضمن القطاعات المؤسسية، ٣،٦٧-٣،٧١
حياسة وتوزيع حقوق السحب الخاصة، ٤،١٦١، ٨،١٩

عين

عقد تأجير تمويلي، ٣،٨، ٣،٣٩-٣،٤٠
احتساب، لشراكات القطاع العام والخاص، ٤،١٢٥، أ ٤،١٥
تعريف، الفصل ٣ ح ١٨، ٤،٨٧
الحالات التي تؤدي إلى، ٤،٨٨-٤،٨٩
الفوائد على، ٢،١٧٩
المعالجة الإحصائية للدين الناشئ عن، ٤،٩١-٤،٩٥
مقارنة بأنواع العقود الأخرى، ٤،٩٠
عقد المبادلة
تعريف، الفصل ٣ ح ٢١، الفصل ٤ ح ٥١
القيمة السوقية، ٥،٥٢
عقود الموارد، ٤،٩٠
العقود، وعقود الإيجار والتراخيص، ٣،١٣، ٤،٩٠
العلاقة بين إحصاءات دين القطاع العام وإحصاءات الدين
الخارجي، م ١،١ - م ١،٧

الدين المرتبط بتقدير الجدارة الائتمانية لمقترض آخ ٥,٢٢
المتأخرات، ٢,٨، ٢,١١٤-٥,٤٢، ٥,٤٦، ٦,٤٢
إعادة جدولة، ٤,٣٩
الفائدة التعويضية التي يدفعها الصندوق لبلدانه الأعضاء، ٤,١٥٩
الفائدة المركبة، تكاليف الفائدة على أساس الاستحقاق، ٢,١٦١
٢,٣١، ٢,١٦٣
فسخ الدين، ٢,٦١
تعريف ووصف، ٤,٨٠
فوائد التأخير ٥,٤٥

قاف
قاعدة بيانات فرادى سندات الدين، ٧,١٧، أ ٧,١٢، ١٠,١٢
القرض المحتسب بموجب التأجير التمويلي، ٣,٨، ٣,٤٠، ٤,٩٢، ٤,١٢٥
الفائدة على، ٢,١٧٩
قرض معزز بضمان، ٣,٤١، ٣,٤٣
القروض
الائتمان من صندوق النقد الدولي. راجع الائتمان والقروض
من صندوق النقد الدولي.
التي أصبحت قابلة للتداول من حائز إلى آخ ٣,٣٩، ٣,٣٤
بشروط ميسرة. راجع المعاملة التيسيرية للدين
التقييم، ٢,١٢٥
الإعفاء من الدين في حالة القروض، ٤,٣٦
تعريف، ٣,٣٩
ذات المشتقات المتضمنة، ٣,٣٣
عملية التوحيد، ٨,٢٩، ٨,٣١
متعثرة
استحقاق الفائدة على، ٢,١٧٨-٢,١٧٦
تعريف، الفصل ٢ ح ٥١
متوسط أسعار الفائدة على، ٥,٥٧
محتسب. راجع القرض المحتسب بموجب التأجير التمويلي
مصادر البيانات، ٦,٤٠-٦,١٨
نظرة عامة ووصف، ٣,٣٩-٣,٤٤
القروض المتعثرة
استحقاق الفائدة على، ٢,١٧٨-٢,١٧٦
تعريف، الفصل ٢ ح ٥١
تقييم، ٢,١٢٥
القروض من صندوق النقد الدولي. راجع الائتمان والقروض من
صندوق النقد الدولي.
قطاع الأسر المعيشية، ٢,١٥
قطاع الحكومة العامة، ٢,١٥
بالإضافة إلى البنك المركزي، ٢,٥٦
تعريف، ٢,١٨
قطاعات فرعية، ٢,١٦، ٢,٢١-٢,٤٦، ش ٢,٣
قطاع الشركات غير المالية، ٢,١٥-٢,١٦، ٢,١٩. راجع أيضا القطاع
الفرعي للشركات العامة غير المالية.
قطاع الشركات المالية، ٢,١٥، ٢,١٩. راجع أيضا قطاع الشركات
المالية العامة.
القطاع العام
تعريف، ٢,١٧، ش ٢,١
التغطية المؤسسية والتقسيم القطاعي، ٢,٢٠-٢,٩٣
حالات غير قاطعة، ٢,٥٩-٢,٩٣
الشركات العامة غير المالية، ٢,٤٧-٢,٤٨
الشركات العامة المالية، ٢,٤٩-٢,٥٥
قطاع الحكومة العامة وقطاعاته الفرعية، ٢,٢١-٢,٤٦
مجموعات أخرى من وحدات القطاع العام، ٢,٥٦-٢,٥٨
القطاع العام غير المالي، ٢,٥٦

القطاع العام للحكومة المركزية، ٢,٥٦
القطاع الفرعي للحكومات المحلية
تعريف، ٢,٤١
مصادر بيانات، ٦,٢٦، ٦,٣٢
وصف، ٢,٤١-٢,٤٣
القطاع الفرعي للشركات العامة المالية، ٢,٤٩-٢,٥٥، ٣,٦٨
تعريف، ٢,٤٩
مصادر بيانات الدين، ٦,١٨-٦,٤٠، ج ٦,١
القطاع الفرعي للشركات العامة غير المالية، ٢,٤٧-٢,٤٨، ٣,٦٨
تعريف، ٢,٤٧
مصادر بيانات الدين، ٦,١٨-٦,٤٠، ج ٦,١
قطاع المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية،
٢,١٥، ٣,٦٨، ٧,٢٦
القطاع المؤسسي
تصنيف الطرف المقابل حسب، ٣,٦٧-٣,٧١، ٥,٢٧، جدول
٥,٦، ٧,٢٠، ٧,٢٦، ٧,٣٦-٧,٣٨
في هذا الاقتصاد، ٢,١٥
قطاعات فرعية للحكومة العامة
تعريف، ٢,٣٧
مصادر بيانات، ٦,٢٦، ٦,٣٢
وصف، ٢,٣٧-٢,٤٠، ٢,٤٣
قطاعات فرعية للحكومة المركزية، ٢,٢٣، ٢,٢٦، ٢,٣٦-٢,٣٤
تعريف، ٢,٣٤
توحيد، ٢,١٥٦، ٨,٤، ٨,٣٢-٨,١٧
القيمة الاسمية، ٢,١١٥-٢,١١٧
إجمالي الدين، ٥,٣
أدوات الدين غير المتداولة، ٢,١١٥، ٢,١٢٤-٢,١٣١
الائتمانات التجارية والسلف، ٢,١٢٧
الحسابات الأخرى مستحقة الدفع/القبض، ٢,١١٥، ٢,١٢٦-
٢,١٢٧، ٢,١٢٩
سندات الدين المتداولة، ٢,١٣٢
غير مؤكدة، ٢,١٣١
للقروض، ٢,١١٥، ٢,١٢٤-٢,١٢٥، ٢,١٢٨
للودائع، ٢,١١٥، ٢,١٢٤، ٢,١٢٦
المتأخرات، ٢,١١٥، ٢,١٣٠
تعريف، ٢,١٢٠
في مقابل القيمة الظاهرية، ٢,١٢١، ٥,٦١
للضمانات، ٤,٢٤، أ ٤,١
مطابقة القيمة الاسمية و ٥,٤٧-٥,٤٨، ج ٥,١٠
نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة، ٢,١١٥،
٢,١٣٥-٢,١٣٨
القيمة الافتراضية للمشتقات المالية، ٥,٥٢، ٦,٥٤، جدول ٦,٢
تعريف، ٥,٥٢
القيمة السوقية. راجع أيضا سعر السوق
إجمالي الدين، ٥,٣
تعريف، ٢,١١٥
تغيرات في، ٢,١٧٤
الزيادة الناتجة عن استحقاق الفائدة، م ٢,٩
لأدوات الدين غير المتداولة، ٢,١١٥، ٢,١٢٤-٢,١٣١
الائتمانات التجارية والسلف، ٢,١١٥-٢,١١٦، ٢,١١٨-٢,١١٩،
٢,١٣٢-٢,١٣٤، أ ٢,٢
للحسابات الأخرى مستحقة الدفع/القبض، ٢,١١٥، ٢,١٢٦-
٢,١٢٧، ٢,١٢٩
للقروض، ٢,١١٥، ٢,١٢٤-٢,١٢٥، ٢,١٢٨
للودائع، ٢,١١٥، ٢,١٢٤، ٢,١٢٦
المتأخرات، ٢,١١٥، ٢,١٣٠

الدين المرتبط بتقدير الجدارة الائتمانية لمقترض آخ ٥,٢٢
المتأخرات، ٢,٨، ٢,١١٤-٥,٤٢، ٥,٤٦، ٦,٤٢
إعادة جدولة، ٤,٣٩
الفائدة التعويضية التي يدفعها الصندوق لبلدانه الأعضاء، ٤,١٥٩
الفائدة المركبة، تكاليف الفائدة على أساس الاستحقاق، ٢,١٦١
٢,٣١، ٢,١٦٣
فسخ الدين، ٢,٦١
تعريف ووصف، ٤,٨٠
فوائد التأخير ٥,٤٥

قاف
قاعدة بيانات فرادى سندات الدين، ٧,١٧، أ ٧,١٢، ١٠,١٢
القرض المحتسب بموجب التأجير التمويلي، ٣,٨، ٣,٤٠، ٤,٩٢، ٤,١٢٥
الفائدة على، ٢,١٧٩
قرض معزز بضمان، ٣,٤١، ٣,٤٣
القروض
الائتمان من صندوق النقد الدولي. راجع الائتمان والقروض
من صندوق النقد الدولي.
التي أصبحت قابلة للتداول من حائز إلى آخ ٣,٣٩، ٣,٣٤
بشروط ميسرة. راجع المعاملة التيسيرية للدين
التقييم، ٢,١٢٥
الإعفاء من الدين في حالة القروض، ٤,٣٦
تعريف، ٣,٣٩
ذات المشتقات المتضمنة، ٣,٣٣
عملية التوحيد، ٨,٢٩، ٨,٣١
متعثرة
استحقاق الفائدة على، ٢,١٧٨-٢,١٧٦
تعريف، الفصل ٢ ح ٥١
متوسط أسعار الفائدة على، ٥,٥٧
محتسب. راجع القرض المحتسب بموجب التأجير التمويلي
مصادر البيانات، ٦,٤٠-٦,١٨
نظرة عامة ووصف، ٣,٣٩-٣,٤٤
القروض المتعثرة
استحقاق الفائدة على، ٢,١٧٨-٢,١٧٦
تعريف، الفصل ٢ ح ٥١
تقييم، ٢,١٢٥
القروض من صندوق النقد الدولي. راجع الائتمان والقروض من
صندوق النقد الدولي.
قطاع الأسر المعيشية، ٢,١٥
قطاع الحكومة العامة، ٢,١٥
بالإضافة إلى البنك المركزي، ٢,٥٦
تعريف، ٢,١٨
قطاعات فرعية، ٢,١٦، ٢,٢١-٢,٤٦، ش ٢,٣
قطاع الشركات غير المالية، ٢,١٥-٢,١٦، ٢,١٩. راجع أيضا القطاع
الفرعي للشركات العامة غير المالية.
قطاع الشركات المالية، ٢,١٥، ٢,١٩. راجع أيضا قطاع الشركات
المالية العامة.
القطاع العام
تعريف، ٢,١٧، ش ٢,١
التغطية المؤسسية والتقسيم القطاعي، ٢,٢٠-٢,٩٣
حالات غير قاطعة، ٢,٥٩-٢,٩٣
الشركات العامة غير المالية، ٢,٤٧-٢,٤٨
الشركات العامة المالية، ٢,٤٩-٢,٥٥
قطاع الحكومة العامة وقطاعاته الفرعية، ٢,٢١-٢,٤٦
مجموعات أخرى من وحدات القطاع العام، ٢,٥٦-٢,٥٨
القطاع العام غير المالي، ٢,٥٦

المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون، ٤,٧٢-٤,٧٤
مبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون، ٤,٧٢-٤,٧٤، ١٠,١٧٥
مبادلات. راجع أيضا مبادلات خارج السوق وعقد المبادلة.
الدين بالإنفاق على الأمور البيئية والحياة الطبيعية، ٤,٣٠،
٤,٥٢-٤,٤٨
الدين بالإنفاق على التنمية، ٤,٣٠، ٤,٤٨-٤,٥٢
الدين بالصادرات، ٤,٥٢-٤,٤٨
الدين بالعقارات، ٤,٣٠، ٤,٥٢-٤,٤٨
الدين ببرامج التنمية القابلة للاستمرار ٤,٥٢-٤,٤٨
الذهب
تعريف، ٣,٤٣
عدم سداد الائتمان، ٤,١٠٧
قروض بسندات، ٤,٥٢-٤,٤٨
مبادلات خارج السوق
تعريف، ٣,٤٤، ٤,١٢٨
الدين. راجع الدين الناشئ عن المبادلات خارج السوق
مبادلات الدين. راجع تحويل الدين
مبادلات مخاطر الائتمان. راجع المبادلات، عدم سداد الائتمان
المبادلة
تعريف، م ٢,٥
المبادئ المحاسبية
الاستحقاق، ٢,١٥٣-٢,١٤٩
التجميع، ٨,٩، ٨,٦، ٨,٣
تحويل العملة، ٢,١٤٢-٢,١٤١
التقييم، ٢,١٢٣-٢,١١٥
أدوات الدين غير المتداولة، ٢,١٣١-٢,١٢٤
سندات الدين المتداولة، ٢,١٣٤-٢,١٣٢
نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة،
٢,١٣٨-٢,١٣٥
توحيد البيانات، ٢,١٥٧-٢,١٥٤، ٨,٣٢-٨,١
عملة التسوية، ٢,١٤٨-٢,١٤٧
عملة التقويم، ٢,١٤٨-٢,١٤٦
وحدة الحساب، ٢,١٤٠-٢,١٣٩
وقت القيد، ٢,١١١-٢,١٠٣
المتأخرات
إعادة تمويل، ٤,٤١
إعادة جدولة، ٤,٣٨-٤,٣٩
تعريف، ٢,١١٢
الجدول الزمنية لمدفوعات خدمة الدين، ٥,٣٣
حصر إحصاءات عن، ٥,١١، ٥,٤٢-٥,٤٦، ج ٥,٩، ٦,٤٢
رسوم إضافية ذات صلة، ٥,٤٥
الفائدة التي استحققت وأصبحت في، ٢,١٠٨
الفائدة على، ٥,٤٥
الفنية، ٤,٦٥
القيمة الاسمية، ٢,١٣٠
نظرة عامة على، ٢,١١٢-٢,١١٤
ومبدأ الاستحقاق، ٢,١١٣، ٢,١٧٧، ٥,٤٤
متوسط أجل الاستحقاق، راجع متوسط الفترة المتبقية حتى تاريخ
الاستحقاق
متوسط أسعار الفائدة
احتساب، ٥,٥٦-٥,٥٩
تعريف، ٥,٥٧
متوسط الفترة المتبقية حتى تاريخ الاستحقاق، تعريف، الفصل
٩ ح ١٧
متوسط الفترة المتبقية حتى تاريخ إعادة تسعير الفائدة، تعريف،
الفصل ٩ ح ١٨

مطابقة القيمة السوقية و ٥,٤٧-٥,٤٨، ج ٥,١٠
للضمانات، ٤,٢٤، أ ٤,١
لنظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة، ٢,١١٥،
٢,١٣٨-٢,١٣٥
القيمة الصافية
الالتزامات التي تُدرج ضمن الميزانية العمومية عند حساب،
الفصل ٤ ح ٢
تعريف، ٢,٣، ج ٣,١
عملية التوحيد لا تؤثر على، ٨,٩، أ ٨,١
مراكز الأرصدة، م ٢,١٢
القيمة الظاهرية
تعريف، ٢,١٢١
القيمة الاسمية و ٢,١٢٠، ٥,٦١
القيمة العادلة
استخدام، في تحديد نوع عقد التأجير ٤,٨٩
تعريف، ٢,١٢٢
للقروض المتعثرة والودائع والحسابات الأخرى مستحقة
الدفع/القبض، ٢,١٢٥-٢,١٢٦
القيمة المالية الصافية
تعريف، ٢,٣
كاف
كجهة إيداع لحيازات صندوق النقد الدولي من عملة البلد العضو ٤,١٥٠
الكيانات التابعة السورية المقيمة، ٢,٣١-٢,٣٩، ٤,٩٧
الكيانات ذات الغرض الخاص، ٢,٦٧-٢,٦٤
جهاز لتمويل أو إدارة عمليات الإنقاذ، ٤,١١٢
دين، ٤,٩٨-٤,٩٦
سماته، ٢,٦٤
الشركات التابعة السورية الحكومية المقيمة تنشأ، ٢,٣٠
المعالجة الإحصائية للكيانات ذات الغرض الخاص غير
المقيمة التابعة للحكومة العامة، ٤,٩٩-٤,١٠٠، أ ٤,١٢
المقيمة، ٢,٦٥-٢,٦٧، ٢,٩٧، ٤,٩٨-٤,١٠٠
وحدة التوريق تقوم بإصدار، ٤,١٠٣-٤,١٠٤
الكيانات ذات الغرض الخاص غير المقيمة. راجع الكيانات ذات
الغرض الخاص.
الكيانات المدرجة في الموازنة، ٢,٢٥-٢,٣٢
الحكومة المركزية، ٢,٢٥-٢,٢٦، ٢,٣٥
تعريف، ٢,٢٦
حكومة الولاية/الحكومة المحلية، ٢,٢٦

ميم
المالك الاقتصادي
تعريف، ٤,١٢٣
للأصول بموجب الشراكات بين القطاعين العام والخاص،
٤,١٢٦-٤,١٢٤، أ ٤,١٥
للأصول بموجب عقد التأجير التمويلي، ٤,٨٧-٤,٨٩
للأصول بموجب عقود التأجير التشغيلي، ٤,٩٠
للأوراق المالية بموجب اتفاقيات إعادة شراء، ٣,٤١، ٣,٧١،
٧,١٩، ٧,١١
المالك القانوني
تعريف، ٤,١٢٣
للأصول بموجب اتفاق إعادة شراء الأوراق المالية، ٣,٤١،
٣,٧١، ٣,٧١، ٧,١١
للأصول بموجب عقد التأجير التمويلي، ٤,٨٧-٤,٨٨، ٤,٩٠
للأصول ظل الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ٤,١٢٣
مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ٤,٦٢، ٤,٦٨-٤,٧١، ١٠,٣٠-١٠,٣٣

نظرة عامة ووصف، ٣،٤٥، ٣،٥١-٣،٥٢
مستحقات التقاعد، ٢،٨١، ٢،٨٥، ٣،٤٥، ٣،٦١، ١٠،٤٤
تعريف، ٣،٥٣
التقييم، ٢،١٣٦
نظرة عامة ووصف، ٣،٥٣-٣،٥٩
المشاريع المشتركة، ٢،٦٨-٢،٧٢. راجع أيضا شركات القطاع العام والخاص.
تعريف، ٢،٦٩
مشاورات المادة الرابعة بين خبراء صندوق النقد الدولي وممثلي البلدان الأعضاء، الفصل ١٠ ح ٣٣
المشتقات. راجع المشتقات المالية
المشتقات الائتمانية، ٤،١٠٢
المشتقات المالية
أدوات مالية، ٣،٦-٣،٧
حصر إحصاءات عن، ٥،٧، ٥،٤٩-٥،٥٢، جدول ٥،١١
ضمانات في صورة، ٤،١١
المبادلات خارج السوق، ٤،١٢٧-٤،١٣١
مصادر بيانات عن، ٦،٥٤، جدول ٦،٢
وتعريف الدين، ٢،٤، ٢،٦، ٣،١٤، م ١،٢
المشتقات المالية وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين. راجع المشتقات المالية
المشتقات المتضمنة
أدوات ذات، ٣،٣٣، ٤،١٠٧، ٥،٣٤-٥،٣٥، ١٠،٢٠، ١٠،١٧٥، ١٠،١٨٠، ١٠،١٨٣
الفائدة المستحقة على سندات الدين ذات، ٢،١٧٥
المطالبات المالية، ٣،٢، ٣،٨. راجع أيضا مطالبة مالية فعلية.
تعريف، ٣،٦
حذف من الميزانية العمومية، م ٢،٨
مطالبة صندوق التقاعد على مدير التقاعد، ٣،٦٠-٣،٦١
مطالبة مالية فعلية، ٤،٢٥، ٤،٥٧، الفصل ٤ ح ١٩، ٤،٥٩-٤،٦١، ٤،١١٣، ٤،١٣٩، ٤،١٤١، ٥،٤٠
مطبوعة. راجع نشر إحصاءات دين القطاع العام
معاشات التقاعد محددة المنافع، ٢،٨٢، ٣،٥٤، ٥،٢٥
التقييم، ٢،١٣٦
المعاملات غير النقدية، ٢،١٠٥
تعريف، م ٢،٦
المعاملة
تعريف، م ٢،٤
المعاملة التيسيرية. راجع المعاملة التيسيرية للدين
المعاملة التيسيرية للدين، ٤،٣٨، ٤،٤٧، ٤،٧٩، ٤،١٥٦، ٥،٥٦
تقييم استمرارية القدرة على تحمل الدين، ٩،٢، ٩،٧، ٩،١٩
لمحة عن، ٤،٨١-٤،٨٦
معاملة نقدية
تعريف، م ٢،٦
المعيار الخاص لنشر البيانات، ٥،١، ٦،١٦، ١٠،٧١-١٠،٧٢، ١٠،٨٠، ١٠،١٧٢
مقرضو الأموال، ٢،٥٥
المقيمون، ٢،٥، ٢،٩٤-٢،١٠٢
الاقتصاد، ٢،٩٦
الإقليم الاقتصادي، ٢،٩٥
البنك المركزي الإقليمي، الفصل ٢ ح ٣٩
تعريف، ٢،٩٥

المحاسبة على أساس الاستحقاق. راجع نظام القيد على أساس الاستحقاق
المحضر المتفق عليه، ٤،٦٤، ١٠،١٢٨، ١٠،١٩٦
مخاطر الائتمان، تحويل، ٤،١٠٣، ٤،١٠٧، ١٠،٥-١٠،٦
المخاطر المالية العامة
بيان، ٩،٢٣-٩،٢٦
تحليل، ٩،٢١-٩،٢٩
تعريف، ٩،٢١
والالتزامات الاحتمالية، ٤،٣
المخاطر النهائية، ١٠،٨-١٠،٩
مخصصات المطالبات الناشئة بموجب نظم الضمانات الموحدة. راجع أيضا نظم الضمانات الموحدة
تعريف، ٤،١٣
تقييم، ٢،١٣٦-٢،١٣٧، ٥،٣
مصادر البيانات، ٦،٢٧، ٦،٣٩
وصف، ٣،٦٢-٣،٦٣، ٤،٦، ٤،١٣
مخصصات، ٣،١١
مدفوعات أصل الدين، ٢،١٠، ٢،١٦٠
الجدول، ٥،٢٨-٥،٣٥، ٦،٣٠، ٩،١٩
متأخرات، ٢،٨، ٢،١١٣، ٥،٤٣-٥،٤٤
مضمونة بأصول مالية أو غير مالية محددة أو بتدفقات إيرادات مستقبلية، ٤،١٠٢، ٤،١٠٤، ٤،١٠٧
مدفوعات خدمة الدين، ٢،١٠، ٢،١٦٠، ٤،٢٨، ٤،٣٧-٤،٣٨، ٤،٨٠، ٦،٤٣، ٦،٤٦-٦،٤٧، ٦،٥٠-٦،٥٢، ٥،٣٩، ٩،١٩، ١٠،١٦٩، ١٠،٢٠٣-١٠،٢٠٥
١٠،٢٠٥. راجع أيضا تأجيل سداد خدمة الدين
تقييم استمرارية، أ ٩،٢
الجدول الزمني، ٥،٢٨-٥،٣٥، ج ٥،٧، ٦،٣٠
في المتأخرات، ٢،١١٢-٢،١١٣، ٥،٢٤-٥،٤٦
قيد خدمة الدين الذي يحل موعد استحقاقه في الفترة بين تاريخ «محضر نادي باريس المتفق عليه» والتاريخ المحدد لتنفيذ إعادة الجدولة، ٤،٦٤-٤،٦٥
مدفوعات سداد الدين نيابة عن وحدات أخرى، راجع تحمل الدين مدفوعات الفائدة.
إلغاء مدفوعات الفائدة المستقبلية، ٤،٣٣
عدم سداد عند استحقاقها. راجع مدفوعات الفائدة، المتأخرات في
المتأخرات في، ٢،٨، ٢،١١٣، ٥،٤٢-٥،٤٤
والفائدة المستحقة، ٢،١٠، ٢،١٦٠
مدفوعات قسيمة، ٢،١٦٠، ٢،١٦٣، ٢،١٦٥، ٣،٣٢، ٣،٣٧
المربوطة بمؤش ٢،١٦٧-٢،١٧٤، ٣،٣٨، ٥،٢٤
مضمونة بأصول مالية أو غير مالية محددة أو بتدفقات إيرادات مستقبلية، ٤،١٠٢، ٤،١٠٤، ٤،١٠٧
مراكز الأرصدة
تعريف، م ٢،١٢
مراكز الأرصدة والتدفقات ذات الصلة مع صندوق النقد الدولي، ٤،١٤٩-٤،١٦٥
مركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي، ٣،٢٧، ٤،١٥٤-٤،١٥٥
مركز المصلحة الاقتصادية الأغلب، ٢،٩٥
مستحقات التأمين على الحياة والتأمين الاسخاري، ٢،١٢، ٣،٤٥، ٣،٥٢-٣،٥١
تعريف، ٣،٥١
التقييم، ٢،١٣٦

تقيد مستحقات التقاعد لنظم التقاعد غير الممولة والتي تقدمها الحكومة عبر الضمان الاجتماعي، ٢،٨١
تقييم الأصول المالية والخصوم في تاريخ إبلاغ، ٢،١١٨
خصوم وأصول لم تدرج في الميزانية العمومية، ٣،١١
سعر الصرف الذي يجب استخدامه لتحويل الدين المقوم بعملات أخرى إلى العملة الوطنية، ٢،١٤١، الفصل ٢ ح ٥٨
مراكز الأصول المقيمة في، م ٢،١٢-٢،١٣
معلومات تكميلية وبنود التذكرة في، ٢،٨٠، الفصل ٣ ح ٢٦، ٤،٣
المعلومات اللازمة لإعداد الإحصاءات الخاصة بجميع جوانب الدين، ٦،١٩، ج ٦،١، ٦،٢٦-٦،٣١، ٦،٣٨
نظرة عامة على، ٣،٢-٣،١٣
هيكل نظام إحصاءات مالية الحكومة، ٣،١٥، ج ٣،١

نون

نادي باريس

إعادة تنظيم الدين والمعاملة التيسيرية للدين، ٤،٨٣-٤،٨٦
تخفيف أعباء ديون البنوك التجارية، ١٠،١٣٥-١٠،١٣٧
ترتيبات إعادة جدولة الدين، ٤،٣٧-٤،٣٨، ٤،٦٣-٤،٦٥
وصف أنشطة، ١٠،١٢٣-١٠،١٣٧
النسبة المئوية لعدم السداد في مجمع يضم ضمانات متشابهة، ٣،٦٢، ٤،١٢-٤،١٣
نشر إحصاءات دين القطاع العام، ٦،١٥-٦،١٧. راجع أيضا جداول حصر الدين
نظام إدارة الديون والتحليل المالي. راجع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «الأونكتاد»- نظام إدارة الديون والتحليل المالي
نظام اشتراكات التقاعد المحددة، ٢،٨٢، ٣،٥٤، ٥،٢٥
التقييم، ٢،١٣٦
نظام إلكتروني لإدارة الدين، ٦،٥٥
نظام تسجيل وإدارة الدين التابع لأمانة الكومنولث. راجع أمانة الكومنولث - نظام تسجيل وإدارة الدين
نظم التقاعد. راجع أيضا صناديق المعاشات
تصنيف، ٢،٧٧-٢،٨٥
جدول تكميلي يبين حجم، الفصل ٥ ح ١٧
الخصوم، ٣،٤٦، ٣،٥٣-٣،٦٠
تقييم، ٢،١٣٦
غير الممولة وغير المستقلة. راجع نظم معاشات التقاعد غير الممولة غير المستقلة
النظام العام لنشر البيانات، ٥،١، ٦،١٦، ١٠،٧٢-١٠،٧١، ١٠،٨٠، ١٠،١٧٢
نظام القيد على أساس الاستحقاق، ٢،١٠٣-٢،١١١، ٢،١٥٩. راجع أيضا استحقاق الفائدة
أقساط التأمين على غير الحياة، ٣،٤٩
تخفيف أعباء الديون في ظل المبادرة متعددة الأطراف، ٤،٧٤
تعريف، ٢،١٠٣
وتحمل الدين المضمون، ٤،٢٦
والماتأخرات، ٢،١١٣، ٥،٤٢
نظم الضمانات الموحدة
تعريف، ٣،٦٢، ٤،١٢
تقييم مخصصات المطالبات الناشئة بموجب، ٢،١٣٦-
٥،٣، ٢،١٣٧
مصادر بيانات، ٦،٢٧، ٦،٣٩
وصف، ٤،١٢-٤،١٣
نظم معاشات التقاعد التي يديرها أصحاب العمل في القطاع العام. راجع الدين الناشئ عن نظم معاشات التقاعد التي يديرها أصحاب العمل في القطاع العام

حصر حسب محل إقامة الدائن، ٥،١١، ٥،٢٧، ٥،٢٩، ٥،٤٨، ٦،٢٧، ٦،٣٥، ٦،٤٤، م ١،٤، م ١،٦
الشركات الجوفاء، ٢،٩٧
الشركات السورية، ٢،٩٧
كيانات ذات غرض خاص، ٢،٦٥-٢،٦٧، ٢،٩٧
مركز المصلحة الاقتصادية الأغلب، ٢،٩٥
المنظمات الإقليمية، ٢،٩٩-٢،١٠٢
المنظمات الدولية، ٢،٩٨-٢،٩٩
وحدات مؤسسية، ٢،٩٦، ٢،١٠١
مكاسب وخسائر الحياة
تعريف، م ٢،٩
حساب، م ٢،١٠-٢،١١
نتائج ربط سندات الدين بمؤشر، ٢،١٧٢-٢،١٧٤
نظرة عامة ووصف، م ٢،٩-٢،١١
وعملقة التقييم، ٢،١٤٦، ٥،١٨، ١٠،٥٢
المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي (يوروستات)، ١٠،٥٦-١٠،٦٧
الإرشادات العملية على الديون المضمونة من الحكومة، الفصل ٤، ح ٨
التطبيق العملي لمفهوم الملكية الاقتصادية، أ ٤،١٥
مكتب الدين الحكومي. راجع مكتب الدين
مكتب الدين، وظائف، ٦،٥٨-٦،٦٣
الملكية الاقتصادية. راجع أيضا المالك الاقتصادي
إنفاذ حقوق، ٣،٤
تاريخ تغيير، ٢،١٠٦
منشأة عاملة، ٤،٥٧، الفصل ٤ ح ١٩
المنظمات الإقليمية، ٢،٩٩-٢،١٠٢، ١٠،٢٥، ١٠،٣٠
المنظمات الدولية، ٢،٩٨-٢،١٠١
تصنيفات، ٣،٦٩
تعريف، الفصل ٢ ح ٣٨
العملة التي تصدرها أي، ٢،١٤٥
المنظمات متعددة الأطراف، ٤،٦٨-٤،٧٠، ٤،٧٢-٤،٧٣
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ١٠،١٠١-١٠،١٢٢
منهج المدين لحساب مبلغ الفائدة المستحقة، ٢،١٦٢، أ ٢،٤
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ١٠،١٣٨-١٠،١٥٥
نظام إدارة الديون والتحليل المالي، ١٠،١٨٨-١٠،٢١٧
المؤسسات غير الهادفة للربح، راجع أيضا المؤسسات غير الهادفة للربح غير السوقية التي تسيطر عليها الحكومة والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية.
تعريف، الفصل ٢ ح ٣١
المشتغلة في الإنتاج السوقي، ٢،٤٨، ٢،٤٩
المؤسسات غير الهادفة للربح غير المشتغلة بالإنتاج السوقي والتي تسيطر عليها الحكومة المركزية، ٢،٣٤، ٢،٣٧، ٢،٤١
تصنيفات، ٢،٢٨
تعريف، ٢،١٨
العوامل المحددة للسيطرة، ٢،١٨
المؤسسات المالية الحصرية، ٢،٥٥
مؤشر تقييم السياسات والمؤسسات القطرية، ٩،١١
مؤشرات سيطرة الحكومة على شركة، ٢،١٧
مشروع مشترك، ٢،٧١
مؤسسات غير هادفة للربح، ٢،١٨
الميزانية العمومية
التزامات الدين و ١،٢، ٢،٤، ٣،١، ٣،١٤، ج ٣،١
تعريف، ٣،٢
تقيد حيازات ومخصصات حقوق السحب الخاصة في، ٣،٢١
- ٣،٢٣، ٤،١٦٣-٤،١٦٥، الفصل ٦ ح ٩

نظم معاشات التقاعد غير الممولة وغير المستقلة، ٢,٨٤، ٣,٤٦، ٣,٥٦. راجع أيضا الدين الناشئ عن نظم معاشات التقاعد غير الممولة التي يديرها أصحاب العمل في القطاع العام
تقييم، ٢,١٣٩
مصادر بيانات، ٦,٣٩
نظم معلومات الإدارة المالية المتكاملة، ٦,٥١، ١٠,١٧٦، ١٠,٢١٥
نقطة اتخاذ القرار ٤,٦٨-٤,٧٠
نقطة الإنجان ٤,٦٨-٤,٧٠، ٤,٧٢

هاء

هيئات إعادة الهيكلة، ٢,٦١-٢,٦٣، ٤,١١٧

تعريف، ٢,٦١

الهيئات اللامركزية. راجع الكيانات خارج الموازنة

هيئة اقتراض مركزية، ٢,٣٢

الهيئة المركزية لإعداد إحصاءات، ٦,٥-٦,٦، ٦,٨، ٦,١٠، ٦,١٣

٦,٢٤-٦,٢٥، ٦,٤١

واو

وحدات الحكومة

أشباه الشركات، ٢,٥٩-٢,٦٠

تحويل رأسمالي بين، الفصل ٤ ح ١٤

تعريف، ٢,١٨

التقسيم حسب مستويات الحكومة، ٢,٢٢٠، ٢,٢٤-٢,٣٤، ٢,٤٦

توحيد بيانات، ٢,١٥٤-٢,١٥٧، ٨,١-٨,٣٢

جهات منتجة غير سوقية وخاضعة لسيطرة، ٢,٣٠

صافي التزامات مزايا الضمان الاجتماعي في المستقبل، ٥,٥٤

صناديق الادخار ٢,٨٦-٢,٨٩

صناديق الثروة السيادية، ٢,٩٠-٢,٩٣

صندوق استهلاك الدين، ٢,٧٣-٢,٧٦، ٨,٢٢-٨,٢٥

كيانات خارج الموازنة التي، ٢,٢٧-٢,٣٢

الكيانات ذات الغرض الخاص، ٢,٦٤-٢,٦٧

الكيانات المدرجة في الموازنة التي، ٢,٢٥-٢,٢٦

المشاريع المشتركة، ٢,٦٨-٢,٧٢

المؤسسات غير الهادفة للربح غير السوقية التي تسيطر

عليها، ٢,١٨

نظم التقاعد، ٢,٧٧-٢,٨٥
نظم معاشات التقاعد غير الممولة وغير المستقلة، ٤,١٣٢-٤,١٣٥
هيئات إعادة الهيكلة، ٢,٦١-٢,٦٣
الوحدات المؤسسية التي تسيطر عليها، ٢,١٧، ٢,١٩
ينقل البنك المركزي متحصلات الاقتراض من صندوق النقد الدولي إلى، ٤,١٥٨
وحدات مؤسسية
تعريف، أ، ٢,١

نظرة عامة ووصف، ٢,١٥-٢,١٩

وحدة إعادة الهيكلة. راجع هيئات إعادة الهيكلة

وحدة حكومية تدير عمليات الإنقاذ، ٤,١١٢، ٤,١١٧. راجع أيضا

هيئات إعادة الهيكلة وكيانات ذات غرض خاص.

وحدة فرعية، ٤,٨٠

الودائع

تبادل آني للذهب بودائع بالنقد الأجنبي، ٣,٤٣

تعريف، ٣,٢٦

التقييم، ٢,١٢٤، ٢,١٢٦

توحيد بيانات، ٢,١٥٥، ٨,٢١، ٨,٢٩، ٨,٣١

خصوم في شكل، ٢,٥١، ٢,٥٤، ٣,٢٦

قابلة للنقل وغير قابلة للنقل، ٣,٢٧

مدفوعات في شكل، ٢,١١

مستحقة الدفع عند الطلب، ٥,٣٣

نظرة عامة ووصف، ٣,٢٦-٣,٢٧

والذهب النقدي في شكل حسابات الذهب غير المخصصة،

٣,١٢

ودائع غير قابلة للنقل، ٣,٢٦-٣,٢٧، الفصل ٣ ح ٢٠

تعريف، ٣,٢٧

ودائع قابلة للنقل، ٣,٢٦-٣,٢٧

تعريف، ٣,٢٧

وصول الدين إلى حالة المديونية الحرجة، ٩,١٢-٩,٧

و ضمانات توافر الائتمان، ٤,١٧٠، ٤,٢٤

وكيلا ماليا لإجراء المعاملات المالية مع صندوق النقد الدولي،

٤,١٥٠

